

# مَلْعَاتُ التَّنْقِيحِ

فِي شَرْحِ

# مَشْكَاةِ الْمُضَائِجِ

لِلْخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ (ت: ١٧٤١هـ)

تَأَلَّفَ

الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ عَبْدُ الْحَقِّ الدَّهْلَوِيُّ

عَبْدُ الْحَقِّ بْنُ سَيِّفِ الدِّينِ بْنِ سَعْدِ اللَّهِ التَّيْهَانِيُّ الدَّهْلَوِيُّ الْخَطِيبُ

مَوْلَا دَهْلَوِيٍّ مَوْلَا سَنَةِ ١٢١٠هـ وَتَمُوتُ بِسَنَةِ ١٢٧٠هـ

تَحْقِيقٌ وَتَعْلِيقٌ

الْإِسْتِغْلَالُ الدَّكُونِيُّ تَقْرِئُ الدِّينِ الدَّهْلَوِيِّ

طُبِعَ عَلَى نَقْشَةِ سَعْدِ الشَّيْخِ

مِنْ طِبَاعَةِ مَرْكَزِ أَلْبَنِيَّةِ

مَنْعَقِلُ صَنْعِبِ الشُّوْرَيْسِ دَوْلَةُ الْأَمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَتَّحِدَةِ

الْمَجْلَدُ السَّادِسُ

دَارُ النُّوْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَعَانِي الشَّفِيعِ

فِي شَرْحِ

مَشْكَاةَ الْمَصْنُوعِ

## جميع الحقوق محفوظة للمحقق

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بكافة طرق  
الطبع والتسجيل والنقل والتوزيع والتسجيل  
الحراري أو المسجوع أو استخدامه حاسوبياً بكافة  
أنواع الاستخدام وغير ذلك من الحقوق الفكرية  
والعامة إلا بإذن خطي من المؤسسة.

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠١٤م



دار النواذر

المؤسس والمالك  
نور الدين النواذر

مؤسسة ثقافية علمية تُعنى بالتراث العربي  
والإسلامي والدراسات الأكاديمية والناشطة  
المتخصصة بالعلوم الشرعية واللغوية والإنسانية  
تأسست في دمشق سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م،  
وأشهرت سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

سوريا - دمشق - الحلبيوني

ص. ب: ٣٤٣٠٦

00963112227001

00963112227011

00963933093783

00963933093784

00963933093785

dar.alnawader

t.daralnawader.com

f.daralnawader.com

y.daralnawader.com

i.daralnawader.com

in.t.daralnawader.com

E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

## شركات شقيقة

دار النواذر اللبنانية - لبنان - بيروت - ص. ب: ١٤/٤٤٦٢ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (009611)  
دار النواذر الكويتية - الكويت - ص. ب: ١٠٠٨ - هاتف: ٢٢٤٥٣٢٣٢ - فاكس: ٢٢٤٥٣٢٣٣ (00965)  
دار النواذر التونسية - تونس - ص. ب: ١٠٦ (أريانة) - هاتف: ٧٠٧٢٥٥٤٦ - فاكس: ٧٠٧٢٥٥٤٧ (00216)

SHEIKH ABUL HASAN NAQWI CENTER

For Huseyni & Khatib Naqwis

MOZAFAR P. R. AZAMGARH, U.P. (INDIA)

تلفون: 546220786

drinedad@gmail.com

مركز الشيخ أبي الحسن النواذري

مكتبة دار النواذر

مكتبة دار النواذر

هاتف: 546220786

مكتبة: 9450876455



(۱۳)

کتاب النکاح



## كِتَابُ النِّكَاحِ

### ١٣ - كتاب النكاح

المشهور عند علمائنا أن النكاح في اللغة الضم، ثم استعمل في الوطء لوجود الضم فيه، ثم في العقد لأنه سببه، كذا في شروح (الهداية)، وظاهر كلام الجوهري<sup>(١)</sup>، وصاحب (القاموس)<sup>(٢)</sup>: كونه مشتركاً بين الوطء والعقد، من باب منع وضرب. وفي (شرح كتاب الخرقى)<sup>(٣)</sup>: النكاح في كلام العرب: الوطء، قاله الأزهرى، ويسمى الترويع نكاحاً لأنه سبب الوطء، قال أبو عمرو: والذي حصلناه عن ثعلب من الكوفيين، والمبرد من البصريين: أن النكاح في اللغة هو اسم للجمع بين الشئين، قال الشاعر:

أَيُّهَا الْمُتَنِيحُ الثَّرِيَا مُهَيَّلاً      عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ

وقال الجوهري<sup>(٤)</sup>: النكاح الوطء، وقد يكون العقد، وعن الزجاج: النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعاً، وقال ابن جنى عن شيخه: فرقت العرب

(١) «الصحاح في اللغة» (١/ ٤١٣).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٢٣٧).

(٣) «شرح الزركشي على الخرقى» (٥/ ٢ - ٣).

(٤) «الصحاح في اللغة» (١/ ٤١٣).

فرقاً لطيفاً يعرف به العقد من الوطء، فإذا قالوا: نكح فلانة أو ابنة فلان أرادوا تزويجها، وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يرد إلا المجامعة.

قلت: وظاهر هذا الاشتراك كالذي قبله، وأن القرينة تعيين.

وأما في الشرع فقيل: العقد، ويقيد الإطلاق ينصرف إليه، اختار [ه] ابن عقيل وابن البناء وأبو محمد، والقاضي في (التعليق) في كون المحرم لا ينكح لما قيل له: إن النكاح حقيقة في الوطء، قال: إن كان في اللغة حقيقة في الوطء، فهو في عرف الشرع للعقد، وذلك لأنه الأشهر في الكتاب والسنة، ولهذا ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا في قوله: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] على المشهور، ولصحة نفيه عن الوطء، فيقال: هذا سفاح وليس بنكاح، وصحة الثني دليل المجاز، وقال القاضي في (المجرد): الأشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جميعاً، وذلك لورودهما في الكتاب العزيز، والأصل في الإطلاق الحقيقة، وقال القاضي في (العدة) وأبو الخطاب وأبو يعلى: هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وذلك كما تقدم عن الأزهري، والأصل عدم النقل، انتهى.

ثم النكاح عندنا سنة، وعند التوفان واجب إن وجد المؤنة، وكذا عند أحمد في رواية، وفي أخرى: واجب إذا خاف الزنا، ويُسن عند التوفان، وفي رواية عنه: يباح عند عدم التوفان لكبر أو مرض أو غير ذلك، وفي أخرى: يستحب، وحيث قيل بالوجوب هل يندفع بالتسري؟ فيه وجهان، هذا عند أحمد، وعند الشافعي يستحب عند وجود التوفان والمؤن، ويكره عند عدمهما بالاتفاق في الأحوال كلها، ثم النكاح أفضل عندنا من التخلي للعبادة خلافاً للأئمة، والخلاف إنما يكون في غير صورة الوجوب.

## \* الفصل الأول :

٣٠٨٠- [١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ) .....

## الفصل الأول

٣٠٨٠- [١] (عبدالله بن مسعود) قوله : (يا معشر الشباب) المعشر : الجماعة ، والشباب على وزن سحاب جمع شاب ، ولا يجمع فاعلٌ على فعالٍ غيره ، وقد يجمع على شبَّان بضم الشين وتشديد الباء ، والمشهور أن حدَّ الشباب إلى أربعين ، وعند الشافعي إلى ثلاثين .

و(الباءة) بالمد والتاء على وزن باعة بمعنى الجماع ، وفيه أربع لغات ، أحدها هذا المذكور ، وثانيها : باء بالمد بلا تاء ، وثالثها : باهة بالهاء والتاء بلا مد ، وباء مقصوراً بالهاء بلا تاء ، قال الطيبي<sup>(١)</sup> : الأول هو الأشهر ، وقال في (القاموس)<sup>(٢)</sup> : الباء كالجاء : النكاح ، وقد يطلق على عقد النكاح أيضاً من البَاءة بمعنى المنزل ؛ لأن من تزوج امرأة يؤأها منزلاً ، والمراد في الحديث هذا المعنى الثاني بقرينة قوله : (ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) ، اللهم إلا أن يقدر المضاف ، أي : أسباب الباءة بأنه يرجع إلى معنى عقد النكاح .

و(الوجاء) بكسر الواو ممدوداً : رَضُ<sup>(٣)</sup> الأنثيين ، أي : الصوم قاطعٌ لشهوة

(١) «شرح الطيبي» (٦/٢١٧) .

(٢) «القاموس المحيط» (٣/٣٧٧) .

(٣) كذلك في (ع) و(ت) و(ب) و(ر) ، وفي (ك) : «دَقُّ» بدل «رَضُ» .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٠٦٦، م: ١٤١٠].

٣٠٨١- [٢] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَدْنَى لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٠٧٣، م: ١٤٠٢].

٣٠٨٢- [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَنَكَّحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا.....»  
النكاح كالزواج.

وقوله: (فعليه بالصوم) قيل: لم يوجد إغراء الغائب إلا في هذا الحديث، فإنه يقال: عليك بزيد، ولا يقال: عليه بزيد، والله أعلم.

٣٠٨١- [٢] (سعد بن أبي وقاص) قوله: (التبتل) أي: الانفراد والاعتزال عن النساء بترك النكاح، وهو في الأصل بمعنى الانقطاع، بَتَلَهُ يَتَلُهُ من نصر وضرب بمعنى قطعه، والتبتل المنقطعة عن الرجال كالبتيل، وهو اسم لمريم بنت عمران العذراء لانقطاعها عن الرجال، ويقال لفاطمة بنت سيد المرسلين وخاتم النبيين وسيدة نساء العالمين لانقطاعها عن نساء الأمة فضلاً وديناً وحسناً، ولانقطاعها عن الدنيا إلى الله ﷻ.

وقوله: (ولو أدنى له) أي لعثمان بن مظعون في التبتل (لاختصينا) أي: بالغنا في التبتل حتى كدنا اختصينا، وهو مبالغة في التبتل والانقطاع عن النساء، أو كان ذلك فلناً منهم جواز الاختصاص إذ ذاك، والاختصاص جائز في المأكول من الحيوان في صغره.

٣٠٨٢- [٣] (أبو هريرة) قوله: (تنكح المرأة) على ما هو الغالب المتعارف.

وقوله: (ولحسبها) الحسب: ما يعدُّه الرجل من مآثره ومآثر آبائه، والمراد

وَلِحَمَالِهَا وَلِدَيْنِهَا، فَظَفَرُ يَدَاتِ الدِّينِ تَرَسَتْ بِذَاكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ: ٥٠٩٠، م: ١٤٦٦].

٣٠٨٣- [٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّنْيَا كُلُّهَا مَتَاعٌ، وَحَبِيرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٦٧].

٣٠٨٤- [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَبِيرُ نِسَاءِ رُكْنِ الْإِسْلَامِ صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ، أَخْنَاءُ عَلَى وَلَدٍ فِي صَفَرِهِ، وَأَرْعَاءُ عَلَى زَوْجٍ.....»

بالحسب ما هو تفعل، أحسن، كذا في (مجمع البحار) (١)، وبظاهر أن المراد أعز وقوله: (قررت بذلك) أصل معناه: اندعاء بالعدل والهلاك، ويرد في معرفة الإنكار والتعجب والبحث على الأمر

٣٠٨٣- [٤] (عبد الله بن عمرو) قوله: (الدنيا كلها متاع) هو اسم لما يتمتع ويستمتع به، والمراد تقييلها وتحقيرها

٣٠٨٤- [٥] (أبو هريرة) قوله: (حبير نساء ركن الإسلام) أي نساء العرب وقوله: (أخناء) أي: أشققه، وتذكير الصمير بأول هذا التصعب، أو من يركب الإس، وإلا فالظاهر أحسن.

وقوله: (على ولد) أي ويركب، وإن كان ولد روحها من غيرها، وهذا معنى تشكير، كذا قال الطيبي (٢)، فعلى هذا التشكير هي (زوج) بلشاكنة، (وأرعاء) أي

(١) مجمع جاز الأنوار، (٢/ ٤٩١)

(٢) شرح الطيبي (٦/ ٢٢١)

في ذات يده. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٠٨٢، م: ٢٥٢٧].

٣٠٨٥- [٦] وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَكْتُ

بَعْدِي فِتْنَةٌ أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ح: ٥٠٩٦، م: ٢٦٤٠]

٣٠٨٦- [٧] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الدُّنْيَا حُلُوءٌ خَصِيرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا

الدُّنْيَا وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَيْنِي وَإِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[م: ٢٧٤٢].

أحفظه، و(في ذات يده) أي: من الروح

٣٠٨٥- [٦] (أسامة بن زيد) قوله (أضر على الرجال) وذلك عند كونه

مستدبر غير مطبوع للرجال، حيث تنصّب بصره للنساء، وهذا إذا حمل الرجال

والنساء على الأزواج كما هو المناسب للماء، وإن حملت على الأعم فمعناه التحذير

عن فتنة النساء.

٣٠٨٦- [٧] (أبو سعيد الخدري) قوله (حلوة) مطبوع في هوسكم، (حصرة)

مزينة في عيوبكم.

وفرنه (إب الله مستخلفكم) أي: جعلكم حلفاء بعد قومه، أو بعد الحق على

ما فُتِنَ به فونه تعالى ﴿يَا حَاقِقِ فِي الْأَرْضِ حَلِيقَةً﴾ سورة النمل: ٣٠

وفرنه (فإن أول فتنة بني إسرائيل، إنشده) أي: قصة الأمر بفتح ثقرة، فبها

كانت من جهة أن رجلاً منهم حطب إلى عمته بنته فلم يزوجها منه، ففتنه لذلك.

إلى آخر القصة.



٣٠٨٧ - [٨] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ فِي الْمَرْأَةِ وَالْدَّارِ وَالْفَرَسِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٠٩٣، م: ٢٢٢٥].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي الْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ وَالْذَّائِبَةِ».

٣٠٨٨ - [٩] وَهَنْ جَابِرٍ: قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ، فَلَمَّا قَضَيْنَا كُنَّا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ قَالَ: «تَزَوَّجَتْ؟» قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: «أَبِكْرُ أَمْ يَيْبُ؟» قُلْتُ: بَلْ يَيْبُ قَالَ: «فَهَلَّا يَكْرَأُ تِلَاعِبُهَا وَتِلَاعِبُكَ».....

٣٠٨٧ - [٨] (ابن عمر) قوله. (الشؤم) ضد اليقين، وأصله بالهمزة فخصت، قيل: الشؤم بمعنى لعنة باطل، وإنشدها في هذه الأشياء الثلاثة على سبيل الفرض والتقدير، أي: لو كانت الطيرة كانت في هذه الأشياء، وقيل يمكن أن يخصصها الله تعالى بذلك من بين الأشياء، وقيل: شؤم المرأة أن لا تلد ويكون سيئة الخلق، وشؤم الدار ضيقها وسوء خيرانها، وشؤم لفرس سوء خلقه وأن لا يغري عليه، وبالجملة المراد بالشؤم عدم التصبؤ للمصالح المطلوبة، وحُصِّتْ هذه الأشياء لثلاثة بالذكر لأنها أهم الأشياء المطلوبة منافعتها وصلاحها، والله أعلم

٣٠٨٨ - [٩] (جابر) قوله. (فلما قلنا) أي: رجعت، والْقَافَةُ بمعنى الرجعة، وإِذَا سَمِيتَ بِهِ قِيلَ الرَّحُوعُ بِاعْتِشَارِ مَا يُؤْرَلُ تَمَازُلًا.

وقوله. (حديث عهد بعرس) بالصم وبصمتين بمعنى طعام الوليمة، ومنه حديث. (كان إذا دُعِيَ بِسَ طَعَامٍ قَالَ: أَفِي عُرْسٍ أَمْ حُرْسٍ؟) يريد طعام بوليمة يسمى باسم سبه، أو بمعنى النكاح، وهو اسم من أعرس، وهو المراد به

وقوله (هلا بكراً) أي: هلا تزوجت بكراً، (تلاعيها وتلاحيث) كناية عن الألفة

فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا أَيْ عِشَاءً لَكِي تَمْتَسِطَ  
الشَّعْنَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمُفِيتَةُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ع: ٥٢٤٧، م: ١٤٦٦].

### • الْفَصْلُ الثَّانِي :

٣٠٨٩ - [١٠] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ حَقٌّ  
عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمْ: الْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ،  
وَالْمُحَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالنُّجَاحُ. [ث: ١٦٥٥،  
ج: ٣٢١٨، ج: ٢٥١٨].

تامه والمحبه الكامله، فب ان الشيب قد تكون معقبة اخاص باروج الاول عند عدم  
وجدان الثاني كما تريد

وقوله (لكي تمتسط، أي بهيأ وترتس)، (الشعنة) بمنح شين وكسر لعين،  
ممنشرة الشعر، (وتستحد المفيضة) بضم لميم من أعنت إذ غاب عنها روحها،  
ولاستحد سعمال الحديد، والمراد هنا نفث شعر عانتها ويظهر، والنساء لا يستعملن  
بحديده عادة ولا يحسن بهن، وذكر بلفظ الاستحد استهجداً وكتابة عن صون  
شعرها

وقوله (حتى ندخل ليلًا) لعله كان بعد إعلام ونبث، ولا مدحور القادد ليلًا  
مهيأً عنه، وقيل المراد لليل العشية، وكث في بعض النسخ في (لهامش) بعلامة  
صح بعد قوله: (ليلًا أي: عشاء) وهو تفسير من الراوي

### الفصل الثاني

٣٠٨٩ - [١٠] (أبو هريرة) قوله: (حق على الله) أي بعصه (عونهم) يعين  
حكاتب بإصبال ما لا يؤدي منه بدل الكثانة، ويعين لباكع بما يجعله مهرًا، ومنح هذا

٣٠٩٠ - [١١] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَرَوْجُوهُ، إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، [ت: ١٠٨٤].

٣٠٩١ - [١٢] وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؟ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، [د: ٢٠٥٠، ن: ٣٢٢٧].

٣٠٩٢ - [١٣] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ عَوْسَمٍ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَنْكَارِ» . . . . .

بما يشر له الجهد من الأسباب والآلات.

٣٠٩٠ - [١١] (أبو هريرة) قوله (إِنْ لَا تَفْعَلُوا) أي: إِنْ لَمْ تَرَوْجُوا مَنْ هَذِهِ صَمَتُهُ، وَرَعِبْتُمْ فِي مَجْرَدِ احْتِسَابِ الْمَالِ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ؛ لِأَنَّ لِمَا وَالْحَسْبَ يَوْجِبَانِ الطُّغْيَانَ وَالْفَسَادَ، أَوْ لِبَقْيِ أَكْثَرِ السَّلَامِ بِلَا رَوْحٍ، وَامْرَحَالِ بِلَا زَوْجَةٍ، فَيَكْثُرُ الرِّنَا وَتَقَعُ الْفِتْنَةُ، وَهَذَا أَوْجَهُ.

٣٠٩١ - [١٢] (معقل بن يسار) قوله: (وَمَنْ مَعْقِلٌ) بكسر الهمزة.

وقوله: (تَرَوْجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ) فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ نَعْرِفُ هَؤُلَاءِ الصَّمَتَاتِ فِي الْأَنْكَارِ؟ قُلْ: يَعْرِفُ مَنْ أَقْدَرُهُمْ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ سَرَايَةُ طَاعِ الْأَقَارِبِ مِنْ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ.

٣٠٩٢ - [١٣] (عبد الرحمن بن سالم) قوله: (ابن عوسم) بعين مهملة وواو

مصغراً

فَاتَّهَنَ أَعْذَبُ أَفْوَاهَا، وَأَتَّقُ أَرْحَامًا، وَأَرْصَى بِالْيَسِيرِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه  
مُرْسَلًا. [جه: ١٨٦١].

### • الفصل الثالث:

٣٠٩٣ - [١٤] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمْ تَرَ  
لِلْمُنْتَحَابِينَ مِثْلَ النِّكَاحِ».

وقوله (أعذب أفواه) العذب الماء الطيب، فالمراد عبوة الرقي، وقيل -  
عدوه الألفاظ وقلة بدائنه ومحبها مع زوجها، (وأنتق أرحاماً) هي (الدموس) <sup>(١)</sup>  
نثقه: (عزَّه ونَقَصَه، والعزَّ من الشَّر: جذبُه، ولَمَرَأَة: كثر ولُدُّه، فهي ثاق ومثاق،  
وهي (مجمع البحار) <sup>(٢)</sup> نَتَقَ الرمي والقص والحركة والرفع، وامرأة ثاق، أي -  
كثيرة الأولاد لأنها ترميهم، وجاء في الحديث: (الكعبة أقلُّ ثائق الدنيا مَدَرًا)، هي  
جمع بَيْقَة بمعنى متوقفة من لثيق، وهو أن يقع شيء في مكانه ليرمي به،  
وأراد هنا لئلا يرفع بدنها وشهرتها في موضعها

وقوله: (أرصى باليسير) من لإرفاق من الماء والجمع ونحوهما.

### لفصل الثالث

٣٠٩٣ - [١٤] (ابن عباس) قوله: (لم تر للمنتحابين مثل النكاح) لم تر  
خطاب عام، أي - يزيد وُضْلَةُ النكاح المحبة بين المنحبين، وكثيراً ما يكون بين قوم  
نابغين، فإذا حصلت وُضْلَةُ النكاح تحاموا، فلا حرم إذا كانت المحبة ثابتة رادت

(١) القاموس المحيط (ص. ٨٥٢)

(٢) مجمع بحار الأنوار (٤/ ٦٧٣ - ٦٧٤).

٣٠٩٤- [١٥] وَعَنْ أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مُطَهَّراً فَلْيَتَزَوَّجِ الْخَرَائِرَ»

٣٠٩٥- [١٦] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ خَيْراً لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ، إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ، وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهَا»  
رَوَى ابْنُ مَاجَهَ الْأَحَادِيثَ الثَّلَاثَةَ. [ح: ١٨٤٧، ١٨٦٢، ١٨٥٧].

٣٠٩٦- [١٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الدِّينِ» . . . . .

بها، وقيل: إذا أحت رجل امرأة وعشقه، فالتعشق لشد وأزيد في اللفة والانتام، ويمكن أن يراد بقاصدين للنكاح، فروؤخه يها يورث الأيداد المحبة، فالكاح بعد المحبة يضاً

٣٠٩٤- [١٥] (أنس) قوله: (من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليزوج الخرائر) يكونهن طاهرات مطهرات بالسبب إلى الإمام، فلا بد يسري ذلك من صحبهن ومحافظتهن إلى الأرواح، ولا يلعب عليك أنه قد ثبت في جانب بعض الإمام أوصافاً منافع وفوائد، ومن قلت ما قيل إن ولد الجارية أحب، فهو يريد سحرية المعوية وهي بجابه الصفات لكن له وجه، فتدبر، والله أعلم

٣٠٩٥- [١٦] (أبو أمامة) قوله: (إن أمرها أطاعته . . . إلخ) تفسير للصالح إن يريد صسوح بروحية وما يحصل صلاح أمر المعيشة وتقدمه، وتفصيل لقوائده وثمراته إن أريد به العفة والتقوى والتحلي بالأعمال الصالحة

٣٠٩٦- [١٧] (أنس) قوله (فقد استكمل) جواب للشرط

فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي .

٣٠٩٧ - [١٨] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكََةً أَيْسَرُهُ مُؤَنَةً». رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٥١١٠، ٦١٤٦].



## ١ - باب النظر إلى المخطوبة وبين العورات

وقوله. (فلينق الله) عطف عليه، وإنما جعل التزوج نصفاً لأن العالب في إفساد الدين الفرج والنطن.

٣٠٩٧ - [١٨] (عائشة) قوله (إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة) حاصله أن أحسن الزوجة أَرْضَى باليسير.

## ١ - باب النظر إلى المخطوبة وبين لعورات

المخطوبة من الخطبة بالكسر، وهو أن يخاطب الرجل المرأة وأوليئها بتزوجه رباها، وأصله من الخطاب بمعنى توجيه الكلام إلى الغير، ومنه الخطبة بالضم لكلام مشور مسجع، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وفعله لخطيب، وفعل الخطبة بالكسر الخاطبة، وللمرأة مخطوبة.

ويحوز النظر إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها عند وعند الشافعي وأحمد وأكثر العلماء، وجوز مالك بإذنهما، وروي عنه المصنف مطلقاً، ولو بيعت امرأة تصفها له لكان

## \* الفصلُ الأوَّلُ :

٣٠٩٨ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ :  
 إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ : « فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ  
 شَيْئًا » . . . . .

أدخل في الخروج عن الحلاف

والعورة سوء الإِسَاءِ ، وكل أمر يُستحى منه ويلحق العار بظهوره ، والعراء  
 الكسبة أو المعلة الفسحة

## امصّل الأول

٣٠٩٨ - [١] (أبو هريرة) قوله (هي تزوجت) أي أردت تزوج وحطت  
 ، قوله (فإن في أعين الأنصار شيئاً) قيل : الردقة ، وقيل : الصغيرة ، قال طيبي<sup>(١)</sup>  
 وإنما عرف رسول الله ﷺ ذلك إما لأنه رأى في أعين رجالهم فحس بهم سوء ، وقيل  
 لتحدث الناس به ، انتهى أقول الأول هو الظاهر من لفظ الحديث ، ثم إنه قد ثبت  
 أنه ﷺ كالآب دلالة إلى أنه ، بل كل رسول أبو أمه ، فيتوهم منه أنه لا حاجة إلى  
 التوجه المذكور ، فإنه يحو أن ينظر الآب إلى سائر وأعيين ، ولكنهم صرحوا بأن  
 الآبوه هنا من حيث إنه شقيق دصح لهم ورحب لتوفير الطاعة عليهم ، صرح به  
 البضاوي<sup>(٢)</sup> في تفسير قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ جِجَالِكُمْ ﴾ (الأحزاب ٤٠)  
 الآية ، ولم نجد ذلك فيما ذكره بعض الأئمة من حصانته ﷺ ، وقد ذكروا توجه

(١) «شرح طيبي» (٦/ ٢٣١)

(٢) «تفسير سفيوي» (٤/ ٢٤٣)

رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٤٢٤].

٣٠٩٩- [٢] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبَاشِرُ  
الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ فَتَنْتَعِبَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. [خ. ٥٢٤٠].  
٣١٠٠- [٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ  
الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا لِمَرْأَةٍ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ،.....

خلوته ﷺ ببعض النساء أنها كست حاله وصاعاً، وقد ذكرناه في موضعه، فتدبر

٣٠٩٩- [٢] (ابن مسعود) قوله: (لا تباشر المرأة المرأة) نفي في معنى الشهي،  
وأصل المباشرة بمعنى لمس البشرة، وهي طاهر جلد الإنسان، ولعل الظاهر أن المراد  
هنا المخالطة والمصاحبة

وقوله: (فانتعبت) عطى على (تبشر)، ولما نلتسية، مثل قولك الذي يطير  
لبعض زيد لذبات، والنهي مُنصّت عليهم، فيكون المنهي مجموعهما، وفي الحقيقة  
لنهي راحع إلى النعت.

٣١٠٠- [٣] (أبو سعيد) قوله: (لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة  
إلى عورة المرأة) لما كان هذان القسمان محل أن يتورقن جوهرهما والمسامحة فيهما  
حصتهما بالذكر، فنظر الرجل إلى عورة المرأة ونظر المرأة إلى عورة الرجل أشد وأعظم  
وأقرب إلى الحرمة، فلهذا لم يتعرض لذكرهما، وعورة الرجل ما بين سترته إلى  
ركبته، وكذا عورة المرأة في حق المرأة، وأما في حق الرجل فكلها إلا الوجه والكفين،  
ولذلك سميت المرأة عورة، والأصح أن الأمر الصحيح حكمه حكم النساء، وانظر

(١) كذا في نسخ المشكاة، ولكن تحليث غير موجود عند مسلم، ولم يعرفه المزي إلى مسلم  
في «تحفة الأشراف»



وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٣٨].

٣١٠١ - [٤] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَبْتَئِرُ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ ثِيْبٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢١٧١].

٣١٠٢ - [٥] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالذُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الْحَمَمُ؟ قَالَ: ... إلى المرأة لأجسية حرام بشهوة أو بغير شهوة، وقيل: مكروه إن كان بغير شهوة، ويهمهم من بعض الروايات أن حرمة لنظر إلى الغلام مشروطة بالشهوة، وقد عرف تفصيل هذه المسائل في انفعه.

وقوله: «ولا يفضي امرجل إلى الرجل في ثوب واحد» أي لا يصطجعان في ثوب واحد متجردين

٣١٠١ - [٤] (جابر) قوله: (عند امرأة ثيب) خص الثيب بالذكر لأن لبكر تكون أغص وأحوف على نفسها، وقيل: المراد بالثيب من لا روح لها، والأظهر أن يكون المراد بها الشدة.

وقوله: «أو ذا محرم» هو كل من حرم عليه نكاحها على لتأييد.

٣١٠٢ - [٥] (عقبة بن عامر) قوله: «أرأيت الحمم» (١) يسكون لميم يهززة، وجاء حمًا كعصًا، وحمو كأبو، وحم كأي، وهو اسم لأقارب المرأة من جانب الزوج،

(١) هو مفتاح الحياء وكسر هـ وسكون الميم واحد الأحماء «معرفة المفاتيح» (٥ / ٢٠٥١)

«الْحَمَوُ الْمَوْتُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ع: ٥٢٣٢، م: ٢١٧٢].

٣١٠٣- [٦] وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحِجَامَةِ، فَأَمَرَ أَبَا طَيِّبَةَ أَنْ يَحْجُمَهَا. قَالَ: حَسِبْتُ أَنَّهُ كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلِم. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٢٠٦].

٣١٠٤- [٧] وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَظَرِ الْمَجَاءَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢١٥٩].

والمراد هنا عبر آباءه وأبنائه إلا أن يحمل على المبالغة والتشديد.

وقوله: (الحمو الموت) هذه كلمة نقولها العرب للتشبيه في الشدة والفظاعة، فيقال: الأسد الموت، والسلطان النار، والمراد تحذير المرأة منهم، كما يحذر من الموت؛ لأن الخوف من الأتارب أكثر، والفتنة منهم أوقع لئلا تمكهم من الوصول والخلوة من غير تكبر.

٣١٠٣- [٦] (جابر) قوله: (فأمر أبا طيبة) بفتح الطاء وسكون الياء.

وقوله: (حسبت) هذا قول جابر، أي: إنما أمر أبا طيبة أن يحجمها - بضم الجيم من نصر - لأنه كان أماً سلمة من الرضاعة، أو كان صغيراً لم يصل حد البلوغ، وقيل: يجوز للمعالجة كالطبيب.

٣١٠٤- [٧] (جرير بن عبد الله) قوله: (عن نظر المجاءة) بضم الفاء وفتح الجيم ممدوداً، وفتح الفاء وسكون الجيم وفتح الهمزة من غير ألف قبلها على وزن حمزة.

وقوله: (أن أصرف بصري) أي: بأن لا أتبعه بنظرة أخرى، ولا أديم النظر.

٣١٠٥ - [٨] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُنْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، إِذَا أَحْدَكُمُ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَلْيَمْضِ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٠٣].

### • الفصل الثاني:

٣١٠٦ - [٩] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٠٨٢].

٣١٠٥ - [٨] (جابر) قوله (في صورة شيطان) من لاستعارة الشحرورية، بحيث رأيت حيث أصدأ، والمقصود تشبيهها بشيطان في دعاء إلى الشر ونوسه

### الفصل الثاني

٣١٠٦ - [٩] (جابر) قوله. (فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) الصاهر من العذراء أن يرد ما يدعو إلى النكاح جميع المعاني التي تكون داعية<sup>(١)</sup> إلى نكاح من المأث أو الحسب أو الجمال أو الدين، فإن تحقيق ذلك ونهض إليه قبل التزوج يحفظ عن اللذات بعد التزوج لعدم حصول الداعي، وقد لا يجد، وهذا لا يدمي فصبه رعايه الدين وأولوياته، فيكون انظر بمعنى المعكر والدميل، كسر الظاهر حيث إيراد كلمة (في) مكان (إلى)، ويحور أن يحمل ندعي على كسر شهوة وعصا النصر عن الحرام، فإنه اداعي إلى النكاح في لعب، وهو يحسن

(١) كذا في النسخ المحفوظة، والظاهر: داعية

٣١٠٧ - [١٠] وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَطَبْتُ امْرَأَةً فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟» قُلْتُ: لَا قَالَ: «فَانْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم ٢٤٦/٤، ت. ١٠٨٧، ج: ٣٢٣٥، ج٢: ١٨٦٥، دي. ١٣٤/٢].

٣١٠٨ - [١١] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً فَأَعْجَبَتْهُ، فَأَتَى سَوْدَةَ وَهِيَ تَصْنَعُ طَبِيبًا وَعِنْدَهَا نِسَاءٌ، فَأَخْلَبَتْهُ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ رَأَى امْرَأَةً تُعْجِبُهُ فَلْيَقُمْ إِلَى أَهْلِهَا، فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. [دي: ١١٦/٢].

بجمال، فيكون المراد النظر بمعنى الإبصار، ولا يبايى لهي عن رعية الجمال؛ لأن ذلك إذا كان المرعي الجمال فقط ولو مع الفساد في الدين، فافهم. والظاهر من الأحاديث الواردة استحباب النظر إلى المحظوة وتحقيق ذلك، ولو بحث من يعتنقها له

٣١٠٧ - [١٠] (المغيرة بن شعبة) قوله. (أن يؤدم بينكما) أي: يورقع الأدم، فهو مسد إلى المصبر، والأدم. الحنطة والموافقة، وأدم بينهم يأدم. لأم، كآدم، فعل وأفعل بمعنى، ومنه «إدام» المصلح بطعم.

٣١٠٨ - [١١] (ابن مسعود) قوله. (فأعجبته) بمقتضى الطبيعة، وذلك كالسطرة الأولى التي لا بأس فيها، وقد يُعَدُّ من خصائصه ﷺ وجوب طلاق مراحته على الروح<sup>(١)</sup>، فله ﷺ شأن ليس لغيره من الأمة، وقد صار ذلك سبباً لحكم شرعي كالسهو في الصلاة، ومن فعله ﷺ وأكد به بقول نعيماً وتشريعاً، فافهم، وبالله التوفيق.

(١) نظر «حدائق الأنوار» ومطلع الأملار في سيرة النبي المحنارة (ص ٣٢٠).

٣١٠٩- [١٢] وَعَنْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ هَوْرَةٌ، فَإِذَا خَرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١١٧٣].

٣١١٠- [١٣] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيٍّ: «يَا عَلِيُّ! لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم: ٣٥٣/٥، ت: ٢٧٧٧، د: ٢١٤٩، دي: ٢٢٩٨/٢].

٣١١١- [١٤] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَوَّجَ أَحَدُكُمْ عَبْدَهُ أَمَنَهُ فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى عَوْرَتِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: «فَلَا يَنْظُرَنَّ إِلَى مَا دُونَ السَّرَّةِ وَفَوْقَ الرُّكْبَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ١١١٣].

٣١٠٩- [١٢] (ابن مسعود) قوله: (المرأة عورة) مما حققنا أن نستتر ونحتجب.

وقوله: (استشرفها الشيطان)، في (القاموس)<sup>١</sup>، استشرف الشيء: رفع بصره إليه وسط كفه فوق حاجبه، والمراد نظر الشيطان إليها ليغويها ويغوي بها، أو لمرده استشرف أهل الرؤية إليها، والإسناد إلى الشيطان لكونه الباعث على ذلك.

٣١١٠- [١٣] (بريدة) قوله: (فإن لك الأولى) كأن المراد بكونها له عدم كونها عليه، أو التقدير حائزة لك، وذلك أيضاً إذا كانت فجأة من غير قصد إلا لفصد الخطة.

٣١١١- [١٤] (عمرو بن شعيب) قوله: (فلا ينظرون إلى عورتها) يعني تصبر

٣١١٢- [١٥] وَعَنْ جَرَهْدٍ: أَنَّ النَّسِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا عَلِمْتُ أَنَّ الْفَخْدَ

عَوْرَةٌ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [٢٦٩٥، د ٤٠١٤]

٣١١٣- [١٦] وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ! لَا تُبْرِرْ

فَخْدَكَ، وَلَا تَنْتَظِرْ إِنِّي فَخِدٌ حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. [د

٣١٤٠، ح: ١٤٦٠].

٣١١٤- [١٧] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ قَال: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى

مَعْمَرٍ وَفَخْدَاهُ مَكْشُوفَتَانِ قَالَ: «يَا مَعْمَرُ غَطِّ فَخْدَيْكَ فَإِنَّ الْفَخْدَيْنِ عَوْرَةٌ»...

كأمة أحسية، وعورة لأمة لأحسة من لسة إلى الكية كالرهل

٣١١٢- [١٥] (جرهد) قوله: (جرهد) بفتح الهم وضمها

وقوله (أمة علمت أن فخذ عورة) في (أسد الغابة) «مر النبي ﷺ بجرهد

في لمسجد، وقد كشفت فخذة فقال (إن الفخذ عورة)، وفي هذا حجة على

مالك في قوله. إن الفخذ ليست بعورة

٣١١٣- [١٦] (علي) قوله. (ولا ميت) د علي بن أبي طالب والميت سوء في

حكمه العورة.

٣١١٤- [١٧] (محمد بن جعفر) قوله: (علي معمر) بفتح الميم وسكون

معين.

وفي قوله. (يا معمر) بتقديم التاء بسمه على الأمر بالعطية، ثم التعليل

بقوله. (فإن الفخذين عورة) بوضع المظهر موقع المصمر تأكيداً وتقرير بهذا الحكم

رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ». [شرح السنة: ٢٢٥١].

٣١١٥- [١٨] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعَرِّيَّ؛ فَإِنْ مَعَكُمْ مَنْ لَا يُفَارِقُكُمْ إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ وَحِينَ يُفَضِّي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَحْيُوهُمْ وَأَكْرِموهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٢٨٠٠].

٣١١٦- [١٩] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَيْمُونَةُ إِذْ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اِحْتَجِبَا مِنِّي» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِي؟». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٢٩٦، د: ٤١١٢، ت: ٢٧٧٨].

٣١١٥- [١٨] (ابن عمر) قوله (فإن معكم من لا يفارقكم) من الكرام الكائين والحفظة من الملائكة، ودل الحديث على أنهم يفارقونهم عند الغائط، وعند إقصاء امرئ إلى أهله، وقيل: المراد الحفظة فقط، فإن كائنين لا يفارقان المرء بحال. ٣١١٦- [١٩] (أم سلمة) قوله. (وميمونة) لأظهر أنها منصوبة عطفاً على سم (أن)، ويحور رفعه بالعطف على صمير (كانت)، أو على اسم (أن) بعد مضي الخبر، وجره بالعطف على (رسول الله ﷺ).

وقوله (أفعميواوان) تشبه عمية، مؤث أعْمَى، والاسم الممدود إذا تَنَيَّ أدلت حمزته واوًا، مثل حمراوا.

دل هذا الحديث على أنه يسى للمرأة النظرُ إلى الأجناب مطلقاً، ودل حديث نَعِبِ الْحَشَةِ على خلافه، محمله بعضهم على لورج، وحديث الحشة على الرخصة، وقيل لم تكن عشة إذاك بالغة، ومختار جوار نظر المرأة يسى لرجل فيما فوق

٣١١٧- [٢٠] وَعَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ٢٧٩٤، د: ٤٠١٧، ح: ١٩٣٠].

٣١١٨- [٢١] وَهَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٢١٦٥].

٣١١٩- [٢٢] وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغْفِيَّاتِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحْدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِّ».....

السرة وتحت الركبة، واسند بحضورهن الصلاة، ولا بد أن يقع نظرهن على الرجل، وهذا إذا لم يكن النظر عن الشهوة

٣١١٧- [٢٠] (بهر بن حكيم) قوله: (وعن بهز) منقطع لموحدة وسكون بها، في آخره زاي.

وقوله: (أحفظ عورتك) أي: استرها، وأم حطط الفرج فلذلك حكم آخر.

وقوله: (فإن الله أحق أن يستحى منه) وذلك أدب.

٣١١٨- [٢١] (عمر) قوله: (بامرأة) أي: أجنبية، والاستثناء من أعم الأحوال، أي: على حال من الأحوال إلا على هذه الحال.

٣١١٩- [٢٢] (جابر) قوله: (على المغفيات) جمع مغفية بضم الميم وكسر المعجمة وسكون التحتانية، وتخصص المغفيات بالذكر شدة اشتاقهن إلى الوقاع وارتفاع المانع

وقوله: (فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم) - إلى آخره، مضى شرحه في أول الكتاب في



قُلْنَا: وَمِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَمِنِّي وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ». رَوَاهُ الثَّرَمِذِيُّ. [ت: ١١٨٢].

٣١٢٠- [٢٣] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَى فَاطِمَةَ بِعَبْدٍ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، وَعَلَى فَاطِمَةَ ثَوْبٌ إِذَا قَنَعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَلْقَى قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَمْرٍ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤١٠٦]

### ● الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣١٢١- [٢٤] عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا وَفِي الْبَيْتِ مُخَضَّتٌ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: .....

(باب الوسوسة)، وكذا تحقق قوله: (فأسلم)، وهو يترفع والنصب.

٣١٢٠- [٢٣] (أنس) قوله: (ما تلقى) أي: من المشقة في التسرُّع، والصمير في (إنما هو) نمر ستحت، دلَّ الحديث على أن لغلام محرم كالآب، وفيه من تعباً ما لا يحصى، ويؤيده قوله تعالى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [نور: ٣١]؛ لأنه يعم الإمام والعبيد، وقيل المراد بها الإمام، وعدد لمرأه كالأخني، وعند الحنفية لا يحور للمعمول أن ينظر إلى سنده إلا ما يحور للأخني فنظر إليها، وعنده في (الهداية) بأنه محل غير محرم ولا روج.

### الفصل الثالث

٣١٢١- [٢٤] (أم سلمة) قوله: (وفي البيت مخضت) تتخضت. التكشُّر والشَّيْءُ،

يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ عَدَا الطَّائِفَ فَإِنِّي أَذْلكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلانَ، فَإِنَّهَا تُقِيلُ بِأَرْبَعٍ وَتُذِيرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٤٩٣٧، م: ٢١٨].

خَبِثَ كَفْرَح، وَتَخَشَّتْ وَخَشَتْ تَخَشُّتًا عَطَفَهُ فَتَخَشَّتْ، وَمِنْهُ حَدِيثُ وَفاته ﷺ: (فَانْخَشَتْ فِي حَجَرِي) أَي: اْتَكَسَرَتْ وَانْتَشَى لاسْتِرْخَاءِ أَعْضَانِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَالْمَخَشْتُ بِفَتْحِ النُّونِ، وَنَقْلُ الطَّيْبِيِّ بِكَسْرِ النُّونِ أَيْضًا، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ فِيمَنْ كَانَ خَلْقَةً، وَالثَّانِي فِيمَنْ يَتَكَلَّفُ انْتِشَابَ بِالنِّسَاءِ وَتَكَثُّرَ الْأَعْصَاءِ، وَفِي (مَجْمَعِ الْبَحَارِ)<sup>(١)</sup>: فِي حَدِيثٍ (لَا تَرَى أَنَّ نَصْلِي خَلْفَ الْمَخَشْتِ) بِفَتْحِ النُّونِ مِنْ يُوْتِي فِي دِيرِهِ، وَبُكَسَرِهَا مِنْ فِيهِ تَسْكُنُ وَتُكْسَرُ كَالنِّسَاءِ.

وَسَمَ هَذَا الْمَخَشْتُ قِيلَ: مَطْعٌ، وَقِيلَ: هَيْتُ بِكَسْرِ هَاءٍ وَتَسْكُونِ نَحْتِيَةٍ وَمِثْلُهَا فَوْقَ، وَقِيلَ: بِهَاءٍ وَنُونٍ وَمَوْحَلَةٍ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَذْكُورِ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَ(غَيْلانَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَاسْمُ ابْنَتِهِ بَادِيَةٌ.

وَقَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا تُقِيلُ) مِنَ الْإِقْصَالِ، (بِأَرْبَعٍ) أَي: أَرْبَعِ عُنُكٍ مِنْ لُثَامِهَا، وَ(تُذِيرُ) مِنَ الْإِدْبَارِ (بِثَمَانٍ) هِيَ أَطْرَافُ هَذِهِ الْعُنُكِ مِنَ الْجَنِينِ.

وَقَوْلُهُ: (لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ) إِشَارَةٌ إِلَى جِنْسِ الْحَاضِرِ الْوَاحِدِ، وَمَنْ هُوَ عَلَى صِفَتِهِ وَعَادَتِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَدْخُلُ هَذِهِ الْمَخَشْتُ عَلَى أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَمْنُوعًا مِنْ ذَلِكَ لِاعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ مِنْ عِبَرِ أَوْلِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ، أَي: الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ وَرَغْبَةٌ فِي النِّسَاءِ كَالشُّيُوخِ الْهَيْمِ وَالْمَسُوحِينَ، وَهُمْ الَّذِينَ قُطِعَ ذِكْرُهُمْ وَخَصَاهُمْ، وَكَاتَبَهُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّاسَ لِمُضِلِّ طَعَامِهِمْ وَلَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ النِّسَاءِ، فَلَمَّا سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَوْلِي الْإِرْبَةِ فَمَنْعَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ مَنْعُ

٣١٢٢ - [٢٥] وَعَنِ الْمُسَوْرِ بْنِ مَعْرُومَةَ قَالَ: حَمَلْتُ حَجَرًا ثَقِيلًا،  
فَبَيَّيْنَا أَنَا أُمَّتِي سَقَطَ عَنِّي ثَوْبِي، فَلَمْ أَسْتَطِعْ أَخَذَهُ، فَرَأَيْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
فَقَالَ لِي: «خُذْ عَلَيْكَ ثَوْبَكَ وَلَا تَمْشُوا عُرَاءًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٣٤١].

٣١٢٣ - [٢٦] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا نَظَرْتُ - أَوْ مَا رَأَيْتُ - فَرَجَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطُّ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. [ج: ٦٦٢].

٣١٢٤ - [٢٧] وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ  
يَنْظُرُ إِلَى مُحَاسِنِ امْرَأَةٍ أَوْ لَ مَرَّةٍ ثُمَّ يَغْضُ بِصَرِّهِ إِلَّا أَحَدَّثَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةً  
يَجِدُ حَلَاوَتَهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٢٦٤ / ٥].

المحنت من الدخول على النساء، وكذا حكم المحصّي والمحبوب، وقال البيضاوي<sup>(١)</sup>:  
في المحبوب والمحصّي خلاف.

٣١٢٢ - [٢٥] (المسور بن معرمة) قوله. (ابن معرمة) بفتح الميم ومكون  
لخاء المعجمة وفتح الراء.

وقوله. (خذ عليك ثوبك) أفرد الخطاب باختصاصه به، ثم عمّم بقوله:  
(ولا تمشوا عراء) لعموم الأمر.

٣١٢٣ - [٢٦] (عائشة) قوله: (ما نظرت أو ما رأيت) شك من الراوي، ولعل  
الفرق بين الرايتين أن المراد بالنظر قصداً وبالرؤية أعم، أي: ما وقع عليه نظري قصد  
لا قصداً ولا بغير قصد، والله أعلم.

٣١٢٤ - [٢٧] (أبو أمامة) قوله: (عبادة يجدها حلاوتها) هي جراء صبره عن

(١) تفسير البيضاوي (٤ / ٣٧٨)

٣١٢٥- [٢٨] وَعَنْ الْحَسَنِ مُرْسَلًا قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
 «لَعَنَ اللَّهُ النَّاطِرَ وَالْمَنْظُورَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب.  
 ١/ ١٦٢].



## ٢- باب الولي في النكاح واستئذان المرأة

• الْمَصْلُ الْأَوَّلُ:

٣١٢٦- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُنْكَحُ  
 الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، .....»

ممضية الله، والحلاوة حزاء المرارة التي احتملها في الصبر

٣١٢٥- [٢٨] (عن الحسن) قوله. (لعن الله الناظر) ظاهر اللفظ يتناول جميع  
 ما لا يحوز النظر إليه، وللمرء الناظر إلى عورة بدليل قوله: (والمنظور إليه)، وهذا  
 إذا كان عن قصد.

### ٢- باب الولي في النكاح واستئذان المرأة

الولي من يتولى أمر أحد، والمراد هنا من يتولى أمر النكاح كالأب والجد  
 وغيرهم، ففي هذا الباب يورد أحاديث واردة في أن الولي هل يجب وجوده في  
 النكاح؟ وأنه هل يجب استئذان المرأة فيه؟

### الفصل الأول

٣١٢٦- [١] (أبو هريرة) قوله: (لا تنكح أيم حتى تستأمر،

وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٩٦٨، م. ١٤١٩].

ولا نكح البكر حتى تستأذن) الأسى بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة: المرأة التي لا روح لها، ثيباً كانت أو بكراً، صغيرة كانت أو كبيرة، والمراد هنا الثيب بفرقة مقادتها بالبكر، وإنما قال ههنا: (تستأمر) بمعنى تطلب أمرها وتُستشار؛ لأنها قد بأمر وبشير صريحاً، ولا تستحي عن ذلك بخلاف البكر، فيها نستحي عن التصريح، بل تأذن وترضى ولو بالسكوت.

وهذا الحديث يفيد بظاهره أنه لا يجوز النكاح بلا إذن المرأة، لكن للعلماء فيه تفصيل، فجملة الأقسام أربعة: ثيب بالغة، وبكر صغيرة، وثيب صغيرة، وبكر بالغة، هي الثيب البالغة اتفقوا على أنه لا يجوز تزويجها بدون إذنها بشرط أن تكون عاقلة، وكذلك هي لبكر البالغة عندنا، ونفقو أيضاً على أنه لا حاجة إلى إذن البكر الصغيرة، وكذلك هي الثيب الصغيرة عندنا، فمبى النولابة وعدمها عندنا الطوع والصغر كما في الأموال، دون الثبابة والكارة، وعد الشافعي بالعكس؛ لأن البكر حاملة بأمر الكاح بعدم التجربة والثيب عالمه به، فالحديث محمول على البالغة عندنا سواء كانت ثيباً أو بكراً.

وبوله. (ولا تنكح البكر حتى تستأذن) حجة على الشافعي، فافهم، ثم صده لا بد من إذن الولي وتوليته عقد الكاح، وإن كانت ثيباً بالغة وحب ذنها، فإن الكاح لا يعقد عنده بدون الولي، ولا يتعقد بعبارة الساء، وعندنا لا حاجة إلى ذلك، فالبالغة العاقلة بكراً كانت أو ثيباً مالكة نفسها، تتصرف في حقها كيف تشاء كتصرفها في الأموال، فلها اختيار الأرواح، وإنما يطالب الولي بالتزويج كيلا تنسب إلى الوفاة،

٣١٢٧- [٢] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا» وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «الْثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، .....»

ولا فرق في ظاهر الرواية بين الكُفْرِ وغير الكُفْرِ، لكن للولي الاعتراض في غير الكُفْرِ، وظاهر مذهب أحمد كمذهب الشافعي، وفي رواية كمدتها، ويأتي الكلام فيه في الحديث الآتي.

٣١٢٧- [٢] (ابن عباس) قوله: (الأيّم أحق بنفسها من وليها) المراد الثيب البالغة.

وقوله: (والبكر) أي: البالغة (تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها) بضم الصاد بمعنى سكونتها، وحق الشافعي حديث أبي موسى الآتي في الفصل الثاني: (لا نكاح إلا بولي)، وحديث عائشة الآتي هي: (وأيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل)، وبحثنا هذا الحديث: (الأيّم أحق بنفسها)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَيْثُ تَرَكَ رَوْحًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فأسد النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بعبارتها. وقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحُنَّ أَرْوَاحَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، فأضاف النكاح إلى النساء وهن عن معهن منه، وظاهره أن المرأة يصح أن تنكح نفسها، وكذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْ جُلُوسِهِمْ فَأَلْجَئُوا فِيمَا قَالُوا وَأْتَوْهُمْ بِأَرْوَاحِهِمْ وَأَلْمَسُوهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فأباح سبحانه فعلها في نفسها من غير شرط الولي، ويؤيده قوله ﷺ: (ليس للولي مع الثيب أمر)، ذكره في (شرح كتاب الخرق) (١).

وروي أنه ﷺ لما خطب أم سلمة قالت: ليس أحد من أوليائي حاضراً، قال:

(١) شرح الركني على مختصر الخرق (٤ / ٣٥)

وإِذْنَهَا سُكُوتُهَا» وَفِي رِوَايَةٍ قَالَتْ: «النَّبْتُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوُّهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٢١].

(ليس أحد من أوليائك حاضر أو غائبة، لا وبرضائي)، وقالت لاسنها عمر بن أبي سلمة وكان صغيراً: «فه فروح رسول الله ﷺ، فتروح رسول الله ﷺ بغير ولي، وإنما أمرت ابها بالترويح على وجه لملاعة، إذ قد فعل هل العلم بالتاريخ أنه كان صغيراً، قبل ابن ست، وبالإحصاء لا تصح ولاية مثل ذلك، ولهذا قالت ليس أحد من أوليائي حاصراً

وأيضاً قصة صاحب الإزار، فإنه ﷺ قال له (وَحُكْمُهَا)، ولم يسأل هل لها ولي أم لا؟ كما يأتي في (باب النصف)، وبكلم على حديث أبي موسى: (لا نكاح إلا بولي) بأن محمد بن جعفر (وي عن أحمد، أنه سئل عن نكاح بغير ولي أنت فيه شيء عن أبي ﷺ؟ فقال: ليس ثبت فيه شيء عمدي عن أبي ﷺ، ثم هو محمول على نفي الكمال، ويدل بموحه، فإن نكاح المرأة انعاقبة نكاح "نفسها نكاح بولي، والنكاح بغير ولي إما هو نكاح المجنونة والصغيرة. إذ لا ولاية بهم على أنفسهم

وبكلمه على حديث عائشة أنه رواية سليمان بن موسى، وقد ضعفه البخاري، وقد النسائي في حديثه شيء، وقد أحمد في رواية أبي طاب حديث عائشة (لا نكاح إلا بولي) ليس بالقوي، وقد في رواية المروزي. ما أراه صحيحاً، لأن عائشة عانت بحملها، فبين له، فلم تذهب إليه؟ ذلك أكثر الناس عيبه، ثم ابن جريح نقل عن الزهري أنه أنكر الحديث، قال أحمد في رواية أبي الحارث: لا أحسبه صحيحاً لأن سماعيل قال قال ابن جريح، لقيت لزهري سأله، فقال: لا أعرفه،

(١) قوله: «نكح» كما في الأصل، ويظهر سقوطه، كما في شرح المزدكشي، (٥/ ١٣)

٣١٢٨- [٣] وَعَنْ خُثَاءِ نَتِ خِدَامٍ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ نَتٌ  
فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ  
ابْنِ مَاجَهٍ: «نِكَاحُ أَبِيهَا». [ج ٥١٣٨].

٣١٢٩- [٤] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ نَتٌ سَبْعَ سِنِينَ،  
وَرَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ نَتٌ سَبْعَ سِنِينَ، وَلَعِبَهَا مَعَهَا، . . . . .  
ويقوي الإنكار أن البرهري قال بخلاف ذلك، فله أحمد وغيره

واعترض على ادعاء جماع لصحة فعل عائشة، وقال في رواية أخرى  
لا يصح الحديث عن عائشة <sup>(١)</sup> أنها روجت بنت أبيها، وقد روى الشافعي بإسناد  
عن القاسم، قال: رَوَّجَ عَائِشَةُ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ، فَقَدِمَ  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَنكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَوْتَرَعْتُ عَنْ لِسِ الْخَوَارِزِيِّ؟ كَذَا ذَكَرَ فِي (شرح  
كتاب الخرقى) <sup>(٢)</sup> في مذهب أحمد، وهذا للدفاع أيضاً مقال في هذا المقدم، وفي  
صحيح حديث (لا نكاح إلا بولي)، والله أعلم.

٣١٢٨- [٣] (خُثَاءِ نَتِ خِدَامٍ) قوله. (وعن خُثَاءِ) فتح الخاء لمعجمة  
وسكون النون وسين مهملة على وزن حمراء، نَتِ خِدَامٍ بكسر الخاء وسكان  
المعجمتين، قوله: (وهي نَتٌ) بدو بظاهرة عن مذهب الشافعي على وجوب استئذان  
لثيب مطلقاً، وعندنا يحمل على أنها كانت بالعم.

وقوله: (فرد نكاحها) كذا في أكثر الأصول، والصمير للأب، وفي نسخة  
(المصاييح). (نكاحها)، ورواية ابن ماجه يؤيد الأول

٣١٢٩- [٤] (عائشة) قوله (ولعبها) نصب للام وفتح العين جمع لُغْمَةٍ سكون

(١) شرح البردكشي على مختصر الخرقى، (١٥ / ١٣ - ١٥).



وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَعَالِي عَشْرَةَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٢٢].

### \* الفصل الثاني :

٣١٣٠ - [٥] عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّرِمِيُّ. [حم: ٣٩٤ / ٤، ت

١١٠١، د ٢٠٨٥، ج٥: ١٨٨١، دي: ١٣٧ / ٧].

٣١٣١ - [٦] وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ

نَفْسَهَا<sup>١</sup> بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَبَّيْهَا فِكَاحُهَا بِاطِلٌ، .....

لعين، <sup>١</sup> إذا ما كانت تحت به، وفيه باحة لعب الحواري بهر، وم ينهب كوبه  
صوراً محرمه، والله أعلم.

### الفصل الثاني

٣١٣٠ - [٥] (أبو موسى) قوله (لا نكاح، لا بولي) قد مضى الكلام في صحة

هذا الحديث، ثم الظاهر أن المراد لا نكاح إلا بإذنه<sup>(٢)</sup>، كما يدل عليه حديث عائشة،  
فما دليل قول الشافعي. (به لا يعتمد لنكاح بعبارة نسائه<sup>٣</sup>

٣١٣١ - [٦] (عائشة) قوله. (أيما امرأة نكحت . إلخ)، قد عرفت الكلام.

في صحة هذا الحديث أيضاً، وهو صريح كان المراد عير المبالغة، والعدم محصور  
بدلائل أخر

١) قوله نفسها ثبت في صححه، كما في مرقاة المفاتيح ٥ / ٢٠٦٢

(٢) أجاب عنه ابن الهمام: أن الولي بمعنى المولي أهم من كس امرأة أو رجلاً، فالمعنى لا نكاح  
إلا أن يكون متوبه موجوداً، وقيل المراد الحدس وهو إذا نكح في غير النوي، وحققه ابن  
الهمام بأبسط شيء.

فَنِكَاحُهَا بِاطِلٍّ، فَنِكَاحُهَا بِاطِلٍّ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ  
فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجْرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثِّرَمِذِيُّ  
وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم: ٦/٦٦، ت: ١١٠٢، د: ٢٠٨٣، ج: ١٨٧٩، دي: ١٣٧/٢].

٣١٣٢- [٧] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا اللَّائِي  
يُنْكَحْنَ.....»

وقوله: (فإن استجروا) أي: اختصموا كقوله تعالى: ﴿مَنْ يَحْكُمُوا مِنْكُمْ فَاجْعَلْ مِنْهُمْ شَعْرًا﴾ [نساء: ٦٥]، ومنه مشاجرات النصح، أي: إن اختلفت الأولياء كان الأمر  
معرضاً إلى السلطان

٣١٣٢- [٧] (ابن عباس) قوله (البغايا) جمع بغي، وهي الزانية من البغاء  
بالكسر: الزن، وفيه أن النكاح بلا شهود فاسد، وهو المذهب عند جمهور الأئمة  
وعند الشافعي وعندنا، وقد جاء في مذهبنا رواية في نكاح الخفية، وهي رواية  
شاذة، والصحيح ما تقرر في المذهب من وجوب الشاهدين، وهذا هو المشهور  
من مذهب مالك وأحمد رحمهما الله، ورواه الجماعة، وقد جاء في بعض طرق  
حديث عائشة رضي الله عنها: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها وشهدي عدلي  
فنكاحها باطل)، ذكره اندارقطني عن يونس عن ابن جريج عن سليمان بن موسى  
عن زهري عن عائشة عن النبي ﷺ، وروى مالك في (موطأ) عن أبي الربيع العمري  
أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكر نكاح من لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: هذا نكاح  
لسر ولا أجبره، ولو كنت تقدمت فيه لرجمته، وعن أحمد رواية أخرى: وهي أنه  
ينعقد بدون الشهادة، وذكره أبو بكر في (المفنع) وجماعة، لأن النبي ﷺ أعتق

أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.  
[ت: ١١٠٣].

٣١٣٣- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، .....

صقية وتزوجها بغير شهود، وقال للذي تزوج الموهوبة: (زوّجْتُكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ)، ولم يقل أنه أشهد، واحتج بأن ابن عمر تزوج بلا شهود، ويرى ذلك عن ابن الزبير والحسن بن علي، ولأنه عقد معاوضة أشبه البيع، وقد قال أحمد في رواية الميموني: لم يثبت عن النبي ﷺ في الشاهدين شيء، وكذلك قال ابن المنذر.

وقال في (سفر السعادة): لم يثبت في باب (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) شيء، والله أعلم. هنا وقد يراد بالبينة في حديث ابن عباس الولي؛ لأن به يتبين النكاح، قال: فلو وصف بالبقاء على المعنى الأول على حقيقته على ما هو المشهور، وعلى الثاني تشديد وتغليظ.

وقوله: (رواه الترمذي) وقال: لم يردعه غير عبد الأعلى، والوقف أصح، وقال بعض الحفاظ: وعبد الأعلى ثقة، فيقبل رفعه وزيادته.

٣١٣٣، ٣١٣٤- [٨، ٩] (أبو هريرة) قوله: (البيعة تستأمر في نفسها) أي: في نكاحها، والمراد البكر البالغة من السامي، وسماها البيعة باعتبار ما كانت، كذا نقل الطيبي<sup>(١)</sup>، واعتبر هذه العلاقة لا ينافي أن يراد الثيب أيضاً، ولكن إرادة السكر

لَإِنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا حَوَازَ عَلَيْهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ  
وَالنَّسَائِيُّ. [ت. ١١٠٩، د. ٢٠٩٣، ن. ٣٢٧٠].

٣١٣٤- [٩] وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى [دي: ١٨٥/٢].

٣١٣٥- [١٠] وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بَغِيرَ

إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [ت. ١١١١، د.  
٢٠٧٨، دي ١٥٢/٢].

### ● الْفَصْلُ الثَّلَاثُ:

٣١٣٦- [١١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنْ جَارِيَةٌ بِكَرَأْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فَذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.  
[د: ٢٠٩٦].

متبعة لقوله: (فإن صمتت . إلخ)

قوله: (فلا جواز عليها) أي لا تعدي ولا إكراه عليها

٣١٣٥- [١٠] (جابر) قوله: (فهو عاهر) أي ران، وهو دليل على أن نكاح

لعبد بغير إذن سيده غير جائز، وقال أبو حنيفة: يجوز وينفذ إن أحازه بعد، وهو في  
حكم الفصوي.

### الفصل الثالث

٣١٣٦- [١١] (ابن عباس) قوله: (فخبرها النبي ﷺ) لأنها كب بالعة، وأمر د

حبار السوء كما هو لمدى عندنا، لكنه لا بشرط فيه بكرة، فلمنع إيسا فبدنه  
اتفاقاً

٣١٣٧- [١٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج١: ١٨٨٢].

٣١٣٨- [١٣] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ فَلْيُحْسِنْ اسْمَهُ وَأَدْبَهُ، فَإِذَا بَلَغَ فَلْيُزَوِّجْهُ فَإِنْ بَلَغَ وَلَمْ يُزَوِّجْهُ فَأَصَابَتْ إِمْنًا فَإِنَّمَا إِمْنُهُ عَلَى نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>.

٣١٣٩- [١٤] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَأَسِي بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِي التَّوْرَةِ مَكْتُوبٌ: مَنْ بَلَغَتْ ابْنَتُهُ عَشْرَةَ سَنَةٍ وَلَمْ يُزَوِّجْهَا، فَأَصَابَتْ إِمْنًا فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَيْهِ». رَوَاهُمَا السَّيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٨٢٩٩، ٨٣٠٣].



٣١٣٧- [١٢] (أبو هريرة) قوله (فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) يدل على اشتراط الوي، ويجوز أن يحمل على الصغيرة  
٣١٣٨- [١٣] (أبو سعيد) قوله (فإذا بلغ فليزوجها) فيه استحباب التزويج بمجرد وصول زمان البلوغ فإنه أحسن وأحفظ.

٣١٣٩- [١٤] (عمر بن الخطاب) قوله: (التي عشرة سنة) هذا أيضاً زمان البلوغ.

(١) زجر وتوسخ، لأنه لا يتم على الفاعل، كذا في «التفريق»

### ٣- باب إعلان النكاح والخطبة والشروط

#### • الفصل الأول:

٣١٤٠- [١] عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ جِئْنَ يَنْبِيَّ عَلَيَّ، فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ مِنِّي، فَجَعَلْتُ جُوزِيَّاتٍ لَنَا يَضْرِبْنَ بِالْأُفْقُفِ، .....

#### ٣- باب إعلان النكاح ولخطة ولشروط

علمن الأمر كنصر وصر وكرم وفرح عنأ وعلانية، واعتلن: ظهر، وأعنته وبه: أظهرته، والإعلان: المجاهرة، وقد استحب لإعلان بالنكاح، وورد (أعلنوا بالنكاح ولو بالدف)، واختلفوا في ضرب الدف، فس: يحرم أو يكره مطلقاً، وفس: مباح مطلقاً، والصحيح أنه يباح في بعض الأحيان كالعبد والقنود والنكاح ويحرم في غيرها، وقيل: يستحب في النكاح، والله أعلم.

وقوله (والخطبة) صحح بكسر الخاء ويضمها وهو الأظهر بل المتعين

قوله: (والشروط) أي: ما يشترط في انكاح من الشروط الفاسدة وغيرها، وعندنا لا يفسد النكاح بالشروط الفاسدة كالبيع.

#### الفصل الأول

٣١٤٠- [١] (الربيع بنت معوذ بن عفراء) قوله: (بني علي) يلحق المجهول، يقال: بنى على زوجته بمعنى: زفها، وهو في الأصل من الباء، ثم صار كناية عن الزفاف وإن لم ييس.

وقوله: (كمجسك مني) هذا قول الربيع لمن تروي به الحديث.

وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ مِنْ أَتَائِي يَوْمَ بَدْرٍ، إِذْ قَالَتْ إِحْذَرُهنَّ: وَفِينَا نَبِيُّيَ يَعْلَمُ مَا فِي عَدِي، فَقَالَ: «دَهِي هَذِهِ وَقَوْلِي بِاللَّيْلِ كُنْتُ تَقُولِينَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح: ٥١٤٧].

٣١٤١ - [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَفَّتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهْوٌ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح: ٥١٦٢].

٣١٤٢ - [٣] وَعَنْهَا قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُؤَالٍ، وَيَسَى فِي سُؤَالٍ، فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٢٣].

وقوله: (ويندبن) بصم الدل من التهمة

وفوته. (دهي هذه... إلخ)، قالوا: بما معهنَّ عن ذلك كراهة أو يسند عنه نعيب إليه مطلقاً ﷺ، ولا يعلم انغيث إلا الله، ولأنه استصحس ذكره في أثناء اللهو والنعب، وإن كان ضرب الدف ولتعي في مثل هذا الموضع مباحاً في الجملة لكرهه لما ذكر، والله أعلم.

٣١٤١ - [٢] (عائشة) قوله: (ما كان معكم لهو) ما مافية، وهمة لاستصهم للإنكار مقدرة، والمراد باللهو ضرب الدف ولتعي، وفيه إباحة اللهو في العرس

٣١٤٢ - [٣] (عائشة) قوله: (ونسى سي) المشهور نسي عيها، وقد يحيى

بالـ

قوله: (فأي نساء) إن كان (فأي نساء) وظاهر فأية امرأة لبؤذ كثره نساها

٣١٤٣- [٤] وَعَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْمَرْجُوحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥١٥١، م ١٤١٨].

٣١٤٤- [٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥١٤٤، م ١٤١٣].

ملخصات عبير، وهي أحصى عنده بركة مهر، كذا قال لطيفي، وفي حديث سنن أبي شريح والدحو. في سؤال ردائم كان أهل الحامية يشاءونه ثم في سم سؤال من الإساءة والرفع

٣١٤٣- [٤] (عقبة بن عامر) قوله (أحق الشروط) من أ، و(أن توفوا) تقدير الباء متعلق بـ (أحق)، و(ما استخللتم به للمرجوح) حر، ومردده المهر، وقيل حسم ما يشترط أن جل نزعاً للمرأة في النكاح ماله يكن مخطوراً، وقيل جميع ما يستحقه المرأة بمقتضى الزوجية، فإن بزوج المهر ما تعتد فكانه شرط

وه

٣١٤٤- [٥] (أبو هريرة) قوله. (لا يعطى) بالرفع ونجزم خبراً وبيناً وقوله (حتى ينكح) فيجند لا تصور الحصة (أو يترك) فحظ، وقيل (حتى) بمعنى (كي)، و(أو) بمعنى (إلى)، والمصدر في (ينكح) راجع إلى (رجل)، وفي (ترك) إلى (أخيه)، ولا يحلو عن تكلف



٣١٤٥- [٦] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَسْأَلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَهَا وَلِنَتَكَيَّحَ، فَإِنَّ لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (ج. ٥١٥٢، م: ١٤٠٨).

٣١٤٦- [٧] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى مِنَ الشَّغَارِ، وَالشَّغَارُ: أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي رِوَايَةِ إِمْسَلِيمَ: قَالَ: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ». (ج. ٥١١٢، م: ١٤١٥).

٣١٤٥- [٦] (أبو هريرة) قوله: (لا نسأل المرأة طلاق أختها) المراد بهي المحطوبه عن أن تسأل المخاطب طلاق النبي في نكاحه، والمرأة نسأل زوجها طلاق ضربها، والمراد الأخت في الدين

وقوله: (لنستفزع صحتها) والصحة بفتح الصاد وسكون الحاء المهملة: ما تشيع حمسة، والفصحة تشيع عشرة، وسيجيء في أول (كتاب الأطعمة)، والمراد ظرف الطعام (ولنتكح) بلفظ المحلول عصف على (لنستفزع)، فالأول إشارة إلى علة سؤل انصرة، والثاني إلى علة سؤل المحطوبه، ويجوز أن يكون لنكاح بمعنى الجماع، والطيب<sup>(١)</sup> خص الكلام بالمخطوبه، فتدبر.

٣١٤٦- [٧] (ابن عمر) قوله: (أن يزوجه الرجل ابنته) لتقييد بالابنه اتفاقاً، وعلى طريق التمثيل

وقوله: (لا شغار في الإسلام) سبق ذكره بهذا اللفظ في (باب الغصب والعارية).

٣١٤٧- [٨] وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٤٢١٦، م: ١٤٠٧].

٣١٤٨- [٩] وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ نَهَى عَنْهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٠٥].

٣١٤٧- [٨] (علي) قوله: (نهى عن متعة النساء) أي. عن نكاح المتعة، وهو انكاح إمرأة أجنبية، من التمتع بالشبهة. الانتفاع به، كأنه يتمتع به إلى أمد معلوم، وأبيع به في أول الإسلام، ثم حرم، وهو جائز عند الشيعة، والتحقيق أن نكاح المتعة كان حلالاً قبل حريم فيه، ثم أبيحت عام فتح مكة، ثم حرم بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤكداً، وقد أشبع الكلام فيه في (شرح صحيح مسلم)

وقوله. (وعن أكل لحوم الحمر الإنسية) بكسر الهمزة في أكثر الروايات، وفي (مجمع البحار)<sup>(١)</sup>: كسر همزة الإنسية وسكون يونه أشهر من فتحها، نسبة إلى الإنس لاختلاطها بالناس، وفي (النهاية)<sup>(٢)</sup> بالكسر نسبة إلى الإنس أي آدم، وقيل بالصم نسبة إلى لأنس ضد الوحشة، ويفتحين نسبة إلى الأُنس مصدر أُسْتُت به.

٣١٤٨- [٩] (سلمة بن الأكوع) قوله (عام أوطاس) بفتح الهمزة وسكون الواو. وروى من ديار هوار، قسم فيه رسول الله ﷺ غنائم حنين، وانترخيص كان يوم فتح مكة، ويوم أوطاس كان قريباً منه متصلاً به فسمي به، كذا قالوا

(١) وما نسب إلى المالكية من الجوار فهو غلط، انظر «أوجز المسالك» (١٠/ ٥٢٠)

(٢) «شرح صحيح مسلم» لنسوي (٥/ ١٩٩ - ٢٠٢).

(٣) «مجمع بحار الأنوار» (١/ ١٢٣)

(٤) «النهاية» (١/ ٧٥)

## • الفصل الثاني :

٣١٤٩- [١٠] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ ، وَالتَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ قَالَ : التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ : «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيَّاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَالتَّشَهُّدُ فِي الْحَاجَةِ : «أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَ<sup>(١)</sup> نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ : .....

### الفصل الثاني

٣١٤٩- [١٠] (عبدالله بن مسعود) قوله (والتشهد في الحاجة) أي : في النكاح وغيره كما يأتي في آخر الحديث من رويّه (شرح السنة) ، وعند شافعي رحمه الله نخصة ستة في أول لعقود كلها مثل البيع والمكاح وغيرهما ، و الحاجة إشارة إليها .  
وقوله : (أَنِ الحمد لله) أن مخففة من المثقلة ، وإما سمي حمد الله شهادة لأن الحمد لله شهادة شوت الكمالات الذاتية وتُعبد له تعالى ، كذا قيل ، ولا حاجة إليه ، فإن الشهادة المذكورة فيه ، والتحميد والاستعانة والاستعفار بوطنة وبمهيد لذكرها ببركاً وتيسراً .

وقوله . (ويقرأ ثلاث آيات) عطف على مقدر ، أي يقول . الحمد لله ويقرأ ثلاث

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ،  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [نساء: ١] ،  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصِيبُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ  
 وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] .

رواه أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي ، وفي  
 «جامع الترمذي» فسر الآيات الثلاث سفيان الثوري ، وزاد ابن ماجه بعد  
 قوله : «أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ» : «تَحْمَدُهُ» ، وبعد قوله : .....

آيات ، أحدها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> إلى قوله «وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ» ، وثانيها :  
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ ، وفي بعض النسخ : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
 آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ» الآية . قيل : لعل هذا في مصحف ابن مسعود ، أو  
 تأويل لما في الإمام ، أي : في مصحف عثمان رضي الله عنه ، يعني أن في الإمام «يَا أَيُّهَا النَّاسُ  
 اتَّقُوا رَبَّكُمْ» ، والمراد بالناس الذين آمنوا ، فروي باسمعني بهذا الوجه ، وهذا بعيد في  
 القراءة ، نعم قد وقع في الرواية مثل هذا من الشيوخ ، لكن قد قيل : إنه خطأ أو سهو ،  
 لا تأويل وحمل على المعنى ، فتدبر . وثالثها : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا  
 سَدِيدًا﴾ إلى قوله : «عَظِيمًا» .

وقوله . (سفيان الثوري) فاعل (مُسْرَ) .

(١) قال شيخنا في «التفريق» . لفظ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» على الآيات الثلاث لا توجد في «الترمذي»  
 ولا «ابن ماجه» ولا «المصنف» ، فهو سهو من المصحح أو المصنف ، أو هكذا أقرأه ليس

«مَنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا»: «وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»، وَالِدَارِمِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: «عَظِيمًا»: ثُمَّ بَنَى بِحَاجَتِهِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ مِنَ النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ. [حم: ١/ ٣٩٢، ت: ١١٠٥، د: ٢١١٨، ج: ١٤٠٤، ح: ١٨٩٢، دي: ١٤٢/ ٢].

٣١٥٠- [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَدْمَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١١٠٦].

٣١٥١- [١٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُنْذَرُ»

فِيهِ.....

٣١٥٠- [١١] (أبو هريرة) قوله: «ليس فيها تشهد» وفي بعض الروايات: (ليس

فيها شهادة).

وموله: (كاليد الجذماء) ما دال بمعجمه، أي: سي بها الجذام العلة المشهورة، وقيل: أي: المقطوعة لا فائدة فيها.

٣١٥١- [١٢] (عنه) قوله: (أمر ذي بال)، قال السيوطي في (مختصر

الهداية) «أي: شرع يحتمل له ويهتم به، والدال: القلب، وما ألقي له دالاً، أي: ما ستمنع إليه ولا جعل فله بحره، انتهى. وقيل: [بما دال] (ذي بال) لأنه من حيث إنه شعر القلب كأنه ملكه، فيكون صاحب دال. وقيل: [بال] الحال والشأن، أي:

(١) في نسخة «ميسر»

(٢) انظر الهداية (١/ ١٦٤)

بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ<sup>(١)</sup>، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، [ج ١: ١٨٩٤].

٣١٥٢- [١٣] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالذُّفُوفِ». رَوَاهُ ابْنُ مِزْيَةَ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٠٨٩].

به حال حص وشدن مخصوص، ويرجع إلى معنى اشرف و لاهتمام بالاحتفال، وقبل قول، أي، له قلب بالاستعارة، والتكثير لمتصحم

وقوله، (بالحمد لله) وفي رواية: (نحمد الله)، وفي رواية: (نالحمد)، وفي رواية: (لا يدا فيه نذكر الله)، وفي رواية: (بسم الله الرحمن الرحيم)

وقوله، (فهو أقطع) وفي رواية: (فهو أحدم)، قال النووي في (شرح مسلم) <sup>(١)</sup>، روي كل هذه في (كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر لرهوي سمع من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الله بن سالم الأنباري عنه، ورويناه فيه من رواية كتب بر مالك النحدي رحمه الله، وحشهور رواية أبي هريرة رحمه الله، وهذا الحديث حسن، رواه أبو دود وابن ماجه في (سنهه)، ورواه النسائي في كتابه (عمل اليوم والنيلة)، روى موصولاً ومرسلاً. ورواية الموصول إساده جيد، ومعنى (أقطع) قلل البركة، وكللت أحدم سحيم ولهذا المعجمة، ويص منه حدم بكسر نون يخدم بفتحها، والله أعلم، انتهى

٣١٥٢- [١٣] (عائشة) قوله: (وقال: هذا حديث غريب) وقول، وعيسى بن ميمون الأنباري يضعف في الحديث

(١) (شرح صحيح مسلم) (١/ ٧٨).

٣١٥٣- [١٤] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجُمَحِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
أَفْضَلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: الصَّوْتُ وَالذَّفُّ فِي النِّكَاحِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ  
وَالْثِّرَمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَبْنُ مَاجَةَ. [حم: ٤١٨/٣، ت: ١٠٨٨، ج: ٣٣٦٩، ج:  
١٨٩٦].

٣١٥٤- [١٥] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ عِنْدِي جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ  
رَوَّحْتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ! أَلَا تُغْنِي؟» ...  
٣١٥٣- [١٤] (محمد بن حاطب الجمحي) قوله (وعن محمد بن حاطب)  
حاء وطاء مهملتين بكسر الهمزة و(الجمحي) بجيم مصحومة وفتح ميم وإهمال حاء،  
منسوب إلى جمع بن عمرو بن هصيص

وقوله: (ما بين الحلال والحرام) أي النكاح الحلال ونكاح.

وقوله: (الصوت والذف) وقيل: لمراد بالصوت لذكر وإشهار بين الناس،  
ونقل عن (شرح النسبة)<sup>(١)</sup>، أن بعض الناس يذهب إلى سماع يعني سماع نساء  
المتعارف بين الناس الآن، وهذا خطأ، انتهى أقول: إذا ثبت إباحة ضرب الدفوف  
فكيف لا يباح سماع النساء، وقد ثبت إباحة ذلك في الأعياد والأعراس، كما يجيء  
من الأحاديث، والله أعلم.

وقوله: (رواه أحمد والترمذي) وفال: حديث حسن.

٣١٥٤- [١٥] (عائشة) قوله: (ألا تغني) قال الثوري شني<sup>(٢)</sup> نعى ونعى

(١) (١٨/٩)

(٢) (الميسرة) (٧٥٢/٣)

إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يُحِبُّونَ الْغَنَاءَ. رَوَاهُ [ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»].  
[حب: ٢٠١٦].

٣١٥٥ - [١٦] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَنْكَحْتُ عَائِشَةَ ذَاتَ قُرْبَى لَهَا  
مِنَ الْأَنْصَارِ، فَبَجَّاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَهْدَيْتُمُ الْفَتَاةَ؟» قَالُوا: نَعَمْ قَالَ:  
«أُرْسَلْتُمْ مَعَهَا مَنْ تُغْنِي؟».....

بمعنى، وكلا الفعلين فيه جائز، ويحتمل أن يكون على لعط الغيبة جماعة النساء،  
ولمراد مهن من يتعاني ذلك من الإماء والسمله، فإن الحرائر من ساء العرب يستكفون  
عن ذلك، لا سيما في الإسلام، وأن يكون على خطاب الحضور لهن، أو يكون من  
إضافة الفعل إلى الأمر به والآد فيه، ولا يحسن فيه تبريد لخطاب ههنا، إذ قد حل  
مصيب الطيبات الصديقات الصالحات القاضيات من معاناة ذلك بأنفسهن، انتهى.  
فيصط على الأول فتح ثاء وغين وون ماصياً لجمع لمؤنث الغائنة من التفعّل كقَدَّمْنَ  
ونَأَخَّرْنَ، وعلى لثاني يضم تاء وفتح عين وكسر نون ماصراً لجمع النساء الحاصره  
من التضمين، ويحتمل كونه بفتحات كما على الأول بحذف إحدى لثائين، وقيل.  
يحتمل على صيغة الواحد خطاب لعائشة رضي الله عنها ويكون عنى بمعنى استغنى، ومجيء  
تفعّل بمعنى استغنى غير عزيز، والوجه الأخير بعيد من سياق الأحاديث، فتدبر.

وقوله: (رواه ابن حبان في صحيحه) في لأصل هنا بياض، وهذه أعباره مكنوية  
في الهامش.

٣١٥٥ - [١٦] (ابن عباس) قوله: «أهديتم الفتاة؟» هدى المروس إلى بعلاها

(١) في نسخة «تغنى» بفتح التاء واسون على حذف إحدى اللامين «مرفقة المفاتيح» (٢٠٧٣/٥)



قَالَتْ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ عَزْلٌ، فَتَوْبِعْتُمُ مَعَهَا مَنْ يَقُولُ. أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّائًا وَحَبَائِكُمْ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ [ج ١٩٠٠].

٣١٥٦- [١٧] وَعَنْ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَوَّجَهَا وَلَيَاتَانِ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَمَنْ بَاعَ بَيْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رَوَاهُ لُثْرَمِيذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [ت. ١١١٠، د. ٢٠٨٨، ن. ٤٦٨٢، دي ١٣٩، ٢]

### • الفصل الثالث:

٣١٥٧- [١٨] عَنْ بِنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَقْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِي؟ فَهَنَّا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَسْتَمِيعَ، .....

وأهداه وأهتداه: رَفَّاهُ إِلَيْهِ، فإن كان من عدى مجرداً فأنهزمه للاستعظام، وإن كان من الإهداء مزيداً فهذه مهمة الاستفهام محذوفة، والهاء ساكنة، و (الغزل) محركة اسم من التمعارية، ومعارضة النساء: محادثتهن

وقوله (فحيائاً وحيائكم) واحد، وهو لا التحفة السمرات ثم تسمى عذاراكم،

٣١٥٦- [١٧] (سمره) قومه (فهي للأول) إذ كان في مريه واحده

### الفصل الثالث

٣١٥٧- [١٨] (ليس مسعود) قول: (ثم رخص لنا أن نسمع) ذكر في هذا

الحدث الرخصة في المتعة، وله يدك تحريمها، وحقيقة نكاح ما ذكرنا في (العص

فَكَانَ أَحَدُنَا يَنْكِحُ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجْلِ، ثُمَّ قَرَأَ عِنْدَ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
آمَنُوا لَا تَحْزَنْهُمْ مُوَاطَّيَاتُ مَا لَمْ يَحْضَرْكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٤: ١٥،  
م. ١٤١٤.]

٣١٥٨- [١٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَتِ الْمُتْعَةُ فِي أَوَّلِ  
الْإِسْلَامِ كَانَ الرَّجُلُ يَقْدُمُ الْبِلْدَةَ، لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ، فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقُدْرِ  
مَا يَرَى أَنَّهُ يَقِيمُ، فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْئًا، حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ ﴿إِلَّا  
عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [نموسون: ٦]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكُلُّ فَرْجٍ  
سِوَاهُمَا فَهُوَ حَرَامٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ج ١: ١١٢٢.]

(أول) من حديث علي بن أبي طالب

٣١٥٨- [١٩] (ابن عباس) قوله (ويصلح له شيء) هكذا يوجد هذه اللفظة  
في هذه النسخ (شبه) بفتح لسين المعجمة والتحتانية الممددة، ولا يدرى صريح  
مراد به إلا أن يجعل من 'شوء' يقال شوى الشيء فاشوى، فيكون الشيء بمعنى  
شوي، والمراد طعامه وماكوله، وله يتعرض أنه أحد من شرح مشكل الحديث،  
ولطهر أنه محقق مهموز، أي تصليح أشياءه وأمواله وسائر الأشياء التي من ضروراته  
وحاجته، وهكذا في النسخة من (جامع الترمذي) مصححة قديمه بخط العرب، وعلى  
هذا هو السبب في عدم تعرض الشراح له وليأخذ معناه والله أعلم.

وقوله. (قال ابن عباس: فكل فرج سواهما فهو حرام) والمستدعاة ليست  
زوجة، بدليل أنها لا ترث، جماعة، ولا مملوكة، بل هي مسخرة نفسها، أما معدودة،  
رحمتها بها ضروره دفع لاحتياج، وبهذا يعلم أن حل بعتها قد سح بكتاب، قال

٣١٥٩- [٢٠] وَعَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى قُرْطَةَ بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ فِي عُرْسٍ، وَإِذَا جَوَارِ يُغْبِنُ فَقُلْتُ: أَيُّ صَاحِبِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلٌ يَذَرُ يُفَعِّلُ هَذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالَا: جَلِيسٌ إِنْ شِئْتَ فَاسْمَعْ مَعًا، وَإِنْ شِئْتَ فَادْهَبْ، فَإِنَّهُ قَدْ رُخِّصَ لَنَا فِي اللَّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٣٨٣)



الترمذي 'بعد' روى حديث علي عليه السلام (أن سبي سبي عن متعة النساء وعن حرم نحر الأهل من خير) وفي باب عن ميسرة بن معبد جهمي، وأبي هريرة روى، وحديث علي حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم، وبما روى عن ابن عباس شيء من الرخصة، ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي ﷺ، وأمر أئمة العلم على تحريم المتعة، وهو قول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، سبي.

٣١٥٩- [٢٠] (عامر بن سعد) قوله: (علي قرطبة) بفتح القاء جمعته وقوله (اجلس إن شئت) عملاً برخصة، وفي قوله: (فاسمع معنا) إشارة إلى نوع من الترخيص لموافقتهم، كما أن في قوله (وإن شئت فادهب) شيء من التصريح.

وقوله (قد رخص لنا أي، للمسلمين، أو لصحابة، والرخصة قد تعبر بدفاعة

## ٤ - باب المحرمات

فيه في حكم العريضة، والله أعلم

### ٤ - باب المحرمات

المحرمات على قسمين، أحدهما، من النسب، وهي الأمهات وبنات ولأخوات  
والعمات وإخالات وبنات الأخ وبنات لأخت، وتكون حرمتها مؤبدة، وثانيهما  
من المصاهرة، وهي ما يكون حرمتها بسبب تزوج، فمهما ما تكون حرمتها على  
التأييد كأم الروجة، وزوجة الابن وإن كان من قبل، وزوجة الأب وأبي الأب  
وإن علا، وبنات الزوج التي دخل بها، وما لا يكون على التأييد كأخت الروجة وعمتها  
وخالتها.

(١) قال ابن القيم: النساء محببة لمرأه للنكاح شرعاً، أما من النسب فيحرم على  
الزواج تزوجه وهم بنات وبنات ولادة وإن سفلن وصوبه وهم أمهات وأمهات أمهات وبنات  
وإن علواً، وفروع أبويه وإن سفلن فيحرم بنات الإخوة والأخوات وبنات أولاد الإخوة  
والأخوات وإن سفلن، وفروع أجداده وجدته بغير واحد فهذا تحريم النعمات وإخالات  
وتحريم بنات الأعمام والعمات والأخوات والحالات. الثاني: المصاهرة يحرم بها فروع سائر  
المدحون بها وإن برئ، وأمهات الزوجات وجدتهن بعقد صحيح وإن علواً، وإن لم يدخل  
بالزوجات وتحريم موضوعات آتائه وأحدده وإن سفلن ولو برئاً وحقوقاً لهم عنهن  
بعقد صحيح، وموضوعات آتائه وأبائه أولاده وإن سفلن ولو برئاً ولمعقودات لهم عنهن  
بعقد صحيح، الثالث: الرضاع يحرم كالنسب وبأن يرضيه في محله، الرابع: الجمع بين  
لمعقود يعني كالأختين والعمة وبنات أختها أو الأخويات كالأمة مع الحرة السابقة، الخامس:  
حق الغير كالمكروه والمعدة والحامل بثابت نسب، السادس: عدم لدين السموي  
كالمجوسية والمشرقة، السابع: لشاقي ككاح أسد أمته والسيدة هذه «مرقة المصباح»  
(٢٠٧٦/٥)

## • الفصل الأول:

٣١٦٠- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٥١٠٩، م ١٤٠٨].

٣١٦١- [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح ٥٠٩٩].

٣١٦٢- [٣] وَعَنْهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ فَاسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، .....

## الفصل الأول

٣١٦٠- [١] (أبو هريرة) قوله: (لا يجمع بين المرأة وعمتها) وإن علت كأخت الجد، (ولا بين المرأة وخالتها) وإن علت كأخت الجد، وإطلاق العمه والحالة عليهما إما بالمحاذ أو بالاشتراك، فتدبر والتخصيص بالعمه والخالة وقع اتفاقاً لوقوع السؤال عنهما، فإن الاحتسب حكمهما كذلك، أو لأيهما مذكوران في نص القرآن بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمَمُوا بِتِلْكَ الْأَخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣].

٣١٦١- [٢] (عائشة) قوله: (يحرم من الرضاعة) رضع كسمع وضرب رضعاً ويحرثك، ورضعاً ورضاعة وكسران، ثم إنه تخصص من عموم قوله: (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) صوراً كأم أخته وأخت ابنه وامرأة أبيه وامرأة ابنه، وتخصيص ذلك مذكور في كتب الفقه.

٣١٦٢- [٣] (عائشة) قوله: (جاء عمي من الرضاعة) لا يخلو عن إشكال،

فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «إِنَّهُ عَمَّكَ فَأَذِنِي لَهُ» قَالَتْ: فَقُلْتُ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلِغْ عَلَيْكَ<sup>(١)</sup>» وَذَلِكَ بَعْدَمَا ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
[خ: ٥٢٣٩، م: ١٤٤٥].

٣١٦٣- [٤] وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ لَكَ فِي . . .

من لظاهر أن العم من الرضاع أحو لأب منه بأن أم أبيه أرضعته أو أمه أرضعت  
أباه، ويظهر من قولها (إنما أرضعنتني المرأة) أن الرجل أبوه من الرضاعة، قال  
الطبري<sup>(٣)</sup>. سُمِّيَ عَمًّا لأب عمه بمرلة أبيه، ثم اختلفوا في اسم هذا الرجل الذي هو أبو  
عائشة أو عمه رضاعاً، فقيل اسمه أدمج، وكنيته أبو فليس بضم الفاء، وقيل أبو  
السعد، وقيل أبو القيس عمها أو أبوها، وأصح ابنه، وقيل أخوه، وهو الأصح،  
وهو عمها، وأبو السعد كنيته، وقيل أبو القيس أبوها من الرضاع، وأفلح أخوها  
منه، وهو الذي جاء يستأذن عائشة، كذا في (أسد نعاة في معرفة الصحابة)<sup>(٤)</sup>، والله  
أعلم

٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥- [٤، ٥، ٦] / عليّ) قوله: (هل لك في بنت عمك)

(١) وفي شرح السنة<sup>(١)</sup> فيه دليل على أن لس الفصح يحرم حتى تثبت المحرمية في جهة صاحب الملبس  
كما ثبت من جانب المرضعة فإن النبي ﷺ أُمِّتَ عمومة الرضاع والحقها ما نسب هم قاة  
المفاتيح<sup>(٢)</sup> (٥/ ٢١٧٨)

(٢) معط (أنه) سعد في نسخة.

(٣) شرح الطبري (٦/ ٢٦٦).

(٤) أسد الغابة (١/ ٦٦)

بُنْتُ عَمَّكَ حَمْرَةً؟ فَإِنَّهَا أَجْمَلُ فَتَاةٍ فِي قُرَيْشٍ فَقَالَ لَهُ. «أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ حَمْرَةً أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ؟ وَأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٤٦].

٣١٦٤ - [٥] وَعَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الرِّضْعَةُ أَوْ الرِّضْعَتَانِ». [م: ١٤٥١].

٣١٦٥ - [٦] وَفِي رِوَايَةٍ حَائِشَةُ قَالَ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ». [م: ١٤٥٠].

٣١٦٦ - [٧] وَفِي أُخْرَى لِأُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: «لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ أَوْ»<sup>(١)</sup> الْإِمْلَاجَتَانِ». هَذِهِ رِوَايَاتٌ لِمُسْلِمٍ. [م: ١٤٥١].

أي: هل لك رعية في تزويج بنت عمك (حمرة) وهو حمرة بن عبد المطلب سيد الشهداء عم رسول الله ﷺ، وهو ﷺ كان أحماً لرسول الله ﷺ من الرضاع، أرضعتها ثوبية مولاة أبي لهب

٣١٦٦ - [٧] (أم الفضل) قوله: (لا تحرم الإملاجة والإملاجتان)<sup>(٢)</sup>، في

(١) في نسخة: «و لإملاجتان» بالواو

(٢) في «التقرير» قال صاحب «الهدية» إنها مستند الشافعي، وأورد عليه من «الهام أن مذهب تحريم خمس رضعات لا ينبت من ذلك، وأخذ الكلام به، وأجيب بأن الحديث إذا حالف مذهب الإمام وهو التحريم مطلقاً صار دليلاً لهم لعدم انقائل بالفصل، فإن مذهب الإمام التحريم مطلقاً، ومذهب الشافعي وأحمد تحريم خمس رضعات، ولما لك ورويان، فإذا انتفى أحدهما ثبت الآخر، ورد بأن هناك مذهباً ثالثاً لأبي ثور وداود الطاهري تحريم ثلاث رضعات، فلم يبق دليل لهم، لا يقال: إن الإملاحتين والمصتين إذا نعا وهما أربع بلغ =

٣١٦٧- [٨] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١١٥٧).

(القاموس): مَنَعَ الصَّبِيَّ أَقْنَاهُ، كَصَرَّ وَسَمِعَ تَتَوَلَّى تُدْبِيهَا بِأَدْنَى قَمِهِ، وَمَتَلَجَ الْبَيْنَ مَنَظَرَهُ، وَأَمْلَحَهُ: أَرْضَعَهُ، وَالْمَلِيجُ: الرُّضِيعُ، وَظَاهِرُ مَعْلُومٍ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ مُحَرَّمَةٌ، وَإِلَيْهِ دَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ: خَمْسُ رَضَعَاتٍ، وَقِيلَ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ، وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ قَبْلَ الرُّضَاعِ وَكَثِيرُهُ مُحَرَّمٌ، وَيَحْتَصِلُ بِرَضْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الطَّاهِرُ مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَمَّا هُنَّ فَبِأَنفُسِكُمْ لَنِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوْنَكُمْ مِنْ أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣].

٣١٦٧- [٨] (عائشة) قوله: (معلومات) أي: معلوم وجودها يقبلاً. وقوله: (ثم نسخن بخمس) وللجمهور أن يقولوا: ثم نسخت الخمس بإطلاق الآية المذكورة.

وقوله: (وهي فيما يقرأ) الطاهر أو الضمير لخمس، وقد يجعل للعشر، لكنه يشكك أنه ليس في القرآن الآن لا عشر ولا خمس، ولو كانت خمس فيما يقرأ في القرآن إلى حين وفاة رسول الله ﷺ فكيف تركت بعده، ولا تُسَخَّ بعده ﷺ، والقرآن محفوظ من الزيادة والنقصان من قبل الناس، وجوابه أن المراد أنه كن يقرؤها من لم يبلغه النسخ، والله أعلم.

= حملاً، لأن مذهب الشافعي تحريم ما فوق الخمس، والتفصيل في 'فتح القدير' (١٣٩/٢).



٣١٦٨- [٩] وَعَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ، فَكَانَتْ كَرِهَ ذَلِكَ فَقَالَتْ: إِنَّهُ أَخِي فَقَالَ: «أَنْظُرِينَ مَنْ إِخْوَانُكَ؟» فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَخَاحَةِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥١٠٢، م: ١٤٥٥].

٣١٦٩- [١٠] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ أَبِي إِيَّادٍ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْ امْرَأَةً فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ قَدْ<sup>(١)</sup> أَرْضَعْتَنِي وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَأَرْسَلَ إِلَى آلِ أَبِي إِيَّادٍ فَسَأَلَهُمْ فَقَالُوا: مَا عَلِمْنَا أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا، فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا صَبِيحًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٦٤٠].

٣١٦٨- [٩] (عائشة) قوله: (لأنما الرضاعة من المجاعة) أي: الرضاعة التي تثبت بها الحرمة إنما هي التي تكون من المجاعة، ويشيع بها الطلق، وذلك يكون في الصغر قبل تمام الحولين عند الأكثر، وحولين ونصف عند أبي حنيفة، وهذه المدة لا يكون شبعه بالطعام، وحاصله أن حرمة الرضاع لا تثبت في الكبر، وللرجل الذي كان عند عائشة وأدعت أخوتها إنما رضع في الكبر، فيلزم مذهب عائشة ﷺ أن حرمة الرضاع تثبت في الكبر أيضاً، فتدبر.

٣١٦٩- [١٠] (عقبة بن الحارث) قوله: (وعم حقيقة) يضم العين وسكون الصاد وقوله: (ابن عزيز) يفتح ورايس على لفظ المضطرب إليه من اسم عبد العزيز وقوله: (كيف وقد قيل؟) أي: كيف تباشرها وتقصي إليها، وقد قيل وأخبر

٣١٧٠- [١١] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقُوا عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَابًا، فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ تَخَرَّجُوا مِنْ غُصْبَانِهِمْ مِنْ أَحِلٍّ أَرْوَاجِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(١)</sup> فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] أَيْ . . . . .

مالك وزوجته ارتصعا من ثدي واحد، وإن لم يشب ذلك رلية، فاستورع ولا حياط في الاجتناب عن ذلك، هداية عليه الجمهور ذهب إلى أن الرصع لا يشب إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، ومقل عن مالك أنه ثبت بشهادة امرأتين، وقيل: بشهادة أربع، وعد أحمد يثبت بشهادة المرضعة، ومعنى الحديث عنده عدم الجوار. وصهر الحديث ما قال الجمهور، والله أعلم.

٣١٧٠- [١١] (أبو سعيد الخدري) ثورته (إلى أوطاس) وهو من ديار هوزن، يصرف ولا يصرف كما هو حكم أسماء المواضع وهوزنه (نخرجوا) أي نجسوا، وسخرح ليجت من نعرح بمعنى الإثم، والغشيان والمحامعة

قوله (فأنزل الله في ذلك: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾) أي: حرمت عليكم دوث الأزواج، سمت محصنات لأن التزويج أو لأرواح أحصهن، أي: فروجهن، وقريء بكسر الصاد بمعنى أنهن أحصن فروجهن، ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، من اللاني سبين ولهن أزواج.

فَهُنَّ لَهُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٥٦].

### • الفصل الثاني :

٣١٧١- [١٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا، أَوْ الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا، لَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَرَوَّاهُ إِلَى قَوْلِهِ: «بِنْتِ أُخِيهَا». [ت: ١١٢٦، د: ٢٠٦٥، د: ١٣٦/٢، ن: ٣٢٩٦].

٣١٧٢- [١٣] وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مَرَّ بِي خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ بِنَارٍ<sup>(١)</sup> وَمَعَهُ لَوَاءٌ فَقُلْتُ: أَبْنُ نَدَهْتِ؟ قَالَ: بَعْنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ آتِيَهُ بِرَأْسِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٣٦٢، د: ١٤٥٦].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ: . . . . .

وقوله. (إذا انقضت عدتهن) أي بالاستبراء، إما بوضع الحمل أو بحبصة.

### الفصل الثاني

٣١٧١- [١٢] (أبو هريرة) قوله. (لا تنكح الصغرى على الكبرى) بيان وتأکید  
لما تقدم، والمراد بالصغرى بنت أخي المرأة، والكبرى عمتها على ما هو الغالب  
في العادة، أو أراد الصغر والكبر بحسب مرتبه.

٣١٧٢- [١٣] (البراء بن عازب) قوله: (ابن بنار) بكسر النون والفتحانية.

وقوله: (ومعه لواء) قالوا: كان ذلك علامة كونه مبعوثاً من جهته ﷺ.

(١) في نسخة: «دينار» بدل «بنار».

فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَأَخَذُ مَالَهُ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَالَ: «عَمِّي» بَدَلِ «خَالِي».

٣١٧٣- [١٤] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدْيِ، وَكَانَ قُلُوبُ الْعِطَامِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. (ت. ١١٥٢).

٣١٧٤- [١٥] وَعَنْ حَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذْمَةَ الرِّضَاعِ؟ .....

وفوه (أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَاحِذُ مَالَهُ) قالوا: كَانَ الرِّجُلُ عَتَقَهُ حُلَّهُ وَأَكْرَمَ حُكْمَ لَشَرِيعَةٍ وَكَانَ كَافِرًا<sup>(١)</sup>

٣١٧٣- [١٤] (أُمُّ سَلَمَةَ) فَوَلَّه: (إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ) نِي. شَقَّ أَمْعَاءُ الصَّبِيِّ وَوَقَعَ فِيهِ مَوْقِعُ الْغِذَاءِ، كَمَا يَشْتَقُّ الطَّعَامُ إِذَا نَزَلَ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَوَانِ الرِّضَاعِ

وفوه (غِي الثَّدْيِ) أَيِ كَثُنَا فِيهِ كَمَا يَكُونُ الْمَاءُ فِي الْإِنَاءِ، وَلَا يَشْرَطُ فِي ثَبُوتِ حُرْمَةِ الرِّضَاعِ أَنْ يَكُونَ بِالْإِنْفِصَاعِ مِنَ الثَّدْيِ، وَلَدَائِمِهِ يَقْلُ - مِنَ الشَّدْيِ قَوْله (وَكَانَ قُلُوبُ الْفِطَامِ) أَيِ قُلُوبِ أَوَانِهِ، وَالْعِطَامُ - نَكْسَرُ سَمٌّ مِنْ فِطَمٍ الصَّبِيِّ: فَصَلَهُ مِنَ الرِّضَاعِ.

٣١٧٤- [١٥] (حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ الْأَسْلَمِيُّ) فَوَلَّه: (مَذْمَةُ الرِّضَاعِ) أَيِ - حَقِّهِ.

(١) فِي «التَّنْبِيْهِ» قَدْ الْإِمَامُ يَمِينُ بْنُ نَافِعٍ لَا أَحَدَ لَهُ، بَلْ هُوَ مِنَ الْإِمَامِ مَنِيَّ رَأَى قُتْلَهُ يَفْتَنُهُ

فَقَالَ: (غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّهَبِيُّ.

[ت. ١١٥٣، د. ٢٠٦٤، دي ١٥٧/٢، ن: ٣٣٢٩].

٣١٧٥- [١٦] وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ الْعَنَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

إِذْ أَتَيْتِ امْرَأَةً، فَبَسَطَ النَّبِيُّ ﷺ رِداءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ، فَلَمَّا دَهَبَتْ قِيلَ:

هَذِهِ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د. ٥١٤٤].

٣١٧٦- [١٧] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيَّ أَسْلَمَ، وَلَهُ

عَشْرُ نِسْوَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ

سَائِرَهُنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [حم: ٤٤/٢، ت. ١١٢٨، جد:

١٩٥٣].

يقال: قضى مدعته بكسر الميم وفحها: أحسن إليه لئلا يُدَمَّ، واستندم إليه: فعل ما يُدَمُّ

على فعله، ويحيى بالفتح بمعنى لدم أبيضاً، وامرأه أي شيء يُسَطُّ عَبي حق الرضاع

وأكون به مؤدباً حقاً؟ (فقال: غرة) وهو اسم للمملوك عبداً كان أو أمة كما سره في

لحديث، وبما كانت المروضة حادمة جعل جراً حفاً من جس فعلها بأن يعطى

مملوكاً يخدمها

٣١٧٥- [١٦] (أبو الطفيل العنوي) قوله: (العنوي) بفتح العين المعجمة

والنون، منسوب إلى عني بن أعصر.

وقوله: (هذه أرضعت النبي ﷺ) إما أن تكون هي حبيبة السعدية أو غيرها.

٣١٧٦- [١٧] (ابن عمر) قوله: (غيلان) بفتح العين المعجمة (ابن سلمة)

بفتح السين واللام.

٣١٧٧- [١٨] وَعَنْ نُوْفَلٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ: أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ خُمْسَ نِسْوَةٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «فَارِقِي وَاحِدَةً، وَأَمْسِكِي أَرْبَعًا» فَعَمَدْتُ إِلَى أَقْدَمِهِنَّ صُحْبَةً هِنْدِي: عَاقِرٍ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً فَفَارَقْتُهَا. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ». [٢٢٨٩].

٣١٧٨- [١٩] وَعَنْ الضُّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزٍ الدِّبْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّيْتُ أُخْتَانِ قَالَ: «اخْتَرِي أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١١٣٠، د: ٢٢٤٣، ج: ١٩٥١]

٣١٧٧- [١٨] (نوفل من معاوية) قوله: (أمسكت أربعاً) فيه أن أنكحة الكفار صحبته إذ أسلموا، ولا يؤمرون بإعادة الكاح. لا إذ كان في بكاحهم من لا يجوز نكاحها، وإن أسلم أحد الزوجين لا يفرق كارتداده كذا هو مذهب حنبلية، اللهم إلا أن يعرض الإسلام هب معاً في آن واحد من غير تقدم وبأحر، وهو بعيد، أو يراد بالإمسك الكاح.

وبوله. (فعمدت) أي قصدت للتفريق إلى أقدمهن صحبه، فيه أنه يجوز أن بعد التفريق للكثر والعقر.

٣١٧٨- [١٩] (الضحاك بن فيروز الدبلمي) قوله (ابن فيروز) بفتح الفاء وسكون الياء.

وبول: (اختر أيتها شئت) سواء كانت المحدثرة من تزوجها أولاً أو آخراً، وعليه الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة: «إن تزوجها متعاقبتين لا يحد إلا الأولى لعدم صحة الأخرى إذ ذاك».

٣١٧٩- [٢٠] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ فَتَرَوَّجَتْ، فَجَاءَ رُوحُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي، فَاتْرَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ، وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا أَسْلَمَتْ مَعِيَ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٢٣٩].

٣١٨٠- [٢١] وَرُوي فِي «شرح السنة»: أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ النِّسَاءِ رَدَّهِنَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ عَلَى أَرْوَاجِهِمْ عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْإِسْلَامِيِّينَ بَعْدَ اخْتِلَافِ الدِّينِ وَالْأَدَارِ، مِنْهُنَّ: بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ مُغِيرَةَ<sup>(١)</sup> كَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْمَتَشِ، .....

٣١٧٩- [٢٠] (ابن عباس) قوله (وقد علمت) بصيغة الخطب للنبي ﷺ تأكيد للإسلام وتحصينه بلا شبهة، وهي بعض النسخ. (علمت) بلفظ الدخلة.

٣١٨٠- [٢١] (ابن عباس) قوله (وروي في شرح السنة. أن جماعة من النساء... إلخ)، هذا الحديث موافق لمذهب الحنفية من حيث تقرير النكاح الأول، وعدم وقوع الفُرقة بإسلام أحد الزوجين، سواء كان قبل الدخول أو بعده، كما هو مذهب الشافعي إن كان للإسلام قبل الدخول، لكن بخلاف مذهبهم في بقاءه مع اختلاف الدارين، فإن مذهبهم أنه لا يحصل الفُرقة إلا بأحد أمور ثلاثة: انقضاء العدة، وهي ثلاث حيض إن كانت نحيص وثلاثة أشهر إن لم تحض، أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه، أو نقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس

وَهَرَبَ رَوْجُهَا مِنَ الْإِسْلَامِ قَبَعَتْ إِلَيْهِ ابْنُ عَمِّهِ وَهَبُ بْنُ عَمِيرٍ بِرِدَاةِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَانًا لِيَصْفُوَانِ، ..... .

وعند الشافعي رحمه الله لا تبين الدارين؛ لأن ريب بنت رسول الله ﷺ  
هاجرت من مكة إلى لمبية، وخلعت روجها أبا العاص كقراً بمكة، فركع رسول الله ﷺ  
إليه بالنكاح الأول بعد أن أسلم<sup>(١)</sup>، ولأن تباين الدارين له أثر في انقطاع الولاية دون  
النكاح، ولهذا إذا دخل الحربي دارنا بأمان، أو دخل المسلم دارهم نجراً لا تبين  
مع وجود تباين الدارين

ولنا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهُنَّ حُرّاً فَأَمَّا جَوْهُنَّ اللَّهُ أَكْبَرُ  
بِأَمْنَيْنِ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُهُنَّ إِلَى الْكَفَّارِ لَأَهْنٌ جِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَبْعَثُونَهُنَّ﴾ [الممتحنة ١٠] فهذا  
يدل على أن تباين الدارين يوجب الفرقة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا حُجَّاجَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَبْكُوهُنَّ﴾  
[الممتحنة ١٠] إذ لو لم يوجب التباين انقطاع اسكاح لم يجر للمسلمين أن يتركوهن،  
وإنما لا تبين إذا دخل أحدهما دارنا بأمان أو دخل المسلم دارهم بأمان لعدم التباين  
حكماً لأن الدخول على سبيل العرية

وقوله: (بعث) أي رسول الله ﷺ (إليه) أي إلى الوليد (وهب بن عمير)  
لفظ التصغير، وهو من أثناء أعمام صفوان بن أمية بن خلف الجُمَحِي، ووهب بن  
عمير بن وهب بن خلف بن الجُمَحِي.

وقوله: (سرداء رسول الله ﷺ) فيه وضع المظهر موضع المضمَر، والأصل  
بردائه.

(١) يجاب بأن في رواية الترمذي أيضاً نصريح النكاح الثاني، فلا بد من حمل قوله: «النكاح  
الأول» على أن الباء سببية أي بسببه، وإلا فنافى الحدیثان معاً، كما في «التقریر»



فَلَمَّا قَدِمَ جَعَلَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَسْبِيرَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ حَتَّى أَسْلَمَ، فَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ، وَأَسْلَمَتْ أُمُّ حَكِيمٍ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ امْرَأَةً عِكْرِمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ الْفَتْحِ بِمَكَّةَ، وَهَرَبَ زَوْجُهَا مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ، فَأَرْتَحَلَتْ أُمُّ حَكِيمٍ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ الْيَمَنَ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَأَسْلَمَ، فَتَبَيَّنَا عَلَى نِكَاحِهِمَا. رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مُرْسَلًا. [ط. ٥٤٣ / ٢، رقم. ٤٤ - ٤٦].

قوله: (جعل له) ولغيره من المشركين، هو واحد منهم (تسبيرة أربعة أشهر) أي: نكحه من أسير أمنا في مدة أربعة أشهر، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَيَسْجُوْا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [النور ١٢]، فإنه ﷺ عندما فتح مكة أطلق مشركيها أن يسبحوا في الأرض حيث شأؤو، فينظروا في أحوال المسلمين، ويتبهوا ويعتبروا حتى إذا لم ييسر لهم الفرار عن دين الله تدموا وأسلموا، وذئ قوله تعالى: ﴿وَأَعْمُوا أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ مُقَرَّبُونَ﴾ [النور ١٠].

قوله (حتى أسلم) أي صفوياً، (فاستقرت) أي روجته بنت الوليد، قيل كان ذلك بعد إسلامها بشهر.

وقوله (وأسلمت أم حكيم) هذه أيضاً إحدى جماعه من النساء ردهن النبي ﷺ بالنكاح لأول عسى أزواجهن، و(الحارث بن هشام) هو أخو أبي جهل بن هشام من أمه<sup>(١)</sup>.

(١) والجواب من لعمرية هي قصة بنت النويد أنه لا تصريح بهذا بتأبين الدار مع أن معنى قوله «استقرت» يحتمل الاستقرار بالنكاح الجديد، وأجوب ابن الهمام عن قصة أم حكيم أنه كان في سمن على الساحل فلم يتحقق تأبين الدار، قاله الشيخ في «التفريغ»

### • الفصل الثالث :

٣١٨١- [٢٢] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حُرِّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ وَمِنَ الصَّهْرِ سَبْعٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٣]. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٥١٠٥].

٣١٨٢- [٢٣] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ أُمَّهَا دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ». رَوَاهُ الثِّرِمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالْمُسْنَى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَهُمَا يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ. [ت: ١١١٧].



### الفصل الثالث

٣١٨١- [٢٢] (ابن عباس) قوله . (حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع) وقد عددها في شرح ترجمة الباب .

وقوله : (ثم قرأ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾) لاشتمالها على جميع ما حرم من النسب، وأكثر ما حرم من الصهر، والباقي منه بالنسبة .

٣١٨٢- [٢٣] (عمرو بن شعيب) قوله : (فليتكح ابنتها) أي بعد تفريقها، وهو أمر إباحة .

قوله : (دخل بها أو لم يدخل) فقوله تعالى : ﴿مَنْ نِكَأَيْكُمْ أَلْفَى دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] بعد قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا هُنَّ نِكَأَيْكُمْ وَدَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَمَا يَبْغُورُكُمْ﴾

## ٥- باب المباشرة

### • الفصل الأول:

٣١٨٣- [١] عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَزَلَّتْ: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَقُوا حَرْثَكُمْ أَنْ تُشْتَمَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [بخ: ٤٥٢٨، م: ١٤٣٥].

متعلق بالريائب، لا بالأمهات أيضاً بهذا الحديث، وإليه ذهب عامة العلماء غير أنه روي عن علي عليه السلام تقييد التحريم فيها بالدخول، كذا قال البيضاوي<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

## ٥- باب المباشرة

أصلها من البشرة بمعنى ظاهر جلد الإنسان العاري عن الشعر، ومنه سمي الإنسان بشراً لظهور جلده من لشعر بخلاف الحيوانات، فالمباشرة الإفصاء بالبشرتين بشرة الذكر وبشرة الأنثى، كني بها عن الجماع.

### الفصل الأول

٣١٨٣- [١] (جابر) قوله: (من دبرها) أي: من جانب دبرها.

وقوله: (أي شتم) أي: كيف شتم، ويشتمل هذا الإتيان من كل جانب وعلى كل هيئة، بعد أن يكون المأتي موضع الحَرْث، وأما الإتيان في الدبر فحرام، ومن الذكور أشد حرمة، وقد يتقل عن مالك رحمه الله حله من امرأته وأمه<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٤٤٣).

(٢) في (بذل المجهود) (٨/ ١٠٤): وقد روي الجواز أيضاً عن مالك، روى ذلك عنه أهل مصر وأهل المغرب، وأصحاب مالك العراقيون لم يشتوا هذه الرواية عنه، وقد رجع متأخرو أصحابه عن ذلك، وأفتوا بتحريمه، انتهى.

٣١٨٤- [٢] وَعَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح]

٥٢٠٨ م: ١٤٤٠.

وَزَادَ مُسْلِمٌ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣١٨٥- [٣] وَعَنْهُ قَالَ: إِذَا رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنْ لِي جَارِيَةً هِيَ حَادِمَتُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ فَقَالَ: «اعْرِضْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنْ لِي جَارِيَةً قَدْ حَمَلَتْ فَقَالَ: «قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م]

١٤٣٩.

٣١٨٦- [٤] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي عَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَيِّئًا مِنْ سَبِي الْعَرَبِ، فَاشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ، ...

٣١٨٤- [٢] (جابر) قوله (كنا نعزل) نعزل. أن يجماع ولا يُعزَلُ في الفرج، وهو حرم في الحرمة إلا برصدها، وحائز في الأمة، سواء كانت مملوكة أو مكوكة.

وقوله (والقرآن ينزل) أي ولم ينه عنه.

٣١٨٥- [٣] (جابر) قوله: (اعرض عنها إن شئت) أي: إن شئت العزل أو إن شئت أن لا تحبل، ولكن ذلك لا يقع، فإنه سيأتيها ما قدر لها

وقوله (قد حبلت) يكسر الاء من باب سماع يسمع، وفي هذا الحديث ترخيص للعزل مع إشارة إلى كراهته، وفيه إلحاق نسب مع العزل

٣١٨٦- [٤] (أبو سعيد الخدري) قوله (في عزوة بني المضطلق) بصم اسميه وسكون لمهملة وفتح الطاء وكسر اللام وفتحها فيلة من غرعة

وَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ، وَأَخْبَيْنَا الْعَزْلَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعَزَلَ، وَقُلْنَا: نَعَزِلُ  
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نَسْأَلَهُ؟ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ  
أَلَّا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانِتَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
[خ: ٤١٣٨، م: ١٤٣٨].

٣١٨٧- [٥] وَعَنْهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «مَا مِنْ  
كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ».....

وموله. (واشتدت علينا العزبة) بصم العين وبالزاي ساكنة: فقد الأرواح  
والنكاح، وفي (القاموس)<sup>(١)</sup>: العَرَبُ، محرّكة: مَنْ لَا أَهْلَ لَهُ، كَذَا قَالَ الْقِسْطَلَانِي<sup>(٢)</sup>.

وموله (ما عليكم) روي بـ (ما) وروي بـ (لا)، والمعنى لا بأس عليكم في  
أن تفعلوا، و(لا) زائدة، وقيل: روي بكسر الهمزة، وإن شرطية، أي: ما عليكم  
جناح إن تفعلوا، وقال القسطلاني<sup>(٣)</sup> المعنى ليس عدم الفعل واجباً، وقيل: على  
تقدير روية (لا) يمكن أن يكون (لا) نقياً للعزل الذي سألوهم عنه، و(عليكم أن لا تفعلوا)  
تأكيداً له، وعلى هذا حمل من منع لعزل، وهو مكلف، وحديث جابر: (اعزل إن  
شئت... إلخ)، يؤيد المعنى الأول، كذا قوله: (ما من نسمة... إلخ)، يناسبه،  
وقد ختلما في ذلك، ولمختار عندنا وعند الشافعي رحمه الله ما ذكرنا<sup>(٤)</sup>.

٣١٨٧- [٥] (أبو سعيد الحدری) قوله: (ما من كل الماء يكون الولد) يعني

(١) «القاموس المحيط» (ص ١١٩).

(٢) «إرشاد الساري» (٦/ ٣٣٧).

(٣) «إرشاد الساري» (٦/ ٣٣٧).

(٤) ينظر: «بدل السجود» (٨/ ١١٦).

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٣٨].

٣١٨٨- [٦] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُعْزِلُ عَنِ امْرَأَتِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: «أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٤٣].

٣١٨٩- [٧] وَعَنْ جُدَامَةَ<sup>(١)</sup> بِنْتِ وَهَبٍ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: .....

أَسْأَلُكُمْ عَنِ الْعَرْلِ يَدُلُّ عَلَى أَلَيْسَ تَوَهَّمْتُمْ أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ فِي الرَّحِمِ سَبَبٌ لِلْوَلَدِ وَعِزُّهُ سَبَبٌ لِعَدَمِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَكَمْ مِنْ صَبٍّ لَا يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ، وَكَمْ مِنْ عَزْلٍ يَكُونُ مَعَهُ الْوَلَدُ، بَأَنَ يَعْرِلُ قَصْدًا إِلَى أَنْ لَا تَحْبِلَ وَتَنْفَعُ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ الْبُطْفَةُ فِي الرَّحِمِ لَمَّا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ الْوَلَدَ، فَاهْبِطُوا.

٣١٨٨- [٦] (سعد بن أبي وقاص) قوله: (أشفق) من الإشفاق بمعنى الخوف

كالشفق، أي: أحاف أن يضر الحبل بالوليد الرضيع.

وقوله: (لو كان ذلك) أي: الوطء أو الحبل حال الرهاق (ضاراً ضراً فارس

والروم)، أي: يضرهم بذلك ولا يظهر الضرر فيهم.

٣١٨٩- [٧] (جدامة بنت وهب) قوله: (وعن جدامة) بضم الجيم والذال

المعجمة.

(١) في نسخة: «النبى».

(٢) قال المقدري (٥/ ٢٠٩٢) بضم الحيم والذال المهملة، ويروى بالذال المعجمة، قال الدارقطني وهو تصحيح.

وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ، فَظَنَرْتُ فِي الرُّومِ وَقَارِسَ فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ  
أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا.....

وفوله: (أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ) بالكسر الاسم من الْعَيْل بالفتح، وهو أن يجماع  
روجه مريضاً، وكذا إذا حلت وهي مريض، في (القاموس)<sup>(١)</sup>: الْعَيْل: اللبس ترصعه  
المرأة ولدها وهي تؤنئ، أو وهي حامل، واسم ذلك السن الغيل أيضاً، وأغالت ولدها  
وأعبلته. سقته الْعَيْل، فهي مُعِيل ومُعِيل، وهو مُغَال ومُعِيل، واستُعِيلَت هي، والاسم.  
الغيلة بالكسر.

فقال القاضي عياض في (المشردق)<sup>(٢)</sup>: ضبطه بكسر لغيس ونحوه، وقال  
بعضهم: لا يصح فتح الغين إلا مع حذف الهاء، فقال: الغيل، وحكى أبو مروان بن  
سراج وغيره من أهل اللغة: العيلة والعيلة معاً في الرضاع، وفي إقتل بالكسر لا غير،  
وقال بعضهم: هو بالفتح من الرضاع المرة الواحدة، وفي بعض روايات مسلم. هن  
الغيايل بالكسر، جاء تفسيره في الحديث عن مالك وغيره: أن يظأ الرجل امرأته وهي  
نرضع، يقال من ذلك: أغال فلان وسده، والاسم العيل والاعتيال، وعلة ذلك لما  
بخشى من حملها فترضعه كذلك فهو الذي يصربه في لحمه وقوته، انتهى.

والظاهر أن الجماع في حال الرضاع غير مضر لأنه يقوي المرأة فيريد هي لبها،  
وأم الحمل فمضر لأنه ينقص اللبن ويحففه، ولو نهى عن الجماع لكان لخوف الحمل  
كما ذكر، في شرح قوله: (أَشْبَقَ عَلَى وَلَدِهَا)، وكان نهيه ﷺ بالاجتهاد، وترك النهي  
أيضاً به قياساً على حال فارس والروم، فلا ينافي ما وقع في حديث آخر في آخر الباب

(١) (القاموس المحط) (ص ٩٥٨)

(٢) (مشردق الأنوار) (٢/ ١٤٢)

ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ وَهِيَ ﴿وَاِذَا  
الْمَوْتُ دُءِئِي سَيْلَتْ﴾ [التكوير: ٨]. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١١٤٤٢].

٣١٩٠- [٨] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ  
الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَفِي رِوَايَةٍ: إِنَّ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ - الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رَوَاهُ  
مُسْلِمٌ. [م: ١١٤٣٧]

من قوله: (فإن البقرة تدرك بفارس بعد عشره عن قوسه)، وعسره في شرح (جامع  
لأصول) "المصنف بقوله: أراد أن من سوء أثره وإفساد مزاجه وإرجاء قوه أن  
لا يركب مثلاً فيه، أي أن يكتسب، وإذا أراد مفادته فزنى في الحرب وهو عنه وانكسر،  
فتدبر.

وقوله: (وهي ﴿وَاِذَا الْمَوْتُ دُءِئِي سَيْلَتْ﴾)، أي هذه لفظة استنبطت التي هي المعول  
مدرجة تحت هذه الآية، ذكرها تأكيداً لبيان شاعته، والوَادُ: دهن لولد حراً، وحمل  
لعزب في حكم الوَادِ لما فيه من إضاعة نطفة المهيأة لكونها ولداً، لكنه ليس بوَادٍ  
ظاهراً، فالحديث لا يدل على حرمة، غاية الكراهة كذا قيل، والله أعلم.

٣١٩٠- [٨] (أبو سعيد) قوله: (الهرجل يفضي) خبر (إن) على اختلاف الروايات  
في سمها، فأرواية الثانية وهي (من أشر الناس إلخ)، لا يحتاج إلى تأويل وتفسير  
لارتباط الخبر بالاسم بلا تكلف، وأما رويته الأولى وهي (إن من أعظم الأمانة عند الله  
يوم القيامة)، فلا بد فيه من تفسير بأن يقال: تقديره إن أعظم أمانة عند الله خان فيها



## • الفصل الثاني :

٣١٩١- [٩] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أُوْحِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿فَسَاوَكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]: «أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ، وَأَتَقِ الدُّبْرَ وَالْحَيْضَةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٢٩٨٠].

٣١٩٢- [١٠] وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَذْبَارِهِنَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاحَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم: ٢١٣/٥، ت: ١١٦٤، ج: ١٩٢٤، دي: ١٤٥/٢].

٣١٩٣- [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا».....

الرجل أمانة الرجل الذي نفسي . بلخ، أو يقل: إن أعظم حينة لأمانة عند الله حياة الرجل، فاهم.

## الفصل الثاني

٣١٩١- [٩] (ابن عباس) قوله: (أقبل وأذبر) خطاب عدم تفسير لقوله: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَوْ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. أي أنت من جانب لقبل ومن جانب الدبر.

٣١٩٢- [١٠] (خزيمة بن ثابت) قوله: (وعن خزيمة) بضم الحاء المصححة وفتح الراء.

وقوله: (إن الله لا يستحي من الحق) نسيه على شدة حرمة، حتى إنه يستكره ذكره، وإن كان بطريق التهي والمنع.

٣١٩٣- [١١] (أبو هريرة) قوله: (ملعون من أتى امرأته) وفي نسخة:

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. (حم: ٢ / ٤٤٤، ٥: ٢١٦٢).

٣١٩٤- [١٢] وَعَنْ قَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْيَدِ يَأْتِي امْرَأَتَهُ

فِي دُبُرِهَا لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ» رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ». [٩٧٢٢].

٣١٩٥- [١٣] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ

إِلَى رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي الدُّبُرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. (ب. ١١٦٥).

٣١٩٦- [١٤] وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا، فَإِنَّ الْعَيْلَ يُدْرِكُ الْفَارِسَ فَبِدْعَتِهِ عَنْ

فَرَسِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د ٣٨٨١].

(امراة)

٣١٩٤- [١٢] (أبو هريرة) قوله (لا ينظر الله إليه) أي ينظر رحمه وعذابه خاصة،

وهو قريب من معنى يلعب

٣١٩٥- [١٣] (ابن عباس) قوله (أنى رجلاً أو امرأة) ولأول أشد وأهبط

حرمة ولذا قدم.

٣١٩٦- [١٤] (أسماء بنت يزيد) قوله (لا تقتلوا أولادكم سرّاً) كناية عن

تغيب، فإنه في حكم يقتل

وقوله: (فبدعته عن فرسه) أي ينصرعه ويُسقطه، أي: يبقى أثره ويظهر ضعفه

بأن يلعب مسلحاً لرجل، أي على أعينهم كما أشرك، أو لئلا في الحديث السابق

يعسر الحظيفة، وأنه غير مؤثر في لصره ولهلاكه، والإثبات باعتبار جريان معاده بأن

حمد الله تعالى سباً له، كما يقال مثل ذلك في العدو وأمثاله

## • الفصل الثالث:

٣١٩٧- [١٥] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: بَيَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ [ج١- ١٩٢٨].



## ٦- باب

## • الفصل الأول:

٣١٩٨- [١] عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا فِي بَرَبْرَةٍ: «خُذِيهَا فَأَعْتِقِيهَا»، وَكَانَ رَوْحُهَا عَبْدًا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَحْتَارَتْ نَفْسَهَا، . . . . .

## الفصل الثالث

٣١٩٧- [١٥] .عمر بن الخطاب) قوله (عن الحرة) بهم من جوره عن الأمة . وعليه الجمهور .

## ٦- باب

في نواحق وامتصاص لما سبق

## الفصل الأول

٣١٩٨- [١] (عائشة) فونه . (في بربرة) برابس على وزن كريمة، مولاة لعائشة ؓ، شترتها من يهود، «أعتقها»، وكنت اليهود تقول لعائشة: «بيعها منك بشرط أن تعتقها» ويكون ولاؤها لك، فقال رسول الله ﷺ (حديها، أي اشترها وأعتقها، ومولاة لمن أعتق)، وقد مضت قصتها في (كتاب السوع)

وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٢٥٦٣، ج ١٥١٤].

٣١٩٩- [٢] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَوْحُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدًا، يُقَالُ لَهُ: مُغِيثٌ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ خَلْفَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَنْكِحِي وَدُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى لَحْيَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْعَبَّاسِ: «يَا عَبَّاسُ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُغِيثِ بَرِيرَةَ؟ وَمَنْ تُغْضِبُ بَرِيرَةَ مُغِيثًا؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَوْ رَاجَعْتِي» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْمُرْتَنِي؟ قَالَ: «يَسَا أَشْمَعُ» قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح ٥٢٨٣].

#### • الفصل الثاني:

٣٢١٠- [٣] عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ مَمْلُوكَيْنِ لَهَا زَوْجٌ...

وقوله: (ولو كان) أي: وجها (حرًا لم يخيرها) هذا مذهب الأئمة الثلاثة، وعنه أبي حنيفة للأمة الحبار بعد العتق وإن كان روحها حرًا. فعليه على الحبار للامتناع عن ريادة الملك، فإن امرأة يملك الروح عليها ثلاث تطبيقات وعلى الأمة تطليقتين، وعندهم العلة دفع عار نكاحها فرائد اللعنة، ولعل هذه الريادة في الحديث - أعني قوله (ولو كان حرًا لم يخيرها) - لم تثبت عند أبي حنيفة، أو هو قول الروي بناء على مذهبه، والله أعلم. وهو اعتقاد مع فلا حبار بالاعتقاد، ولو اعتق الروح فلا حبار سواء كانت زوجته مملوكة أو حرة.

٣١٩٩- [٢] (ابن عباس) قوله (لو راجعني) بريدة لبياء للإشباع، (ولو)

ينتهي، (الحرء محذوف، أي: لكان حرًا، أو كان أولى وبحوجه).

#### الفصل الثاني

٣٢١٠- [٣] (عائشة) قوله (أن تعتق مملوكين لها زوج) هكذا في نسخ

فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٢٢٣٧، ن: ٣٤٤٦]

٣٢٠١ - [٤] وَعَنْهَا: أَنَّ بَرِيرَةَ عَنَّتْ وَهِيَ عِنْدَ مُغِيثٍ، فَاخْتَارَهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهَا: «إِنْ قُرْبِكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د.  
[٢٢٣٩]



(المنكحة)، واستشكل إعراب قوله (روح)، فحين - تقديره: أحدهما روح للآخر،  
أو بهما ازدواج، فزوجه بمعنى لازدواج، وقال الطبري: يجوز أن يكون الضمير  
في (لها) للجارية المعهومة من قوله - (مملوكين)، وقول: «روح يطلق على ثوب  
كما يطلق على كل واحد فلا شك»، والله أعلم - وفي أكثر نسخ (المصابيح) و(شرح  
المسألة). (روحين) عني أنه صفة مملوكين. وفي بعض نسخ (المصابيح): (مملوكة لها  
روح)، فالضمير للمملوكة.

وقوله - (فَسَأَلَتِ) أي عايشة رضي الله عنها - (السبي) أي ما بينهما تبدى في إعتاق،  
فأمرها أن تبدى لإعتاق الروح مثلاً بمسح النكاح إن بدأت بإعتاق الروجة باختيارها  
نفسها

٣٢٠١ - [٤] (عايشة) قوله. (إن قربك) بكسر الراء من باب علم، أي: جملك  
روحك. وهو من القربان، وأما من انقرب المكاني فيكون من نصر

## ٧ - باب الصدقات

وهذا الباب حال عن فقص الثالث .

## ٧ - باب الصدقات

وهو ففتح الصاد وكسرها مهر لمرأة، وجمعه صدق كسحب وسحاب وكتب وكتاب، وقد يجي، صدقة بضم الدال مع فتح الصاد كموله تعالى: ﴿وَأُوتِيَ نِسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾ [النساء ١١].

فيل يلمهر نسمية أسماء. الصدوق، والخلة، كما في هذه الآية، والأحر، والغريضة، قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقْتَضَتْ مِنْهُمْ مَتَاعُهُمْ فَاَوْفُوا بعهدهمْ﴾ [البقرة ٢٤٠]. والمهر وهو مشهور، والعلائق، يروى عن النبي ﷺ أنه قال: (أدو لعلائق) قالوا: يا رسول الله! وما العلائق؟ قال: (ما يرضى به الأهلون)، واعتقر بضم العين وسكون ثقف، قال عمر رضي الله عنه (لها عقر سائنها)، وانحاء تكسر الحاء محذوفاً.

وأصل مهر عدنا عشرة درهم، وعند مالك ربع دينار، وهو ثمن اميجن، وعند الشافعي وأحمد وحمهما الله: كل ما يصلح نساء يصلح مهرأ قليلاً كان أو كثيراً، وشرط في رواية عن بعض أصحاب أحمد رحمه الله: أن يكون شيئاً له صعب، فلا يجوز عسى فلس ونحوه حذراً من أن يتعنى بغير مال كما إذا طمعت قبل الدخول، واستدل في (الهداية) بحديث حابر وابن عمر: (لا مهر أقل من عشرة).

## \* الفصل الأول:

٣٢٠٢ - [١] عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَوِّجِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟» قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا قَالَ: «فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا، فَقَالَ: «قَدْ رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».....

## المصل الأول

٣٢٠٢ - [١] (سهل بن سعد) قوله (قامت) أي: تلك امرأة، يعني ورسول الله ﷺ ساك، و(تصدقها) من الإصديق، أي: تمنعته صدقاً لها. وقوله: (ولو كان خاتماً من حديد) قال أصحابنا: مثل هذا محمول على نكاح، فمن بعدهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول، فلا دليل فيه على أن المهر لا يتقدم فيه، بل يجوز أي شيء كان وإن قلَّ لقوله ﷺ: (لا مهر أقر من عشرة دراهم)، كذا في (الهدية) (١)، روه حارث وعبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، كذا في شروحه.

وقوله: (بما معك من القرآن) ظاهره أن الداء للمقابلة كما هو مذهب الأئمة. وقالت بحنفية: لواجب فيه مهر المثل كما في صورته عدم التسحية، وقالوا: إياه ليست

وفي رواية: قَالَ: «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَدَمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
[خ ٥١٣٥، م. ١٤٢٥].

٣٢٠٣ - [٢] وَعَنْ أَبِي سَدَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَيْ عَشَرَ أُوقِيَةً وَنَشْرٌ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشْرُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: نَصْفُ أُوقِيَةٍ فَتِلْكَ خُمْسُ مِثَّةٍ بِرْهَمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَ(نَشْرٌ) بِالرَّفْعِ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» وَفِي «جَمِيعِ الْأُصُولِ». [م ١٤٢٦].

بمقابلة سل للنسبية، والمعنى رؤيتها منك سبب ما معك من القرآن، ويكون ذلك سبب الاجتماع بينهما، لا أنه مهرها كما يجيء من حديث تزوج أبي حنيفة أم سليم على سلامه، أو بل تلك المرأة وهبت صداقها لذلك لرحل<sup>(١)</sup> وبوله. (فعلما) بسط لأمر.

٣٢٠٣ - [٢] (أبو سلمة) قوله (كان صداقه لأزواجه) ظاهره أن ذلك كان صدق أزواجه كهن، ويدل على ذلك حديث عمر الآتي في أول (الفصل الثاني)، والله أعلم (الأوقية) بألف وكسر لثاق وفتح المثناة نعتة لمشددة أربعون درهماً

وقوله. (ونشر) بفتح السين وتشديد الشين المعجمة. انصف من كل شيء، ونَشْرُ الرعيص نصفه. فبصرف الأوقية عشرون درهماً، وهو مرسوم في كثير نسخ (لمصاييح)، تقديره: معها نشر أو ير دشر، وفي بعضها بالنصب - وهو ظاهر -



## \* الفصل الثاني :

٣٢٠٤ - [٣] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ : أَلَا لَا تُعَالُوا صَدُقَةَ النِّسَاءِ ، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا وَتَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ شَيْئاً مِنْ نِسَائِهِ ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئاً مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَةً . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ . [حم ١ / ٤٠ - ٤١ ، د ٢١٠٦ ، ت ١١١٤ ، ب ٣٣٤٩ ، ح ١٨٨٧ ، دي : ١٤١ / ٢] .

عطفاً على اثني عشرة، لكنه يس بروايه، كذا قيل

## المصل الثاني

٣٢٠٤ - [٣] (عمر بن الخطاب) قوله - (لا تعالوا) علاءة فهو عالٍ ضد رخص، والمراد لا تكثرُوا (صدقة النساء) بصم لذن بمعنى الصداق كما مر، في بعض النسخ - (صدقات لساء)، والصمير في (بها) للمعالة، و(المكرمة) بمنع الميم وضم الراء بمعنى الكرم

وقوله (على أكثر من اثني عشرة أوقية) لم يذكر كسر، وهو الشُّ، وأما ما روي من نكاح أم حبيبة بأربع الآف درهم فكان من قبل النجاشي من ماله إكراماً له ﷺ، وقد ورد أن امرأة قالت حين قُله عمر ﷺ: كيف ذلك وقد قال الله تعالى - ﴿وَأَكْبَثُ خَدَنَهُنَّ فَنظَرَ﴾؟ [إساء ٢٠] فقل عمر ﷺ: كلُّكم أعلم من عمر، فكان هذا تواضعاً منه ﷺ، وإلا فكلام كان في الأصل والأولى، لا في أصل الجواز، فلا مرد ما قلت، وما ذكر في الآية مسألغة في عدم الأحذ.

٣٢٠٥ - [٤] وَهَنَّ جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَتِهِ مِلَّةً كَفَّيْهِ سَوِيْقًا أَوْ نَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د] . [٢١١١]

٣٢٠٦ - [٥] وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَزَاةٍ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟» قَالَتْ: بَعَمْ، فَأَجَارَهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت - ١١١٣].

٣٢٠٧ - [٦] وَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَمْضِضْ لَهَا شَيْئًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكُسَ . . . . .

٣٢٠٥ - [٤] (جابر) قوله: (أعطى في صداق امرأته) محمول على المعجل منه كما قالو

٣٢٠٦ - [٥] (عامر من ربيعة) قوله: (تزوجت على نعلين) هذا أيضاً محمول على ما ذكره.

٣٢٠٧ - [٦] (ابن مسعود) قوله: (حتى مات) وإن طلق في هذه الصورة فلها امتعة على المومع غدرة وعلى المقتير قدره، كما هو مذكور الآية.

وقوله: (فقال ابن مسعود) قيل: احتج بها شهر ثم قال

وقوله: (مثل صداق نسائها) أي: سواء قومها كأخواتها وعماتها وبناتهن التي تشاركها في المال والجمال والنبوة والكرامة، و(الوكس) يفتح الواو وسكون الكاف:

وَلَا شَطَطَ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا لِمِيرَاثُ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَنَابِ الْأَشْجَعِيِّ  
فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعَ بِنْتٍ وَاشْتَقِي امْرَأَةً مِنَّا بِمِثْلِ مَا قَضَيْتَ،  
فَفَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ. وَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِمِيُّ. [١١٤٥  
٢١١٥، ٥: ٢٣٥٤، دي. ١٥٥/٢].

### • الفصل الثالث:

٣٢٠٨- [٧] عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ. أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ...

نقصان والتنميص. (والشطط) بفتح حيس. فجور وظلم. (معقل) بفتح الميم وكسر  
نقاب. (بروع) بكسر ناء وسكون واو. وروي بفتح باء. وفي: لفتح أصح،  
وقيل: بالكسر عند أهل الحديث وبالفتح عند أهل اللغة، وقال في (القدموس): برُوع  
كجدول ولا يكسر، (واشتق) بكسر المعجمة  
وقوله. (منا) أي: من لأشجعيين

وقوله. (فرح بها، أي: بهذه النكاح، أو بهذه الموافقة) ابن مسعود روي عنه أنه  
قال: ما فرحت بعد إسلامي مثل فرحي بموافقة رأيي قصه رسول الله ﷺ، ومذهب  
علي وجماعة من أصحابه في هذه المسألة أنه لا مهر لها لعدم الدخول، وللشافعي  
فيه قولان، أحدهما كقول علي عليه السلام، والآخر كقول ابن مسعود عليه السلام، ومذهبنا مذهب  
ابن مسعود

### المصل الثالث

٣٢٠٨- [٧] (أم حبيسة) قوله (كانت تحت عبد الله بن جعفر) كذا وقع في  
سح (المشكاة)، وصوابه: (عبد الله) بصيغة انتصغر كما في (سنن أبي داود) و(جامع  
الأصول) و(المعنى)، كذا في حاشية (المشكاة) بحظ السيد أصيل الدين، وعبيد الله  
هذا، ما حرر إني الحشة المهيجرة لثابة، وكانت أم حبيسة تحتها، فولدت له حصة، وكسبت

فَمَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِيُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ،  
وَفِي رِوَايَةٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ شُرَحْبِيلَ  
ابْنِ حَنْسَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د ٢١٠٧، ٥: ٣٣٥٠].

٣٢٠٩- [٨] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: تَزَوَّجَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَكَانَ صَدَاقُ  
مَا بَيْنَهُمَا الْإِسْلَامُ أَسْلَمْتُ أُمَّ سُلَيْمٍ قَبْلَ أَبِي طَلْحَةَ، فَخَطَبَهَا فَقَالَتْ: إِنِّي  
قَدْ أَسْلَمْتُ، فَإِنْ أَسْلَمْتَ نَكَحْتُكَ، فَأَسْلَمَ، فَكَانَ صَدَاقُ مَا بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ  
النَّسَائِيُّ. [٥: ٣٣٤٠].



## ٨- باب الوليمة

بها، ثم نُصِّرَ وَارِنْدَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَمَاتَ هُنَا، وَتُبِتَ أُمُّ حَبِيبَةَ عَنِ الْإِسْلَامِ،  
وَرَوَى أَنَسٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُمِّةٍ نَصْمَرِيٍّ إِلَى النَّجَاشِيِّ لِيُحْطِلَهَا فَرَزَّحَهَا سِتَّةَ  
(وَحِشَّة) أُمِّ شُرَحْبِيلَ. وَكَانَ شُرَحْبِيلُ مِنْ مَهَاجِرَةِ الْحَبَشَةِ مُعَدُّودٌ فِي وَحْوِهِ قُرَيْشِي.

٣٢٠٩- [٨] (أَسَى، قَوْه) : (أُمُّ سُلَيْمٍ) هِيَ أُمُّ أَنَسٍ مِنْ مَالِكٍ

وَقَوْلُهُ (فَكَانَ) أَيْ 'الْإِسْلَامُ' (صَدَاقُ مَا بَيْنَهُمَا) مَعْنَى صَدَقَ الْإِسْلَامُ سِتَّةَ  
لَا مُتَحَقِّقَةٍ وَاسْتَهْلَكَ بِهَا، لِأَنَّهُ كَانَ مَهْرًا، كَذَا ذَكَرَ عَلَمُودَا حَنِمِيَّةٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَعَنْ  
لِشَافِعِيَّةٍ مَحْمُودٍ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## ٨- باب الوليمة

فِي (الْإِهْلَاءِ) "الْوَلِيمَةُ: نَظْمٌ لِمَا يَصْنَعُ عِنْدَ الْعَرَسِ مِنْ أَوْلَمَتٍ، وَفِي

## • الفصل الأول:

٣٢١٠- [١] عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ

أَثَرَ صُفْرَةٍ فَقَالَ: . . . . .

(القدموس)<sup>(١)</sup> الوليمة: طعام العرس أو كل طعام، وسميت وليمة لاجتماع الروحين، ووليمة الشيء: كماله وجمعه من لالنام.

والأكثر على أن الوليمة سنة، والتقدير بالشاة لمن أضافها لا على الحنم، وقد صح أنه ﷺ أولم على بعض نسائه بمُدَيْن، وعلى: أخرى سنويق وتعمر، وعلى أخرى بخيس، وورد: (لوليمة حتى) أي: سنة ثابت شرعاً، وفيل: مستحبة، وفيل: واجبة، ووقتها بعد الدحور أو وقت الحقد أو عدهما.

أقول: واحتلف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهه طائفة، واستحب ذلك كونه أسبوعاً، وفي (مجمع البحر)<sup>(٢)</sup> الضيافة ثمانية: وليمة لعرس، والعرس للولادة، والإعذار للختان، والوكيرة للثاء، والنَّعِيعَة بقدر من مسافر من الصع، وهو الغبار، ويصنع المسافر أو يصنع له، والوَضِيعَة للمصيبة، والعقيقة لتسمية الولد، والمأدبة طعام متخذ للضيافة بلا سبب، وكلها مستحبة إلا الوليمة فإنها تجب عند قوم، قال السغوي: يستحب للمراء أن يحدث شكر الله إذا أحدث نعمة.

## الفصل الأول

٣٢١٠- [١] (أنس) قوله: (أثر صفرة) أي: تعلق ثوبه أو بيده من زعفران من طيب

العروس، أو من غير طيب العروس، بل من استعمال الزعفران على قول من يجوز للمروءح.

(١) «الدموس المحيط» (ص ١٠٧٦)

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٣/ ٤٣٠).

«مَا هَذَا؟» قَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥١٤٨، م: ١٤٢٧].

٣٢١١- [٢] وَحُتُّهُ قَالَ: مَا أَوْلِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلِمَ عَلَى زَيْنَبَ، .....

وقوله (ما هذا؟) سؤال عن اسم بأنه لتزوج فيجوز، أو لغيره فلا يجوز، فأجاب بأنه لتزوج ففرّده، أو إنكر عسى ذلك فأجاب بأنه لم ينضمخ بل عتق به من محالطة العروس، فافهم.

وقوله. (على وزن نواة) قيل هي اسم لخمسة دراهم، كد نقص الطيبي<sup>(١)</sup> وقال. إن النواة اسم لخمسة دراهم، كما أن النش اسم لعشرين درهماً والأوقية لأربعين، وقال صاحب (القاموس)<sup>(٢)</sup>: والنواة من العدد عشرون، أو عشرة، والأوقية من الذهب أربعون أو أربعة دنانير، أو ما زنته خمسة دراهم، أو ثلاثة دراهم، أو ثلاثة ونصف. وقيل: المراد نواة التمر.

وقوله: (أولم ولو بشاة) طاهر هذه العبارة أنه للغة، أي: ولو بشيء قليل كالشاة، وقد بجيء مثل هذه العبارة لبيان التكثير والتعبد كما في قوله: (ولو بالصبر)، وقيل: وهو لمراد هنا لأن كون الشاة قليلة لم يعرف في ذلك الزمان، وهو الطاهر من الحديث الآتي، ولو أريد التقليل لم يبعد، أي: ولو شاة واحدة صغيرة، وقد ثبت كون الوليمة بأقل ذلك كالسويق والخيس والمُدين من شعير، والله أعلم.

٣٢١١- [٢] (أنس) قوله: (ما أولم) ما نافية، وهي (ما أولم على زينب)

(١) شرح الطيبي، (٦/ ٢٩٢).

(٢) القاموس المحض، (ص: ١٢٣٠).

أَوْلَم بِشَاةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥١٦٨، م: ١٤٢٨].

٣٢١٢- [٣] وَعَنْهُ قَالَ. أَوْلَم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَنَى بِرِزْبَ بَنَاتِ  
جَحْشٍ، فَأَشْبَحَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٤٧٩٤].

٣٢١٣- [٤] وَعَنْهُ قَالَ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَتَزَوَّجَهَا،  
وَجَعَلَ عِنَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأَوْلَمَ عَلَيْهَا بِحَنَسٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥١٦٩، م: ١٣٦٥].

٣٢١٤- [٥] وَعَنْهُ قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ  
لَيَالٍ يُنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، .....

موصولة. والمصاف محذوف. أي. مثل، أو قدر ما أو م عليه.

وقوله (أولم بشاة) بدل عني أن الوليمة شاة كثيرة.

٣٢١٢- [٣] (أنس) قوله. (حين بنى برزب) بدل على أن وقت الوليمة بعد  
الاعتدال وبعد الدحرج.

٣٢١٣- [٤] (أنس) قوله. (وجعل عنيها صداقها) هذا عنيها محمول على  
أنها وهبت له صداقها، أو هو من خواصه ﷺ، ولأقرب أن يقال: بها وهبت له نفسها،  
فونه ككاح بلا مهر، وهو في معنى الهبة، وهو أيضاً من خواصه، وعند جماعة يجوز  
أن يجعل العنق مهرًا. و(الحنيس) بفتح الحاء وسكون النون التعتانية في الأصل بمعنى  
الحنط، ويطلق على تمر يخلط بسمن وأقط، فيعجن شديداً، ثم يكثر منه نواه، وربما  
جعل فيه السويق، كذا في (القاموس) (١).

٣٢١٤- [٥] (أنس) قوله (يبنى عليه بصفيّة) أي يبنى على رسول الله ﷺ

(١) القاموس المحيط، (ص: ٦٩٦).

قَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ حُبِيرٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَسُطَّتْ، فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا الثَّمَرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٤٢١٣].

٣٢١٥- [٦] وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ: أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمَذْلَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٥١٧٢]

٣٢١٦- [٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٥١٧٣، م ١٤٢٩].

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: .....

حاء مع صفة أو سسها، كدرة عن الرفاف معباء، والمشهور من العذارة أن يقال: من نصيبة أو على صيبة، ولعل صيغة المصنوع لحكية الحائض لماضي (والأنطاع) جمع قطع بالكسر والفتح وسكون وياثحرث: ساد من الأديم، ولورد الشفرة مسسوحة للطعام، وكنت من لأدبه، (الأقبط) مثقلة ويحرك وككتف ورحل وإيل: شيء يتخذ من تمحيص العنبي، قد هي (الدموس) (١). وهذه الثلاثة مجموعها في معنى التحيس كما في الحديث السابق

٣٢١٥- [٦] (صيفة بنت شيبه، قورنه، على بعض نسائه) قال السيوطي: عذبة أم سلمة

٣٢١٦- [٧] (عبد الله بن عمر، قورنه: (فليأتها، فيل: رجاها، لوليمه مستحبه، وقيل: راحة، وقيل: مرض كداسة لأنها كرام موالاة أشبه رد لسلام، وهذا إد

(١) «الدموس المحيط» (ص ٦٠٦)



فَلْيُجِبْ عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ.

٣٢١٧- [٨] وَعَنْ جَابِرٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١٤٣٠).

٣٢١٨- [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَرُّ الطَّعَامِ الطَّوْلِيْمَةُ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ، وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ. .

عَنِ الدَّعَى المدعو بالدعوة، ولو لم يعينه كقوله: يا أيها الناس أجيئوا إلى الوليمة لم يجب الإجابة، بل لا يستحب؛ لأن الإجابة معلل بما فيها من كسر قلب الداعي وإذا عمم فلا كسر، ويسقط وجوب الإجابة أو سببها بأعذار، منها: أن يكون في الطعام شبهة، أو حصص بها الأغنياء، أو يكون هناك من لا يليق به مجالسته، أو يدعو له جاهه، أو لتعاونه على باطل، أو يكون هناك مكر، ولا يجب إجابة الذمي بل يكره.

وقوله: (أو نحوه) بأن كان حقيقة مثلاً، وكان المراد بالوليمة في هذه الرواية مطلق الطعام.

٣٢١٧- [٨] (جابر) قوله: (فليجب) أي: فليحضر، إذ الواجب أو المندوب إنما هو انحصار لا الأكل، والأكل مستحب إن لم يكن صائماً.

٣٢١٨- [٩] (أبو هريرة) قوله: (يدعى لها الأغنياء) إما إشارة إلى علة كونها شراً بناء على ما هو العادة فيكون مستأنفة، ويكون المراد بالوليمة جنسها، أو تقييداً فيكون صفة للوليمة، فلا بشكل بأنه قد أولم النبي ﷺ فكيف يكون شراً.

وقوله: (ومن ترك الدعوة) أي: إجابتها بغير عذر.



## \* الفصل الثاني :

٣٢٢٠ - [١١] عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوَّلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرٍ.  
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ [حم: ١١٠/٣، ت: ١٠٩٥، د:  
٣٧٤٤، ج: ١٩٠٩].

٣٢٢١ - [١٢] وَعَنْ سَفِينَةَ: أَنَّ رَجُلًا ضَافَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ فَصَنَعَ  
لَهُ طَعَامًا.....

## المصل الثاني

٣٢٢٠ - [١١] (أنس) قوله - (سويق وتمر) قد تعددت الروايات فيه، ففي بعضها بالتمر والأقط والسمن، وفي بعضها بسحيس، وفي بعضها بالتمر والسويق، ولا منافاة بينها، دونه.

٣٢٢١ - [١٢] (سفينه) مره: (أد رجلاً ضاف علي بن أبي طالب) أي. نزل عليه شخص لضافة، في (الهدية)<sup>(١)</sup> يقال ضيفت الرجل إذا نزلت به في ضيافته، وأصفت: إذا أنزلته، ونضيفته إذا نزلت به، وتضيفني إذا أنزلني، وفي (لمشارق)<sup>(٢)</sup> ضاف رسول الله ﷺ ضيفاً أي. نزل به وطلب ضافته، وتضيفت أبو بكر رَهْطاً أي. احدهم أصيافاً، يقال: ضيفت الرجل إذا طلبت ضيافته ونزلت به، وأصفت: أنزلته بنضيفه وصيفته بمعنى، وقيل: صيفته: أنزلته منزلة الأضياف، وفي كتاب آخر مسمى - (المصباح) صافه كباع. إذا نزل عنده، وأصفته إذا أنزلته وقرنته، فعلم

(١) الهدية في حريب الحديث والأثر (١٠٩/٣)

(٢) مشارق لأثره (١٠٩/٢ - ١١٠)

فَقَالَتْ فَاطِمَةُ: لَوْ دَعَوْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلْ مَعَنَا، لَدَعَوُهُ فَجَاءَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ  
عَلَى عِضَادَتَيْ الْبَابِ، فَرَأَى الْفِرَامَ قَدْ ضُرِبَ فِي نَاحِيَةِ الْبَيْتِ، فَرَجَعَ. قَالَتْ  
فَاطِمَةُ: فَتَبِعْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا رَدَّكَ؟ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي أَوْ نِسْبِي  
أَنْ يَدْخُلَ بَيْتاً مُرَوَّفاً» . . . . .

من ذلك كله أن ضاف بمعنى جاء صفاً، وأضاف بمعنى اتخذها صفاً، فالأول بمعنى  
مهمان شدة، والثاني بمعنى (مهمان گرفت)، ونصيف مشترك بين المعنيين، ويعلم  
من (القاموس) أن أضاف قد يعني صاف، أي: تروى عليه صفاً، ودمجته لا يظهر  
وجه ما نقل الطبري<sup>(١)</sup> عن المظهر في تفسير قوله: «أَنْ رَحَلًا ضَافَ عَيْنًا» أي صنع  
طعماً وأهدى لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ونسب معناه أنه دعا عينا إلى بيته، وهذا  
لنعمته، والله أعلم.

وقوله: (فصنع) أي: عليّ (له) أي: للرجل.

وقوله: (لو دعونا رسول الله ﷺ) فيه استحباب دعوة بعض الأحياء في الصلابة  
وإن لم يعمل لأحبه، و(عصادتا الباب) خشبتان منصوبتان على جبي الباب، و(الفرام)  
بالكسر الستر الرقيق، وقيل العهن من صوف ذي ألوان، وقيل: الستر الرقيق وراء  
الستر العليظ، وقيل ثوب مقلد سربه الجدار، وقيل: لم يكن مقلداً لكن صرب  
مثل خجعة امروس ستر به الجدار، وبالجمله ستر الجدار بالشرب مكروه يشبه أفعال  
العبادة، فله دليل على ترك دعوة فيها منكر.

وقوله (بياً مروفاً)<sup>(٢)</sup> بالري عن معط سم المفعول من التعميل، أي مقلد

(١) «شرح الطبري» (٦ / ٢٩٧)

(٢) في «التقرير» لعله كان هناك التماوير، أو حشر رعن التعميل أيضاً

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ . [حم: ٢٢٠-٢٢١، ج: ٣٣٦٠].

٣٢٢٢- [١٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دُهِىَ فَلَمْ يُحِبْ<sup>(١)</sup> فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَمَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ دَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغِيرًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٧٤١].

٣٢٢٣- [١٤] وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ».....

مزئِن، وأصله أن الرُّوقَ كَصُرْدٍ الزُّنُقِ يجعل مع الذهب، فيظلى به، فيدخل في النار، فيطير الرُّوقُ، ويبقى الذهب، ثم قيل لكلِّ منقُش ومزئِن، كذا في (القاموس)<sup>(٢)</sup>، وفيه تصريح بأن القِرَامَ كان منقُشاً إلا أن يراد تزئين البيت بذلك الستر من غير أن يكون الستر منقوشاً، والله أعلم.

٣٢٢٢- [١٣] (عبدالله بن عمر) قوله: (دخل سارقاً) لدخوله بغير إذن صاحب البيت فكأنه دخل خفية، (وخرج مغيراً) من الإغارة إن أكل أو حمل شيئاً معه؛ لأنه لما كان بغير إذن المالك كان في حكم الغصب والغرة.

٣٢٢٣- [١٤] (رجل) قوله: (إذا اجتمع الداعيان) أي. إذا دعاك شأن معاً ضافة، فأجب الذي هو أقرب منك جواراً، وحده أن يكون أقرب باباً، وإن سبق أحدهما فهو الراجح، وإن كان الآخر أقرب، ولعل هدا في أهل الجوار، وأما في

(١) أي: نعتاً وتكبراً لا بعدد، كذا في «الظهير».

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٨٢٢).

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٧٤١].

٣٧٢٤- [١٥] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٠٩٧].

غيرهم من أهل البلد فالترجيح يكون بأمور أخرى كالصلاح والمعرفة وبحوهماء، والله أعلم.

٣٧٢٤- [١٥] (إس مسعود) قوله: (طعام أول يوم) من أيام الصيافة والوليمة حق، أي: واجب أو سنة مؤكدة، (وطعام يوم الثاني) من إضافة الموصوف إلى الصفة، وهي بعض النسخ بالنوصيف، وكذا في الثالث، (سنة) لجبر مصان وقع في الأول وتكميله، وأم اليوم الثالث فليس إلا رياء وسمعة يُرى للناس ويسمعهما بإطعامه، يقال: ما فعله إلا رياء، و(سمعه) ياصم والسكران، وقد يضم ويحرك، وهي ما توة يذكره ليرى ويسمع، ويحيي بيانهما في بابهم، فالإجادة في الأول واجبة أو سنة مؤكدة، وفي الثاني سنة أو مستحبة، وفي الثالث مكروه أو حرام، ولمقصود أن الله تعالى لما أحدث نعمة على عبده ينبغي أن يُحدث له شكراً، ولكن لا ينبغي أن يتجاوز عن الحد فيما يفضي إلى السرف والسمعة والرياء.

وقوله: (ومن سمع) بلفظ الماضي المعلوم مشدداً، أي: شهر نفسه بكرم أو غيره فحراً ورياءً.

قوله: (سمع الله به) شهره الله يوم القيامة بين أهل العرصات بأنه مراءٍ كذاب، أو في الدنيا بذلك ويفضحه بين الناس.

٣٢٢٥- [١٦] وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ طَعَامِ الْمُتَبَارِئِينَ أَنْ يُؤْكَلَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ مُخْبِي السُّنَّةِ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا. [د. ٣٧٥٤].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٢٢٦- [١٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَبَارِئَانِ لَا يُجَابَانِ، وَلَا يُؤْكَلُ طَعَامُهُمَا». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يَعْنِي الْمُتَعَارِضَيْنِ بِالضِّيَافَةِ فَخَرَأُ وَرِيَاءُ.

٣٢٢٧- [١٨] وَعَنْ هِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامِ الْفَاسِقِينَ.

٣٢٢٥- [١٦] (عكرمة) قوله: (عن طعام المتبارين) أي: المتعارضين المغالين بعللها ليسرى أيهما يعلب صاحبه، والمباراة: المعارضة، يقال: باراه: عارصه، والسلف كانوا لا يجيئون دعوة المباراة، ولا يأكلون طعام المباحة

### الفصل الثالث

٣٢٢٦- [١٧] (أبو هريرة) قوله: (المتباريان لا يجابان) فهم من الحديث الأول كراهة أكل طعامهم، وهو لا يدمي بحسب الظاهر جواز إجابتهم، وصرح في هذا الحديث بكراهة إجابتهم أيضاً.

٣٢٢٧- [١٨] (همران بن حصين) قوله: (عن إجابة دعاء الفاسقين) لأن الغالب أن الفاسق لا يحتاط في طعامه ويأكل الحرام، وأيضاً قد يكون ظالماً، وقد ورد: (اللهم لا تجعل للظالم عليّ يداً).

٣٢٢٨ - [١٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، فَلْيَأْكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَلَا يَسْأَلْ، وَيَشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ، وَلَا يَسْأَلْ» رَوَى الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ السِّيَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَقَالَ: هَذَا إِنْ صَحَّ فَلَا نَظَاهِرَ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَطْعِمُهُ وَلَا يَسْقِيهِ إِلَّا مَا هُوَ حَلَالٌ صَدَّه [شعب: ١٢٩/٥، ١٢٨/٥، ١٢٧/٥]



## ٩ - باب القسم

٣٢٢٨ - [١٩] (أبو هريرة) قوله: (ولا يسأل) بحث بفضي إلى سوء نظر وإيدائه، ويستكشف حقيقة الحال من غير سؤال وإيداء، وذلك إذا لم يعلم نفسه وظلمه وتجاوزَه عن الحد، وبالحيلة إذا علم بيقين وغبة الظن أنه محتاط في أمر طعامه هناك، وإن سألوا فلا حياط في سره، وإن كان له وجه معدة في تررق بعضها طيب وبعضها خبيث، وأحسن النظر يحتمل أنه يأكل من لوجره عطية منه وجه الجواز، وإن تعين أنه لا يحتاط، أو تعين أنه يأكل الحرام، أو يسر له إلا ما دخل سوء فكلًا، والله الموفق.

وفي قوله ﷺ: (على أخيه المسلم) نوع حاء إلى تحسين الظن، والله أعلم كما ذكر بقوله: (هذا) أي الحديث الأخير (إن صح ... إلى آخره)

## ٩ - باب القسم

(القسم) بالفتح مصدر قسم يقسم، ومنه القسم بين أسماء، وبالكسر النصيب



## • الفصل الأول:

٣٢٢٩- [١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ عَنْ تِسْعِ

نِسْوَةٍ.....

والمحزء من اشيء الممسوم، وبالفتحين بمعنى الخفيف، والقسم يجب للمراثين وأكثر، فإن ترك واجب فصدؤه لمطلومة، وبس له أن يبيت في نوبة واحدة عند أخرى، ولا أن يجمع بين اثنتين في ليلة من غير إرادتهن، وحديث (كان يطوف على نسائه في بيته) كان قبل أن يجب القسم، أو يذنهن، والمذهب عند الحنفية أنه لم يكن القسم واجباً على رسول الله ﷺ لعونه تعالى: ﴿زُجِيَ مِنْ قَسَاءِ مَنَّهُنَّ وَقُوِيَ إِلَيْكَ مِنْ قَسَاءِ﴾ (الأحزاب ٥١). ورعاية ذلك كن تفضلاً لا وجوباً، والله أعلم.

فإن وهت واحدة لا يلزم في حق الزوج، بل نه أن يدخل على لوهبة، ولا يلزم رضاء الموهوبة، والمواهة أن ترجع متى شاءت في المستقبل دون الماضي، وإن وهت لمزوج فله أن يجعل نوبتها لمن يشاء، وإن تركت حقها ولم تعبت واحدة يُسوَّى بينهما، ولقرعة واجبة، وعدد يُستحب عند السفر، ولا يجب قضاء أيام السر، ولو حرج بوحدة من غير قرعة بحسب القضاء للأخرى، وإن حمل اثنتان بالقرعة فعليه التسوية سهماً، وعماد القسم في حق المقيم الليل، وإنه تبيع له، فإن كان الرحن ممن يعمل بالليل فعماده في حقه ليل، وباقي الأحكام والمسائل المذكور في كتب الفقه<sup>(١)</sup>

## الفصل الأول

٣٢٢٩- [١] (ابن عباس) قوله (عن تسع نسوة) وهي عائشة وحفصة، وأم

(١) في التقرير: والقسم عند الحنفية في البيوت لا الجماع، نعم لو لم يجتمع أبداً بإحدى عند الله، وكذا مذاهب لأئمة الثلاثة، كما في «المعنى» (١/ ١٤٩) قال: لا يعلم خلافاً بين أهل العلم، هي أنه لا يجب التسوية بين النساء في الجماع، وهو مذهب مالك والشافعي، انتهى.

وَكَانَ يَقْسِمُ مِنْهُمْ لِثَمَانٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٠٦٧، م: ١٤٦٥].

٣٢٣٠- [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبِرَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

قَدْ حَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَئِذٍ:

يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٢١٢، م: ١٤٦٣].

٣٢٣١- [٣] وَعَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَصِهِ الَّذِي مَاتَ

فِيهِ: «أَبْنُ أَنَا غَدَأٌ؟ أَيْنَ أَنَا غَدَأٌ؟» .. . . . .

حية، وسودة، وأم سمنة، وصفية، ومسمونة، وريش بنت حميش - وجويرة رضي الله تعالى عنهن، وقد ذكرناهن وغيرهن من أزواجه ﷺ، وبعض أحوالهن في (شرح سمر السعادة) <sup>(١)</sup> فيظهر ثمة.

وقوله (كان يقسم منهن لثمان) هي المذكورات سوى سودة فيها وهت بونها

لعائشة

٣٢٣٠- [٢] (عائشة) قوله (لما كبرت) بكسر الهمزة من علم في نس، وبضم

لواء من كرم في القدر، وأراد رسول الله ﷺ أن يطلقها، واتفقت الروايات على رادة لطلاق، أما وقوعه ففيه خلاف، والأصح عدمه، وسيأتي الكلام فيه في (الفصل الثالث).

٣٢٣١- [٣] (عائشة) قوله (أبن أنا غدأ؟) يريد الاستدانة منهن أن يأدب له

أن يكون عند عائشة، (فأذن) بفتح الواو، المذكر بمصل، وفي بعض النسخ، (فأذن) بفتح جمع المؤنث من قبل ﴿وَأَشْرُوا النَّحْوَى﴾ [ص: ٦٢].

يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لَهُ أَرْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٥٢١٧].

٣٢٣٢ - [٤] وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٦٨٨، ٢٧٧٧].

٣٢٣٣ - [٥] وَعَنْ أَبِي فِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ. مِنَ السَّنَةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ لِبِكْرٍ عَلَى النَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا . . . . .

وقوله. (أن<sup>(١)</sup> يكون حيث شاء) فيه غاية لامتنال والاسترسال، وإلا كان الظاهر أن يقال: أن يكون في بيت عائشة

٣٢٣٧ - [٤] (عائشة) قوله (أقرب بين نسائه) وكان ذلك تمصلاً وتطبيقاً لقبولهن من غير أن يحب ذلك عنده، وهذا مدحها كم من. ومع قسح النظر عن ذلك المسافر محبته، والقرعة أفضل<sup>(٢)</sup>.

٣٢٣٣ - [٥] (أبو فلابة) قوله (إلى من السنة) أي من جملة السنة هذا نحكم، وهو (ما تزوج الرجل لبكر . . . إلخ) أو يقدر (أن) لمصدره قبل قوله (أقام)

وقوله (سبعاً)<sup>(٣)</sup> أي سبع ليالٍ.

(١) كذا في النسخ المخطوطة بزودة «أن».

(٢) في «المحرر» القرعة عند السفر ضروري عند الشافعية دون الجمهور.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة يريد «ن».

(٤) هي «التفريق» قد الشافعي بالنسب للبكر، وثلث لثب بدون القسم، ولعمدة أدخلوا كلها في نفسه.

وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ، قَالَ أَبُو قِلَابَةَ. وَلَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٢١٤، م: ١٤٦١].

٣٢٣٤ - [٦] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ نَزْوَجٌ أُمُّ سَدَمَةَ وَأَضْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ وَسَبَعْتُ عِنْدَهُنَّ، وَإِنْ شِئْتَ.....»

وقوله. (وقسم) أي: سوى بعد ذلك بين الفديمة والحديثة.

وقوله (ثم قسم) لعل إدخال (ثم) ههنا أعني في الصورة لثانية وهي صورة تزوج الثيب دون تزوج البكر - لأن الإقامة عند البكر لما كانت لاستحقاقها ورجوعها ودرغة الزوج عندها فكانه لم يترأخ الزمان ولم تمضي مدة طويلة بخلاف الإقامة عند الثيب، ففهم

وقوله (إن أنسا رفعه) وذلك لأن قول الصحابي: (من أتمته كذا) في حكم نكاح على ما هو المختار؛ لأن السنة سنة رسول الله ﷺ، وهو امتداد، وإن كان يطلق أحياناً على غيرها كقولهم: سنة العمرين، وقد عرف في موضعه.

٣٢٣٤ - [٦] (أبو بكر بن عبد الرحمن) قوله (ليس بك) أي: ليس بسببك (على أهلك)، يريد نفسه الكريمة ﷺ أو قسطنتها، (هوان) أي: مذلة، أي: ليس اقتصري على الثلاث لهنالك علي ولعدم دعسي بك، بل لأن حكم الشرع كذا، وهذا تمهيد للعدول في الانصرار عن التثليث لها.

وقوله (إن شئت) أي: التمتع، والتفكير إن شئت صحتي ومخاطبتي وعزتك وامتناعك عند الدس (سبعت) بتشديد الباء، أي: أقم عندك سبعة، وكذلك أقم سماً عنده، أي: عند سائر النساء، (وإن شئت) أقم عندك ثلاثة كما هو حكم

ثَلَاثُ عِنْدَكَ وَدُرْتُ». قَالَتْ: ثَلَاثٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «لِلْبِكْرِ سِتْعٌ وَلِلثَيِّبِ ثَلَاثٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (م - ١٤٦٠).

### • الفصل الثاني:

٣٢٣٥ - [٧] عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَآخَةَ وَالذَّارِمِيُّ. [ت - ١١١٠، د - ٢١٣٤، ن - ٣٩٤٣، ج - ١٩٧١، دي - ١١٤٤/٢].

٣٢٣٦ - [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَتْ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ.....

لشرع، (ودرت) أي أطوف حولهن ويبيت عندهن كما هو العادة.

(قالت) أي: أُم سلمة، (ثلاث) على لفظ الأمر من الثلاث، أي أقم ثلاثة أيام عدي على ما هو حقي، ويكفي ذلك بقي أنه لما كانت الأيام الثلاثة حقاً الثيب حالصة لها لكان ينبغي أن يدور عليهن أربعاً أربعاً لا سبعاً سبعاً، وأجابوا بأن طلبها بما هو أكثر من حقها أسقط اختصاصها بما كان حقاً مخصوصاً بها، فتدبر.

### الفصل الثاني

٣٢٣٥ - [٧] (عائشة) قوله: (هذا قسمي) أي، القسم ورعاية الاعتدال في التبتة، والمراد بما (لا أملك) المحبة والجماع.

٣٢٣٦ - [٨] (أبو هريرة) قوله، (امرأتان) انظر أن الحكم غير مقصور على امرأتين بل اقتصر على الأدنى، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع كن لسقوط على حسبها،

فَلَمْ يَغْدِلْ بَيْنَهُمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقُّهُ سَاقِطٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ  
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَاللَّيْثِيُّ. [ت: ١١٤١، د: ٣١٣٣، ن: ٣٩٤٢، ج: ١٩٦٩،  
دي: ١٤٣/٢].

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٢٣٧- [٩] عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ  
بِسَرَفٍ فَقَالَ: هَذِهِ زَوْجَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعْشَهَا فَلَا تُزَعِرْهُمَا  
وَلَا تُزَلِّزُوهُمَا وَارْقُقُوا بِهَا، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ كَانَ يَتَّقِي  
مِنْهُنَّ لَثْمَانِ، وَلَا يَتَّقِي لَوَاحِدَةً، قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَّقِي  
لَهَا بَلْعَنًا.....  
والله أعلم.

### الفصل الثالث

٣٢٣٧- [٩] (عطاء) قوله: (سرف) بفتح السين المهملة وكسر الراء: اسم  
موضع قريب مكة، فيه قبر ميمونة، وفيه تزوجها، وفيه نى عليها، وفيه ماتت سنة  
إحدى وستين، وقيل إحدى وخمسين، وهذا أشهر، وكانت حالة ابن عباس.  
وقوله: (فلا تزعروها) الزعرة: تحريك الشيء بقوة، والزعرة والزلزلة  
بمعنى، وفي الأردلي معنى الشدة والقوة، ولعله تأكيد، ولعل الزعرة في رفعها من  
الأرض، والزلزلة هي حملها على الرأس، أي: عظموا شأنها برفع جذوتها بتأني وتأدب  
وقوله: (فإنه كان...) إلخ، الضمير للشأن، يعني كانت ميمونة من اللاتي  
يهتم النبي ﷺ بشأنهن، ويقسم بينهن بالسوية، فافهم.

أَنَّهُ صَفِيَّةٌ، وَكَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا، مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٤٧٨٠. م. ١٤٦٥].

وَقَالَ رِبِيعٌ قَالَ غَيْرُ عَطَاءٍ. هِيَ سَوْدَةُ وَهُوَ أَصَحُّ، وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ حِينَ أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَلَاقَهَا فَقَالَتْ لَهُ: أُمْسِكْنِي قَدْ وَهَبْتُ.

وقوله. (أنها صفيّة وكانت آخرهن موتاً) ماتت سنة الثنتين وخمسين، وقبل

خمس وخمسين

ومول. (وهو أصح) وهو الأشهر، وقد لحطبي. القول بأنها صفة وهم، وانعطف به من ابن جريج أبو الحديث، وقال عيسى بن ربيعة صحيحه، فإنه لما روى (تُرِجِي مَرْتَأَى مِنْهُنَّ وَتَوَقَّيْ لَيْلًا مَرْتَأَى) لأحمر (٥١) كنت التي أرحاهم سودة وحبوبية وصفية وأه حصة وممونة، والتي آوى عائشة وأم سمية وريب وحفصة، وتوفي ﷺ وقد آوى إليه جميعهن إلا صفية أرحاهم، وبم يفسر لها، فاحبر عطاء عن آخر الأمر، والله أعلم

وقوله (حين أراد رسول الله ﷺ طلاقها) يدل على أنه ﷺ أراد طلاق سودة، ولم يطلقها بحلاف ما قد محمد رحمه الله. سمعت من رسول الله ﷺ أنه قال لسودة بنت زمعة. عَسَى سَأَلْتَهُ بِوَحْدِهِ أَن يَرْجِعَهَا وَيَجْعَلَ نَوْبَهَا لِعَائِشَةَ نَـ، وما رواه سيهني<sup>(١)</sup> عن عروة أن رسول الله ﷺ طلق سودة، فلما أخرج إلى الصلاة أمسكت ثوبه ﷺ، فقالت والله ما بي إلحاح من حاجة، ولكني أريد أن أحشر في سائر، قال مر جمعها وجعل يومها عائشة، فهو مرس. ويمكن لجمع بأنه كان ﷺ يطلقها رجعية، والفرقة فيها لا يقع بمجرد إطلاق بل بانقضاء انعدة، بمعنى قوله (أراد طلاقها)

يَوْمِي لِعَائِشَةَ لَعَلِّي أَكُونُ مِنْ نِسَائِكَ فِي الْجَنَّةِ .



## ١٠ - باب عشرة النساء وما لكل واحدة من الحقوق

• الفصل الأول :

٣٢٣٨ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اسْتَوْصُوا

بِالنِّسَاءِ خَيْرًا ..... »

أراد استمرار طلاقها، وإن استمر الحال إلى انقضاء العدة، كما ذكر الشيخ ابن الهمام<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

١٠ - باب عشرة النساء وما لكل واحدة من الحقوق

(العشرة) بالكسر: المحالطة، عشرة معاشرة: خالطه، وتعاشر: تخالطوا، وعشيرة الرجل: بنو أبيه والأدنون أو قبيته، والجمع عشائر، ولعشر كمسكن، الجماعة، وأهل الرجل، كما في (الفاموس)<sup>(٢)</sup>، والعشر يطلق على الزوج وعلى كل معاشر، قال الله تعالى ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾ [الحج: ١٣]

وقوله: (وما لكل واحدة) أي: من النساء، (من الحقوق) الظاهر في العبارة أن يقول: وما لهن من الحقوق.

### الفصل الأول

٣٢٣٨ - [١] (أبو هريرة) قوله: (استوصوا بالنساء خيراً) أوصاه ووصاه توصية

(١) فتح البدير (٣/ ٤٣٧)

(٢) الفاموس المحيط (ص: ٤١٠)



فَإِنَّهُمْ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥١٨٦، م: ١٤٦٨].

٣٢٣٩- [٢] وَحَنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٦٨].

عهد إليه، والاسم الوصاء والإيصاء والإيصاء، أو بمعنى قنن الوصية، والمعنى أوصوا بهن خيراً، أو وصيكن بهن خيراً، فاقبوا وصيني، وقيل: معناه اطلبوا الوصية من أنفسكم بخير في حقهن، وهذا أقرب من حث اللفظ، والوجه الأول أظهر من حيث المعنى.

وقوله (فإنهم خلقن من ضلع) بكسر وفتح ويفتحين. عظم الجنب، وهو معوج. إشارة إلى خلق أول النساء، أعني حواء من الضلع الأعلى من أضلاع آدم عليهما السلام، ولمقصود أن النساء في خلقهن اعوجاج في الأصل، فلا يستطيع أحد أن يغيرهن عما جبلن عليه.

وقوله: (فإن ذهب تقيمه) أي شرعاً أن تجعل الضلع مستقيماً (كسرتها) ولعل تذكير الصمير والضلوع مؤنث كما قال في (القاموس) تأويل العظم، كذا المرأة إن أردت أن تجعلها مستقيمة أدنى إلى كسرها، أي. خلافها، كما سره في الحديث لاتي، فلا يمكن الانتماع بها إلا بالترك على اعوجاجها وتحسين الخلق معها، ولكن ذلك مشروط بأن لا يكون في ذلك إثم وشر

٣٢٣٩- [٢] (أبو هريرة) قوله. (ومها عوج) جملة حائلة، والعوج بكسر العين

٣٢٤٠ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً،  
إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٦٩٠].

٣٢٤١ - [٤] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا بُنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ  
يُخْزِرَ اللَّحْمُ».....

وفتحها ولكسر أرجح، وقيل الصح في الأعيان والكسر في المعاني، وقيل نقار في  
كل منتصب كالحدث والمصا بالفتح، وفي نحو الأرض والذين بالكسر.

٣٢٤٠ - [٣] (أبو هريرة) قوله: (لا يفرك) بالرفع والجزم، في (القاموس)<sup>(١)</sup>  
لعلك بالكسر ويفتح. السُّفْضَةُ، عم أو حصن ببعضه الزوجين، كسمع فيهما، وكصر  
شاذ، وظاهر الحديث عم، ويفهم من إيراد الحديث في هذا الباب لتحصيل، قال  
في (المصاحح)<sup>(٢)</sup>، لم يسمع هذا الحرف في غير الزوجين، يقال عركت المرأة زوجها  
بالكسر فركاً: أي أعضته، والمقصود لا ينبغي للرجل أن يعض المرأة؛ لأنه إن كره  
مها شيئاً رضي شيئاً آخر، ولا يكون جميع صفاتها سيئة، وهذا حديث على حسن  
العشرة والصبر على سوء خلقهن

٣٢٤١ - [٤] (أبو هريرة) قوله: (لولا بنو إسرائيل لم يخزر اللحم) بانحاء  
المعجمة والنون وإزاي، حَزَرَ اللحم كهرج حُوراً وحِزاً: أنش، روي أنهم نهوا في النبيه  
- وقد أنزل عديهم المر والسلي - أن يأخذوا ريادة على قوت كفايتهم، فخالفوا حرصاً  
منهم، فتعير راحة لحم وأسْن، فحَزَرَ اللحم شيء عوقب به بنو إسرائيل بسوء صيغهم،  
وهو الإدخار الناشئ من الحرص وعدم الثقة بالله، ثم استمر الشن من ذلك الوقت.

(١) «القاموس المحقق» (ص: ٨٧٥)

(٢) «المصاحح» (٤/ ١٦٠٣)

وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخْرُ أُنْتَى زَوْجَهَا الذَّهْرُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٣٣٠٠ م: ١٤٧٠].

٣٢٤٢- [٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يَجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «يَعْبُدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَعَلَّهُ يَضَاجِعُهَا فِي آخِرِ يَوْمِهِ» ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي ضَحِكِهِمْ مِنَ الصَّرْطَةِ فَقَالَ: «لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ؟» . . . . .

وقوله. (لولا حواء) أي. حياتها، قيل: حياتها أنها دبت لشجرة قبل آدم، وكان قد بهاها، ففوته حتى أكل منها، وقيل: حياتها أنها أرسلها آدم لقطع للشجرة، فقطعت سبلين، وأده واحده وأخفت أخرى، ووقع ذلك من جهة العوج في حلقها.

٣٢٤٢- [٥] (عبد الله بن زمعة) قوله (وعن عبد الله بن زمعة) فتحتير وقد

تسكن اليم

وقوله. (لا يجلد) بالرفع والجزم.

وقوله (جلد العبد) ربما يحتج أنه كب الطاهر ذكر الأمة مكان لعبد، ونعله ذكره لأن جلده يكون أشد من جلد الأمة

وقوله. (ثم يجامعها) الرفع، أي ثم هو يجامعها، ولو جرم لكان سمع من الجمع، ولكن اجلد المذكور ممنوع مطلقاً، وفيه: إشارة إلى جواز ضرب العبد والإماء لساديت إذا لم تادبوا، لتعيط في الكلام، لكن عفو أولى، والصغير هي (آخر يومه) للجلد، ويجوز أن يكون لأحد

وقوله. (ثم وعظهم) أي: رسول الله ﷺ بعد التكلّم بالكلام اسبق بعدما رأى من بعض الموم يصحكون من الصرطة، وهو صوب بفتح، وهو حلقه الدبر، وفي قوله. (لم يضحك أحدكم مما يفعل؟) تنبه على أنه ينبغي للمرء أن لا يعيب على

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٥٢١٤ ، م : ٢٨٥٥] .

٣٢٤٣ - [٦] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ نَبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ لِي صَوَاحِبٌ يَلْعَبْنَ مَعِي ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ يَنْقِمُهُنَّ فَيَسْرِبُهُنَّ إِلَيَّ فَيَلْعَبْنَ مَعِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٤٩٤٢ ، م : ٢٨٥٥] .

٣٢٤٤ - [٧] وَعَنْهَا قَالَتْ : وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُومُ عَلَى نَاصِيَةِ حُجْرَتِي ، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ بِالْحِرَابِ . . . . .

أحد بما فيه

٣٢٤٣ - [٦] (عائشة) قوله : (ألعب بالبنات) جمع بنت ، أرادت بها اللعاب التي تلعب بها الصبية ، فاللعب للتعدي ، وهو لأشهر ، وبحور أن يراد بها لحوري التي يلعبن معها ، فيكون بناء بمعنى (مع)

وقوله ' (ينقمهن) أي ' يستنزلن ، انقمع ' دخل البيت مستخف

وقوله (يسربهن إلي) أي ، يرسلهن ويسرحهن إلي ، من التسرّب ، والتسرّب لماشة والفريق والملاح والقطيع من النساء والنساء وغيرها ، فالمعنى يذهبهن إلي جماعة جماعة ، قوله معاني ' «وَسَرِبَتْ بِالنَّهَارِ» رعد ١٠ ، أي ، ذهب في سره بالصبح ، أي : في طريقه ووجهه ، يقال : سرب في لأرض سرّوباً : ذهب وتوجه سرعى

وقوله : (يلعبن معي) لعب كمرح لعل بفتح اللام وكسر العين وهو لأشهر ، ويجوز تحميه بكسر اللام وسكون العين ، ويمل عن بن فتيية أنه قال . ثم يسمع في التحفيف فتح اللام مع السكون ، كدافي (الحاشية) ، وفيه . كمال حلقه وحسن معاشرته وشففته ومحبهته ﷺ لعائشه رضي الله عنها

٣٢٤٤ - [٧] (عائشة) قوله ' (بالحرب) بالكسر جمع حربة ' ومع صعب

فِي الْمَسْجِدِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ لَأَنْظُرَ إِلَى لَبِيبِهِمْ بَيْنَ أَذْنِهِ وَعَاتِقِهِ، ثُمَّ يَقُومُ مِنْ أَجْلِي حَتَّى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَنْصَرِفُ، فَأَقْدُرُوا قَدْرَ الْحَارِثَةِ الْحَدِيثَةِ السَّنِّ الْحَرِيصَةِ عَلَى اللَّهِو. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٥٢٣٦، م. ٨٩٢].

٣٢٤٥- [٨] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاصِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضْبَى» فَقُلْتُ: مِنْ أَيِّنَ نَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاصِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضْبَى قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلٌ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهْجُرُ إِلَّا اسْمَكَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٥٢٣٨، م. ٢٤٣٩].

وقوله (في المسجد) أي راحة المسجد المتصلة به، أو هي نفس المسجد، وإنما سُميَ بذلك لأنَّ معهم ذلك كان من عذبة الحرب مع أعداء الله كالرمي، فصار في حكم العبادة، وكان ساجد ذلك هي مثل آدم اعيند كالتعني والتدفف، وكان يوم عيد. وقد جاء أن عمر رضي الله عنه معهم عن ذلك، فعذر إليه رسول الله ﷺ بكونه يوم عيد، وكانت عائشة رضي الله عنها إذا ذاك صغيرة، كما قالت (فاقدروا) بصم الدن وبالكسر صبعه الأصلي، يقال: قدرت الأمر أقدره وأقدره؛ إذا نظرت فيه وقدرته ودبرته. ومنه (واقدر) أي نحير) على وجهين، كد في (المشارك)، أي، يعني فاقدروا من التردد (قدر) وقفه (الحارثية الحديثة السن الحريصة على اللهو) كم يكون قدر مكنها في النظر، أي اللهو، فهي مكنه في ذلك القدر، تريد طول مكنها.

٣٢٤٥- [٨] (عائشة) قوله: (ما أهرج إلا اسمك) أي. هجراني حادة العصب

٣٢٤٦- [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّحُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ، فَبَاتَ غَضَبَانِ، لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُضْبَحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٢٣٧، م: ١٤٣٦].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَتَأْتِي عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

سدي يقصد الاحتياز ويسببه مقصوراً على سمك، لا يبعدى منه إلى ذلك، وفي مستغرق في محنتك ومشغول بشؤنه<sup>(١)</sup> بك، قال الطيبي<sup>(٢)</sup>: «وإنما عبرت عن ترك التحجران لتدل بها على أنها تتألم من هذا الترك الذي لا حثير لها فيه، يعني كما يتألم على هجران الحبيب بدون اختيار فيه، فافهم».

وهذا من أطوار لمحبة وغنجها ودلائلها<sup>(٣)</sup>، يعرفه من ذاق من مشربها، والأمر فيه موكول إلى الذوق، فافهم ودالله الترميق

٣٢٤٦- [٩] (أبو هريرة) قوله (إلا كان الذي في السماء) أي: سلائكة المقربون كما صرح في الرواية لسابقة، وقال الطيبي<sup>(٤)</sup>: «إذا عبر عن رحمة الله تعالى أو عصمه وقرب برولها على الحلق حصص السماء بالذكر، انتهى». وقد ورد (في السماء أمره)،

(١) «أشراشره النفس، والمحبة، وجميع الحسد»

(٢) «شرح الطيبي» (٣١٠/٦)

(٣) قول: «دلائلها» ذلك لمرّة، ودلائلها ودولها «هذا» تدليلها على زوجها، تربه جريمة عليه في تعج وتشكل كأنها تعالجه وما به خلاف. «أقاموس» (ص: ٩٢٠)

(٤) «شرح الطيبي» (٣١٠/٦)

٣٢٤٧- [١٠] وَعَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي ضُرَّةً،  
فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ إِنْ تَشَبَّعْتُ مِنْ زَوْجِي غَيْرَ الَّذِي يُعْطِينِي؟ فَقَالَ: «الْمُتَشَبِّعُ  
بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِيسَ ثَوْبِي دُورٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٥٢١٩، م. ٢١٣٠].

٣٢٤٨- [١١] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: آلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ . . . . .

وقد سأل رسول الله ﷺ جارية: (أين الله؟) قالت: هي السماء، فحكم بإسلامها،  
وقد ورد أمثل ذلك من التمشابهات، وله تأويل مشهور، ومعنى طاهر، ولا شيء  
ولا إشكال.

٣٢٤٧- [١٠] (أسماء) قوله (إن لي ضرة) الصُّرَّةُ زوجتنا لرجل، وكل  
واحدة ضرة للأخرى.

وموله (إن تشبعت من زوجي) أي أظهرت لضرتي أنه يعطيني أكثر مما يعطيها  
بدحالة ليعطي عليها، وأصله يظهر الشيع، والتشبه بالسمعان وليس به.

وقوله (كلايس ثوبي دور) قال السيوطي " قيل: هو أن يلبس ثوبي وديعة أو  
عارية، بطن الناس أنهما له، ولباسهما لا يدوم فينطرح بكذبه، وقيل: هو الرجل يلبس  
الثياب لمشبهة بتياب الزهاد، يوهم أنه منهم، وأنسى بالتنية لإرادة الرداء والإرار بد  
هم متلازمان، وللإشارة إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدمه، وقيل: كان شاهداً  
الرور يلبس ثوبين ويشهد، فيقبل لحسن ثوبيه، وقيل: التعبير ماثومين للإشارة إلى أنه  
حصل بالتشيع حالتان مذمومتان، فقدان ما يشيع به، وظاهر الباطل، انتهى.

٣٢٤٨- [١١] (أنس) قوله: (آلى) أي. حلف أن لا يدخل على نساءه شهراً،

شَهْرًا وَكَانَتْ انْفَكَّت رِجْلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِئَةِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ  
فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».  
رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٥٢٠١].

والإبلاء باب معروف في النسخ من كتاب الطلاق.

وقوله: (وكانت انفكت رجليه) الضمير في كانت لفظة، ويحوز أن يكون  
(رجله) سم كانت، و(انفكت) خبره، ومعنى انفكت، زالت، يقال انفكت قدمه:  
زالت، وأصعبه: انفرجت، ولصق دود لكبر، وقيل: معناه تألمت مفضل قدمه،  
وسبب انفكاكها أنه ﷺ سقط عن فرسه، فحرج عظم رجليه من موضعه، وانفكاك  
ضرب من الوهن والحبس، وهو أن ينعك بعض أجزائها عن بعض، كذا في (النهاية) ١٠٠.  
و(المشربة) مفتوح الميم وضم الراء وفتحها: الغرفة

وقوله: (فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين) قد سبق إلى المهم من النسخ  
أنه ﷺ آلى شهراً من غير تعب، ففقد تسعاً وعشرين ليلة من غير أن جاء ذلك الشهر  
هكذا، ثم من فسألو: بيت شهراً وشهر يكون ثلاثين؟ فأجاب بأنه يكون تسعاً  
وعشرين أبصاً، فينطلق عنه، لكنه يفهم من الأحاديث الأخرى من (صحيح البخاري)  
أن ذلك الشهر الذي آلى فيه وقعد جاء تسعاً وعشرين، ولذلك قال الفقهاء إذا عسر  
شهر، فقال: لله علي أن أصوم شهر كذا، فحرج ناصاً لا يزمه سوى ذلك، وإن سمع  
لفقال: لله عني صوم شهر، يزمه صوم ثلاثين يوماً، ولا يخفى أنه على هذا التقدير  
لا يكون سؤا لهم بقومهم (آليت شهر) وجه ظاهر: لأنه إذ عين الشهر، وجاء الشهر  
نقصاً، لا يظهر وجه سؤا لهم: كيف نزلت على تسع وعشرين، وقد لست الشهر؟ هذا



٣٢٤٩- [١٢] وَهَرْنُ جَابِرٍ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوساً بِيَابِهِ لَمْ يُؤْذَنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ قَالَ: فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَدَخَلَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عُمَرُ، فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِساً خَوْلَةَ نِسَاؤُهُ، وَاجْتِمَاعاً سَاكِتاً قَالَ: فَقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيْئاً أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتُ خَارِجَةَ سَأَلَتْنِي النَّفَقَةَ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عَنْقَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «هَنْ خَوْلِي كَمَا قَرَى، يَسْأَلُنِي النَّفَقَةَ». فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى عَائِشَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، وَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَجَأُ عَنْقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: .....

والمفهوم الصريح من الأحاديث ما ذكرنا، والله أعلم فتدبر.

٣٢٤٩- [١٢] (جابر) قوله: (فأذن لأبي بكر) ملفظ المجهول، ويروى المعلوم.

وقوله: (لوحده) الصمير لعمر ﷺ، و(الواجم) العبوس مصروق لشدة الحزن، وَجَمَ كَوَعَدَ وَجَمًا وَوُحُومًا: سَكَتَ عَلَى غِيْظٍ

وقوله: (قال) أي: جابر: (فقال) أي: عمر، وفي نسخة: (فقلت)، فيكون ضمير (قال) لعمر، أي: قال عمر: فقلت في نفسي أو باللسان: (لأقولن شيئاً) إلخ، وفيه أن الإنسان إذا رأى خفيه معمولاً، وأرد كشف غمه، يستحب أن يحدث بما يضحكه ويطلب نفسه

وقوله: (لو رأيت) بصيغة الخطاب، ولو لشعره أو للثمني، و(بنت خارجة) هي زوجة عمر.

وقوله: (فقممت إليها) بصيغة المتكلم، (فوجأت) أي: صربت (عنقها)، والوجاء: لضرب باليد والسكين، من باب منع، يقال: وَجَأَ يَجَأُ وَجْئًا وَوَجَأَ.

نَسْأَلِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ؟ فَقُلْنَ: وَاللَّهِ لَا نَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا، أَوْ تِسْعًا وَعَشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ ۖ كَذَلِكَ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَىٰ قُلُوبِكُمْ ۖ فَذَرُوا أَمْوَالَكُم مَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَلَا تَحْمِلُونَهَا زَوْجًا ۚ هِيَ تَحْمِلُهَا وَكَأَنَّهُ حِمْلُ الْمَوْتِ ۚ﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. قَالَ: قَبْدًا بِعَائِشَةَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَهْرُصَ عَلَيْكَ أَمْرًا، أَحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَنَلَا عَلَيْهَا الْآيَةُ. قَالَتْ: أَفَبِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيْ؟ بَلْ اخْتَارَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخْبِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِأَلَّذِي قُلْتَ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، ...

وقوله (ثم اعترلهن شهرا) لظهور أنه أي شهرا غير معينين لأيام

وقوله (أو تسعاً وعشرين) صريح في أنه أي عدد هذه الأيام، شك من الراوي.

فتدبر

وقوله (ثم نزلت) ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ ۖ كَذَلِكَ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَىٰ قُلُوبِكُمْ ۖ فَذَرُوا أَمْوَالَكُم مَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَلَا تَحْمِلُونَهَا زَوْجًا ۚ هِيَ تَحْمِلُهَا وَكَأَنَّهُ حِمْلُ الْمَوْتِ ۚ﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩].

وقوله (ألا لا تعجلي فيه) أي في جوبه من تلفه بنفسك.

وقوله (وأسألك أن لا تخبر) إلخ، أرادت احتصصها بهذه السعادة، وذلك بحايه محبتها رسول الله ﷺ، وحرصه على الاحتصاص باختيار الحبيب، ولا متحابه أحوال باقي النساء.

وقوله، (قال لا تسألني امرأة...) إلخ، ودلت بكونه ﷺ مظهراً لشفقة وبراهه ولصبيحة والرحمة للعالمين، وفيه أنه ﷺ وإن كان يحب عائشة أكثر وأشد ما يحب

إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتًا وَلَا مُتَعْتًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مُبْسِرًا. رواه مُسْنَدُ .  
[م. ١٤٧٨].

٣٢٥٠- [١٣] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ مِنَ اللَّاتِي وَهَتَّنَ أَنْفُسَهُنَّ  
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: أَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى  
﴿تُرْجَىٰ مِنْ شَاءِ يَتَىٰ وَتُقَوَّىٰ إِلَيْكَ مِنْ شَاءِ وَمَنْ أَنْفَيْتَ يَمُنَّ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾  
[الاحزاب: ٥١] قُلْتُ: .....

سائر النساء، ولكن كان لا يقصر الحق لهن، فإنه كان محبة لله ولدينه أشد وأكثراً  
وأوفر وأغلب من محبة كل شيء، ﷺ

وقوله. (معتاً ولا متعتاً) من لعنت محرمة الفساد، والإثم، والهلاك،  
وانتمشة، واشده، معتمداً بلغة اسم أفعال من التفعيل بمعنى موفِعاً أحداً في العت،  
ومتعتاً من التفعّل بمعنى واقعاً بنفسه في العت. (ولكن بعني معلماً) لتحرير، وداعياً  
لكافة الناس إليه، و(ميسراً) بكسر الميم، أي محضاً لليسر والتوفيق لهم

٣٢٥٠- [١٣] (عائشة) قوله (كنت أغار على اللاتي وهتن أنفسهن) قال  
نظيي: أي أعيب، لأن من غار عت، مثلاً يهرأ نفسه، فلا يكثر النساء، ويقصر  
رسول الله ﷺ على من يحبه، حتى برأ قوله تعالى ﴿تُرْجَىٰ مِنْ شَاءِ﴾ [الاحزاب: ٥١] الآية،  
يعني تفرح وتترك مضحمة من تشاء وتصاحب من تشاء، أو تطلق من تشاء وتمسك من  
تشاء، أو تترأ، تزوج من شئت من شاء أمثلك، وتزوج من شئت، نهى. ويؤيد ما ذكره  
قوله عائشة: (أتهب المرأة نفسها).

أقول. والله أعلم. ويمكن حمل العيرة على حقيقتها، ويكون جعل بزول الآية

ما أرى ريتك إلا يسارع في هوائك، مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٤٧٨٨، م: ١٤٦٤].

وَحَدِيثُ جَابِرٍ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ» ذَكَرَ فِي «قِصَّةِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ».

### • الفصل الثاني:

٣٢٥١- [١٤] عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ،  
قَالَتْ: فَسَابَقْتُهُ فَسَبَقْتُهُ عَلَى رَجُلِي، فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي قُلُوبُ:  
«هَذِهِ بَيْتُكَ السَّقْفَةُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٧٨]

٣٢٥٢- [١٥] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ  
لِأَهْلِهِ، وَأَمَّا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، وَإِذَا مَاتَ صَاحِبُكُمْ.....»

للمذكورة غاية لها طهرا؛ كقول إرحاء أبي يحيى من يشاء مهر موحداً سلبية عشرة مرة،  
وأما على تقدير حمل البعير على بعير فاضاهر جبر العاية نزول قوله تعالى ﴿وَأَمَّا زَكَاةُ  
مُؤْمِنَةٍ إِذْ وَهَبْتَ نَفْسَكَ لِلَّهِ﴾ [الحرب ٥٠] الآية، فتأمل

### الفصل الثاني

٣٢٥١- [١٤] (عائشة) قوله فسففته أي تقدمته وعبته في العذر

وقوله (على رجلي) سقط لتشديد من قبل كتبت سدي، وأصبحت بعيني.

وقوله. (فما حملت اللحم) أي: سميت

وقوله (قال) أي رسول الله ﷺ (همه) أي تقامي عليك في هذه النوبة

مفاس بتقدمت عني في سره لأوني، وإمبراد بيان حسن خلفه وحسن معاشرة ﷺ  
مع أهله بمبايسته إياهم مثل هذه الأفعال والأقوال

٣٢٥٢، ٣٢٥٣- [١٥، ١٦] (عائشة، وابن عباس) قوله (وإذا مات صاحبكم

فَدَعُوهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارِمِيُّ. [د ٢٥٧٨].

٣٢٥٣ - [١٦] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى قَوْلِهِ: «لِأَهْلِي».

[ج ١٩٧٧].

٣٢٥٤ - [١٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْأَةُ إِذَا صَلَّتْ

خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَأَخْصَنَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا، فَلْتَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ». [٦ / ٣٠٨].

فَدَعُوهُ) ذَكَرُوا فِي مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ وَجْهًا بَعْلَهَا الْعَبِيَّةُ. «طَهَّرَهَا أَنَّهُ بِمَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ. (خَيْرِكُمْ خَيْرِكُمْ لِأَهْلِهِ) إِلَى تَحْسِينِ الْأَحْلَاقِ بِالْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ فِي الْحَيَاةِ، وَصَلَّاهُمْ بِرِعَايَةِ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَمَاتِ بِعَدَمِ ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ وَسُوءِ أَحْلَاقِهِمْ بَعْدَهُمْ، كَمَا وَرَدَ (ذَكَرُوا مَوْتَائِكُمْ بِالْحَيْرِ)، وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ الْآخَرِ مِنْ أَنَّهُ أَرَادَ بِالصَّاحِبِ بَعْلَهُ، وَغْنَى بِقَوْلِهِ: (فَدَعُوهُ) أَيِ انْزَكُوا لِنَحْشُرْ وَلِنُلْهَفْ عَلَيْهِ، فَرَى فِي اللَّهِ حَلْفًا عَنْ كُلِّ قَائِلَةٍ، أَوْ أَرَادَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ فَلَا تَزْدُومِي بِبَيْتَاءِ عَتْرَتِي وَأَهْلِ بَيْتِي، أَوْ أَرَادَ بِالصَّاحِبِ أَعْمَ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا مَاتَ فَاتْرَكُوا مَحَبَّتَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَلَا تَعْلَقُوا قُلُوبَكُمْ بِهِ بِأَنْ تَجْلِسُوا عَلَى مَصِيبَتِهِ وَلِلْبُكَاءِ = فَبَعِيدٌ، لَا بِمُنَاسِبِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٢٥٤ - [١٧] (أَنَسٌ) قَوْلُهُ: «وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا» بِهِ أَنْ طَاعَةَ لِبَعْلِ فُرْصَ عَلَى

امْرَأَةٍ فِيمَا هُوَ مِنْ حَقِّ النِّكَاحِ مِنَ الْوَطْءِ وَنَحْوِهِ.

وَقَوْلُهُ: «فَلْتَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ» مَعْنَاهُ يَقَالُ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ادْخُلِي مِنْ

أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ

٣٢٥٥- [١٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ  
أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ؛ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِرَوْحِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ  
[ت: ١١٥٩].

٣٢٥٦- [١٩] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ  
مَاتَتْ وَرَوْحُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [ت: ١١٦١].  
٣٢٥٧- [٢٠] وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا الرَّجُلُ  
دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التُّورِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [ت:  
١١٦١].

٣٢٥٥- [١٨] (أبو هريرة) قوله: (لأمرت المرأة أن تسجد) مبالغة وبيان لكلال  
وجوب طاعة الزوج عليها.

٣٢٥٦- [١٩] (أم سلمة) قوله: (دخلت الجنة) أي: حتماً، أو مع السابقين.  
٣٢٥٧- [٢٠] (طلق بن علي) قوله: (وإن كانت على التور) أي: وإن كانت  
مشغولة بشغل ضروري رتب يصعب به مال كالخبر، وهذا إذا كان لحيز للزوج؛ لأنه  
إذا دعاها في هذه الحالة فقد رضي بإتلاف مال نفسه، كذا قالوا، ويحتمل أن يكون  
المراد وإن كان في شدة ومكان لا يمكن فيه قضاء الحاجة، وفيه مبالغة تعليقاً بالمحال،  
والله أعلم، وقد جاء في حديث آخر: (لا تمنع المرأة نفسها عن زوجها وإن كانت على  
طهر قتيب<sup>(١)</sup>)، والقنب محرمة للجمل كالإكاف لغيره، وهو حث على مطوعة الأرواح  
ولو في حال الركوب، فكيف في غيرها، وقيل: كانت مسه العرب إذا أردن الولادة

٣٢٥٨- [٢١] وَعَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُؤْذِي امْرَأَةً زَوْجَهَا فِي لَدُنْيَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنَ الْخَوَرِ الْعَيْنِ: لَا تُؤْذِيهِ، قَائِلُكَ اللَّهُ، فَيَنْمَأْهُوَ عِنْدَكَ دَجِيلٌ، يُوشِكُ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْهَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ صَاحِبَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ب ١١٧٤، ح ٢٠١٤]

٣٢٥٩- [٢٢] وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ لَوْحَهُ، وَلَا تُقْسِعْ، . . . . .

جلس على قتب، وبغلى، إته أسس لخروج الولد، فأريدت تلك الحالة.

٣٢٥٨- [٢١] (معاذ قوب: (عندك دخيل) أي عريب نزيل، بعد هو دخيل هبهم، أي ليس منهم

وقوله. (يوشك أن يفارقك إليها) بما قالت يوشك لأنه لا يجرم بكوبه من أهل النجدة.

٣٢٥٩- [٢٢] (حكيم بن معاوية القشيري) قوله. (ما حق زوجة أحدنا عليه، نصمير لأحدنا.

وقوله (ولا تضرب الوجه) بهم منه ضرب غير الوجه إذا ظهرت منه فحشة، أو ترك فرائض الله، أو لمصحة التأديب، و يضرب على الوجه مبهى عنه مظلماً.

وقوله (ولا تقس) أي لا تنسب فعنها وقولها إلى الفحاح، أو لا نسبها بقولك. فبحث الله من غير حق

وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. [حم: ٤/ ٤٤٦ - ٤٤٧، ٥: ٢١٤٢، ج: ١٨٥٠].

٣٢٦٠- [٢٣] وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لِي امْرَأَةٌ فِي لِسَانِهَا شَيْءٌ بَغْيِي الْبَذَاءَ، قَالَ: «طَلَّقْهَا» قُلْتُ: إِنْ لِي مِنْهَا وَلَدٌ وَلَهَا صُحْبَةٌ قَالَ: «فَمُرَّهَا» يَقُولُ: عِظْهَا «فَإِنْ يَكُ فِيهَا خَيْرٌ فَسَتَقْبَلُ، وَلَا تَضْرِبَنَّ ظُعْمَتَكَ ضَرْبَكَ أُمَيْتِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د: ١٤٢]

وقوله: (ولا تهجرها إلا في البيت) معنى إن كان لك في هجرانها مصلحة، ولا تهجر إلا في المضجع، ولا تحول إلى بيت آخر، قال الله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي بُيُوتِكُمْ فَطُورُوا فِي الْمَضَاجِعِ وَأَصَرُوا هُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].

٣٢٦٠- [٢٣] (لقيط بن صبرة) قوله: (وعن لقيط) على وزن فعين (ابن صبرة) بفتح الصاد وكسر الباء.

وقوله: (بغى البذاء) بفتح الموحدة والذال المعجمة ممدوداً: الفحش، والمبادة: السفاحشة، وبغى كبدع، رجع فاحش.

وقوله: (ولها صحبة) أي: معي أرضى عنها.

وقوله: (بقول) مستأنفة لبيان المراد من قوله: (فمرها) وهو قول الراوي.

وقوله: (فستقبل) أي: وعظك تنزجر عن البذاء.

وقوله: (ولا تضربن ظعمتك) الظعنة على وزن السكينة. المرأة في اليهودج، من الظعن بمعنى السفر والارتحال، ثم قيل للمرأة: ظعينة وإن لم تكن في اليهودج، لكونها من شأنها ذاك، وقد يطلق على يهودج بلا امرأة، وكان المراد معنى الرفيقة والصاحبة، و(أُمَيْتِكَ) بضم لهزمة وتشديد الباء تصغير الأمة، وأصل أمة أموة،



٣٢٦١- [٢٤] وَعَنْ إِبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ فَبَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: ذِئْرُنَ النِّسَاءِ  
 عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِآلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً  
 كَثِيرًا، يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ طَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً  
 كَثِيرًا، يَشْكُونَ أَرْوَاجَهُنَّ، لَيْسَ أَوْلَيْكَ بِخِيَارِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ وَابْنُ  
 مَاجَةَ.....

ردت إلى الأصل حالة التصغير

٣٢٦١- [٢٤] (إياس بن عبد الله) قوله: (لا تضربوا إماء الله) المراد بهن  
 الزوجات؛ لأن لذكر عباد الله وإناث إماءه.

وقوله (ذئرن النساء) في (القاموس)<sup>(١)</sup> ذئر، كفرح، اجبرأ، وعضب، وذئرت  
 المرأة عني بعلها؛ تشزرت، ولتركيب من قبيل 'أكوني البرغيث'.

وقوله ' (فرخص في ضربهن) ونزل لقرآن موقلاً له، ولكن لما بالغوا في  
 الضرب بهي عن ذلك بقوله: (ليس أولئك) أي: الرجال الذين يضربون نساءهم  
 ويدلفون فيه (بختياركم).

وقوله ' (فأطاف) صحح بالهمزة، ويقال: أطف بمعنى: ألم به، كذا في  
 (القاموس)<sup>(٢)</sup>، وأم قوله: (لقد طاف بآل محمد) صحح بغير همزة، وفي سح  
 (المصابيح) كلاهما بالهمزة، وطاف من الطوف بمعنى: الحركة حول شيء.

(١) القاموس المحيط، (ص: ٣٦٩)

(٢) القاموس المحيط، (ص: ٣٦٩)

وَالذَّارِمِيُّ. [٢١٤٦، ج١، ١٩٨٥، دي: ٢/ ١٤٧].

٣٢٦٢- [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥١٧٠].

٣٢٦٣- [٢٦] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْمَلِ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنَهُمْ خُلُقًا، وَأَلَطَفَهُمْ بِأَهْلِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ٢٦٦٢].

٣٢٦٤- [٢٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ إِلَى قَوْلِهِ: «خُلُقًا». [ت: ١١٦٢، د: ٤٦٨٢].

٣٢٦٢- [٢٥] (أبو هريرة) قوله: (من خبب) يلمظ الماصي مشدداً، أي: خلع وأفسد بأن يذكر مساوئ الزوج عند امرأته، أو مساوئ العبد على سيده، أو بالعكس.

٣٢٦٣- [٢٦] (عائشة) قوله: (من أكمل المؤمنين) يعني حسن الخلق والخلق بالأهل من أسباب<sup>(١)</sup> كمال الإيمان.

٣٢٦٤- [٢٧] (أبو هريرة) قوله: (أكمل المؤمنين إيماناً) أبلغ من قوله: (من أكمل المؤمنين).

(١) كما في النسخ المخطوطة إلا في نسخة (ك)، ففيها: (من علامات).

٣٢٦٥ - [٢٨] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ بُؤُكٍ أَوْ حُنَيْبٍ، وَفِي سَهْوَتِهَا سِتْرٌ، فَهَبَّتْ رِيحٌ، فَكَشَفَتْ نَاحِيَةَ السِتْرِ عَنْ بَنَاتٍ لِمَائِشَةَ لَبِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟» قَالَتْ: بَنَاتِي، وَرَأَى بَيْنَهُنَّ فَرْسًا لَهُ جَنَاحَانِ مِنْ رِقَاعٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا الَّذِي أَرَى وَسَطَهُنَّ؟» قَالَتْ<sup>(١)</sup>: «فَرَسٌ قَالَ: «وَمَا الَّذِي عَلَيْهِ؟» قَالَتْ<sup>(٢)</sup>: «جَنَاحَانِ قَالَ: «فَرَسٌ لَهُ جَنَاحَانِ؟» قَالَتْ: «أَمَا سَمِعْتَ أَنَّ إِبْلِيمَانَ خِيَلًا لَهَا أَجْنَحَةُ؟» قَالَتْ: فَضَحِكَ حَتَّى رَأَيْتُ نَوَاجِذَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٤٩٣٢: د]

٣٢٦٥ - [٢٨] (عائشة) قوه : (ولي سهونها) لسهولة فتح المهمله وسكون لهاء في آخره ناء، في (الفاموس)<sup>(٣)</sup> : الضمة، والمُخْدَعُ يس بيتين، أو شه ارفق والصاق يوضع فيه الشيء، أو بيت صغير شبه الحراة الصغيرة، أو أربعة أعواد أو ثلاثة يعرض بعضها على بعض، ثم يوضع عليه شيء من الأمتعة، ولكوة، ولحجلة، أو شبهها، وسترة قدم هذه البيت، جمع نكل، سهاء

و(اللعب) يضم اللام وفتح العين جمع لعة، وهي امتثال وما سعب به كالشطرنج، والمراد هنا ما يلعب به الصبية من الخرق والرفع، ولم يكن لها صور مشخصة كالنصاوير المحرمة، فلا حاجة إلى ما قيل من عدم إنكاره ﷺ لعبها بالصور وإيماها في بيتها من عسى أن ذلك كان قبل اسحريم، أو أن لعب الصغار مقلده الاستخفاف.

(١) في نسخة «قلت»

(٢) في نسخة «قلت»

(٣) «الفاموس المحجب» (ص: ١١٩٣)

## \* الفصل الثالث :

٣٢٦٦ - [٢٩] عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ، فَرَأَيْتُهُمْ  
يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ، فَقُلْتُ: لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُسْجَدَ لَهُ، فَأَتَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي أَتَيْتُ الْحَبِيرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ،  
فَأَنْتَ أَحَقُّ بِأَنْ يُسْجَدَ لَكَ، فَقَالَ لِي: «أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتُ بِقَبْرِ أَبِيكَ أَكُنْتُ  
تَسْجُدُ لَهُ؟» فَقُلْتُ: لَا يَقَالُ: (لَا تَعْمَلُوا لَوْ كُنْتُ أَمْرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ،  
لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَرْوَاحِهِنَّ بِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ. . . . .

## الفصل الثالث

٣٢٦٦، ٣٢٦٧ - [٢٩، ٣٠] (قيس بن سعد، ومعاذ بن جبل) قوله. (الحبيرة)  
كسر الحاء المهملة وسكان ثمة من تحت عدها راء ثمة ناء الله القديم "نظير  
كقوله، ر (معمريان) يصح النصب وصم الراي القدر من الشجاع المتمد على عزم  
دون ثمة، وأهل النعمة يصمون منه، كذا في (المهانة) "، وقد في (القاموس) " "  
والمزربة، كمرحلة: رئاسة القوم، وهو مرزبهم، بصم الراي

وقوله (فقلت: لرسول الله ﷺ) فتح اللام لانه ثمة

وقوله. (أرأيت لو مررت بقبري أكنت تسجد؟) يعني إما يسجد بلحي إكراماً  
وإجلالاً له فإذا مات وقد زدتك نم يسجد له، فلا شعبي السجدة إلا للحي الذي

(١) في نسخة «أراد»

(٢) كذا في النسخ مخطوطة. أما في (ك) ففيه "ببده عديمة"

(٣) النهاية في غريب الحديث والآثر (٤/ ٣١٨)

(٤) «القاموس» (ص: ٩٦)

مِنْ حَقٍّ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢١٤].

٣٢٦٧- [٣٠] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ. [حم: ٥/٢٢٧].

٣٢٦٨- [٣١] وَعَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَا

ضَرَبَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه. [د: ٢١٤٧، ج: ١٩٨٦].

٣٢٦٩- [٣٢] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: زَوْجِي صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ،

وَيَقْطُرُنِي إِذَا صُمْتُ، وَلَا يَصَلِّيُ الْفَجْرَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: وَصَفْوَانُ

عِنْدَهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَتْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَا قَوْلُهَا: يَضْرِبُنِي إِذَا

صَلَّيْتُ فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيْنِ وَقَدْ نَهَيْتُهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ

كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَّتِ النَّاسُ».....

لا يموت، فافهم

٣٢٦٨- [٣١] (عمر) قوله (فيما ضرب امرأته عليه) الصمير لم، وهو عبارة

عن شعور، وهو مصوص عليه في قوله تعالى ﴿وَأَلَيْنَا نَحْلُوفُ شُورَهُنَّ﴾ إلى قوله.

﴿وَأَصْرِيوَهُنَّ﴾ (السجدة: ٣٤)، فلا يسأل امرأته ولا يعاقب، ولكن إذا راعى شرائطه

وحدوده

٣٢٦٩- [٣٢] (أبو سعيد) قوله (ابن المعطل) فتح الطاء

قوله (تقرأ بسورتين) يريد به طول بقراءة.

وقوله (سورة واحدة) بالصب والصمير في (كانت) للفقهاء، قبل العروة

بما تحه.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهَا يُعْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ، فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ تَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ  
فَلَا أَصْبِرُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»، وَأَمَّا  
قَوْلُهَا: إِنِّي لَا أَصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا أَهْلُ نَيْبٍ قَدْ حُرِفَ لَنَا ذَاكَ،  
لَا نَكَادُ نَسْتَيْقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ قَالَ: «فَإِذَا اسْتَيْقَظْتَ يَا صَفْوَانُ فَصَلِّ».  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>. [د: ٢٤٥٩]

٣٢٧٠ - [٣٣] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي نَفْسِهِ مِنَ  
الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَبَجَاءَ بَعْضُهُمْ، فَسَجَدَ لَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
تَسْجُدُ لَكَ الْبُهَائِمُ وَالشَّجَرُ، فَتَنْحُنُ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ فَقَالَ: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ،  
وَأَكْرِمُوا أَهْلَكُمْ، وَلَوْ كُنْتُ أَمْرُ أَحَدٍ أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ  
تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، .....»

وقوله: (تنطلق تصوم) يريد به دوام صومها.

وقوله: (قد عرف) باللفظ المجهرول يعني أنا مشتهرون بذلك، أي مالا سيقاط حين  
تطلع الشمس، وذلك أنهم يسقون الماء طول الليل، فلا يتيسر لهم المنام بالليل.  
وقوله (فإذا استيقظت يا صفوان فصل) يعني اقص ذلك حين استيقظت، كقوله  
(مر نام أو نسي لصلاة فلمصلها إذ ذكرها، فإن ذلك وقتها)، وفي قبول عذره مع التخصير  
وعدم القبول منها تنبيه ومالغة في رعاية حق الزوج على النساء.

٣٢٧٠ - [٣٣] (عائشة) قوله: (وأكرموا أهلكم) يريد نفسه الكريمة تراصفاً

وتنبيهاً على أنه شر مثلهم في عدم جوار سجدة والعبادة له.

وَلَوْ أَمَرَهَا أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَصْفَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَبْيَضَ كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَفْعَلَهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ [حم ٧٦/٦].

٣٢٧١- [٣٤] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْعَدُ<sup>(١)</sup> لَهُمْ حَسَنَةٌ، الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَوَالِيهِ، فَيَضَعَ يَدَهُ فِي أَيْدِيهِمْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاحِطُ عَلَيْهَا رَوْحُهَا، وَالسَّكَرَانُ حَتَّى يَضْحَوْا». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب ٨٧٢٧].

٣٢٧٢- [٣٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الَّتِي تَسْرُهُ إِذَا نَظَرَ، وَتُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَ، وَلَا تُخَالِفُهُ فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهَا بِمَا يَكْرَهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [ن ٣٢٣١، شعب ٨٣٦٣].

وقوله: (من جبل أصفر... إلخ)، وفي ذكر الألوان مجال مبالغة في تعدد كل واحد عن الآخر، لأنه لا يكاد يوجد امثال هذه لجمال متقاربة

٣٢٧١- [٣٤] (حاصر) قوله. (لا تقبل لهم صلاة) أي: لا يتم لهم شوائب أعمالهم وإن صح شرعاً ببراءة اندمة عنها

وقوله: (يضع يده في أيديهم) أي: يدخل في تصرفهم وخدمتهم

٣٢٧٢- [٣٥] (أبو هريرة) قوله (تسره) الصمير للرجل

وقوله (ولا ماله) أي: ماله الذي هي ماله ونصرفها، ومن يحتمل أن يحمل على الحقيقة بأن يكون الروح معسراً، والأول هو الظاهر

٣٢٧٣ - [٣٦] وَحَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَرْبَعٌ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبٌ شَاكِرٌ، وَلِسَانٌ ذَاكِرٌ، وَيَدَنٌ عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرٌ، وَزَوْجَةٌ لَا تَتَّبِعُهُ خُونًا فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٤١١٥].



## ١١ - باب الخلع والطلاق

٣٢٧٣ - [٣٦] (ابن عباس) قوله . (ويدن على البلاء صابر) لم يقل : ويدن معالي ؛ لأنه لا يمكن دوام العافية من غير أن يتلى أبدأ كما هو العادة . وقوله . (لا تتبعه خونا) أي . لا تطلب لروح خيانة . وقوله : (ولا في ماله) يدل على ما ذكر من التأويل في مالها في الحديث السابق .

## ١١ - باب الخلع والطلاق

(الخلع) مانضم ، اسم من لخلع بالفتح بمعنى الرع والإخراج ، وكثيراً ما يطلق في نزاع الملبوس عن البدن ، وبهذا الاعتبار قال الطيبي<sup>(١)</sup> في بيان لمنسبة بينه وبين المعنى لشرعي الذي هو افتداء المرأة نفسها عن زوجها : إن كلاً من الزوجين لباس صاحبه ، فإذا فعلاً ذلك فكانت لهما نزاع لبسهما ، وقد يحى بمعنى مطلق لطلاق ، ومنه حديث . أن امرأة نشرت على زوجها ، فقال عمر : حلقها ، أي : طلقها ، والطلاق



## • الفصل الأول:

٣٢٧٤- [١] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثَابِتٌ بْنُ قَيْسٍ مَا أَغْتَبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟».....

في اللغة بئى تركيبه عن معنى الحن والانهلال، والطلق: الأسير [الذي] أطلقه ساره، ويقال: صُنق أنوجه وطلق اللسان وعبر ذلك

وعطف الطلاق على الخلع من عطف العام على الخاص، بن قل: يكون الخلع طلاقاً كما هو مذهبنا ومذهب مالك، وأصح قولنا الشافعي أنه طلاق بائن، وإن كان مسلماً كما هو مذهب أحمد وأحمد قولى الشافعي، فهو غير الطلاق، فعظمه عليه ظاهر.

## الفصل الأول

٣٢٧٤- [١] (ابن عباس) قوله: (امرأة ثابت بن قيس) قل: إنها ستأتي أخت عبد الله بن أبي ابن مسعود، وكانت جميلة، وقيل هي بنت سهل الأنصاري. وقوله: (ما أعتب) بضم التاء وكسرها من العتب، وهو لعصب والمؤجدة، يعني لا أعصب عليه ولا أريد مفارقه سوء خلقه، ولا لنقصان في دينه. وقوله: (ولكنني أكره الكفر في الإسلام) أي: كفران نعمة الروح، وقيل: معناه أنني أكره طبعاً فأحذف على نفسي في الإسلام ما يباني حكمه من فرك وتشوز، وقيل: ضربها زوحها ضرب تأديب فكسر بعضها وهو معنى قولها: (أكره الكفر في الإسلام)، وهذه الرواية يافي بطهره قوله: (ما أعتب عليه في خلق)، والله أعلم. وقوله: (أتردين عليه حديثه) أي: التي أعطاك بالمهر.

قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبِلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ. [خ ٥٢٧٣].

٣٢٧٥- [٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ،  
فَذَكَرَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «لِيَرَا جَمْعُهَا ثُمَّ  
يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ تَحِيضَ فَنَطْهَرَ،.....

وقوله. (اقبل لحديثه وطلقها) أي. إن شئت وبرى فيه لمصلحة، وبفهم من  
ظاهر الحديث أن الحلع ليس نفسه طلاقاً كما هو مذهبنا أن نفس الخلع تطليقة دائنة،  
الملمم إلا أن قصة ثابت ليس بخلع، وكلامنا فيما إذا قال: خالعتك قبلت وقعت تطليقة  
بائنة، وقد أورد في (الهداية) (١) الحديث أنه ﷺ قال: (الخلع تطليقة بائنة) (٢).

٣٢٧٥- [٢] (عبد الله بن عمر) قوله: (فتغيب في رسول الله ﷺ) فيه دليل على  
حرمة الطلاق في الحيض وفي قوله (ليرا جمعها) دليل على وقوع الطلاق مع كونه  
حرماً، وعلى استحباب المراجعة.

وقوله: (ثم تحيض فتنظر) قيل. قاعدة استأجير إلى الطهر ثلثا بصير الرجعة  
لغرض الطلاق، فيحب أن يمسك ومناً، وقيل: إنه عقوبة له على معصيته، وقيل:  
وجهه أن الطهر الأول مع الحيض الذي طلق فيه كأمر واحد، ولو طلعها في أول طهر  
كان كمن طلق في الحيض، وهذا الوجه ضعيف كما لا يخفى، وقيل. ذلك يطول  
مقدمه معها، فلمعه بجامعها فذهب ما في نفسه من سبب حلاقها فيمسكها، وبالجمله  
مقتضى هذه لوجه كلها أن لا يكون الإمساك إلى انطهر الثاني وجباً بل أولى وأحب،

(١) «الهداية» (٢/ ٢٦٦)

(٢) أخرجه الدارقطني في «مت»، (٤٠٢٥)، والبيهقي في «مسند» (١٤٨٦٥)

فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[خ: ٤٩٠٨، م: ١٥٧١].

والله أعلم.

قال الطيبي<sup>(١)</sup>: من فوائد الحديث: التنبيه على أن علة حرمة التطليق في حالة الحيض تطويل العدة عليها؛ فإنه طلقها في زمان لا يحسب من عدتها، يعني لما طلق في حالة الحيض، ولا يحسب ذلك الحيض من العدة بالاتفاق، فلا بد أن يكون العدة بعد ذلك بمدة مستقلة، فلا بد يطول هذه العدة، وأما إذا طلق في الطهر يحسب ذلك الطهر الذي وقع فيه الطلاق، ويكون بعده طهران آخران، فتقصر العدة لا محالة، هذا عند الشافعي، وأما عند فعدة الحرمة احتمال أنه إنما طلق لكراعة الطبع ونفرتة لا لمصلحة رأى في ذلك، وفي حالة الطهر ينتمي هذا الاحتمال.

ويرد على الشافعية أنه إذا طلق في الطهر وعداً باقي ذلك الطهر من العدة لم يكن العدة بثلاثة قروء، بل بقرويين وبعض قروء، واسم العدد نص في مدلوله لا يحتمل الزيادة والنقصان، وهذا ودليلنا على حمل القروء على الحيض دون الطهر، وعندنا تطويل العدة ولكن ذلك أهون من حمل الثلاثة على غير مدلوله، واستدلوا على حمل القروء على الطهر بهذا الحديث لقوله ﷺ: (فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) فإن الإشارة بـ (تلك) إلى الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر، واللام بمعنى (في)، فعلم أن العدة بالأطهار، قلنا: لا نسلم أن اللام بمعنى (في)، بل للمعاقبة كما هو

(١) «شرح الطيبي» (٦/ ٣٢٤).

٣٢٧٦- [٣] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَلَمْ يَعُدْ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئاً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٥٢٦٢، م. ١٤٧٧].

٣٢٧٧- [٤] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فِي الْحَرَامِ يُكْفَرُ، لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٤٩١١، م. ١٤٧٣].

﴿مُطْلَقُهُمْ لِيَدَّيْنِكَ﴾ [الطلاق: ١]، كلا في بعض الشروح، فتأمل.

٣٢٧٦- [٣] (عائشة) قوله: (قالت: خيرنا رسول الله ﷺ) ودلت بعد نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]

وقوله: (فلم يعد ذلك علينا شيئاً) أي: شيئاً من الطلاق، لا ثلاث ولا واحدة بائنة ولا رجعية، وفيه أنه قال الزوج لامرأته: اختدي نفسك أو إياي فاختارت الزوج لم يقع شيء، وبه قال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله، وهو المنقول عن جماعة من الصحابة، وقد نقل عن علي عليه السلام: أنه تقع واحدة رجعية بمجرد تحيير الزوج زوجته وإن اختارته، وعند زيد بن ثابت تقع واحدة بائنة، وفي قول عائشة رضي الله عنها إشارة إلى رد قوليهما، وإن اختارت نفسها وقع به طلاق رجعي عند الشافعي وأحمد، ويائن عند أبي حنيفة، وثلاث تطليقات عند مالك.

٣٢٧٧- [٤] (ابن عباس) قوله: (في الحرام يكفر) بلقط المعلوم من التكفير، أي إذا حرم على نفسه شيئاً مما أحل الله زوجة كانت أو غيرها فعليه كفارة اليمين، ولا يحرم ذلك الشيء عليه، وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما، وهو المذهب عندنا، وعند الشافعي لا كفارة عليه، وقيل: إذا قال المرأة: حلال الله تعالى علي حرام ووقع الطلاق، وهو خلاف مذهب الجمهور، نعم إذا قال لامرأته: أنت علي حرام أو حرمتك، فإن نوى به الطلاق فذاك وإلا فالواجب الكفارة، وقراءة ابن عباس قوله تعالى: ﴿لَقَدْ

٣٢٧٨- [٥] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَشَرِبَ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنَّ أَتَيْنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَسُئِلَ: يَا أَجَدُ مَنْكَ رِيحَ مَعَاظِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا بَأْسَ، شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ».....

كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿١﴾ (الحرب ١٢) استدلال على قوله، وذلك إشارة إلى قصة نحرمة ﷺ لعسل ومارية<sup>(١)</sup> على نفسه، وبرول قوله تعالى ﴿لَقَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ هَذِهِ الْقُرْآنَ﴾ (التحريم ١٢) بعد ذلك، ولأسوة بضم لهمزة وسكون لسين بمعنى لافناء والانتاع

٣٢٧٨- [٥] (عائشة) قوله. (كان يَمْكُثُ عند زَيْنَب) أي عند حمام نوبتها ر(المعافير) على وزن المصاييح، ووقع في الأصول في (كتاب مسبه) معذور على وزن مساحد، و(نصوب مغادر) كذا ذكر القضي عيسى في (مشرق لأبواب)، وقال أيضاً هو شبه المصمم في أصل البرمت، فيه خلل، وتفسير صحيح في (لام) في. وانه بحر جاني، والميم فيه رائدة عند بعضهم وأصله عند الحري، قال ابن دويد. واحداً مفعولاً بالصم، وهو مما جاء على مفعول موضع انفاء ميم، وقال غيره. ليس في الكلام مفعول بضم الميم إلا مفعول ومفعول بصرت من الكمأة، ونسحر بفتح السين، يقال أيضاً: «واحداهم معذور ومفسر» وهي المعانيث بالثاء أيضاً حكاه النفر

وهو نه (أكلت مغافير؟) بحذف حرف الاستعظام بكرر لتأكيد واستمرار

(١) بفظ مارية ثبت في (ب) و(ر)، وسقط في غيرها

(٢) امتدق الأتوا (١/٢٨٦)

فَلَنْ أَعُوذَ لَهُ، وَقَدْ حَلَمْتُ؛ لَا تُخْبِرِي بِذَلِكَ أَحَدًا يَنْفِي مَرْصَاةَ أَرْوَاجِهِ  
فَنَزَلَتْ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرْصَاتُ أَرْوَاجِكَ﴾ الآية [التحریم ١]  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ١، ٩١٢، م: ١٤٧٤].

### • الفصل الثاني:

٣٢٧٩- [٦] عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ  
رَوْحَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ».....  
وفوه (فلن أعوذ له) أي لشرب نعلل بحريم لشربه.

فوله (وقد حلفت) الحلف هو بطريق التحريم أو البس، والظاهر هو لأول كما  
هو لمشهور

فونه (بينعي) حال من فاعل (فقال) أي قال الروي قال ﷺ: حال كونه مبغياً  
وطساً منك رصاً أو روحه، قنوا: كان هذا رنة منه ﷺ، ولد به الله على ذلك بقوله  
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الآية، والله أعلم

و(المرضاة) بفتح لميم وسكون الراء مصدر بمعنى الرضا، وما هي هذه الحديث  
صريح في أن الآية نزلت في تحريم لعسل، وقد جاء أنها نزلت في تحريم مارية أو  
كلبهما، وفي القصة اختلاف ذكر في موضعه.

### الفصل الثاني

٣٢٧٩- [٦] (ثوبان) فوله. (في غير ما بأس) م رائدة، وبأس. شدة الحرب،  
أي: تسأل الطلاق في غير حال شدة وضرورة تدعوها وتلحسها إلى المفارقة  
وقوله: (فحرام عليها رائحة الجنة) شديد وتهديد مبالغة في البهي عن ذلك،

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم ٥ / ٢٧٧، ت: ١١٧٨، د: ٢٢٢٦، ح: ٢٠٥٥، دي: ١٦٢].

٣٢٨٠ - [٧] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَنْفَضُ الْحَلَالَ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢١٧٨].

٣٢٨١ - [٨] وَعَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وَلَا عَتَاقٍ إِلَّا تَعْدَ مِلْكٍ، وَلَا وَصَالَ فِي صِيَامٍ، وَلَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامٍ، وَلَا رَضَاعٍ بَعْدَ بَطَامٍ، .....»

لأن لاددواج أمر مطبوع مهم للولد والتسل، و شيطان يريد التصريق

٣٢٨٠ - [٧] (ابن عمر) قوله: «أنفَضُ الحلال إلى الله الطلاق» أي الطلاق مع أنه حلال في الحمله، وليس بحرام، مبعوض ومكروه عند الله، لا أن يكون بمصلحة وعرض صحيح

٣٢٨١ - [٨] (علي) قوله: «لا طلاق قبل نكاح» لأن لطلاق فرع ملك المصعة، وقد جَوَّرَ أبو حنيفة ولزهرى تعليله بسكاح عموماً بأن يقول: كلُّ امرأة نكحتُها فهي طالقٌ، أو خصوصاً بأن يقول لامرأة معشنة: إذا نكحتُكِ فأنت طالقٌ، وبقيع الطلاق عند نكاح، والجمهور على خلافه، وقد عرف بحضيه في أصول الفقه، وكذا الكلام على قوله «ولا عتاق إلا بعد ملك» وذهب بعضهم إلى الحواز في تحصوص دون لعموم

وقوله. «ولا وصال في صوم» أي: يحرم صوم انوصد لغير النبي ﷺ، وقد مرز لكلاء فيه في (دب الصوم) «ولا يتم» بصم الياء وسكون التاء (بعد اختلام) أي بسوع، فهو أحكامه واطلاق اسم البيتيم، نعم بكونه قبل البلوغ «ولا رضاع بعد فطام» انوصد بفتح لراء، وقد يكرر مصدر رضع أنه كسمع وضرب رضعاً ويحرك ورضعاً

وَلَا صَمْتَ يَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ. رَوَاهُ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ»، [٢٣٥٠].

٣٢٨٢- [٩] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا هِنَقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَّاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ: «وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُ». [ت: ١١٨١، د: ٢١٩٠].

٣٢٨٣- [١٠] وَعَنْ رُكَّانَةَ بِنْتِ عَبْدِ يَزِيدَ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ الْبُتَّةَ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ. ....

ورضاعة ويكسر ال، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، والمطام بكسر الفاء: فصل الصبي من الرضاع، وقد اخنفت في حلقه (ولا صمت يوم إلى الليل) بفتح الصاد، أي: لا فصيلة في ذلك كما كاد يفعله بعض من قبل في الصوم

٣٢٨٢- [٩] (عمرو بن شعيب) قوله (لا نذر لابن آدم فيما لا يملك) كما لو قال: لله علي أن أعتق هذا العبد ولم يكن في ملكه وقت الدر، حتى لو ملكه بعد ذلك لم يعتق.

٣٢٨٣- [١٠] (ركانة بن عبد يزيد) قوله: (وعن ركانة) بضم الراء، و(سهيمة) بالسين المهملة والهاء يلفظ التصغير.

وقوله: (البتة) البت: انقص، والتاء للمرة، وهو مفعول مطلق لم ينون لوجود اللام أي قال: طلقتك البتة، وكذا البت وبثاً وبثّة  
وقوله: (فأخبر) بمض، للمجهول أو المعلوم.



وَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟» فَقَالَ رُكَّانَةٌ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ حُمْرٍ، وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ حُثْمَانَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ. [د: ٢٢٠٦، ت: ١١٧٧، ح: ٢٠٥١، د: ١٦٣/٢].

٣٢٨٤- [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَرْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١١٨٤، د: ٢١٩٤].

وقوله: (وقال) أي: فأتى وقال، هذا على تقدير المحوّل، وأما على المعلوم فهو عطف على أخبر.

وقوله: (وردّها) أي: امرأته إليه، أي: إني «كفّته» أي: أمر بالرجعة، وطلاق استة عند الشافعي رجعيه، لهذا الحديث، وإن سوي اثنين أو ثلاثة فهو على ما سوي، وعند مالك ثلاث، وعند أبي حنيفة بالة، فتأويل الردّ عنده تجديد النكاح.

٣٢٨٤- [١١] (أبو هريرة) قوله: (ثلاث جدّهن جد وهرلهن جد) الجد أن تلفظ باللفظ قصداً إلى إرادة معناه الحقيقي أو المجازي، والهزل ضده، فمن طلق أو نكح أو راجع، وقال: كنت فيه لأعباً وهزلاً وما قصدتُ معانيها لم يعتبر قوله، ويقع الطلاق، وينعقد النكاح، ويثبت الرجعة، وكذا الحكم في جميع العقود كالبيع والهبة وغيرهما من التصرفات، وإنما خص هذه لثلاثة لأكيد أمر الفرج والاهتمام به.

٣٢٨٥- [١٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لَا طَّلَاقَ وَلَا عَتَاقَ فِي إِعْلَاقِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، قَبْلَ مَعْنَى  
الإِعْلَاقِ: الْإِكْرَاهِ. [د ٢١٩٣، ح ٢٠٤٦].

٣٢٨٦- [١٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ طَّلَاقٍ

جَائِزٌ إِلَّا طَّلَاقَ الْمَعْتُوهِ وَالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». رَوَاهُ الثِّرِمِذِيُّ وَقَالَ: ..

٣٢٨٥- [١٢] (عائشة) قوله: (لا طلاق ولا عتاق في إعلاق) بكسر الهمة،

أي إكراه، والأئمة لثلاثة أخذوا بهذا الحديث، وقالوا لا يصح الطلاق والعتاق من  
مكره، وأم عدنا فصيح قدساً على صحتها عند الهرول. والأصل عندنا أن كل عقد  
لا يحمل الفسخ والإكراه لا يصح بدده، وكذلك كل ما يعمد مع الهرول يعمد مع الإكراه

وقوله: (قل: معنى الإعلاق: الإكراه) كذا في كتب اللغة؛ لأن لمكره معلو

ومضيق عليه في نصرته، وقيل: معناه لا يعنق التصديقات دفعه واحدة حتى لا يبقى  
منها شيء، ولكن بطن طلاق لسببه، كذا نقل الطيبي<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يكون المعنى نهي  
الأولية والأفضلية، ولكن هذا المعنى لا يجرب في الإعناق كما لا يخفى

٣٢٨٦- [١٣] (أبو هريرة) قوله: (لا طلاق المعتوه) أي: لمحزون لدى في

عمله نقصان وإحلاف. صاره يعيب وتارة يقيس، في (لقد موسى) عَنَّا عنها وعنهما  
وعُتَاهَا بضمهما، فهو معتوه: نقص عقله، أو قمد وذبحش، فالمغلوب عطف تفسيره  
لمعتوه، ويؤيده رواية لمغلوب سلاوا، وإذا كان طلاق المعتوه - بالمعنى المذكور  
غير جائز فامحزون مطلق أي لا يشتر بطريق الأولى كما لا يخفى

(١) شرح الطيبي، (٦/ ٣٣٠)

(٢) «لقد موسى» (ص ١١٥٠)

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعَطَاءُ بْنُ عَجَلَانَ الرَّاوي ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ.  
[ت: ١١٩١].

٣٢٨٧- [١٤] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يُلْغَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَنْقِلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٤٢٣، ٥: ٤٤٠٣].

٣٢٨٨- [١٥] وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ مَاجَةَ عَنْهُمَا. [دي: ٢٢٥/٢، ج٥: ٢٠٤١].

وبولہ: (عطاء بن عجلان) بکسر العین وفتحها، و(ذاهب الحديث) بمعنى ساهبه، في (الكشف)<sup>(١)</sup> عطاء بن عجلان المصري، عن أس وأبي عثمان لثهدی، وعنه عبد الوارث وابن نمير وجماعة، واه، اتهمه بعض الأئمة، وفي الحاشية: عطاء ابن عجلان الحنفي، أبو محمد العطار، قال يحيى: ليس بثقة، وقال مرة: كذاب، وقال مرة: ليس بشيء، كان يوضع له أحاديث فيحدث، وقال أبو حاتم ضعيف الحديث متروك الحديث، وقال منكر الحديث، وقد الترمذي: ذاهب الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتنب حديثه، روى له الترمذي<sup>(٢)</sup> حديثاً واحداً عن عكرمة بن خالد عن أبي هريرة مرفوعاً (كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمعتوب على عقله).

٣٢٨٧، ٣٢٨٨- [١٤، ١٥] (علي، وعائشة) بولہ: (رفع القلم عن ثلاثة عن النائم . . . إلخ)، لكن النائم يفصي ما فات عنه بخلاف الصبي والمعتوه، وفي طلاق

(١) (الكشف، ٢/ ٢٣٢)

(٢) (مس الترمذي، ١١٩١)

٣٢٨٩- [١٦] وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «طَلَّاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ.  
[ت: ١١٨٢، د: ٢١٨٩، ج: ٢٠٨١، دي: ١٧٠ / ٢].

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٢٩٠- [١٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَرِّعَاتُ..»

الصبي خلاف أحمد في إحدى الروايتين عنه، وأما طلاق السكران فمختلف فيه، فذهب بعضهم إلى أنه لا يقع؛ لأنه لا عقل له، وآخرون إلى أنه يقع؛ لأنه عاقل لم يرل عنه الخطأ، وهو قول مالك وظاهر مذهب الشافعي وأبي حنيفة، وعن أحمد فيه روايات. في رواية يقع، وفي أخرى يتوقف على الجواب، وكان يقول: قد اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ، وقال في (الهداية)<sup>(١)</sup> وطلاق السكران واقع، واختيار الكرخي والطحاوي أنه لا يقع، وهو أحد قولي الشافعي لأن صحة الفصد بالعقل، وهو رائل العقل فصار كرواله بالبيع ولدوء، ولما أن العقل زان بسبب هو معصية فجعل ناقياً حكماً زحرأله، انتهى وفي كلامه إشارة إلى أن لمراء السكران بالحرء لا بأمر مباح وهو المذهب.

٣٢٨٩- [١٦] (عائشة) قوله: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان» وبهذا الحديث قال أبو حنيفة رحمه الله: إن الطلاق والعدة باعتبار المرأة، وقال شافعي، يتعلقان بالرجل.

### الفصل الثالث

٣٢٩٠- [١٧] (أبو هريرة) قوله: (المنزعات) بكسر الراء: النساء اللاتي

وَالْمُخْتَبِعَاتُ هُنَّ الْمُنَاقِقَاتُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [٣٤٦١].

٣٢٩١- [١٨] وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ مَوْلَاةٍ لَصَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ: أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ نَسِيٍّ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط. ١١٩٩].

٣٢٩٢- [١٩] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعاً، فَنَاقَمَ خَضِياناً، ثُمَّ قَالَ: «أَيْلَعِبُ بِكِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: .....

يشتر عن أنفسهن عن أزواجهن ويشتر عن أنفسهن، (والمختلعات) بكسر اللام اللاتي يلتمسن الخلع، وفي قوله (هن المناققات) تشديد وتعليل، ولعله إنسان سماه من مدعات لأن طاهر الذم دوح ولا احتلاط يقتضي أن لا يبطى احداهما والخلاف

٣٢٩١- [١٨] (نافع) قوله: (فلم ينكر ذلك عبدالله) لكون انجاع جائز وإن كان بكل ما سمعته. وإن كان مكروهاً خصوصاً بهذه الصفة

٣٢٩٢- [١٩] (محمد بن لبيد) قوله: (أيلعب) يلعب، ثم معلوم والمجهول، (نكس الله) قوله تعالى ﴿أَصْلَحْ مَرْثَا﴾ [نور. ٢٣٩]، معناه استطلق الشرعي تطليقة بعد تطليقه على التعريق، ولهذا قال الحنفية: الجمع بين تطليقتين وثلاث بدعة، كذا في (تفسير السعدي) وفي (الكشاف) "، السنة أن لا يوقع عليها إلا واحدة في ظهر لا يجمعها فيه، ويذهب من كلام البيضاوي أن كراهة الجمع مذهب الحنفية

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٢٦١).

(٢) والكشاف (١/ ٢٠١).

يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَقْتُلُهُ؟ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن: ٣٤٠١].

٣٢٩٣ - [٢٠] وَعَنْ مَالِكٍ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي مِثَّةَ تَطْلِيقَةٍ فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَقْتَ مِنْكَ ثَلَاثَ، وَسَبْعٌ وَتَسْعُونَ اتَّخَذْتَ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوًّا. رَوَاهُ فِي «الْمَوْطَأِ». [ط].  
[١١٦٨].

٣٢٩٤ - [٢١] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«يَا مُعَاذُ مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا.....»

وقال الطيبي<sup>(١)</sup>: إن الجمع بين التطلقات لثلاث دعة ليس بحرام عندنا، لكن الأوصى تفريقها، وبه قال أحمد، وقال مالك وأبو حنيفة. هو بدعة، ونقل عن أهل الظواهر أنه إذا قل: أنت طالق ثلاثاً لا يقع إلا واحدة، وعن بعض السلف أنه لا يقع شيء، وبجمهور على أنه يقع الثلاث وإن كان حرماً أو خلاف لأولى  
وقوله: (ألا أقتله؟) لأن اللعب مكتاب الله كفر، ولم يدر أن المقصود الرجوع والتوبيع، وليس المراد حقيقة الكلام.

٣٢٩٣ - [٢٠] (مالك) قوله: (اتخذت بها آيات الله هرواً) إشارة إلى ما ذكر بعد قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ﴾ [نقرة ٢٢٩] إلى آخره ﴿وَلَا تَنْجِسُوا عَلَيْنِ اللَّهِ هُرُوًّا﴾ [نقرة ٢٣١]، فالجمع بين الثلاث، والتجاوز عنها والزيادة عليها كلاهما لعب واستهزاء، والحد وعزيمة أن يطلق واحدة، ولو أراد الثلاث يستفي أن يفرق  
٣٢٩٤ - [٢١] (معاذ بن جبل) قوله (ما خلق الله شيئاً) أي. مما به قطع

عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الْعَتَاقِ، وَلَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ  
أَبْغَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ<sup>١</sup>. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. [نط: ٣٩٨٤].



## ١٢ - بَاب

### • الْفَضْلُ الْأَوَّلُ:

٣٢٩٥ - [١] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ حِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي، فَبِتُّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ  
بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ.....

وتعريق، وبما كان العتاق أحرَّ لأن فيه رفع قيد الرِّبِّهِ الموجب للذل ولهوان،  
وكان الطلاق أبغض لما فيه من قطع علاقة الأزواج المفضي إلى التوالد والتناسل

## ١٢ - بَاب

في منعمات ولواحق لما قبله، وفي أكثر النسخ: (باب المطلقة ثلاثاً)، وورد في  
بعضها: (وفيه ذكر الطهار والإيلاء)

## الفصل الأول

٣٢٩٥ - [١] (عائشة) قوله: (جاءت امرأة رفاعه) تسميتها امرأة رفاعه باعتبار  
ما كن، أو لاشتهارها بها

وقوله. «بِتُّ طَلَاقِي» أي: قطعته وجرم النية سه فلم ينق من الثلاث شيئاً  
و(الزبير) على وزن أمير، والزبير كنه بضم راي، لا عبد الرحمن بن الزبير فإنه بفتحها.

وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ، فَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟»  
قَالَتْ<sup>(١)</sup>: نَعَمْ قَالَ: «لَا، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ». مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ. [ج: ٦١٨٤، م: ١٤٣٣].

### • الفصل الثاني:

٣٢٩٦- [٢] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
الْمُحَلَّلَ.....

و(الهدب) بضم الهاء وسكون الدال. خمل الثوب، واحدها بهاء، كذا في (القاموس)<sup>(٢)</sup>،  
شبهت ذكره بها في الإرخاء وعدم الانتشار

و(العسيلة) تصغير غسل، وقد يؤث، وكذا قيل في تصغيره: عسيلة بالثاء،  
وقيل: الثاء فيها على نية اللذة كتابة عن لذة الجماع، وفيه: أنه لا بد من إصابة الزوج  
لثاني في التحليل، ويكفي فيه تغيب الحشفة ولا يشترط الإبرال، وهذا حديث مشهور  
وقع عليه الإجماع، ولا خلاف فيه إلا ما نقل عن سعيد بن المسيب حيث قال: يكفي  
فيه لنكاح أخذاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعدِ ذَلِكَ أَنْ يَكْبَحَ (وَيُجَاعِرَهُ)﴾  
[البقرة: ٢٣٠] وقالوا: المراد به الوطء على ما هو أصل معنى النكاح، وتخصيفه في أصول  
الفقه.

### الفصل الثاني

٣٢٩٦، ٣٢٩٧- [٢، ٣] (عبدالله بن مسعود، علي، ابن عباس، عتبة بن عامر)  
قوله: (لعن المحلل) اسم فاعل من التحليل، هو الرجل الذي تزوجت به للتحليل.

(١) في نسخة: «قالت».

(٢) «القاموس» (ص: ١٤٥).



وَالْمَحْلِلَ لَهُ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. [دي ١٧٢ / ١].

٣٢٩٧- [٣] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ

[جـ. ١٩٣٤].

٣٢٩٨- [٤] وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ عَشَرَ مِنْ

أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقُولُ: يُوقَفُ الْمُؤَلِّي. رَوَاهُ فِي «مَشْرِحِ السُّنَنِ»

[٢٣٦٣].

(والمحسّل له) فتح للاء وهو ثروج الأول الذي وقع تحصيل لاجنه، وإنه ليس  
لمحلل لأنه نكح على قصد لمرق، والنكاح شرع لسواء، وصار كائس المستعير  
على ما وقع في حديث، والمعلن على المحسّل له لأنه صار ساء مثل هذا النكاح،  
والمتراد يظهر حساستها، لأن التصع اسببهم يمر من فعله، لا حقيقته بمر، وقيل  
المكروه اشتراط التزوج التحليل في نقول لا هي لثبته، بل قد قيل: إنه مأحور بالنكاح  
نقص الإصلاص، والله أعلم

٣٢٩٨- [٤] (سليمان بن يسار) قوله: (يوقف) بضعة لمجهول (والمؤلي)

من فعل لإيلاء، قال في (الهداية) ' ' لإيلاء أن يقول رجل لامرأته: والله لا أقربك،  
أو قال: والله لا أقربك أربعة أشهر، فهو مؤلي لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَوْلَا رَبُّ هَذِهِ الْأَنْفُسِ فَيَمْسِكُهُمْ إِلَى يَوْمِ الدَّاعِي﴾، فإن وضعتها في أربعة أشهر حيث هي بمسك، ولمسه  
الكفارة، وسقط لإيلاء، لأن اليمين يرتفع بأحدث، وإن لم يفرغ حتى مضت ربعة  
أشهر بات منه بتطبيقه، هذا مذهبها ومنه جماعة من العلماء. وقال لأئمة الثلاثة  
لا يقع طلاق بمصبتها، بل يوقف، أي يحبس، بما أن يعي ويكرر عن يمينه، وما أن

٣٢٩٩ - [٥] وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ - وَيُقَالُ لَهُ: سَلَمَةُ  
ابْنُ صَخْرٍ - الْبَيَاضِيُّ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ،  
فَلَمَّا مَضَى بَصَفَتْ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ  
ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْتَقِ رَقَبَةً» قَالَ: لَا أَجِدُهَا، قَالَ: «فَصُمْ  
شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ، قَالَ: «أَطْعِمِ سِتِّينَ مِسْكِينًا» قَالَ:  
لَا أَجِدُ، .....

يُطْلَقُ، وَإِنْ أَبِي طَلَّقَ عَلَيْهِ نَحَاكُم؟ لَأَنَّهُ مَانِعٌ حَقُّهَا فِي الْجَمَاعِ، فَيُوبِى الدَّامِي مَنَاهُ فِي  
التَّسْرِيعِ، كَمَا فِي لَحَبٍ وَنَعْتَةٍ، وَنَنَا أَنَّهُ ظَلَمَهَا بِمَسْحِ حَقِّهَا فَحَازَهُ الشَّرْعُ بِرُؤْلِ نَعْمَةٍ  
نَسَكَحَ عِنْدَ مَضِيِّ هَذِهِ الْمُدَّةِ، وَهُوَ لِمَانُورٍ عَنْ عَشْمَدٍ وَعَلِيٍّ وَالْعِبَادَةُ الثَّلَاثَةُ وَرِيدَ بِنِ  
نَسَتْ ﷺ وَكَفَى بِهِمْ قُدُورَةٌ، كَذَّ فِي (الْهِدَايَةِ).

٣٢٩٩ - [٥] (أَبُو سَلَمَةَ) قَوْلُهُ. (وَيُقَالُ لَهُ: سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ) يَتَنَحَّى لِلَّامِ، وَهَذَا  
أَصَحُّ، كَمَا فِي (جَامِعِ الْأَصُولِ) (١)، وَ(الْبَيَاضِيُّ) نَسَبٌ إِلَى نَاصِئِ بْنِ عَامِرٍ  
وَقَوْلُهُ. (جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ) الْمُرَادُ تَشْبِيهُ امْرَأَتِهِ بِالْأُمِّ، وَانْظُرْ مُقَدِّمًا،  
وَكَمَا رَدَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ ﴿مَنْ هِيَ أُمَّهَوْنَهُ﴾ [الْمَدَانَةُ ٢]، وَكَانَ هَذَا مِنْ أَيْمَانِ  
سَجَاهِيَّةٍ، فَقَرَّرَهُ شَرْعٌ وَبَقِيَ حُكْمُهُ إِسَى تَحْرِيمِ مَوَاقِفِ الْكَفَّارَةِ عِوَارِ مَرْبِلٍ لِلنِّكَاحِ،  
فَلَا يَحُوزُ لَهُ الْوُطْءُ وَلَا دَوَاعِيهِ مَالَهُ يُجْرَحُ لِكْفَارَةٍ  
وَقَوْلُهُ: (حَتَّى يَمْضِيَ رَمَضَانُ) دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الطَّهَارِ لِمَوَاقِفِ، فَإِنَّ كَانَ ظَهَرَهُ  
إِسَى مَضَى رَمَضَانَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِفِرْوَةَ بْنِ عَمْرٍو: «أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ» وَهُوَ مِكَتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا «لِيُطْعِمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [١٢: ١٢١٠].

٣٣٠٠ - [٦] وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ وَالذَّارِمِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ نَخْوَةَ، قَالَ: كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي، وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا أَحْيَى أَبَا دَاوُدَ وَالذَّارِمِيُّ: «فَأَطْعِمُ وَسَقَا مِنْ ثَمَرِيَيْنِ سِتِّينَ مِسْكِينًا». [د: ٢٢١٤، ج: ٢٠٦٢، د: ٢/ ١٦٣، ١٦٤]

وقوله: (الفروة) بالفاء المفتوحة، وفي بعض نسخ (المصاييح) عروة، وهو تصحيف، كما قالوا

و(المرق) مفتحين، وقوله: (مكتل يأخذ) أي: سعة (خمس عشرة أو ستة عشر)، قيل ليس في بعض نسخ - أو ستة عشر (صاعاً)

وقوله: (لأطعم ستين مسكيناً) يدل على عدم وجوب نصف صاع لكل مسكين، وقد وقع حديث أوس بن الصامت وسهر بن صخر (لكل مسكين نصف صاع من بُرٍّ)، ويعتبر بصدقه الفطر، ولعن ما ورد في ذلك، أو ذلك لحصومه ذلك الرجل، لكونه محتاجاً، كما في تجويز التصحية بجذعة المعر لأبي بردة دون غيره، كما مر في التصحية، والله أعلم.

٣٣٠٠ - [٦] (سليمان بن بشار) قوله: (أصيب من النساء ما لا يصيب غيري) يريد كثرة شهوته في النساء، و(الوسق) يسكون السين سون صاعاً، أو حمل بغير، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>.

٣٣٠١ - [٧] وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَظَاهِرِ يُوَاقِعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ: «كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١١٩٨، ج: ٢٠٦٤].

### \* الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٣٠٢ - [٨] عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ فَنَشِبَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَأَيْتُ بَيَاضَ حِمْلَيْهَا فِي الْقَمَرِ، فَلَمْ أَتْلِكْ نَفْسِي أَنْ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَضَمِحَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ لَا يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكْفَرَ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ نَحْوَهُ مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: الْمُرْسَلُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الْمُسْنَدِ. [ج: ٢٠٦٥، ت: ١١٩٩، د: ٢٢٢٣، ن: ٣٤٥٩].



٣٣٠١ - [٧] (سليمان بن يسار) قوله: (كفارة واحدة) وعليه جمهور لأئمة، وقبل: (إذا واقعها قبل أن يكفر) يجب عليه كفارة.

### الفصل الثالث

٣٣٠٢ - [٨] (عكرمة) قوله (لنفسيتها) غشا مرآته يعشوها: حاتمها وقوله. (والحجل) بالكسر والفتح وكلاهما وظهر الحجل، والجمع أحجال وحُجُول.

## ١٣ - باب

## • الفصل الأول:

٣٣٠٣ - [١] عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ جَارِيَةً كَانَتْ لِي تَرَعَى غَنَمًا لِي، فَجِثَّهَا وَقَدْ فُقِدَتْ شَاةٌ مِنَ الْغَنَمِ، فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذَّنْبُ، فَاسِفْتُ عَلَيْهَا وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا، وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَاعْتِقُهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ أَنَا؟» . . . . .

## ١٣ - بَابُ

في بيانِ نَعَصِ أَحْكَامِ كَفَّارَةِ الظُّهْرِ، ذكر به حديثاً واحداً من رواية مالك ومسلم، ولم يذكر الفصل الثاني، ولم يشر المؤلف أيضاً إلى هذا كما هو عده، وكان الظاهر على صاحب (المصابيح) أن يورد هذا الحديث، ولم يصح له دليلاً كما لا يحصى

## الفصل الأول

٣٣٠٣ - [١] (معاوية بن الحكم) قوله: (فاسفت عليها) أي عصبت، يقال: نسف عليه كفرح غصب، ومنه: (موت الصجاء راحة للمؤمن، وأخذة أسف للكافر)، والأسف أيضاً شدة الحزن، وعلى هذا يجوز أن يكون الصمير لشاة.

وقوله: (وكننت من بني آدم) وعذر نفسه ولطمه وجهها

وبوله: (وعلي رقبة) واجبة من جهة كفارة الظهار أو اليمين أو نحوهما (أفاعتقها) من تلك الجهات مع أبي يمدت من لطمها، وأريد أن أعنتها جزء من فعلي هذا، ولم كان الإيمان شرطاً في الكفارة أمعن رسول الله ﷺ يمدتها، وسألها (أين الله؟) وفي

قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْيَنُهَا». رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٧٧٦ / ٢].

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْضَى غَنَمًا لِي قَتَلَ أَحَدُ  
وَالجَوَائِيَّةِ، فَأَطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذَّنْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا، . . .

رواية. أين رُبُّ؟ (فقدت في السماء)، وليس المراد لسوان عن مكان الرب تعالى،  
حاشا من ذلك، بل أراد أن يعترف أنها موحَّدة أو مشركة، فضع معها بأن نَقَبَ الآلهة  
للأرضية، ودرأت منها، وعلمت أن لها ربًّا يسرُّ الأمر من السماء إلى الأرض، كقوله  
تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهٌ يَخْتَصِمُ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ [النمل: ٦]، ولم يطلبها بالتشريح  
النسب والعلم بما يجب الاعتقاد به من صفات بحق تعالى وتقدس، وقد يكفي  
هذه القدر في أمثال ذلك، كد قالوا، على أن في اشتراط الإيمان في غير كفره اغتال  
كلاماً بين الأنمة، ولعل الحق كان عنده يبيِّن عدمه كما هو مذهب الحقيقة، ومع ذلك  
كان الأولى والأفضل ذلك، ويكفي في ذلك هذا القدر من الإيمان فتدبر، والله أعلم.

وقوله: (الجوانية) بفتح الجيم وتشديد لو و وبعد الألف نون ثم ياء مشددة،  
هكذا صطوو، وكذا ذكره أبو عبيد البكري والمحققون، وحكى عياض نخسف الباء،  
والمحترف التشديد، وهي موضع يقرب أحد في شمال المدينة. كذا ذكر السوي في  
(شرح مسلم) (١)، وذكره في (باب تحريم تكلام في الصلاة)، وهل القاضي عياض  
في (المشارك) (٢) الجوانية بفتح الحاء وتشديد الواو وبعد الألف نون مكسورة بعدها  
ياء بثنية تحتها مخففة، كذا ضبطه أكثرهم، وكذا ضبطه على أبي بحر، وعند ابن

(١) شرح صحيح مسلم (٢/ ٢٩).

(٢) المشارق (١/ ١٦٩).

وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنْ صَكَّكُنْهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَيَّ قُلْتُ<sup>(١)</sup>: يَا رَسُولَ اللَّهِ! .....

أي جعفر تشديد الباء، قال لكري. كأنها تسبب إلى جؤان، وهذا يدل على تشديد الياء، وهو أرض من عمر المدينة من جهة الفرع

وقوله (آسف) بفتح السين ومد الهمزة على لفظ المتكلم

وقوله (ولكن صككتها صكة) أي: أردت أن أضربها ضرباً شديداً أوجع به، وما فعلت ذلك، لكن صككتها صكة، أي لطمتها لكمة، قال البيضاوي<sup>(٢)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾: نطمت بأطراف الأصابع جبهتها فعل المستعجب، هذا وقال في (المشارك)<sup>(٣)</sup>: صَكَّ في صدري، أي ضرب فيه ضربة شديدة مكفّه، وكذلك قوله (لكنني صككتها صكة) أي لَطَمْتُهَا، وفي (مجمع البحار)<sup>(٤)</sup>: في حديث موسى (فلما جاء صكه) أي لطمه على عينه التي رُكِّبَتَ فِي الصُّورَةِ اسْتِرِيَةً فَنَقَّاهَا، وقال في (القاموس)<sup>(٥)</sup>: صكه ' ضربه شديداً، تعريض أو عام، وقال السيوطي في (مختصر النهاية)<sup>(٦)</sup>: قال ابن الجوزي: الصكة. الدفعة.

وقوله (فعظم) من التعظيم، ولصمير لرسول الله ﷺ، أي: عد ذلك الفعل، أي. اللهم عظيماً.

(١) في نسخة: «فقلت».

(٢) تفسير البيضاوي: (٥/ ٢٢٩)

(٣) مشارق لأثر: (٢/ ٤٤)

(٤) مجمع بحار الأنوار: (٣/ ٣٤١)

(٥) القاموس: (ص: ٨٧١).

(٦) الدر النثور: (٢/ ٥٧٦)

أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «الَّتِي بِهَا؟» فَأَبَتْ بِهَا فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: «أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّتَةٌ».

[م: ٥٣٧].



## ١٤ - باب اللعان

وقوله: «أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟» ظاهر هذه الرواية أن سؤاله عن الإعتاق سبب اللطمة عذر لهذا التخصيص، وليس فيه ذكر الإعتاق بسبب كراهة كانت عليه، وقد جاء عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ»، روى مسلم، كما يجيء في الفصل لأول من (باب المنقات) إلا أن يحمل على الرواية السابقة لعل ذكره لانهاد القصد، ويدل على ذلك سؤال ﷺ الحارثية عن إيمانها، وقوله: «أُعْتِقُهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّتَةٌ»، والله أعلم

### ١٤ - باب اللعان

لعنه كمنعه: طرده فهو لعين وملعون، والجمع الملاءعين، والاسم اللعان، ولاعن امرأته لعناً وملاءعة وتلاعن والتعن: لعن بعض بعضاً، ولاعن الحاكم منهما لعناً. حكم، وإنما سمي قذف الرجل امرأته بامرئاً لأن كل واحد يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً، وقيل: لألهم لا تنفكون من أن يكون أحدهما كاذباً فيحصل اللعنة عليه، وفيه ما فيه، ويتبع أن يكون اللعان عد حاكم وجمع من الناس، وذلك تغليظ حتى لا يجترأ على القذف بلا شهود.



## ● الفصل الأول:

٣٣٠٤ - [١] عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: إِنْ عُوَيْرَ الْعَجْلَانِي قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ لِيَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَيْكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا، قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاَعْنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَخَا قَالَ هُوَيْمَرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا.....»

## المصل الأول

٣٣٠٤ - [١] (سهل بن سعد الساعدي) قوله - (إن عویراً) يضم العين وفتح الواو وسكون التحتانية وكسر الحيم في آخره راء تصغير عامر - (العجلاني) بفتح العين وسكون الجيم، نسبة إلى بني عجلان بطن من الأنصار.

وقوله - (فيقتلونه) أي: أولياء المقتول دلت الرجل القاتل، وفي بعض النسخ - (فتقتلونه) بناء الخطأ للنبي ﷺ وأصحابه، قاله زين العرب، أي: تحكمون بقتله، واختلفوا في مَنْ قتل رجلاً وجد مع امرأته قد رنى، قل الجمهور: يقتل إلا أن تقوم بذلك بينة، أو يعترف له ورثة القتل، ويكون القتل محصاً، والبيعة أربعة من العدول من الرجال يشهدون على الزنا، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، هذا ما قاله الطبري<sup>(١)</sup>.

وقوله - (كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها) كلام مستغن توطئة لتطبيقها ثلاثاً، يعني إن أمسكت هذه المرأة في نكاحي ولم أطلقها يدرم كأتي كذبت فيم تذفنها؛ لأن الإمساك بنافي كونها زانية، فلو أمسكت فكأنني قلت: هي عفيفة لم تزني،

(١) «شرح الطبري» (٦/ ٢٤٣). قوله - «هذا ما قاله الطبري» ما ثبت إلا في نسخة (ب) و(د) فقط.

فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اطْرُؤُوا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْحَمُ، أَدْعِ الْعَبْثَيْنِ، عَظِيمَ الْأَلْبَيْنِ، خَدَلَجَ السَّاقِينِ، فَلَا أَحْسِبُ عُوَيْمَرَ إِلَّا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهَا، .....

(فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا) بصديقاً لقوله: به لا يمسكها، وإنما طلقها لأنه ظن أن اللعان لا يجرمها عليه، ولم يقع التحريق من رسول الله ﷺ أيضاً، وهذا يؤيد أن الفرقة باللعان لا يحصل إلا بقضاء القاضي بها بعد التلاعس كما يأتي في الحديث لآتي: (ثم فرّق بينهما)، والجمهور على أنه يقع الفرقة بنفس اللعان، ويحرم عليه تكاثرها على التأيد، نعم يجوز أن يكون عويمراً غير عالم بحكم المسألة، فانهم

وفوته (إذ جاءت) أي: مرة عويمراً بالود (أسحم) أي أسود، والسحم مفتحتين، والسحمة بالضم، والسحام بالضم: أسود

وفوته. (أدعج العبثين) الدّعج بفتحتين، وأدّعجه بالضم، شدة سواد لعين مع سميتها (عظيم الألبين) تشبة ألبه بفتح الهمزة وسكون اللام: لعجيزة، أو ما ركبت نعحر من شحم ولحم، كذا في (القاموس) (١).

(خدلج الساقين) بفتح المعجمة والذال وتشديد اللام: اسم من اسمين ساقين، أي: عظمسهما، وفي (القاموس) (٢): لخدلجة مشددة اللام: المرأة الممشة بمر عيس والساقين، وكان لرجل الذي نسب إلى لربا بهذه الصفة، ولهذا قال: (فلا أحسب عويمراً إلا قد صدق عليها)، قيل: وفيه جوار الاستدلال بالشبه، ويؤول إلى مسألة الحكم بالبيعة، وسيأتي.

(١) «القاموس» (ص: ١١٥٩)

(٢) «القاموس» (ص: ١٨٣)

وإن جاءت به أحيبر كأنه وحره، فلا أحسب عويمراً إلا قد كذب عليها،  
فجاءت به على التعت الذي نمت رسول الله ﷺ من تصديق عويمر، فكان  
بعد ينسب إلى أمه متفق عليه. [ج: ٦٧٤٥، م: ١٤٩٢].

٣٣٠٥ - [٢] وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ لأمن بين رجل وامرأته  
فاتفى من ولدها، ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة. متفق عليه. [ج: ٥٣١٥،  
م: ١٤٩٤].

وفي حديث لهما: أن رسول الله ﷺ وعظه وذكره وأخبره: أن عذاب  
الدنيا أهون من عذاب الآخرة، ثم دعاهما فوعظهما وذكرهما وأخبرهما: أن  
عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

٣٣٠٦ - [٣] وعنه أن النبي ﷺ قال للمُتَلَاهِنَيْنِ: «حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ،  
أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».....

وقوله: (وإن جاءت به أحيبر) تصغير أحمر، (والوحره) بفتحات. دوية حمراء  
يلرق بالأرض، وفي (القاموس)<sup>(١)</sup>: وزغة كسام أبرص، وكان عويمر كذلك.

٣٣٠٥ - [٢] (ابن عمر) قوله: (اتفى من ولدها) لقاء للسمية، أي. اتفق الرجل  
من ولدها بسبب الملاعة.

وقوله. (وعظه وذكره) ثلثا يجترى على الكذب.

٣٣٠٦ - [٣] (ابن عمر) قوله: (لا سبيل لك عليها) أي. لا نسلط لك عليها.

(١) «القاموس» (ص: ٤٥٧).

قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي قَالَ: «لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهِيَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ وَأَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٣٥٠، ١٤٩٣].

٣٣٠٧- [٤] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرَبِكَ لِنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ.....»

ولا تملك منها جلها، أي حرمت عليك أبداً، قال الطيبي (١): هذا يدل على أن لفظة تحصل بنفس الملاءمة، وليس بوصف، لأنه يجوز أن يكون قوله هذا بعد الثغرين، أي: فَرَّقَ وقال: لا يعمل لك أبداً، والله أعلم.

وقوله (مالي) أي ما شأن مالي، أو تقديره: أيذهب مالي، أي المهر الذي أعطيتها به.

وقوله (فهو) أي المائل يدل ما استحللت به، أي: استمعت به وجعلتها حلالاً لنفسك، وهذا بعد الدخول معق عليه، وأما قبل الدخول فعند أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى لهذا نصف المهر، واحتلفت الروايات عن أحمد.

وقوله (فذلك) أي: عوداً لمهر (أبعد وأبعد) تكرير للتأكيد لوجود الاستحلال مع نهامها ويحاشها بالقذف

٣٣٠٧- [٤] (ابن عباس) قوله: (شربك) فتح الشير (ابن سحماء) على وزن حمراء بالسين المهملة وبفديم الحاء المهملة على لميم وقوله (البيتة) أي أقيم البيتة.

أَوْ حَدًّا فِي ظَهْرِكَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا  
يَنْطَلِقُ يَنْتَمِسُ النِّسْنَةَ؟ فَحَعَلَ النَّسِيُّ ﷺ يَقُولُ: «النِّسْنَةُ، وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ»  
فَقَالَ هَلَالٌ: وَاللَّيْ بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيُزِلْنِ اللَّهُ مَا يُبْرِي ظَهْرِي  
مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ [الزور ٦] فَقَرَأَ  
حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [سور ٩]، فَخَاءَ هَلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّسِيُّ ﷺ يَقُولُ:  
«إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا نَائِبٌ؟» ..... ..

وقوله (أو حدًا) بالصب، أي تُحَدُّ حد النفس

وقوله (ينطلق) بفتح الهمزة الاستعظام بالإكثار، وهو جواب (إذا)

وقوله (وإلا حد) بفتح الهمزة بارفع، أي ولا ثبت حد في ظهر

وقوله (فليزلي) بلام التأكيد جواباً للقسم و(ما يرى) بالفتح من نيرة.

وقوله (ونزل عليه) سقط لمجهول وجعوم، وهو نص في أن نزول الآية  
في هلال، وقوله ﷺ لعيسى (قد أرسل إليك) ظهر في أن نزول في عيسى،  
ونصحح هو الأول؛ لأنه قد جاء في رواية مسلم في قصة هلال، وكان أول رجل  
لاعن في الإسلام، وقوله عيسى (قد أرسل إليك) لا يعارضه لأن معناه بر في شأنك  
ما نزل في هلال؛ لأن ذلك شامل لجميع الناس، ويحتمل تكرار النزول، كما قال  
اسوري، والله أعلم

وقوله: (فشهد) أي لاعن.

وقوله (فهو منكم نائب) قيل بظاهر أنه قال بعد فرعه من اللعن، وقيل.

ثُمَّ قَامَتْ، فَشَهِدَتْ فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهَا، وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ  
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّأَتْ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ  
قَوْمِي.....

قاله قبل تحذير ألهما، ولظاهر من العبارة أنه قال بعد فراغ هلاب وقيل فراغ امرأته.

وقوله: (عند الخامسة) أي: عند الشهادة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ  
أَنَّ عَصَبَ أَقْوَعِيَّهَا إِنْ كَانَ مِنَ الْقَنَاقِيَّةِ﴾ [الر: ٩].

وقوله: (وقفوها) أي: حسوها ومنعوها عن المصبي فيها وهذودها، وقيل:  
معى (وقهرها) أطلعوه على حكم الخامسة، ولعل هذا القائل قرأه بالنشديد، ولكن  
المصحح في النسخ: وقفوها بالنخفيف، قال في (القاموس)<sup>(١)</sup>: وَقَفَ يَقِفُ وَفَوْقًا:  
دَامَ قَائِمًا، وَوَقَفْتُهُ أَوْ وَقَمًا: فَعَلْتُ بِهِ مَا وَقَفَ، كَرَفَعْتُهُ وَأَوْقَفْتُهُ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ

وقوله: (إنها موجبة) أي: لتنفريق بيسكم، لأنه يتم به اللعان وبعده التمريق،  
أو إنها موجبة لعن ومؤدية إلى العذاب إن كانت كاذبة.

وقوله: (فتلكأت) أي: تبطأت ووقفت، في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: تَلَكَّأَ عَلَيْهِ: عَثَلَ،  
وَعَنَهُ أَطْلَأَ. (ونكصت) أي: رجعت، في (القاموس)<sup>(٣)</sup>: نَكَصَ عَنِ الْأَمْرِ نَكْصًا  
وَمُكْوَصًا: نَكَأَكَ وَأَحْجَمَ، وَعَلَى عَقْبِهِ: رَجَعَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ، حَاصِلٌ بِالرَّجُوعِ  
عَنِ الْخَيْرِ، وَوَهْمُ الْجَوْهَرِيِّ فِي إِطْلَاقِهِ، أَوْ فِي الْإِشْرَاقِ نَادِرًا، انْتَهَى

ولا يخفى أنه استعمل هنا في الرجوع عن الشر وكفى به للجوهري تمسكًا

(١) «القاموس» (ص: ٧٩٤)

(٢) «القاموس» (ص: ٦٦).

(٣) «القاموس» (ص: ٥٨٤).

سَائِرِ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ، سَابِغُ الْأَلْبَيْنِ، خَدَلَجُ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَخْمَاءَ» فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: .....

في الإطلاق، ولذلك رجع صاحب (القاموس) إلى القول بأنه نادر.

وقوله: (سائر اليوم) أي: جميع الأيام مئة عمرهم، أو عمر الدنيا، وأما زيادة بُدْ اندهر فعبد، بل لا وجه له، أو ما بقي من الأيام، والسنن يعني بمعنى الجميع، واشتقاقه من سور البلد المحيط به بالواو، ويعني بمعنى ما بقي، واشتقاقه حسنة من سور الطعام ولشرب بالهمزة بمعنى البقية والفضلة، وهذا هو المشهور، وقد نُكر بعضهم محته بمعنى الجميع، قال في (القاموس) <sup>١</sup> السنن: لباقى لا الجميع كما توهم جماعات، <sup>٢</sup> وقد يستعمل له، واستشهد له بعدة موضع. ونقل في (مجمع لبحر) <sup>٣</sup>: ويستعملونه بمعنى الجميع، وليس بصحيح، من كل ما استعمل فيه فهو بمعنى الباقي، غير أنهم فسروه في سنن الأيام بالجميع، أي جميع الأيام، ومن فسره ببقيتها فليس بمصيب، وفيه نظر، انتهى.

وقوله: (فمضت) أي: أتمت وأهذت.

وقوله: (أكحل العينين) في (القاموس) <sup>٤</sup> الكحل محركة: أن يعلو ماست لأشعار سواد جلفه، أو أن تسود مواضع الكحل، كحل كهرج، فهو أكحل، انتهى. ولاكنح والكنكحل استعمال الكحل، ومنه قيل: ليس التكنح كالكنكحل (سابق)

(١) القاموس (ص: ٣٧٦)

(٢) مجمع بحار الأنوار (٥/٣)

(٣) القاموس (ص: ٩٧٠)

«لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ]

[٤٧٤٧]

٣٣٠٨ - [٥] وَحَنَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ وَجَدْتُ  
مَعَ أَهْلِي رَجُلًا لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ»  
قَالَ: كَلَّا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: .....

بالعين المعجمة، أي. عظيمهما، درع صبيغة. تامة طويلة، وأسبغ الله الحمة - أمها،  
والوصف: أبلغه، ويقال للشيء إذا كان تاماً وافيّاً وافراً: إنه سبغ.

وقوله. (لولا ما مضى من كتاب الله) أي: لولا أن القرآن حكم بعدم إقامة لحد  
أو لتعزيز على المتلاعنين لعلت بها ما فعلت، قالوا: وفي الحديث دليل على أن الحاكم  
لا ينسحب إلى المنظمة والأمارات والفرائض، وإنما يحكم بظاهر ما تقتضيه الحجج  
والدلائل، ومنهم من كلامهم هذا أن الشبه والقيافة ليست حجة، وإنما هي أمانة ومنظمة  
فلا يحكم بها كما هو مذهبنا

٣٣٠٨ - [٥] (أبو هريرة) قوله: (لم أمسّه) بحذف حرف الاستفهام جواب لو،  
كما ذكرنا في الحديث السابق من قوله. (إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً منطلقاً).

وقوله: (كلا... إلخ) ليس ردّاً لقول النبي ﷺ ومخالفة لأمره، وإنما حاصل  
كلامه الإخبار عن حقيقة حاله عند رؤية أحد مع امرأته من استبلاء الغضب ومعاجلته  
بالسيف أو الطمع في الرخصة<sup>(١)</sup>.

(١) قول: «أو الطمع في الرخصة» لم يثبت إلا في (ب) و(ر)



«اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م: ١٤٩٨].

٣٣٠٩ - [٦] وَعَنِ الْمَغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ حَبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفِّحٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةٍ سَعْدٍ؟ وَاللَّهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ.....»

وقوله ﷺ: «اسمعوا إلى ما يقول سيدكم... إلخ» ليس تقريراً ومدحاً له على المعاجلة بالسيف وقتله الرجل بدون الشهادة، بل حاصله مدح صفة الغيرة، وأنه من سمع مدائح الناس وكرهمهم، واعتذار من جانب بأنه إنما صدر منه هذا القول من عاية غيرته وحميته، وأكد بقوله: (وأنا أغير منه، والله أغير مني) والغيرة تغير يعنري الإنسان عند رؤيته ما يكره على الأهل وما يتعلق به، والغيرة من الله زجر يزره عباده عن المعاصي، كما يأتي في الحديث الآتي.

٣٣٠٩ - [٦] (المغيرة) قوله: (غير مصفح) المصفتح: لجانب، ومنك: جنك، ومن: لوجه ولسيف. عرصه، ويصم، فمعنى قوله: (غير مصفح) غير صارب مصفح السيف، أي: جانبه، بل محله، بقل: أصفحه بالسيف: ضربه بعرضه وجانبه لا محله، فوله: غير مصفح بكسر الفاء، قيل: وفتحها أيضاً. وفي (فتح الباري) (١) قال عياض: هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة، وقد روينا أيضاً بفتح الفاء، فمن فتح جعله وصفاً للسيف وحالاً منه، ومن كسر جعله وصفاً للضارب وحالاً منه، ورعم ابن

حَرَّمَ اللَّهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبِّ إِلَيْهِ الْعَذْرُ مِنْ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُنْذِرِينَ وَالْمُبَشِّرِينَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبِّ إِلَيْهِ الْمَدْحَةُ مِنْ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٤١٦، م: ١١٤٩٩].

٣٣١٠- [٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٥٢٢٣، م: ٢٧٦١].

ليس أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الهمزة

وقوله: (حرم الله الفواحش) ورتب عليها العقوبة في الدنيا والآخرة، ويريد أن لا يصيبه مكروه، ولا يبعد من حصرت، ولا يتغرق إليه آفة بارتكاب المعاصي وموله: (ولا أحد أحب إليه العذر) روي أحب بالرفع ولتصب، والمراد بالعذر الإعتذار، وهو بمعنى إرادة العذر، يعني إنما بعث الله تعالى الرسل ليزيل أعداءهم كما قال ﴿لِنَلَايَكُنْ يَسَائِلَ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، كذا في رواه، فتأمل.

وقوله: (ولا أحد أحب إليه المدح) بكسر الميم، أي: المدح والشاء على ذاته وصفاته وأفعاله، (ومن أحل ذلك وعد الله الجنة) لفي بوعده، فيشكروه ويمدحوه، أو لأنه لما وعد ورغب فيها كثر سؤال العبد وشاؤهم به يعانى

٣٣١٠- [٧] (أبو هريرة) قوله: (إن الله تعالى يغار) من باب حاف بحاف.

وقوله: (وغيره الله أن لا يأتي) أي: لأجل أن لا يأتي المؤمن ما حرم الله.

٣٣١١- [٨] وَعَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَمْرًا تَنِي وَلَدْتُ عَلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «فَمَا أَلَوْنُهَا؟» قَالَ: حُمْرٌ قَالَ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟» قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا قَالَ: «فَأَنَّى تَرَى ذَلِكَ جَاءَهَا؟» قَالَ: عِرْقٌ نَزَعَهَا قَالَ: «فَلَعَلَّ هَذَا عِرْقٌ نَزَعَهُ»، وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِثْنَاءِ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٧٣١٤، م: ١٥١٠].

٣٣١٢- [٩] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ عُثْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدًا...

٣٣١١- [٨] (أبو هريرة) قوله (هل فيها من أورك) أي أسود، والورقة سواد في عرة كلون بزماد، ولهذا سميت الحمامة ورقاء، والورق بضم الواو وسكون الراء جمع أورك

وقوله: (فأني ترى ذلك؟) أي من أين، أو كيف تظن ذلك؟ وقد يفتح ترى من الرؤية العلمية، فإن قلت: لم لم يعتبر وصف اللون في هذا الحديث، واعتبر الأوصاف في حديث عوسر وشريك؟ قلت: لأنها كانت أظهر في الدلالة والامارة بخلاف اللون وحده، وأقول: لعله عرفت هناك بالوحي دون هذا، والله أعلم

٣٣١٢- [٩] (عائشة) قوله: (كان عتبة بن أبي وقاص) قال أبو عبيد: ذكره بعض المتأخرين في الصحاح، وقال: وعبة هو النسي شخ وجه رسول الله ﷺ وكسر رباحته يوم أحد، وما علمت له إسلاماً، ولم يذكره أحد من المتقدمين من الصحابة، كذا في (أسد الغابة) ١.

إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنَى فَاثْبُصَهُ إِلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْمَنْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ: إِنَّهُ ابْنُ أَخِي، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَخِي كَانَ عَهْدَ إِلَيَّ بِهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: «اخْتَصِمِي مِنْهُ» لِمَا رَأَى مِنْ شُبْهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ. وَفِي رِوَايَةٍ. قَالَ: «هُوَ أَحْوَكُ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ» مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ح. ٢٧٤٥، م ١٤٥٦].

وفوله: (ابن وليدة زمعة) أي: جارتها، ورمعة سكون اسمية وفتحها هو والد سودة وزوجه لبيبة، يعني أنه كان وطئ هذه الجارية، وولدت بها، فظن عبدة أن سب ولد الرنا ثابت عن الراني إذا استلحقه، على ما هو عادة لجاهلية، فأوصى بأخيه سعد بن أبي وقاص، وأمره بأن يقبض ذلك لابن إلى يده.

وفوله: (وقال عبد بن زمعة: أخي) لأنه كان يطؤها بملك المير، وقد ولدت على فراشه، وكان حكم الجاهلية أنه إذا استلحق الولد أحد من الزوي وليس له فداك، وإن استلحقه كل واحد منهما وتنازعا فيه عُرض على القاض.

وفوله: (فتساوفا) أي: ذهبا وترافعا، أي: عنقه وعبد.

وفوله: (وللعاهر) أي: الزبي (الحجر) كناية عن الحرم، والمراد الرجم.

وفوله: (شبهه) الرواية بفتحيتين.

وفوله: (من أجل) متعلق بـ (قال)، وهو حكاية من يراوي.

٣٣١٣- [١٠] وَعَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ مَسْرُورٌ فَقَالَ: «أَيُّ عَائِشَةَ! أَلَمْ تَرَيَّ أَنَّ مُجْرُزًا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ، فَلَمَّا رَأَى أُسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا وَتَذَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (خ ٦٧٧١، م ١٤٥٩).

٣٣١٤- [١١] وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَأَبِي بَكْرَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ [أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ] فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ».....

٣٣١٣- [١٠] (عنها) قوله: (أن مجرّزاً) بضم الميم وفتح الجيم وبالز بين المفروطين الأولى مهما مشددة مكسورة، وهو من بني مدلج بضم الميم وسكون الدال وكسر اللام في آخره جيم.

وقوله: (رأى أسامة وزيدا) وهما ثامان في المسجد، وكان المنافقون يقدحون في نسب أسامة لكونه أسود، وكان ريد أبيض، وإن كانت أم أسامة وهي أم أيمن سوداء، فلم يحكم هذا القائف بالحقاق نسبة بريد، وكانت العرب تعتمد قول القائف فرح النبي ﷺ؛ لكونه زاحراً لهم عن لظعن في نفسه، ولا يلزم من هذا اعتبار قول لقائف في إثبات السب في شرع، وإما المقصد إلزام الكفار في الظعن في نفسه، وهو المذهب عندنا، والشافعي وغيره يعتبرون القيافة، كما إذا جاءت جارية بولد بين شريكين ودعه كل واحد منهما، وعندنا يجعل ولداً لكل منهما في حكم الشرع.

٣٣١٤- [١١] (سعد بن أبي وقاص) قوله: (من ادّعى إلى غير أبيه) أي: نسب نفسه إلى غير أبيه.

وقوله: (فالجنة عليه حرام) تعذيب وتشديد، أو المراد المستحل، أو لا يدخل

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٧٦٦، م: ٦٣].

٣٣١٥- [١٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرَعُبُوا عَنْ آبَائِكُمْ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ أَبِيهِ فَقَدْ كَفَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٧٦٨، م: ٦٢].

وَقَدْ ذَكَرَ حَدِيثُ عَائِشَةَ «مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ» فِي «بَابِ صَلَاةِ الْخُسُوفِ»

• الْفَصْلُ الثَّانِي :

٣٣١٦- [١٣] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لَمَّا تَزَلَّتْ آيَةُ الْمَلَأَنَةِ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَنْ يَدْخُلَهَا اللَّهُ جَنَّتُهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، اخْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْمَخْلَاقِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. (د: ٢٢٦٣، ن: ٣٤٨١، دي: ١٥٣/٢).

مع لابعين

٣٣١٥- [١٢] (أبو هريرة) قوله (فقد كفر) من لكفران، أي: كفر بعمدة الأئمة.

### الفصل الثاني

٣٣١٦- [١٣] (أبو هريرة) قوله: (فليست من الله في شيء) أي: من دين الله ومن رحمة الله، وهذا تشديد وتغليظ، وكذا قوله: (ولن يدخلها الله الجنة)، أو المراد من الماحين ومع من يدخلها من المحسنين، وهذا وعيد وإنذار للمرأة وقوله: (وأَيُّمَا رجل جحد ولده... إلخ)، إنذار للرجل.

٣٣١٧- [١٤] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:  
 إِنَّ لِي امْرَأَةً لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَلِّفَهَا» قَالَ<sup>(١)</sup>: «إِنِّي أَحْبَبْتُهَا»  
 قَالَ<sup>(٢)</sup>: «فَأَمْسِكُهَا إِذَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: رَفَعَهُ  
 أَحَدُ الرُّوَاةِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَحَدُهُمْ لَمْ يَرْفَعْهُ، قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ  
 بِثَابِتٍ. [د: ٢٠٤٩، ن: ٣٤٦٥].

٣٣١٨- [١٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 قَضَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَلْحَقٍ . . . . .

٣٣١٧- [١٤] (ابن عباس) قوله (لا ترد يد لامس) أي لا تمتص منها من  
 بمصدها لماحتة. ويؤيده قوله (لامس)، وهبل. معناه لا ترد يد من يأخذ شيئاً  
 مما في بيت، وقد يرجع هذا معنى ما الذي ﷺ لا يأمر بمساك الفاحشة، وقد  
 يوجه بأنه يمكن أنه أمر به بسبب شدة محبته بإهانتها فلا يقع من مصارقتها في العنة،  
 لكنه يحفظها ويمنعها عن الناس والوقوع في لماحتة، ويحور أن يكون هذا معنى  
 قوله (فأمسكها)<sup>(١)</sup> أي حافظها وامنعها عن زنا، فافهم  
 وقوله: (وهذا الحديث ليس ثابت) أي. وصله

٣٣١٨- [١٥] (عمرو بن شعيب) قوله (أن كل مستلحق) بفتح الحاء يدي  
 طلب الورثة لحاقه بهم، ومعنى استلحقه: ادّعاه

(١) في نسخة: «مال»

(٢) في نسخة: «مقال»

(٣) سئل به الثامي (٦/ ٤٢٧) علوه لا يجب على الزوج نصيبه من ماله، كما في «التنوير».

اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادْعَاهُ وَرَثَتُهُ، فَقَضَى أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ، وَمَا أَذْرَكَ مِنْ مِيرَاثٍ لَمْ يُقَسِّمْ فَلَهُ نَصِيبُهُ، وَلَا يُلْحَقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ الَّذِي يُدْعَى لَهُ أَتَكَرَّهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ لَمْ يَمْلِكُهَا أَوْ مِنْ حُرَّةٍ عَاهَرَهَا فَإِنَّهُ لَا يُلْحَقُ وَلَا يَرِثُ. . . . .

وقوله: (استلحق) بمعنى المجهول كنصفة (كاشفة) (مستلحق).

وقوله: (بعد أبيه) أي بعد موت أبيه، وإضافته لأب إليه باعتبار الادعاء والاستلحاق كما قال (الذي يدعى له)

وقوله: (ادعاه ورثته) في النصيب "به حر (أن)، وبعله بتقدير هو الذي ادعاه، ولا شك أنه لا فائدة في هذا الإخبار؛ لأنه يفهم من عنوان المبتدأ، وعندني أنه وصف ثلث بقوله: (مستلحق) تأكيداً وتفسيراً لبعده كالأول، وخبر (أن) ما يفهم من مضمون قوله: (أن من كان . . . إلخ)، وهذا الوجه ورد في خاطري، ثم وقع لنصري الحاشية لشبهة فظهر أنه من توارد الخطابين، تقديره: أن كل مستلحق حكمه أن من كان من أمه . . . إلخ، فافهم.

وقوله: (فقضى) تكرير - (قضى) الأول للمعد، أو مجرد إيراد بقضي مقضى.

وحاصل هذه الأحكام أن المستلحق إن كان من أمة لم يمت بملكها يوم حرمها، فقد حر بمن استلحقه من ابنته، وصار وارثاً في حقه كالأب أو بعضاً، ولكن ليس له



وإن كان الذي يدعى له هو<sup>(١)</sup> ادعاء، فهو ولد رتبة من حرة كان أو أمة.  
رواه أبو داود. [د ٢٢٦٥]

٣٣١٩ - [١٦] وعن حابر بن عتيك: أن نبي الله ﷺ قال: من الغيرة ما يحب الله، ومنها ما يُبغض الله، فأما التي يحبها الله فالغيرة في الرتبة، وأما التي يُبغضها الله فالغيرة في غير رتبة، . . . . .

نصيب مما قسم من ميراث قبل الاستحقاق، وما لم يُقسم بعد فله نصيب منه، وهذا ما لم يكن اثر حل الذي يدعى له قد أنكره في حياته، فـ كـ قد أنكره قبل لم يرث، ولم يُبدل لاستحقاقه، وإن كان من أمه لم يملكها يوم حاصها لأن كان من أمة غيره من بها، أو كان من حر دون بها، فإنه لا يحق لفظ المحبوس، أي لا يجوز إلحاقه بالنميت، ولا يرث، ويجوز أن يكون اللفظ المعلوم، وكما (يلحق) الأول

وقوله (وإن كان الذي يدعى له هو ادعاء) من منصدة، تأكيد لما قبله من عدم حوز الإلحاق في صورة برنا بأمة غيره أو حرة، أي لا يرث في هذه الصورة، أعني أن يكون من أمة غيره أو حرة، لأنها، لأنه ولد لها، وإن كان ادعاء في حياته لأنه ولد لها لا يثبت نسبته منه، سواء كان من حرة أو أمة فليعلمهم

٣٣١٩ - [١٦] (حابر بن عتيك) قوله (وعن حابر بن عتيك) على وزن

كريم

وقوله (في الرتبة) بالكسر. التهمة، أي يكون في موضع الشك ولتردد بحيث يمكن اتهامها فيه، كما كنت زوجته وأمنه تدحرج على أبيه، ويدحرج أحسى

(١) هي سحرة. هو الذي

وَأَنَّ مِنَ الْخِيَلِ مَا يُبَيِّضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ اللَّهُ، فَأَمَّا الْخِيَلُ الَّتِي يُحِبُّ اللَّهُ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ حِنْدَ الْقِتَالِ وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبَيِّضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْفَخْرِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «فِي الْبَغْيِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [حم ٥/٤٤٥، د، ٢٦٥٩، ن، ٢٥٥٨].

### \* الفصل الثالث:

٣٣٢٠ - [١٧] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ فَلَانًا ابْنِي عَامَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ، ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوُلْدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَامِرِ.....»

عليها، وتجري بينهما مراح وانسباط، وأم إذا لم يكر كذلك فهو من طي سوء لدي نهنا عه. والخيلاء) بضم الخاء وفتح التحتانية، اشكر كالمخيل والمحيلة، واختيال لرجل عند لقاء، هو لدخول في لمعركة بنشاط وقوة إظهاراً للجلادة، والتبختر فيه، والاستهانة والاستخفاف بالعدو، وإدخال الرؤع في قلبه، والاحتياان عد الصدقة أن يعطها طمأنينة به نفسه، ويسقط صدره ولا يستكثر، ولا يبالي بما أعطى.

### الفصل الثالث

٣٣٢٠ - [١٧] (عمرو بن شعيب) قوله: (أي) خير (إن).

وقوله (لا دعوة في الإسلام) أي: بسبب الرأى والدعوة بالكسر ادعاء الولد، وبالمفتح الدعاء إلى الإسلام، وأما إلى الطعام فيفتح وضمه، ولفتح أكثر

الْحَجَرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (د: ٢٢٧٤).

٣٣٢١- [١٨] وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَزْبَعُ مِنَ النِّسَاءِ لَا مُلَاعَنَةَ بَيْنَهُنَّ»<sup>(١)</sup>: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْمُسْلِمِ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. [ج: ٢٠١٧].

٣٣٢٢- [١٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِبِينَ أَنْ يَتْلَاعَبَا أَنْ يَضَعَ يَدُهُ هَذَا الْخَامِسَةَ عَلَى فِيهِ وَقَالَ: «إِنَّهَا مُوجِبَةٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. (ن: ٣٤٧٢).

٣٣٢١- [١٨] (وعنه) قوله: (بينهن) أي: وبين أزواجهن، وليس هذه اللفظة في النسخ، ولا بد منها، وقد كتب في هامش أصل الشيخ عفيف الدين بخطه مع علامة صح، والله أعلم.

والأصل في هذه المسألة أن المعان شهادة، فلا بد أن يكون الزوجان من أهل الشهادة، والمملوك والكافر ليس أهلاً لها، لكن لا يتصور في الصورتين الأوليين العكس بأن يكون المسلمة تحت لنصراني واليهودي، ويتصور في المملوك كلتا الصورتين، فلهذا.

٣٣٢٢- [١٩] (ابن عباس) قوله: (أن يتلاعبا) متعلق بـ (أمر) الثاني.

وقوله: (أن يضع) متعلق بـ (أمر) الأول.

وقوله: (أن يضع يده) الطاهر أن الضمير للرجل، وفي قوله: (على فيه) للمتلاعص، ويحتمل أن يكون الضميران للمتلاعصين، والله أعلم.

(١) زاد في نسخة: «وبين أزواجهن»

٣٣٢٣- [٢٠] وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا قَالَتْ: فَغَرْتُ عَلَيْهِ، فَبَجَاءَ فَرَأَى مَا أَصْنَعُ فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشَةُ أَغَرَّتْ؟» فَقُلْتُ: وَمَا لِي لَا يَغَارُ مِنِّي عَلَى مِثْلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ جَاءَكَ شَيْطَانُكَ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَعِيَ شَيْطَانٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِنْ أَهَانِي اللَّهُ عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٨١٥]



### ١٥- باب العدة

٣٣٢٣- [٢٠] (عائشة) قوله. (فغرت) من الغيرة كحمت

وقوله: (ما أصنع) من شيء عفيه.

وقوله (ما لي لا يغار) أي كيف لا يغار من هو على صفتي من المحبة، ولها صبر ثمر على من هو على صنعك من لسوة ولجمال والكمال، والمراد كيف لا أهدر عليك؟

وقوله. (لقد جاءك شيطانك) لأن الرسول لا يجيب عن أحد، ولا يظلم في حقه.

وقوله: (حتى أسلم) بلفظ المضارع سكتك، أو بلفظ ماضي والتصميم للشيطان، وقد مر الكلام فيه في أول الكتاب في (باب التوسعة).

### ١٥- باب العدة

من تعد بمعنى الإحصاء، والعدة ما تعده المرأة من آيات أقر لها أو أيام حملها

## • الفصل الأول:

٣٣٢٤ - [١] عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَبَسٍ: أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَبَلَهُ الشَّعِيرَ فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ»، .....

أو عبر ذلك، ولأصل فيها قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ إِلَىٰ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَسْتَنَ مِنَ الْمَرْجِعِينَ مِنْ كِبَرِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةً أَشْهُرٍ وَالَّذِي تَرَجِعْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي: فعِدَّتُهُنَّ كذلك، أو صي الامة تقديم وتأخير، وقوله: ﴿وَأُزِلْتُ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْجِعْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وورد فيها الأحاديث، وانعقد عليه الإجماع.

## الفصل الأول

٣٣٢٤ - [١] (أبو سعدة) قوله: (طلقها البتة) أي: العلقات الثلاث؛ فإنها قاطعة وُصَلَةُ النكاح، والْبَتُّ: القطع وقوله: (فسخطته) أي: استغلت الشعر ولم ترض به، وفي بعض النسخ: (تسخطته)، هي (القاموس): تسخط عطاءه. استقله، ولم يقع منه موقعا. وقوله: (فقال) أي وكيل أبي عمرو لفاطمة (والله ما لك علينا من شيء) أي: من نفقتها لأنك مطلقة بته.

فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَعْشَاهَا أَصْحَابِي،  
اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ، . . . . .

وقوله: (يعشاها أصحابي) أي: يدخلون عليها، فإنها كانت امرأة كريمة صالحة  
فاضدة يزورها الناس ويضيفهم.

وقوله: (فإنه رجل أعمى) لا يدل على حوار نظر المرأة إلى الأخني؛ فإن  
لمقصود أنك مئة عنده من نظر غيره، فإنه لا يتردد إلى بيته الناس، كما يترددون إلى  
بيت أم شريك، وأما غرض بصره عنه فبحاله كما دل عليه نص القرآن، وحدث أم  
سلمة: (أفعمياوان أسما؟)، وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث على جوار نظر  
المرأة إلى الأجنبي الأعمى بخلاف نظره بيها، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه  
حرام

وقوله: (تضعين ثيابك) خبر في معنى الأمر، أي: ضعي ثيابك، ولا تلبسي  
ثياب الزينة في حال العدة، ويحتمل أن يكون معناه - والله أعلم - أنك تكونين في بيته  
بلا تكلف، تضعين ثيابك وتجردين؛ لأنه ليس هناك من يخافين من نظره

اعلم أن هذا الحديث من فاطمة بنت قيس يدل على أنه لا نفقة ولا سكى  
لمعدة اثلاث، أما في النفقة فصريح، وأما في السكى؛ فإنها إنما تكون في بيتها  
لا في بيت الناس، وبلى هذا ذهب الإمام أحمد، وهو مذهب ابن عباس أنه لا نفقة  
ولا سكى لمعته الثلاث لهذا الحديث

وقال مالك والشافعي وأخرون: لها السكنى لقوله تعالى: «أَتُرْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ  
سَكُنْتُمْ» [طلاق ٦]، ولا نفقة لهذا الحديث، وقد أبو حنيفة وأخرون وهو قول  
عمر رضي الله عنه: لها السكنى والنفقة، وقد قال عمر رضي الله عنه: (لا ندع كتاب ربنا يقول امرأة)

فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَدْنِيْنِيْ» قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ  
وَأَبَا جَهْمٍ حَطَبَانِي، فَقَالَ: «أَمَّا أَبُو الْجَهْمِ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ،  
وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكَحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَكَرِهَتْهُ ثُمَّ قَالَ:  
«انْكَحِي أُسَامَةَ» فَكَرِهَتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ حَيْرًا وَاعْتَبِطَتْ، وَبِي رِوَايَةٌ عَنْهَا،  
«قَالَتْ أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ زَوْجَهَا  
طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَأَنْتَبِهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»، (م  
[٢٨١٥].

وقوله (فإذا حللت فأدنيني) أي إذا خرجت من العدة ركبتي عندك فأعمني  
وأحرمي بك حتى سطر في إنكاحك وطلب لك روحاً

وقوله (فلا يضع عصاه عن عاتقه) كناية عن كثرة صبره ونسأه ويهدده إياهم،  
كما جاء في رواية أخرى (رجل ضراب للنساء) و(لصعلوك) كصعلود: الفئير،  
وبصعلت ففقر، وقوله (لا مال له) صفة كسفه، وفيه ناسخ من مؤمن، وفيه  
جوز ذكر عب أحد الخطير على الآخر نصحاً

وقوله (فكرهته) لأنه كان مولى أسود ودطمه هذه من فريش حميلة، (ثم  
قال انكحي أسامة) ثم أي رسول الله ﷺ من مصلحتها، وفيه أن ترك الكفارة من  
النولي الناصح جازر خصوصاً برضا المرأة.

وقوله (واعطبت) بفتح المعهود من الاعتباط.

وقوله (أن تكوني حاملاً) لقوله تعالى: «فَأَبْقُوا عَلَيْهَا» [الطلاق ٦]، ومفهومه  
أنهم إن لم يكن أولاد حمل لا يبقوا عليها

٣٣٢٥ - [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشٍ فُخِيفَ عَلَى نَاحِيَّهَا، فَلِذَلِكَ رَخَّصَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ تَغْنِي فِي الثُّقَلَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ؟ أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ؟ تَغْنِي فِي قَوْلِهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ٥٣٢٥. م. ٥٣٢٦].

٣٣٢٦ - [٣] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: إِنَّمَا نُفِلَتْ فَاطِمَةُ لِطُولِ لِسَانِهَا عَلَى أَحْمَانِهَا. رَوَاهُ فِي «شرح السنة». [٢٩٤/٩].

٣٣٢٥ - [٢] (عائشة) قوله. (في مكان وحش) بفتح الواو وسكون المهملة، أي: خالٍ لا ساكن فيه، والوحشة: الخلوة.

وقوله. (على ناحيتها) أي: جانبها، أي: نفسها

وقوله (نعى) أي: عائشة (والثقلة) بالضم. الانتقال، أي: في تنقل فاطمة وسكنائها إلى بيت بن أم مكتوم، وفيه إشارة إلى أن الأصل هو وجوب السكنى، وإنما رخص لفاطمة في الانتقال للخوف المذكور.

وقوله: (وفي رواية: قالت) أي: عائشة: (ما لفاطمة) ما استفهية بالإنكار، أي: ما شأن فاطمة تروي أنه ﷺ قال لها لا سكنى ولا نفقة، وما قال ذلك، وهذا مثل قول عمر رضي الله عنه: (لا ندع كتاب ربنا يقول امرأة لا تدرى حلفت أو نسيت)<sup>(١)</sup>.

٣٣٢٦ - [٣] (سعيد بن المسيب) قوله. (إنما نُفِلَتْ فاطمة لطول لسانها على أحمانها) هذا سب آخر لنفلها من سكنها للعدة، والأحمان: أقارب امرأة من جانب الروح.



٣٣٢٧- [٤] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: طُلِقَتْ خَالَتِي ثَلَاثًا، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا، فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «بَلَى فَبُجْدِي نَخْلِكَ، فَإِنَّ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَعْلِي مَعْرُوفًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م ١٤٨٣).

٣٣٢٨- [٥] وَعَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ تَفَسَّتْ نَعْدَ وَفَاةٍ رَؤُوسَهَا بِلَيَالٍ، فَجَاءَتْ لِنَبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكَحَ، . . . . .

٣٣٢٧- [٤] (جابر) قوله: (أن نجد نخلها) بصم الجيم وتشديد لـ دال، الجداف في البحر كـ حَصَادٍ في الرُّع، أي: أراد أن تحرج في العدة تنقص ثمرة نخلها وقوله: «فقال: بلى» أي قالت: أليس لي الحروح؟ فقل: بلى، والماء في (فجدي) للسبيبة، أي: إن كان لك من الحروح فاحرجي وحُذِّي، وفيه حوار خروج المعتدة للحاجة وقوله: (أو تفعلني معروفًا) كلمة (أو) عشك، ويحتمل أن يكون للتوبيخ بأن يراد بالتصدق القربصة وبالمعروف الذلة.

٣٣٢٨- [٥] (المسور بن مخرمة) قوله (وعن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح نون، و(سبيعة) بلفظ التصغير بالسين المهملة. وقوله (نفس) بصم لون صبغة المجهرول إذا ولدت، وبالفتح بلفظ المعوم إذا حاصت، والمراد هـ الأوب، وفي (مجمع البحار) "بالضم والفتح في الحبر والنفس، لكن لصم في الولادة والفتح في الحضر أكثر، وقال في (المشارك) "في

(١) «مجمع بحار الأنوار» (١/٧٧٥)

(٢) «مشارك الأنوار» (٢/٣٨)

فَأَذِنَ لَهَا فَنَكَحَتْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٥٣٢٠].

٣٣٢٩ - [٦] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اسْتَكْتَحْتُ عَنْهَا.....

حديث (لَعَلَّكَ بُسِنَتْ): [قاله عائشة في حجة الوداع]، كذا ضبطه الأصيلي بضم الهمزة وكثير من الشيوخ، وكذا سمعناه من غير واحد، وفي الولادة: نفست بعدائه كذا أيضاً ضبطه بالضم، وقال الهروي: يقال في الولادة: نفست المرأة ونفست بالوجهين في الهمزة والفتح، وإذا حاضت بالفتح في الهمزة لا غير، وسواء لابن الأثير، وذكر أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين معاً فيهما، انتهى.

وقوله: (فأذن لها) لأن عدة الحامل وصنع الحمل، وهذا مذهبنا لعموم قوله

تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [طلاق: ٤]، وقال ابن مسعود: من

شاء باهله أن سورة النساء لقصوى وهي سورة ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [طلاق: ٤].

وفيها قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ بعد سورة النساء لطولى،

وهي سورة البقرة التي فيها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ الآية

[البقرة: ٢٢٤]، ويأينه أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ الآية

[البقرة: ٢٢٤]، عام في الحامل وغيرها، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ﴾ عام في المتوفى عنها زوجها وغيرها، فتعارضان في الحامل المتوفى عنها

زوجها، فاحذر بعضهم أنه تمتد أبعد الأجلين، ويروى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله

وعنا عندهم بوضع الحمل، وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه، وقد: قوله تعالى:

﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ متأخر وناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ﴾ وهو المراد من قول

ابن مسعود رضي الله عنه: من شاء باهله... الخ.

٣٣٢٩ - [٦] (أم سلمة) قوله: (وقد استكثت عنها) بالرفع والنصب، وعلى

أَفَنَكْحُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ. «لَا»،  
ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي  
بِالْبُعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٣٣٦، م: ١٤٨٨].

ثاني حي (اشتكت) صغير (انسي)

وفرنه. (أفَنَكْحُلُهَا) دليون والشاء من باب منع وبصر، والضمير لست أو  
لعيه.

وفرنه (مرتين أو ثلاثاً) المتبادر إلى المضماع به متعلق بقا، ويكون قوله (كل  
ذلك يقول: لا) كيداً، ويحمل '، يعلق قوله (أفَنَكْحُلُهَا) بإناسي (لج)، فيكون  
ذلك القوم ناسياً، وكل بالنصب، أي حي كل مرة، وفيه منع الاكتحال لمتموحي عنها  
وحيا، وجوب حدد بشرط الطيب والريبة، وفي لاكتحال خلاف، فقال لثامني  
يحمل مرمه ليلاً وبسبحه بهاراً، وعند أحمد لا يجوز أصلاً، وعند وسيد ذلك  
يجوز لعدم.

وفرنه (إما هي) أي العدة

وفرنه (وعشر) بالرفع، وقد نصب على حكاية لفظ القرآن، وفي بعض السح  
بالجر، ولعمري لنحو، وقبل الطيبي ' عن (شرح السنة) قيل: كنت عد، الموصفي  
عها زوجها في لائده حولاً كاملاً، ثم نسخ بأربعة أشهر وعشراً، وكان في الجاهلية  
'مو' آخر يقضي مه' لعجب، كما أشد إليه بقائه' (وقد كانت إحداكن في الجاهلية  
مرمي بالبعرة) تمتح لباء وسكون العين، روت اسعير، (على رأس الحول) دوا،  
كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها، دخلت سناً حقيقاً، ولست شرئاً لها، ولا تمس

٣٣٣٠- [٧] وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَيْثَ بْنَتِ جَحْشٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٥٣٣٤، م ١٤٨٧].

٣٣٣١- [٨] وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْدِثُ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْتَحِلَ، وَلَا تَمَسُّ طَيِّبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرْتَ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ... ..»

طيباً ولا شيئاً فيه زينة حتى تمضي عنها سنة، ثم تؤتى ساية، فتمسح بها فُشها، ونخرج عن نيب، فعطى بعد فرمي بها، ونخرج بدنت عن لعدة

٣٣٣٠- [٧] (أم حبيبة) قوله: (أن تحدد) بصم: نساء وكسر الحاء من (إحداد، وذلك لعدة في الحداد بكسر الحاء، وهو الرواية، وجاء حدٌ يحدث من باب فرز رمد حدٌ وإحداداً، ولبي (القاموس) <sup>(١)</sup> للمحدّد تاركة الرينة للعدة.

٣٣٣١- [٨] (أم عطية) قوله: (إلا ثوب عصب) يفتح عير وسكون الصاد نوع من لسرود بيضية، يصع غره قبل السح، والعصب الجمع أو الشد، أي: عصب وصنع، وقد جاء الرواية الفقهية في لسر الأحمر لمصوغ عرته قبل السح لمرجال، ولا يعدّ زينة فلا يأمن بلبسه.

وفولته (إلا إذا طهرت) أي من الحضي، و(نبدّة) مصوب تقدير تمس، وهي بصم السون وسكون بباء شيء القليل يسير، و(القسط) بصم عاف، وقد تبدل

أَظْفَارٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ : «وَلَا نَخْتَضِبُ» . [ج : ٥٣٤٢ م : ٩٣٨] .  
 \* المَصْلُ الثَّانِي :

٣٣٣٢ - [٩] عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبٍ . أَنَّ الْفَرِيعَةَ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ  
 - وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ - أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خُدْرَةَ ، فَإِنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَهْبَدٍ  
 لَهُ أَبَقُوا . . . . .

القاف بالكاف وانطاء بالتاء : عود يحمل من الهند ، وقيل : يكون هدياً وعربياً طيب  
 عود ، ويجعل في الأدوية ، و(الأظفار) بفتح الهمزة : نوع من الطيب يخرجه ، يشبه  
 أظفار الإنسان ، تستعملها النساء .

والإحداد واجب على المدخول بها وغيرها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، بكر  
 أو ثيباً ، حرة أو أمة ، مسلمة أو كافرة ، وعندنا لا يجب على الكافرة ، ولا على الصغيرة ،  
 ولا على أمة ، وإنما يخص لإحداد ما لتي مات زوجها ؛ لأنه إنما وجب إظهاراً للناسف  
 على قوب زوج ، ومن أوحشها بالطلاق فلا تأسف بقوته ، وقيل الحكمة في وجوب  
 الإحداد في عدة لوفاء دون الطلاق أن الزينة والطيب يستدعيان الكناخ ، فنهيت عنه  
 زجر لآن الميت لا يتمكن من المنع بخلاف المطلق الحي ؛ فإنه بوجوده مستغنى عن  
 زجر آخر ، وجعلت أربعة أشهر لأن فيها ينمخ الروح في الولد وعشر للاحتياط ، وهذا  
 لا يخلو عن تكلف ، والظاهر أن علم لأعداد موكول إلى علم الشارع ، والله أعلم .

### المصل الثاني

٣٣٣٢ - [٩] (زنب بنت كعب) قوله (أن الفريرة) مالفاء والراء والعين المهمتين  
 بلفظ التصغير .

فَقَتْلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنَّ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَنْزِلٍ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ» فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الشَّحْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي فَقَالَ: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَلْغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ» قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ط: ٥٩١/٢، ت: ١٢٠٤، د: ٢٣٠٠، ن: ٣٥٢٨، ج: ٢٠٣١، دي: ١٦٨/٢].

٣٣٣٣- [١٠] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبِيرًا، .....

وقوله: (فقتلوه) أي: الأعداء، أو أسامر من قطع الطريق.

وقوله: (حتى يلغ الكتاب أجله) أي حتى تنقضي العدة، سميت العدة كتاباً لأنه فريضة من الله، كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الضَّرَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وهذه العبارة تكون كناية عن بلوغ الأجل.

٣٣٣٣- [١٠] (أم سلمة) قوله: (وقد جعلت علي صبراً) بفتح الصاد وكسر الباء، وقد سكن وقد كسر الصاد، في (القاموس): «لصبر ككف، ولا يسكن، لا في ضرورة الشعر عصارة شجر مر، ولعل معنى جعله عليها تغطية وجهها به كما يظهر من سياق الحديث، وفي حاشية<sup>(١)</sup> (مجمع البحار)<sup>(٢)</sup> في حديث (اضمده بالصبر)

(١) «القاموس» (ص: ٣٩٣)

(٢) أي تكلمته

(٣) «مجمع بحار لأئمة» (٥/ ٥٤٠)

فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ؟» قُلْتُ: إِنَّهُ هُوَ صَبِيرٌ لَيْسَ فِيهِ طِيبٌ، فَقَالَ: «إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَحْمِلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَتَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْسُطِي بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحَنَاءِ فَإِنَّهُ جَضَبٌ» قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْسُطُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «بِالسُّدْرِ تَعْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالسَّائِي. [د ٢٣٠٥، ص ٣٥٣٧].

٣٣٣٤- [١١] وَعَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَتَوَقَّى عَنْهَا رَوْحُهَا لَا تَبْسُرُ الْمُعْصِفَرَّ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، . . . . .»

أي: كتحل، وقل: وهو شيء أحمر يجعل في العنق بمنزلة الكحل

وقوله: «إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ» بضم شين، أي يوقد اللون ويحترقه، من شئت لئلا يشبه النار لآدم متعدي، ولشوب يفتح الشس ما توقد به سائر الكافور

وقوله: «وَتَنْزِعِيهِ» بحذف السين لتضعيف، والأصغر تنزعيس، وهو حر في معنى الأمر.

وقوله: «طِيبٌ» حال، أي: حال كون لمشط مطيباً

وقوله: «تَعْلِفِينَ» حال أو ستندف، وهو فتح ناء أصله تعلقين من قولهم: تعلف بالعلالة، إذا تصح بها، أي تكثير من على شعرك حتى يصير غلافاً به فتعطيه كتعطية الحلاف المعوف، وروي بضم الداء من السعليف، وهو حمل الشيء غلافاً، فإناء في (به) زائدة، كذا في الحاشية

٣٣٣٤- [١١] (أم سلمة) قوله: «المعصفر من الثياب» أي المصروع بعصفر (ولا للممشقة) عسى فظ سم المعفوف من التعفيل، المصروع بالمشق بكسر الميم،

وَلَا الْخُلِيِّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَجِلُ<sup>١</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د:]  
٢٣٠٤، ج. ٣٥٣٥.]

### • الفصل الثالث:

٣٣٣٥ - [١٢] عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أَنَّ الْأَخُوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ  
دَخَلَ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ  
ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِسَأَلِهِ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدٌ: أَنَّهَا  
إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، لَا يَرْتُهَا  
وَلَا تَرْتُهُ.....

وهو الطيب الأحمر - ويسمى معة بسكون العين لمعجمة وفتحها، ويقال لثوب لمصباح  
بها المفر أبداً، وثابت في الممشقة باعتبار الثوب، واشدكر في المعصم باعتبار  
لثوب

وقوله. (ولا لعبي) بالصم وشد بد جمع حني، انفتح ولسكون مثل نذي  
وثليج، وهو فغوب بصم بقاء ويكسر لمكان اياء، منها من قوله تعالى ﴿مِنْ حُيُوبِهِمْ  
عَجَلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف - ١٤٨] يقرأ بعضهم بالكسر، كذا في (الصحيح)

### الفصل الثالث

٣٣٣٥ - [١٢] (سليمان بن يسار) قوله: (فقد برئت منه وبرئ منها) قال  
الطبي: : فيه تصريح بأن المراد بالفروع الثلاثة في قوله تعالى ﴿يَرْبِضُونَ بِأَنْفُسِهِمْ

(١) «الصحيح» (٦/٢٣١٨).

(٢) «شرح الطبي» (٦/٣٦٨).



رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٢ / ٥٧٧].

٣٣٣٦- [١٣] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه:  
إِنَّمَا امْرَأَةٌ طَلَّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا؛ فَإِنَّهَا  
تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَدَلِّكَ، وَإِلَّا اعْتَدَتْ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ  
ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَلَّتْ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٢ / ٥٨٢].



ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ١٤٠ عر ٢٢٨] الأطهر، منهي. يعني أن البرء بما يحصل بمضي العدة،  
وهذا ظاهر، ويحتمل أن يكون امرء الحبص، وجعل بدخول في الحيضة الثالثة  
باعثار مضي أكثر العدة ساء في درء اعتبار عدة الوفاة، والله أعلم.

٣٣٣٦- [١٣] (سعيد بن المسيب) قوله. (ثم رفعتها حيضتها) (رفعت) بلفظ  
لُحِضَوا، و(حيضتها) فاعله، وانضمير في رفعتها منصوب على سرع الخافض،  
في رفعت حيضتها عنها، فإذا رفعت حيضتها احتمل أن يكون هذا الانقطاع (بإسرها  
من حبص، فيصير عدتها بالأشهر، واحتمل أن يكون للحمل و(تنتظر تسعة أشهر)  
أنتي هي مدة ظهور الحمل ووضع.

وقوله (فلذلك) أي حكمه طاهر لأنه تعصي عدتها بوضع، وإن لم يسر حمل  
ووضع حمل (اعتدت بعد تسعة أشهر) بالأشهر (ثلاثة أشهر) لأنه ظهر أنها من اللاتي  
يسرن من المحيض<sup>(١)</sup>

(١) وثبتنا رحمه الله بحث وإف في عدة امرأة التي طلقت فحاضت حيمة أو حيضتين ثم رفعتها  
حيضتها، انظر: «أوضح المسالك»، (١١ / ٣٥١)

## ١٦ - باب الاستبراء

## ١٦ - باب الاستبراء

وهو في الأصل طلب السراء، وغلب في طلب مراعاة رحم الحرة من الحمل،  
 فمن ملك أمة براء أو وصية أو هبة أو إرث حرم عليه وضؤها ودوسه حتى يستبرئ  
 حيضة فيمن تحيض، ويشهر في دت أشهر، ويوضع حمل في الحامل، وإن كنت  
 بكر أو مشرأة من امرأة، أو محرمة، أو من مال نصبي، وكان الفاس أن لا يجب  
 لاستبراء إذا كانت بكراً أو مشرأة من امرأة أو صبي أو محرمة مثلاً؛ لأن الحكمة  
 في الاستبراء تعارف سراء الرحم صيانة لئلا عن الاحتلاط، وذلك عند شعاع أو  
 نوره الشعل بماء محترم، فكيف تركوا قياس بالنصر، وهو قوله ﴿فِي سَبِيلِهَا وَطَائِفِهَا﴾  
 (ألا لا توطأ حامل حتى تضع، ولا عبثاً ذات حمل حتى تحيض حيضة)، فلو الشيا  
 لا تحلو من أن يكون فيها بكر ومسيئة من امرأة ونحو ذلك، مع أنه ﴿فِي سَبِيلِهَا وَطَائِفِهَا﴾ حكماً  
 عاماً ولا يختص بالحكمة، كما أن الحكمة في تحريم النحر بغاغ الشيطان العداوة  
 وصده عن صلاة، فلا يمكن أن يكون ما أشرب بحيث لا يقع العداوة ولا يصنفي  
 عن الصلاة، فإذا انحصرت غالبية في تحريمه، فشرع يحرمه على العموم لما هي  
 تحصيل ما لا يحصى من الحبس وتحاسر الناس، فإذا ثبت حكم في النسبي على  
 لعموم ثبت في سائر أسباب التمك قياساً أو دلالة، ثم تأيد ذلك بالإجماع، وهذا  
 هو المراد مما قوا الحكمة إنما ترعى في النوع لا في كل فرد، والحاصل أنه أمر  
 تعبدية، ثبت بحكم لشرع في سبيلها نصاً، وفي غيرها قياساً، فلو ثبت، إذا كان  
 نص تعديلاً غير معقول لمعنى فلا يقاس عليه؟ فتنا: العلة هي معلومة قطعاً، لكننا  
 موجودة في غالب الأفراد، فحرم على العموم حتى طأ وسد للدرنوع، والله أعلم

## • الفصل الأول:

٣٣٣٧ - [١] عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ مُجَحَّجَةٍ، فَسَأَلَ عَنْهَا فَقَالُوا: أُمَةٌ لِفُلَانٍ قَالَ: «أَيْلِمُ بِهَا؟» قَالُوا: نَعَمْ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ، كَيْفَ يَسْتَعْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١٤٤١).

### المصل الأول

٣٣٣٧ - [١] (أبو الدرداء) قوله (نامرأة مجحج) بيمين مضمومة فجيم مكسورة محاء مهملة مشددة - لحامل التي قرب ولادتها، يقال: أجمحت المرأة - حملت، وعظم بطنها، وقرمت ولادتها، فهي مجحج بدون التأء؛ لكونها من صفاتها الخاصة، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup> وفي (الصحيح)<sup>(٢)</sup> وأكثر استعماله للسمع، وكل سبعة حملت فأقرنت ولادتها وعظم بطنها. قد أجمحت، فهي مجحج [والجمع] مجاحج. وقوله: (هذه<sup>(٣)</sup> أمة لفلان) وكانت مسيبة.

وقوله. (أيلم بها؟) من الإلعم، أي: يجامعها، والإلعم بالمرأة كناية عن جماعها. وقوله: (لقد هممت أن ألعنه) إنما همم باللعن لتركه الاستبراء بوضع حملها. ثم أشار بقوله: (كيف يستعدهم...) إلخ، إلى ما في ترك الاستبراء من المعنى المفتحي للعن، والضمير في (يستعدهم) و(يورثه) للولد المفهوم من السياق، وضمير (وهو لا يحل) للاستخدام والتوريث.

(١) «القاموس» (ص: ٢٠٩)

(٢) «الصحيح في اللغة» (١/ ٨٠).

(٣) كلمة «هذه» لم تثبت في نسخ «المشكاة»، لعل المصنف رحمه الله زادها شرحاً

## • الفصل الثاني :

٣٣٣٨ - [٢] عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي سَبَابِ أَوْطَاسٍ : «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا عَبْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً» . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ [حم : ٣ / ٦٢ ، د : ٢١٥٧ ، دي : ١٧٠ / ٢] .

٣٣٣٩ - [٣] وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : «لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . . . . .

وحاصله : أنه إذا وطئها ، ثم جاءت بولد لزم من يحتتم فيه أن يكون من الوطء ومن زوجها لستة أشهر ، فإن كان من زوجها فإن أقر بالسب يكون مورثاً ولد الغير ، وهو لا يحل ، وإن كان من الوطء من لم يقر به يبقى غلاماً ، ويرمه منه استحلام الولد وقطع السب ، وهو أيضاً لا يحل ، فحب عليه أن لا يطأها حذراً من لزوم أحد المحظورين اللازم من اختلاط الماء ، فيجب الاستبراء فيتحقق نجاح

## الفصل الثاني

٣٣٣٨ - [٢] (أبو سعيد الخدري) قوله : (حتى تحيض حيضة) اقتصار على أحد الصورتين على غبار الأغلب ، وإن كانت لا تحيض لصبرها أو لكبرها فاستبراءها يحصل بالشهر ، ودل الحديث على أن بأسبي يرتفع الكناح الأول ، وطهره مطلق ، أي ' سواء كن معها الزوج أو لا ، وإبه ذهب مالك والشافعي ، وعندنا إذا سب معها فهد على نكاحهما .

٣٣٣٩ - [٣] (رويفع بن ثابت الأنصاري) قوله . (عن رويغ) بضم الراء تصغير

رافع .

أَنْ يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ، بِعَنِي إِبْنَانِ الْحَبَالَى، «وَلَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللهِ  
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الشَّيْءِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، وَلَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ  
يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبِيعَ مَقْتَمًا حَتَّى يَقْسَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ إِلَى قَوْلِهِ «زَرْعَ غَيْرِهِ». [٢١٥٨، ج ١، ص ١١٣١]

### • الفصل الثالث:

٣٣٤٠ - [٤] عَنْ مَالِكٍ قَالَ. يَلْعَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِاسْتِبْرَاءِ  
الْإِمَاءِ بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ مَمْنً تَحِيضُ، وَثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ،  
وَيَنْتَهَى عَنْ سَقْيِ مَاءِ الْعَبْرِ.

٣٣٤١ - [٥] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا وَهَبَتْ الْوَلِيدَةُ الَّتِي تُوطَأُ،  
أَوْ بَاعَتْ، أَوْ أُعْتِقَتْ فَلْتَسْتَبْرِئِ رَحِمَهَا بِحَيْضَةٍ وَلَا تَسْتَبْرِئِ الْعَذْرَاءَ، . . .

ودوله (يسقي ماء زرع غيره) يصب الاسميين بحذف الصلة من لأو، أي  
بمائه.

ودوله (حتى يستبرئها) كأنه علب الاستبراء في الاستبراء بالحبس، وإلا فوضع  
البحس أيضاً استبراء، فافهم.

### الفصل الثالث

٣٣٤٠ - [٤] (مالك) قوله: (وثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض) قد نقرر  
مسحب جمهور الأئمة على أن الاستبراء يحصل بشهر، وذهب قوم إلى ثلاثة أشهر  
بهذا الحديث

٣٣٤١ - [٥] (بن عمر) قوله: (ولا تستبرأ العذراء) أخذ بظاهر هذا الحديث

رَوَاهُمَا رِزِينَ.



## ١٧ - باب النفقات وحق المملوك

• الفصل الأول:

٣٣٤٢ - [١] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّ هَذَا بِنْتُ عُبَيْةٍ قَالَتْ: . . . . .

بن شريح، وقال: لا يحب شراء ليكر، ولجمهور علي بخلافه كما عرفت، والله أعلم

### ١٧ - باب النفقات وحق المملوك

نفق الشيء: نفد، وفي (القاموس)<sup>(١)</sup>: نفق: فني أو قل، وقال الليصاوي<sup>(٢)</sup>:  
وأنفق الشيء وأنفذه أحسن، ولو استقرت الألعاط وحدث كل ما يؤه بون وعينه فاء  
دالاً على معنى الذهاب والحروج، تنهى. والنفقة اسم لما ينفق، وجمعها بعبير  
أثو عنها كنفقة الزوجة والأولاد وأبو الدين والأقارب مثلاً، والظاهر أن لم يرد هذا  
من الوجوب وعبره، ولم يرد بحق المملوك طعامه، وإدسه، وعدم تكليفه إلا بما  
ينطبق، وغير ذلك مما تدل عليه الأحاديث

### الفصل الأول

٣٣٤٢ - [١] (عائشة) قوله: (إن هذا بنت عبية) بن ربيعة، امرأة أبي سفيان،

وأم معاوية

(١) «القاموس» (ص ٨٥٣)

(٢) «تفسير الليصاوي» (١/ ٢١)

يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَبَسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي،  
إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَقَالَ: (خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ).  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٣٦٤، م: ١٧١٤].

٣٣٤٣- [٢] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا  
أَعْطَى اللَّهُ أَحَدَكُمْ خَيْرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٦٢].  
٣٣٤٤- [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ  
طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٦٢].

وقوله (رجل شحيح) أي بحيل أشد البحيل، لشح. لبخل واحرص، كذا  
في (القاموس)<sup>(١)</sup>.

وقوله. (خذي ما يكفيك وولدي) فيه أن من له على غيره حق، وهو عاجز  
عن استيفائه، يجوز أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه، قال الطيبي<sup>(٢)</sup> ومنعه مالك  
وأبو حنيفة رحمهما الله، وأن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها، والإيفاق عندهم من  
مال أبيهم، وأن العاصي يقضي بعمه لأن النبي ﷺ لم يكلمها بالبيعة.

وقوله: (بالمعروف) يدل على أن الفقة بقدر الحاجة من غير إسراف وتقتير.

٣٣٤٣- [٢] (جابر بن سمرة) قوله: (إذا أعطى الله أحداكم خيرا) أي مالا،  
وأكثر ما يراد بالحير المال الكثير، وهو المناسب هنا.

٣٣٤٤- [٣] (أبو هريرة) قوله: (للمملوك طعامه وكسوته) الواجب منه ما يكون

(١) «القاموس» (ص: ٢١٩).

(٢) «شرح الطيبي» (٦/ ٣٧٥).

٣٣٤٥ - [٤] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِخْوَانُكُمْ

جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ،  
وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا يُكَلِّفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَغْلِبُهُ، فَإِنْ كَلَّفَهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَمْنَعْهُ  
عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ١، ص ٦٠٥، م ١١٦٦].

٣٣٤٦ - [٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(١)</sup> جَاءَهُ فَهَرَمَانٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ:

«أَعْطَيْتَ الرَّفِيقَ قُوتَهُمْ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَانْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . . .

تقدر الحاجة، وأما لإطعام والإلباس مما يأكل ويلبس مستحب، كما يأتي الكلام  
فيه

٣٣٤٥ - [٤] (أبو ذر) قوله (إخوانكم) أي: مما أليكمكم إخوانكم، بما دعتهم

لِحُبِّهِ، أو من جهة الذين .

وقوله (فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس) هذا مستحب لا واجب إجماعاً،

فالواجب يجب على السيد بفقده رفيقه حيزاً وإداماً قدر ما يكفيه من عيش قوت مما يملك

لنفسه، ويختلف ذلك بحسب الأشخاص أيضاً، سواء كان من جنس نفسه لسان أو دونه

أو فوقه، حتى لو صيَّق السيد على نفسه رهداً أو شحاً لا يجوز التصييب على العبد،

وقال محيي السنة: وهذا خطاب مع العرب الذين لبس عمتهم وطعامهم متقاربة، يأكلون

ويلبسون الحشن العتيظ من الطعام والشراب

٣٣٤٦ - [٥] (عبد الله بن عمرو) قوله: (جاءه فهردان له) بفتح الهاء وسكون

الهاء وفتح اراء، الحزون، وقيل: معاه افتاقم بأمور الرجل بلغة الفرس.

(١) قال القاري (٥/٢١٩٣): قرأ بعضهم «عم» بضم العين فالأول حا



قَالَ: «كَفَى بِالرَّجُلِ إِثْمًا أَنْ يَخْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ». وَفِي رَوَايَةٍ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوْتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٩٩٦].

٣٣٤٧- [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَنَعَ لِأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ، ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ فَلْيَقْعِدْهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوعًا قَلِيلًا فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٩٩٣].

٣٣٤٨- [٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ.....

وقوله: (قوته) معمول (يحبس)

وقوله (أن يضيع من يقوت) عائد إلى الموصول محذوف، والمستكن في (يقوت) للمرء، وهو من فاته يقوته: إذا أعطاه قوته، وكذا أقاته يقيته، أي: من يبرمه قوته، ففيه دليل على أنه لا يصدق إلا بما يفصل عن قوت لأهل وأعمال، فكل من يحصل أن يكون المراد أن يضيع أمر من يعونه، أي: يرزقه، وهو الله تعالى، وحينئذ يكون المستكن لـ (من) و لمحذوف للمرء، ولمعنى الأول أظهر وأنسب

٣٣٤٧- [٦] (أبو هريرة) قوله (فيقعهده معه) لأمر للاستحباب، و(المشفوع) كناية عن لقيل، وهو في الأصل سم للدم الذي كثرت عليه الشفأة حتى قل، فكذلك الطعام فن لكثرة شفه عده لكثرة أكله، فقوله (قليلاً) تأكيد للقلّة، وقبل المشفوع لطعم نأكل بالشفة لغته، و(الأكمة) بالضم: اللقمة، وبالفتح: المرء من الأكل، والرواية هي الأولى

٣٣٤٨- [٧] (عبد الله بن عمر) قوله: (إذا نصح لسيده) أي: قام بحقه، وأراد

وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٢٥٤٦، م: ١٦٦٤].

٣٣٤٩- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نِعْمًا

لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يَتَوَقَّاهُ اللَّهُ بِحَسَنِ عِبَادَةِ رَبِّهِ وَطَاعَةِ سَيِّدِهِ، نِعْمًا لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٢٥٤٩، م: ١٦٦٧].

٣٣٥٠- [٩] وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَبَى الْعَبْدُ لِمَ

تَقَبَّلَ لَهُ صَلَاحٌ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَى فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ الذِّمَّةُ»، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَى مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م: ٧٠].

به حبراً، والمصح في نلعة: اغلوص، وامسح المصح، الخالص، بقدر مصحه وله كمنعه نصحاً ونصحاً، وهو نصح ونصح، والاسم المصحة، يعني أن يصححه نسداً أيضاً عبادة لها أجر، وهو في الحقيقة عبادة الله وامتنان لأمره بدعوة لسيده، وقد يؤول هذا المراد (أجره مرتين) أي مكرراً في كل عمل

٣٣٤٩- [٨] (أبو هريرة) قوله: (نعما) أصله نعم ما يملكوك، فدغم، هـ (ما)

نكرة بمعنى شيئاً تميز، (أن يتوقاه) محصور بالمدح كقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ زَنْدًا مِّنْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٧١].

٣٣٥٠- [٩] (جرير) قوله: (فقد برث منه الذمة) أي ذمة للإسلام وعهده،

وهذا شديد وتعبط، وكذلك قوله: (فقد كفر)، وفيه. هذا إذا أتى دار الحرب ولحق به، أو استحل الإناث، وهو معصية، وقيل: المراد لا يجب على سيده حال إيفاء أرض جانيته، ولا يجب عليه نفسه، والمراد بالكفر كفره اسمه، أي: بعمه سيده.

٣٣٥١- [١٠] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ؓ يَقُولُ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيءٌ مِمَّا قَالَ؛ جُلِدَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٨٨٥، م: ١٦٦٠].

٣٣٥٢- [١١] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ضَرَبَ غُلَامًا لَهُ حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَعْنَةً؛ فَإِنْ كَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٥٧].

٣٣٥٣- [١٢] وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي، فَسَمِعْتُ مِنْ حَلْفِي صَوْتًا: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ لِلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ حُرٌّ لِيُوجِبَ اللَّهُ، فَقَالَ: «أَمَّا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْنِكَ النَّارُ».....

٣٣٥١- [١٠] (أبو هريرة) قوله (جند يوم القيامة) فيه إشارة إلى أنه لا حد على السيد يقذف عبده، بل لا حد على قاذف لغيره مطلقاً، لأن العبد ليس بمحصن، بل يُعَرِّزُ قاذفه ولو كان سيده إن كان ظلماً.

وقوله: (إلا أن يكون كما قال) استثناء مقطوع لأن الكلام على تقدير براءته مما قال

٣٣٥٢- [١١] (ابن عمر) قوله: (لم يأتته) أي: لم يأت موطنه. وفي قوله (أو لعنة) مبالغة، أي: بل إن لعنه وصره، وانطأهر أن نمراد باللعن الضرب على الوجه، وهو منهي عنه مطلقاً، فإثمه أشد، فتدبر.

٣٣٥٣- [١٢] (أبو مسعود الأنصاري) قوله: (للفحنك النار) أي: أحرقتك،

أَرَلَمْ سَتَكْ لَنَارُهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٥٩].

### • الفصل الثاني :

٣٣٥٤ - [١٣] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي مَالًا، وَإِنَّ الْيَدِي يَخْتَاكِ إِلَى مَالِي قَالَ: «أَمَتَ وَمَالُكَ لَوَالِدِكَ، إِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، كُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. [د: ٣٥٣١، ج: ٢٢٩٢].

٣٣٥٥ - [١٤] وَعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي فَهِيْرٌ، لَيْسَ لِي شَيْءٌ، وَلِي يَتِيْمٌ، فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيْمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ.....»

وَلَقَعَتْ لِنَارٍ سَحَرَهَا لَمَحًا وَلَقَعَانًا. أَحْرَفَتْ

### الفصل الثاني

٣٣٥٤ - [١٣] (عمرو بن شعيب) بوله. (إن أولادكم من أطيب كسبكم) من طيب بمعنى الحلال، أي: أولادكم من طيب ما وجد سيكم وتوسلحكم، كأنه جعله رزقاً حلالاً حصل بكسبه، والمقصود أن ما اكتسبه أولادكم حلال لكم، أو اكتساب أولادكم من طيب كسبكم، وفيه دليل على وجوب نفقة الولد على ولده.

٣٣٥٥ - [١٤] (وعنه) بوله (ليس لي شيء) صفة كسبه أو محصيه.

وقوله: (ولي عسدي (يتيم) أن قسّمه، أو فريسه، فاحص له أن يأكل من ماله بالمعروف.

وقوله: (غير مسرف) أي: كل أكثر من حاجتك، (ولا مبادر) بالمدال لمهمة

وَلَا مُتَأَنِّلٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٢٨٧٢، ج٥: ٢٧١٨، ن: ٣٦٦٨].

٣٣٥٦- [١٥] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ: «الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٨٥٥٥].

المكسورة، أي: غير مستعمل في الأحد من ماله قبل وجود لحجة، وقد يجعل بالفتح، المعجمة بمعنى غير مبذّر ومتخذ أطمعة لا يليق بحال الفقراء، وهو تصحيف؛ لأن المستعمل منه التبشير دون المبادرة، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَرْوَاحِكُمْ أَنْ يَبْذُوكُمُوهَا فِي السَّمَاءِ﴾، وذكروا في تفسيره: لا تأكلوا أموال الباقين مسرفين مبادرين كبرهم، فافهم.

وقوله: (ولا متأنل) أي: جامع مالا عن مال اليتيم، ومتخذاً عن ماله أصلاً لمالك بأن تشخر في ماله لنفسك، وتأنل بمعنى تأصّر، يقال: أثل ماله: ركّاه، وأصله، ويستعمل في المحذّر ولشرف الذي له أصل وبقاء، كما قال

«قد يدرك المجد المؤنل أمثالي»<sup>(١)</sup>

٣٣٥٦، ٣٣٥٧- [١٥، ١٦] (أم سلمة، وعلي) قوله: (الصلاة) بالنصب، أي: الرسوم واحفظوها، أو احدروا وأتقوا فواتها، غرض أو تحذير، والأول أظهر لفظاً.

وقوله (وما ملكت أيمانكم) أي: والزموا حق العبيد والإماء والإحسان إليهم،

(١) وهذا شعر من معلمه الشاعر لأعشى، والشعر الكامل هكذا:

ولكنني أسمى لمجد مؤنلي      وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي

٣٣٥٧- [١٦] وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيٍّ نَخْوَةً. [حم. ٧٨/١،

د ٥١٥٦].

٣٣٥٨- [١٧] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ

الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. [ت ١٩٤٦، ج ٣: ٣٦٩١].

٣٣٥٩- [١٨] وَعَنْ رَافِعِ بْنِ مَكِيثٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حُسْنُ الْمَلَكَةِ

يَمْنٌ، وَسُوءُ الْخُلُقِ.....

وهذا هو الظاهر لمتبادر من هذه العبارة، وضم إليها بعضهم البهائم المتملكة أيضاً، وحمله بعضهم على أداء لذة وإحراجها من الأموال التي تملكها الأيدي، وجعلوها إشارة إلى قصة بني حنيفة في منع الركة والتمزيق بينها وبين الصلاة التي فاتل فيها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، والله أعلم.

٣٣٥٨- [١٧] (أبو بكر الصديق) قوله: (لا يدخل الجنة) أي. ابتداء مع

لناجين.

وقوله: (سيئُ الملكة) بفتح الميم واللام بمعنى املك، يقال ملكه يملكه

ملكاً مطلقاً، وملكه محرقة، وملكه بضم اللام أو ثبث، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، ويقال.

فلان حسنُ الملكة إذا كان حسنَ لصيغ إلى ممالئكه، وضده سيئُ الملكة

٣٣٥٩- [١٨] (رافع بن مكيث) قوله: (وعن رافع بن مكيث) على وزن كريمة.

وقوله. (حسن الملكة يمن) أي: موجب للبر والبركة

وقوله: (وسوء الخلق) مكان سوء الملكة، أخذ بعنة الحكم، وأشار إلى التعميم،

(١) «القاموس» (ص: ٨٧٨).

شَوْمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ أَرَفِي خَيْرَ الْمَصَاسِيحِ مَا زَادَ عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ:  
«وَالصَّدَقَةُ تَمْنَعُ مِثْنَةَ السُّوءِ»، وَالْبِرُّ زِيَادَةٌ فِي الْعُمْرِ». [د: ٥١٦٢، ٥١٦٣].

٣٣٦٠ - [١٩] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ  
أَحَدُكُمْ خَادِمَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ فَأَرَفَعُوا أَيْدِيَكُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّيْهَقِيُّ فِي  
«شُعَبِ الْإِيمَانِ»، لَكِنْ عَنْهُ «فَلْيُمْسِكْ» بَدَل «فَأَرَفَعُوا أَيْدِيَكُمْ». [ت: ١٩٥،  
شعب: ٨٢٢٠].

٣٣٦١ - [٢٠] وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
«مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا.....

و(الشَّوْمُ) بضم الشين وسكون الهمزة: ضد اليمن، والغلب التسهيل. و(المِثْنَةُ) بكسر  
الميم: لحالة من الموت كالجلوس من الجلوس، وذلك كموته فجأة أو بالجرع أو  
عاقلاً عن التوحيد، ونحو ذلك.

وقوله (والبر زيادة في العمر) به تأويل مشهور ذكر في موضعه.

٣٣٦٠ - [١٩] (أبو سعيد) قوله: (فذكر الله) أي استغاث به واستشفع باسمه  
بإلى، هذا إذا لم يكن الصرب من حقوق الشرع، وإلّا أعظم.

٣٣٦١ - [٢٠] (أبو أيوب) قوله: (من فرق) سبغ أو هنة أو نحوه، لا بحق  
مستحق كدفع أحدهما بالجناية وإرد بالغيث، كما في (الهدية) (١).

وقوله: (بين والدته وولدها) قالوا: تخصصن الذكر بها لوفور شفقة الأم، أو  
لوقوع القضية فيها، وألحفوا بها حكم الأب ولجأ والجدة، والمذهب عددا كراهة

فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [ت: ١٢٨٣، دي: ٢ / ٢٢٧].

٣٣٦٢ - [٢١] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِئْتُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ؟» فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «رُدُّهُ رُدُّهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٢٨٤، ج: ٢٢٤٩].

٣٣٦٣ - [٢٢] وَعَنْهُ: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدَيْهَا، مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَرَدَّ الْبَيْعَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُقْطَعًا. [د: ٢٦٩٦].

تفريق صغير عن دي رحم محرم، وانقيس بالـصغير يخرج الكبير، وحد الكبير عند الشافعي أن يسخ سبع سمين أو ثمانية، وعندما أن يحتسم، وقال أحمد، لا يفرق بين لوالدة وولدها وإن كسر واحتسم، ثم انكراهة مذهب أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف رحمهم الله: إذا كانت القرنة قرنة ولادة لا يجوز بيع أحدهما بدون الآخر، وعنه: أنه لا يجوز في الكل.

وقوله: (فرق الله بينه وبين أحبه) قالوا: يجوز إدخال (بين) بين المظهرين وتركه، وأما بين المضمهر والمظهر فواجب، فتدبر

٣٣٦٢ - [٢١] (علي) قوله: (ردة رده) وفي رواية: (أدرية لأدرك)، وبهذا استدل أبو يوسف في قوله بعدم جواز البيع، فإنه لو كان البيع جائزاً لا يمكنه الاستدراك، وعندهم المراد بالإدراك الإقالة وفسخ العقد.

٣٣٦٣ - [٢٢] (عنه) قوله: (فرد البيع) يحتمل المعنيين المذكورين أنفاً.



٣٣٦٤ - [٢٣] وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ يَسَّرَ اللَّهُ حَتْفَهُ وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ: رَفَقَ بِالضَّعِيفِ، وَشَفَقَ عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَإِحْسَانٌ إِلَى الْمَمْلُوكِ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت ٢١٩٤].

٣٣٦٥ - [٢٤] وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهَبَ لِعَلِيٍّ خُلَامًا فَقَالَ: «لَا تَضْرِبْهُ، فَإِنِّي نَهَيْتُ عَنْ ضَرْبِ أَهْلِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّي، هَذَا لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ». [حم: ٥ / ٢٥٠].

٣٣٦٦ - [٢٥] وَفِي «الْمُجَنَّبِيِّ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ. [قط: ٢ / ٥٤].

٣٣٦٤ - [٢٣] (جابر) قوله (يسر الله حتفه) أي موته، ومات حتف أنه بمعنى موته على فراشه من غير قتل ولا ضرب ولا فَرْق ولا حَرْق، وحسن الأنف لأنه أراد أن روحه تخرج من أنفه متابع نفسه، والمراد ببسير الله الموت نهو عن سكرات الموت عليه، كذا قيل.

٣٣٦٥، ٣٣٦٦ - [٢٤، ٢٥] (أبو أمامة، وعمر بن الخطاب) قوله: (فإني نهيت عن ضرب أهل الصلاة) لشرفهم وكرامتهم على الله، ورعاية لإكرامهم وتوفيرهم عند الدس، قال الطبري: «وإذا كان الله رفع الضرب عن المصلين في الدنيا برحمة من كرمه ولطفه أن لا يخذلهم في الآخرة بالنار، نسأل الله العافية».

٣٣٦٧ - [٢٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَمْ تَغْفُو عَنِ الْخَادِمِ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ الْكَلَامَ فَصَمَّتْ، فَلَمَّا كَانَتْ الثَّالِثَةَ قَالَ: «غُفُّوا عَنْهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥١٦٤].

٣٣٦٨ - [٢٧] وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - [ت: ١٩٤٦].  
 ٣٣٦٩ - [٢٨] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَاءَ مَعَكُمْ مِنْ مَمْلُوكِكُمْ، فَطَعِمُوهُ مِنْمَا تَأْكُلُونَ، وَاكْسُوهُ مِمَّا تَكْسُونَ، وَمَنْ لَا يُلَاقِيكُمْ مِنْهُمْ فَبِيعُوهُ، وَلَا تَعْدَبُوا خَلْقَ اللَّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٥/١٦٨، د: ٥١٥٧].

٣٣٧٠ - [٢٩] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ الْحِظْلِيِّ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِبِعِيرٍ قَدْ لَحِقَ ظَهْرُهُ بِبَطْنِهِ. . . . .

٣٣٦٧، ٣٣٦٨ - [٢٦، ٢٧] (عبدالله بن عمر) قوله (فصمت) كأن لصمت كن نكرهه سؤر وركاكه، فإن لعصو مندوب إيه مطلقاً دائماً، ولا حاجة فيه إلى تعسر عدد مخصوص، أو لانتظار لوجهي، والله أعلم، والمراد بالسبعين الكثير دون للحييد، كم هو المعارف فيه، قال لأمر إلى رعيه العور راثماً، وفيهم

٣٣٦٩ - [٢٨] (أبو ذر) قوله: (من لاء معكم) أي وفقكم وساعدكم وبوله. (مما تكسون) أي أنفسكم، أو بمرد تلبسون، وذكر لكسوة مشاكفة  
 ٣٣٧٠ - [٢٩] (سهل بن الحظلية) قوله (قد لحق ظهره بطنه) من شدة الجوع والعيش، أو من كثرة الركوب عليها ودوامه.

فَقَالَ: «اتَّقُوا اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَهَائِمِ الْمُعْجَمَةِ، فَارْكَبُوهَا صَالِحَةً وَاتْرَكُوهَا صَالِحَةً». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٢٥٤٨].

### ● الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٣٧١ - [٣٠] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، انْطَلَقَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ يَتِيمٌ، فَعَزَلَ طَعَامَهُ مِنْ طَعَامِهِ، وَشَرَّابَهُ مِنْ شَرَابِهِ، .....

وقوله (في البهائم المعجمة) التي لا يقدر على النطق والإفصاح عن حلها، والأعجم. من لا يفصح كالأعجمي، والعجماء: لهيمة

وقوله: (فاركبوها صالحةً واتركوها صالحةً) قال الصبيي<sup>(١)</sup> معناه الترغيب إلى تعهدها، أي: تعهدها بالعرف فتكون مهيئةً لم تريدون منها؛ فإن أردتم أن تركوها فاركبوها صالحةً للركوب قويةً على المشي، وإن أردتم أن تتركوها للأكل فتعدها لتكرب سميئةً صالحةً للأكل، انتهى. ويمكن أن يكون لمعنى على تقدير كون صومرها لكثرة الركوب: اركبوها صالحةً من غير إتعاها، واتركوها وانزلوها عنها قبل إتعاها، فافهم.

### الفصل الثالث

٣٣٧١ - [٣٠] (ابن عباس) قوله. ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [الأنعام: ١٥٠]، آخرها: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾.

فَإِذَا فَضَلَ مِنْ طَعَامِ الْيَتِيمِ وَشَرَابِهِ شَيْءٌ خَبِيسٌ <sup>(١)</sup> لَهُ حَتَّى يَأْكُلَهُ أَوْ يَشْرَبَهُ،  
فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿وَسَمِعْنَاكَ عَنِ آلِ يَتْسَى قُلْ إِصْلَاحٌ لِمَنْ خَرِثُوا وَإِنْ عَمِلُوهُمْ فَلِخَوَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]،  
فَحَلَطُوا طَعَامَهُمْ بِطَعَامِهِمْ وَشَرَابَهُمْ بِشَرَابِهِمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . [د:  
٢٨٧١، ٥: ٣٦٦٩].

٣٣٧٢- [٣١] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ . لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ  
بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَبَيْنَ أَخِيهِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ . [ج:  
٢٢٥، قط: ٣/٦٧].

٣٣٧٣- [٣٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ  
بِالسَّبْيِ أَعْطَى أَهْلَ الْبَيْتِ جَمِيعاً كَرَاهِيَةً.....

وقوله: (فحلطوا طعامهم) مراعى للمعروف والاعتدال.

٣٣٧٢- [٣١] (أبو موسى) قوله: (بين الوالد) يحتمل أن يكون بمعنى النسبة  
حتى يشمل الأم.

٣٣٧٣- [٣٢] (عبد الله بن مسعود) قوله: (أعطى أهل البيت) مفعول ثان،  
والأول محذوف، أي: أعطى أحداً أهل البيت من السبي جميعاً ولم يفرق بينهم،  
وإنما حذف المفعول الأول لأن الكلام إنما سيق ليبيان المعطى لا المعطى له، كذا  
قال الطيبي <sup>(٢)</sup>.

(١) قال القاري (٦/ ٢٢٠٥) بصيغة الفاعل، وفي نسخة بصيغة المفعول، أي: أمسك له

(٢) شرح الطيبي، (٦/ ٣٨٨)

أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمْ. رَوَاهُ ابْنُ مَاحَةَ. [ج٥: ٢٢٤٨].

٣٣٧٤ - [٣٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِشَرَارِكُمْ؟ الَّذِي يَأْكُلُ وَحْدَهُ، وَيَجْلِدُ عَبْدَهُ، وَيَمْنَعُ رِفْدَهُ» رَوَاهُ رَزِينٌ.

٣٣٧٥ - [٣٤] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْمَلَكَةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَكْثَرُ الْأُمَمِ مَمْلُوكِينَ وَيَتَامَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَأَكْرَمُوهُمْ كَكَرَامَةِ أَوْلَادِكُمْ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ» قَالُوا: فَمَا نَنْفَعُنَا الدُّنْيَا؟ قَالَ: «فَرَسٌ تَرْتَبُطُهُ...»

٣٣٧٤ - [٣٣] (أبو هريرة) قوله. (الذي) أي. لفريق السبي، وانمراد الجنس، أو اكتفى ببيان فرد من شرر، وفهم (الرغد) بكسر لراء العطاء، ولمعنى شر الناس اباحيل السيئ الحلق، ولمعنى على (المالعة)، أو نمراد من شراركم.

٣٣٧٥ - [٣٤] (أبو بكر الصديق ؓ) قوله. (أكثر الأمم مملوكين) ومع انكثرة بتعدد حسن لملكه، وذكر اليتامى استطراد، وحاج بأن الأمر كذلك، ولكن اسعوا في تحسين الملكة ما استطعتم بالإكرام والاستعطاف والإطعام مما تأكلون كما تفعلون بأولادكم مع كثرتهم.

وقوله (فما نفعنا الدنيا) أي من الدنيا، أو في الدنيا

وقوله. (فرس ترتبطه... إلخ)، هذا الحواب وارد على لأسلوب الحكميم، فإن المرتبطة ليست من الدنيا، كذا في (مختصر الطيبي) <sup>(١)</sup>، فافهم. في (لقاموس) <sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح الطيبي» (٦ / ٣٨٩).

(٢) «لقاموس» (ص ٦١٥).

تَقَاتِلْ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَمْلُوكٌ يَكْفِيكَ، فَإِذَا صَلَّى فَهُوَ أَخُوكَ. رَوَاهُ  
ابْنُ مَاجَهَ. [ج ١: ٣٧٣٥].



## ١٨ - باب بلوغ الصغير وحضائته في الصغر

أرسله فرساً: اتخذه للرباط

وقوله (فهو أخوك) أي: يسعى أن تعامه معاملة الأخ - لا أخ لعنة الأخوة في الدين

١٨ - باب بلوغ الصغير وحضائته في الصغر

(بلوغ الصغير) أي: بيان حاله<sup>(١)</sup>.

وقوله (وحضائته في الصغر) الحَضَنُ بالكسر: ما دون الإبط إلى الكشح، أو الصدر والعقدان وما بينهما، وجانب الشيء وتأخيه، وحَضَنَتِ أُمِّي حَضَنًا وحَضَانَةً بالكسر: جعلته في حضائنها أو رُنته كاحتضنته.

وقد جاء الحضنة بمعنى التربية مطلقاً كما جاء في حديث عروة: عجبت بنوم صبي، لعمري، حتى إذا بالوا منه صاروا حُصْبًا لأناء الملوكة، أي: مرصين وكافلين، جمع حاضن، لأن المرثي يضمُّ الطفل إلى حضنه، وبه سميت لحاضنة، وهي التي

(١) بلوغ عدداً الحقيقية بالاحتلام والإحسان والإبرال، فإن لم يوجد معنى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة على معنى به وهو قول الأئمة الثلاثة، وهي رواية عن الإمام للوند ثمانى عشرة سنة، وثلاث سبع عشرة، ولا عبرة عنده للعداة خلافاً لما في «الشمس» (٦/ ١٥٣)، كما في «التفريع»

## ● الفصل الأول:

٣٣٧٦- [١] عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَرَدَّنِي ثُمَّ عُرِضْتُ عَلَيْهِ عَامَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا فَرْقُ مَا بَيْنَ الْمُقَاتِلَةِ وَالذُّرِّيَّةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ ٢٦٦٤، ١٨٦٨].

نوبي الطفل وجاء بمعنى التحيية كما في حديث اسقفية. وهو ما من الأنصار يريدون أن يحضروا من هذا الأمر، أي يخرجوا، من حصص راح عن الأمر حصصاً وحصانة إذا تحبته عنه وامررت به دونه، كأنه جعله في حصن معه، أي. جانب، كنا في (مجمع البحار) '.

وحتى الحصانة للأمر بلا جبرها ظلمت أو لا، ثم لأمرها وإن عنت، ثم لأمر فيه، ثم لأخت الولد لأب وأم، ثم لأب، ثم لخالته كذلك، ثم لعمته كذلك بشرط حرمتهم، ولا حر لأمه وأم ولد، والأصل في هذا الباب، لأم، فالقراءة من جهة معدمة على القراءة من جهة لأب، ثم انقصات على نوتهم، ولا يحير طفل خلافاً لشافعي وحد الحصانة إلى أن يأكل ويشرب ويسبح ويسبحي وحده، وقدره الحضانة سبع سنين، ولست حتى نجف، وعند محمد حتى تستهي، هذا ما ذكر في كتبنا

## المصطلح الأول

٣٣٧٦- [١] (ابن عمر) قوله. (فأجازني) أي. كتب بي حادثة، وهي رزق العراة، فعلم منه أن الصبي إذا بيع خمس عشرة سنة دحر في رمة الحفائلة، وكان من الباقين، ولا عُدَّ من الذرية، وهذا إذا لم يحتلم، وأما إذا احتلم بعد سنكتن

٣٣٧٧- [٢] وَهَذَا الْبَرَاءُ بْنُ عَارِبٍ قَالَ: صَالِحُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنْ مَرَّ أَتَاهُ مِنْ لُشْرِكِينَ رَدَّهُ لِنَبِيِّهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا دَخَلَهَا وَمَضَى الْأَخْلُ خَرَجَ، فَتَبِعَتْهُ ابْنَةُ حَمْزَةَ تُنَادِي: يَا عَمُّ يَا عَمُّ، فَتَنَاوَلَهَا عَلِيٌّ، فَأَخَذَ بِبِدْعِهَا، فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَبِيٌّ وَرَيْدٌ وَجَعْفَرٌ قَالَ<sup>(١)</sup> عَلِيٌّ: أَنَا أَخَذْتُهَا وَهِيَ بِنْتُ عَمِّي وَقَالَ جَعْفَرٌ: بِنْتُ عَمِّي وَخَالَتُهَا نُحْيِي وَقَالَ رَيْدٌ: بِنْتُ أَحِي فَقَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ . . . . .

تسع سنين حكمه ببلوغه، والباء في المحادثة باعتبار الجماعة

٣٣٧٧- [٢] (البراء بن عارب) قوسه (وعلى أن يدخلها) أي مكة لعدم

المصداق

وقوله (فتبعته ابنة حمزة) سمها عُمُرَةُ على 'لأشهر، كما قال الفسطلاني"، وبداء بـ حمزة رسول الله ﷺ بقولها يا عم، وحمزة عمه، إما على عادة العرب في تسميتهم بذلك، أو لأن حمزة أخو رسول الله ﷺ بالوصاف، ارتفع من ثني ثوبه حرارية أسى لثوب. و(ريد) هو ريد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، وجعفر) ابن أبي طالب، يكنى أبا عبد الله، وكان أكبر من علي بعشرين سنة يركب

ومرته. (وخالتها نحني) وهي أسماء بنت عميس

وقوله (وقال ريد بنت أخي) لأن لبي ﷺ كان ق. أخي بيه ومن حمزة،

(١) في نسخة 'فقد'.

(٢) الإهداء تسلياً، (٤ / ١٢٣)



لِحَاثِهَا وَقَالَ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» وَقَالَ لِعَمِي: «أَنْتَ مَنِّي وَأَنَا مِنْكَ» وَقَالَ لِحَمْرٍو: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُبْرِي» وَقَالَ لِرَبِيدٍ: «أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج. ٢٧١٠، م: ١٧٨٣].

### • الفصل الثاني:

٣٣٧٨ - [٣] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ يَطْنِي لهُ وَعَاءً، وَلِنَدِيي لهُ سِقَاءً، .....

وفين نحو هذه من بر صاع

وقوله: (وقال لعمي) هذه استعانة بقوم بهمة ونسبة لهما في تقديم الحالة عليهم

وقوله: (أنت أخونا) أي: في الإسلام، و(مولانا) لأنه كان مولى رسول الله ﷺ، أو مجرد ولها وحبيب لأنه كان يدعى بحب رسول الله ﷺ بكسر الحاء بمعنى المحبيب، وهذا المعنى أصبغ للمقام، وقال في (اللائق) ١: لما قال ﷺ لزيد هذ حجل، أي: رفض من نمرح، ولخجل أن يرفع رجلاً ويضع ويمسح بحري، انتهى وانقصر الوثوب

### الفصل الثاني

٣٣٧٨ - [٣] (عمرو بن شعيب) قوله (عن جده عبدالله بن عمرو) زاد لجد، وهذا يدل على أن صمير (جده) لأبي، وحديث منقطع مسند

وَجِجِرِي لَهُ جَوءٌ، وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يَكُجِجِي». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم ٢/ ١٨٢، د  
 . [٢٢٧٦]

٣٣٧٩- [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَبَّرَ عَلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ  
 وَأُمِّهِ. رَوَاهُ لُثْرَيْمِيٌّ. [ت. ١٣٥٧].

٣٣٨٠- [٥] وَعَنْهُ قَالَ: حَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ:  
 إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِإِثْمِي، وَقَدْ سَقَانِي وَنَعَّيْنِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا  
 أَلْوَلُّكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، . . . . .»

و(الحجر) يفتح الحاء ويكسر، وجمعه خُجُور، و(الحواء) بكسر ميم  
 يحوي الشئ، أي يجمعه ويضمه

وقوله (ما لم تنكحي) يدل على أن الأم إذا نكحت سقط عنه حقها في الحضنة،  
 وهذا الحديث مضمون، وقد قيده عمازون، وقالوا بكاح غير محرم منه يستط والمحرم  
 لا، كأنه نكحت عنه لقام شفقة.

٣٣٧٩- [٤] (أبو هريرة) قوله (حبر علاماً بين أبيه وأمه) لعل هذا الصبي  
 كان مع من التميمي محبر، وليس هذا من باب الحضنة، والصبي (أي كاذ) في الحديث  
 سابق ما بلغ من التميمي، فهذا من الحضنة، وهي الحضنة لا يحبر الصبي، وهو  
 المذهب عندنا خلافاً لثوري

٣٣٨٠- [٥] (أبو هريرة) قوله، (وقد سقاني ونعّيتني) تريد ربي مع جداً

فَخَذَ بِيَدِ ابْنَيْهَا شَتًّا، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ فَأَنْطَلَقَتْ بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ  
وَالذَّارِمِيُّ - [د: ٢٢٧٧، ن: ٣٤٩٦، دي: ٢٣٣٩].

### ● الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٣٨١ - [٦] عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَمَةَ عَنْ أَبِي مَيْمُونَةَ سُلَيْمَانَ مَوْلَى لِأَهْلِ  
الْمَدِينَةِ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَارِسِيَّةٌ، مَعَهَا ابْنٌ  
لَهَا، وَقَدْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَادَّعَيْتُهَا فَرَطَنْتُ لَهُ تَقُولُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ زَوْجِي يُرِيدُ  
أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اسْتَهِمَا عَلَيْهِ رَطْنٌ لَهَا بِذَلِكَ لَفَجَاءَ زَوْجُهَا  
وَقَالَ: .....

انضممت أنا بخدمته.

وقوله: (فخذ بيد ابنيما شتت) هذا أيضاً يدل على تخيير الصبي، وتأويله ما ذكرنا.

### الفصل الثالث

٣٣٨١ - [٦] (هلال بن أسامة) قوله: (سليمان) قيل: صوابه سلمان

وقوله: (فرطنت له) أي: تكلمت المرأة للرجل وبلولد أو لأبي هريرة بكلام  
لا يفهم؛ لأنها تكلمت بالفارسية، وقال في (القاموس)<sup>(١)</sup>: الرطانة بالفتح والكسر:  
التكلم بالعجمية، ورطن له وراحته: كلمه بها.

وقوله: (استهما عليه) أي: اقترعا.

وقوله: (رطن لها) جملة حالية أو استئناف، أي: تكلم أبو هريرة للمرأة بهما  
الكلام بالفارسية.

مَنْ يُحَاقِنِي فِي ابْنِي؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أَقُولُ هَذَا إِلَّا أَنِّي كُنْتُ قَاعِدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي، وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَطْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ - وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ: مَنْ عَذَّبَ الْمَاءَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتِهِمَا عَلَيْهِ» فَقَالَ زَوْجُهَا: مَنْ يُحَاقِنِي بِي وَلَدِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ ابْنِهِمَا شِئْتَ» فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ زَوْاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ لَكِنَّهُ ذَكَرَ الْمُسْنَدَ، وَزَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ هِلَالٍ بْنِ أَسَامَةَ. [د ٢٢٧٧، دي ٢/ ٢٢٣، ن ٣٤٩٦].

وموله (من يحاقني) بضم باء وتشديد قاف، أي. من يبازعني.

وفوله (من متر أبي عبدة) بعين مهملة مكسورة فون مفتوحة فموحدة

سم (كتاب الكاح) مع أبواب الطلاق بحون لله تعالى وتوفيقه، ويثلوه (كتاب لعنق).

(١٤)

# كتاب العتوب



## كتاب العتق

### ١٤ - كتاب العتق

(لعتق) يجيء لمعاني الكرم، والجمال، والسجدة، والحرية، يعن: عتق العبد يعتق عتقاً بانفتح والكسر، أو بانفتح المصدر، وبالكسر الاسم، ويفتح، وعتافاً وعتافة فتفتحهما، حرج عن لُزُق، فهو عتيق، وعتاق، كذا في (القاموس) ١١، وقيل التركيب بفتحهم رماناً أو مكاناً أو ربة، ومنه (عليكم بالأمر المعتق) أي: تقديم الأول، ويجمع على عتق كشرى وشريف، ومنه (نهر من لعتق الأول)، أي: سور التي نزلت أولاً بمكة ونها من أول ما نعمة من الفرائد، أو يريد تفصيل هذه السور لتضمينها أموراً حريصة كالإسراء وقصة أصحاب الكهف ومريم، ولتضمين أخبار أحلة للأنبياء، كذا قيل

ويقال: عاتق بما بين لمنكبين إلى أصل العتق لتقدمه، ومقدار لكعة: أسيب عتيق لقدمه، لأنه أول بيت وضع للمسلم، أو لأنه أعنى من الحبايرة، فكلم من حبار قصده فقصه، أو أعنى من لفرق، أو لأنه حر لم يملكه أحد، أو لأنه معتق رباب المسلمين، ونحيي عتيق من عتق وأعتق، وسمي المصدق عتيقاً لأنه أعنى من السار، سمعه النبي ﷺ لما أسلم، ولقوله ﷺ - (من أراد أن يطرأ إلى عتيق من النار فليطهر

## \* الفصل الأول:

٣٣٨٢- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ» (١) . . . . .

أبي أبي بكر (٢)، وقيل: سمته أمية.

ويعني الكريم لوانع من كل شيء، ويقاب: فرس عتيق، أي: ليس جود صادق، ويقاب للمرأة لتي بلغت عاتق، وقيل: هي الشابة أول ما تدرك، وقيل: التي لم تسر من رلديها ومن سروح وقد أدركت وشنت، ويجمع على العوانس وعتق، وقيل: هي من بلغت الخلق أو درسته فعتقت عن قهر أنوبها باستحقاق الشرح، ومنه (أمرنا أن نخرج في العبدان الحبص والعنق)، نقال: عتقت سجاية فهي عاتق، كخاصة فهي حائض، وكل ما بلغ به فقد عتق.

## المصل الأول

٣٣٨٢- [١] (أبو هريرة) قوله: (أعتق لله) من باب المشاكلة، وسمراد الحاة.

وفوق: (نكل عضو عنه) أي: من اسعس بالنصح

وفوقه: (عضو امه) سر في أكثر نسخ (المشكاة) (منه) هذا، وكذا في رواية البحاري، وهو مذكور في رواية مسند (عضو امه من اسر)، وتضمير للمعنى بالتكسر، وللبحاري هي (كتاب كعرات الأيمان) (١) (أعتق نكل عضو منها عسوا من أعصائه

(١) في نسخة: «أعتق».

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه (١/٥٤٠، ٢/١٠٠).

(٣) انظر: «مجمع بحار الأنوار» (٣/٥٢٠ - ٥٢١).

(٤) صحيح البخاري (٦٥١٥) وفيه: «أعتق لله نكل عضو منه عسوا من اسر» ليتأمل.



حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرْجِهِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٧١٥، م: ١٥٠٩].

٣٣٨٣- [٢] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» قَالَ: قُلْتُ: فَأَيُّ الرُّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا لِمَنَا، وَأَنْفُسُهَا جُنْدُ أَهْلِهَا» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ» قُلْتُ<sup>(١)</sup>: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ .....

من لئار)

وقوله: (حتى فرجه بفرجه) قيل هو للمبالغة لأنه محل الرب، وهو من أفضل لكثير، وقيل ذكر لتحويل النسبة إلى سائر الأعضاء، ومهم من هذا أن الأفضل أن لا يكون لعد المعنى حصياً أو مجزئاً

٣٣٨٣- [٢] (أبو ذر) قوله: (تعين صانعاً) من الصنعة، والمراد به هنا ما به معاش الرجل، فيدخل فيه الحرفة والتجارة ونحوهما، أي: صانعاً لم يتم كسبه لعالمه، وفي نسخة (صايغاً) من الصياغ بالصاد المعجمة، أي: أعاد من سم يكن له سمعه ثمهد من فقر وعمل، كذا ذكر السيوطي في (التوشيح في شرح لجامع الصحيح)<sup>(٢)</sup>

وقوله: (أو تصنع لأخرق) لخروق واحرفة بالنصم والسكون وبفتحتين، الحمق، والأخرق: الأحمق، ومن لا يحسن العمل والتصرف في الأمور، وهو المرددة لمثابته بالصانع

(١) في نسخة، «رسول الله».

(٢) في نسخة: «قوله»

(٣) «التوشيح» (١٧٤/٤).

قَالَ: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٥١٨، م: ٨٤].

### • الفصل الثاني:

٣٣٨٤ - [٣] عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: عَلَّمَنِي عَمَلًا يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ قَالَ: «لَئِنْ كُنْتَ أَقْصَرْتَ الْخُطْبَةَ لَقَدْ أَهْرَصْتَ الْمَسْأَلَةَ، أَهَيِّقِ النَّسَمَةَ وَفُكَّ الرِّقَبَةَ» قَالَ: أَوْلَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا».

وقوله: «تدع الناس» أي: تتركهم من شرك، أي: يكف شركهم، والثاني في (بانها) باعتبار القلة أو الحصنة أو باعتبار خبر، و(تصدق) أصله يصدق.

### الفصل الثاني

٣٣٨٤ - [٣] (البراء بن عازب) قوله: «لئن كنت أقصرت الخطبة» أي العبارة وهو قوله: «علمني عملاً يدخلني الجنة» فإنه لفظ نصير.

وقوله: «أهريست المسألة» أي: سألت عن أمر عريض عظيم، وهو دخول الجنة، ولعل تفسير لطيفي<sup>(١)</sup> إياه بأمر ذي طول وعرض لما أن العرض يستلزم لطول. و(السمة) محركة نفس بـروح كالتسم، ونفس لريح إذا كان صعباً كالتسم، كذا في (القاموس)<sup>(٢)</sup>، والمراد بها النفس.

وبلونه: (لا) أي: ليسا بواحد، بل عن النسمة أن تتقرّر بعنفها، وذلك لأن معنى

(١) «شرح الطيبي» (٦/٧).

(٢) «القاموس» (ص: ١٠٧٩).

عَتَقُ النَّسَمَةَ: أَنْ تَفَرَّدَ بِعِتْقِهَا، وَفَكَ الرِّقَبَةَ: أَنْ تُعَيِّنَ فِي ثَمَنِهَا، وَالْمِنْحَةَ،  
الْوَكُوفَ، وَالْفَيْءَ عَلَى ذِي الرَّجْمِ الظَّالِمِ، فَإِنْ لَمْ تُطَقْ ذَلِكَ فَأَطْعِمِ الْبَجَائِعَ،  
وَاسْقِ الظُّمَّانَ، وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ تُطَقْ ذَلِكَ فَكُفَّ  
لِسَانَكَ إِلَّا مِنْ .....

إزالة الرق، وذلك لا يكون إلا من المالك الذي يُعتَقُ

وقوله: (وفك الرقبة: أن تُعَيِّنَ في ثمنها) لأن المالك التخليص، فيكون من  
غير المالك، كمن أعان لمكاتب في بدل كتنته أو شفع فيها، والمقصود بيان المراد  
لا بيان معنى اللفظ، فافهم. (والمِنْحَةُ) بكسر الميم وسكون النون في الأصل بمعنى  
المعطية، هي (القدموس) "منحه، كمنعه وضره أعطاه، والاسم المنحة بالكسر،  
وغيب في باقة أو شاة أو غيرها تعطي لمحتاج أن يتنفع من لها ووبرها أو من  
ظهرها زماناً ثم يرفقها.

و(الوكوف) بفتح الواو، كثيرة الیس، يقال: باقه وكف ووكوف غريرة اندر،  
وأصله من وكف ليث وأوكف: إذا فطر، والمشهور من الرواية في قوله: (والمِنْحَةُ)  
لنصب، أي: يعطي لمنحة، أو أعطي المنحة، وقد يرفع، والتعدير ومما يدخلُ نسبةً  
للمنحة، وكذا الكلام في قوله: (والفَيْء) أي: الرجوع بالرحمة والإحسان على ذي  
لرحم، خصوصاً إذا كان ظالماً قطعاً لرحم غير مراعى حقها، والمراد بالخير ما فيه  
ثواب، فالمباح ليس بحير ولا شر، وقيل: المراد به ما ليس فيه ضرر ولا ضرار فيشمل  
لمح، وقد قبل الوجهين في قولهم في المعكف: ولا يهككم إلا بحير، والراجع

خَيْرٌ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٤٠٢٦].

٣٣٨٥- [٤] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِيُذْكَرَ اللَّهُ فِيهِ، نُيِّيَ لَهُ نَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَفْسًا مُسْلِمَةً، كَانَتْ فَدْيَتُهُ مِنْ جَهَنَّمَ، وَمَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ فِي «مِشْرِحِ السَّنَةِ». [٣٥٥/٩].

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٣٨٦- [٥] عَنِ الْغَرِيفِ بْنِ الدَّيْلَمِيِّ قَالَ: أَتَيْتُهَا وَائِلَةً بَيْنَ الْأَشْعَمِ فَقُلْنَا: حَدِّثْنَا حَدِيثًا لَيْسَ بِهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ، فَغَضِبَ وَقَالَ: إِنْ أَحَدَكُمُ لَيَقْرَأُ وَمُصْحَفُهُ مُعَلَّقٌ فِي بَيْتِهِ. ....

### هو الأول

٣٣٨٥- [٤] (عمرو بن عبسة) قوله - (عمرو بن عبسة) بعين مهملة وموحدة مفتوحين، وقد مر.

وقوله. (ليذكر) بلفظ المجهول، وفيه إشارة إلى أن بناء المسجد يعني أن يكون للناس لا لخاصة، وأما الباء لا للذكر بل للمهاجرة وإرياء والسمعة فكلا.

### المصل الثالث

٣٣٨٦- [٥] (الغريف بن الديلمي) قوله - (عن الغريف) بالعين معجمة مكسر.

وقوله (إن أحدكم ليقرا ومصحفه معلق في بيته) أي: يقرأ ليلاً ونهاراً لا يغيب عنه ساعة

فَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَقُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ - يَعْنِي النَّارَ - بِالْقَتْلِ فَقَالَ: «أَعْتَقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٣٩٦٤، ٥: ٣١٤٥].

٣٣٨٧ - [٦] وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ الشَّفَاعَةُ بِهَا»<sup>(١)</sup> تَفَكُّ الرِّقَةِ. رَوَاهُ السَّيْهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٧٢٧٩].



وقوله: (فيزيد وينقص) أي: سهواً وعلطاً، فهم أن مرادهم الرواية بالمعظ كما هو، فقالوا: مقصودنا أن يكون حديثه ﷺ من غير أن يتعير معناه مع رعاية الاحتياط في روايته، فهمهم

وقوله (في صاحب) أي: في شأن صاحب (لنا) مات، و(أوجب) على نفسه (النار) بسبب ارتكاب القتل، أي: قتل نفسه، أو قتل غيره، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ جَهَنَّمَ﴾ [ب: ٩٣].

وقوله: (يعتق الله) - لجزم على جواب الأمر أو يرفع على الاستئناف

٣٣٨٧ - [٦] (سمرة بن جندب) قوله: (بها) متعلق بقوله. (تفكك) والمراد بك الرقية تخليصها من القتل والعذاب، ومن الرق ونحو ذلك.

(١) في نسخة «التي»

## ١ - باب إعتاق العبد لغيره وشراء القريب والعرق في المرض

• الفصل الأول:

٣٣٨٨ - [١] عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَذْلٍ، فَأَعْطِيَ شُرَكَاءُؤُهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٥٢٢، م: ١٥٠١].

### ١ - باب إعتاق العبد لغيره وشراء القريب والعرق في المرض

قد تقرر لاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه في تجزؤ الإعتاق وعدمه، فهما يقولان إنه لا يتجزأ لأن الإعتاق إثبات لعتق، والعتق لا يتجزأ فكذا الإعتاق، وأبو حنيفة يقول: الإعتاق إما له الملك، إما ليس للمالك إلا إرادة حقه، وهو الملك الذي يتجزأ، وأما إثبات العتق أو زواله اترك مهم حكمان شرعيين، لا يملكهما بعد، ومتنوع على هذا الاختلاف أحكام، سيحيي ذكرها في الأحاديث

(وشراء القريب) يوجب العتق من غير أن يعتق مستأنفاً، لكن اختلفوا في القريب هل هو محتصر بالولاء أو نعم ذوي الأرحام لمحرمة كلهم؟ كما ستعرف، (والعتق في المرض) عبارة عن السدبير، وسيحيي حكمه.

### الفصل الأول

٣٣٨٨ - [١] (ابن عمر) قوله: (من أعتق شركاء له) بالكسر، أي: نصيباً وحصّة. وقوله: (وإلا أي: وإن لم يكن له مال يبلغ ذلك الثمن) (فقد عتق منه) أي من العبد (ما عتق) من نصيب المعتق، ونصيب شركاء رقيق، هذا الحديث بظاهره

٣٣٨٩ - [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا فِي<sup>(١)</sup> عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مُشْفُوقٍ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٥٠٤، م: ١٥٠٣].

٣٣٩٠ - [٣] وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَزَّاهُمْ.

يدل على أن المعتق إن كان موسراً فمس لشريك، وإن كان معسراً لا يستسعى العبد. بل عتق ما عتق ورقاً مرقاً، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه إن كان موسراً صم، أو استسعى الشريك العبد، أو أعتق، وإن كان معسراً لا يصم، لكن الشريك إما أن يستسعى أو يعتق، وإلا لهما لأن الإعتاق بشراً، وقلاً له ضمانه غيباً، والسعاية فقيراً، والولاء للمعنى لعدم تجرؤ الإعتاق، ومعنى الاستسعاء أن العبد يكلف لاكتساب حتى يحصل قسمته للشريك، وقيل: هو أن يخدم الشريك بقدر اربة من المالك.

٣٣٨٩ - [٢] (أبو هريرة) قوله (من أعتق شقصاً) بالكسر بمعنى الحصة والتصيب.

وقوله (أعتق كنه) المشهور روايته بلفظ المجهول، أي: حَكِمَ بعتقه كنه عبده، وقد يروى بلفظ المعلوم، و(كنه) منصوب على أنه معروف به.

وقوله (غير مشقوق) أي لا يكلف ما يشق عبده، أي لا يعنى عليه الثمن، أو لا يكلف بخدمته لا بطلبها<sup>(٢)</sup>.

٣٣٩٠ - [٣] (عمران بن حصين) قوله (فجزأهم) أي قسمهم من البعثة

(١) في نسخة «م».

(٢) قال شيخنا في «التقريب»: الحديث يدل على أن من أعتق شقصاً أعتق كله وهو عدم التجزؤ =

أَثَلَانًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ وَذَكَرَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَصْلِيَ عَلَيْهِ» بَدَلٌ. «وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وَقَالَ: «لَوْ شَهِدْتُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» [م: ١٦٦٨، ١٩٥٨، ٣٩٦٠].

٣٣٩١- [٤] وَصَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ» . . . . .

وقوله: (وقال له قولاً شديداً) كرهةً لغيره، وتغليظاً له بعنقه العبد كلهم ولا مال له سواهم، وعدم رعايته جانب الورثة، وبذا أبعدته من الشك شفقة على ليطامى، وذن الحديث على أن الاعتاق في مرض الموت ينهد من الشك يتعلق حق الورثة بماله، وكلنا التبرع كالهبة ويحويها<sup>(١)</sup>

٣٣٩١- [٤] (أبو هريرة) قوله: (فيشتريه فيعتقه) ليس المعنى على امتشاف العنق وإنشائه فيه بعد الشراء، ويؤيده ما يأتي في الحديث الآتي في (الفصل الثاني): (مَنْ مَلَكَ دَرْجِمٍ مَحْرُومٍ مِنْهُ فَهُوَ حُرٌّ)، وأجمعوا على أنه يعتق على أنه إذا ملكه في الحال، لكن لم كان شراؤه سبباً لعنقه أصيب إليه، وذهب أصحاب الطواهر إلى أنه لا يعتق لمجرد ملكه، ولا سم يصح ترتيب الاعتاق على الشراء، والجمهور على أن يعتق عليه بمجرد التملك، وقبل عليه الإجماع، ومعنى قوله (فيعتقه) أي: بالشراء

= في العنق كما هو مذهب الصحابين، والإمام طائفة بالجزء، وأجاب عنه ابن القيم (٤/ ٣٥٧) بأن الحديث لا يوافقهم أيضاً لأن الحديث يدل على العنق في اليسر فقط، ومذهبهم في اليسر وحسب معاً، مع أنه يمكن أن يوجه عن الإمام بأن المراد يعتق الكل باعتبار الحال.

(١) قال أبو حنيفة: يعتق من كل واحد قسطه ويسعى في الباقي، ونه قال الشعبي وشريح البصري



رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م : ١٥١٠] .

٣٣٩٢ - [٥] وَعَنْ جَابِرٍ : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ مَمْلُوكًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي ؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النَّعَّامِ بِثَمَانٍ مِئَةً دِرْهَمٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٦٧١٦ ، م : ٩٩٧] .

وَمِمَّا رَوَاهُ لِْمُسْلِمِ : فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانٍ مِئَةً دِرْهَمٍ ، فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ، فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» فَقُولُ<sup>(١)</sup> : فَبَيَّنَ بِدَيْكَ ..... وَعَنْ .....

لا بالإنشاء .

٣٣٩٢ - [٥] (جابر) قوله : (نعيم) تلفظ لتصغير (ابن النعمان) فتح السون وتشديد الحاء المهمة ، ودل الحديث على جواز بيع المدبر ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد ، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه لا يجوز ، وأولوا الحديث بأن لمراد بالمدبر فيه المدبر المقيد ، بأن قل . إن مت من مرضي هذا أو من شهري هذا فأت حر ، وهذا المدبر لا يعتق بخلافه المطلق بدليل الأحاديث الأخر .

وقوله . (ههكذا وهكذا) وقع في النسخ مرتين ، وقد يتوهم أن الظاهر أن يقول . ثلاثاً ، ولكنه يمكن أن هكذا الأول لمن بين يديه ، والثاني لليمين والشمال ، ويجوز أن يكون هذا كناية عن التمريق اشتتاً على من عن يمينه وشماله وأمامه .

بِمِثْلِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ.

• الفصل الثاني :

٣٣٩٣- [٦] عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ

ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٣٦٥،

د: ٣٩٤٩، ج: ٢٥٢٤].

٣٣٩٤- [٧] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَلَدَتْ أَمَةٌ

لِرَحْلٍ مِنْهُ فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مَنْهُ أَوْ بَعْدَهُ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ [دي: ٣٥٧ / ٢].

٣٣٩٥- [٨] وَضَنَّ جَابِرٌ قَالَ: بَعَثَ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى عَهْدِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بِهَذَا عَهْدُ فَانْتَهَبْنَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

[د: ٢٩٥٤].

### المصل الثاني

٣٣٩٣- [٦] (الحسن، قوله) (من ملك ذا رحم محرم منه) وبه أخذ أبو حنيفة

في تعميم العنق أربي الأرحام المحرمة كلهم.

رفوئه (فهو حر) وهي رواية: (عتق عليه)

٣٣٩٤- [٧] (بن عباس) قوله: (فهو معتق) ذك على أن أمهات الأولاد لا يجوز

بيعهن، وعليه الإجماع، وما جاء بخلافه فهو منسوخ

٣٣٩٥- [٨] (جابر) قوله: (بعث أمهات الأولاد) احتج به من أجاز بيع أمهات

الأولاد، فإن أنشئني. يحتمل أنه ﷺ لم يشعر ببيعهم إياهم، فلا يكون حجة إلا إذا

علم به وأقرهم عنه، ويحتمل أن يكون ذلك في أو الأمر، ثم نهى عنه ﷺ، ولم يعلم

٣٣٩٦- [٩] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ السَّيِّدَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [د. ٣٩٦٢، ح ٢٥٢٩].

٣٣٩٧- [١٠] وَعَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَحْلًا أَعْتَقَ شِقْصًا مِنْ غُلَامٍ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: .....

به أبو بكر رضي الله عنه لقصر مدة خلافته واشتغاله بأمور المسلمين، ثم نهى عمر رضي الله عنه لما طعنه بهيئتي النبي ﷺ، كما قيل في حديث جابر في المنعة الذي رواه مسلم. (كذا يستمتع بالقصة من النمر والدقيق لأية عمى عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عمر رضي الله عنه). انتهى ' وقد يعمل عن علي رضي الله عنه القول ببيع أمهات لأولاده، ولم يصح القول، وقد سطر القول فيه الطبري<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

٣٣٩٦- [٩] (ابن عمر) قوله: (فمال العبد) إضافة المال إلى العبد يست اعشار لملك، بل باعده البدء أي ' ما في يد العبد وحصل بكسبه، بأن يكون عبداً مأذوناً بالتجارة مثلاً، (فمال العبد له) أي ' لمن أعتق، فإن العبد وما في يده ملك لمولاه.

وقوله: (إلا أن يشتري السيد) أن المال يكون للعبد، فيكون مائة من السيد وهبة منه للعبد بعد الإعتاق.

٣٣٩٧- [١٠] (أبو المالح) قوله ' (وعن أبي المالح) يمنع المية

(١) انظر - إرفاء لمعاتج - (١/ ٥٦٩)

(٢) انظر - شرح بطي - (٧/ ١٤)

«لَيْسَ لَكَ شَرِيكَ» فَأَجَازَ عَتَقَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٣٩٣٣].

٣٣٩٨- [١١] وَعَنْ سَمِيْنَةَ قَالَتْ: كُنْتُ مَمْلُوكًا لِلْأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ:

أَعْتَقْتُكَ وَأَشْتَرْتُكَ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ، فَقُلْتُ: إِنْ لَمْ تَشْتَرِطْ عَلَيَّ مَا فَارَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ، فَأَعْتَقْتَنِي وَأَشْتَرْتُكَ عَلَيَّ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [د ٣٩٣٢، ج ٢٥٢٦]

٣٣٩٩- [١٢] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ دِرْهَمٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٣٩٣٢].

وقوله: (فقال: ليس لك شريك) أي: سعي أن يعتق كله، ولا يحسن له

شريكاً لله سبحانه

وقوله: (فأجاز عتقه) أي: حكم بعتقه كله، وهذا عند من لا يقرب محرراً

لإعتق، وعند أبي حنيفة معه: حكم بأن يعتقه كله ترعياً به في إعتاقه لغيره.

٣٣٩٨- [١١] (سَمِيْنَةُ) قَوْلُهُ (وَعَنْ سَمِيْنَةَ) عَلَى وَرْدٍ مَكِينَةٍ

وقوله: (وأشترط عليك) قيل: هذا وعدٌ عتقٌ عنه باسم شرط، وأكثر الفقهاء

لا يصححون بقاء الشرط بعد إعتق (وأن يخدم) بضم الدال من باب نصر، و(ما عشت) بضم الميم الحطاب.

وقوله: (إن لم تشتري عليّ عتقي...) إلخ، يعني لا حاجة إني هذا لأشترط

إظهار الرغبة والاستعداد بخدمة رسول الله ﷺ.

٣٣٩٩- [١٢] (عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ) قَوْلُهُ (مِنْ مَكَاتِبِهِ) أي: بدل كتابته.

٣٤٠٠- [١٣] وَهَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ عِنْدَ مُكَاتَبٍ إِحْدَاكُنَّ وَقَاءً فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٢٦١، د: ٢٩٢٨، ج: ٢٥٢٠].

٣٤٠١- [١٤] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِئَةِ أُوقِيَّةٍ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةً<sup>(١)</sup> أَوْاقٍ - أَوْ قَالَ: عَشْرَةَ دَنَانِيرَ - ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٢٦، د: ٣٩٢٧، ج: ٢٥١٩].

٣٤٠٠- [١٣] (أم سلمة) قوله: (عند مكاتب إحداكن) بالإضافة، والخطاب للنساء، والمراد بالوقاء المدة على أداء معلوم لكتابة.

وقوله (فلتحتجب منه) إذ لا يحل نظره إليها لصيرورته حرًّا، فإن قلت هذا إما يصير حرًّا إذا أدى النجوم كلها، لا لمجرد قدرته على الأداء، فإن المكاتب عند ما بقي عليه درهم؟ فإما هذا محمول على التورع والاحتياط، لأنه بصلد أن يعتق، ويمكن أن يكون معناه فتسعد ونهيا للاحتجاب، إشارة إلى قرب زمانه وحصوله بمجرد الأداء، وأن وجوب الاحتجاب حاصل قطعاً بعد الأداء، ويؤيد المعنى الأول ما يحكى عن أم سلمة أنها قال لمكاتبها ادفع ما بقي عليك، وعليك السلام، ثم ألفت دونه الاحتجاب، ثم روت هذا الحديث.

٣٤٠١- [١٤] (عمرو بن شعيب) قوله (إلا عشر أواق) الأوقية اسم لأربعين درهماً، كذا في (القاموس)<sup>(٢)</sup>، وفي بعض النسخ: عشرة بالثناء، والصحيح

(١) في نسخة «عشر أواق»

(٢) «القاموس» (ص: ١٢٣٣).

٣٤٠٢- [١٥] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَصَابَ  
لِمُكَاتَبٍ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحَسَابٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ،  
وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ قَالَ: «يُؤَدَّى الْمُكَاتَبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ  
عَبْدٍ». وَضَعْفَةٌ. [د ٤٥٨٢، ب ١٢٥٩].

نحوها، وهو المرحود في أكثرها

٣٤٠٢- [١٥] (ابن عباس) قوله: (إذا أصاب) أي. وجد، (المكاتب حداً) أي  
دية. (أو ميراثاً ورث) بلفظ خاصي المعلوم من الإرث، أو المجهول من التورث،  
(بحساب ما عتق) صحح بلفظ المجهول، والظاهر أن يكون بلفظ المعلوم، وعمل  
نحو دقوله (ورث) ملك ليشمل جواب الشرطين

وقوله (يؤدى) بلفظ المجهول بحقيق اللام، من ودى يؤدى دية بمعنى يعطي  
الدية، و (المكاتب) مفعول أول، قيمة مقدم الماعين، والصبر بالموصول محذوف،  
وقوله: (دية حر) مفعول ثان، ويحتمل أن يكون معنى يؤدى لمكاتب بمعنى يؤخذ  
ديته، و (دية حر) مفعولاً مطلقاً

وقوله: (وما بقي دية عبد) بعبارة يؤدى بصفة ما بقي دية عبد، وصوره  
بأنه إذا أدى المكاتب نصف التجرم مثلاً ثم قُتل، فالقاتل يدفع نصف دية الحر إلى  
ورثته، ونصف قيمته إلى مولاه، مثلاً إذا كاتب عس ألف درهم، وقيمتُه مئة، فأدى  
خمس مئة، ثم قُتل، فلو رثة عبد خمس مئة نصف دية حر، ومولاه خمس مئة نصف  
قيمة

هذا، ويصلح أن الخمس مئة إما هو نصف بدل كتابته لا نصف دية الحر؛ فإن  
دية الحر هو من لذهب ألف دينار، ومن التورق عشرة آلاف درهم، ومن الإبل مئة،

## \* الفصل الثالث :

٣٤٠٣ - [١٦] عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّ أُمَّهُ  
 أَرَادَتْ أَنْ تُعْتِقَ ، فَأَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ ، فَمَاتَتْ ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ :  
 فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ : أَيْتَفَعُّهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ : أَنَّى سَعْدُ  
 ابْنِ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ أُمَّيْ هَلَكَتْ فَهَلْ يَتَفَعُّهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا ؟  
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «نَعَمْ» . رَوَاهُ مَالِكٌ . [ط : ٢ / ٧٧٩] .

٣٤٠٤ - [١٧] وَهَنْ يَحْيَى بْنُ سَمِيْدٍ قَالَ : تُوفِّيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
 أَبِي يَكْرٍ فِي نَوْمٍ نَامَهُ ، .....

ولعله باعتبار أن بدل كنفاته الذي يصير به حراً لما كان ألفاً فكأنه دية حر ، ونصفه  
 خمس مئة ، هذا ما يظهر ولا يشعني القليل ، فتدبر ، والله أعلم . وقالوا : هذا مما لم يقل  
 به أحد إلا النخعي ، والحديث مع ضعفه معارض بحديثي عمرو بن شعيب ، فالمعتمد  
 عبد ما بهي عليه شيء ، فحكمه في الإرث والدية حكم العبد يكونان لسببه .

## الفصل الثالث

٣٤٠٣ - [١٦] (عبد الرحمن بن أبي عمرة) قوله : (وهن عبد الرحمن بن أبي  
 عمرة) بفتح العين وسكون الميم .

وقوله : (فقلت للقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق ، أحد الفقهاء السبعة ،  
 جليل ، كبير لقدر .

وقوله : (نعم) أي : يتفعها ويصل إليها ثوابه

٣٤٠٤ - [١٧] (يحيى بن سعيد) قوله . (في نوم نامه) صفة مؤكدة لـ (نوم) ،

لَاخْتَفَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ أُخْتُهُ رِقَابًا كَثِيرَةً. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٧٧٩ / ٢].

٣٤٠٥ - [١٨] وَصَنَ هَبْدَاللهُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

اشْتَرَى عَبْدًا فَلَمْ يَشْتَرِطْ مَالَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ» رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. [دي: ٣٣٠ / ٢].

عبي مات فعاءة

٣٤٠٥ - [١٨] (هبدالله بن عمر) قوله . (فلا شيء له) أي: لم يشتري من مال

لعبد، وإنما هو لسيده.





(۱۵)

کتاب الایمان والنیور



## كتاب الأيمان والنذور

### ١٥ - كتاب الأيمان والنذور

(الأيمان) جمع يمين بمعنى لحلف، قالوا: إنما سُئِلَ بها لأنهم كانوا يتماسحون بيمينهم فيحالفون، وهذا يدل على أن أصله اليمين بمعنى اليد اليمنى، ويجوز أن يعتبر الأصل اليمين بمعنى البركة والنعمة؛ فإن اليمين تقوية الحبر بذكر الله تعالى، ويسمى التبرك باسمه سبحانه، واشتهر أن قولهم: ائس الله جمع اسم، وربما حذفوا منه لتون، فقالوا: ائس الله بالفتح والكسر، وربما حذفوا منه الياء أيضاً، وقالوا: ائم الله، وربما ألقوا اسمه وحدها مصمومة، وقالوا: ئم الله، ثم بكسروها لأنها صارت حرفاً وحداً فبشبهونها بالياء، فيقولون: ئم الله، وربما قالوا: ئس الله بضم الميم والنون، ومن الله بفتحهما، ومن الله بكسرهما.

قال أبو عبيدة: كانوا يحلفون باليمين أيضاً، ويقولون: يمين الله لا أفعل كذا، ثم يجمع يمين على أيمان، وحلفوا فقالوا: ائس الله لأفعلن كذا، كما في (الصحيح) (١)، فعلى تقدير كونه جمعاً همزته همزة قطع، وقد خفف وتسقط في الوصل لكثرة الاستعمال، وقال بعضهم: هي كلمة ينسبها لليمين من غير أن يكون جمع يمين، همزتها همزة الوصل، والتصريف فيها ما ذكرنا يدل ظاهراً على هذا القول.

## \* الفصل الأول:

- ٣٤٠٦- [١] عَرِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ لَنَبِيِّ ﷺ بِحَلِفٍ.  
 «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ» رَوَاهُ النَّحَّارِيُّ [خ ٧٣٩١].
- ٣٤٠٧- [٢] وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَتَهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا  
 بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٦٦٤٦،  
 م ١٦٤٦].

و(النذور) جمع نذر، نذر فتح سوب وصحب وسكون اتزان فيهما، وهو  
 يحجب الإنسان على نفسه ولتزامه من حصة سبب يوجبه، لا ترمعه، كما قيل، قال  
 غي (القدموس): "نذر على نفسه، يشر وينذر، مدرأ ويدورأ" أوجه، كائن نذر، ويد  
 ماله، وينذر الله سبحانه [دلا أو سدر] ما كان وعداً على شرط، كعربي إن شفى الله  
 مريضني

## الفصل الأول

- ٣٤٠٦- [١] (ابن عمر) قوله (يحلف) حال سادس التحريم، مثل قائماً في  
 قولك: أحضب ما يكون لأمبر قائماً.
- وقوله: (لا ومقلب القلوب) ساد ما يحلف به، و(لا) هي لتكلامه اساناً كما  
 في قولهم: لا والله

- ٣٤٠٧- [٢] (عنه) قوله (إن الله يهاكم أن تحلفوا بآبائكم) وقد حكم  
 بعض الفقهاء بكفر من حلف بآب، وبعل ذلك إذ اعتقد تعظيم الآء مشركاً في

٣٤٠٨ - [٣] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

«لَا تَخْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلَا بِآبَائِكُمْ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . (م - ١٦٤٨) .

٣٤٠٩ - [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ

فِي حَبِيئِهِ : بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى ؛ فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ : تَعَانَ  
أَقَامِرَكَ . . . . .

ذلك متعظيم الله سبحانه، وإلا فالحرمة والكراهة باقية، وهو حكم الحنف بغير أسماء الله وصفاته كائناً من كان، وأما إسماء الله سبحانه ببعض مخلوقاته نبيهاً على شرفها فمخرج عن المسح، فإنه لا يقع من الله شيء؛ فإذن معنى القبح عندنا هو كون النفس معترقاً انتهى، وهو من صفات أفعال أعداء، كما قد أضحينا في إسناد المكر والخداع إلى الله سبحانه، وقاويلهما بجرانتهما مني على مذهب الاعتزال كما قرر في موضعه .

٣٤٠٨ - [٣] (عبد الرحمن بن سمرة) قوله (لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم) :

يهو عن ذلك ثلثا يسبق سائرهم به حرياً على ما تعودوه في الجاهلية، ولا فالمسلمون كيف يفسمون بالطواغي، والطواغي والعواغيت جمع طغية، والمراد بها الأصنام، لأنها حسب الطغيان فكانها دعة له .

٣٤٠٩ - [٤] (أبو هريرة) قوله . (من حلف فقال في حلفه : باللات والعزى :

فليقل . لا إله إلا الله) يحتمل أن يكون معناه أنه سبق لسانه به، فليتداركه بكلمة التوحيد، لأنه صورة الكفر، وإلا فإن كان على قصد التعظيم فهو كفر وارتماد، يجب العود عنه بالدخول في الإسلام

(١) في «التفريز» : بشكل عليه قوس ﷻ «ملح وأبيه» وعبره، وأجيب بأن حلفه كان لمجرد التأكيد، أنه نيل ورود انتهى

فَلْيَتَصَدَّقْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ١٦٥١، م ١٦٤٧].

٣٤١٠ - [٥] وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ إِسْلَامٍ كَاذِبًا، فَهُوَ كَمَا قَالَ.....

وقوله (فليتصدق) أي بالنال نذري عزم على المقاومة به، وبشيء من ماله كفارة لما جرى على لسانه وعزم عليه

٣٤١٠ - [٥] (ثابت بن الضحاك) قوله (من حلف على ملة غير الإسلام) نحو: (إف فعل فهو يهودي، أو نصاني، أو يري، من الإسلام، أو من الشي، أو من القرآن وعونه (كاذباً) بأن كان قد نعه، إن كان حلف على ما صي، أو سم يفعل إن كان في المستفسر، فإن مقصود من هذا التحلف منع عن تفعل، بصدقه ما لا يفعل، وكذلك بأن يفعل

وقوله، (فهو كما قال) طاهر الحديث أنه يصير كذراً، إن بمجرد تحلف، أو بعد الحدث، كذا قال لطفي<sup>(١)</sup>، ونظاهر أنه إن حلف على الماضي بكفر بمجرد الحلف، وإن حلف على المستقبل بكفر بعد الحدث.

اعلم أنه قد اختلف في كون هذا القول ميباً، أعني يمتنع فيه الكفاة، وأما سميهِ العيق ميباً وحسباً فهو شائع في كلام الفقهاء، ودلت بمعنى تقوية الحكم، من اليمين يعني القوة، والتكلام هنا في اليمين الذي تحلف فيه بكفارة، وذهب كثير من الأئمة أنه يمين تحلف بالكفارة عند الحدث، وهو مذهب عداء لأنه لما عتق الكفر بذات الفعل فقد حرم الفعل، وبحريم الحلال يمين، وكذا عبد أحمد في أشهر لرويتي، وحبب حمهور أصحابه، قروا لأن اثر ذلك يقتضي الكفر، وذلك

أبلغ في انتهاك الحرمة من انتهاك حرمة النفس، فكان بإيجاب الكفارة أولى، وقيل مالك والشافعي وغيرهما من أهل المدينة: إنه ليس بيمين ولا كفارة؛ لأن ذلك ليس باسم الله ولا صمته، فلا يدخل في الأيمان المشروعة، وقد قال ﷺ: (من كان حالماً فلا يحيف إلا الله)<sup>(١)</sup>، وله يتعرض في الحديث لكفارة، بل قال: فهو كما قال، وقيل عن أحمد أيضاً كذلك، لكن الأشهر منه هو الأول، ونقل عنه بعض أصحابه أنه قال: أحب إلي أن يكفر كفارة يمين.

وكما اختلفوا في كونه يمناً احتلوا في أنه هل يصير به كافراً؟ فقال بعضهم المراد بقوله: (فهو كما قال) التهديد والمالعة في الوعيد، لا التحكم بأنه صار يهودياً أو بريئاً من الإسلام، كما في قوله: (من ترك الصلاة فقد كفر)، وقال آخرون: إنه يكفر لأنه إسقاط لحرمة الإسلام ورضى بالكفر، وعندنا لا يكفر بهذا القول، سواء علق الكفر بعمل ماضٍ أو مستقبل، وعند بعض مشيخنا: إن علقه بعمل ماضٍ يكفر، نحو: إن كان فعل أصري كذا فهو كفر؛ لأن التعقيب بعمل يعلم أنه قد وقع سحير، لأن استعلاء شيء كائناً ثابته تحجير معنى، لكن لصحيح أنه لا يكفر بـ كذا يعلم أنه يمين، لأن الكفر إنما يكون الاعتقاد، والمقصود من ليمين زجر النفس وتحفيزه عن العمل بتعليقه بشيء هو مكروه عسده ومحذور، فإن كان عسده لتحريف أنه يكفر بهذا القول يكفر فيهما، أي في الماضي والمستقبل، لأنه ضعي بالكفر حين أقدم على الفعل، هذا محصل ما ذكر في (الهداية)<sup>(٢)</sup>، (وشرح الوفاة)<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه لبحاري في «صحيحه» كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف (٢٦٦٩)

(٢) الهداية (٣١٨/٢)

(٣) شرح الوفاة (٢٠٢/٢)

وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُدَّ بِسَبْؤِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِناً فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِناً بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيُكْفَرَ بِهَا، لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قَلَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[خ: ٦٠٤٧، م: ١١٠].

وإن قال: إن فعل كذا فهو راب، أو سرق، أو شارب حمر، أو أكل ربا له يكفر؛ لأن حرمة هذه الأشياء يحتمل انسخ والتبدل، فلم يكن في معنى حرمة الكفر، ولأنه ليس بمعترف، كذا في (الهداية) (١).

وقوله: (وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك) صورته أن يقول: إن شفى الله مريضاً فبعد الفلاني حرراً، وليس في ملكه، وإن دخل بعد ذلك في ملكه ثم يرميه أو يهواه بنذره، بخلاف ما إذا علو عتو عبد يملكه، فإنه يعتق عندئذ بعد التملك.

وقوله: (ومن قتل نفسه بشيء... إلخ)، كمن قتل نفسه بسكين يعاقب عليه بأن يؤتى يوم القيامة مكيلاً يقتل نفسه به إلى ما شاء الله كما جاء في حديث آخر في قتل نفس.

وقوله: (ومن لعن مؤمناً فهو) أي: للعن (كقتله) في التحريم والعقاب، وهذا قريب من (لحق النافض بالكامل تضييلاً وتشديداً، وهذا إن أورد أعم من لعن الكافرين، وإن أورد في حكم القذف بالكفر كما قال: (ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقتله) وهذا التشبيه أظهر، لأن الكفر من أسباب القتل، فكان الرمي به كالقتل.

وقوله: (ليكثر بها) إشارة إلى عنة الدعوى في الأغلب، وليس تقييداً بأن



٣٤١١- [٦] وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأنت الذي هو خير»<sup>١</sup>. متفق عليه. [ج: ٦٧١٨، م: ١٦٤٩].

لا يترتب الجراء عند عدم قصد التكثير، ويحتمل أن يكون بلام نداء، فإهم

٣٤١١- [٦] (أبو موسى) قوله (إن شاء الله) هو تيسير وإظهار لرعة.

وقوله. (لا أحلف على يمين) قيل انما ادناهم هذا المحلوف عليه، فإنه قد يطلق عليه محار لتلثسه باليمين، كذا قيل عن (الكشاف)<sup>٢</sup>، وقال شُمني<sup>٣</sup> حقيفة يمين حملتان، أحدهما مُقسمٌ به، وأخرى مُقسمٌ عنه، فذكر الكل وأريد البعض، وقيل. ذكر اسم حاد وأريد المحل، لأن المحلوف عليه محل يمين، وقول صاحب (الكشاف). (تلثسه بها) يضمن الكل، وقيل (عني) بمعنى الله

وقال كرماني. حلف عني يمين، أي يمين، أو أئمراد بها المحلوف عليه مجرداً، وأقول: يجوز أن يضمن (أحلف، معني أعزم وأذل، فهي إشارة بأن يمين للمع لا يتعقد، ويجوز أن يحمل اليمين على الكلام الذي فيه اليمين، كالإشهاد ولحق بطلان على الكلام وفعل المتكلم، وهذا الموافق بسياق الكلام من قوله. (أرى غيرها) أن المراد به المحلوف عليه، ويحتمل الاستخدام أيضاً

وقوله (ولا كفرت عن يميني) أي حنث نفسي، ثم أكفر، وذهب الأئمة ثلثه إلى حوار تقديم الكفارة على الحنث، إلا أن الشافعي رحمه الله خصص بالمالي منها، والاستدلال بهم على ذلك بهذا حديث لا يتم؛ لأن التور لمطلق الجمع،

(١) «الكشاف» (١/ ١٣٥)

(٢) انظر: «سحر الراشدين» (٤/ ٣١٦)

٣٤١٢- [٧] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُوَيْتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ  
 وَكَانَتْ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُوَيْتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِيتَ عَلَيْهَا، وَإِذَا خَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ  
 فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وَفِي رِوَايَةٍ:  
 «فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١٤٧، م: ١٦٥٢].

ولا يدل على الترتيب، فهذا لا يدل على تقديم الكفارة على الحنث، كما أن الرواية  
 تأتي ثاني في الحديث الثاني. (فأت الذي هو خير، كفراً عن يمينك) لا يدل على الأمر  
 بالحنث قبل التكفير.

وقد قلت: الرواية التي فيها «أو التفتيح صريح في تقديم التكفير» لأن «أو»  
 يدل على اتصافه برؤية غيرها حيراً، فيكون مقدماً على الفعل الذي هو الحنث» قلت:  
 لواقع يجب إلقاء مجموع التكفير وحنث. والواقع بينهما إناو، فلا يثبت بينهما  
 لترتيب. والحق أن الأحاديث حانية عن دلالة على التقديم والتأخير، وتحويله  
 بتقديم دليل آخر، وهو إحياس على تقديم إركاء على الحول، وتخصيمه في أصول  
 فقه.

٣٤١٢- [٦] (عبد الرحمن بن سمرة، قوله) (عن مسألة، أي بعد سؤال  
 وطلب).

وقوله (أعنت عليها) أي أعانك الله على تلك الإمارة بالتوفيق على رعاية  
 عدالة فيها.

- ٣٤١٣- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ قَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٥٠].
- ٣٤١٤- [٩] وَعَنْهُ قَالَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَوْ لَأَنَّ بَلَجَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ أَتَمُّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَّارَةً الَّتِي اقْتَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٦٦٢٥، م: ١٦٥٥].

٣٤١٣- [٨] (أبو هريرة) قوله (ويفعل) أي ليحث نفسه ليفعل  
 ٣٤١٤- [٩] (هـ) قوله: (والله لأن بلج) اللام للاستدعاء (أن بلج) بتأووس المصدر، وينج من بلج يسبح بالام وكسرهما، (أتم) بضم هـ ومثناة مقترحة على صيغة التصغير، يعني يحاجه، أي صوره ويصوره على يمينه التي يتعلق بأهله أكثر في نسبة الإثم من حنثه في يمينه وعطيه الكفارة، فقوله: (ثم) من المحذور ووصف اللجاج به معارضة الاعتدال السنية، ويحتمل من المراد على قول من يجوز اشتقاقه من التصغير منه وفي (الصرح) (١) إيشام. ذكره أفندي، ويصمون ما سئل من لأحد بيت النظم بأن من حلف قرأ غيره خيراً فليفعل ويكفر، واليمين في أهله أي ينصرفون بأبوابها ويقوت حقهم به إحدى الصور التي يرى غير المحذوف علم فيها خيراً.

بقي أنه يفهم من صيغة التصغير أن يكون الإثم شيئاً في حنث وعطء الكفارة بوضاً، مع أن المعبر به محصورة فيه، ويجب ذلك عليه، فيجوز أن ذلك باعتدال أو في الحنث هنك حرمة اسم لله في طاهر، أو ناعشا توهم لحلف أو في النحش

٣٤١٥- [١٠] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٦٥٢]

٣٤١٦- [١١] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَخْلِفِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٦٥٣].

٣٤١٧- [١٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ (المائدة: ٨٩)، فِي قَوْلِ الرَّحُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَيَلِي وَاللَّهُ . . .

(أي: وفي حديث آخر: (إذا سَلَحَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فَمِنْهُ أَيْمَانُهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لُكْفَرَةٍ) ،  
وَأَسْحَجُ سَتَعْلَلُ مِنَ الْمَجَاحِ، وَرَوَى (إِذَا اسْتَنْجَحَ) تَرَكَ الْإِدْعَاءَ

٣٤١٥- [١٠] (وعنه) قوله (ييمينك) مسدأ، ر(على ما يصدقك عليه صاحبك) خبره، أي: 'معتبر في صدق يمين به صاحبك الذي يستحقك وما قصده، لا يعتبر فيها بوردية الحائف ونسبه، وهذا إذا كان المستخلف صاحب حق يعطى بتوربة، كما في صوره استخلاف القاصي، أو نائبه المسمى عليه، أو لم يكن كذلك، أو لم يكن هناك مستخلف، فلا بأس بالتورية لاسم، إذا كان فيه نفع لأحد كما إذا تعرض أحد لأحد، ففست هو أخيه مريداً به أحوة لإسلام ونعمه ذلك

٣٤١٦- [١١] (وعنه) قوله: (اليمين على نية المستخلف) وهو نمر د - (صاحبك) في الحديث السابق كما شرحنا

٣٤١٧- [١٢] (عائشة) قوله (في قول لرحل لا والله، ويلى والله) من عادة العرب أن يقولوا كثيراً في محاورتهم: لا والله، يلى والله، ولا أعشرك له ولا أعفد

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَفِي «شرح السنة» لَفْظُ «المصابيح» وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَائِشَةَ. [خ: ٦٦٦٣].

### ● الفصل الثاني :

٣٤١٨- [١٣] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. [د: ٣٢٤٨، ن: ٣٧٦٩].

يعني، ولهذا يسمى يمين اللفو<sup>(١)</sup>، وقد يفسر يمين اللفو بما حلف عدناً أنه حق وليس بحق ولا يؤاخذ به، واللفو واللفاء: الشفط وما لا يُعتدُّ به من كلام وغيره، كما في (القاموس)<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وفي شرح السنة لفظ المصابيح)، وهو قوله: (وعن عائشة قالت: لفو اليمين قول الإنسان: لا والله، وبلى والله)، ورفع بعضهم عن عائشة، أي: متجاوز عن عائشة غير موقوف عليها، والحديث مرفوع سواء يرفعه عنه أم لا لأن تفسير لصحابي فيما يتعلق بسبب سرور آية في حكم المرفوع، كما ذكر في أصول الحديث، ولهذا رواه البخاري في (صحيحه).

### الفصل الثاني

٣٤١٨- [١٣] (أبو هريرة) قوله: (ولا بالأنداد) أي: الشركاء، وهي الأولون.

(١) اللفو عند الشافعية أن يحلف على شيء ماض أو مستقبلي سهواً لا والله، بلى والله، وعند الحنفية أن يحلف على الماضي تصديداً، وعلم بعده أنه غلط.

(٢) (القاموس) (ص: ١٢٢٢).

- ٣٤١٩- [١٤] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٥٣٥].
- ٣٤٢٠- [١٥] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٢٥٣].

٣٤١٩- [١٤] (ابن عمر) قوله (فقد أشرك) أي المخلوف به مع الله في التعظيم، وقد قيل: بالتكبير، وهو غلط، اللهم إلا أن يفصد حقيقة التعظيم والتشريك، والله أعلم.

٣٤٢٠- [١٥] (بريدة) قوله (من حلف بالأمانة فليس منا) أي ممن اتحدى بطريقتنا، بل من المتشبهين بغيره، فإنه من ديدن أهل الكتاب، ولعدم دخولها في أسماء الله وصفاته، وقيل: أراد بالأمانة نقر نص، أي لا تحلفوا بالصلاة وحب وحوهم، وقال الثوري شنيء: «دا حلف بأمانة الله، فقد احتلف فيه أقويل العلماء، المشهور عن أبي حنيفة رحمه الله أن يمسحاً تعتقد، فجعل أمانة الله من الصدقات، لأن من أسماء الله الأمين، وأحلف بمحفل لإرادة من المريد، والقدر، من القدير، ويحتمل أن يقال إنه في معنى كلمة الله، على ما ذهب إليه عمر واحد من علماء التفسير في تأويل قوله سبحانه ﴿يَا عِزَّةَ لَا تَكُنْ مِنَ الْيَتَامَى وَالْأَسْفَالِ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وقابلوا لأمانة كلمة التوحيد، وقد روي عن أبي يوسف خلافه، وحتار الصحابي أن لئس لا تعتقد بأمانة الله، سوء بوى لئس أو لم سو، انتهى

وعبد أحمد إن حلف بأمانة الله وعهده وميثاقه، إن أصابها إلى الله، أو بوى بها صفة الله، فهو ممين موجب للكمارة، وإن قد والأمانة والعهد وطلق، وإشأن،

٣٤٢١- [١٦] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَآخَةَ. [د: ٣٢٥٨، ن: ٣٧٧٢، ج٤: ٢١٠٠].

٣٤٢٢- [١٧] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: «لَا، وَالَّذِي نَفْسُ.....

مكنه يكره ايمين بالأمانة لورود لهي عنه، واسهي إما للتحريم أو لمكرهه، وظاهر كلام بعض أصحابه<sup>(١)</sup> أن ما عدا أسماء الله وصفاته لا تنعقد اليمين به، وبهذا يظهر أن القول بكون ليمين بأمانة الله متعقداً لا يافى ورود النهي عن ذلك؛ لما فيه من انتسبه بأهل الكتاب، فتدبر

٣٤٢١- [١٦] (عنه) قوله (يبي بريء من الإسلام) أي قال - إن فعلت كذا فبري بريء من الإسلام، يعني حلف ببرئته من الإسلام، كما مر في (الفصل الأول) من حديث ثابت بن الضحاك (مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ مَعِيَ قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ كَاذِبًا» أَنَّهُ قَدْ كَذَبَ لِأَنَّهُ يَمِينٌ لِلْمَسْحِ).

وقوله (وإن كان صادقاً) يعني لم يفعل وبر في يمينه، فحيث لا يكفر، ولكن من يرجع إلى الإسلام سالماً؛ فإن الحلف بشيء يحتمل الكفر على تفسير احتم لا يليق بحال المسلم، ولا يسعى أن يتحاسر عليه، وحاصله أنه يأثم بهذا الحلف، فدهم

٣٤٢٢- [١٧] (أبو سعيد الخدري) قوله - (إذا اجتهد في اليمين) الاجتهاد بدل الوسع في حسب الأمر، يعني كان إذا بالغ في تقرير القسم وتأكيد أفسم بهذا

(١) انظر «المعني» لآل فقه (١٣/ ٤٧٢ - ٤٧٠)

أَبِي الْقَاسِمِ بَيْدُو. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٢٦٤].

٣٤٢٣- [١٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَتْ يَمِيسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ: لَا، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ. [د: ٣٢٦٥، ح: ٢٠٩٣].

٣٤٢٤- [١٩] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِثَّ عَلَيْهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارِمِيُّ، . . . . .

نوع من الكلام، فيه بدل على كمال قدرة الحق ونسخيره نفسه لكريمة المعصية، وهي العدول عن اسمه الشريف كما هو العالب في لأحداث من قوله. (والذي نفس محمد بيده) إلى كينته المباركة أيضاً لوح من مريد الاجتهاد ولاهمام، وكلمه (لا) ظاهره نفي وردّ لكلام لسانك، ولكن حوت العدة بذكرها من غير أن يكون كلام سبق فرصاً وتقديراً، والله أعلم.

٣٤٢٣- [١٨] (أبو هريرة) قوله (لا وأستغفر الله) قبل: تقديره: لا أقسم، يكون (لا) رائدة للإشارة إلى ظهور المقسم عليه، أو ردّاً لكلام سبق، (وأقسم، إمضاء قسم، كما هو المشهور في توحيه هذا الكلام الواقع في الآيات القرآنية، وزيادة (أستغفر الله) عقبيه تداركاً لما جرى على لسانه من يمين للعر من غير قصد، وإن كان معمولاً عنه، وقبل. سمه حنفاً مجازاً وتشبيهاً ومعه أستغفر الله إن كان لأمر على خلاف ذلك، فهو يؤكد الكلام ويقرره، فلهذا سمه حنفاً محضاً وتشبيهاً في معنى التقرير والتأكيد.

٣٤٢٤- [١٩] (ابن عمر) قوله: (فقال: إن شاء الله) يعني متصلاً، والعمل



وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ جَمَاعَةً وَقَفَّوْهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ. [ت ١٥٣١، د ٣٢٦٦، ن ٣٨٢٨، ج ٢١٠٥، دي ١٨٥/٢].

### \* الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٤٢٥- [٢٠] عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:  
قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ ابْنَ عَمٍّ لِي أَبِيهِ أَسْأَلُهُ فَلَا يُعْطِينِي وَلَا يَصِلُنِي،  
ثُمَّ يَخْتِاجُ إِلَيَّ لِتَأْتِيَنِي فَيَسْأَلُنِي، وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلَهُ، فَأَعْرَضَنِي  
أَنْ آتِيَ الْبَدِي هُوَ خَيْرٌ وَأَكْفَرُ عَنْ يَمِينِي. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالنُّجَاجَةُ. [ن:  
٣٧٨٨، ج ٢١٠٩].

على هذا عند أكثر أهل العلم، قال محمد رحمه الله في (موضعه) <sup>(١)</sup>، «بها إذا أخذ،  
وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا قال: لا شاء الله ورصد يمينه فلا شيء عليه، وقيل  
لا استثناء بعد حين غير حائز. وحكاية الإمام أبي حنيفة في طلب الحلقة ومعاينته إياه  
في مخالفته جده بن عباس في لقون بجوار لا استثناء متصلاً، واعتداله بأنه حينئذ لا يسم  
لهم السعة مشهورة، وحده أبو حنيفة قس: بأن لا مشغل بكلام آخر، وقيل: ما دام في  
المجلس، وقيل غير ذلك.

### الفصل الثالث

٣٤٢٥- [٢٠] (أبو الأخوص عوف بن مالك) قوله: (أن أبي الذي هو خير)  
ليس هو للتفصيل، إذ هو يعني بمعنى التفصيل ولا معده، قال في (الصراح) <sup>(٢)</sup> «خير»

(١) انظر موطأ للإمام مالك مع التحقيق للمصنف (١٦٧/٣).

(٢) (الصراح، ص: ١٧٥).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَأْتِينِي ابْنُ عَمِّي فَأَخْلِفُ أَنْ لَا أُعْطِيَهُ وَلَا أَصِلُهُ قَالَ: «كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ».



## ١- باب في التذوّر

• الفصل الأول:

٣٤٢٦- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ حُمَرَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَتَذَرُوا، فَإِنَّ التَّذَرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٦٠٩، م: ١٦٤٠]

يَكُو، وَيَكْرَى، وَيَكُوتَر، وإنما لم يحمل هنا على التفضيل؛ لأن المعنى فائز بين قطع لصلته ومنعها ومنع المعروف وعطائه، فلا يصح معنى التفضيل، كذا قال الطيبي<sup>(١)</sup>، إلا أنه يعتبر برعم الفائل باعتدله كونه مكافأة، وجزاء سيئة سيئة مثلها، لكن الوصل والإعطاء أولى وأحرى، وأخذ بالعزيمة وكرم الخلق، فلهذا

### ١- باب في التذوّر

قد جمع في الباب المصدم الأيمان والتذوّر، وهذا باب آخر مخصوص بالتذوّر؛ فلهذا أتى بكلمة (في) وإن لم يكن ذلك عادته، فافهم.

### الفصل الأول

٣٤٢٦- [١] (أبو هريرة) قوله: (لا تذروا) بضم الذاء وكسرها من ضرب

- ٣٤٢٧- [٢] وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٦٦٩٦]
- ٣٤٢٨- [٣] وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَفَاءَ لِنَذَرٍ فِي مَعْصِيَةٍ، .....»

وبصر، والسهي عن السبر على اعتقاد أنه برز عن القدر شيئاً، ولما كان من عادة الناس أنهم يندرون لحجب المنافع ودفع المضار، وذلك فعل للحلاء، فهو عن ذلك، وأم غير البحيل فيعطي بدليله فلا واسعة النذر، فهي سهي عن السبر لهذا الغرض نرغب على النذر، ولكن على جهة الإخلاص

٣٤٢٧- [٢] (عائشة) قوله. (ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه) فيه أن سدر بالمعصية لم يحذر الوفاء به

٣٤٢٨- [٣] (عمران بن حصين) قوله. (لا وفاء لنذر في معصية) كمن نذر بدمع وأده، وكذلك سدر صوم يوم الحذر عند الشافعي رحمه الله لأنه حرام، وعندنا يصح السدر، ويعصي يوماً آخر؛ لأن صوم الحذر مشروع بأصله غير مشروع بوضعه، وهو الإعراض عن صيانة الله، فسدر به نذر بالطاعة، ووصف المعصية متصل بدانته فعلاً لا سماعه ذكراً، وتحققه في أصول الحق، وقد جاء عن أصحابنا أنه يلزم سدر ببيع التوند ذبح الشاة

ثم لا كفارة في النذر عند الشافعية، وعيننا جميع من موحات السدر ولو لمعه، لأن سدر إيجاب المباح وهو يستلزم تحريم الحلال، وتحريم الحلال يمين بدليل قوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْهَرَمِ مَا نَحْنُ اللَّهُ لَكَ» إلى أن قال: «لَا تَقْرَأُ اللَّهُ تَكْرَهُ حَلَّةَ أَمْوَالِكُمْ» [التحریم: ١-٢] حتى روى مقابل أن رسول الله ﷺ أعنى رغبة في تحريم مارية، وأم

وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ». [م: ١٦٤١].

٣٤٢٩ - [٤] وَحَنَّ عُقْبَةُ بْنُ حَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٤٥].

٣٤٣٠ - [٥] وَحَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيَّنَّا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، . . . . .

إذا نذر مطلقاً فقال: علي نذر ولم يسم شيئاً، فعليه كفارة اليمين بالاتفاق، وقد روى في (الهداية)<sup>(١)</sup> (ومن نذر نكراً ولم يسم فعلية كفارة يمين)، وروى الطيبي<sup>(٢)</sup> أيضاً عن ابن عباس نحوه.

وقوله: (ولا فيما لا يملك العبد) قد مر بيانه في الفصل الأول من (باب الأيمان والنذور) من حديث ثابت بن لضعاك.

٣٤٢٩ - [٤] (عقبة بن حامر) قوله: (كفارة النذر كفارة اليمين) دليل على مذهب أبي حنيفة رحمه الله، ولو حمل على النذر المطلق من غير تسمية شيء يكون متفقاً عليه كما عرفت.

٣٤٣٠ - [٥] (ابن عباس) قوله: (فسأل) أي: سأل النبي ﷺ (عنه) أي عن الرجل من هو؟ وما حاله؟ (فقالوا) أي: أحاب الصحابة أن اسمه (أبو إسرائيل) وكان رجلاً من بني عامر بن لؤي من بطون فريش، وحاله أنه (نذر أن يقوم ولا يقعد) وهد.

(١) «الهداية» (٢/ ٣١٩).

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ٣٢).

وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ وَيَصُومُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيُمِمْ صَوْتَهُ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح: ٦٧٠٤].

٣٤٣١- [٦] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى شَيْخًا يُهَادِي بَيْنَ اثْنَيْنِ..

ينظر إلى أن القعود يكون من القيام كما قيل، وأم من الضجعة أو من السجود فهو جلوس، وقد قيل بعدم العرق بينهما.

وقوله (وليم صومه) أمره ﷺ بوفاء نصوص دون ما عناه يندى على أن لنذر لا يصح، لا بما فيه حرية، وما لا حرية فيه فلهذا لم، كذا نقل الطيبي<sup>١</sup>، وعصاه إلى جمع من الصحابة، وقال وهو مذهب مالك والشافعي، وقيل: إن كان المندور فيه مباحاً يجب الإتيان به، وسندل بما روي أن امرأة قالت: يا رسول الله! بي مدرت أن أضرب على رأسي الدف، قال ﷺ (أوفني بنذرك)، وإن كان محرماً تجب كفارة التيمم، بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: (لا نذر في معصية، وكفارته كفارة التيمم)، انتهى.

ولظاهر أن مذهبنا هذا، ويظهر ذلك مما ذكر أصحابنا أن النذر هو إيجاب النسخ، وكفى بالحديث الوارد في الدر ضرب الدف متمشكاً لهم، فإن قلت: قلن سم يأمر النبي ﷺ بالوفاء بالقعود وعدم الاستقلال وعدم التكلم مع كونه مباحاً؟ قلنا: إباحتها دائماً والاجتناب عن أصداقها مطلقاً متنوعة، فافهم.

٣٤٣١، ٣٤٣٢- [٦، ٧] (أنس، وأبو هريرة) قوله. (يهادي) ملغى لمجهول

(بين اثنين) معتمداً عليهما من ضعفه وتمايله، ومنه نهادت المرأة: إذا تعادلت

فَقَالَ: «مَا بَالُ هَذَا؟» قَالُوا: «نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ تَعَذُّبِ هَذَا نَفْسُهُ لَعَنِيَّ» وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج ١٨٠٥، م ١٦٤٢].

٣٤٣٢- [٧] وَبِهِ رَوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «ارْكَبْ أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ نَذْرِكَ» [م ١٠٤٣].

٣٤٣٣- [٨] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ فُتُوِّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَهُ، فَأَفْتَاهُ أَنْ يَقْضِيَهُ عَنْهَا. مُتَّفَقٌ.

، قوله . (نذر أن يمشي) يعنى إلى بيت الله تعالى

وقوله (وأمره أن يركب) صاهره أنه لا دعه عليه، وقد قال الشافعي، وعبد بن بركت فعليه دم، وقبر ' وهو أحد. قول الشافعي؛ لأنه إذا حل نقض بعد اثره

٣٤٣٣- [٨] (ابن عباس) قوله . (أفاته أن يقضه عنها) لا يدل بحديث على وجوب النقص من ماله، بل يحمل أن يكون تبرعاً أو نكصاً من تبرعها، واختلف في أن نذر م سعد كان مطلقاً وصراً وعتماً وصدقة، وما ورد أنه ﷺ أمره أن يستي عنها شراً، وقيل (هذا لام سعد) يدل على أنه كان مطلقاً، أو صدقة، حد، واحمهور عني ن نوارث لا ينزله قضاء سحر انو جب على التميم إذا كان غير مائتي، وإذا كان مائتا وثم نكص تركة لا نذر فيه عي وصية، لكن يستحب ذلك، وقال

عَلَيْهِ . [ج : ٦٩٨ ، م : ١٦٣٨] .

٣٤٣٤ - [٩] وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ حَيْرٌ لَكَ» ، قُلْتُ : فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْبِي الَّذِي بِخَيْرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج : ٦٦٩٠ ، م : ٢٧٦٩] وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ مُطَوَّلٍ .

### • الفصل الثاني :

٣٤٣٥ - [١٠] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ» . . . . .

أصحب الظواهر ، يلزمه لهذا الحديث ، كذا نقل الطيبي<sup>(١)</sup>

٣٤٣٤ - [٩] (كعب من مالك) قوله (إن من توبتي) أي ' من تمام توبتي

وقوله . (أن أنخلع) أي . أخرج منه كله ، وأنجرد منه كعب يتجرد منه الإنسان ويخلع من ثيابه ، وكان ذلك حين قُبلت توبته من تخلفه في عزوة ثوبك . وقصته مشهورة من أحاسن القصص ، وذكرناها وترجمناها في (شرح سفر السعادة) ، وذكر هذا الحديث في (دب لندور) وإن كان ذلك تكفيراً وشكراً لمشاهدته في إيمانه على نفسه ما ليس براحِب لحدوث أمر .

### الفصل الثاني

٣٤٣٥ - [١٠] (عائشة) قوله (لا نذر في معصية) أي ' لا وفاء في نذر معصية ،

(١) (شرح الطيبي) (٧ / ٢٣ - ٢٤)

وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِي. [د: ٣٢٩٢،  
ت: ١٥٢٥، ن: ٣٨٣٤].

٣٤٣٦- [١١] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا  
لَمْ يُسْمِهِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ  
يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَاقَهُ  
فَلْيَبِ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، وَوَقَّهَ بَعْضُهُمْ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. [د:  
٣٣٢٢، ج: ٢١٢٨].

ولا نذر معبراً شرعاً، وهو في حكم يمين، (لكفارته كفارة اليمين) وهو ثبت  
مذهب الحنفية.

٣٤٣٦- [١١] (ابن عباس) قوله: (من نذر نذراً لم يسمه) نحو: ﷻ علي  
نذر، وله يعين المنذور أنه صوم أو غيره، فإنه لا يمكن لوفاء فيه، فيكفر كفارة يمين،  
والحاصل أنه قد وقع في الأحاديث: (لكفارته كفارة يمين) (١) قال الطيبي: "جمهور  
أصحابنا على أنه في مثل أن يقول: إن كلمت ربكاً فلهذا علي حجة، بكلمه فهو باختيار  
يس كفارة يمين ويس ما التزمه، وقال: وحمله مالك وكثيرون على النذر لمطلق،  
كقوله: علي نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على النذر بمعصية، كمن نذر أب  
شرب لحم، وحمله جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذور، وقالوا: هو  
مخير بين الوفاء بما التزمه وكفارة يمين، انتهى كلام الطيبي. وأم مدتها من قوله:  
علي نذر، من ألفاظ يمين، ولزوم كفارة اليمين في النذر المطلق متفق عليه، وقد دل

(١) أخرجه مالك في موطئه (٢٢٠٩) رواية أبي مصعب.

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ٣٥).



٣٤٣٧ - [١٢] وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْتَحِرَ إِلَّا بَيَّوَانَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْلُ كَانَ فِيهَا وَتَنَ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُونَ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «لَهْلُ كَانَ فِيهِ عَيْدٌ مِنْ أَحْيَادِهِمْ؟» قَالُوا: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْفٍ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٣٣١٣].

هذا الحديث من ابن عباس على كون كفرته كفارة البعير في النذر المطلق، وفي النذر بمعصية، وفي النذر بما لا يطيق، فتبهر.

٣٤٣٧ - [١٢] (ثابت بن الضحاك) قوله. (أن ينحر إبلًا بيوانة) يضم لموحدة وتخفيف الواو، قال لطبيي<sup>(١)</sup> موضع في أسفل مكة دور يملأ، وقال الجوهري اسم موضع، وقد يحذف التاء، وقال في (القاموس)<sup>(٢)</sup> هضبة وراء يثرب، وكذا في (مختصر النهاية)<sup>(٣)</sup>، وما ذكره الطيبي<sup>(٤)</sup> أقرب؛ لأن مكة وحوايلها من مظلان الحر وعبادة لأوثان، وأما بيع بفتح التحانيه وضم الموحدة بينهما نون، فموضع على مرحلة من المدينة على طريق مصر.

وفي الحديث أن من نذر أن يصحى في مكان لزمه الوفاء به بعد أن لم يكن معبد الأوثان، ولو في وقت ما أو مجمع الكفار، وفي حكمه أن ينذر لتصدق على أهل

(١) «شرح الطيبي» (٧/٣٦).

(٢) «القاموس» (ص: ١٠٨٨).

(٣) «الدر النثير» (١/٩٩).

(٤) «شرح الطيبي» (٧/٣٦).

٣٤٣٨ - [١٣] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالذُّفِّ قَالَ: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٣: ٣٣١٢].

وَزَادَ رِزْسُنُ: قَالَتْ: وَنَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ بِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا، مَكَانٌ يَذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ: «هَلْ كَانَ بِذَلِكَ الْمَكَانِ وَثَنٌ مِنْ أَوْثَانِ الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهِ عِيدٌ مِنْ أَهْيَادِهِمْ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ».

٣٤٣٩ - [١٤] وَعَنْ أَبِي لُبَابَةَ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ مِنْ تَوَيْتِي أَنْ أَهْجَرَ.....

البلد

٣٤٣٨ - [١٣] (عمرو بن شعيب) قوله: (على رأسك) أي: بحضرتك، و(الدف) بالصم أشهر وأصح، وجاء بالفتح أيضاً، وفيه: دليل على النذر بالمباح، لأن ضرب الدف مباح في الجملة، وقال من حصر النذر بالطاعة والنقبة: إن ضرب الدف وإن لم يكن من القربات التي وجب على النذر الوفاء بها، بل من المباحات كأكل الأصعمة اللذيذة، ولبس الثياب الباعمة، ولكنه ﷺ أمرها بالوفاء نظراً إلى مقصده الصحيح الذي هو إظهار الفرح والسرور بقسوم رسول الله ﷺ سالماً غانماً مظفراً على الأعداء.

وقوله: (مكان) بالجر بدل من مكان، والرفع على أنه خبر محذوف

٣٤٣٩ - [١٤] (أبو لُبَابَةَ) قوله: (إن من تويتي أن أهجر) لما حصر النبي ﷺ بني

دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، وَأَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي كُلِّهِ صَدَقَةً قَالَ: «يُجْزَى عَنْكَ الثَّلَاثُ». رَوَاهُ رَزِينٌ. [ط. ٢ / ٤٨١، د: ٣٣١٩].

٣٤٤٠ - [١٥] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا قَامَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي نَذَرْتُ لِلَّهِ تَلَاً إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَكْعَتَيْنِ قَالَ: «صَلِّ هَهُنَا» ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا»، ثُمَّ أَعَادَ عَلَيْهِ فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَا؟». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [د: ٣٣٠٥، دي ٣ / ١٨٤ - ١٨٥].

فُرِيْعَةً، بَعَثُوا إِلَيْهِ ﷺ أَنْ ابْعَثْ إِلَيْنَا أَلِيَابَةً يَسْتَشِيرُهُ فِي أُمُورِنَا، فَأَرْسَلَهُ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَامَ إِلَيْهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ يَكُونُ فِي وَجْهِهِ، فَرَفَّقَ لَهُمْ فَقَالُوا: يَا أَبَا لُبَابَةَ أَتَرَى أَنْ نَنْزِعَ عَنْ حَكَمِ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: بَعْدَ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى خَلْفِهِ أَنَّهُ الدِّخْلُ، قَدْ أَبُو لُبَابَةَ: هُوَ اللَّهُ مَا رَأَيْتُ قَدِمَايَ حَتَّى عَرَفْتُ أَنِّي حُتُّتُ لَهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَطَلَّقَ عَلَى وَجْهِهِ وَارْبِطَ نَفْسَهُ بِسَرِيَةِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: لَا أَبْرَحُ مَكَانِي حَتَّى يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيَّ، فَأَتَرَبَّ اللَّهُ تَوْبَتَهُ، فَسَارَ النَّاسُ إِلَيْهِ يُطْلِقُوهُ، قَالَ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هُوَ الَّذِي يُطْلِقُنِي، فَأَصْدَقَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ مَن تَوْبَتِي أَوْ أَهْجَرَ دَارَ قَوْمِي الَّتِي أَصَبْتُ فِيهَا الذَّنْبَ، الْحَدِيثُ، بَرِيدُ دَارِ بَنِي قُرَيْظَةَ حَتَّى أَنْ عِيَالَهُ وَأَمْوَالَهُ كَانَتْ فِيهِمْ وَفِي يَدِيهِمْ.

٣٤٤٠ - [١٥] (جابر بن عبد الله) قوله (صل ههنا) أي: في المسجد الحرام فإنه أعقل، (شأنك إذا) أي: لرم شأنك، وإذن جواب وجزاء، أي: إذا نيت أن تصلي ههنا، فافعل ما نذرت به من صلاتك في بيت المقدس، فداوا إن نذر أن يصلي في

٣٤٤١ - [١٦] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ أُمَّتَ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً ، وَأَنَّهَا لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ تَغْنِي عَنْ مَشْيِ أَخِيكَ ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ بَدَنَةً» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَلِذَرِمِي [د ٣٢٩٧ ، د ١٨٣ / ٢] .

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ : فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَرْكَبَ وَتَهْدِيَ هَدْيًا ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ : فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ شَقَاءَ أَخِيكَ شَيْئًا وَلْتَرْكَبْ وَلْتَحُجَّ وَتُكْفِرَ بِمِيسَهَا» . [د ٣٢٩٥] .

بيت المقدس يخرج عن عهدة لنذر إذا صلى في مسجد حرم أو مسجد رسول ﷺ ، وإن سدر أن يصلي في مسجد الرسول ﷺ جاز له أن يصلي في مسجد لحرم ، وإن سدر بالصلاة في مسجد لحرام لم يحز في غيره كونه أفصل من غيره . هذا وكس في (الحاشية) : أن المشهور عند الحنفية أنه لا يجوز أن يصلي في غير ما سدر فيه ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يحوز ، لا في الأفصل أو المساوي .

٣٤٤١ - [١٦] (ابن عباس) قوله (ولتهدي بدنة) قال بعضهم : الشاة كلفة ، والأمر بالبدنة للبدب ، وقال بعضهم : تجب بدنة لظاهر الحديث ، وقيل : لا يجب شيء ، وإنما أمر بالنحر استحباباً ، والله أعلم .

وقوله (بشقاء أخيك) بفتح الشين الشاة والعسر ، ويمد ، شعي كرمي شقاء وشدة وشقوة وبكر ، كذا في (لقاموس) (١)

وقوله (وتكفر بميسها) يؤيد مذهب أن سدر يستلزم إيمان

٣٤٤٢- [١٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أُخْتٍ لَهُ بَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ حَافِيَةً غَيْرَ مُحْتَمِرَةٍ فَقَالَ: «مُرُوهَا فَلْتَحْتَمِرْ وَلْتَرَكْ وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [د: ٣٢٩٣، ت: ١٥٤٤، ن: ٣٨١٥، ج: ٢١٣٤، د: ١٨٣/٢].

٣٤٤٣- [١٨] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَخَوَيْنِ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَا نِيَهُمَا مِيرَاثًا، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَةَ الْقِسْمَةِ فَقَالَ: إِنْ عُدْتُ نَسَأَلْنِي الْقِسْمَةَ فَكُلُّ مَالِي فِي رِثَاجِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ لَهُ هُمَرُ: إِنَّ الْكَعْبَةَ عَيْنُهُ عَنْ مَالِكَ، كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ، وَكَلِمُ أَخَاكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا يَمِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذْرُ فِي مَعْصِيَةِ الرَّبِّ»، .....

٣٤٤٢- [١٧] (عبدالله بن مالك) قوله (فتحتمر) بلفظ الانتعاش، وفي نسخة بلفظ التمتع، والحمار ما تعطي به امرأة رأسها، وحتمرت وتخرت، فالتبس لِحمار.

وقوله (فلتحتمر) لأن تراد الاحمار معصية فلا يصح الدرب، وما صوم ثلاثة أيام فلأنها كفارة بيمين، وقيل هي بدل الهدى، وكانت عجرة عن المشي حافية، وقد جاءت الرواية هكذا.

٣٤٤٣- [١٨] (سعيد بن المسيب) قوله (في رثاج الكعبة) رثج معركة والرثاج ككتات الدب عظيم، وهو الدب ثعلق، ورنج اباب أعلقه، وامرأ في الحديث نفس الكعبة؛ لأنه إما أراد أن ماله هدى إلى الكعبة، وإما ذكر الباب عظيمًا، ولهذا دل. (إن الكعبة عية عن مالك)

وَلَا فِي قَطِيعَةِ الرَّحِمِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٣٢٧٢].  
**• الفصل الثالث:**

٣٤٤٤ - [١٩] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «النَّذْرُ نَذْرَانِ: فَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي طَاعَةٍ فَذَلِكَ لِلَّهِ فِيهِ الْوَفَاءُ، وَمَنْ كَانَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ وَلَا وَفَاءَ فِيهِ وَيُكَفِّرُهُ مَا يُكْفَرُ الْيَمِينَ». رَوَاهُ التَّسَائِيُّ. [د ٣٨٤٥].

٣٤٤٥ - [٢٠] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: إِنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يَنْحَرَ نَفْسَهُ إِنْ نَجَّاهُ اللَّهُ مِنْ عَدُوِّهِ، فَسَأَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: سَلْ مَسْرُوقًا...

وقوله (فيما لا يملك) لفظ المجهول أو المعلوم، وهذا إما حكم مستقل ذكر هنا استطراداً، أو مما نحن فيه لأن قوله: (كُلُّ مَانِي فِي رِجَاحِ الْكَعْبَةِ) نذرٌ فيما لا يملك لكونه قبل القسمة.

### الفصل الثالث

٣٤٤٤ - [١٩] (عمران بن حصين) قوله: (ويكفر ما يكفر اليمين) قد سبق شرح الحديث بتمامه.

٣٤٤٥ - [٢٠] (محمد بن المثنب) قوله: (نذر أن ينحر نفسه) كأنه كان موته على يد العدو أشدَّ عليه وأغلظَ وأفضحَ، فقال: اللهم إني لا أشق علي أصل الموت، بل أنحر نفسي باحتدري، ولكن الموت عسى يد العدو يشق عني، فإن أنجيتني منه أنحر لك نفسي.

وقوله: (سَلْ مَسْرُوقًا) إنما أحابه فيه لأنه كان يأخذ من أم المؤمنين عائشة،

فَسَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ: لَا تَنْحَرْ نَفْسَكَ، فَإِنَّكَ إِنْ كُنْتَ مُؤْمِنًا قَتَلْتَ نَفْسًا مُؤْمِنَةً، وَإِنْ كُنْتَ كَافِرًا تَعْبَلُكَ إِلَى النَّارِ، وَاشْتَرَيْتَ كَيْشًا فَأَذْبَحَهُ لِلْمَسَاكِينِ، فَإِنَّ إِسْحَاقَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَفَدِي بِكَيْشٍ، فَأَخْبَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: هَكَذَا كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَفِيكَ. رَوَاهُ رَزِينٌ.

وهذا من غية احتياط ابن عباس وصره، ووه تثبت لقوله، وحفظ فتواه من وصمة الخلاف والنزاع.

وقوله: (فإنك إن كنت مؤمناً) أي عند الله وفي نفس الأمر، أو قال على سبيل الترهيد لإماماً له.

وقوله: (لإن إسحاق خير منك) يدل على أن المنيح هو إسحاق لا إسماعيل كما هو المشهور، وقد يوجد في كلام بعض الكثرء القول بأنه إسحاق، وقد يستشكن بقوله ﷺ: (أنا ابن البليحين)، وقال السيوطي في بعض رسائله: إن هذا القول من تحريفات أهل الكتاب، والله أعلم.





(١٦)

كتاب القصة



## كِتَابُ الْقَصَاصِ

### • الفصل الأول :

٣٤٤٦ - [١] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ : النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، ..... »

١٦ - كتاب القصاص

هو اسم من قصر أثره قصّ وفصيلاً تنبّه، فوله تعالى : ﴿فَارْتَدَّ عَنَّا نَارِهِمْ  
 فَمَقَّصًا﴾ [الكهف ٦٤] أي رحما من الطريق الذي سلكه يقصّان الأثر، والولي يتبع  
 القاتل في فعله، ويقص أثره؛ ليدركه، وينقم منه، ويقتله، أو من تقصّا أي : تساوت،  
 وتماثلا، ويساوى الولي والقاتل بالقصاص بأن يفعل به مثل ما فعله

### الفصل الأول

٣٤٤٦ - [١] (عبدالله بن مسعود) فوله : (لا يحل دم امرئ) أي : إراقة دم  
 إنسان.

وقوله : (يشهد) صفة ثانية لـ (امرئ)، أو صفة لـ (مسلم) للكشف والنوضح،  
 إشارة إلى أن الإتيان بالشهادتين كإحدى العصمة.

وقوله : (إلا بإحدى ثلاث) أي : خصال، فصلها بتعداد المتصفين بها .

وقوله : (لنفس بالنفس) مرفوع، أي : يقتل النفس بالنفس، أو منهوب على

وَالثَّيْبُ الزَّايِي، وَالْمَارِقُ لِدِينِهِ النَّارُكَ لِلْجَمَاعَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٧٨، م: ١٦٧٦].

٣٤٤٧- [٢] وَعَنْ ابْنِ حُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِيبْ دَمًا حَرَامًا». رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ. [ج: ٦٨٦٤، م: ١٦٧٨].

٣٤٤٨- [٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ . . . . .»

حكاية لفظ القرآن، أو مجرور بتقدير محل قتل لنفسه. (الثيب الزايي) لمراد به محصن، خص أحد أوصافه بالذكر، وهو الوجه، سكاك صحيح لمتصم له ثيب، وباقي الأوصاف ظاهر، وهو أيضاً معرب بالحركات الثلاث كما مضطرب عليه، وكذا قوله. (والمارق لدينه) والمروق الخروج، وحروج مازقة لخرجهم عن الدين، ومنه مرق الغدر، وصلت باللام، إما لكونها بمعنى عن، أو تضمين معنى الترك، و(النارك للجماعة) يثبت له، أي لا يندد، وقيل. يتناور كل خارج عن الجماعة ببدعة أو خلاف إجماع، كذا نقل لطيف عن النووي.

٣٤٤٧- [٢] (ابن عمر) قوله. (في فسحة من دينه) أي. سعة ورجاء رحمة من به؛ فإذا أصاب دماً حراماً صدق عليه أمر دينه ورجاء رحمة، أو في سعة من يوفق لأعمال الصالحة؛ فإذا قتل حرم من التوفيق وصاق عليه الأمر، وهذا المعنى أوفق لحديث أبي المرداء الآتي في الفصل الثاني (لا يزال المؤمن مُمِيقاً)، الحديث.

٣٤٤٨- [٣] (عبدالله بن مسعود) قوله: (أول ما يقضى بين الناس) أي في

يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٦٢].

٣٤٤٩ - [٤] وَعَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ  
 إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، فَأَقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيْي بِالسَّيْفِ فَطَعَمَهَا،  
 ثُمَّ لَازَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ  
 قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - أَقْتُلْهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
 إِنَّهُ قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ  
 قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٦٥، م: ٩٥]

حقوق العباد، فلا ينافي أول ما يحاسب عليه (بعد صلواته).

٣٤٤٩ - [٤] (المقداد بن الأسود) قوله: (ثم لاذ) أي: عده، وللؤذ والسواد  
 كالعوذ والعياذ: الالتحاء  
 وقوله: (فلما أهويت) أي: سقطت وقصدت.

وقوله: (لا تقتله) يستفاد منه صحة إسلام لمُكْرَه، وأن الحربي إذا جنى على  
 مسلم ثم أسلم لم يؤاخذ بالقصاص.

وقوله: (إن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله) أي: هو معصوم الدم لإسلامه  
 كما كنت كذلك للإسلام قبل أن تقتله، (وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال)  
 أي: لم تبقى معصوم الدم كما كان هو قبل الإسلام، لكن السبب مختلف، فإن إباحة  
 دمك لكونك قاتلاً، وإباحة دمه لكونه كافراً، وليس التشبه في الكفر، ولو حمل عليه  
 كان تغليصاً وشديداً؛ فلا يلزم أن يكون مرتكبُ القتل كافراً، كما هو مذهب الحوارج.

٣٤٥٠- [٥] وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَنْاسٍ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَتَيْتُ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَهَبْتُ أَطْعُمُهُ فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنْتُهُ فَقَتَلْتُهُ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَقْتَلْتَهُ وَقَدْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَعَوُّذًا قَالَ: «فَهَلَّا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٨٧٢، م: ٩٦].

٣٤٥٠- [٥] (أسامة بن زيد) قوله: (أتيت على رجل منهم) اسم الرجل على الصحيح «مرداس»، واختلف في اسم أبيه، فقبيل: مرداس بن نهيك لمزاري، وقيل: أس عمرو القدكي، قال الثوري<sup>(١)</sup> قد تيسر لما من لقولين أنه لم يكن جهنيًا، وإنما كان دحيلًا بهم غريبًا بأرضهم، فسوهم من جملتهم؛ لأنهم وجدوه في بلاد جهينة، مرعى عماله، فلما قال: لا إله إلا الله رأوا أنه قال ذلك تعوذًا، فقتله أسامة على أنه مباح الدم، والحظ أن موضوع عن المحدث، أو لأنه قال في حلة البأس وإجراء السيف عليه، ولذا لم يزمه الدية، ومذهب جمع من العلماء أن الرحمن مذكور: لا إله إلا الله لا يكون محكومًا بإسلامه حتى يضم إليه محمد رسول الله، وإنما وحب الإمساك عنه حتى يعرف حاله، فتوجه التكبير على أسامة لتركه لتوفيق أمره حتى يتبين له الحق، انتهى.

قوله. (فهل شققته عن قلبه؟) أي: إذا رعمت أنه قال ذلك تعوذًا لم لا شققته قلبه لتعلم وتصنع على ما في قلبه، وتبين لك أنه قال ذلك تعوذًا أو إخلاصًا، يعني ولا يمكن ذلك، فالحكم لظاهر فقط، وشق القلب مسعًا بل فحصى والبحث عن حال

(١) في نسخة «إلى رسول الله»

(٢) كتاب المير (٣/ ٨٠٩)

٣٤٥١- [٦] وَفِي رِوَايَةِ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْلِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَتْ مِرْرَارًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ٩٧].

٣٤٥٢- [٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا تَوَحَّدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ خَرِيماً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ٣١٩٦].

فيه، ولهذا عذاه بـ (عن)، وقد يروى بدون (عن)

٣٤٥١- [٦] (جندب بن عبدالله البجلي) قوله (إذا جاءت) أي كلمة لا إله إلا الله (يوم القيامة) بأن يثقل الله تعالى في صورة رجل معاصم، أو من يحاصمه لها من لملائكة، أو من تلفظ بها

٣٤٥٢- [٧] (عبدالله بن عمرو) قوله (من قتل معاهداً) بكسر الهمزة من عاهد لإمام عنى ترك الحرب دميماً أو غيره، ويوي بمنحها، وهو من عاهده لإمام، والمعاهدة مع المسلمين في حكم معاهدة الإمام

وقوله (لم يرح) من ارح يرح أو اراح يريح أو اراح يريح، وقد الشح هو بفتح الراء وابتاء، وهو أجود، وعيه لأكثر، ولكن بمعنى.

وقوله (وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين خريماً) أي عاماً، فإن الحريف يكون في كل عام مرة، ويعرب يعتبرون ابتداء العام من الحريف، وفي رواية: (سبعين عاماً)، وفي أخرى (مئة عام)، وفي (الموطأ) (خمسة مئة عام)، وفي (المردوس) (ألف عام)، وجمع ذلك بحسب اختلاف الأعمام وتفاوت درجات معام، كد

٣٤٥٣- [٨] وَحَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٥٧٧٨، م: ١٠٩].

ذكر السيوطي<sup>(١)</sup>، وليس عدم وجدان راتحة أنجة كناية عن عدم دحولها، كما يفهم في لعمري من مثل هذه العبارة، بل عدم وجدانها أول ما يعجزها الصالحون من عباد الله، ويقول ابن الله يرسل الروح طيبة من الجنة في المحشر؛ لتيسر عليهم الوقوف فيه ويريحهم من متاعه، فيُحَرِّمُ بعضُ النُصَاةِ منها، والله أعلم.

٣٤٥٣- [٨] (أبو هريرة) قوله (من تردى) أي ألقى نفسه من جبل، بقل ردى في البئر، وتردَّى: سقط، ردى كرضي: هلك، وقد الطيب<sup>(٢)</sup>: المراد بتهور الإنسان، فيرمي نفسه من جبل.

وقوله: (من تحسَّى) حسا ريد الماء ونحسَّاه: شربه شيئاً بعد شيء، وانمراد هنا الشرب مطلقاً. و(السم) نفتح السين وضمها: دواء قاتل يُطْرَحُ في طعام أو ماء، وقيل: مثانة السين.

وقوله: (يتوجَّأُ بها) أي: يصرب بالحديد، وجاء باليد وبالسكين كوضعه: صربه كسجاً، وقد وقع في أكثر نسخ (المصباح) (يجأ) كبضع، والأول أولى رواية ودراية، ثم الحكم بخلود العذاب لهؤلاء مؤول، إما بالاستحلال، أو بحمل الحلود

(١) انظر «التوشيح شرح بجامع الصحيح» (٤١٤٥/٩)

(٢) «شرح الطيب» (٤٧/٧)



٣٤٥٤- [٩] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَّذِي يَخْتَنُ نَفْسَهُ يَخْتَنُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعَمُهَا يَطْعَمُهَا فِي السَّارِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ ١٣٦٥].

٣٤٥٥- [١٠] وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِيمَنْ كَانَ فِتْلَتُكُمْ رَحْلٌ بِهِ خُرْجٌ، فَخَرَجَ فَأَخَذَ سَكِينًا، فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا لَدَمٌ حَتَّى مَاتَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَدْرَبِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ فَحَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٣٤٦٣، م ١١٣].

٣٤٥٦- [١١] وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرِو الدُّوسِيَّ . . . . .

على المَكْتَبِ لطويل، كما يقدّر سجر محنّد، ووقف محدّد جمعاً بين دلّائل

٣٤٥٤- [٩] (أبو هريرة) قوله (الذي يحنق) من باب نصر

وقوله: (ولذي يطعمها) في (القاموس). صعته بالرمح كصعته، وبصره، طعناً.

ضربه

٣٤٥٥- [١٠] (جندب بن عبد الله) قوله: (فخرج) من باب سمع.

وقوله (فحزّ بها) بالمهملة ثم المعجمة، ويروى بالجيم أيضاً، أي: قطع بالسكين، وهي تؤث، وجاء زيادة لئاء (ورقاً) بمعنى سكن، يقال: ورقاً الدمع، كجعن، رقاً ورقواً. جفّ وسكّن

وقوله: (فحرمت عليه الجنة) أيضاً مؤول، إما بالاستحلال أو مع المتقربين، وأمّ الحمل على أنه كان كافراً فبعد كما لا يخفى

٣٤٥٦- [١١] (جابر) قوله: (الدوسي) فتح الدار وسكون الواو والسين

لَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ،  
فَمَرَضَ فَجَرَعَ، فَأَحَذَ مَسَاقِصَ لَهُ، فَقَطَعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَخَبَتْ يَدَاهُ، حَتَّى  
مَاتَ، فَرَأَاهُ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةٌ، وَرَأَاهُ مُغَطَّيًّا يَدَيْهِ  
فَقَالَ لَهُ: مَا صَحَّ بِكَ رَيْكُ؟ فَقَالَ: عَمَرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ:  
مَا لِي أَرَاكَ مُغَطَّيًّا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ تُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَضَّهَا  
الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْدَيْهِ فَاغْفِرْ».  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ، [م ١١٦].

نمهمة، سبة إلى دؤس من عبدالله.

وقوله: (هاجر) أي: عظمى من عمرو (إليه) أي: إلى النبي ﷺ، و(هاجر معه)  
أي: مع الطفيل (رجل من قومه فمرض) أي: ارجح، و(مساقيص) جمع مشمص  
ككسر الميم مص عريض أو طويل، أو سهم فيه ذلك، يرمى به أبو حش، والشقص  
يكسر الشين، النصب، و(البراجم) جمع بُرْجَمَة بضم الباء ولجيم: العقد التي هي  
ظهور الأصابع يجتمع فيها الوسخ.

وقوله: (فشخبت يده) أي: سال منها الدم، والشخب بالنصب ما جرح من  
الضرع من اللبن، وبفتح الدم، وشخب اللس، كمنع ونصر، فاشخب.

وقوله: (ورآه) الصاهر أنه يعطى لماضي من الرقبة، عطف على قوله: (فرآه)،  
وهكذا يوجد في النسخ بمصححة، وقد صحح في نسخة أصلنا: (ورآه) بمعنى  
عقبه، وكتب في الحاشية: ظرف قوله: (فرآه).

وقوله: (اللهم وليديه فاغفر) أي: كما عمرت لسائر أعضائه اغفر ليديه أيضاً،  
وهو دليل على عدم كفره وحبوده في النار لأنه ﷺ دعا له بالمغفرة.

٣٤٥٧- [١٢] وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكُمَيْيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثُمَّ أَنْتُمْ يَا خُرَاعَةُ قَدْ قَتَلْتُمْ هَذَا الْقَبِيلَ مِنْ هَذِبِلٍ، وَأَنَا وَاللَّهُ عَاقِلُهُ، مَنْ قَتَلَ بَعْدَهُ قَبِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِنْ أَحْيَوْا قَتَلُوا وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْعَقْلَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالشَّافِعِيُّ. (ب: ١٤٠٦، مسند الشافعي، ١/ ٢٩٥).

٣٤٥٨، ٣٤٥٧- [١٢، ١٣] (أبو شريح الكمعي، وأبو هريرة) قوله: (ثم أنتم يا خراعة) هذا من تنبه المحطبه انني خطبها رسول الله ﷺ يوم الفتح، ومقدمته مذكورة في (باب حرم مكة) من (كتاب الحج)، وكانت خُرَاعَةُ قد قتلوا في ثلث الأيام رجلاً بمكة بقتيل لهم في الجاهلية، فأدّى رسول الله ﷺ دية لإطلاقه بار الفتنة بين القبيلتين

وقوله: (أنا والله عاقله) أي: مُعْطِي دِيَّتِهِ، والعقلُ: عَصَةُ الدِّيَةِ، يقال: عقل القَتِيلَ: وداه، وإنما سمي عقلاً لأن الإبل لتي يعطى فيها تُعَقَّلُ في فناء وليّ الدم، أو لأن الدية تعقل، أي: تمنع عن السمك.

وقوله: (بين خيرتين) تشبيه بخيرة، بكسر الخاء وفتح الياء، بمعنى الاختيار، قوله تعالى: ﴿مَا حَكَاتُ لَكُمْ الْخَيْرَةَ﴾ [النصر: ٦٨]، وفي (الصرح): '': الخيرة. المصطفى، يقال: محمد خيرة الله يسكون لياؤه وتحريكها: اختيار بركزیدن.

ولحديث ظاهر في أن الاختيار لأولياء المقتول إن شأؤوا انصأوا وإن شأؤوا أخذوا الدية، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة ومالك: لا تلت الدية، لا برصى القتيل، وهو أحد قولي الشافعي؛ لأن موجب اقتتي عمداً هو القصاص لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ عَلَيْنَا الْقصاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [النور: ١٧٨] إلا أنه يقيد بوصف العمد

وفي شرح السنة بإسناده، وصرح: بأنه ليس في الصحيحين عن أبي شريح وقال:

٣٤٥٨- [١٣] وأخرجه من رواية أبي هريرة يعني بمعناه، [ج: ١١٢،

م ١٣٥٥].

٣٤٥٩- [١٤] وعن أنس: أن يهوديًا رَضَّ رأسَ جاريةٍ تبَنَّ حَبْرَيْنِ فقيلَ لها: مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا؟ أَفَلَا؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَجِيءَ بِالْيَهُودِيِّ، فَاعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَارَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٨٤، م ١٦٧٢].

قوله ﷺ: (لَعَنُودٌ) أي موجهة، فيحاط المال زيادة؛ فلا يكون للموي أحد يديه إلا برضى يقاتن؛ والمسألة محتف فيها بين انصحية ومن بعدهم، ويمكن حمل الحديث على ذلك أيضاً، فذهب

وقوله (وَصَرَحَ) أي: لعمري في (شرح السنة) (بأنه ليس في الصحيحين عن أبي شريح) وهذا اعتراض على صاحب (المصباح) حيث ذكره في تصحيح عن أبي شريح، مع أنه ليس في الصحيحين عنه، بل في المروني في الصحيحين عن أبي هريرة معناه

٣٤٥٩- [١٤] (أنس) قوله (رَضَّ) أي كسَر ودَقَّ، و(الجارية) من " — من سم يبيع كدغلام من الرجال، (فأومأت) بالهمزة، وفي أكثر النسخ، (فأومت) بحقيقها وقوله: (فرَضَ رأسه بالحجارة) هذا دليل على أن قتل بالحجر المثل الذي يحصل به المثل غالباً يوجب لقصاص، وهو قول أكثر العلماء، وبه ذهب مالك وأحمد والمشافعي وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله، ولا يوجب عند أبي حنيفة، وهي

٣٤٦٠ - [١٥] وَعَنْهُ قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبْعُ - وَهِيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ثِيَّةً جَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ هَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللَّهِ لَا تُكْسَرُ ثِيَّتُهَا.....

مسألة القتل بالمتقل، وممسكه قولُ لسي ﷺ. (ألا وِدُّ في قَتيل خطأ أحمد بالشوط والعصا والحجر مثلاً من إسي<sup>(١)</sup>)، ومؤلاً حملوه على أحجر الصغير، ولأن لالة غير موضوعة للقتل، وأما الحديد فمرصع له. وأبو حيفة يقول: إنَّ دَضْرَ رأسٍ ليهوديٍّ كان مِبْسَةً لا قِصَاصاً، وقيل: كان لتقص العهد، وتُعقَّب بأنه لو كان قتله نقض عهد لكان يقتله بالسف، ولم قتله بالرَضِّ بالحجارة، دل على إرادة المماثلة لمداور عليها بقوله تعالى ﴿فَمَنْ آتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُو عَلَيْهِ يُغْلَبْ مَا آتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وهذه مسألة القتل بالمتقل

ولقتل عمداً عبد أبي حيفة رحمه الله هو القتل بسلاح، وما أُجري مجراه من المحلقات، وفيه القصاص، وما سواه شبه العمد، وعبد صاحبه والشافعي: إذا ضربه بحجر عظيم أو حشبة عظيمة فهو عمد، وشبه العمد أن يعتمد ضربه بما لا يقتل به غالباً، وتعام تحصيله في كتب الفقه<sup>(٢)</sup>.

٣٤٦٠ - [١٥] (وعنه) قوله: (كسرت الربع) بضم الراء وفتح الموحدة وكسر النحائية لمشدده، بك نصر عمة أنس بن مالك بن أنضر

وقوله: (فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك: لا والله لا تكسر ثيبتها) إخبار منه بعدم كونها مكسورة، مؤكداً بالقسم، وثوقاً بفصل الله تعالى، ويقبأ بما وقع في

(١) أخرجه أبو داود في مسنده (٤٥٤٧) نحوه

(٢) انظر: «مجموع» (١١ / ٤٤٤)، و«أوجز المسالك» (١٤ / ٥٥٧)

يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُنْسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقَصَاصُ»، فَرَضِي الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْضَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بُرَّةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ · ٤٦١١، م: ١٦٧٥].

٣٤٦١ - [١٦] وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيًّا هَلْ جُنِدَكُمْ شَيْءٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ · ٦٩٠٣].

قلبه من الرجاء لا ردَّ على الرسول ﷺ وإكثارَ حكمه

٣٤٦١ - [١٦] (أبو جحيفة) قوله: (والذي فلق الحبة) أي: شقَّها، فأخرج منها لبنت، وهالق الحب. خالقه أو شاقَّه بإحرامِ بورق منه، (وبرأ النسمة) أي: خففها، والسمة بجيء بمعنى الإنسان، وبمعنى النفس، وكل دنة ذات روح.

وقوله (إلا فهماً) امتثناء مما بقي من الاستثناء الأول، أي: ليس عدداً إلا فهماً، والمراد منه ما يبسط به المعاني، ويدرك به الإشارات وعلوم الحقة والأسرار لخاصته التي تظهر للعلماء الراسخين في العلم، وتكتشف للعارفين من أرباب البصيرة، ثم إنه قد كن إذ ذاك في علاقة سبعة عليه السلام صحيفة، كتب فيها بعض الأحكام التي نير في القرآن، منها: (العقل) يعني أحكام بدييات، و(فكاك الأسير) بفتح الهماء ويجوز كسرهما، سم من فك الأسير: أخلصه، وفكاك رهس: ما يُفدك به، (وأن لا يقتل مسلم بكافر) سواء كان ذمياً أو حربياً، وهو مذهب كثير من الأئمة، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله. وقبل كد في الصحيفة من الأحكام غير مذكور، لكنه لم يذكر ههنا لأنه

وَدَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ طُلُمًا» فِي «كِتَابِ الْعِلْمِ».

## • الْفَصْلُ الثَّانِي :

٣٤٦٢ - [١٧] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: . . . . .

ثم يكن مقصوداً، وربما المقصود ذكر العقل والقصاص، وفكاً للأسير مناسب له  
نكونه في معرض القتل، والله أعلم.

واعلم أنهم قالوا: إن الشيعة يرفعون أنه ﷺ خص أهل بيته وعبد - سلام الله  
عليهم أجمعين - بأسرار وعلوم لم يذكرها لغيرهم، وهذا ليس مما يُستفاد كل الاستبعاد،  
إذ ليس كل العلوم والأسرار والمعارف مشتركة فيما بين الصحابة بأجمعهم، ولا بد  
كان بعضهم مخصوصاً بما لم يكن عند غيره، لا لأحكام الشريعة من الأول مر  
والثاني، فإنه لم يكنها من أحد، ولم يخص بها بعضاً دون بعض، فإن كان بعضهم  
شاهداً أمراً بأن ينقلها إلى العائب، فلما سئل ﷺ: هل عدكم شيء ليس في القرآن  
يعني من الأحكام؟ أحب أن القرآن كل الكل وجامع جميع العلوم بالقوة والإجماع،  
لا يحرح منه شيء، ولكن إذا أعطي أحد فهمه والاستنباط منه، والفهم مخصوص  
بالبعض دون البعض، وذلك فصل الله يؤتيه من يشاء، ولم يصرح بإعطائه ذلك الفهم  
وتخصيصه به تواضعاً وتأدباً، وفي لواقع ليس مخصوصاً على الإطلاق، بل له مراتب  
ودرجات بعضها فوق بعض، ولا شك أنه ﷺ أعطي منه ما لم يعط كثير من الصحابة،  
وذلك أمر إضافي، وأما قوله: (وما في الصحيفة) فيحتمل أن يكون قريباً من طريقة  
قولهم: غير أن سيوفهم سلول، يعني ليس عدنا إلا الفهم وإلا ما في هذه الصحيفة  
ليس مما يخص بأحد، فافهم وبالله التوفيق.

## الفصل الثاني

٣٤٦٢، ٣٤٦٣ - [١٧، ١٨] (عبدالله بن عمرو، والبراء بن عازب، فوه:

«لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». رواه الترمذي، والنسائي،  
ووقفه بعضهم وهو الأصح. [ت: ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧].

٣٤٦٣- [١٨] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ. [ج: ٢٦١٩].  
٣٤٦٤- [١٩] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
«لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ.....»

(لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم) مبالغة في مدح بقاء المسلم العرف بالله وصماته، فهو المقصود من خلق العالم؛ لكونه مظهر آيات الله، ومظهر أسراره، وما سواه في هذا العالم الحي من السموات والأرض مقصود لأجله، ولولاه لم يخلق، وإلى الإشارة بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملاق: ١٢]، وأمثالها من الآيات، فالمراد باسمهم المسلم الكامل، العارف بالله وصماته، والعالم بأحكامه وآياته، والله أعلم

وقوله (ووقفه بعضهم) هذا كلام الترمذي، والظاهر أنه يكون موقوفاً على عبدالله بن عمرو المذكور في هذا الحديث، فقوله الطيبي<sup>١</sup> أي: بعض الرواة لم يرفع الحديث إلى النبي ﷺ بل وقفه على الصحابي، دون أن يقول: بل وقفه على عبدالله بن عمرو للإشارة إلى معنى الموقوف، أو لاحتimal أن يكون الصحابي أبرار بن عازب الذي روى عنه ابن ماجه، فاعلم.

٣٤٦٤- [١٩] (أوسعيد، وأبو هريرة) قوله: «لو أن أهل السماء» أي: لو ثبت اشتراكهم، (في دم مؤمن) أي: في إرادة دمه، (لأكبهم الله) لمشهور أن أكب لازم، وكب متعد على عكس المتعارف من استعمال الإفعال، سواء كان ذلك لأجل



فِي النَّارِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٣٩٨].

٣٤٦٥- [٢٠] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِالْقَاتِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَاصِيئَتُهُ وَرَأْسُهُ بِيَدِهِ، وَأَوْدَاجُهُ تَشْخُبُ دَمًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ اقْتُلْنِي، حَتَّى يُدْنِيَهُ مِنَ الْعَرْشِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ. [ت: ٢٩-٣٠، ن: ٢٦٢١].

كون أكف مطاوع كف، أو كون همزة أكف للصيرورة، أو للدخول بمعنى صار ذا كف، أو دخن في الكف، فعلى هذا كان الظاهر (لكبهم) مكان (لاكبهم)، ولكن لو ثبت أن هذا لفظ النبي ﷺ أو أحد من أسروا الموثوق من بينهم لكان حجة على القائلين بذلك، فجزم الثوريستني<sup>١</sup> بأن الصواب: (كبهم الله)، ولعل ما في الحديث سهو من بعض الرواة يسر كما ينبغي، والله أعلم.

٣٤٦٥- [٢٠] (ابن عباس) قوله: (ناصيته ورأسه بيده) حال من لفاع أو لمفعول، والصمير الأول للقاتل، والثاني للمقتول على التقديرين، والضمير في (أوداجه) للمقتول، ولأوداج جمع ودح محركة، وهو عرق في العنق كأوداج بالكسر، فقبل. هناك عروق حاطت بالعنق بقطعها الذابح، وقبل: هما ودجان عبر عن الشنية بلفظ الجمع كما في: «صَعَتَ قُلُوبُكُمْ» [التعريم ٤]

وقوله: (حتى يدنيه من العرش) أي: يقرب المقتول القاتل من العرش، ويذهب به إليه، كناية عن استقصاء المقتول ثأره، والمبالغة في نطلمه، كما يذهب المتظلم ويرفع الظالم إلى سرير السلطان.

(١) انظر: «كتاب الميسر» (٣/ ٨١٣).

٣٤٦٦- [٢١] وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ . أَنَّ عُمَرَ بْنَ  
عَفَانَ أَشْرَفَ يَوْمَ الدَّارِ ، فَقَالَ : أَشْهَدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ : زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ كَفَرَ  
بَعْدَ إِسْلَامٍ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسَ يَغْيِرُ حَقَّ فَقُتِلَ بِهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا زَيْتُ فِي حَاهِيئِي  
وَلَا إِسْلَامٍ ، وَلَا أَرْتَدَّدْتُ مِنْذُ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا قَتَلْتُ النَّفْسَ الَّتِي  
حَرَّمَ اللَّهُ ، فِيمَ تَقْتُلُونَنِي ؟ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ ، وَلِلدَّارِمِيِّ  
لَفْظُ الْحَدِيثِ . [ت : ٢١٥٨ ، ن : ٤٠١٩ ، ج ٢ : ٢٥٣٣ ، دي : ١٧١ / ٢ - ١٧٢] .

٣٤٦٧- [٢٢] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَا يَزَالُ  
الْمُؤْمِنُ مُعْتَقاً صَالِحاً مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا» . . . . .

٣٤٦٦- [٢١] (أبو أمامة بن سهل بن حنيف) قوله : (ابن حنيف) دلحاء المهملة  
على لفظ الصعير، (يوم الدار) وهو اليوم الذي أحاط القوم بداره، وكان المراد  
جنس اليوم حتى يشمل سائر الأيام، أو آخر الأيام يدي قتلوه فيه  
وقوله (أشهدكم) بفتح ثهمزه وصم الشين، أي قسمكم  
وقوله : (فقتل به) بلفظ المحجول والصمير للقتل، أو لكل واحد منها متأويل  
المذكور، وهو الأولى، وعلى الوجهين هو مبرير وتوضيح للمعنى  
وقوله : (وللدارمي لفظ الحديث) يعني دون لقصة .

٣٤٦٧- [٢٢] (أبو الدرداء) قوله : (لا يزال المؤمن معتقاً) بلفظ اسم الفاعل هو  
الإعاق، وهو الإسراع، أي . مسرعاً في طاعته، ومستسطاً في عمنه، وموفقاً بالخيرات  
والمبررات

فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا بَلَّحَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٢٧٠].

٣٤٦٨ - [٢٣] وَعَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ إِلَّا مَنْ مَاتَ مُشْرِكًا أَوْ مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٢٧٠].

٣٤٦٩ - [٢٤] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ. [ن: ٣٩٨٤].

٣٤٧٠ - [٢٥] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْخُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، .....»

وقوله (بلح) بالحاء المهملة معطوئ لمصبي من التفعيل، أي أعما ونقطع عن السير، وبحير يشؤم ما ارتكب، هذا لأنهم، أي، القس بخاصه مانع عن التوبى، وإذ كن لجميع المعاصي أثر في ذلك، أسوداد لقلب، أعادنا الله من ذلك، وهي (النهاية) ' بلح الرحل انقطع من الإعياء، فسم يفسر أن يحرك، وقد تحققت اللام

٣٤٦٨، ٣٤٦٩ - [٢٣، ٢٤] (أبو الدرداء، ومعاوية) قوله (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) تشديد وتعبيط، وأنه تأويل مشهور، وقد ذهب بعض لمحدثين إلى أن جرم قاتل المؤمن متعمداً لخلود في النار، وإن لم يصر كافراً بغيراً إلى طاهر الآية، ففسر، والله أعلم.

٣٤٧٠ - [٢٥] (ابن عباس) قوله ' (في المساجد) قال الشَّيْخُ بن نهمم<sup>١</sup> المسجد إنما هي للصلاة المكتوبة وتروى من التوفل والتذكر والتدريس للعلوم، وهذا

(١) 'النهاية' (١/ ١٥١)

(٢) 'شرح المنذير' (٢/ ١٢٨)

وَلَا يَقَادُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. ات. ١٤٠١، دي. ١٩٠/٢. [٣٤٧١-٢٦] وَعَنْ أَبِي رِثْمَةَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَبِي فَقَالَ: «مَنْ هَذَا الَّذِي مَعَكَ؟» قَالَ: ابْنِي أَشْهَدُ بِهِ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ [د. ٤٤٩٥، ج. ٤٨٣٢].

في عموم المساجد، وأما لمسجد الحرام فمن قتل والتحق إلى الحرم بضيق عنه لأمر بمنع الطعام وشرب ربحه، حتى يخرج نفسه قبيل، وعند الشافعي يجوز سبواؤه في الحرم

وقوله (ولا يقاد بالولد) إن كان المراد به عدم الانتصاف عن نواله إن قتل ولده، وهو الظاهر، فيه خلاف مالك، فإنه قال: يقاد إذا ذبحه ذبحاً، وإن قتل أبو الدُّ ولده ضرباً بالسيف فلا قصاص عليه؛ لاحتمال أنه صر به تأديباً، وأتى على النفس من غير قصد، وإن ذبحه فعليه القصاص لأنه عمد بلا شبهة، لا تأويل، بل جديّة لأبٍ علف؛ لأن فيه قطع الرحم، وهو كمن رى بنته فإنه يلزمه الحد، والحديث حجة عليه، وإن كان المراد عدم قتل النوال بجذبه ولده وقتله أحداً كما كان في الجاهلية، فهذا متفق عليه، والمعنى لأبٍ أظهر وأوفق بالدب، فإنه كان في لجهلية أحكام كثيرة من هذا باب رفعت في الإسلام لا يحصى بهذه الصورة.

٣٤٧١- [٢٦] (أبو رثمة) قوله: (وعن أبي رثمة) بكسر الراء وسكون الميم وبالمثناة.

وقوله: (ابني أشهد به) أي كمن شاهداً بأنه بني من صلي، ومقصوده من هذا الاستشهاد إلزامه ضمان تجديت عنه على رسم الجاهلية. وكانوا يأخذون كلاً من متوسدين بجناية لأخر، وبهذا قال ﷺ مؤكداً. (أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه)

وَزَادَ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» فِي أَوَّلِهِ: قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَى أَبِي الَّذِي بَظْهَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِقَالَ: دَهْنِي أَهَالِجِ الَّذِي بَظْهَرَكَ فَإِنِّي طَبِيبٌ فَقَالَ: «أَنْتَ رَفِيقٌ وَاللَّهُ الطَّبِيبُ». [شرح السنة ١٨١/١٠].

٣٤٧٢ - [٢٧] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ، . . . . .  
أي: لا يؤخذ أحد منكما بحذبة لآخر كما هو مدلول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَذَرَ الْآخَرَى﴾ [إسراء: ١٥]

وقوله: (فرأى أبي الذي بظهر رسول الله ﷺ) وهو خاتم النبوة، وكان لحمة ناتئة على شكل بيضة لحجم، فتوهم أبوه أنه غدة زائدة تولدت من فصلات البدن، (فقال: دهنني أهالج) بالرفع على الاستداف، وبالعزم على جواب الأمر، فأعرض ﷺ عن حواه لظهور أنه ليس الأمر كما توهم، إذ لا يعرف حقيقته إذا أمعن النظر، واعترض على قوله: (فإنني طبيب) تعليماً وهذياً وتخطئة وتكذيباً له فيما ادعى. (فقال: أنت رفيق) ترفق بالمريض في العلاج، وتحميه عما يضره، ولا تفكر على أن تشفيه وتوحده فيه، بل لطبيب الحقيقي لموجد للشفاء هو الله تعالى، وأطلق الطبيب عليه تعالى لمشاكلته، ويستأنس بهذا الكلام في قول من قال: إنه يجوز توصيف الله سبحانه بما يجوز للعقل انصافه تعالى به، لا تسميته به ثناء على القول بالتوقيف، وفرق بين التسمية والتوصيف، وقد مر بهذا من الكلام فيه في (باب أسماء الله تعالى).

٣٤٧٢ - [٢٧] (عمرو بن شعيب) قوله: (يقيد الأب من ابنه) أي: يأخذ قصاصه منه، والقَوْدُ انقصاص، فانوا. الحكمة فيه أن الوالد سبب وجود الولد، فلا يجوز أن

وَلَا يُقْبَلُ الْإِبْنُ مِنْ أَبِيهِ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ. (ت. ١٣٩٩).

٣٤٧٣- [٢٨] وَعَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى: «وَمَنْ خَصَصَ عَبْدَهُ خَصَّنَاهُ». (ت: ١٤١٤، د: ٤٥١٦، ج: ٢٦٦٣، دي: ٢/ ١٩١، ن: ٤٧٣٦).

يكون هو سبباً لعدمه.

٣٤٧٣- [٢٨] (الحسن) قوله (من قتل عبده قتلناه) الحديث، علم أن الأئمة اتفقوا على أن السيد لا يقتل بعبده؛ لأنه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص، وقالوا: هذا لحديث وارد على الرجوع والردع؛ يترددون ولا يقدموا على ذلك، وقيل: لحديث وارد في عبد أعتقه، فشمي عبده باعتباره ما كان، وقيل: مسح بقوله تعالى «الْمَرْءُ بِأَخِيهِ وَالْعَبْدُ بِأَلْفَيْهِ» [١٧٨]، كذا قال الطيبي<sup>(١)</sup>.

وأورد في (شرح كتاب الحرفي)<sup>(٢)</sup> من رواية الدرر قطي يسناد عن إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً قتل عبده متعمداً، فحمله أسيرٌ ﷺ ومعه سنة، ومحا اسمه من المسلمين، ولم يُقَدْ به، وأمره أن يعتق رقبةً، وإسماعيل بن عياش حجة على الشامي في الصحيح.

وأم قتل الحر بعبده غيره فمختلف فيه، ومذهب عبدنا أن يقتل الحر بالعبد كالعكس، وعبد الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله لا يقتل الحر بالعبد، لقوله تعالى «الْمَرْءُ بِأَخِيهِ وَالْعَبْدُ بِأَلْفَيْهِ»، ولأن مسمى بقصاص على المساواة، وهي متبعية بين المالك

(١) اشرح الطيبي (٧/ ٦١)

(٢) اشرح الروكشي على مختصر الحرفي (٦/ ٦٨)

٣٤٧٤ - [٢٩] رَعْنُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ؛ فَإِنْ شَاؤُوا قَتَلُوا، وَإِنْ شَاؤُوا أَخَذُوا الدِّينَةَ؛ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً...»

والمملوث؛ ولأن الفصاح يعتمد المساواة في العصمة، وهي بالدين أو بالدار، وستومان فيهما، والنص تخصيص بالدكر، فلا يفي ما عناه، كذا في (الهداية)<sup>(١)</sup>

ودكر في شروحه: أن فائدة هذا التخصيص سبب نزول هذه الآية، وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كان بين قيسيتين من العرب في الحاضرية دماء، وكانت يحدهما نذعي الفصل لنفسها على الأخرى، فقاتلت لا برضى، لأن كل يميل بذكر منهم بالأشئ مناً، والحر منهم بالعد مناً، فأنزل الله هذه الآية رد عسهم وحر آلهم عما أرادوا من قتل غير العادل بالعمول، وأمرهم أن يتساووا، أي يتكافؤوا، بهذه الآية لم يدل على أن لا يقتل الحر بالعد، كما لا يدل على عكسه؛ فإن المجهوم إنما يعتبر حيث لم يظهر لمخصص غرض سوى حصاص الحكم، وقد تبين ما كان المرض، هذا وكذا ذكر في (شرح كتاب الحر في)<sup>(٢)</sup> عن علي رضي الله عنه، أنه لا يقتل حرٌ بعبد، رواه أحمد، وعن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال (لا يُقتل حرٌ بعبد)، رواه الدارقطني، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقتلان الحر بالعبد، والله أعلم.

٣٤٧٤ - [٢٩] (عمرو بن شعيب) موه: (وهي ثلاثون حقة) يكسر حاء وتشديد القاف، وهي الناخنة في الرعدة، (وثلاثون حذوة) متع الحميم والذن المعجزة

(١) الهداية (٤/٤٤٤).

(٢) شرح الترمذي عن مختصر الحر في (٦/٦٩)

وَأَرْبَعُونَ خَلِيفَةً، وَمَا صَالَحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٣٨٧].

لداحلة في لحامسة، (وأربعون خليفة) بفتح الحاء المعجمة وكسر الهمزة وبالفاء،  
احتمال من الوق، وجاء في روايه (جلدت في بصرنها أولاده).

وقوله (وما صالحوا عليه فهو لهم) يعني ثمة الدية ما ذكرناه، وما صالحوا  
عليه فليلاً كان أو كثيراً فذلك، وهذا مذهب شافعي ومحمد أحد أئمة الحديث،  
ومذهبنا الدية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مئة من الإبل أربعاً، خمس  
وعشرون بنت محص، وخمس وعشرون بنت مود، وخمس وعشرون حقة، وخمس  
وعشرون حدة، تمسكاً بحديث السائب بن يزيد أن أنس بن مالك قصي في بنية مئة من  
الإبل أربعاً. والحدث الذي تمسك به الشافعي غير ثبت لاختلاف الصحة، وعليه  
يقول، أثلاثاً، ثلاثه وثلاثون حقة، وثلاثة وثلاثون حدة، وأربعة وثلاثون حقة،  
وعثمان بن عفان يقول: من كل من ثلاثة وثلاثون، وعمر وذئب بن ثعلب والمغيرة وأبو  
موسى الأشعري يعسوب كما قالوا، فلو كان صحيحاً لما اختلفوا، مع أن هذا خبر  
معارض بقول ابن مسعود أربعاً، ولا مدخل للرأي في تعديرات شرع؛ فلا بد أن  
يكون مسموعاً، وإذا تعارض الخبران كان لأخذ بالمتفق أولى. ولأن ما ذكره  
رسول الله ﷺ في حقه لوداع في حقه كان بمحصر من جماعه، ولم يرو هذا  
حديث لا نعمان بن بشير، وهو في ذلك الوقت في عدد الصبيان، وقد حفي هذا  
لحدث على كبر الصحة، حتى أحسنو منهم بالحدث كما ذكر.

ثم الديات تعتبر بالصداقات، والشرع يهيئ عن أخذ الحوامس في الصدقات؛  
لأنها كرائم أموال الناس، فكذلك هي الديات، وأيضاً الحوامس لا يجوز أن يستحق  
في شيء من المعاصيات لوحين أحدهما أن صفة الحمل لا يمكن لفوف على  
حقيقتها، والثاني أن الحبر من وجه كالمصبي، فيكون هذا في معنى يجاب الرادة



٣٤٧٥- [٣٠] وَعَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِلَدْمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، . . . . .»

على المئة عدداً على ما قدره بشرع، وهو ظاهر، كذا ذكر في شروح (لهدايه) .

٣٤٧٥، ٣٤٧٦- [٣٠، ٣١] (علي، وابن عباس) قوله (تتكافأ دماؤهم) في لقصاص، لا فصل فيها لشرف علي وضيق، وكبير عسى صغير، وعالم على جهل، وهكذا كما كان في بجاعلة، حتى كنو يقتلون عدّة من قبيلة لقاتل بواحد، وقيل ' هذا أيضاً كان في الصحيحة العلوية .

وقوله: (ويسعى بدمتهم) أي: عهدهم وأمانهم (أذناهم) كالعيد والمرأة، حتى لو أعطى أدنى رجل منهم أماناً وعهداً فليس لباقين نقص ذلك لعهد .

وقوله: (ويرد عليهم أقصاهم) أي: أبعدهم، أي: ما أحد من الغنيمة أبعدهم من جيش الإمام يردّ على أقربهم، وهذا إذا خرجت جيوش المسلمين إلى العدو، ثم تفصل منهم سرية عند قربهم سلال العدو فعمو، فيردونه على الجيوش الذين هم وراءهم، ولا ينفردون به، بل تكون جميعهم شركاء فيه؛ لأنهم وإن لم يشهدوا الغنيمة كانوا ردّء السريّة، كذا في (النهاية)<sup>(١)</sup>، ويدل على هذا المعنى ما يأتي من حديث عمرو بن شعيب في الفصل الثاني من (ب الديت)، وهو مختار القاضي السبزوئي، فمفعول (يرد) محذوف، أي: الغنيمة، وهذا أظهر إرادة من قوله: (يرد عليهم)، وقد قيل في معناه: إن بعض المسلمين وإن كان قاصي الدار عن بلاد الكفر، إذا عقد بكاfer عقداً في الأمان لم يكن لأحد نقضه، وإن كان أقرب د إلى المعقود عليه

(١) انظر: «معاني شرح الهداية» (١٠/ ٢٧٣)

(٢) «النهاية» (٤/ ٧٤).

وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ.  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [د: ٤٥٣، ن: ٤٧٤٥].

٣٤٧٦- [٣١] وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ .....

وقال لطبي<sup>(١)</sup> وهذا المعنى أظهر لما يلزم من الأول الثعمه والإعذار؛ لأن  
معقول (برد) غير مذكور، وليس في الكلام ما يدُّ عليه، وهذا القول محل نظر مع  
ما فيه من شذوثة تكرار، ولا يحفى أن الظاهر عند رادة هذا المعنى، يقال: ولا يرد  
عليهم أنفسهم، أو لا يرد على أنفسهم، إلا أن يكون المراد ويرد عليهم أنفسهم انهم  
أنفسهم، فليهم.

وقوله: (وهم يد على من سواهم) في التعاون والتناصر لا يسعهم التحاذل  
كاليد الواحدة لا تخالف من أحرانها في الحركة واسطش، فهو تشبيه بحذف حرفه.

وقوله: (لا يقتل مسلم بكافر) أي: كافر حربي بدليل قوله: (ولا ذو عهد في  
عهده) أي: لا يجوز قتله ما دام في عهده غير ناقص به، فالمراد بذئ عهده هو الذمي.  
ولم لم يجر قتله يقتل المسلم بقتله، فلا ينافي مذهب أبي حنيفة أنه يقتل المسلم  
الذمي، فافهم. وقيل: معناه لا يقتل الذمي في عهده بكافر، والكافر الذي لا يقتل  
الذمي به لا بد أن يكون حربياً، فبهذه القرينة يكون المراد بالكافر الذي لا يقتل المسلم  
به الحربي؛ لبتلاءم لمعطوف والمعطوف عليه، وهذا التوجيه لا يخلو عن تكلف،  
وإن كان يساعد المذهب، وقيل في تأييد مذهب الشافعي: يحتمل أن يكون المعنى:  
لا يقتل لمؤمناً مأخوذاً من الكفر، ولا معاهد ببعض الكفار، وهو الحربي، فافهم

ابن عباس . [ج: ٢٦٨٥] .

٣٤٧٧- [٣٢٣] وَعَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُرَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَيْلٍ - وَالْخَيْلُ: الْجُرْحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ: بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَرَ أَوْ يَغْفُو، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا أَبَدًا». رواه الدَّارِمِيُّ . [دي: ١٨٨ / ٢] .

٣٤٧٧- [٣٢٣] (أبو شريح الخراعي) قوله: (من أصيب بدم) أي: قس نفسي، (أو خيل) أي: قطع عضو، (والخيل) يسكون الباء في الأصل بمعنى الفساد، ويكون في الأفعال والأبدان والعقول، من باب صرت وبصر، وفي الحديث: (يكون بين يدي الساعة الخيل)<sup>(١)</sup> أي: الفترة المفسدة، ومنه: أن الأنصار شكت رجلاً صاحب خيل يأتي إلى نخلهم<sup>(٢)</sup>، أي صاحب فساد، وفي (القاموس)<sup>(٣)</sup>: الخيل فساد الأعصاب، والمالج، ويحرك فيهما، وقطع الأيدي والأرجل.

وقوله: (فخذوا على يديه) أي: لا تركوه أن يفعل.

وقوله: (بين أن يقتصر) يدل من قوله: (بين إحدى ثلاث).

وقوله: (فإن أخذ من ذلك) أي: متى ذكر من الخصال ثلاث، (ثم هذا بعد ذلك) بأن هذا، ثم حسب العقل أو القصاص.

(١) انظر: «النهاية» (٨ / ٢).

(٢) أخرجه أبو دارق في كتاب: الديات (٤٤٩٦).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٩١١).

٣٤٧٨ - [٣٣] وَعَنْ طَاوُوسَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
 «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَّةٍ فِي رَمِيٍّ يَكُونُ بَيْنَهُم بِالْحِجَارَةِ، أَوْ جُلِدَ بِالسَّبَاطِ، أَوْ  
 ضُرِبَ بِمِصَا، فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَا.....»

٣٤٧٨ - [٣٣] (طاووس) قوله: (من قتل في عِمِّيَّة) بكسر عين وميم مشددة  
 وتشديد ايماء، من العمى، أي: في حائِزٍ يعمي أمره، فلا يتيقنُ قاتله ولا حِلَّ قتلِهِ،  
 فقولهُ: (في رمي) يبيّن وتوضيحاً، يعني تراعى القوة فوُجِدَ بينهم قتيلٌ يعمي أمره،  
 ولا يدري قاتله، وقد يفتح العين ويضم، وقال الثوري شتي<sup>(١)</sup>، ويصل هم في عَمِيَّتِهِمْ،  
 أي: في جهلهم، وكأن أصله من استعمه وهو لتلّس، وقد جاء في رواية: (من قتل  
 في عمياء) بكسر وتشديد ومصر، فَمَيْلاً من العمى كالزَمِيٍّ من رمي، وروي: (في عمية  
 في رمي تكون بالحجارة)، كذلك في (مجمع البحار)<sup>(٢)</sup>، والظاهر أن التقيد بالحجارة  
 قيد اتفاقي، وإشارة إلى أن القتل بالمثل موجبٌ لدية، وقبل: إن نعمة أن يضرب  
 الإنسان بما لا يعتد به القتل كحجر صغير وعصاً حميفة فأقصى إلى القتل

وقوله: (أو جلد بالسباط) عطف على قوله (رمي)، وكذا قوله (أو ضرب  
 بمصا)

وقوله (فهو) أي قتله (خطأ) أي في حكم الخطأ، وإن كان عمداً كما قل:  
 (وعقله عقل الخطأ)، ويسميه الفقهاء شبه عمد، والقتل بعير الحديد وإن كان ممداً  
 يحصل القتل به غالباً شبه العمد عند أبي حنيفة رحمه الله، وعدهما وعند الشافعي شبه  
 العمد أن يعتمدَ ضربه بما لا يقتل به غالباً، وأما الذي يحصل به القتل غالباً فهو العمد،

(١) كتاب الميبر، (٣/ ٨١٦)

(٢) مجمع بحار لأورد، (٣/ ٦٨٧)

وَمَنْ قُتِلَ حَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَغَضَبُهُ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٤٥٤٠، ن: ٤٧٩٠].

٣٤٧٩ - [٣٤] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أُخْفِي مَنْ قُتِلَ بَعْدَ اخْذِ اللَّيَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٠٧].

كما أضربنا إليه سابقاً، فالجهر والنصا المذكوران هت على إطلاقهما عنده خفيين كانا أو ثقيلين، وعندهم محمولان على الخفيين، ويعلم من هذا معنى قوله: (ومن قتل حمداً) على الاختلاف.

وقوله: (فهو قود) بالتحريك، أي قتلُه سبب لقود، حمل المصدر مسامحة وبالفقه، كما في قوله: (مهور خطأ)، وأصل القود الانقياد، ثم سمي به الاقتصاد لما فيه من انقياد الجاني له بما جناه.

وقوله: (ومن حال دونه) أي: منع الاقتصاد علة أو مدامة في حكم الشرع، و(الصرف) يراد به النوبة أو المل، وب(العذل) القدية أو المرض، وهذه العبارة كثيرة الوقوع في الأحاديث.

٣٤٧٩ - [٣٤] (جابر) قوله: (لا أخفي من قتل بعد أحد الدية) روي بصيغة المتكلم من الإعفاء، أي: لا أدع، ولا أتركه بل أقتض منه، وفي معناه ما في بعض نسخ (المصابيح): (لا يعفى) على صيغة المجهول خبر في معنى النهي، قال الثوري<sup>(١)</sup> هو حسن إن صحت الرواية، وروي: (لا أخفي) بالفتح الماضي المجهول، لقليل هو دعاء عليه، أي: لا كثر ماله ولا استغنى، والإعفاء الإكثار كما في حديث:

٣٤٨٠- [٣٥] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
 «مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ فِي جَسَدِهِ، فَتَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً  
 وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ». رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٣٩٣، ج١: ٢٦٩٣].

• الفصل الثالث:

٣٤٨١- [٣٦] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا  
 خَمْسَةً.....

(أَعْفُوا اللَّحَى)، ويجوز أن يكون غيراً في معنى النهي كما في رواية (يُعْفَى)، ويكون  
 اعتبار بالمصاصي مبالغة في تحقُّقه، والله أعلم.

وقال الثَّوْرِيُّ شَيْئاً<sup>(١)</sup> والمراد منه التغيُّظ لما شرته الأمر الفظيع وحرأله، وهذا  
 بوجه أنه لا يجوز القتل بعد الدية، لكنه أمر شنيع فظيع، والمدحوب أنه إذا اصطلع  
 لقاتل وأولياء المقتول على مال سقط القصاص، ووجب المال قليلاً أو كثيراً، كذا  
 في (الهداية)<sup>(٢)</sup>، ولعل مراده أن الدعاء عليه تعليل وتشديد، والحكم بالقتل على من  
 قتل بعد أخذ الدية باقي، فافهم.

٣٤٨٠- [٣٥] (أبو الدرداء) قوله: (يصاب بشيء في جسده) من الجرح ولطمع  
 والألم، (فتصدق به) أي: عما عن الحاني صبراً على قدر الله، وترك الانتقام لنفسه.

### الفصل الثالث

٣٤٨١، ٣٤٨٢- [٣٦، ٣٧] (سعيد بن المسيب، وابن عمر) قوله: (خمس)

(١) كتاب المراء (٣/ ٨١٦).

(٢) الهداية (٤/ ٤٥١).

أَوْ سَبْعَةَ بِرَحْلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيْلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ تَمَالَا عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعاً. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط. ٢ / ٨٧١].

٣٤٨٢ - [٣٧] وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ. [خ: ٦٨٩٦].

٣٤٨٣ - [٣٨] وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي فُلَانٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجِيءُ الْمَقْتُولُ بِفَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: سَلْ هَذَا فِيمَ قَتَلَنِي؟ فَيَقُولُ: قَتَلْتُهُ عَلَى مُلْكٍ فُلَانٍ» قَالَ جُنْدُبٌ: فَاتَّقِهَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن: ٣٩٩٨].

٣٤٨٤ - [٣٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ شَطَرَ كَلِمَةٍ.....

أو سبعة) بدل من (فراً).

وقوله: (قتل غيلة) بكسر العين المعجمة وسكون التحتانية القتل حمية وحداً  
وقوله: (لو تمالأ عليه أهل صنعاء) أي: اجتمعوا وتعدونوا، وتخصيص ذكر  
أهل صنعاء لأنه مثلُ عدد العرب في الكثرة، قالوا: وبعل هؤلاء الرجال كانوا منها،  
وفيه قتل الجماعة بواحد إذا اشتركوا في القتل

٣٤٨٣ - [٣٨] (جندب) قوله: (على ملك) بضم الميم، فالمعنى على عهد فلان  
وزمانه، يريد سلطاناً من السلاطين، أي: نصرته، فالضمير في (فاتقها) للنصرة، كأن  
جندباً يتصح رجلاً أن لا يصير ظالماً، ويروى بكسر الميم، فالمعنى قتلته على مخاصمته  
بيي وبينه على ملك فلان، فالضمير للمخاصمة، فيكون المقصود بيان الواقع، والمعنى  
لأول أظهر.

٣٤٨٤ - [٣٩] (أبو هريرة) قوله: (شطر كلمة) بالنصب، وفي بعض النسخ:

لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ يَدَيْهِ: آيَسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. [ج: ٢٦٢].  
 ٣٤٨٥ - [٤٠] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ  
 الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ الْآخَرَ، يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ وَيُجَبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.  
 [ط: ٢٢٧٠].



## ١ - باب الديات

(بشطر) بالباء، أي: بأدنى كلامٍ وأقلِّ إغاثَةٍ، وقيل: المراد بشطر كلمة (اق) من افترس  
 وقوله: (آيس) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: يكتب هذا اللفظ.  
 ٣٤٨٥ - [٤٠] (ابن عمر) قوله: (ويجبس الذي أمسك) كما لو أمسك امرأة،  
 حتى زنى بها آخر، لا حدَّ على المُمسِكِ.

## ١ - باب الديات

جمع دية، والدية بالكسر: حقُّ القَتِيلِ، وَدَّاهُ كَوَدَّاهُ: أعطى دِيَّتَهُ، وَأَتَدَّيْتُهُ:  
 أَخَذْتُ دِيَّتَهُ، وَالدِّيَّةُ مصدرٌ غَسِبَ عَلَى الْمَالِ الَّذِي يُعْطَى، وَدَى يَدِي دِيَّةً كَوَدَّاهُ يَعِدُ  
 عِدَّةً، وَهِيَ الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>: (إِنْ أَحْيَا قَدُورًا، وَإِنْ أَحْرَأَ وَدَوَا) أي: إِنْ شَاوَرَا اقْتَضَوْا،  
 وَإِنْ شَاوَرَا أَحْذَرَا الدِّيَّةَ، وَهِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنْ ادَّيَّ، وَفِي حَدِيثٍ: (يُودَى الْمَكَائِبُ بِحَصَّةٍ  
 مَا أَذَى دِيَّةً حَرًّا، وَبِحَصَّةٍ مَا بَقِيَ دِيَّةً عَدِيَّةً)<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ بِحَقِّهِ الدَّالُ مَجْهُولٌ يَدِي بِإِعَادَةِ

(١) أخرجه الترمذي في «سننه» (١٢٥٩)

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤٧١١)، وأحمد في «مسنده» (٢٣٥٦)



## \* الفصل الأول:

٣٤٨٦ - [١] عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ»  
يَعْنِي الْخَنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٦٨٩٥].

الواو لرواى الكسرة بعدها مثل بوعذ، وفي آخر " (وما أن يدوا صاحبكم، وإما أن يؤذوا بحرب) لفظ جمع المذكرين، أصله يذوبوا، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، وسقطت لأنه مثال ناقص.

والدية من إيل: مئة، ومن العير: ألف ديسر، ومن لوزق عشرة آلاف درهم، لما روي عن عمر رضي الله عنه أن لبي رضي الله عنه قضى بالدية في فتيل بعشرة آلاف درهم، وعند الشافعى من الوزق اثنا عشر ألفاً، ولا تثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة، وقالوا: منها، ومن البقر: متابقرة، ومن نهم ألف شاة، ومن الخيل: متاخلة، كل حلة ثوبان.

## الفصل الأول

٣٤٨٦ - [١] (ابن عباس) قوله (هذه وهذه سواء يعنى الخنصر والإبهام) أي في اليد، اعلم أن في قطع لأصابع كلها من اليدين والرجلين كل اليد، لتعويت جس المنفعة، فهي كل أصبع عشر لدية، وهى عشرة إيل، فنقول دية الخنصر والإبهام سواء، وإن كان الخنصر أضعف وأحق من الإبهام، وإن كان الإبهام ذو مصلين، ولذا حصهما بالذكر؛ لأن كلاهما سواء في أصل المنفعة، فلا يعتبر بزيادته ونقصان كاليمين والشمال، ولما كان في كل أصبع عشر دية لكل كان في كل مفصل على حسابها، ففي كل مفصل كل أصبع ثلث عشر، وفي مفصل الإبهام نصف العشر، إذ للإبهام مفصلان،

٣٤٨٧- [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَبِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ سَقَطَ مَيْتًا يَغْرَّةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، . . . . .  
وللأصابع الباقية ثلاثة مفاصل.

٣٤٨٧- [٢] (أبو هريرة) قوله. (في جبين امرأة) الجبينُ الوترُ في البطن، والجمعُ حَنَّةٌ، وحس، وكل مستور، والتركيب للاستتار.  
وقوله (من بني لحيان) بكسر اللام وفتحها. بطن من هذيل، وقد لحياها هو ابن هذيل، علامة بينه وبين ما يأتي في الحديث الاتي من قوله: (امرأتان من هذيل).  
وقوله (سقط ميتاً) وإن سقط حيّاً ثم مات، فيجب فيه كمال دية الكبير، وإن كان ذكر أو حنت مئة من شعير، وإن كان أنثى محمسون؛ لأن دية الأنثى نصف دية الذكر.  
وقوله (يغرة) ناشوب، و(عبد) عطف بيان أو بدل، وإن رفع فحزب مبتدأ محذوف.

وقوله (أو أمة) للتقسيم لا لتشكك. أو بالإضافة، ولعرة أصعبها ماض في جهة الفرس، ومن أشهر ليله الاستهلال، ومن الهلال طلعه، ومن الأسبان ياصها، ومن المتاع خياره، ومن لقوم شرمهم، ومن لرجل وجهه، وكل ما دناك من صوء وصح فقد بدت غرته، ويطلق على العبد والأمة، وقيل بشرط البياض وليس بشرط عند انصها، وإنما المراد منه عدهم ما يبلغ قيمته نصف عشر ندية.

قال في (لهدة) (١): معه دية الرجل، وهذا هي الذكر. وهي الأنثى عشر دية المرأة، وكل منهما حمس منه درهم، والقياس أن لا يجب شيء لأنه لم ينقش بعبائه، والظاهر لا يصلح حجة للاستحقوق، وأيضاً إن كان حيّاً مات نصرته سمي أن يجب

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوَفِّيَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ مِيراثَهَا لِبَنِيهَا وَزَوْجِهَا، وَالْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا. ....

كمال الدية، وإن لم ينفخ فلا شيء فيه، ولكن ترك القياس دلائل، وقدرناه بخمسين مئة لأنه يروى: (عبد أو أمة قيمته خمس مئة)، ويروى (أو خمس مئة)، وهي حجة على من قدرها بست مئة كمالك والشافعي رحمهما الله، ويؤخذ هذه الغرة في سنة، وتكون لورثة الجنين سوى من كان ضارباً، حتى لو ضرب بطن امرأة فألقت ابنه ميتاً، فعلى عاقلة الأب عرّة، ولا يرث منها لأنه لا ميراث للقاتل.

وقوله: (ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت) في شرح هذه العبارة كلام، وهو أن الطاهر أن يكون المراد بالمرأة التي قضى عليها - أي: على عاقلتها - بالغرة المرأة الجانية، فيكون الضمان في (بنيها) و(زوجها) لها، وكذا في قوله: (والعقل على عصبتها) أي: وقضى بأن العقل، أي: الدية على عصبتها، والمراد بالعصبة العاقلة، وهي جماعة نقرم الدية مكرس يقع بينهم التنصر، وكان تخصيص التوريث ببنيها وزوجها لأجل أنهم هم كانوا من ورثتها في الواقع، وإلا فالظاهر بأن ميراثها لورثتها أي ما كان، كما قال في الحديث الآتي. (ورثتها ولدها ومن معهم)، ويتوجه على هذا التوجيه أن بيان ودة الجانية ليس بكثير المناسبة في هذا المقام، بل المراد موت الجنين مع أمه، كما قال في الحديث الآتي: (فقتلتها وما في بطنها).

فقال الطيبي: "في توجيهه. إن (على) في قوله: (فقضى عليها) وضع موضع اللام كما في قوله تعالى: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣] تضميناً لمعنى الحفظ والرقابة، فيكون المراد بالمرأة هي المجنونة عليها، والضمان لها، إلا في قوله: (على عصبتها) فإنه للجاني، وهذا إذا كانت القسوة

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٩٠٩، م: ١٦٨١].

٣٤٨٨ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هَذِيلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا  
الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ دِيَةَ جَنِينِهَا  
غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ، وَقَضَى بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَثَهَا وَلَدُهَا وَمَنْ  
مَعَهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٩١٠، م: ١٦٨١].

واحدة، قال لطبي: وهو الظاهر، وأما إن كانت متعددة فليكن في هذه المقضية ماتت  
لجانية، والمقصود بـن حال وفاتها وعضاء عيها، وفي الحديث الآتي ماتت المحي  
عليها مع حسنها فقضى لها، هذا، وظاهر أسلوب عبارتي الحديثين ينظر إلى تعدد  
لقصصتين؛ فإن هذا الحديث يدل على أنه بعد القضاء بالعره على احانية توفيت من  
غير أن يقتلها مع الحنين، ودل في الحديث الآتي (فقتلتها وما في بطنها) فليهم،  
والله أعلم

٣٤٨٨ - [٣] (هذه) قوله (اقتتلت امرأتان) كانت صريتين، كما قال في حديث  
المغيرة.

وقوله (محجر) يدل على أن القتل بالحجر لا يوجب القود، وليس بعمد، بل  
هو من قبل شبه لعمد، وهم يحملونه على الحجر الصغير  
وقوله (أو وليدة) أي أمة.

وقوله (بدية المرأة) أي، المفضوه، (على عاقبتها) أي ابعادها، (وورثها)  
بالشدد، أي ابدية (ولدها) أي أولادها مقتولة، ولصمير هي (معهم) ثلولة، لأن  
المراد الجنس، وولد يطلق على الواحد ولجميع، والعراد به (من معهم) ورثها، وقال

٣٤٨٩- [٤] وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا ضَرْبَتَيْنِ،  
فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فُسْطَاطٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً: عَبْدًا أَوْ أَمَةً، وَجَعَلَهُ عَلَى عَصَاةِ الْمَرْأَةِ،  
هَذِهِ رِوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: قَالَ: ضَرْبَتِ امْرَأَةٌ ضَرْبَتَهَا بِعَمُودٍ  
فُسْطَاطٍ، وَهِيَ حُبْلَى فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لِجَنَابَتَيْهِ، قَالَ: فَجَعَلَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دِيَةَ الْمَقْتُولِ عَلَى عَصَاةِ الْقَاتِلَةِ، .....

لطبي<sup>(١)</sup> المراد به الروح بدلالة قوله في الحديث السابق: (بأن ميراثها لنيها وروجها)،  
فافهم.

٣٤٨٩- [٤] (المغيرة بن شعبة) قوله: (عمود فسطاط) بصم والكسر: ضرب  
من الأبنية في السمر دون الشراذق، كذا في (النهاية)<sup>(٢)</sup>، وقال في (القاموس)<sup>(٣)</sup> هو  
الشراذق كالقُستَاط والقُستَاط ولُفُسات ويكسرن، وهذا أيضاً يدل على مذهب أبي  
حنيفة؛ فإن العمود من المسطاط مما يقع القتل به غالباً، قال الطيبي<sup>(٤)</sup>: هو محمول  
على عمود صغير لا يقصد به قتل غالباً

وقوله: (وجعه) هكذا في أكثر النسخ بتأويل لمقضي به، وفي بعضها: (جعلها)  
أي: الغرّة والدية

وقوله: (وهذه رواية الترمذي) اعتراض على صاحب (المصابيح).

(١) شرح الطيبي، (٧/ ٧٩)

(٢) النهاية، (٢/ ٤٤٥)

(٣) القاموس المحيط، (ص: ٦٢٧).

(٤) شرح العيني، (٧/ ٧٠)

وَعَرَّةٌ لِمَا فِي بَطْنِهَا. [ت: ١٤١١، م: ١٦٨٢].

### \* الفصل الثاني :

٣٤٩٠- [٥] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا مِثْلَهُ مِنَ الْإِبِلِ: مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي تُطُونِهَا أَوْلَادُهَا». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ر: ٤٧٩٣، ح: ٢٦٢٨، دي: ٢٤٢٨].

٣٤٩١- [٦] وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَفِي «شَرْحِ الشَّنَّةِ» لَفْظُ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ ابْنِ عُمَرَ. [د: ٤٥٦٥].

### الفصل الثاني

٣٤٩٠، ٣٤٩١- [٥، ٦] (عبدالله بن عمرو، وابن عمر) قوله (ما كان بالسوط والعصا) إما يدل من الخطأ، إن كان قوله (شبه العمدة) صفة له، أو يدل منه إن كان بدلاً، قد مرّت إشارة إلى أن القتل بما عمدة أو شبه عمدة أو خطأ محض، فالعمدة ما كان قصداً بأسلحة وما في حكمه، وشبه العمدة ما يكون بغيره، سواء كان مما يقع بقتل به عالماً أو لا، ولخطأ ما عد ذلك، وهما عند أبي حنيفة، وهو يحمل العصا على إطلاقها حنيفة كانت أو ثميلة، والآخرين يقولون: إن يقتل بالمثل مما يقع القتل به فالأعمد، فيحملون العصا على الحصمة لا يقتل به غالباً.

وقوله (مئة من الإبل) حيز (إبل)، وفي بعض الروايات راد: (معلصة)، والتعليل في شبه العمدة عند ابن مسعود، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد رحمهم الله أن يوجب الإبل أربعاً: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون،

٣٤٩٢ - [٧] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ: «أَنَّ مَنْ اغْتَضَطَ مُؤْمِنًا قَتْلًا؛ فَإِنَّهُ قَوْدُ يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ»، .....

وحمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جدعة، واعتبط عند الشافعي ومحمد رحمهما الله أن يوجب ثلاثين جدعة، وثلاثين حقة، وأربعين تنبة، كُنْهَا خَلْفَاتُ، أي: الحوامسُ في بطونها أو لأدها، وأما أخها المحص فلا تعبط فيه؛ فإنها يجب فيه أخصاً. عشرون بنت مخاص، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن مخاص، وعشرون حقة، وعشرون جدعة، وهذا بالاتفاق، وهذا لحدث دليل الشافعي ومحمد رحمهما الله، وهذا به معارض بما روي عن ابن مسعود وعن أنس بن مالك؛ فأخذنا بالمتقين، وقد مر الكلام فيه.

٣٤٩٢ - [٧] (أبو بكر بن محمد) قوله: (من اعتبط، بعين وهاء مهملتين افتعل من عَطَّ، أي: قتل بلا موجب، من عَطَّ الإبل، واعتطه: نحرها فلا داء ولا علة).

وقوله (قتلاً) نصب على المصدر.

وقوله: (فإنه قود يده) جواب الشرط، والضمير له (من)، أي: هو مقتول يده فصلاً، أي: بما جسه يده، وصف بالمصدر، ويجوز أن يكون لضمير بقصاص المفهوم من المقام، أي: القصاص جزء فعل يده، فكأنه مقتول يده، وقبل: معناه أنه يقص بلا مهنة كما يقال يداً بيد، أو يقال هو بين يديه

وقوله (إلا أن يرضى أولياء المقتول) أي: بالدية، أو يدفعوا

وَفِيهِ: «أَنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ»، وَفِيهِ: «فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ مِثْلَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَعَنِ أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَذْعُهُ الدِّيَةُ مِثْلَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَسْنَانِ الدِّيَةُ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الْبُيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَحْدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ . . . . .»

وقوله: (وبه) أي. في ذلك الكتاب (وعنى أهل الذهب ألف دينار) وعنى أهل لوزق عشرة آلاف درهم. وكأنه لم يذكر لأنه علمه منه على وزن عشرة  
وقوله: (إذا أوعب جذعه) أي. قطعه، يقال: أوعب الجذع: استأصله، والجدع: قطع الأنف. وأصل أوعب الجمع، يقال: وعته كوعده: أحده أجمع، كأوعبه واستوعبه

وقوله: (الدية مئة من الإبل) كدية النفس، والأصل في لأصناف أنه إذا فوت جس صيغة على الكمال، أو أرس جمالاً مقصوداً في الأدمي على الكمال، يجب كل الدية، لأن الله النفس من وجه، وهو مذكور بالإنلاف من كل وجه تعظيماً للأدمي، وأصله قصاء رسول الله ﷺ يديه كلها في اللسان والأنف، وعنى هذا مسح فروع كثيرة، وقد مضى عمر رضي الله عنه أربع ديات في صرمة واحدة، ذهب بها لعقل والسمع والكلام والنصر، وكذا في الحجة إذا حُلقت فسم تبت الدية؛ لأنه يفوت منه منعة جمال، وكذا في شعر الرأس الدية، كذا في (لهدية)، وفي نصب، أي الصهر، أي في صرمة بحيث يقطع مؤه

وقوله: (وفي المأمومة) أي. الشجّة التي نصّ إلى أم الدماغ، وهو جلد فوق



ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْمُقَلَّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ،  
وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السَّرِّ خَمْسٌ  
مِنَ الْإِبِلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [ن: ٤٨٥٣، دي: ٢٤١١].

وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: «وَفِي الْيَمِينِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي  
الرَّجْلِ خَمْسُونَ، وَفِي الْمَوْضِجَةِ خَمْسٌ». [ط: ٨٤٩/٢].

اندماع. و(الجائفة) صفة يبلغ الجوف، أي جوف الرأس أو جوف الظهر و(المقلة)،  
نظم المسم وتشاد القفاف المكسورة الشجة التي تنقل منها فرائش العظام، هي  
فشور تكون على نعظم دون بلحم، كما في (قاموس<sup>(١)</sup>)، وفي (نصرح<sup>(٢)</sup>) منعه  
يكسر القفاف. شكست كي كه «ستخوان از روی شکسته باشد، وفي (الحواشي).  
هي اشجة التي نقل لعظم، أي تكسره حتى ينقل عن محله

وقوله: «وفي السن خمس من الإبل» أو خمس مئة درهم؛ فإن سن. لم كان  
في مجموع الأسنان لدية الكاملة فكيف يكون في السن الواحد خمس من الإبل،  
والأسنان إما اثنان وثلاثون أو ثمان وعشرون؟ قضا: هذه التفديرات تعبد محض،  
ولا طريق إلى معرفته إلا التوقيف. نعم هي بعض هذه لأقسام كالدنة في العنبر  
وصنعها في عيب واحد مثلاً يبرأ وجه معقول، والله أعلم

و(الموضجة) لشجة التي تسي وصح العظم، أي: بفضه، وفي الحديث أمر  
النبي ﷺ بصيام الأواصح، أي: الأيام البهية<sup>(٣)</sup>.

(١) «قاموس المحيط» (ص: ٩٨٢)

(٢) «النصرح» (ص: ٤٥٣)

(٣) انظر: «نهاية» (١٩٦/٥)

٣٤٩٣- [٨] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ . قَصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْأَسْنَانِ خَمْسًا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي وَالدَّارِمِيُّ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ الْفُصْلَ الْأَوَّلَ . [د : ٤٥٦٦ ، ب : ٤٨٤٢ ، ج : ١٣٩ ، هـ : ٢٩٥٥] .

٣٤٩٤- [٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : حَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَ التَّنِينَ وَالرَّجُلَيْنِ سَوَاءً . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ . [د : ٤٥٦١ ، ب : ١٢٩١] .

٣٤٩٥- [١٠] وَعَنْهُ قَالَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ ، الثَّنِيَّةُ وَالصَّرْسُ سَوَاءٌ ، هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [د : ٤٥٥٩]

٣٤٩٣- [٨] (عمرو بن شعيب) قوله . (المواضع) أي . في كل واحد من لموضعت

وقوله (وفي لأسنان خمساً خمساً) أي في كل واحد منها

وقوله (وروى الترمذي وابن ماجه الفصل الأول) أي لجملة لأولى ، أي

سم يذكرها (وفي لأسنان)

٣٤٩٤- [٩] (ابن عباس) قوله : (أصابع اليمين والرحلين سواء) ثنويات السبعة لمخصصة بكل واحد منهم ثنويات أصابعها .

٣٤٩٥- [١٠] (عنه) قوله : (الثنية) وحدة الثنا . وهي الأساس المتقدمة . ثتان فوق وثناس أسفل ، ثم عدها رباعية ، وبعدها لأبب ، وبعدها الأصرس ، وهي أعظم وكبر ، ولكن لا فرق بينها في أيديهم ثنويات المنفعة كما في البصر والمخبر بمشار إليهما بقوله - (هذه وهذه)

٣٤٩٦- [١١] وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خطب رسول الله ﷺ عام الفتح ثم قال: «أيها الناس! إنه لا حلف في الإسلام، وما كان من حلف في الجاهلية فإن الإسلام لا يريدُه إلا شدة، المؤمنون يَدُّ على من سواهم، يُجِيرُ عليهم أديانهم، ويرُدُّ عليهم أقصاهم، يرُدُّ سراياهم على قبيداتهم، لا يُقتل مؤمن بكاير، دية الكافر نصف دية المسلم...»

٣٤٩٦- [١١] (عمرو بن شعيب) قوله (لا حلف) بكسر الحاء وسكون اللام، وقد يرىفتح لهاء وكسر للام، فإن في (النهاية) (١) أصل الحلف، بمعرفته والمعاهدة على التصدد، والشداد والاتفاق، فما كان منه في المعاهدة على الهدن وانقضاء العداوات قدس الذي ورد النهي عنه في الإسلام بقوله ﷺ: «لا حلف في الإسلام»، وما كان في المعاهدة لا يريدُه الإسلام إلا شدة).

وقوله (يجير عليهم أديانهم) كناية عن قبله، والإجازة: إعطاء الأمان، والصمير للمؤمنين، وهو في معنى قوله (يسمى بدانتهم أديانهم) كما مر من حديث علي عليه السلام في (الفصل الثاني) من (كتاب القصاص)

وقوله (ويرد عليهم أقصاهم) سبق شرحه أيضاً في حديث علي

وقوله (يرد سراياهم على قبيداتهم) بيان له، وهو يصير وجه الأول الذي رجحناه في شرح ذلك حديث هناك، فتدبر وسم دينا لسرايا (الأفواج التي ذهبوا على العدو، غنموا منهم، والتعبدة: الجيوش التي تروا هي في الحرب وقعدوا يبعثون سرايا إليهم

وقوله (دية الكافر نصف دية المسلم) أحده مالك، وعنده أحمد دية الكتابي

لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ، .....

صف دية المسلم، وفي رواية عنه دية الكفاي ثلث دية المسلم، ويحكي رجوعه عنها، وقال الشافعي: دية ثلث دية المسلم، وهو أربعة آلاف درهم؛ لأن الكل عندهم اث عشر ألفاً.

وقال في (الهدية)<sup>(١)</sup>: دية اليهودي والنصراني عند الشافعي أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مئة درهم، وروى في ذلك حديثاً، وقال: لنا قوله ﷺ: (دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار)، وكذا قضى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وقال: ما رواه الشافعي لم يعرف رواية، ولم يذكر في كتب الحديث، وما رويناه أشهر مما رواه مالك من قوله ﷺ: (عقل الكافر نصف عقل المسلم)؛ فإنه ظهر به عمل الصحابة رضي الله عنهم، انتهى.

وذكر في حاشية (الهداية) من (المبسوط): عن الترمذي أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم، وعن ابن مسعود: كان دية الذمي مثل دية المسلم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلما كان زمن معاوية جعلها على النصف، وعن علي رضي الله عنه: إنما بدلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا، وما يروى بخلاف هذا من الصحابة لا يعارض هذه المشاهير من الآثار.

وقوله: (لا جلب ولا جنب) محرتين، قد سبق لكلام فيهما في (باب الزكاة)، ومعناه المراد في ذلك الباب هو: أن الجلب أن يشرل الساعي موضعاً بعيداً من بيوت أرباب المواشي ليحلبوا إليه مواشيهم فيأخذ صدقاتهم، والجنب هو: أن يبعد أرباب المواشي عن مواضعهم فيشق على المصدق طلبهم وإحصاءهم، وقد يفسران

وَلَا تَأْخُذْ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ» وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: «دِيَّةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَّةِ الْحُرِّ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د. ٤٥٨٣].

٣٤٩٧- [١٢] وَعَنْ خُشْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرِينَ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَعِشْرِينَ ابْنِ مَخَاضٍ ذُكُورًا، وَعِشْرِينَ بِنْتِ لَبُونٍ، وَعِشْرِينَ جَذَعَةً، وَعِشْرِينَ حِقَّةً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ<sup>(١)</sup> عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، . . .

بغير هذين المعنيين، وذلك في سياق الخيل؛ فالجلب بمعنى الصوت والزجر ليزيد الفرس في عذوه، والجلب بمعنى جلب فرس آخر في جلب مرسه؛ فإن حمل هنا على المعنى الأول كن قوله: (ولا تأخذ صدقاتهم إلا في دورهم) كالتفسير له، وإن حمل على المعنى الثاني كان مغايراً له، لكن في عود الضمير على تقدير الحمل على هذا المعنى الأخير إلى المزمكين خفاءً، بخلاف المعنى الأول لدلالة ذكر جلب والجنب عليهم.

وقوله: (نصف دية الحر) أي: المسلم.

٣٤٩٧- [١٢] (خشف بن مالك) قوله: (وعن خشف) بكسر الخاء وسكون الشين المعجمتين وبالفاء.

وقوله: (ابن مخاض ذكور) يروى بالجرج على الجوار كقولهم: ذو رحم محرم بالجرج، وبالتنصب وهو ظاهر، وعلى التقديرين هو تأكيد لابن مخاض، فدية الخطأ

(١) قال القاري (٢/ ٢٢٨٩): وعلى تقدير تسليمه لا يضره، فإن مثل هذا الموقوف في حكم المرفوع فإن التقادير لا تعرف من قبل الرأي، انتهى

وَحِشْفٌ مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَرَوَى فِي «شَرْحِ الشُّعْبَةِ». أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى قَتِيلَ خَيْزَرٍ بِمِثَّةٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَلَيْسَ فِي أُسْنَانِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ثَنُ مَخَاضٍ، إِنَّمَا فِيهَا ابْنُ لُبَابٍ. [ت: ١٣٨٦، ج: ٤٥٤٥، ن: ٤٨١٢].

٣٤٩٨- [١٣] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّيَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِ مِثَّةٍ دِينَارٍ أَوْ ثَمَانِيَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَوْمَئِذٍ النُّصْفُ مِنْ دِيَةِ الْمُسْلِمِينَ، .....

أحمد بن محمد، وهذا بالاتفاق. لا أن الشافعي رحمه الله يقضي بعشرين من ثوب مكال ابن محاص، وهذا الحديث حجة عليه

وقوله (وحشف مجهول) قالوا: هو رواه عن أبي مالك الطائي، ومن عمر، وعن ابن مسعود؛ فكيف يكون مجهولاً، ورواه النسائي، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وروى الأربعة عنه هذا الحديث، وابن ماجه حديثاً آخر نصاً، كذا ذكره، والله أعلم.  
وقوله (ودى قتيل حير) أي: أعطى دية، وسيأتي قصته في أول (باب القسامة).  
وقوله (إنما فيها ابن لبون)<sup>(١)</sup> وبهذا أخذ الشافعي

٣٤٩٨- [١٣] (عمرو بن شعيب) قوله: (كانت قيمة ادية) أي: قيمة إبلها، وهي مثله إبل، وفي بعض النسخ: (قيمة ابن الدية)

(١) قال شيخنا في «التبصرة»: وما ذكر من أن ابن محاص لا يكون في إبل الصدقة، فليس له وجه، لاحتمال أنه بما لم يذكر ابن محاص ودى بنت محاص أو بنت لبون، فليس ابن عرف ابن لبون مع حمل الودهم بمِثَّةٍ من محاص. وقال في «الأوجز» (١٤/٥٧٣) وحكمه، أنه كماله عن الأحكام القديمة. ولما رأى أنه يروى عن أحمد من صحابة ممن قال بالأحكام خلاف قول ابن مسعود، وقول الشافعي لم يرو عن أحد من الصحابة، انتهى

قَالَ: فَكَانَ كَذَلِكَ حَتَّى اسْتُخْلِفَ عُمَرُ، فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْإِبِلَ قَدْ غَلَتْ قَالَ: فَفَرَضَهَا عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتَيْ بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مِائَتِي حُلَّةٍ، قَالَ: وَتَرَكَ دِيَةَ أَهْلِ الذَّمِّ لَمْ يَرْفَعْهَا فِيمَا رَفَعَ مِنَ الدِّيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٤٢].

٣٤٩٩- [١٤] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَةَ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّرِمِيُّ. [ت: ١٣٨٨، د: ٤٠٤٦، ج: ٤٨٠٤، د: ٢٤٠٨].

٣٥٠٠- [١٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَوِّمُ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعَ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ عَدْلَهَا...

وقوله (مئتي حلة) الحنة: إزار ورداء، أي أنواع الثياب، وقبل: الحلل: ثرود ابيض، ولا يسمى حنة حتى يكون ثوبين، كذا في الشروح، وقال في (القاموس) (١).  
الحلة: إزار ورداء بارد أو غيره، ولا تكون حلة إلا من ثوبين، أو ثوب له بطانة  
وقوله: (وترك دية أهل الذمة) أي: تركها على ما كان عليه، أهني أربعة آلاف درهم، وهذا متمسك بالشعبي، وعندنا دية الدمي مثل دية المسمم كما عرفت  
٣٤٩٩- [١٤] (ابن عباس) قوله (جعل الدية اثني عشر ألفاً) أي: من  
الفضة.

٣٥٠٠- [١٥] (عمرو بن شعيب) قوله: (أو عدلها) بفتح العين أو كسرهما، أي

(١) (القاموس المحبط) (ص: ٩٠٧).

مِنَ الْوَرِقِ، وَيَقُومُهَا عَلَى أَثْمَانِ الْإِبِلِ، فَإِذَا عَلَتْ رَفَعَ فِي قِيمَتِهَا، وَإِذَا  
 هَاجَتْ رُخَصَ نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهَا، وَبَلَغَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ  
 أَرْبَعِ مِثَّةٍ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِ مِثَّةٍ دِينَارٍ، وَعِدْلُهَا مِنَ الْوَرِقِ ثَمَانِيَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ  
 قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ بِأَثْنَيْ بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ  
 أَلْفِي شَاةٍ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَقْلَ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَةِ الْقَيْلِ»، وَقَضَى  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَقْلَ الْمَرْأَةِ بَيْنَ عَصَبَتِهَا، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو  
 دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. [٤٨٠١: ٥، ٤٥٦٤: ٥].

مثلها من الورق، وعلى ما قيل: إنه بالفتح من غير الجنس وبالكسر من الجنس يتعین  
 الفتح، وإن ثبتت الرواية بالكسر يبطل هذا القول.

وقوله: (ويقومها على أثمان الإبل) سان لقوله: (تقوم دية الخطأ) يعني أن المراد  
 بتقوم لدية تقويم إيلها: (فإذا غلت) أي. الإبل، أي زادت أثمان الإبل، (رفع في  
 قيمتها) أي: زاد في قيمة الدية، وإذا (هاجت) أي: ظهرت، وأصله من الهجان،  
 (رخص) بضم اراء وسكون الحاء، أي رخص قيمة الإبل، فاكسب البائث من  
 المضاعف إليه، فأثت الفعل المستند إليه، و(بلغت) أي. قيمة الدية

وقوله: (أن عقل المرأة) أي. المرأة لجانية (ببس عصبتها) أي: يتحملون  
 عنها كما يكون في الرجل، يعني ليست كالعمد تتعلق الجناية برفقة، وقيل: المراد  
 المحنث عليها، يعني أن ديتها تركة بيس ورثتها كسائر ما تركت، وتخصيص العصة  
 بأبي هذا المعنى، وانظروا أن يقول: بين ورثتها، فافهم.

وقوله: (ولا يرث القاتل شيئاً) أي لا من لدية ولا من غيرها.



- ٣٥٠١- [١٦] وَعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ شِبِّهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ لَعْمَدٍ وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٦٥].
- ٣٥٠٢- [١٧] وَعَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادَةِ لِمَكَانِهَا ثُلُثَ الدِّيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالسَّائِي. [د: ٤٥٦٧، ن: ١٨٤٠].

٣٥٠١- [١٦] (وعنه) قوله (عقل شبه العمد مغلظ) قد عرف معنى شبه العمد والتعليق فيه في أول الفصل.

وفوله (ولا يقتل صاحبه) أي: صاحب شبه العمد، أي: القاتل بهذا الوجه، بما ذل هذا دفعاً لتوهم أنه لما جعل دينه كدية العمد يكون فيه الاقتصاص أيضاً، كما في العمد المحض، كذا قيل.

٣٥٠٢- [١٧] (وعنه) قوله (في العين القائمة السادة لمكانها) بتشديد الد، أي: لسافة الدية في مكانها، أي: التي لم تخرج من لحدقة، فبقيت في رأي العين على ما كانت، ولم يصب جمال لوجهه، كمن ذهب إصاها، وقد عرف فيما سبق أن في العين تمام الدية، وهي مئة إبل، وفي عين واحدة خمسون.

وقد د هذا الحديث أن في دهاب العين بهذا الوجه ثلث لدية، وقد عمل بهاهره بعض العلماء، وعدهم أوجب، فيها حكومة العدل، لأن السمعة لم تفسد بكمالها، فصارت كالس إذا سودت بالصر، وذل في معنى الحكومة إن هذا مجروح لو كان عاد كمن كان ينقص بهذه لجراحة من قيمته، فيجب من دينه بذلك لقدر، وحملوا الحديث على معنى الحكومة على أنه ﷺ. بما قضى فيها ثلث الدية لأن الحكومة في المدة المستحصصة بعنت بهذا المقدر، لا أنه قضى كلياً أن

٣٥٠٣- [١٨] وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَمْرِو هَنَّ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَغْلٌ  
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَخَالِدُ الْوَاسِطِيُّ  
 عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَمْرِو، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ. (د. ٤٥٧٩).  
 ٣٥٠٤- [١٩] وَعَنْ صَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَلِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 قَالَ: (مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ طِبٌّ.....)

فيه ثلث الدية، وعبارة التَّوْبِيخِ تَدْلُ عَلَى أَنَّ فِي صَحَّةِ الْحَدِيثِ كَلَامًا؛ فِيهِ قَوْلُ  
 وَالْحَدِيثُ لَوْ صَحَّ، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ أَوْجِبَ فِيهَا ثَلَاثَ الدِّيَةِ عَلَى مَعْنَى الْحُكُومَةِ،  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٠٣- [١٨] (محمد بن عمرو) قوله: (ولم يذكر) في أكثر النسخ بلفظ الواحد،  
 أي. كل واحدٍ منهما، وفي بعضها: (ولم يذكر) بالثنائية، وهو الظاهر، وقيل. ذكر  
 الفرس والبغل وهم من الراوي؛ فإن الغرة إنما يطلق على الإنسان المملوك، وفيه أنه  
 يجوز أن يكون عطفًا على (غرة) لا على (عبد أو أمه) ليلزم كونه داخلًا في تفسير الغرة،  
 نعم لو أنطلت روايته كما نقله الطبري<sup>(١)</sup> فلا كلام حيث قال: وأما ما جاء في بعض  
 الروايات في غير الصحيح. (أو فرس أو بغل) فرواية باطلة، وقد أخذ بها بعض السلف.

٣٥٠٤- [١٩] (عمرو بن شعيب) قوله: (من تطيب) أي: تعاطى علم الطب  
 وعالج مريضاً، (ولم يعلم منه طب) أي: لم يكن عاملاً به مشهوراً به حاذقاً فيه،

(١) كتاب الميسرة (٣/ ٨٢١).

(٢) انظر: «شرح الطبري» (٧/ ٨٠).

فَهُوَ ضَامِنٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [٤٥٨٦، ٥: ٤٨٣٠].

٣٥٠٥- [٢٠] وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ. أَنَّ غُلَامًا لِلْأَنْسِ فَقَرَاءَ  
قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِلْأَنْسِ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّا أَنْسَمُ  
فَقَرَاءَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [٥: ٤٥٩٠، ٥:  
٤٧٥١].

### • الفصل الثالث:

٣٥٠٦- [٢١] عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ، دِبَّةٌ شَبَّهَ الْعَمِدَ أَثْلَانًا، ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ  
حَقَّةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ. . . . .

معات المريض من فمه، فهو ضامن ديبته، وسقط عنه القصاص لإدن سريره، وحناته  
عند عامة العلماء على عاقبته

٣٥٠٥- [٢٠] (عمران بن حصين) قوله (أن غلاماً) المراد به الحر لا العبد؛  
بأن جنابة العبد في رقبته لا على العاقلة  
وقوله (لأنس فقراء) أي: كانت عقبة ذلك الغلام فقراء، وكانت حياته خطراً،  
والصمير في (أهله) للفاطع.

وقوله: (فلم يجعل عليهم شيئاً) لأنه لا شيء على الفقراء من لعاقلة

### الفصل الثالث

٣٥٠٦- [٢١] (علي) قوله (دبّة شبه العمدة) مبيداً

وقوله. (أثلاثاً) تمبيراً، أو حالاً، أو منصوب بتقدير أعني.

وقوله (ثلاث وثلاثون حقة) خبر، ويجوز أن يكون (أثلاثاً) خبر بتقدير

ثَنِيَّةٌ إِلَى بَارِلٍ عَامِهَا كُلُّهَا خَبِيعَاتٌ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فِي الْخَطَا أَرْبَاعاً. خَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حَذَعَةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ نَكَاتٍ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٥١].

٣٥٠٧- [٢٢] وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَصَى عُمَرُ فِي شِبْهِ الْعَمَدِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ حَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً مَا يَبِينُ ثَنِيَّةً إِلَى بَارِلٍ عَامِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٥٠].

(يَكُونُ)، وَ(ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ) بَيَانُ نَهْ. وَ(الْشَيْءُ) مَا دَخَلَتْ فِي السَّادَةِ.

وقوله: (إِنِّي بَارِلٌ عَامِهَا) يتعلق بشيء، في (القاموس) <sup>(١)</sup> يَرْكُ نَاتُ الْعَبِيرِ، يَزُولُ وَيُزُولُ. طَلَعَ ذَلِكَ فِي أَسَاءِ سِتَّةِ السَّاعَةِ، وَيَسُ مَعْدَهُ سِتُّ يُسَمَّى، وَبِهَارِ. الرَّجُلُ الْكَامِلُ فِي نَجْرَتِهِ، انْتَهَى ثُمَّ يَقْدُ بَعْدَ ذَلِكَ. بَارِلٌ عَامٍ، وَمَا زُلْ عَمِيرٍ. وَ(خَلْفَات) بِمَعْنَى حَوَامِلَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَثْلَاثًا لَكِنْ ثَلَاثُونَ حَذَعَةً، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً، وَأَرْبَعُونَ ثَنِيَّةً.

وقوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فِي الْخَطَا أَرْبَاعاً) وَعِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ فِي شِبْهِ الْعَمَدِ وَفِي الْخَطَا الْمَحْصَى أَحْمَاساً. عَشْرُونَ سِتَّ مَخَاضٍ، وَعَشْرُونَ سِتَّ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ ابْنِ مَخَاضٍ. وَعَشْرُونَ حِقَّةً، وَعَشْرُونَ حَذَعَةً، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ كَمَا سَبَقَ.

٣٥٠٧- [٢٢] (مُجَاهِدٌ) قَوْلُهُ: (قَصَى عُمَرُ... إلخ)، هَذَا بِرَأْسِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَبِالْحِمْلَةِ قَدْ خُتِلَفَ لَصْحَابُهُ فِي تَقْدِيرِ الدِّيَةِ، وَأَخَذَ الْمُجْتَهِدُونَ بَعْدَهُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ وَنَوَاحٍ عَنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٠٨- [٢٣] وَمَنْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي  
الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ: عَبْدُ أَوْ وَلِيدَةٌ فَقَالَ الَّذِي قَضَى<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ:  
كَيْفَ أَهْرَمُ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطْلَى، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالنَّسَائِيُّ مُرْسَلًا.  
[ط: ٢ / ٨٥٥، ٥: ٤٨٢٠].

٣٥٠٩- [٢٤] وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ مُتَّصِلًا. [د:  
٤٥٧٦].



٣٥٠٨، ٣٥٠٩- [٢٣، ٢٤] (سعيد بن المسيب، وأبو هريرة) قوله. (كيف  
أهزم) بلفظ المتكلم من باب سجع.

وقوله (ومثل ذلك بطل) بلفظ المجهول، يقال. طُلَّ دُمُهُ: إِذَا مُدِرَ، وقد  
بروي: (بطل) من البطلان.

وقوله: (إنما هذا من إخوان الكهان) أنكر عليه قوله الباطل في مقابلة الشارع،  
وزاد نعيه بالتكلف بالسجع الذي هو من عادة أهل الكهانة في ترويج أقاويلهم  
الباطلة؛ ليستميلوا به قلوب أهل البطالة، وليس السجع مدموماً على الإطلاق لوقوعه  
في القرآن وكلام النبي ﷺ، وإنما المذموم منه ما يُتَكَلَّفُ فيه، ويكون الغرض منه  
ترويج الباطل.

(١) نسخة المجهول، وقيل: بالمعروف والفاضل معلوم، قاله القاري في «المعركة» (٦ / ٢٢٩٥)

## ٢- باب ما لا يضمن من الجنايات

### \* الفصل الأول:

٣٥١٠- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ

جُرْحُهَا جُبَارٌ، .....  
.....

## ٢- باب ما لا يضمن من الجنايات

لما ذكر من الجنايات ما يوجب الضمان من القود و ثدنة أو دأن يذكر منها ما لا يضمن، ولجديّة مصدر جنى ينجي، يقال جنى الدب عليه ينجيه جايةً جرّه إليه، وجنى الثمرة احتشاده، ثم ما لا يضمن من الجناية قد سهى عنه نهى تحريم أو سرية، وقد أورد الأحاديث في ذلك.

### الفصل الأول

٣٥١٠- [١] (أبو هريرة) قوله (العجماء) جمع نعين ممدود: أي انهيمة،

سميت عجماء لأنها لا تتكلم

وعونه. (جرحها) بضم الحيم وفتحها، وبالفتح مصدر، وبالضم لاسمه. و(جبار)

ضم الحيم وتحميف لاء، أي هدر لا طقت فيه، وقيل أصل ذلك أن العرب

تسمي شبن جباراً نهد المعنى، كد في (المشارق)، وفي (القاموس) (١) - (٢) - (٣) -

الهدر الباطل والتميل

وليس في بعض روايات (جرحها) بل (العجماء حار)، ولما دفعها، وإما

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٢١٤)

(٢) «القاموس» (ص ٣٣٨)

وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٩١٢، م: ١٧١٠].

٣٥١١ - [٢] وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَيْشَ الْمُسَرَّةِ، وَكَانَ لِي أَجِيرٌ، .....

كان جُبَاراً إذا لم يكن لها سائق ولا قائد، وإلا فالسائق والقائد يضمنان، وقال في (الهداية)<sup>(١)</sup>: السائق ضامن لما أصابت يدها أو رجلها، والقائد ضامن لما أصابت يده دون رجلها، وكذا الراكب ضامن لما أوطأت الدابة وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها، ولو كان راكب وسائق قبل: لا يصمم السائق لأن الراكب مباشر فيه، وكذا إن كان انفلاتها ليلاً لأنه محلل الربط، وإن كان نهاراً فلا ضمان.

وقوله: (والمعدن) على وزن مجلس: منبت الجواهر من ذهب ونحوه، من حَدَّنَ بالبدل يَعْدِنُ وَيَعْدُنُ: أقام، سمي به لإقامة أهله فيه دائماً، أو لإنبات الله ﷻ إياه فيه، ومعنى كونه جُبَاراً أنه دخل فيه أحد أو قام عليه فسقط بهلك، وليس على الذي حفره ضمان.

وقوله: (والبئر جبار) أي: من حفر بئراً، أي: في أرضه أو في الأرض المباحة، وسقط فيه رجل فمات فلا قود ولا دية على الحافر كما في المعدن.

٣٥١١ - [٢] (يحيى بن أمية) قوله: (غزوت) غزاه غزواً: أراحه وطلبه وقصده، وغزاه العدو: سار إلى قتالهم وانتهابهم غزواً وغزواتاً وغزاةً وهو غازٍ، و(جيش المسرة) هو جيش غزوة تبوك لشدة الأمر عليهم فيها للحزب وعسر الحال من جهة الراد والظهور، وهو آخر غزواته ﷺ، وقد جهزه عثمان رضي الله عنه، ومن منافبه

فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَصَّ أَحَدَهُمَا يَدَ الْآخَرِ، فَاتَّزَعَ لِمَعْصُومٍ يَدَهُ مِنْ فِي  
الْعَاضِ، فَأَنْدَرَ ثِيْبَهُ فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمْدَرَ ثِيْبَهُ،  
وَقَالَ: «أَبْدَعُ يَدَهُ فِي فِكَ تَقْضُمُهَا كَالْمَحَلِّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٢٢٦٥، ص  
١٦٧٤].

### تجهيز جيش العسرة

وقوله: (فقاتل) أي: حاصم.

وقوله: (من في العاض) أي: من فيه.

وقوله: (فأندر) بالدال مهملة، أي: أسقط وأحرق، ند الشيء: سقط،  
وأندره: أسقطه.

وقوله: (تقضمها) بالضاد لمعجمة ففتح الصاد، كما في (لعشراق)، أي  
تعضها، وفي (القاموس) "فضم كسمع أكل بأصراف أسنانه، أو أكل يابساً سهياً  
وحمل بعضهم كونه من باب ضرب معاً فيه، و(لصحن) المذكور كل حيوان، ويرد  
به ذكر لإبل كثيرًا، وهو المراد هنا، وكذا حكم من صطر إلى الدفع، كمرأة تدفع  
عن نفسها من قصد المحور بها مثلاً، لكن يسعي أن يرفق في الدفع، لا من قصد القتل،  
كمن شرب سقياً أو عصاً يلاً في مصر، أو بهار في طريق في غير مصر، فنه المشهور  
عليه عمداً فلا شيء عليه، كذا في (التهذيب) (١)، لأن في السبل لا ينحصر الموت، وكذا  
في النهي في غير المصر فيصطفر إلى دفعه بالقتل

(١) مشارق الأنوار (٢/ ٣١٩).

(٢) (القاموس المحيط) (ص: ٦٠٦٠).

(٣) (التهذيب) (٤/ ٤٤٨).



٣٥١٢- [٣] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ٢٤٨٠، م ٦٤١].

٣٥١٣- [٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «فَاتِنَهُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٤٠].

٣٥١٤- [٥] وَعَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أُطْلِعَ فِي بَيْتِكَ أَحَدٌ، وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ، فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ.....»

٣٥١٢- [٣] (عبدالله بن عمرو) قوله. (من قتل دون ماله) أي. عند الدفع عن ماله. وكذا دون أهله

٣٥١٣- [٤] (أبو هريرة) قوله (فلا تعطه) أي إن كان كما وصفته فلا تعطه

وقوله (قال. هو في النار) أي: لا شيء عليك، وفيه أن دفع المقاتل وهبته في الدفع مباح.

٣٥١٤- [٥] (أبو هريرة) قوله: (فخذفته) بالخاء والذال المعجمتين يمدحان. أي رميته، وهو أن ترمي بحصاة أو نوة أو نحوهما تأخذ بين ساسك وإبهامك أو بين سبابتك أو بمحذوف من الخشب، وقد مر ذكره في (كتاب الحج) في معنى حصي المحذوف

وقوله (ففقأت عينه) نساء المحطاب، فقاً لعين والبشرة كمنع كسرهما، أو

مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ جَنَاحٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٨٨٨، م: ٢١٥٨].

٣٥١٥- [٦] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ فِي بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِذْرَى يَحْكُ بِرَأْسِهِ، فَقَالَ: «لَوْ أَهْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي لَطَمَنْتُ بِهِ فِي عَيْنَيْكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٩٠١، م: ٢١٥٦].

نَلَعَهَا.

وقوله: (ما كان عليك من جناح أي. إثم فصلاً عن أن يكون ضمان، وبه عمل الشافعي، وقيل: إذا نفاها بعد أن رجره فلم يزجر، وقال أبو حنيفة: عليه الضمان، والحديث مضمون على الرجر والتشديد.

٣٥١٥- [٦] (سهل بن سعد) قوله: (في جحر) بتقديم الجيم على الحاء

وقوله: (ومعه مِذْرَى) بكسر الميم وسكون المهملة وراء مونة، كعصاً. عود تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها إلى بعض، وهو يشبه المسلة، وقيل: هو عود أو حديدة كالحلال لها رأس محدد، وقيل: خشبة على شكل سن المشط يحك بها ما لا تصل اليد إليه، وفي (القاموس): «درى رأسه: حكّه بالمِذْرَى، وهو لقرون كالْمِذْرَاةِ، وادَّزَّتْ المرأةُ وتَدَرَّتْ. حكَّته بالمِذْرَى»<sup>(١)</sup>.

وقوله: (إنما جعل الاستثنان من أجل البصر) يعني فيكون لنظر بلا استئذان كالدخول بلا استئذان.

(١) القاموس المحيط (ص ١١٧٩).

(٢) قوله: «حكته بالمِذْرَى» كذا في الأصل، وفي «القاموس»: «مرحت شعرها»

٣٥١٦- [٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ فَقَالَ: لَا تَخْذِفْ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ، وَلَا يُنْكَأُ بِهِ عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ  
٥٤٧٩، م: ١٩٥٤].

٣٥١٧- [٨] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا وَفِي سُوْفِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ، .....

٣٥١٦- [٧] (عبد الله بن مغفل) قوله: (وقال: إنه لا يصاد به صيد... إلخ)، يعني لا نفع فيه دنياوي ولا دنيوي، وم هو إلا شر فلا نفع به، ويلحق به كسر ما شاركه في هذا المعنى

وموله (ولا يهكأ به) أي. لا يهرج، من نكيت في العدو أنكي. إذا أكثر فيهم الجراح والقتل فوهنوا، والهمز لغة، يقال: نكأت لفرقة: إذا قسرتها، كد في (النهاية)<sup>(١)</sup>، وقال في (القاموس)<sup>(٢)</sup> في باب الهمزة نكأ الفرقة. فشرها قبل أن تبرا، وفي باب الواو والياء: نكى العدو ومبهم نكاة: قتل، وجرح، والفرقة: نكأها، ويفهم منه أن الناقص يستعمل في العدو وفي الفرقة، والمهمور مخصوص بالأخير.

وقوله: (ولكنها) أي. هذه الفعلة أو الرمية أو الحصاة

٣٥١٧- [٨] (أبو موسى) قوله. (في مسجدنا وفي سوفا) أي: مساجد المسلمين وأسواقهم، ويلحق به المجامع كلها، والنبل: السهام لعرية لا واحد لها من لفظها،

(١) «النهاية» (٥/١١٧).

(٢) «القاموس» (ص: ٦٤، و١٢٣١).

فَلْيُمْسِكْ عَلَى نَصَائِهَا أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧٠٧٥، م: ٢٦١٥].

٣٥١٨ - [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٠٧٢، م: ٢٦١٧].

٣٥١٩ - [١٠] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ حَتَّى يَضَعَهَا، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٦١٦].

ولا يمال نبله، وإنما يقال: سهم، أو يقال: نبله، والجمع: أنبال وببال ونبلان، والنَّبالُ: صاحبه وبائع، وحرفته: النُّبالة، والمُتَنَبِّلُ: حامله، و(التصال) جمع المصل وهو حديدة السهم والرمح، وتعدية الإمساك بـ (على) لتصميم معنى الحط والقبض. وقوله: (أن يهيب) أي: مخافة أن يصيب وكراهته.

٣٥١٨ - [٩] (أبو هريرة) قوله: (بالسلاح) هو بالكسر، والسَّلَحُ كعنب، والسَّلْحَانُ بالضم: آلة الحرب أو حديدتها، ويؤنث.

وقوله: (ينزع في يده) بعين مهملة، أي: يجذبه حال كون السلاح في يده، كأنه يوقع يده لتحقيق إشارته حين يشير به باللعب والهزل، ويروى بغير معجمة من النزع بمعنى الإفساد والإغراء، أي: يُغْرِيه فيحمله على تحقيق الصرب والطمع، وبه سهي عن الملاعبة بالسلاح والهزل به.

٣٥١٩ - [١٠] (أبو هريرة) قوله: (وإن كان أخاه لأبيه وأمه) تحقيق للهزل وعدم

٣٥٢٠- [١١] وَعَنِ ابْنِ حُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَزَادَ مُسْلِمٌ: «وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا». [خ: ٧٠٧٠، م: ١١١٠].

٣٥٢١- [١٢] وَحَنَّ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا».....

لقصد في الإشارة، ومع وجوده يتوجه اللعن، فيه من المبالغة ما لا يخفى

٣٥٢٠- [١١] (ابن عمر) قوله: (من حمل علينا) أي: على المسلمين، قيل: يجوز أن يكون الحار والمجروح يتعلق بالفعل، و(السلّاح) منصوب على رفع الخاص، يقال: حمل عليه حملة بالسلّاح، وأن يكون حالاً والسلّاح مفعولاً، أي: حمل السلّاح عليه لا لنا، انتهى. وعلى التقديرين ينبغي أن يحسن على الهزل والنعاب كما في الحديث السابق ليفيد الحكم، وإلا فالظاهر أن العامل قصداً وحرّاً ليس منهم وعلى مستهم.

وقوله: (ومن غشنا) أي: خانت وترك النصيحة لنا، في (القاموس)<sup>(١)</sup> غشّه: لم يمحّضه النصح، أو أظهر له خلاف ما أضمر.

٣٥٢١- [١٢] (سلمة بن الأكوع) قوله: (من سلّ علينا السيف فليس منا) وجاء في بعض الروايات. (من حمل السيف على أمة محمد)، وهو أيضاً محمول على معنى الهزل وعدم قصد القتل لتوافق ترجمة الباب وإلا فمن شهر على المسلمين سبماً فليهم أن يقتلوه، لقوله ﷺ: (من شهر على المسلمين سبماً فقد أجّل).

(١) «القاموس» (ص: ٥٥٥).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٩٩].

٣٥٢٢ - [١٣] وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ. أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ  
مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ، وَقَدْ أَقْبَمُوا فِي الشَّمْسِ. . . . .

دنه) ١٠ ولأنه باع فيسقط عصمته سميه ١٠ ولأنه نعين طرفاً يدفع بقتل عر أنفسهم كما  
من

٣٥٢٢ - [١٣] (هشام بن عروة) قوله ١٠ (من الأساط) السط و السط و الأسط ١٠  
حيل يرنون دليله صريح بيس العرقين ١٠ وهو بطني محركه و ساضي مثله، كذا في  
(القاموس) ١٠ وفي (المشارق) ١٠ سط و السط، و الأسط جمعه. بشاري شام  
لديس عمروها وأهل مو د عرق، وقل حيل وحسر من الناس، وحنن أن  
تسميتهم بذلك لاستنبطهم المياه و استخراجها، واسم اماء سعة، و قيل، سمى بذلك  
من أحلهم، واسمهم لمعلمهم ذلك وعمارتهم الأرض، انتهى يعني يحتمل أن يكون  
سميتهم بالسط نأجل الماء و سنبطهم إياه وعميتهم فيه، وأن يكون تسمية اماء  
بذلك من أحدهم وكونه فعلاً لهم، فعلى الأول تسميتهم به مقفلة على تسمية الماء به،  
وعلى الثاني على العكس، وبظاهر هو الأول، قال في (القاموس) ١٠ سط اماء ببط  
سطاً و سوطاً، بيع، و ستر استخراج ماءها

(١) انظر «نصب لرائة» (٣٤٧/٤) و«البيان» (٢٦٧/٢)

(٢) أي بين نصرة والكونه «مرفاه» (٢١٩٨/١)

(٣) «القاموس» (ص ٦٣٥)

(٤) «المشارق» (٤/٢)

(٥) «القاموس المحظا» (ص ٦٣٥)

وَصَبَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الْحَرَجِ  
فَقَالَ هِشَامٌ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ  
يُعَذَّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٦١٣].

٣٥٢٣- [١٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُوشِكُ  
إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي  
خَضَبِ اللَّهِ وَيَرْوَحُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَيَرْوَحُونَ فِي لَعْنَةِ  
اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢٨٥٧].

وقوله: (وصب على رؤوسهم الزيت) أي: الزيت الحار

وقوله: (ما هذا؟) إنما لم يقل: من هم؟ استغنياً لثلاث الحان وتعجباً منها.

وقوله: (يعذبون الناس في الدنيا) أي: بغير حق، وبما لا يتعارف به العذاب في  
الشدة واشتاعة وبما يعذب به الله في الآخرة، اللهم إلا إذا شاع جنابهم غاية الشناعة،  
ورأى الإمام المصلحة في تشديد عقابهم قصاصاً أو سياسة، ومع ذلك لا يجوز التعليق  
بالتأثر إلا ما روي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من إحراق الرنادة ومع ذلك أنكر ابن  
عباس، والله أعلم.

٣٥٢٣- [١٤] (أبو هريرة) قوله: (مثل أذنان البقر) أي: سياط، ويسمى  
المقدرع، وهي جندة طرفها مشدود وعرضها كعرض الأصبع يضربون بها الناس عراً،  
وقيل هم العوافون على أبواب الطلعة الساعون بين أيديهم يطردون الناس بالضرب  
والساب، وهم كالكلاب المفور.

وقوله: (يغدون ويروحون) كناية عن الاستمرار، ويحتمل أن يكون المراد

٣٥٢٤- [١٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِتْمَانٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ.....

يوفين المخصوصين لإبدانهم الناس بهما

٣٥٢٤- [١٥] (أبو هريرة) فَوَلَدَ (كاسيات عاريات) من كسا يكسي فهو كاسي، أي ص. ذاكسوة، ومنه واقَعْتُ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَدِيمُ الْكَاسِي، أو هو بمعنى مفعول من كسا يكسو، كسا في (مجمع البحار)<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون من كسا يكسو بمعنى كسات ألبانهم وأنفسهم، ثم ذكروا في معناه وجوهاً.

قال الثَّوْرِيُّ شَيْخِي<sup>(٢)</sup> لمعنى يسر من رفق شباب ما يبدو عنه أجسامهم فتصمها لناطرين فهي عاريات على الحقيقة وإن كنَّ كاسيات في الصورة، أو كاسيات من عجم الله عاريات من الشكر، وُرى توجه فيه الأول لأنه قال في أول حديث (صممان من أهل النار لم أرهما) وله بخل فإنه غير على التأويل الثاني؛ لأنه إن لم يوجد هذا صنف في مؤصبات زمانه فما أكثر ما وُجد في مصافيات والكوافر، انتهى وقيل هو أن يكشعن بعض حشدهم ويسدلن لحمر من وراءهن فتكشف صدورهن ويظهرهن فهي كاسيات كعريبات، فقول ويجوز أن يكون معناه ما رفع في حديث حديثهن إلى لصدقة من قوله ﷺ: (رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ) أي منعمات متردعات في لكسوة عارية عن الحسنة وناس انفقوا لني يكتسبن بها في لآخرة حُلُلًا

(١) مجمع بحار لأثر (٤/ ٤١١).

(٢) كتاب المعبر (٣/ ٨٢٣).



## مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ.....

الحجة، والله أعلم

وقوله (مميلات مائلات) دُ سُرْبِشْتِي<sup>(١)</sup> ذكر فيه أبو عبيد الهروي عن ابن  
 لأبياري (مائلات) أي. زانعات من طاعة الله وما يلزمهن من حفظ الفروج، و(مميلات)  
 يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن، وفي مائلات. مستحرات في مشبه،  
 و(مميلات) ملن أكتافهن وأعطافهن، ويحوز أن يكون المائلات والمميلات بمعنى  
 من باب التأكيد والمبالغة كما يدل جاز مجد، ويحتمل أن يكون المعنى في المائلات  
 لتي تعلمن إلى الفحول، وفي المميلات المميلات فتوت من دغف فيهن من الرجال،  
 انتهى

أقول. بل هذا أظهر التوجيه يحمل نهي عن كثرة والمبالغة فيه بترك السر  
 والحياء، والحيلة فيه حمل الإمالة بالترس والتحمل وإبداء ريشتهن، لمرودة كما هو  
 سده نحو حش وأروابي، وفي معناه ما قيل مائلات إني الممة ومميلات إليها، هذا  
 وقد قيل في معنى مائلات. تمتشط المملاء، وهي مشطه العداء، ومميلات  
 يمشطها غيرهن، قال في (قاموس)<sup>(٢)</sup> الميلاء صرب من الامشط ما يُملأ  
 فيه عفاص، انتهى. وهو حديث ابن عباس قالت له إني أمتشط المملاء، فقال  
 عكرمه رأست مع لعلك، فإن ستقم فبك ستقام رأست، وإن ما فلتك ما  
 رأست

(١) كتاب الميسر (٢/ ٨١٣)

(٢) القاموس المحط (ص ٩٧٧)

رُؤُوسُهُنَّ كَأَسْئِمَةٍ لُبُخْتٍ لَمَائِلَةٍ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدُنَّ رِيحَهَا، وَإِنْ رِيحَهَا لَتَوَحَّدُنَّ مِنْ مَسِيرَةٍ كَذَا وَكَذَا<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢١٢٨].

٣٥٢٥- [١٦] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَئِبِ الْوُجْهَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ<sup>(٢)</sup>» . . . . .

وقوله: (رؤوسهن كَأَسْئِمَةٍ لُبُخْتٍ لَمَائِلَةٍ) في أراد به أنهن يعطين رؤوسهن بالتحمر والعمامة وبعصبه حتى تشبه أسمة لبخت، قال ثوريشي: «رأى بذلك عصبها رميها من السم، واللبخت بالضم: الإبل بحوراسة كالحنينة، كذا في (القاموس)<sup>(٣)</sup>»

وقوله: (العائنة) صفة الأسمة لأن أعين السنام يمس تكثرة شحمه، وهذا من شعائر نساء مصر كذا قالوا، وبحور ال نقد أراد بقوله: (رؤوسهن كَأَسْئِمَةٍ لُبُخْتٍ) أنهن يكثرن عفاص شعورهن حتى تشبه بالأسمة، وهذا هو الاظهر، والله أعلم.

وقوله: (لا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدُنَّ رِيحَهَا) حين تدخل العدائت ويحدن، وهو تشديد وتغبيظ، وعد مر مثل هذا مراراً، ويكفي في وجوب تأويل قوله ﷺ (ورب ربي وإن سرق)، وعاية هذه الأفعال أنها مبادئ إيماناً ومن مقدماتها.

٣٥٢٥- [١٦] (بوهريرة) قوله: (إذا قاتل أحدكم) أي: صارب وحاصب، قيل: وبومع الكفا.

وقوله: (فليجئب الوجه) قيل: الأمر للندب.

وقوله: (فإن الله خلق آدم على صورته) اختلفوا في بيان معنى هذا الكلام،

(١) كتاب المسير (٣/ ٨٢٣)

(٢) (القاموس المحيط) (ص ١٤٩)

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٥٥٩، م: ٢٦١٢].

فَقِيلَ: إِنْ لَضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ خُلِقَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا مِنْ مَبْدَأِ فَعْلِهِ إِلَى مَنْقَرَضِ عَمَرِهِ بِخِلَافِ سَائِرِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ خُلِقَ عَلَى صُورَةٍ وَحَالٍ مُخْتَصٍ بِهِ لَا يَشَارِكُهُ بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يَتَطَوَّرُ وَيَنْقَلِبُ فِي أَحْوَالٍ مُعْتَلِفَةٍ وَالْكَامِلِ وَالْقَاصِدِ وَالْتَرَقِّيِ وَالتَّنْزِلِ مِنْ خُصِيصِ الْمَهِيْمَةِ إِلَى ذُرُوءِ الْمَلَائِكَةِ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى خَتَرَ صُورَتِهِ لَمْ يَتَقَدَّمْ مِثْلُهَا، وَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ لَهَا مِثَالٌ وَشِبْهُ، وَآدَمُ خُلِقَ عَلَى صُورَةٍ بَدِيعَةٍ صَحِيحَةٍ لَمْ يَشْهَ شَيْئاً.

وَقِيلَ: الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَصْرُوبِ، وَقَدْ جَاءَ أَنْ أَحَدًا كَانَ يَصْرِبُ أَحْيَاءَ عَنِ وَجْهِهِ فَتَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ.

وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي صَحْفَةِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَلَفْظُهُ لَا يَخْلُو عَنْ رِكَازَةٍ، وَاللَّهُ أَهَمُّ وَلَا يَجُوزُ إِجْرَازُهُ عَلَى الظَّاهِرِ.

وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ وَذَهَبَ مَذْهَبُ الْمُحْكَمَةِ وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ: اللَّهُ جِسْمٌ لَيْسَ كَالْأَجْسَامِ وَلَهُ صُورَةٌ لَيْسَتْ كَالصُّوَرِ، فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا بِهِ حَقِيقَةَ الصُّورَةِ الْمُرَكَّبَةِ لَكِنَّ صُورَةً تَبَايَنَ سَائِرِ الصُّوَرِ فَذَلِكَ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ صُورَةً وَلَا نَعْرِفُ كَيْفَ مَا أَرَادَ بِهِ كَالْبَدَنِ وَالْعَيْنِ كَمَا هُوَ مَذْهَبٌ مِنْ لَمْ يُوَلِّهَا وَيَقْوَضِ عَمْدَهُ إِلَى اللَّهِ فَذَلِكَ مَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ السَّلَفِ، لَكِنَّ لَا يَعْقِلُ خَلْقَ آدَمَ عَلَيْهَا كَمَا لَا يَخْفَى، فَانْهَمُ.

وَقِيلَ: إِضَافَةُ الصُّورَةِ إِلَى اللَّهِ مِنْ جِهَةِ التَّشْرِيفِ وَلِتَكْرِيمِ كَمَا فِي بَيْتِ اللَّهِ وَرُوحِ اللَّهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُرَادَ صُورَةً لِيَجْتَنِبَهَا وَاسْتِخَارَهَا حَيْثُ جَعَلَهَا نَسْخَةً لِجَمِيعِ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ (صُورَةً). الصِّفَةُ كَمَا يَقَالُ: صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَذَا، وَصُورَةُ

## \* الفصل الثاني :

٣٥٢٦ - [١٧] عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَشَفَ سِتْرًا فَأَدْخَلَ بَصَرَهُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَرَأَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ؛ فَقَدْ أَتَى حَدًّا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ، وَلَوْ أَنَّهُ جِئَ أَدْخَلَ بَصَرَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ رَجُلٌ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، مَا عَمِرَتْ عَلَيْهِ،.....

الحال كذا؛ فإنه سبحانه وتعالى جعل آدم مظهرًا لصفاته وكمالاته، لا بمعنى أنه أدخل فيه صفته العلية وكمالاته الغير المتناهية، بل جعله منصفًا بمعنى شبه ويمثل صفاته لا من كل الوجوه بل بشيء مماثل لها من حيث الصورة والمجرد وبادئ النظر، وجعله مستعملًا لأن يتحقق بأخلافه بالمعنى المذكور، هذا ولكن لا يلائم شيء من هذه الوجوه سياق الكلام الناطق بالنهي عن ضرب وجه الإنسان من بين بقية أجزائه، بل يصحح أن يجعل علة للنهي عن ضربه مطلقًا، اللهم إلا أن يضممر ههنا مقدمة، وهي وجهه أشرف أجزائه، فحاصله أن لإنسان أشرف أجناس المخلوقات، ووجهه أشرف أنواع أعضائه، فليحتسب ضربه، وقد يقدر: إن الضمير راجع إلى الوجه بمعنى أن الله خلق آدم مشتملاً على صورة الوجه المشرف لمكرم يبدأه فيه المحاسن والحواس؛ فلا ينبغي أن يضرب، ولا يخلو عن تكلف، والله أعلم.

## المصل الثاني

٣٥٢٦ - [١٧] (أبو ذر) قوله: (عورة أهله) الضمير للبيت

وقوله: (فقد أتى حدًا) أي: شيئاً يوجب الحد، والمراد به التعزير، أو هو سالفة وتشديد، وقبل المراد أتى مكاناً حائراً بين ما يجوز إتباعه وما لا يجوز، وهذا أولى.  
وقوله: (ما عمرت عليه) أي: لا أعيت عليه من العمر بالعين المهملة بمعنى

وَأَنَّ مَرَّ الرَّجُلِ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ غَيْرَ مُغْلَقٍ، فَنَظَرَ، فَلَا خَطِيئَةَ عَلَيْهِ، إِنَّمَا  
الْخَطِيئَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت  
٢٧٠٧].

٣٥٢٧- [١٨] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ  
مَسْلُولاً. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ٢١٦٣، د: ٢٥٨٨]  
٣٥٢٨- [١٩] وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَدَّ  
السَّيْرُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٨٩].

التوبيخ، وهو في الأصل النسبة إلى العار

وقوله: (لا ستر له غير مغلق) دل على أنه لا بد من إغلاق لباب وإسبال ستر  
عليه.

وقوله: (لنظر) أي: وقع نظره على أهل البيت

٣٥٢٧- [١٨] (جابر) قوله: (أن يتعاطى السيف) أي: يتناول، أي يؤخذ،  
والتناول الأخذ بعد المناولة، يقال: ناولته فناولته، أي: أخذه، والمراد هنا الأخذ  
مطلقاً.

٣٥٢٨- [١٩] (الحسن) قوله: (نهى أن يقد السير) في (القاموس) (١): «يَقْدُ:  
القطع المستطيل أو لشق طويلاً، والسير: بفتح السين وسكون التحتية الذي يُقْدُ من  
الجدد، وإنما نهى عن قطع الجلد بين أصبعين لئلا تعقر الحديد التي يقطع بها لجلد  
يله، وهو في معنى النهي عن تناول السيف مسلولاً، والنهي فيهما للتنزيه شفقة

٣٥٢٩- [٢٠] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [ت: ١٤٢١، د: ٤٧٧٢، ن: ٤٠٩٠].

٣٥٣٠- [٢١] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِجَهَنَّمَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ: بَابٌ مِنْهَا لِمَنْ سَلَّ السِّيفَ عَلَى أُمَّتِي أَوْ قَالَ: عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ٣١٢٣].  
وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الرَّجُلُ حُبَارًا» ذَكَرَ فِي «بَابِ الْغَضَبِ».



### ٣- باب القسامة

٣٥٢٩- [٢٠] (سعيد بن زيد) قوله: (دون دينه) أي: فدَامَ دينه، وعند حفظه وقوله: (دون أهله) أي: عند محافظته محارمه، وعامة العلماء على أن الرجل إذا قُصِدَ ماله أو دمه أو أهله فله دفعُ لقاصد بالأحسن؛ فإن لم يمتنع إلا بالمقتلة فقتله فلا شيء عليه بل هو شهيد.

٣٥٣٠- [٢١] (ابن عمر) قوله: (سل السيف على أمتي) كناية عن النبي و لعظم وقوله (الرجل حبار) أي: رجلٌ نذاته، وهو في معنى حديث (العجماء جبار)، وقد سبق شرحه.

### ٢- باب القسامة

هي اسم بمعنى لقسم، وقيل: مصدر، يقال: أقسمتُ بفسمٍ قسامةً، إذا حلفت،

## \* الفصل الأول :

٣٥٣١ - [١] عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُمَا حَدَّثَا أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَيَا خَبِيرًا، .....

وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون، وفي الشرع: عبارة عن إيمان يُقسمُ به أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، أو يقسم بها أهل المحلة المتهمون على نفي القتل عنهم على اختلاف بين الأئمة؛ فعندنا يقسم أهل المحلة، بتخيرهم الولي؛ يحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا قاتله؛ للحديث المشهور: (الينة على المدعي واليمين على من أنكر)، وكما دل عليه ظاهر الحديث الآتي في الفصل الثالث من رافع بن خديج، وعند الشافعي وكذا عند أحمد: إن كان بينهم عداوة ولوث بأن يغيب الظن على أنهم قتلوه يحلف الأولياء؛ فإن أبوا يحلف المتهمون على ما دل الحديث الأول من رافع بن خديج، وإن لم يكن عداوة ولوث؛ فلا يمين على الأولياء، ولا يجب في القسامة قصاص وإن كان الدعوى القتل عمداً، بل الواجب فيه الدية عمداً كان الدعوى أو خطأ، وقال مالك: يقضى بالقود إن كان الدعوى في العمد، وهو القول القديم للشافعي، وتعمم مسائل الباب ودلائلها المذكورة في كتب الفقه<sup>(١)</sup>، وقالوا: كانت القسامة في الجاهلية، فأقرها رسول الله ﷺ على ما كانت في الجاهلية، وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادَّعَوْه على يهود خيبر، رواه مسلم.

## الفصل الأول

٣٥٣١ - [١] (رافع بن خديج) قوله: (رافع بن خديج) بفتح الخاء، (وسهل ابن أبي حنمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة.

(١) انظر: «أوجز المسالك» (١٥/ ١٥٠ - ٢٢٣)، واللمني، (٤٨٧/ أ).

فَتَرَكَأ فِي النَّحْلِ، فَقَتِرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ، فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ  
وَحُوصَصَةٌ وَمُحَبِّصَةٌ ابْنَا مَسْعُودٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَتَكَلَّمُوا فِي أَمْرِ صَاحِبِهِمْ،  
بَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ أَصْفَرَ الْقَوْمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: كَبِرَ الْكُبَرُ،  
قَالَ بَحْثَى بْنُ سَعْدٍ: يَعْني لِيْلِي الْكَلَامَ الْأَكْبَرُ، فَتَكَلَّمُوا فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ:  
«اسْتَحِقُّوا قَتِيلَكُمْ» أَوْ قَالَ: صَاحِبَكُمْ - بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ» . . . . .

وقوله (فجاء عبد الرحمن بن سهل) وهو أخو المقتول، (وحوصصة ومحبيصة)  
وهما من أبناء أعمام مقتيل، وهما يصم الحاء اسمهلة وصم الميم وفتح الشاء وكسر  
شحتبة المشددة وإهمال الصاد، وقيل: سكوت الياء. وكلاهما لعناد مشهورتين،  
ورعل عن الحافظ السيوطي في حاشيته (اموطأ) أن تشديد الياء فيهما أشهر للعتير  
كما ذكره، وظاهر أن الصاد على تقدير الياء محققة، وقد في (القاموس) <sup>(١)</sup> حوصصة  
ومحبيصة ابن مسعود مشدقني الصاد، انتهى ولا شك أن شديد صدد إما يكون  
عند سكوت الياء.

وقوله (في أمر صاحبهم) أي: قتيبهم

وقوله (كبر الكبر) كبر أمر من تكبير، والكبر بالضم و سكوت أكبر القوم،  
أي: أعظم منه هو أكبر منك، أي: قدّمه في الكلام، وفي رواية (أكبر الكبر) على  
لإعراء أو بتعدير فدموا الكبر، والثاني تأكيد.

وقوله (استحقوا) سقط الأمر، (قتيلكم) أي: موحد جدية قتيلكم، وهو الدية  
عد لأكثرين

وقوله (بأيمان خمسين منكم) بننير ويغير نوير، و لتويز أظهر، وههنا



قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرَ لَمْ تَرَهُ قَالَ: «فَتَبَرُّتُكُمْ».....

إشكالان أحدهما أنه كيف أمر بتقديم الأكبر مع أن المدعى كان هو الأصغر، أعني عبد الرحمن؟ وثانيهما: أنه كيف عرضت اليمين على الثلاثة، والوارث هو عبد الرحمن خاصة؟ أجيب عن الأول بأن المراد كل من سماع صورة القضية؛ فإذا أريد حقيقة الدعوى تكلم المدعي، وبأنه يحتمل أن عبد الرحمن وكل حوصة وهو الأكبر، وعن الثاني بأنه أورد لفظ الجمع لعدم الالتباس.

وهو له: (أمر لم تراه) أي: كيف حلف وصدور افتل أمر لم نشاهده.

وقوله: «فَتَبَرُّتُكُمْ» من الإبراء، وفي بعض النسخ: «فَتَبَرُّتُكُمْ» من التبرئة، أي: يرفعون منكم الظن والتهمة منهم، وظاهره أنهم إذا حلفوا ارتفعت الدية عنهم كما هو مذهب الشافعي؛ ولأن اليمين عهدت في الشرع ميراثاً للمدعى عليه لا ملزمة كما في سائر الدعاوى، وعندما يجب الدية مع وجود أيمانهم؛ لأن النبي ﷺ جمع بين الدية والقسامة في حديث سهل، وفي حديث زياد بن أبي مريم، كذا في (الهداية) <sup>(١)</sup>.

وذكر في شرحه <sup>(٢)</sup> أنه روي عن ابن عباس ؓ: أن النبي ﷺ كتب إلى أهل حبير: أن هذا قتيل وجد بين أظهركم، فما الذي يخرجه عنكم؟ فكتبوا إليه: أن مثل هذه الحادثة وقعت في بني إسرائيل، فأنزل الله تعالى على موسى أمراً؛ فإن كنت نبياً فافعل ذلك، فكتب إليهم أن الله تعالى أراني أن أختار [منكم] خمسين رجلاً يحلفون بالله: ما قتلنا ولا نعلم له قاتلاً، ثم يؤدون الدية، قتلوا: لقد أصبت.

وروي حفص عن زياد بن أبي مريم أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني

(١) (الهداية) (٤/ ٤٩٨)

(٢) انظر: فتح القدير (٩/ ٣٠٩)

يَهُودُ فِي أَيْمَانٍ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمٌ كُمَارٌ، . . . . .

وجدت أخي قتيلاً في بني فلان، فقال: حتر من شيوخهم خمسين رجلاً، فيحلفون بالله ما فتنه ولا عسا به قتلاً، فحرف الرجل: ما لي من أخي إلا هذا؟ فقال: نعم، ومئة من الإبل.

وقال في (الهداية)<sup>(١)</sup>: وكذا جمع عمر رضي الله عنه بيهم على وادعة اسم قبيلة من همدان، وقصته: أن قتلاً واحد بين وادعة وأرحب، وكان إلى وادعة أقرب، فنقض عمر رضي الله عنه عليهم بالقسامة والدعة، فقال وادعي: يا أمير المؤمنين! لا أيمان تدفع عن أموالنا ولا أموالنا تدفع عن أيماننا؟ فقال: إنما حقهم دماءكم لوجود القبل بين أظهركم فأيمانكم أفرمكم الدية<sup>(٢)</sup>، هذا وقد طعن الشافعية على الحنفية في هذين المسألتين.

حدهما عدم الابتداء بيمين المدعي، وتحليف أهل المحنة.

وثانيتها: أخذ الدية منهم مع وجود أيمانهم، وهو يخالف الحديث، أما الأول فلأن الروايات الصحيحة كلها متطابقة على أنه ﷺ بدأ بالمدعين، وأما لثاني أنه قال (تبرئكم يهود في أيمان خمسين)، فيجيب الدية معها يحلف لنص ويخالف القياس أيضاً؛ إذ ليس في شيء من الأصول الممنع مع الغرامة، بل إنما شرعت للمرأة والاستحقاق، انتهى.

وقد عرفت الدليل على مذهبنا، وأما الجواب عن دليلهم فهو أن قوله ﷺ: (تبرئكم اليهود) محمول على الإبراء عن القصاص والحسن، وكذا ليمين مرثية عم، وجب له اليمين، والقسامة ما شرعت لتجنب الدية إذا تكلوا، بل شرعت بظهر القتل والعصا

(١) «الهداية» (٤٩٨ / ٤).

(٢) كذا في الأصل، وفي «المنهاية» (٣٠٩ / ٩). فقال: إنما حقهم دماءكم بأيمانكم، وإنما أفرمكم الدية لوجود لفتين بين أظهركم.

فَقَدَّاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَبْلِهِ وَفِي رِوَايَةٍ: «تَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ قَاتِلَكُمْ - أَوْ صَاحِبَكُمْ - فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ بِمِثْلِ نَاقَةٍ مُتَمَقِّقٍ عَلَيْهِ». [ج: ٦١٤٢، م: ١٦٦٩].

وَهَذَا الْبَابُ خَالٍ عَنِ الْقَصْلِ الثَّانِي.

### • الْفَصْلُ الثَّلَاثُ:

٣٥٣٢- [٢] عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مَقْتُولًا بِخَيْبَرٍ فَانْطَلَقَ أَوْلِيَائُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «الَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى قَاتِلِ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: بَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا هُمْ يَهُودٌ وَقَدْ يَجْتَرِئُونَ عَلَى أَعْظَمَ مِنْ هَذَا قَالَ: «فَاخْتَارُوا مِنْهُمْ خَمْسِينَ فَاسْتَخْلِفُوهُمْ» فَأَبَوْا، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ.....

نحزهم عن اليمين الكاذبة فيفروا بالقتل؛ فإذا حلفوا حصلت الرأفة عن القصاص، ثم الذية تجب بالقتل المرجود منهم طاهرًا لوجود القنيل بين أظهرهم لا ينكولهم، أو وجبت بتقصيرهم في المحافضة كما في القتل الخطأ، كذا في (الهداية)<sup>(١)</sup>.

وقوله: (فقداهم) أي: أعطى أصحاب القنيل الذية (مس قبله) أي: من جانبه من عنده لدفع الفتنة.

### الفصل الثالث

٣٥٣٢- [٢] (رافع بن خديج) قوله: (يجترئون على أعظم من هذا) كقتل الأنبياء، وتحريف كلام الله، وإزالة أحكامه التي في حكم القتل بل أشد منه.

عنده. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٥٢٣].



## ٤ - باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد

• الفصل الأول:

٣٥٣٣ - [١] عَنْ حِكْمَةَ قَالَتْ: أَتَيْتُ عَلِيَّ بْنَ نَادِقَةَ، .....

٤ - باب قتل أهل الردة والسعاة بالفساد

(الردة) والارتداد الرجوع، وغلب في الرجوع عن الإسلام؛ وإذا ارتد المسمي عن الإسلام - ولعباد بالله - عُرضَ عليه الإسلام؛ فإن كنت له شبهةً كُشِفَتْ عنه إلا أن العرضَ على ما قالوا غير واجب؛ لأن الدعوة بغيره، ويستحبُّ حبسه ثلاثة أيام إن أَسَمَ ولا قُتِلَ، وقيل: إن استمهل بمهل وقال الشافعي: يجب على الإمام أن يوزله ثلاثة أيام، ولما قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [نورة ٥]، وقوله ﷺ (من بدر دينه فاقتنوه)، كذا في (الهداية)<sup>(١)</sup>.

(والسعاة) جمع ساع كقصة وقاصي، وهم الذين يسعون في الأرض فساداً كقطع الطريق، أخذاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يَخْلَوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾ الآية [المائدة ٣٣].

الفصل الأول

٣٥٣٣ - [١] (حكمة) قوله. (برنادقة) جمع زنديق، وهو في الأصل يقاتل

(١) (الهداية) (٢/ ٤٠٦).

فَأَخْرَجَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَخْرِجَهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٦٩٢٢].

٣٥٣٤- [٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ النَّارُ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٩٥٤].

٣٥٣٥- [٣] رَعْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرِجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ حُدَاثَ الْأَسْنَانِ،.....

لقوم من المجوس، يتبعون (كتاب الزند) كان لزدشت المحوسي، وقيل، هو من لا يؤمن بآخرة وسكر الرموية، وقد سبق في أوائل الكتاب تحقيق هذا اللفظ تفصيلاً، والمرد هنا قوم ارتدوا عن الإسلام، وقيل، قوم من السنيّة أصحاب عبدالله بن سباء أظهر الإسلام ابتغاء للفتنة، وتصيلاً للأمة، وادعوا أن علياً هو الرب، فأخذهم ﷺ، واستتبهم فلم يتوبوا، فحفر لهم حفراً، وأشعل النار، ثم أمر بأن يرمى بهم فيها، وكان ذلك جتهاداً منه ورأياً ومصلحة في زجرهم وزجر سائر المفسدين من أبناء جنسهم، يدل على ذلك ما روي أنه لما بلغه نول ابن عباس قال: صدقَ ابنُ عباسٍ، والله أعلم.

٣٥٣٤- [٢] (عبدالله بن عباس) قوله: (إن النار لا يعذب بها) أي: لا يسغي أن يعذب بها (إلا الله) وهذا تنمة قوله في قصة الإحراق على المرتدين.

٣٥٣٥- [٣] (علي) قوله: (حُدَاثَ الْأَسْنَانِ) وهم قوم يتحدثون، جمع على غير عباس، وفي رواية: (حُدُثَاءُ الْأَسْنَانِ) على وزن كبراء جمع حديث ضد القديم.

سَمَاءَ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانَهُمْ حَنَاجِرَهُمْ،  
يَمْرُقُونَ مِنَ الذِّبْيِ كَمَا يَمْرُقُ السُّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، فَأَيُّسَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ،  
فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٩٣٠، م: ١٠٦٦].

وقوله: (سَمَاءَ الْأَحْلَامِ) جمع سَمِيءٍ، والسَّمِيءُ محركة: حَقَّةٌ لِيَجْلُمَ، أو نَقْصُهُ،  
أو الجَهْلُ، والجَلْمُ بالكسر العقل والآلة.

وقوله: (يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ) أي: من خير ما يتكلم البرية وهو القرآن،  
وفي بعض نسخ (المصابيح) (من قول خير البرية) وهو أحاديث رسول الله ﷺ، والأول  
أنسب بما وقع في الأحاديث من قراءتهم القرآن ونعشكهم به

(والحناجر) جمع حَنَجْرَةٍ، وهو لحلقوم، والمراد كلمة الإيمان من ذكر الله  
والقرآن، كما ورد في حديث آخر (يَمْرُقُونَ الْقُرْآنَ)، ولا يجاوز حناجرهم وترافيهم)  
كذبة عن عدم الصعود إلى حضرة الله سبحانه، أو عدم تحاوزه إلى القلوب والجوارح  
بالاعتقاد والعمل، وقيل لا يتعدى من الحناجر إلى الخارج، ولعل المراد من الخروج  
إلى الخارج هو ظهور أثره وأمواره بالعمل.

وقوله: (يَمْرُقُونَ) أي: يخرجون (من الدين) أي: من طاعة الإمام لا من دين  
الإسلام، وهو مبالغة وتشديد. (الرَّمِيَّةُ) على وزن التَّيَّةِ بمعنى الرَّمِيَّةِ، أي: الصيد،  
يريد أن دخولهم في الدين، ثم خروجهم منه، ولم يتمسكوا منه بشيء، كسهم دخل  
ففي صيد، ثم يخرج منه، ولم يعلق به منه شيء من محو لدم والقرن لسرعة نموده،  
وعبه إشارة إلى إيمانهم أسين وإهلاكه وإفساده، ونقصه خروجهم، وقتل أمير المؤمنين  
عليه السلام إياهم مشهورة، ويحكى أنه ﷺ سئل أ كَفَّارُهُمْ؟ قال من الكفر فزوا، وفي  
رواية: هربوا، ومن مذهبهم أن لعبد يكفر بارتكاب الصغيرة.

٣٥٣٦ - [٤] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ أَمْنِي فِرْقَتَيْنِ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١٠٦٤).

٣٥٣٧ - [٥] وَعَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «لَا تَرْجِعُنَّ بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (خ: ٧٠٨٠، م: ١٦٥).

٣٥٣٦ - [٤] (أبو سعيد الخدري) قوله: (يكون أمني فرقتين، فيخرج من بينهما) هذا إشارة إلى قصة قتال علي ومعاوية وحروج الحوارج من الطرفين، وقصدهم إهلاك الطرفين، فصح خروجهم من بين الفرقتين مع أنهم كانوا على الباطل كالفرقة الباغية منهما، فلا يتجه ما قال الطبري<sup>١</sup>: إن قوله: (فرقتين) يقتضي أن يكون إحدى الفرقتين على الحق والأخرى على الباطل.

وقوله: (يخرج من بينهما) يقتضي أن يكون المارقة خارجة منهما معاً، ولا يحتاج إلى أن يقال في توجيهه: إنه كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُثُوءُ وَالْمَرْحَاتُ﴾ [الرحمن ٢٢] مع أنه يخرج من أحدهما، فابهم.

وقوله: (أولاهم) أي: أقرب الأمة (بالحق) إشارة إلى علي عليه السلام وكرمه وجهه، فإنه أسي قتلهم وهو كان على الحق في تلك القضية.

٣٥٣٧ - [٥] (جرير) قوله: (لا ترجعن بعدي كفاراً) قد سبق توجيهاته في (حجة الوداع) في الفصل الأول من (باب خطبة يوم المحر)، وأقرب التوجيهات أن

(١) إشرح العيني (٧/ ١٠٢).

٣٥٣٨- [٦] وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى آخِيهِ السَّلَاحَ، فَهُمَا فِي جُرْفِ جَهَنَّمَ فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعاً» وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ: قَالَ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ سَيَفُفُهُمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قُلْتُ: هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٦٨٧٥، م ٢٨٨٨].

٣٥٣٩- [٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ عَكْلٍ...

المراد أن ذلك فعل يشبه فعل الكفار، وأنه كاد أن يقع في كفر ويؤدي إليه، كما نبه عليه قوله (فهما في جرف جهنم)، وقد روي هناك (ضلالاً) بدل (كماراً)، وهو يبين المراد بقوله: (كمار)

٣٥٣٨- [٦] (أبو بكر) قوله (حمل أحدهما) ح: بتقديم قد

وقوله: (فهما في جرف جهنم) أي في طرفها، والجرف بصميم حطب الوادي الذي تجره الشوول، أي تقطعه، أي هما متعمصان للمهلك، كأنهما في طرف جهنم الذي يشانه طرف الوادي الذي يقطعه السيل فيقعان فيها.

وقوله: (دخلاها جميعاً) هذا إذا لم يكن أحدهما على الحق، وإلا والداحل هو الذي يكون على الدطل، وهو أيضاً على تقدير أن لا يكون صادراً عن شدة والتماس، وبالجملة يرمز إلى الجور والتشديد والممانعة، والله أعلم.

وقوله: (إنه كان حريصاً على قتل صاحبه) فيه أن الحريص على فعل المحرم والعزم عليه مما يؤاخذ به، نعم لو كان قصداً كل منهما للدفع عن نفسه لم يؤاخذ به قتل لكونه مأذوناً فيه شرعاً.

٣٥٣٩- [٧] (أنس) قوله (نفر من عكل) فيس: كانوا ثمانية، وعكل بصم



فَأَسْلَمُوا، فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ  
أُبُولِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا، فَارْتَدُّوا، وَقَتَلُوا رُعَانَهَا، وَاسْتَأْفُوا الْإِبِلَ،  
فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَأَتَى بِهِمْ، .....

ميم وسكور الكوفي أبو قبيلة، وذكر لشيع في (كتاب لوصوء) أنه حسب لرويات  
عن حذري، ففي بعضها (من عكلي أو عربة) على الشئ، وفي بعضها (من عكر)،  
وفي بعضها (من عربة)، وفي بعضها (من عكل وعربة) يولو عطف وهو منصوب،  
وروى أبو عوانة الطبري عن سر أنهم كانوا أربعة من عربة وثلاث من عكر

وقوله (فاجتووا المدينة) أي ما وافقهم هواؤها، يقال حتىئ اسلد إذ  
كرهت الإقامة فيه وإن كنت في نعمة، يعني لعدم موافقة هواه، وقيل: معناه أصيبهم  
جوى، وهو احرص وداء حبوب، إذ تطاول. وفي (القاموس)<sup>(١)</sup>: تطاول العريض  
وداء في الصدر، وكان قد اصفرت ألو نه، وانتمخت مطوبه.

وقوله (فیشربوا من أبوالها) أحد محمد رحمه الله من هذا أن يول ما يؤكل  
رحمه طاهر، وهو قول أصحاب مالك وحمد، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله  
هو حرس، وتأول هذا الحديث عنه أنه عرف شفاؤهم به وحياً، ثم عند أبي  
حنيفة رحمه الله أنه لا يحل شربه لندوي وعيره، لأنه لا يتيسر شفه فيه، فلا يعرض  
عن الحرمة، وعند أبي يوسف رحمه الله يحل لندوي، وهو قول أصحاب الشافعي،  
فإنهم أجرو الندوي بكل النجاسات سوى المسكرات

وقوله (وقتلوا رعانها) على وزن القصاة جمع راع، وفي بعض الروايات  
(رعاها) على وزن اكساء، وعلى كلا اللفظين يجمع راعي.

(١) (القاموس) (ص: ١١٦٩).

فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، ثُمَّ لَمْ يَحْسِمَهُمْ حَتَّى مَاتُوا، وَفِي رِوَايَةٍ: فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُخِمَتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَطَرَحَهُمْ بِالْحِزَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٠٣، م: ١٦٧١].

وقوله: (وسمل أعينهم) سمل عينه: فقأه، كاستعملها، وفي (الصراح)<sup>(١)</sup>: السمل بالسكون: چشم بيرون كردن، وفي (مختصر بنهاية)<sup>(٢)</sup>: السمل - فُقْءُ العين، ونقل لطبي<sup>(٣)</sup>. يقال: سَمَلْتُ عَيْنَهُ: إِذَا فَقَّأْتَهَا بِحَدِيدَةٍ مَحْمَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا، وَكَذَا فِي (مجمع البحار)<sup>(٤)</sup>، وقال وقيل: هو فقؤه بالشوك، وهو بمعنى السَّمرِ، أي: أُخِمَتْ لَهُمْ مَسَامِيرُ حَدِيدٍ، ثُمَّ كَحَلَهُمْ بِهَا، يُقَالُ: سَمَرْتُ أَعْيُنَهُمْ بِضَمِّ سَيْنٍ وَحَفَّةٍ مِيمٍ، وَقَدْ يَشُدُّ، نَتَهَى. وقال في (القاموس)<sup>(٥)</sup>: سَمَرَ الْعَيْنَ سَمَلَهَا، أَي: فَقَّأَهَا، وَقَدْ صَرَّ السَّمْلُ أَنَّ يَدْنِي الْعَيْنِ حَدِيدَةً مَحْمَّةَةً حَتَّى يَذْهَبَ الْبَصَرُ.

وقوله: (لم يحسمهم حتى ماتوا) أي: لم يقطع دماءهم بالكي ونحوه، يقال حَسَمَ يَحْسِمُ، «يَحْسِمُ: فَطَعَهُ فَانْقَطَعَ، ثُمَّ قَالَوا: إِنَّهُ إِذَا فَعَلَ فَعَلَهُ دَبْتُ نَصَاباً لَأَنَّهُمْ كَلَلْتُ فَعَمُوا بِالرُّعَاةِ؛ لِأَنَّهُ قَدَرِي» أَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاةِ، وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَغَرَرُوا الشُّوكَ فِي أَلْسِنَتِهِمْ وَأَعْيُنِهِمْ حَتَّى مَاتُوا، وَقِيلَ: فَعَلَ ذَلِكَ لِعَظَمِ جُرْمَتِهِمْ؛

(١) «الصراح» (ص: ٤٣٠).

(٢) «الدر الشري» (١/ ٤٨٧).

(٣) «شرح الطبي» (٧/ ١٠٤).

(٤) انظر: «مجمع بحر الأنوار» (٤/ ١٦٤).

(٥) «القاموس المحط» (ص: ٣٨٢).

## • الفصل الثاني :

- ٣٥٤٠ - [٨] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْشُنَا عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَنْهَانَا عَنِ الْمُثْلَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٦٦٧].
- ٣٥٤١ - [٩] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ. [ن: ٤٠٤٧].

فإنهم ارتدؤا، وسفكوا الدماء، ونقطعوا الطريق، وأحدروا لأموال، وللإمام أن يجمع بين العقوبات في مثله سياسة، وقيل: كان هذا قبل نزول الحدود وآية المحاربة في قطع الطريق، وأما النهي عن المثلة فهو مسوح، وقيل: مهني بهي تنزيه.

وأما عدم السقي مع الاستسقاء، فقول: كان ذلك أيضاً قصاصاً، وقيل: لم يأمر بذلك النبي ﷺ، وإنما فعلوا من عسهم، وأجمعوا على أن من وجب عليه القتل لا يمنع لهء إذا استسقى، فسيحان من حلقه ضحوكاً قتلوا رحيماً غصوباً لينال حساً جامعاً بين لحلال والجمال، والفهر واللفظ، والنعو والبطش، مشتملاً على صفات الكمال، وقد فعله كله بوحى الله تعالى وأمره، والمولى يفعل في ملكه ما يشاء، والكن لاسظام لأموال وصالح الأحوال.

## الفصل الثاني

- ٣٥٤٠، ٣٥٤١ - [٨، ٩] (عمران بن حصين، وأنس) قوله: (وينهانا عن المثلة) في (القاموس)<sup>(١)</sup>: مثل بفلان مثلاً ومثله. نكن، كمثل تمثيلاً، وهي المثلة بضم الشاء وسكونها، والجمع مَثُولَات ومَثَلَات، وفي (مختصر النهاية)<sup>(٢)</sup>: «مَثَلْتُ بِالْقَتِيلِ، جَدَعْتُ أَنْفَهُ أَوْ أُدْنَاهُ أَوْ مَذَاكِيرَهُ أَوْ شَيْئاً مِنْ أَطْرَفِهِ، وَالْأَسْمُ الْمَثْنَةُ، وَنَهَى أَنْ

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٩٧٤).

(٢) «الدر النير» (٢/ ٩٣٦).

٣٥٤٢- [١٠] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَنْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ فَرَأَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْخَانِ، فَأَخَذْنَا فَرْخَيْهَا، فَجَاءَتِ الْحُمْرَةُ، فَجَعَلَتْ تَفْرُشُ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ فُجِّعَ هَذِهِ يَوْلَدُهَا؟» .....

مثل بالدواب، أي: نصب لترمي، أو يقطع أطرافها وهي حية، انتهى والنهي عن لمسة قيل - سنحريم، وقيل للتريه، والأول أصح وأرجح

٣٥٤٢- [١٠] (عبد الرحمن بن عبد الله) قوله: (حمره) بصم الحاء المهملة وتشديد الحاء المفتوحة، وقد يحذف. طائر صغير كالعصفور.

وقوله (تفرش) بفتح التاء وضم الراء، من فرش لطاقر: إذا بسط جناحيه، وبفتحها وتشديد الراء، أي: تفرش، وحذف إحدى الدخيل، أي: برقرت جناحيها وتغربت من لأرض، وقال الثوري شني: "هو في (كتاب أبي داود) بالهاء والعين مهملة: تفرش أو تفرش بصم حرف المضارع من التفرش والتعريش، وذكر لخطابي في كتاب (المعالم) (" أن التعريش مأخوذ من فرش بجح وسطه، والتعريش أن يرتفع فوقهما أو يعزل عليهما، يعني على العريخين، ولا أرى لصواب فيه إلا تفرش على بناء المضارع، حذف توه لاجتماع التائين، تهى - وفي (القاموس) (" - فرش انطائر تعريشاً: ورف على الشيء، كتفرش.

وقوله (من فجع هذه) بالتشديد، أي وجعه، والمعجزة: الرقيقة، تمح.

(١) «كتاب المير» (٣/ ٨٢٩)

(٢) «معالم السنن» (٢/ ٢٨٣)

(٣) «القاموس» (ص ٥٥٦)

رُدُّوا وَلَدَهَا إِلَيْهَا، وَرَأَى قَرْيَةً نَمِيٍّ قَدْ حَرَقَتْهَا قَالَ: «مَنْ حَرَقَ هَذِهِ؟» فَقِيلَ:  
نَحْنُ قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَسْتَعِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو ذَاوُدَ. [د  
٢٦٧٥].

٣٥٤٣ - [١١] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَنْسَرِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْكُونُ فِي أُمَّتِي اخْتِلَافٌ وَفُرْقَةٌ، قَوْمٌ يُحْسِنُونَ الْقِيْلَ  
وَيُسَبِّحُونَ الصَّلَاةَ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ  
مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يَرْجِعُونَ حَتَّى يَرْتَدَّ السَّهْمُ عَلَى فَوْقِهِ، . . .

توجه للمصيبة

وقوله. (قربة نمل) 'ي: موضعه

وقوله: (لا ينبغي أن يعذب بالنار) قالوا: إنما منع استعذيب النار لأنه أشد  
إعذاباً، قال في (مذهب المؤمنين) سئل محمد بن سلمة في قتل النملة، هل  
إن اشتد فاقته ولا فلا، وبه أخذ، ولا يحرق سوت النمل لنملة واحدة، كذا في  
(خواص عفة)، وكره إيقاعه في الماء، وروي أن نملة قرصت نملًا، فأحرق النمل،  
فوحى الله تعالى إليه: فهذا نملة واحدة، 'ي. فهذا قتل ثلاث حصى، كذا في  
(بحاوي)

٣٥٤٣ - [١١] (أبو سعيد وأنس) قوله: (لا يجاوز تراقيهم) جمع برقوق، وهي  
عظم من ثمرة المحار، والمعاق من الحائض، يقال لها بالفارسية: چمر گردن

وقوله: (لا يرجعون) أي: إلى الدين

وقوله: (حتى يرتد السهم على فوقه) لعوق مصم الفاء. موضع لوتر من الشهم،  
وهو: تعليق بالمحال، فإن ارتداد السهم على فوق محال، فرجعهم إلى الدين

هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ، طَوْبَى لِمَنْ قَتَلَهُمْ وَقَتْلُوهُ، يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ،  
وَلَيْسُوا مِنَّا فِي شَيْءٍ، مَنْ قَاتَلَهُمْ كَانَ أَوْلَىٰ بِاللَّهِ مِنْهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
مَا سِمَاهُمْ؟ قَالَ: «التَّحْقِيقُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٧٧٥].

أبْصًا مُحَالٌ عَلَىٰ حُدُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَقَّ يَبِغْ لِمَنْ قَتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الاعراب ١٤٠]، وهذا  
تأكيد ومبالغة في عدم إمكان رجوعهم لتوغلهم في الحرب واجتهاله ولصلالة والإصلا  
مع اعتقادهم أنهم على الحق والهداية.

ومعنى (هم شر لخلق والخلق) في (القاموس)<sup>(١)</sup> - لخلق: الناس كمنحوس  
الشيء، فعلى المعنى الأول هو تأكيد وعلى الثاني تأسيس، وقد يحمل الحلقة على  
من خلق، والخلق على من يخلق، ولعل المراد بالحق المسلمون، والله أعلم  
وقوله. (وليسوا منا في شيء) مقتضى ظاهر الكلام أن يقول: وليسوا من  
كتاب الله في شيء، ولكن لما كان مألوفهم من المسلمين وكونهم من كتاب الله  
واحداً ذكر هكذا إشارة إلى هذا الاتحاد، ومع ما فيه من لمبالغة في هي الإسلام  
وكونهم من عداد المسلمين

وقوله: (من قاتلهم كان أولى بالله) أي: أقرب إلى الله وأحرى برحمته وفصحه  
كما في قوله تعالى: ﴿يَرْكُزُ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِإِذْنِهِمْ﴾ [الاعراب ٦٨]، والضمير في (منهم)  
للأمة، والمعنى من قاتلهم من أمتي كتاب أولى بالله من باقي أمتي، ويجوز أن يكون  
الضمير للفرقة الباطلة، والأول أحرى وأبعد من حيث المعنى، فافهم

وقوله (ما سيماهم؟ قال التحقيق) أي: حلل الرأس، وذكر انحناب للمبالغة  
وانتكير، أي: مبالغة فيه ويكترون منه، ولعله إنما ذكره لأنه لم يكن متعارفاً في

(١) القاموس المحبط (ص: ٨١١).

٣٥٤٤- [١٢] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ  
 امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ  
 ثَلَاثٌ: زِنَاً بَعْدَ إِخْصَانٍ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ، وَرَجُلٌ خَرَجَ مُحَارِباً لِلَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّهُ  
 يُقْتَلُ أَوْ يُصَلَّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ يَقْتُلُ نَفْساً فَيُقْتَلُ بِهَا». رَوَاهُ أَبُو  
 دَاوُدَ. [د: ٤٣٥٣].

ذلك الزمان في العرب؛ فإن سبماهم إرسال الشعر، وليس ذلك بدم الحلو؛ فإنه من  
 شعائر الله وتُسكّه وسُمّت عباده الصالحين، هذا وقد يراد به تحليق لقوم وإحلامهم  
 جُلُوعاً جُلُوعاً، والله أعلم.

٣٥٤٤- [١٢] (عائشة) قوله: (مسلم يشهد) إشارة إلى أنه يكفي في ذلك  
 مجرد الشهادتين من غير عمل رائد.

وقوله: (ورجل خرج محارباً) أي: محاربة رجل، يراد به قاصع الطريق، (فإنه  
 يقتل) إن قتل نفساً بغير أحد من، (أو يصلب) بشديد اللام إن قتل وأخذ المال،  
 وللفقهاء خلاف في أنه يقتل ويصلب، أو يصلب حباً ويترك، أو يطعن حتى يموت،  
 (أو ينفي من الأرض) أي: يمسى من بلد إلى بلد بحيث لا يتمكن من القرار في  
 موضع، وليس من بلده، وهذا إدر أخاف العارضة، ولم يقتل ولم يأخذ المال، وسر  
 أبو حنيفة رحمه الله التمسك بالحسن، ويراد كلمة (أو) على هذا التفصيل، وقيل: إنه  
 للتخيير، والإمام مخير في هذه العقوبات في كل قاطع طريق من غير تفصيل، كذا في  
 التفسير.

وقوله (أو يقتل نفساً) أي: رجل يقتل نفساً، وهذا أحد الثلاث الذي يحل  
 دماؤهم، فـ (أو) بمعنى الواو.

٣٥٤٥- [١٣] وَعَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْرُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَانْطَلَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَبْلٍ مَعَهُ، فَأَخَذَهُ، فَفَزِعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُرَوِّعَ مُسْلِمًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٥٠٠٤].

٣٥٤٦- [١٤] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِجُرْيَتِهَا فَقَدْ اسْتَقَالَ هِجْرَتَهُ، وَمَنْ نَزَعَ صَغَارَ كَافِرٍ مِنْ عُنُقِهِ فَبَعَثَهُ فِي عُنُقِهِ فَقَدْ وَلَّى الْإِسْلَامَ ظَهْرَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٠٨٢].

٣٥٤٥- [١٣] (ابن أبي ليلى) قوله: (كانوا يسرون) بفتح الياء وسكون السين وصم الراء، من الشرى، وهو السير بالليل، وفي بعض النسخ: (يسرون) من السير، و(معه) أي: مع الرجل النائم، وكذا الضمير في (فزع) للرجل، و(يروع) بالتحديد، أي: يخوف.

٣٥٤٦- [١٤] (أبو الدرداء) قوله: (من أخذ أرضاً بجريتها) يحتمل أن يكون صفة لـ (أرضاً) أي: ملقاة بجريتها، ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل، والمراد بالجرية هنا الحراج؛ لأنه يجري في الموضوع على الأرض المتروكة في أيدي أهل الذمة مجراها فيما يؤخذ من رؤوسهم، يعني أن المسلم إذا اشترى أرضاً خراجية من كافر؛ فإن الحراج لا يسقط عنه، وهو مذهب أبي حنيفة، فإذا أقام نفسه مقام الذمي في أداء ما يلزمه من الخراج صار كالمستقل، أي: كالمطالب لإفالة الهجرة وحكمها، والمراد النهي عن هذا الفعل.

وقوله: (ومن نزع صغار كافر... إلخ)، والمعنى أن من جعل ذل الكفر في عنقه بعد أن خرح عنه؛ فقد ألغى الإسلام في حاتم ظهره وتركه، وهذا تنميم وتأكيد



٣٥٤٧- [١٥] وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى خُثْعَمَ، فَأَغْتَصَمَ نَاسٌ مِنْهُمْ بِالشُّجُودِ، فَأَسْرَعَ فِيهِمُ الْقَتْلُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُمْ بِنِصْفِ الْعَقْلِ، وَقَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ مُقِيمٍ تَبَيَّنَ أَظْهَرُ الْمُشْرِكِينَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ؟ قَالَ: «لَا تَرَأَى نَارَاهُمَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٦٤٥].

لما قبله، والصغار بالمتح الدل والهوان، وهو لارم لكفر كالعزة بالإسلام، وقبل المراد به العلاقة التي تجعل في علق الكفر للامتياز، وقد حصل هذا في زمن عمر رضي الله عنه، كأنه كان سمعه منه ﷺ أن يفصل ذلك بالكفار أو أخبر بالغيب، والله أعلم

٣٥٤٧- [١٥] (جرير بن عبد الله) قوله: (إلى خثعم) اسم قبيلة، وهي (القماموس)<sup>(١)</sup> خثعم جبل، وأهل خثعميون

وقوله. (فاغتصم ناس منهم بالسجود) وكانوا مسلمين، أي: لما رأوا الجيش أسرعوا بالسجود، كذا في «الحواشي».

وقوله. (فأسرع فيهم القتل) أي: قتلهم لجيش ولم يُبالوا بسجودهم. وقوله: (فأمر لهم بنصف العقل) قالوا: وإنما لم يكمل الذية ﷺ بعد علمه بسلامتهم، لأنهم أعنوا على أنفسهم بمقامهم بين الكفار كما قال ﷺ بقوله: (أن بريء... إلخ).

وقوله (لا تراءى ناراهما)، إسناده التراخي إلى النار مجزء، والمعنى يتباعد من لاهم بحيث إذا وجدت فيهما ناراً سم تلج إحداهما للأخرى، وذكر الطبري<sup>(٢)</sup> فيه

(١) القماموس المحيط (ص: ١٠١٤).

(٢) انظر: «شرح الطبري» (٧/ ١١٠).

٣٥٤٨- [١٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ قَيْدُ الْفَتَكِ لَا يَفْتِكُ مُؤْمِنًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٧٦٩].

٣٥٤٩- [١٧] وَعَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ إِلَى الشُّرْكِ فَقَدْ حَلَّ دَمُهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٤٦٠].

٣٥٥٠- [١٨] وَعَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ يَهُودِيَّةً كَانَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَخَنَقَهَا رَجُلٌ حَتَّى مَاتَتْ، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ ﷺ دَمَهَا.....

وجوفاً آخر لا يخلو عن بعد.

٣٥٤٨- [١٦] (أبو هريرة) قوله: (الإيمان قيد الفتك) الفتك مثله: القتل عاقلاً، وفي (القاموس)<sup>(١)</sup> فتك به: انتهره منه فرصة فقتله، والمراد بالتقييد المنع من باب ذكر المزوم وإرادة اللارم؛ لأن القيد يمنع الشخص عن التصرف.

وقوله (لا يفتك) بالرفع، ويروى بالجزم بألف المعلوم والمجهول، وأما قتل كعب بن الأشرف وعبره بطريق الفتك بأمره ﷺ فكان قبل النهي، أو حص به النبي ﷺ، أو كن تأمر سمدوي لما ظهر منهم الغدر والأذى والتحريض والإفساد.

٣٥٤٩- [١٧] (جرير) قوله: (إذا أبق العبد إلى الشرك) أي: إلى دهره، (فقد حل دمه) أي: إذا قتله أحد لم يضمن وإن لم يرتد؛ لدخوله في جوار المشركين، ولم يذكر وجه تخصيصه بالممكوك فكأنه اتفقي، والله أعلم.

٣٥٥٠- [١٨] (علي) قوله: (وتقع فيه) أي: تطعن فيه.

وقوله: (أبطل دمه) يدل على أن سب النبي ﷺ يفضي الدم، وهو مذهب

رواه الترمذي. [ت: ١٤٦٠].

٣٥٥١- [١٩] وَعَنْ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدَّ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ قَالَ: نَعَمْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُذُنَيَّ وَرَأَيْتُهُ بِعَيْنَيَّ. أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْ عَنْ شِمَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئاً فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ، رَجُلٌ أَسْوَدُ مَطْمُومُ الشَّعْرِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَيْضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَضِباً شَدِيداً وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي» ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَذَا مِنْهُمْ، .....»

الشافعي، ولنا أن ذلك كفر منه، والكفر لمقدور لا يمنعه، والطاري لا يرفعه، كذا في (لهديّة) (١).

٣٥٥١- [١٩] (جندب) قوله: (ضربة بالسيف) يروى بالناء ولهاء، وعند الشافعي يقتل إن كان ما يسحر به كمرأى لم ينس، وأجمعوا على أن فعل السحر حرام، وقيل: كفر، وأم تعميمه وتعمده فيه ثلاثة أقوال: الحرمة، والكراهة، والإباحة، والأول هو الأصح

وقوله (مطموم الشعر) يقال طُمُ شعره. جَدَّه واستأصله، وامرأه التحليق.

وقوله (كأن هذا منهم) أي. من شيعتهم وعلى سبيلهم، قاله شيخنا في صوره

يَقْرُؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيْقُ، لَا يَزَالُونَ يَغْرُبُونَ، حَتَّى يُخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِبْنُمُوهُمْ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْحَلِيقَةِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

[٤١٠٣٠٥]

### • الفصل الثالث:

٣٥٥٢ - [٢٠] عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا رَجُلٌ خَرَجَ يُفَرِّقُ بَيْنَ أُمَّتِي قَاضِرُنَا عُقَّتُهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [٤٠٢٣٠٥]

٣٥٥٣ - [٢١] وَعَنْ شَرِيكِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَمْنَى أَنْ أَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ أَسْأَلُهُ عَنِ الْخَوَارِجِ، فَلَقِيتُ أَبَا بَرْزَةَ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ قَالَ: .....

الشك والتردد احتياطاً، وهو كان منهم قطعاً.

ونوله: (إِذَا لَقِبْنُمُوهُمْ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ) الجزء محذوف، أي: فاعلموا أنهم شر الخلق، أو فاعتلوهم.

### المصل الثالث

٣٥٥٢ - [٢٠] (أُسَامَةُ بْنُ شَرِيكٍ) نوله: (ابن شريك) مفتاح الشين.

ونوله: (يفرق بين أمتي) أي: يفرق بين كلمة المسلمين وإيقاع الشر بينهم، فيُهيئ أولاً، فإن لم ينته يقتل.

٣٥٥٣ - [٢١] (شريك بن شهاب) قوله: (فلقيت أبا برزة) بفتح الباء وسكون

نعم سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِأَذُنِّي وَرَأَيْتُهُ بِعَيْنَيَّ: أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ بِمَالٍ فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَمَنْ عَنْ شِمَالِهِ، وَلَمْ يُعْطِ مَنْ وَرَاءَهُ شَيْئاً. فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَا عَدَلْتَ فِي الْقِسْمَةِ، رَجُلٌ أَسْوَدُ مَطْمُومُ الشَّعْرِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَيْضَانِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ غَضَباً شَدِيداً وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ مِنِّي، ثُمَّ قَالَ: يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ كَأَنَّ هَذَا مِنْهُمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيْقُ، لَا يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ، حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن: ٤١٠٣].

٣٥٥٤- [٢٢] وَعَنْ أَبِي غَالِبٍ رَأَى أَبُو أُمَامَةَ رُؤُوساً مَنْصُوبَةً عَلَى دَرَجٍ دِمَشْقٍ فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: «كِلَابُ النَّارِ، شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ»...  
لراء، وقوله (مطموم الشعر) يقال طم شعره: حذوه واستأصله، والمراد التحليق.  
وعوله (كان هذا منهم) أي: من شيعتهم وعلى سيرهم، قلله في صورة الشك والردد احتياطاً، وهو كان منهم قطعاً، وقوله (لإذا لقيتموهم هم شر الخلق) الجراء محذوف، أي: فاعلموا أنهم شر الخلق، أو فاقتلوهم.

٣٥٥٤- [٢٢] (أبو غالب) قوله: (هلى درج) بالتحريك بمعنى الطريق، و(دمشق) بكسر الهمزة وفتح الميم، وقد يكسر.

وقوله: (كلاب النار) خبر مبتدأ محذوف، أي: هم كلاب النار.  
وعوله: (تحت أديم السماء) أي: وجهها، كما سُمِّي وجه الأرض أديماً، وقال

خَيْرُ قَتْلَى مَنْ قَتَلُوهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَوْمَ نَبِضُكُمْ وَجُوهٌ وَنَسُودُ وَجُوهٌ﴾ الآية (آل عمران: ١٠٦) قِيلَ<sup>(١)</sup> لِأَبِي أَمَامَةَ: أَنْتَ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَوْ لَمْ أَسْمَعُهُ إِلَّا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى هَذَا سَبْعًا مَا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. [ت: ٣٠٠٠، ج: ١٧٣].

في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: الأديم من السماء والأرض: ما ظهر.

وقوله: (قتلوه) الضمير المرفوع لهم، والمنصوب لـ (من).

وقوله: (وتسود وجوه) روي عن أبي أمامة أن المراد بهم الخوارج، وقيل: المراد بهم المرتدون، وقيل: أهل البدع.



(١) في نسخة: «قال».

(٢) «القاموس المحقق» (ص: ٩٩٢).

(۱۷)

کتاب المأدب





## كتاب الحدود

### • الفصل الأول:

٣٥٥٥- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا .

#### ١٧ - كتاب الحدود

(الحد) الحاجز بين شيئين، والدفع، والمنع، وتأنيث المذنب بما يمنعه وغيره من الذنب، وفي (شرح كتاب الحرق) <sup>(١)</sup> الحد في الأصل المنع، ومنه قيل نُبُوَاتٌ حَدُّدٌ لِمَنَعِهِ لِدَاخِلٍ وَالْحَارِجِ إِلَّا بِلَاذٍ، وَسُمِّيَ الْحَدِيدُ حَدِيدًا لِأَمْتِنَانِهِ، أَوْ لِأَمْتِنَانِهِ عَلَى مَنْ سَاحِلَهُ، وَالْحَدُّ عَقُوبَةٌ يَمُصُّ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مَثَلِهِ، وَحُدُودُ اللَّهِ مُحَارَمُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُنَاقِضُ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَرْوُهُمْ﴾ [البقرة ٨٧]، وَمِنْ قُدْرَةِ كَجَعَلِ «بَطْلَانٍ ثَلَاثًا، وَبَحْرٍ ذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوهُمَا﴾ [البقرة ٢٢٩]، وَبَعْلُ تَسْمَةِ الْمَحَارِمِ حُدُودٌ، وَكَذَلِكَ الْمَقْدَرَاتُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ قُرْبَانِ ذَلِكَ أَوْ تَجَاوُزِهِ، نَتَهَى وَقَالَ فِي (لَهْدَايِهِ) <sup>(٢)</sup> الحد في الشريعة العنونة المقتضية حياءً لله تعالى، حتى لَا يُسَمَّى لِقِصَاصٍ حَدًّا لَمَّا أَنَّهُ حَقُّ الْعَبْدِ، وَلَا لِعَزْزٍ لِعَدَمِ اسْتِقْدِيرِ .

#### الفصل الأول

٣٥٥٥- [١] (أبو هريرة، وزيد بن خالد) قوله: . . . . .

(١) شرح الركني على مختصر الخرقى (١/٦)

(٢) الهداية (٢/٣٣٩).

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَقَالَ الْآخَرُ: أَجْلُ  
بِأَرْسُولِ اللَّهِ! فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذَنُ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ قَالَ: «تَكَلَّمْ»  
قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي  
الرَّجْمَ، فَاتَّذَيْتُ مِنْهُ بِمِثَّةٍ شَاةٍ وَبِجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ  
فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِثَّةٍ وَتَغْرِيْبَ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ،  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا  
عَنْكُمْ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَأَمَّا ابْنُكَ فَعَلَيْهِ جَلْدُ مِثَّةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَأَمَّا  
أَنْتَ يَا أُنَيْسُ فَأَعْذُ إِلَى امْرَأَةٍ<sup>(١)</sup> هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا» . . . . .

(أقضى بيننا بكتاب الله) مني على أنه كان في كتاب الله بـ الرَّجْمِ، ثم سُخِّتْ تِلَاوَتُهُ،  
فَصَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِكِتَابِ اللَّهِ هَا هَكَذَا، وَإِنَّمَا قَالُوا: أَقْضِ بَيْنَنَا  
بِكِتَابِ اللَّهِ فَجَاءَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُحْكِمَ بِهِ.

وقوله (إن ابني كان عسيفاً على هذا) أي: أجيبراً، وإِنَّمَا قَالَ: عَلَى هَذَا مَا يَتَوَجَّهُ  
عَلَى الْمُسْتَأْجَرِ مِنَ الْأَجْرَةِ، وَلَوْ قَالَ: عَسِيفاً لِهَذَا لَيُصَحَّ أَيْضاً، لَمَا يَتَوَجَّهُ لِلْمُسْتَأْجَرِ  
عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِّ.

وقوله: (ثم إنني سألت أهل العلم) يدل على جواز الاستفتاء والإفتاء في زمانه ﷺ  
عن غيره لعدم القدرة على سؤاله عنه لِمَانَعٍ.

وقوله: (وتغريب عام) التغريب داخل في الحد عند بعض العلماء، وعندنا هو  
سببته وتعزير موقَّض إلى رأي الإمام ومصلحته. و(أبيس) بمعنى التصغير اسم رجس

(١) في نسخة «على امرأة»

فَاَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٦٣٣، م: ١٦٩٧].

٣٥٥٦ - [٢] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُ فِيمَنْ رَزَى وَلَمْ يُحْصِنْ جِلْدَ مِثْنَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ. . . . .

هو سد قوم امرأة، وهو أنيس بن صهالك الأسلمي، نعت رسول الله ﷺ ليقيم أحد عيها إن عترت، وهذا لا يدع عسى كفايه اعتراف واحدة في ربنا، كما هو مذهب الشافعي، فلعن المراد لا اعتراف المعهود في الشرع وهو أربع مرات، والله أعلم

٣٥٥٦ - [٢] (زيد بن خالد) قوله. (يأمر فِيمَنْ رَزَى وَلَمْ يُحْصِنْ) بصم لِيَاء وكسر الصاد هكذا الرواية، يَقُلْ أَحْصَنْتَ لِمَرْأَةٍ فِيهِ مُحْصِنَةٌ، وَأَحْصَنْ الرَّحْلُ فَهُوَ مُحْصِنٌ، وَأَحْصَا فَيُحْصِنُ مُحْصِنٌ وَمُحْصِنَةٌ، وَالْمُحْصِنُ وَالْمُحْصِنَةُ يُحْبَتَانِ بفتح الصاد وكسرها، وقريء هَذَا لِمُطَانٍ فِي الْفَرَسِ كَسْرٌ وَفَتْحٌ، وَكَذَا أُحْصِنَ مَجْهُولٌ وَمَعْرُوفٌ لَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [س: ٢٤]، فَبِهَا بِالْفَتْحِ بِالتَّمَاقِ، وَفِي الْبِضَاوِيِّ: الْفَتْحُ نَقْوَةٌ: أَحْصَنْتُ الزَّوْجَ أَوْ الْأَرْوَاحَ، وَالْكَسْرُ بِأَحْصَنْ مَرْوَحَتٌ، وَمَعْنَى الْإِحْصَانِ أَنْ يَكُونَ حَرّاً عَفْلاً بِنَعْمٍ مُسْلِماً، فَدَنُوحُ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ نِكَاحاً صَحِيحاً، وَدَخَلَ بِهَا، وَهُوَ عَلَى صِفَةِ الْإِحْصَانِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا شَرْطُ الْإِسْلَامِ، وَوَقَّهَ أَبُو يُونُسَ فِي رِوَايَةٍ: لِأَنَّهُ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ رِبَا، وَيَأْنِي جَوَانِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وقوله. (وتغريب عام) ظاهره أن التعريب داخل في أحد، وحمله من لم يره من العلماء حداً كالحفصة عني لمصلحة التي رأها الإمام

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . [ج : ٦٨٣١] .

٣٥٥٧ - [٣] وَعَنْ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا <sup>(١)</sup> بِالْحَقِّ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٢)</sup> آيَةُ الرَّجْمِ ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ النِّسَنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِخْتِرَافُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ج : ٦٨٢٩ ، م : ١٦٩١] .

٣٥٥٨ - [٤] وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : ( خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِثَّةٌ وَتَغْرِبُ عَامٌ ، وَالتَّيِّبُ بِالتَّيِّبِ جُلْدٌ مِثَّةٌ وَالرَّجْمُ ) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م : ١٦٩٠] .

٣٥٥٧ - [٣] (عمر) قوله : (أو كان الحبل) بفتحين ، هذا الحكم منسوخ .

٣٥٥٨ - [٤] (عبادة بن الصامت) قوله : (خذوا عني) مكرر للتأكيد لحقائه ؛ لأنه تعالى حكم أولاً في الثلاثي تأتين انفاحشة بالإمساك في البيوت وحبسهن فيها حتى يترواهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلاً ، والمراد بالسبيل الحد ، فأحبر ﷺ أنه تعالى قد جعل فيهن سبيلاً ، وشرح الحد (البكر بالبكر جلد مئة والثيب بالثيب) والمراد به المحصن (جلد مئة والرجم) وفيه الجمع بين الجلد والرجم ، وبه أخذ أصحاب الطواهر وبعض الصحابة والتابعين ، والجمهور على أن الحد منسوخ فيمن وجب عليه لرجمه لحديث ماعز وغيره ، ثم إنه لم يذكر حكم الثيب مع البكر لظهوره

(١) زادت النصية في نسخة

(٢) لفظ تعالى سقط في نسخة

٣٥٥٩- [٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ، أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنِيًّا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَحْدُونَ لِي السُّورَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟» قَالُوا: «نَفَضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: «سَلَامٌ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ»، فَأَتُوا<sup>(١)</sup> بِالتَّوْرَةِ فَتَشَرُّوْهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ﷺ: «سَلَامٌ: ارْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ فَإِذَا فِيهَا آيَةٌ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ ﷺ، فَرُجِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: ارْفَعْ يَدَكَ فَرَفَعَ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ تَلَوَّحُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، وَلَكِنَّا تَكَاتَمْتُ بَيْنَنَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٨٤١، م: ١٦٩٩].

٣٥٥٩- [٥] (عبد الله بن عمر) قوله. (قالوا: نفضحهم) أي: لا نحد حكم الرجم في التوراة، بل إنما نجد أنها نفضحهم، والمضحية عندهم هو تسويد وجوه الزناة وتشهيرهم.

وقوله (ويجلدون) بلفظ المجهول، قيل: كأنه أشار بإيتين أحد الفعلين معلوماً والآخر مجهولاً إلى أن المضحية كان موكولاً إلى اجتهادهم بخلاف الجلد. وقوله (فقالوا أي: بعض اليهود (صدق) أي: عبد الله.

وقوله: (فرجما) وبه أخذ الشافعي في عدم اشتراط الإسلام في الإحصان، وهو رواية عن أبي يوسف، وأجيب بأن رجمه ﷺ لليهوديين بما كان يحكم التوراة، والإحصان لم يكن شرطاً في دينهم، وكان ﷺ يعمن بحكم التوراة قبل أن ينزل حكم

(١) بصيغة الأمر، وفي نسخة يفتحتين على الماضي، ويؤيد الأول ما في رواية مسلم، قال ﷺ: «أَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» مجازواها، فيه الغاري (٦/ ٢٣٣١).

٣٥٦٠- [٦] وَحَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَتَنَحَّى لِسُوقٍ وَجْهَهُ الَّذِي أَعْرَضَ فِيكَ، فَقَالَ: إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا شَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبَيْكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا فَقَالَ: «أُخْصِنْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاَرْجُمُوهُ» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: فَرَجَمْنَاهُ بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَدْلَقْنَاهُ الْحِجَارَةَ هَرَبَ، حَتَّى أَدْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ.....

القرآن ولا ينسخ، كذا قيل، ويمكن أن يقال: إنه إنما رجمهم على دينهم إلزاماً لهما، وهم كان مسلمين على رعمهم، والله أعلم.

٣٥٦٠- [٦] (أبو هريرة) قوله: (فتنحى) أي: الرجل، والضمير في (وجهه) للنبي ﷺ، و(قبله) بكسر لقاو وفتح الباء، أي: جانبه.

وقوله: (فلما شهد أربع شهادات) أي: أقر على نفسه أربع مرات، وفي هذا دليل لأبي حنيفة على اشتراط الإقرار أربع مرات.

وقوله: (فلما أذلقته الحجارة) أي: أصابته، وأصل أذلقه: أضعفه، يقال: أدلق الصوم علاتاً: أضعفه.

وقوله: (هرب) فيه أنه لا يحفر للمرجوم، وقيل: يحفر للمرأة، وهو المذهب عند، قال في (الهداية)<sup>(١)</sup>: وإن حفر لها في الرجم جدر، وقال: الحفر أحسن.

وقوله: (حتى أدركناه بالحرة) سيحي من رواية أبي داود أن النبي ﷺ قال: (هلاً

فَرَجَمْنَاهُ حَتَّى مَاتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٦٨٢٥ ، م : ١٦٩٢] .

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ عَنْ جَابِرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ قَالَ نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ ، فَرَجِمَ  
بِالْمُصَلَّى ، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ الْحِجَارَةَ فَرَّ فَأُذِرَكَ ، فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ ، فَقَالَ لَهُ  
النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا ، وَصَلَّى عَلَيْهِ . [ح : ٦٨٢٠] .

٣٥٦١ - [٧] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : لَمَّا أَتَى مَا عِزُّ بْنُ مَالِكٍ النَّبِيَّ ﷺ  
فَقَالَ لَهُ : «لَعَلَّكَ قَبِلْتَ ، أَوْ هَمَزْتَ ، أَوْ نَظَرْتَ» ، قَالَ : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ،  
قَالَ : «أَنْكَبْتَهَا؟» .....

نَرَكُمُوهُ لَعَلَّهُ يَبُوءُ ، وَقَدْ خْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ إِذَا شَرَعُوا فِي لُحْمٍ فَهَرَبَ هَلْ يَتْرَكَ أَمْ  
لَا ؟ وَيَتِمُّ فِي الْفَصْلِ لثَانِي .

وقوله : (فرجم بالمصلى) قيل أراد مصلى الجنائز، ويشهد به الرواية الأخرى  
بقيع العرفد، وقيل : مصلى الأعياد، وليس له حكم المسجد إلا أن يتخذ مسجداً، وإد  
اتخذ مسجداً فلا يجوز فيه الرجم للتلطُّع، والله أعلم .  
وقوله : (فقال له خيراً) أي . أتنى عليه .

٣٥٦١ - [٧] (اس عباس) قوله . (أو غمزت) في (القاموس) <sup>(١)</sup> غمزّه بيده .  
منه وبحسه ، وبدعين والجفص والحاجب : أشار ، ويحيى بمعنى الغضر والكبس باليد ،  
ويحتمل الحديث هذه المعاني كلها ، والله أعلم .

وقوله : (أنكبتها؟) بالاستهم على وزن يفت بلفظ الخطاب : جامعتها ، يقال :  
ناكها ، ينك : جامعها

لَا يَكْنِي قَالَ: نَعَمْ فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَ بِرَجْمِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ ١٧٨٢٤].

٣٥٦٢- [٨] وَعَرَّ بُرَيْدَةَ قَالَ: جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهَّرْنِي فَقَالَ: «وَيْحَكَ! ارْجِعْ، فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ، وَتُبْ إِلَيْهِ». قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! طَهَّرْنِي فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَ أَطَهَّرُكَ؟» قَالَ: «مِنَ الزَّنا»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبِى جُنُونٌ؟» فَأَخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَجْنُونٍ، فَقَالَ: «أَشْرَبَ خَمْرًا؟» فَقَامَ رَجُلٌ، فَاسْتَنَكَّهُ، فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِيحَ خَمَرٍ، فَقَالَ: «أَرَبَيْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَ بِهِ، فَرَجِمَ، فَلَبِثُوا يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ، .....

وقوله (لا يكسي) من الكناية، وهو فوب الروي، أي: قال ﷺ بالتصريح

لا بالكناية

٣٥٦٢- [٨] (بريدة) قوله (ويحك) كنمة فرحم من وقع في هلكة لا يستحقها، وقد شتم في مقام لمدح ولتعجب، وقد مرّ تحفيقه مراراً

وقوله (غير بعيد) أي: زمان غير بعيد

وقوله (فيم) كد في جميع سح (مسم) (كتاب الحميدي)، وأكثر سح (المصاح)، و(لي) أخلتة، وفي بعض النسخ (مم) وهو لأوفى طاهر بقوله (من لرباً)

وقوله (فاستنكه) أي شتم ريحاً، والكنهه ريح لعم

وقوله (فقال استغفروا لماعز) المراد طلب مزيد لعفون ورفع الدرجات،



لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أُمَّةٍ لَوْسَعَتْهُمْ، ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الْأَزْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهِّرْنِي، فَقَالَ: «وَيَعَلَّكَ أَرْجِي، فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ، وَتُوبِي إِلَيْهِ»، فَقَالَتْ: تُرِيدُ أَنْ تُرَدِّدَنِي كَمَا رَدَدْتَ مَا عَزَبَ مِنْ مَالِكَ إِنَّهَا حُبْلَى مِنَ الزَّوْنِ، فَقَالَ: «أَنْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ لَهَا: «حَتَّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكَ» قَالَ: وَكَقْلَهَا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى وَضَعَتْ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَ: «إِذَا لَا تُرْجِمُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا، لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَالَ: فَرَجَمَهَا، وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «ادْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» فَلَمَّا وَلَدَتْ، قَالَ: «ادْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ» فَلَمَّا فَطَمَتْهُ، أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي يَدِهِ كِسْرَةً خُبِزٍ، فَقَالَتْ: هَذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَدْ فَطَمْتُهُ، . . . . .

فإنه قد غفر بإقامة الحد.

وقوله: (من حامد) بالعين المعجمة، في (لقاموس) <sup>(١)</sup>، غامد أبو قبيلة يسب إليه الغامديون.

وقوله: (ترددني كما رددت) كلا اللفظين من التردد، ورجل مردد: الحائر لبائر، كذا في (القاموس) <sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وكقلها رجل) أي: أمام بمؤنها ومصلحتها، كما في قوله تعالى ﴿وَكَقْلَهَا رَجُلًا﴾ (آل عمران: ٣٧).

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٢٩١)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٢٦٩)

وَقَدْ أَكَلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبْرِي إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَهَا، فَحَفَرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَجَمُوهَا، فَيَقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ فَرَمَى رَأْسَهَا، فَتَنْضَحَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ، فَسَبَّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْلًا يَا خَالِدُ! فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكِّي لَغُفِرَ لَهُ ثُمَّ أَمَرَهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَذُفِنَتْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٦٩٥].

وقوله (فحفر لها إلى صدرها) دليل الحنفية على حفر لمرجومه

وقوله: (فيقبل) في أكثر النسخ بصيغة المضارع من الإقبال استحضاراً لتلك الصورة، وفي بعضها: (فتقبل) بصيغة الماضي من التقبل.

وقوله: (فتنضح) بالضاد المعجمة، وروي بالحاء المهملة والمعجمة، أي: ترشش وانصب، و(المكس) بفتح الميم وسكون الكاف الصربية لتي يأخذها لماكس، وهو العشار، وقال في (القاموس)<sup>(١)</sup> المكس: انتقص والظلم.

وقوله: (فصلى عليها) هذه اللفظة عند جماهير رواة (صحيح مسلم) بفتح الصاد واللام، أعني: على صيغة المعلوم، فبدل على صيغة صلاة النبي ﷺ، وعند لطبري، وفي رواية ابن أبي شيبة وأبي داود يضم الصاد وكسر اللام، وهو الأظهر، فلا يدل على ذلك، وقد جاء في رواية أبي داود. (لم يصل عليه) بصيغة المعلوم، يعني لم يصل النبي ﷺ، بل أمر لقوم بأن يصلي، ومن هنا اختلف الأئمة في الصلاة على المحدود، فكرهه مالك، وقال أحمد لا يصلي الإمام وأهل الفضل، وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما: يصلى عليه وعلى كل واحد من هو أهل لا به إلا الله من أهل القصة، وإن كان ناسقاً ومحدوداً، وهو رواية عن أحمد

٣٥٦٣- [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَزَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ رَزَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ رَزَتْ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ يَحْبِلُ مِنْ شَعْرَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٢٣٤، م: ١٧٠٣].

٣٥٦٤- [١٠] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَانِكُمُ الْحَدَّ مَنْ أَحْصَيْنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنْ، فَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَزَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا، فَإِذَا هِيَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِنَفَاسٍ، فَخَشِيتُ.....

٣٥٦٣- [٩] (أبو هريرة) قوله: (فليجلدها الحد) فيه أنه لا رجم على العبد والأمة.

وقوله: (ولا يترب عليها) من التريب بمعنى التوبيخ والتعيير، والمراد النهي عن لتريب وحده وترك الجلد، فإنه كان تأديت الزناة قبل شرع الحد، وهو التريب وحده، وقيل: المراد النهي عن التريب بعد الجلد، فإنه صارت كمارة، قل الطيبي<sup>(١)</sup>: في الحديث دليل على أن السد يقيم الحد على الإمام والعبد، ويسمع البيعة عليهما كما هو مذهب، والحنفية حملوا قوله (فليجلد) على لتسيب، انتهى

وقوله<sup>١</sup> (فليبعها) فإنها لعلها تستعف عند المشتري بصونها أو تزويجها.

٣٥٦٤- [١٠] (علي) قوله: (من أحصن) لمراد بالإحصان هنا التزوج، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ﴾ [النساء: ٢٥].

وقوله (فإن أمة) دليل على إقامة الحدود على الأرقاء، لكن أخرها للناس.

إِنْ أَمَّا جَلَدْنَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَحْسَنْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ: «دَعُهَا حَتَّى يَنْقَطِعَ دَمُهَا، ثُمَّ أَقِمَّ عَلَيْهَا الْحَدَّ، وَأَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». (م. ١٧٠٥، د. ٤٤٧٥).

### • الفصل الثاني:

٣٥٦٥- [١١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَاءَ مَا عَزَّ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخَرِ<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ قَدْ زَنَى، فَأَمَرَ بِهِ فِي الرَّابِعَةِ، فَأُخْرِجَ إِلَى الْحِزَةِ فَرُجِمَ بِالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَرَّ بِشَتْدٍ، حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ جَمَلٌ فَضَرَبَهُ بِهِ، وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ فَيَكُونَ اللَّهُ عَلَيْهِ». [ب. ١٤٢٨، ج. ٢٥٥٤].

### الفصل الثاني

٣٥٦٥- [١١] (أبو هريرة) قو، (يشدد) أي يعضو و(اللحي) بفتح لام وسكون الحاء بهملة مسّت الملحّة من لاسان، ومن الحصل وبعوه مسّت لاسان

وقوله: (هلا تركتموه) إما احتلوه أن من هرب في أثناء إقامة الحد هل يترك

(١) زاد بعده في نسخة: فقال إنه قد زنى، فأعرض عنه، ثم جاء من شقه الآخر

٣٥٦٦- [١٢] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ: «أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟» قَالَ: «وَمَا بَلَغْتُكَ عَنِّي؟» قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّكَ قَدْ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ<sup>(١)</sup> آلِ فُلَانٍ» قَالَ: نَعَمْ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٦٩٣].

٣٥٦٧- [١٣] وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ مَاعِزاً أَنَّى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَ صِنْدَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهِ وَقَالَ لِهَزَالٍ: «لَوْ سَتَرْتَهُ بِثَوْبِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ» قَالَ ابْنُ الْمُكْدِيرِ: إِنَّ هَذَا أَمَرَ مَاعِزاً أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَيُخْبِرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٣٧٨].

أم تسع ليقام عليه الحد؟ فقال الشامي وأحمد وأخرون: يُستفاد، فإن رجع عن لإقرار ترك وإن ادّعاء رُجم، وقال أبو حيفة ومالك: يُبْعَ وَيُرْحَمَ لَهُ ﷺ لم يلزمهم دينه مع أنهم قتلوه بعد هربه، كذا قيل، لكنه لم يصرح بالوجوع والكلام فيه، فتدبر.

٣٥٦٦- [١٢] (ابن عباس) قوله (شَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ) أي: أقرَّ أَرْبَعَ إقراراتٍ، ثم استشكل هذا الحديث بأنه يدل على أنه ﷺ كان عارفاً بونا ماعز فاستنطقه، والأحاديث الأخر تدل على خلاف ذلك، وأجيب بأنه قد احتصر هذا الحديث، ولمقصود بيان الرجم دون القصة، ولعله ﷺ استنطقه بعد ما أخبر ماعز برسائه، أو أعرض عنه السي ﷺ مراراً، كما سبق.

٣٥٦٧- [١٣] (يزيد بن نعيم) قوله: (وهن يزيد) مالزاي (ابن نعيم) بلفظ التصغير، و(هزال) بفتح الهاء وتشديد الزاي، الأسلمي، وكانت له مولاة، فوقع

(١) في نسخة «جارية».

٣٥٦٨ - [١٤] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَعَاَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَّغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٤٣٧٦، ن: ٤٨٨٦].

٣٥٦٩ - [١٥] وَعَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اقْبِلُوا ذَوِي الْهَبَاتِ حَرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٣٧٥].

٣٥٧٠ - [١٦] وَعَنْهَا قَالَتْ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنْ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، . . . . .

عليها ما هر، فعلم به هرا، وأشر إليه بالمجيء إلى رسول الله ﷺ والاعتراف بالزما.

٣٥٦٨ - [١٤] (عمرو بن شعيب) قوله: (تعافوا) تصم لقاء من العفو من عما الذنب أو عف الدار، والخطاب لغير الأئمة، فإن الإمام لا يجوز له لعفو عن حدود الله إذا رفع الأمر إليه.

٣٥٦٩ - [١٥] (عائشة) قوله: (اقبلوا) من لإقالة، و(الهيئة) صورة الشيء وشكله، والمراد هنا الحالة التي يكون الإنسان عليها من الأخلاق والأفعال ومروءات وأصحاب الوجوه، وقيل: هم أهل الصلاح ولورع.

وقوله: (لا الحدود) أي: إلا ما يوجب الحدود إذ ثبت، فهذا خطاب بالأئمة وجاز أن يشملهم وغيرهم.

٣٥٧٠ - [١٦] (وعنها) قوله: (ادروا الحدود) أي: ادفعوه قبل أن يصل إلى الإمام، فإن الإمام إذا سلك سبيل الخطأ في العفو الذي صدر منكم حير من أن

فَإِنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُحْطَى فِي الْعَمَلِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُحْطَى فِي الْعُقُوبَةِ. رَوَاهُ  
الْقُرْمِذِيُّ، وَقَالَ: قَدْ رُوِيَ عَنْهَا وَلَمْ يُرْفَعْ وَهُوَ أَصَحُّ [ت ١٤٢٤]

٣٥٧١- [١٧] وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ  
النَّبِيِّ ﷺ قَدْرًا عَنْهَا الْحَدُّ وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ  
لَهَا مَهْرًا. رَوَاهُ الْقُرْمِذِيُّ. [ت ١٤٣٥].

٣٥٧٢- [١٨] وَعَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ نَبِيِّ ﷺ تَرِيدُ  
الصَّلَاةَ، فَتَنَقَّاهَا رَجُلٌ، فَتَجَلَّلَهَا، فَقَصَى حَاجَتَهُ مِنْهَا، فَصَاحَتْ، وَانْطَلَقَ،  
وَمَرَّتْ عَصَاةً مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَتْ: إِنَّ ذَلِكَ لَرَجُلٌ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا،  
فَأَخَذُوا الرَّجُلَ، فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ ﷺ، فَقَالَ لَهَا: «أَذْهَبِي، فَقَدْ عَفَا اللَّهُ  
لَكَ» . . . . .

سلك سبيل خطأ في العقوبة، بل عاقب خطأ وعدم تشخيص القضية. فإنه إذا  
وصفت إليه وجب عليه الإقدام، فعلى هذا مضمون قوله (تعافوا الحدود)، بخطاب  
غير لأئمة، وقد احتسب على درء الإمام لحدود بقوله (أيه حواء؟)، (أشرب حمراء؟)،  
(الجب قيس أو عمرو؟) ونحوه، وانحصار للإمام، وهو من قبيل رصع العصر  
موضع المضمرة فتدبر.

٣٥٧١- [١٧] (وائيل بن حجر) قوله، (وسم يذكر) أي، (ارأوي) (أنه جعل  
لها) أي: للمرأة (مهراً) أي، عقرًا، أشار إلى أنه ثابت بالأحداث الآخر ولم يذكر  
٣٥٧٢- [١٨] (وعنه) قوله (فتجللها) أي، تعشاها، رصرك كالجمل عبيها

وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا: «رُجِّمُوهَا» وَقَالَ: «لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقَبِلَ مِنْهُمْ». رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٤٥٤، د: ٤٣٨١].

٣٥٧٣- [١٩] رَعْنُ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا زَنَى بِامْرَأَةٍ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَجَدَدَ الْحَدَّ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ مُحْصَنٌ فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ١٤٤١].

٣٥٧٤- [٢٠] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عُبَادَةَ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ كَانَ فِي الْحَيِّ مُخْدَجٍ سَقِيمٍ، فَوَجَدَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبِثُ بِهَا، .....

كنايه عن الوطء، كما يكسب عنه بالغشيبين.

وقوله (وقال للرجل الذي وقع عليها 'ارجموا') يعني بعد قراره بالرنا وثبوته عليه.

٣٥٧٣- [١٩] (جابر) قوله: (ثم أخبر أنه محصن فأمر به فرجم) فيه دليل على أن الإمام إذا أمر بشيء من الحدود، ثم بان له أن الوجوب غيره، فعليه التصير إلى الواجب.

٣٥٧٤- [٢٠] (سعيد بن سعد) قوله: (كان في الحي، الحي) أي، في القبيلة. و(المخدج) يضم الميم وفتح الدال مخففاً والجيم في آخره: ناقص الحلقة، يقال: أهدجت الناقة. إذا جاءت بولد ناقص<sup>(١)</sup>

وقوله: (يخبث بها) أي، يزني، خبث بالمرأة: زنى بها، في (الغاموس): الحش:

(١) انظر: «قاموس المحيط» (ص: ١٨٢)



قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُذُوا لَهُ عِثْكَالًا فِيهِ مِثَّةُ شِمْرَاحٍ فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ نَحْوَهُ. (شرح له ١٠٠ / ٣٠٣، ج ٢٥٧٤).

٣٥٧٥- [٢١] وَعَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٤٥٦، ج ٢٥٦١].

نُزْب. وَأَقُول: وَكَانَ ذِكْرُهُ بِالْحَثِّ مِمَّا إِشَارَةٌ لِي أَنَّهُ سَمَّيْتُ بِكُلِّ حِمَاح تَامٍ بَلْ لَمْ يَكُنْ بِلا حَثٍّ وَخِشَّةً، لَكِنَّهُ بِقِصِّ الْحَلَقَةِ وَرِيعِثْكَالٍ (كَهْرُطَاسٍ: الْعِدْقُ وَشِمْرَاحُ، وَ الْعِدْقُ كَمَاكَ غُصْنٍ كَسَرَ عَلَيْهِ أَغْصَانٌ صَغِيرٌ كُلٌّ وَحْدُ مِنْهَا شِمْرَاحٌ، وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ يَبْعَثُ أَنْ يَرِاقِبَ الْمَجْبُودَ وَيَحَافِظَ عَلَى حَيَاتِهِ، وَأَنْ أَحَدًا لَا يُوَخِّرُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهُ أَمْرٌ مَرْجُوٌّ كَالْعَجَلِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمِثْلُكَ: يُؤَخِّرُ أَصْحَابُ الْعَهْدِ إِلَى أَنْ يَبْرُؤُوا، وَهُوَ سَعَمٌ هَذَا لُرَجُلٍ كَانَ مِنَ الْأَمْرَاضِ لِمَرْمَةِ لَنَبِيٍّ لَا يَرْجَى عِدَّةَ بَرُؤِهَا، وَنَحْنُ أَعْلَمُ.

٣٥٧٥- [٢١] (عِكْرَمَةُ) قَوْله (فاقتلوا الفاعل والمفعول به) والبراه لا حد عليه عند أبي حنيفة ومهرر، وراد في (الجامع لصغير) وبودع في لسخن، وقار: هو كائلا فيحد، وهو أحد يوني لشامي، وقال في قول يقتلان بكس حال لهذا حديث، ويروي: فازحموا الأعلى والأسفل، كذا في (الهداية) (١).

(١) نظر «الموسم المحيط» (ص: ٩٤٧).

(٢) «الهداية» (٢ / ٣٤٦).

٣٥٧٦- [٢٢] وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ أَتَى  
بِهَيْمَةً فَأَقْتَلُوهَا وَأَقْتُلُوهَا مَعَهُ) قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ  
مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَاهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا  
أَوْ يُسْتَفْعَ بِهَا، وَقَدْ فُعِلَ بِهَا ذَلِكَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٤٥٥، ١٤٦٤، ج: ٢٥٦٤]

٣٥٧٧- [٢٣] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَوْفَ  
مَا أَحَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٤٥٧،  
ج: ٢٦٥٣].

٣٥٧٦- [٢٢] (ابن عباس) قوله: (فأقتلوه وأقتلوه معه) قيل: بما أمر فقتله  
مثلا يتولد منها حيوان على صورة بسد، أو إنسان على صورة حيوان، وقيل: كراهة  
أن يلحق به حيها خري في بقائها، قيل: ثقل وتحرق، وذهب لأئمة الأيع إلى  
أن من أتى بهيمة يعور ولا يقتل، وانحديث محمود عن الرجرج وانشد.

وفوله (وقد فعل به ذلك) غرض حال يعني وفيه من الشاعة ما لا يحصى،  
وقيل: إن كانت مأكولة تقتل، وإلا فوجهان القتل بظاهر الحديث، وعدم لقتل  
للمنهي عن ذبح لحبوان لا للأكل، كذا فعل الطيبي<sup>(١)</sup>، وفيه في (الهداية)<sup>(٢)</sup> وللمني  
يروي أنه تدح الهيمة وتحرق فذلك لقطع التحدث به، وليس بواجب

٣٥٧٧- [٢٣] (جابر) قوله (إن أخوف ما أخاف) وذلك إم توهم عدم

(١) شرح الطيبي (١٣٦/٧)

(٢) الهداية (٣٤٧/٢)

٣٥٧٨ - [٢٤] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ نِسْبِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَأَهُ أَنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَحَلَلَهُ مِنْهُ، وَكَانَ بِكَرًّا، ثُمَّ سَأَلَهُ النَّبِيُّ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَتْ: كَذَبَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجُذِيَ حَدَّ الْفُرْيَةِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٤٦٧]

٣٥٧٩ - [٢٥] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَ عَذْرَى قَامَ لَنَسِيٍّ عَلَى الْمِصْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ، فَلَمَّا سَرَلَ مِنَ الْمِصْبَرِ أَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَصُرِبُوا حَدَّهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٤٧٤].

• الْمُضَلُّ الثَّلَاثُ:

٣٥٨٠ - [٢٦] عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ وَقَعَ عَلَى وَلِيدَةٍ مِنَ الْخُمُسِ، . . . . .

نصر و يوقع في ثلث الورقة أو يعاين شاعته وتؤكد حرمتها

٣٥٧٨ - [٢٤] (ابن عباس) قوله (حد الفرية) بكسر عاء، أي كذب. والمراد حد القذف

٣٥٧٩ - [٢٥] (عائشة) قوله. (لما نزل عذري) أي دأبت الذلة على برائي، والمراد بالرجلين حسن بن ثابت ومسطح بن أذينة، وبامرأة حمته بنت جحش اخت بنت جحش، وقد عمي حد عاء عائشة اصدقة، واعتذر اليه ومدحه

### المضلل الثالث

٣٥٨٠ - [٢٦] (نافع) قوله (من رقيق الإمارة) وكان ذلك في خلافة أمير

مؤمنين عمر.

فَاسْتَكْرَهَهَا حَتَّى اقْتَضَىٰهَا، فَجَلَدَهُ عُمَرُ، وَلَمْ يَجْلِدْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.  
رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ. [خ ٦٩٤٩].

٣٥٨١ - [٢٧] وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ بْنِ هِزَالٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ مَا عَزَّ  
ابْنُ مَالِكٍ يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَبِي، فَأَصَابَ جَارِيَةً مِنَ الْخَيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبِي:  
اِئْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبِرْهُ بِمَا صَنَعْتَ لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ لَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ  
رَجَاءً أَنْ يَكُونَ لَهُ مَخْرَجًا، فَأَنَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ فَأَقِمَّ عَلَيَّ  
كِتَابَ اللَّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَعَادَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَقِمَّ عَلَيَّ  
كِتَابَ اللَّهِ حَتَّى قَالَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، .....

وقوله: (حتى اقتضىها) بالصاد والمعجمة: أي: أزال بكارتها، واقتضى  
بالكسر: عُدَّةُ الحارِية، والافتضاى بالفاء أيضاً بمعناه، كما قال الكرماني: "وقال  
لشبح" بقى وصاد معجمة مأخوذ من القصة، وهي عُدَّةُ البكر، وفي (القاموس) "في باب القاف: لقضة بالكسر: عُدَّةُ الجارية، وقال في حرف القاء: افتضى الجارية.  
افتزعها، وقال في مادة فرع: افتزع البكر: فتضها، فيعلم أن افتضى بقاء بمعنى اقتضى  
بالقاف.

٣٥٨١ - [٢٧] (يزيد بن نعيم) قوله. (أن يكون) أي: ما ذكر من الإتيان  
والإخبار والاستفغار، (مخرجاً) أي: من الذنب.

(١) «شرح الكرماني» (٢٤ / ٦٨)

(٢) «فتح الباري» (١٢ / ٣٢٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٦٠١، ٥٩٩، ٦٨٩)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكَ قَدْ قُلْتَهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَبِمَنْ؟» قَالَ: بِفُلَانَةٍ قَالَ: «هَلْ ضَاغَمْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «هَلْ بَاشَرْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «هَلْ جَاغَمْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، فَأُخْرِجَ بِهِ إِلَى الْحَرَّةِ، فَلَمَّا رُجِمَ، فَوَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ، فَجَزَعَ، فَخَرَجَ يَسْتَنْدُ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ، وَقَدْ عَجَزَ أَصْحَابُهُ، فَتَزَعَ لَهُ يَوْظِيفَ بَعِيرٍ، فَرَمَاهُ بِهِ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَتُوبَ، فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٤٢٠].

٣٥٨٢ - [٢٨] وَهَنَّ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرُّشَا إِلَّا أَخَذُوا بِالسِّنَّةِ، وَمَا مِنْ قَوْمٍ يَظْهَرُ فِيهِمُ الرُّشَا إِلَّا أَخَذُوا بِالرُّعْبِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٢٠٥ / ٤].

وقوله: (فبمن؟) أي: بمن زنيته، و(الوظيف) مستيقن الذراع والساق من الخيل والإبل، وجملة الفاعلات من قوله: (فوجد) . إلى آخره) للمعطف، والحزاء محذوف أي: علمنا حكم الرحم، وذلك لأن الفاء لا يدخل في جواب (لعل)، كذا قالوا.

٣٥٨٢ - [٢٨] (عمر ومن العاصي) قوله: (إلا أخذوا بالسنة) أي: القحط والجذب، وذلك من الأسماء الغالبة، وذلك من حاصية الزنا، وتقدير الله تعالى .  
وقوله: (يظهر فيهم الرشا) بالضم جمع الرشوة، قال في (القاموس)<sup>(١)</sup> الرشوة مثله الجُعل، رشاء. أعطاه إياها، ورشى: أخذها، واسترشى: طلبها، وقال في

(١) القاموس المحيط (ص ١١٨٤)

٣٥٨٣- [٢٩] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْعُونَ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَوْطٍ». رَوَاهُ رَزِينٌ. [حم: ٢١٧/١].

٣٥٨٤- [٣٠] وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَلِيًّا أَحْرَقَهُمَا وَأَنَا بَكَرٌ هَدَمَ عَلَيْهِمَا حَائِطًا.

٣٥٨٥- [٣١] وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ ﷻ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دَبْرِهَا». رَوَاهُ الثَّرِمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١١٥٦].

(فتاوى قاصيحيان)<sup>(١)</sup> : «الرشوة مال يعطيه شرط أن يُعْصَى، وقيل: الرشوة ابْتِغَاءُ إِلَى الْحَاجَةِ بِالْمَصَانَعَةِ، وَالثَّرِيشُ مَنْ يَعْطِي الْمَدِيَّ بِعِيَةِ عَدُوِّ لِبَاطِلٍ، وَالْمَرْتَشِي الْآخِذُ، وَالرِّثْشُ الْمَدِيَّ يَسْعَى بَيْنَهُمَا، كَذَا فِي (الْحَوْشِيِّ)، مَا حُوذِيَ مِنَ الرَّشَاءِ، وَهُوَ حَبْلٌ لَدُنْهُ إِذْ تَنَوَّصَ بِهَا إِلَى الْغَبَةِ، وَقِيلَ: مِنَ الرِّثْشِ: الْفَرْخُ إِذَا مَدَّ رَأْسَهُ إِلَى أُمِّهِ تَطْلُعُهُ

٣٥٨٣، ٣٥٨٤- [٢٩، ٣٠] (ابن عباس وأبو هريرة) قوله: (أن عليًا أحرقهما... إلخ)، قال في (الهداية)<sup>(٢)</sup> : اختلف الصحابة رضي الله عنهم في موجب عمن قوم لوط من الإحراق ما سار وهدم الحدار، والسكيس من مكان مرتفع مباح لأحجار وغير ذلك، انتهى وفي حواشيه من (الكافي) عن الصادق: «نهما بحرقان بالنار، وعن علي بجدان أو برحمان، وعن ابن عمر: يُنْكَسَانِ مِنْ أَعْمَى الْمَوَاصِعِ وَيُشْعَلَانِ لِحِمَارَةٍ، وعن الزبير يحسنان في أثري نصوص حتى يموتا، وعن بعضهم يهدم عليهما جدر».

٣٥٨٥- [٣١] (وعنه) قوله: (لا ينظر الله ﷻ) وهو في معنى لنص لأنه طرد

(١) انظر: فتاوى قاصيحيان (٢/ ٣٠٠)

(٢) (الهداية) (٢/ ٣٤٦)

٣٥٨٦ - [٣٢] وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَهُوَ: «مَنْ أَتَى بِهِمَةً فَاقْتُلُوهُ» وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. [ت. ١٤٥٥، د. ٤٤٦٥].

٣٥٨٧ - [٣٣] وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [ج ١، ٢٥٤٠].

عن جناب الرحمة ونهر حياية الحق ﷺ

٣٥٨٦ - [٣٢] (وعنه) قوله. (فلا حد عليه) لأنه ليس في معنى ربما في كونه جنابة، وفي حق وجود الداعي، لأن لطمع لسلط يتفرع عنه، والحاصل عليه بهابة لشفه أو برط الشق إلا أنه يُعزَّر.

٣٥٨٧ - [٣٣] (عبادة بن الصامت) قوله. (في القريب والبعيد) هذا الطبيعي (١) محتمل أن يكون لمراد القرب والبعيد في النسب، أو لقوة والضعف، أي الذي ينير الوصول إليه وانقدره عليه ولدي لا يتيسر، والأول أظهر من للفظ، وإن كان لثاني أقوى في المعنى، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَكَايُنَا آلَ بَيْتٍ مِمَّا كُونُوا قَوْمِينَ وَنُقِطَ شَهَادَةُ بَلَّوْهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَيْتِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ عَيْتًا أَوْ قَوِيدًا فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهِتًا﴾ [النساء: ١٣٥]

وقوله: «وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ» يسمح إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]

(١) «شرح الطيبي» (٧/ ١٤٠)

٣٥٨٨- [٣٤] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. [جد: ٢٥٣٧].

٣٥٨٩- [٣٥] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [ج: ٤٩٠٥].



## ١- باب قطع السرقة

٣٥٨٨، ٣٥٨٩- [٣٤، ٣٥] (ابن عمر، وأبو هريرة) قوله (إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة) لأنها سبب التباعد عن المعاصي، وبشؤم المعاصي تنقطع الركعات وتصيب الأوراق، كد سق من قوله: (ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا دليلاً).  
أُخِذُوا دَلِيلَةً).

### ١- باب قطع السرقة

أي: قطع اليد لأجل السرقة، وفي بعض النسخ (باب حد السرقة)، وسرق من باب ضرب بضرب، يقال: سرق من الشيء سرقاً محرّكة، وككَيْفٍ، وسرقة محرّكة وكفْرِحَةٍ، والاسم السرقة بالفتح وكفْرِحَةٍ وكَيْفٍ، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>  
والسرفعة في اللغة أخذ الشيء من الغير عسى الخفية والاستسار، منه استراق لسمع، ويقال: سرق كفرح - خفي، وفي الشرع: عادة عن أخذ مال مُحرّزٍ مملوك خفيةً.

ثم نصاب السرقة عندنا عشرة دراهم، لا قطع في أقلّ من ذلك، وعند الشافعي

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٨٢٣).



## \* الفصل الأول:

٣٥٩٠ - [١] عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا بِرُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج: ٦٧٨٩، م: ٤١٦٨٤].

ربع دينار من العير أو ثلاثة درهم من زور أو قيمة ثلاثة دراهم، و متمسكهم ما وقع في الأحاديث الصحيحة من قطع السارق في ربع دينار، وقال الإمام أحمد، وكان ربع دينار يومئذ ثلاثة درهم، والدينار اثني عشر درهماً، وقال في (الهداية) (١): «ول الأحد بالأكثر في هذا اليد أولى، احتياطاً لئلا يدرى الحد، وهذا لأن في الأقل شبهة عدم النجاسة، وهي دائرة للحد، وقد يرون عن رسول الله ﷺ (لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم)، انتهى».

ولأصل أن القطع على عهد رسول الله ﷺ ما كان لا في ثمن المجرم، وأقل ما يُقْل في تعديده ثلاثة دراهم، والأخذ بمتيقن به أولى، وكان قيمة لمجرم عشرة دراهم، (رواه ابن أبي شبة) (٢) عن عبدالله بن عمرو بن العاص، انتهى  
وعمل ذلك في (الكافي) أن المجرم الذي قُطعت اليد فيه على عهد النبي ﷺ يساوي عشرة دراهم، والله أعلم

## الفصل الأول

٣٥٩٠ - [١] (عائشة) قوله (إلا برّبع دينار) يعني لا بأقل من ذلك، وقد جاء صريحاً في رواية: (قطعوا في رُبْع دينار، ولا تقطعوا في ما هو أدنى من ذلك)، وفي رواية: (يُقَطَّعُ في رُبْع دينار أو ثلاثة دراهم)، وجاء أيضاً في رواية (وكان ربع

(١) «الهداية» (٢/ ٣٦٢).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ٤٦٥).

٣٥٩١- [٢] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ لَسَارِقٍ فِي مَجْرٍ لَمَنَّهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج ٦٧٩٩، م ١٦٨٦].

تدبر يومئذ ثلاثة درهم، والرسول النبي عشر درهما، كما ذكرنا.

٣٥٩١- [٢] (بن عمر) قوله: «في مجرٍ لَمَنَّهُ ثلاثة دراهم» في التوريشي وحل هذا الحديث عند من لا يرى من العلماء ففزع يد سارق في أقل من عشرة دراهم. أن الترمذي لمعه كان من بن عمر رأياً واجتهاداً على ما بين أنه؛ لأن واحد يقول في قيمة المجرٍ مختلفاً عن جمع من الصحابة. يروى عن ابن عباس: أن قيمته كانت عشرة دراهم، وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، وكذلك في عمر أم أيمن، وعن أسها أيضاً أيمن من عبدالله أنه كان ثقله يومئذ ديناراً.

ومما وجد هذا الاختلاف، وكان الأخذ بحديث من روى أن قيمة المجرٍ مفعوع فيه كانت عشرة درهم دخلاً فيما أجمع للمسلمون عليه، والأخذ بما دونه خارجاً عن الإجماع. رَأَى الْأَخْذُ بِمُجْمَعٍ عَلَيْهِ، فَإِنْ قِيلَ: قَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ لِسِي ﷺ قَالَ: تَقَطَّعُ يَدُ لَسَارِقٍ فِي رُبْعِ دِينَارٍ، فَالْحَوَالِ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَرَوِي فِي أَثْبَتِ الثَّرَوَاتِيِّ مَوْفُوقاً عَلَى عَائِشَةَ بِمَا يَصْأَفِي عِزَّ هَذَا الرَّجُلِ بِطَرَفِ شَيْءٍ لَمْ يَخْلُصَ مِنْ اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِيهَا، فَحَمَلُوا الْأَمْرَ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُ رُبْعَ دِينَارٍ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْمَجْرٍ كَانَتْ عِنْدَهَا رُبْعَ دِينَارٍ، قُلْتُ: وَأَهْلُ الثَّقَلَيْنِ يَرَوْنَ تَرْجِيحَ لِحَدِيثِ بْنِ عُمَرَ وَحَدِيثِ عَائِشَةَ لِأَنَّهُمَا أَصَحُّ سَلَاءً، وَهَلْ لِمَنْ يَرَوِي أَحَقُّ لِرَوَاتِهِ بِالْمَعْبُولِ رَوَاةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ تَحَاوَاهُ، لَمْ يَزِدْهُ لَمَعِي، كَمَا ذَكَرْتُ، وَلَا يَرَوْنَ أَنْ يَقْصَحُوا لِقَوْلِ سَمُرَةَ مِنْ قَوْلِهِ سَخَاهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾. حاشاه ١٣٨: لَا عَلَى بَوَاحِ الثَّقَلَيْنِ لَا يَعْزِضُ

٣٥٩٢- [٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدُهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ١٦٩٩، م: ١٦٨٧].

### • الفصل الثاني:

٣٥٩٣- [٤] عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا قَطْعَ لِي ثَمَرٍ.....»

لشبهة على ما بيننا، والله أعلم

٣٥٩٢- [٣] (أبو هريرة) قوله: (لعن الله السارق يسرق البيضة) هذا الحديث يدل على قطع اليد في أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فضلاً عن عشرة دراهم، يشكل على الأئمة كلهم، فأجابوا بأن المراد بيضة الحديد، وقد يبلغ قيمة ما ذكرنا من النصاب، قال الثوري شتي: «ليس لأمر على ما توهم القتل، وأجر الحديث ينقص عليه ذلك، وهو قوله. (يسرق الحبل) انتهى، يعني أن قيمة الحبل لا يبلغ ذلك قطعاً، فقل: المراد حبل السمينة، وقيل: كان القطع في القليل في الاستداء، ثم نسخ ذلك، وقيل: إنه ﷺ أشار بذلك إلى عادة الولاة والسلاطين، وأنهم قد يفعلون ذلك سياسة لا حداً شرعياً، هذا والأظهر أنه أراد أنه يتبع نفسه في أخذ الشيء القليل مثل البيضة والحبل، حتى يعناد لسرقة فيمضي إلى أخذ ما تقطع فيه اليد، والله أعلم

### الفصل الثاني

٣٥٩٣- [٤] (رافع بن خديج) موه: (لا قطع في ثمر) الثمر محركة: حمل

وَلَا كَثْرًا. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

[ط: ٣١٠٤، ت: ١٤٤٩، د: ٣٤٨٨، ن: ٤٩٦، دي: ١٧٤/٢، ج: ٢٥٩٣].

لشجر، ويعلب على ثمر النخل، ولا حاجة هنا إلى حمله عليه لأن الحكم عام، فـ  
دام على الشجرة فهو ثمر، وإذا قُطِع فهو رُضْب كصُرْد، وهو يضج السر والسريره  
قل الإرطاب، فإذا جف فهو نمر، وقيل: إذا كثره، ويقال: تَمَرُ الرُّطْبُ تَمِيْرًا وأتمر.  
إذا صار في حد النمر.

وقوله: (ولا كثراً) ماثلاً المثلثة بفتحين: حُتَار النخل بضم الحيم وتشديد الميم:  
شحمه الذي في وسطه [هو] يؤكل، وهو شيء أبيض لس يخرج من رأس النخل،  
وقيل: انطلق أول ما يبدو، وهو أيضاً يؤكل، ويؤيده ما قل في (القاموس): "أكثرُ  
النخلُ أَطْلَعُ، وقال الثوريثي<sup>(١)</sup>: الأول أصح

واعلم أنه لا قطع في الثمر على الشجر والزرع اندي سم بعصده لعدم الإحراز،  
وأب الثمر الذي قطع وأحرز ففيه القطع عند الشافعي، وعند أحمد في رواية إذا  
كان في بستان محفوظ، أو كانت شجرة في در محرزة فسرق منها نصيباً فون عليه  
القطع.

وأما عند فلا قطع فيما يسارع إليه المصاد كالبين واللحم والقواكه الرطبة  
لقوله ﷺ: (لا قطع في ثمر ولا كثراً)، وقال عيه لصلاة والسلام: (لا قطع في  
لعدم)، والمراد - والله أعلم - ما يسارع إليه الفساد كالمهيا للاكل منه وما في معناه  
كاللحم والثمر؛ لأنه يقطع في الحنطة والسكر، جمعاً

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٣٦)

(٢) «كتاب الميسر» (٣/ ٨٤٠)

٣٥٩٤ - [٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ قَالَ: «مَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ فَبَلَغَ ثَمَرِ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ [٥، ١٧١٠، ٤٩٥٩].

٣٥٩٥ - [٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ الْمَكِّيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَقْطَعْ فِي ثَمَرٍ مُعْلَقٍ وَلَا فِي حَرِيسَةٍ جَبِلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْمُرَاحُ وَالْجَرِينُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَرِ الْمِجَنِّ». رَوَاهُ مَالِكٌ. (ط. ٣٠٧٥)

٣٥٩٤ - [٥] (عمرو بن شعيب) قوله: (من سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين) . منصوص أنه لا قطع في الثمر المعلق على شجر لأنه ليس مُحَرَّرَ، و(يؤوي) من الإيواء، و(الجرين) كـ لأمير ليدر، «جرن الثمر» جمعه فيه، وهو موضع يجمع فيه الثمر لحما.

٣٥٩٥ - [٦] (عبد الله بن عبد الرحمن) قوله: (وعن عبدالله بن عبد الرحمن) ناسي روى عنه مالك والثوري.

وقوله (ولا في حريسة جبل) أي ليس فيما يُحْرَسُ بجبل إذا سُرِقَ قطع؛ لأنه [غير] مُحَرَّرَ، فعلة بمعنى معونة، وفي (المشارق) «هي ما في المراعي من موشى، فحريسة بمعنى محروسة، أي إنها وإن حُرِست بالجبل فلا قطع فيها، قال أبو عبيد: وبعضهم يجعلها السرفة نفسها» فقال: حرس محروس حرساً: إذا سُرِقَ وقدر هي التي تُحْرَسُ، أي تُسَرَقُ من الجبل، وقال يعقوب: المحروس الذي يسرق الإبل والعمه ويكُلُّها، ومنه قوله: وحرسه احترسها، أي أحدها، اشتق فعليه

٣٥٩٦- [٧] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُتَّهَبِ

قَطْعٌ، وَمَنْ انْتَهَبَ نَهْبَةً مَشْهُورَةً فَلَيْسَ مِنَّا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٣٩١].

٣٥٩٧- [٨] وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى حَائِنٍ وَلَا مُتَّهَبٍ

وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ». رَوَاهُ الثِّرِمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ. [ت: ١٤٤٨، ن: ٤٩٧٢، ج: ٢٥٩١، دي: ١٧٥/٢].

بها من سمها، وهي رواية اس المرابط اختسها، والوجه ما تقدم، انتهى كلام  
المشردق.

وفي بعض لحواشي<sup>(١)</sup> دالة ترى في الحمل ولها من يحفظها، وقيل الحريسة  
نساء المسروقة ليلاً يعني من المرعى، قبل أن يصل إلى مراحها، وإنما أصبحت إلى  
لجبل لأن السارق يذهب بها إلى الحمل، والمراح يضم لميم ماوى لإين ولغتم  
للحرر بالليل.

٣٥٩٦- [٧] (جابر) قوله: (ليس على المتتهب) النهب: الغنمة، والأخذ على

وجه العلانية والفهر، ولمراد من توصيفه بأشهره كونها ظاهرة غير خفية، كما مر  
في أول الكتاب<sup>(٢)</sup>: (ولا يتتهب نهبة يرفع الدس إليه فيها أصدراهم)، فأما إن حمل  
على معنى العارة فلا ذلك ليس بسرقة لعدم الخفية، وإن حمل على العيمة فلا أن له  
فيها حق، كما يأتي من عدم القطع في الغزو على وجه.

٣٥٩٧- [٨] (وعنه) قوله: (ليس على حائن) الحيانة: لأخط منه في يده

(١) «حاشية جمال الدين» (ص: ٢٧٤).

(٢) رقم الحديث (٥٣).

٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠ - [٩، ١٠، ١١] وَرَوَى فِي «شرح السنّة»:  
 أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَتَأَمَّ فِي الْمَسْجِدِ، وَتَوَسَّدَ رِجْلَهُ، فَجَاءَ  
 سَارِقٌ، وَأَخَذَ رِجْلَهُ، فَأَخَذَهُ صَفْوَانٌ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ أَنْ  
 تُقَطَّعَ يَدُهُ فَقَالَ صَفْوَانٌ: إِنِّي لَمْ أَرِدْ هَذَا، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» وَرَوَى نَحْوَهُ ابْنُ مَاجَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ،  
 عَنْ أَبِيهِ، وَالدَّارِمِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. [شرح السنّة: ١٠ / ٣٢١، ج٥: ٢٥٩٥، دي  
 ١٧٦ / ٢].

على وجه الأمانة، في (الفاموس)<sup>(١)</sup>: «الْحَوْنُ: أَنْ يُؤْتَمَنَ الْإِنْسَانُ فَلَا يَصْغَحُ، حَانَهُ حَوْنًا  
 وَخِيَانَةً وَحَانَةً وَمَخَانَةً، وَاخْتَانَهُ، فَهُوَ خَائِنٌ، وَ(الْإِخْتِلَاسُ): أَخَذَ الشَّيْءَ مِنْ ظَاهِرِهِ  
 بِسُرْعَةٍ، وَيُقَالُ بِنَارِاسِيَةٍ. رِبُودٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقْطَعْ فِي الْخِيَانَةِ لِقُصُورِ فِي لِحَرْزِهِ، وَفِي  
 لَإِخْتِلَاسٍ لِعَدَمِ الْخَفِيَّةِ».

٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠ - [٩، ١٠، ١١] (صفوان بن أمية) قوله: (فأمر أن  
 يقطع) أي: بعد إقراره بالسرقة.

وقوله (فهلا) أي: «لما تركت حَقَّكَ وتصدقت (قبل أن تأتيني به)» ولأن  
 بعد أن حكمتُ بقطع يده لا يُدْفَعُ الْقَطْعُ عَنْهُ لَأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، بَعْدَ أَنْ تَصَدَّقْتَ  
 عَلَيْهِ وَدَأَّكَ وَهُوَ حَقُّكَ يَسْقُطُ عَنْهُ.

(١) «الفاموس المحيط» (ص: ١١٠٠)

(٢) في «التفريز»: إِذْ أَخْبَرَ الْقَاضِي وَبَعْدَهُ يَهْبُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَسْقُطُ الْحَدُّ،  
 وَعِنْدَ الْإِمَامِ إِنْ وَهَبَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَيَسْقُطُ الْحَدُّ، وَلَيْسَ فِي الرِّوَايَةِ تَصْرِيحُ الْهَبَةِ بَعْدَ الْقَبْضِ أَوْ  
 بِلُونِهِ فَلَا خِلَافَ.

٣٦٠١- [١٢] وَعَنْ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
 «لَا تُقَطِّعُ الْأَيْدِي فِي الْغَزْوِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِمِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَنُّيُّ،  
 إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: «فِي السَّفَرِ» بَدَلُ «الْغَزْوِ». [ت: ١٤٥٠، دي: ٢ / ٢٣١، هـ:  
 ٤٤٠٨، ن: ٤٩٧٩].

٣٦٠٢- [١٣] وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ  
 فِي السَّارِقِ: «إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِجْلَهُ، ثُمَّ إِنْ  
 سَرَقَ فَاقْطَعُوا يَدَهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوا رِجْلَهُ».....

٣٦٠١- [١٢] (بسر من أرطاة) قوله: (وعن بسر) بضم الباء وسكون السين  
 المهملة، و(أرطاة) بفتح الهمزة وسكون الراء.

وقوله: (في الغزو) أي: لا تقطع يد السارق في حال الغزو مع الكفار وكونهم  
 في دار الحرب، وهذا إذا لم يكن الإمام ثقة بل يكون أمير الجيش، فإن أمير الجيش  
 لا يقيم الحدود في أرض الحرب على مذهب بعض الفقهاء، وإنما لم يقطع لاحتمال  
 افتتان المقتول بالحق بدار الحرب، ولو قوع الضربة والوهن في المجاهدين، قال  
 الطيبي<sup>(١)</sup>. وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وقال الأوزاعي: لا يقطع أمير العسكر  
 حتى يقف من الدرب، فإذا قفل قطع، وقيل: المراد لا يقطع بالسرقة من مال الغزو  
 أي: الغنيمة بل القسمة إذا له حق فيها.

٣٦٠٢- [١٣] (أبو سلمة) قوله: (فاقطعوا يده) أي: اليمنى

وقوله: (فاقطعوا رجله) أي: اليسرى، أخذ بهذا الحديث الشافعي رحمه الله في





فَانْطَلَقْنَا بِهِ، فَقَتَلْنَاهُ، ثُمَّ اجْتَرَزْنَاهُ، فَأَلْقَيْنَاهُ فِي بئرٍ، وَرَمَيْنَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ.  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د: ٤٤١٠، ج: ٤٩٧٨].

٣٦٠٤- [١٥] وَرَوَى فِي «شرح السنة» فِي قِطْعِ السَّارِقِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:  
«اقْطَعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ». [شرح السنة: ١٠/٣٢٧].

٣٦٠٥- [١٦] وَعَنْ فَصَالَةَ بِنِ عُبَيْدٍ قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَّارِقٍ  
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرِيهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ  
وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٤٤٧، د: ٤٤١١، ج: ٤٩٨٢، ج: ٢٥٨٧].

هذه الحديث منسوخ بقوله ﷺ. (لا يحل دم مريض مسموم، لا يحدى ثلاث)، وقيل  
به ﷺ علم رتد دهنه بمقصوع فأرجح دمه وأمر بقتله، وقيل لعنه أسحر أو يكلم  
بما بوجبت القتل بعد القطع، وسدل على ذلك اجتراءه في لشر لأنه لو كان مسموماً لم  
يجز ذلك لا سيما بعد إمامه الحد وتطهيره، كذا ذكر الطيبي

٣٦٠٤- [١٥] قوله (وروي في شرح السنة في قطع السارق). (إيج)، كان  
نظاير أن يجعله المؤلف حديثاً برأسه، إما عن جابر إن كان عنه، أو عن غيره إن  
كان عن غيره، لا أن يذكر في حديث أبي داود والنسائي إلا أن تكون روايته عن (شرح  
السنة) عن أبي داود والنسائي جزءاً من الحديث المذكور عنه قد مر  
وقوله: «ثم احسموه» أي: «اقطعوا دمه كالكي للثلاث».

٣٦٠٥- [١٦] (فصالة بن عبيد) قوله: «(فعلقت) أي: اليد في عنقه ليكون عبرة  
ونكلاً».

٣٦٠٦- [١٧] وَهَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَرَقَ مَمْلُوكٌ فَبِعْهُ وَلَوْ بِشَنْ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ . [د : ٤٤١٢ ، ن : ٤٩٨٠ ، ج٥ : ٢٥٨٩] .

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ :

٣٦٠٧- [١٨] عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَهُ، فَقَالُوا: مَا كُنَّا نُرَاكَ تَبْلُغُ بِهِ هَذَا، قَالَ: «لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُهَا» . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ . [ن : ٤٨٩٦] .

٣٦٠٦- [١٧] (أبو هريرة) قوله (ولو بشن) شن شفع النون وشد الشين: عشرون درهماً نصف أوقية، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وقيل: الشن يطلق على النصف من كل شيء، وعلى هذا يمكن أن يكون المراد نصف درهم معلقة.

### الفصل الثالث

٣٦٠٧- [١٨] (عائشة) قوله (ما كنا نراك تبلي به هذا) بضم نون أي: نصلك أنك لا تقطعه بل ترحم عليه وترأف به.

وقوله (لو كانت فاطمة لقطعتها) محل لسارق كان امرأة كما يجيء في الباب لآتي إن كانت هذه تلك القضية، والله أعلم، ورحم الله الشيخ الإمام تاج الدين لسبكي نقل هذه القضية في بعض كتبه ولم يذكر في قوله ﷺ (ولو كنت فاطمة) اسم لزهراء، وقال قال رسول الله ﷺ: (لو كنت)، وذكر ﷺ اسم امرأة من أهل بيته تعظيماً واحتراماً للزهراء ﷺ في مثل هذا المقام

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٥٦١).

٣٦٠٨- [١٩] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بِغُلَامٍ لَهُ فَقَالَ:

«اقْطَعْ يَدَهُ فَإِنَّهُ سَرَقَ مِرْآةَ لَأُمِّ أَبِي، فَقَالَ عُمَرُ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِ وَهُوَ خَادِمُكُمْ  
أَخَذَ مَنَاعَكُمْ. رَوَاهُ مَالِكٌ. [ج: ٣١٠٥].

٣٦٠٩- [٢٠] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «بَا أَبَا ذَرٍّ،

قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَانَ: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ  
يَكُونُ الْبَيْتُ فِيهِ بِالنَّوْصِيفِ؟» يَعْنِي الْقَبْرَ، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ:  
«عَلَيْكَ بِالصَّبْرِ» قَالَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: تَقْطَعُ يَدَ النَّبَاشِ . . . . .

٣٦٠٨- [١٩] (ابن عمر) قوله (لا قطع عليه وهو خادمكم) كأنه أشار إلى

عله القصع، وهو وجود الإذن بالدخول فلا يحصل لإحرازه، وهذا هو المذهب عند  
وعند أحمد، بخلاف عامة أهل العلم

٣٦٠٩- [٢٠] (أبو ذر) قوله (موت) أي: وباء، و(نوصيف) الحادم، والتجمع

وصفاء، و(خادمة) لوصيفة، وجمعها وصائف، ووصف ككرم بلغ حد الخدمة،  
والاسم لإيصال الوصفة.

وقوله (يعني القبر) تفسير للبيت يعني أكثر لموت حتى يصير موضع قبر

يشترى به عبد وقبل المراد أنه يكون أجرة تحفر عليه حتى يقوم من ثم العبد،  
يعني كيف أنت، أي نمر من ملاء اللون، أو تصير عليه؟

وقوله (قال حماد بن أبي سليمان: تقطع يد النباش) يعني أن حمداً استدس

بهذا الحديث له فيه من نسمة لقبر يتأ على أن تغير حرر لدمت كالست فتقطع يد  
النباش؛ لأنه دخل على الميت في يسه

لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْمَيْتِ بَيْتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٤١٠٩: د].



## ٢- باب الشفاعة في الحدود

### • الفصل الأول:

٣٦١٠- [١] عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومَةِ  
الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: .....

وقوله: (بيته) إما مجرور على أنه بدل من الميت، وقد نصب على أنه تمييز،  
وقد يكون<sup>(١)</sup> معرفة كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوْنَ نَفْسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٠] بالرفع،  
فنصب على التمييز نحو: غير رأيه، وألم رأيه، كذا في (تفسير البضاوي)<sup>(٢)</sup> أو  
على تقدير أعني، ولا قطع على الثباني عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لبضاوي وأبي  
يوسف.

### ٢- باب الشفاعة في الحدود

لعله إنما ذكر هذا الباب بعد حد السرقة وإن كان مفهومه عاماً لأن أكثر  
الأحاديث المذكورة فيه واردة في حد السرقة.

### الفصل الأول

٣٦١٠- [١] (عائشة) قوله. (أهمهم) أي: أقلقهم وأحزنهم، والمرأة المخزومة

(١) أي: التمييز.

(٢) تفسير البضاوي، (١/ ٨٨).

مَنْ يُكَلِّمْ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّشَفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟» ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّمِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[خ: ٣٤٧٥، م: ١٦٨٨].

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَنَاعَ وَتَجْعَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا فَاتَى أَهْلَهَا أَسَامَةُ، فَكَلَّمُوهُ فَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ.

في داطمه بنت الأسود بن عبد الأسد بنت أبي مسلمة

وقوله: (حب رسول الله) بكسر الحاء، أي: محبته

وقوله: (إنما أهلك) بمعنى المعلوم من الإهلاك، و(أنهم) فاعل، أو بمعنى المجهول وحرف الجر مقدّر قبل (أن).

وقوله: (وإذا سرق فيهم الضعيف) وفي نسخة: (لوضيع) مقابل الشريف، وفي أكثر النسخ بل في كلها: (لضعيف) وهو الصحيح رواية.

وقوله: (تستعير المناع وتجعه) إن دكر هذا المعريف حلها لشبعة، وانقطع بما كان لسرقه ولم يذكرها للمعلم بذلك، ونقل الطبري<sup>١</sup> عن أحمد وإسحاق وجوب انقطع في جحد العارية

(١) شرح الطبري (٧/ ١٥١)، وانظر: «أوجز المسالك» (١٥/ ٤٨٥)

## • الفصل الثاني :

٣٦١١- [٢] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ، وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَنْزِعَ، وَمَنْ قَالَ فِي مَوْءٍ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنُهُ اللَّهُ رَدْعَةَ الْخَبَالِ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ».....

### الفصل الثاني

٣٦١١- [٢] (عبدالله بن عمر) قوله: (من خالته شفاعته دون حد) أي: عند أو لتمام حد من حدود، والمعنى من منع شفاعته حداً.  
وقوله: (ومن خاصم في باطل) تعميم بعد التخصيص.  
وقوله: (وهو يعلمه) أي: يعلم أنه باطل.  
وقوله: (حتى ينزع) أي: ينتهي عن معاصمته، بقائه يسرع عن لأمر مزوعاً.  
انتهى عنها، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>.  
وقوله: (ردعة الخبال) في (القاموس)<sup>(٢)</sup>. الرَدْعَةُ محرّكة وتسكن. الماء والعين، والوحل الشديد، وفي بعض الشروح أنه سكون الدال وفتحها، وأهل الحديث يروونه بالسكون، والمرد به عَصَاةُ أهل النار، والخبال بالفتح: الفساد، وسمي به الصّديد لأنه من الموادّ الفاسدة. وقيل: الخبال موضع في جهنم مثل الحياض يجتمع فيها صديد أهل النار وعصارتهم.  
وقوله: (حتى يخرج مما قال) أي: من إثمه، أي: يتوب منه، أو يتطهر باستيفاء

(١) «القاموس للمجيد» (ص: ٧٠٧).

(٢) «القاموس للمجيد» (ص: ٧٢١).

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ لِّلنَّبَهَيْ<sup>(١)</sup> فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: «مَنْ أَهَانَ عَلَى خُصُومَةٍ لَا يَذَرِي أَحَقَّ أَمْ بَاطِلٌ فَهُوَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَرَعَ». [حم: ٧٠ / ٢، د: ٣٥٩٧، شعب: ٢٤٩ / ١٤].

٣٦١٢ - [٣] وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّى يَلْصُقُ قَدْ اخْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَنَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ»، قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَعْتَرِفُ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ، وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ» فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيْهِ ثَلَاثًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ، هَكَذَا وَجَدْتُ فِي الْأَصُولِ الْأَرْبَعَةِ ..

موجب إثمه في النار.

٣٦١٢ - [٣] (أبو أمية) قوله. (ما أخالك) بلفظ المتكلم أصله بفتح الهمزة من حال يخن كخاف ويدلون فتحها بالكسرة، وبعضهم يقولون بالفتح، وإنما قال هذا درءاً للحد أي: ما أظن أنك سرقت.

وقوله: (بلى) أي: بلى سرقت، وقال الطيبي<sup>(٢)</sup>. هندي أنه ظن بالمعترف غفلته عن معنى السرقة وأحكامها، فأحب أن يستبين منه ذلك.

وقوله. (كل ذلك) بالنصب، أي: كل مرة، وقد يرفع فيقدر بضمير.

وقوله: (في الأصول الأربعة) وهي سنن هؤلاء الأربعة المذكورين.

(١) وفي نسخة بالإضافة، قاله الفاري (٦ / ٢٦٦٧).

(٢) اشرح الطيبي، (٧ / ١٥٣).



و«جَامِعُ الْأُصُولِ» وَ«شَعَبُ الْإِيمَانِ» وَ«مَعَالِمُ السُّنَنِ» عَنْ أَبِي أُمَيَّةَ . [د. ٤٣٨، ن ٤٨١٧، ج٥: ٢٥٩٦، دي ١٧٣/٢، جامع الأصول ٥٦٠/٣، شعب. ٩٥/١٥، معالم لسنن: ٣/٣٠١].

٣٦١٣- [٤] وَفِي نُسْخِ «الْمَصَابِيحِ» عَنْ أَبِي رَمْثَةَ بِالرَّاءِ وَالنَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ بَدَلَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ . [مصاييح السنة: ٢٧٢٩].



### ٣- باب حذف الخمر

٣٦١٣- [٤] قوله ' (عن أبي أمية) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد الياء، وفي نسخ (المصابيح). (عن أبي رمثة) بكسر الراء وسكون الميم والناء المثناة، قال الشيخ وهو غلط

وفي الحديث أن السرفة في حكم الربا في تلعبن الرجوع كما ذهب إليه الشعبي في إحدى القولين، وأن السرفة لا تثبت بالإقرار مرة كما حكى عن محمد وأبي يوسف

### ٣- باب حذف الخمر

في (المقاموس)<sup>(١)</sup>. الخمر مؤنث وقد تذكر، وسميت خمراً لأنها بحمّر العفل وتسهره، أو لأنها تترك حتى أدركت واختمرت، أو لأنها تحمر العفل، أي يحاطه.

(١) «المقاموس المحيط» (ص ٣٦١)

وعلم أن الأئمة اختلفوا في أن الخمر مخصوص بماء العنب أو عام، وسيأتي الكلام فيه في (باب بيان الخمر)

قال بعض المفسرين: نزلت في الخمر أربع آيات، نزلت بمكة. ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأعنَابِ تُشْرَبُ مِنْهُ سَكْرٌ وَرِفٌّ حَسَنٌ﴾ [الحج ٤٧]، فكان المسلمون يشربونها وهي حلال لهم، ثم إن عمر ومعاذ وبقية الصحابة قالوا: يا رسول الله! أقمنا في الخمر فبينما مدخنة للعقل مسنة لسمان، نزلت: ﴿وَمَنْ قُبِعَ لِلثَّانِ﴾ [البقرة، ٢١٩] فشربها فموم وتركها آخرون، ثم دعا عبد الرحمن ساساً منهم فشربوا وسكروا، فأمر بعضهم فقال: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكَافِرُونَ، أَعْبُدُوا مَا تَعْبُدُونَ﴾ فنزلت: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [البقرة، ٢٣] فقل من يشربها، ثم دعا عتيب بن مالك فوما فيهم سعد بن أبي وقاص، فلما سكروا افتخروا وقد شدوا، حتى أنشد سعد به هجاء الأنصار، فصره أنصاري يلحاه بعير، فشجّه موضحة، فشك إلى رسول الله ﷺ، فقال عمر رضي الله عنهم يمين لك في الخمر بياناً شافياً، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، مَا الْخَمْرُ وَنَبِيرٌ وَالْأَسْبَابُ وَالْأَرْكَامُ وَخَمْرٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ إلى ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة ٩٠-٩١]، فقال انتهيا يا رب، وجاء في لسان قريباً من ذلك وفيه: انتهيا، رواه أبو داود والترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>

قال بعض العلماء والتحريم في الآية من نحو عشرة أوجه سميتها رجساً وهو المستقدر، وجعلها من عمل الشيطان، والأمر باحتسابها، وجعل الملاح مريباً على اجتنبها، فمن لم يجنبها لم يملح، وجعلها يوقع اعتداوة ونبغضاء ونصد عن ذكر الله

(١) الحسن أبي داود (٣٦٧٠)، وأحمد الترمذي (٣٠٤٩)، وأحمد النسائي (٥٥٤٠)

وعن الصلاة، ثم طُلْتُ الانتهاء عنها بقوله ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ (المائدة ٢٩)، أي: حديرٌ وحَقِيقٌ أن ينتهي عن جميع هذه الأوصاف، وورد في تحريمها من السنة ما يبلغ مجموع لتواتر مع ما في الأحاديث الواردة في تحريمه من التعلُّظ واشتداد.

وقال في (شرح كتاب الحرفي) (١): وما روي عن بعض الصحابة كقنانه بن مظعون وعمر بن معدى كرب وأبي جندب عن سهل أنهم قالوا: إنها حلال تمسكاً بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذْ مَا تَعَوَّا﴾ (الآية [المائدة: ٩٣])، فتأويل منهم أخطؤ فيه، عيّن بهم علماء الصحابة معنى الآية، وحذّهم عمر رضي الله عنه شربها، فقبل إنهم رجعوا عن قلوبهم، ومعنى الآية أن لصحابة قالوا: كيف بأصحابنا وقد مانوا يشربون الخمر؟ فنزلت ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾ (الآية)، وعص ابن عباس قال: قال: يا رسول الله! رأيت الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ لما نزل تحريم الخمر، فنزل ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٢)، رواهما السرمدي، وفي الصحيح من حديث أنس في قصة تحريم سحر فذل بعض القوم: وقد قتل قوم وهي في بطونهم، فانزل الله ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾.

وقال في (الهداية) (٣): سحر عيبها حرام غير معقول بالشكر ولا موقوف عليه، ومن الناس من أنكّر حرمة عنها، قال: إن السكر منها حرام؛ لأنّه يحصل الفساد وهو الصدّ عن ذكر الله وهذا كفر؛ لأنه جحود للكتاب، فبِهِ سماء رجساً، والرجس ما هو محرّم للعبي، وقد جاءت السنة متواترة أن النبي ﷺ حرم الخمر، وعنه انعقد

(١) اشرح الرركشي عن مختصر الحرفي (٦/ ٦٣)

(٢) الهداية (٤/ ٣٩٤).

## • الفصل الأول:

٣٦١٤- [١] عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٧٧٣، م: ١٧٠٦].

٣٦١٥- [٢] وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ.

[إجماع الأمة.]

وأما حد شرب الخمر فثمانون جلدة عند جمهور الأئمة، وهو المذهب عندنا وعند الشافعي، وذهب قوم منهم إلى أنه أربعون، وكذا عن أحمد في رواية، والمختار عند أكثر أئمة مذهب ثمانون، وقد روي أنه ﷺ كان يضرب بالجرید والنعال من غير تعيين عدد، وروي أنه كان يضرب نحواً من أربعين، وروي أربعين أيضاً، وكذلك أبو بكر، وكذلك عمر في صدر من خلافته، ثم استشار في حد الخمر، فقال علي عليه السلام: أرى أن الجلد ثمانين، وقد قيل: كان الزائد على أربعين شيئاً يفعلها عند الحاجة إذا أدمن الدس الخمر، وكان الشارب لا يتردد بدونها، وكان تعريفاً، ولإمام أن يزيد في العقوبة إذا أدى إليه اجتهاده، وروي عن علي عليه السلام: جلد رسول الله ﷺ وأبو بكر في الخمر أربعين، وكملها عمر ثمانين، وكل سنة

## الفصل الأول

٣٦١٤- [١] (أنس) قوله: (بالجرید) جمع جریده وهو عُصْنٌ لنخلة، جُرِدَ عنه الخوص وهو ورقه، وليس في هذا الحديث تعيين عدد

٣٦١٥- [٢] (وعنه) قوله: (أربعين) وجاء في رواية: (نحواً من أربعين) كما

ذكرنا.

٣٦١٦ - [٣] وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ بَرِيدٍ قَالَ: كَانَ يُؤْنَسُ بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِمْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، فَتَقَوْمُ عَلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأَرْدِينَا، حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةِ عُمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ، حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَقَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٦٧٧٩].

### • الفصل الثاني :

٣٦١٧ - [٤] عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ» قَالَ: ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ يَعِدُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَصَرِيهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٤٤٤].

٣٦١٦ - [٣] (السائب بن بريد) قوله: (وإمراة أبي بكر) نكر الهمزة وسكون اسميه. الإمارة، أي: في زمان إمارته، و(أردية) جمع رداء.

وقوله (إذا عتوا) أي: جاؤوا الحد في الفسق وشرب الخمر والإدمان عليه.

### الفصل الثاني

٣٦١٧ - [٤] (جابر) قوله: (فإن عاد في الرابعة فاقتلوه) قالو: هذا ورد على سبيل التهديد دون الأمر بالقتل، أو كان طريق الiasمة، أو أراد بالقتل الضرب لشديد، وقيل كان دس في ابتداء الإسلام ثم نسخ بموله ﷺ (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بوحدي ثلاث)، وهذا بعيد لأنه لم يكن في ابتداء الإسلام حد معين بالجلد، فكيف يقتل؟

وقوله: (ولم يقتله) فعلم من هذا أن قوله. (فاقتلوه) كان على سبيل التهديد أو

٣٦١٨- [٥] وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ . [د: ٤٤٨٥] .

٣٦١٩- [٦] وَفِي أُخْرَى لَهُمَا وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالذَّارِمِيِّ عَنْ نَقْرِ  
مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ وَمُعَاوِيَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالْشَّرِيدُ إِلَى  
قَوْلِهِ: «فَاقْتُلُوهُ» . [ت: ١٤٤٤، د: ٤٤٨٢، ن: ٥٦٦١، دي: ١٧٥ / ٢] .

٣٦٢٠- [٧] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «اضْرِبُوهُ» فَمِنْهُمْ  
مَنْ ضَرَبَهُ بِالتَّعَالِي، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْعَصَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَرَبَهُ بِالْمِيتَةِ...

الساسة، أو ثبت بهذا أن ذلك كان منسوخاً، وإثبات السخ بهذا أحسن من إثباته  
بالحديث المذكور، فإنه موقوف على العلم بالتاريخ، وذلك غير معلوم، ونقل النووي"  
عن الترمذي أنه قال: ليس في كتيب حديث اجتمعت الأمة على تركه وعدم العمل به،  
لا حديث الجمع بين الصلاتين من غير خوف ومطر، وإلا حديث قتل شارب الخمر  
في المرة الرابعة، وفان النووي: قوله: هذا في حديث القتل مسلم لأنه منسوخ بالإجماع  
ومترك العمل به للأمة بأجمعهم، أما حديث الجمع بلا خوف ومطر قاله بعضهم  
بعذر مرض، وبعضهم آخرون مثل ابن سيرين ولأشهب لحاجة لمن لا يعتاده

٣٦١٨- [٥] (قبصة بن ذؤيب) قوله (عن قبصة) على وزن كريمة (ابن ذؤيب)

على وزن شريح بالذال المعجمة

٣٦١٩- [٦] (ابن عمر) قوله (والشريد) بالشين المعجمة على وزن جديد.

٣٦٢٠- [٧] (عبد الرحمن بن الأزهر) قوله (بالميتة) الثابت في نسخ

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: يَمْنِي الْجَرِيدَةُ الرُّطْبَةُ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرَابًا مِنَ الْأَرْضِ فَرَمَى بِهِ فِي وَجْهِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٤٤٨٩].

٣٦٢١- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ» فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَكْتُوه».....

(المشكاة) \* بكسر الميم وسكون ابيه التحتية بعدها فوقية مفتوحة والخاء المعجمة، واحذف في صيغها فقبل بكسر لميم وفتحها وتشديد الداء الفوقاية قبل اسحتانية، وبكسر الميم وكسر الفوقاية قبل لتحتانية الساكنة على الفوقاية، وقال الأزهري: وهذه كلها أسماء لحرائد الحبل وأصل العرجون، وقيل: هي اسم للعصا، وقيل: نعصيب الدقيق اللبس، وقيل: كل ما صرب به من جريد أو عصا أو ذرة وغير ذلك، من مَنَعَ رقبته بالسهم إذا صربه، ذكر ذلك كله في (النهاية)<sup>(١)</sup>، وقال في (لقاموس)<sup>(٢)</sup>: مَنَعَهُ كمنعه: انتزعَه عن موضعه، كمنعه، كمنعه، وقطع وصرب، لمنيحة كسكتة العصا، والمصرف الدقيق، وعود مَنِيخ، كسكس: طويل يس، انتهى، وفي بعض شروح (المصاييح): لمنيحة بكسر الميم وتقليم الداء المثناة ساكنة من فوق على الباء المصوحه مشددة من تحت، وروي بالعكس، وروي متيحه كسكتة.

٣٦٢١- [٨] (أبو هريرة) قوله: «يكتوه» أمر من البكتيت، وهو الوبيح والبعير باللسان، في (لقاموس)<sup>(٣)</sup> نَكَتُهُ استقصه بما يكره، والتكيت التفرع وانفله بالمحج،

(١) «النهاية» (٤/ ٢٩٢)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٢٥٠)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ١٣٦)

فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ يَقُولُونَ: مَا أَتَقَيْتَ اللَّهَ، مَا خَشِيتَ اللَّهَ، وَمَا اسْتَخِيتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ، قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ، وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [د. ٤٤٧٧، ٤٤٧٨].

٣٦٢٢- [٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ فَلَفِيَ بِمِمْلٍ فِي  
الْفَجِّ، .....

وقد جعل من معانيه الضرب بالعصا، لكن المناسب بالسباق هنا أحد لمعنيين الأوبس، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فإن هذه الأقوال غنية عليه بالحجة وإسكات له، إذ ليس له أن يقول: لا أتقي الله ولا أستحي من رسول الله.

وقوله (لا تعينوا عليه الشيطان) وإن الله إذ أخرجه، أي، فضحه استحوذ عليه الشيطان، أي، غلب واستولى، أو لأنه إذا سمع ذلك منكم يقطع رجاءه من الله وأيسر من رحمته، وذلك كفر، أو غضب قدم على الإصرار.

وقوله: (ولكن قولوا: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه) أنه يعني أن يدعى لمن وقع في ورطة العي والعمصية بأن ينجيه الله من ذلك وينوب عليه ويرحمه.

٣٦٢٢- [٩] (ابن عباس) قوله: (فسكر) على وزن سَمِعَ، و(فلقي) على بناء المجهور، و(ميمل) حال من صمير لقي، و(الفج) بانفتح - الطريق الواسع بين لجبين، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وقال في (النهاية)<sup>(٢)</sup> هو الطريق الواسع، ولم يقبده بكونه

(١) «القاموس المحيط» (ص. ١٩٦).

(٢) «النهاية» (٣/ ٤١٢).



فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا حَاذَى دَارَ الْعَبَّاسِ انْقَلَبَتْ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَالْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَضَحِكَ وَقَالَ: «أَفْعَلَهَا»، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ بِشَيْءٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د. ٤٤٧٦].

### • الْفَصْلُ الثَّلَاثُ:

٣٦٢٣ - [١٠] عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ النَّخَعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ. مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا صَاحَبَ الْخَمْرِ! .....

بين الحسين، وقد في (لمشرق)<sup>(١)</sup> الفسخ الطريق الواسع، ويقال لكل مُنْخَرَقٍ، وما بين جيلس، فإن أريد المعنى الأول ولد في محمود عسى دار العبّاس بمكة، إذ يست الدار التي بالمدينة في فج من انزعاج محلاف الدار التي له مكة فربه في شعب بني هاشم، ولم يكن حرمة الخمر إلا بالمدينة في سنة [أربع]، ويكون المقصود من ذكر لحديث بيان حابه ﷺ من صحكه ومعجبه وعدم أمره فيه شيء، وكيف يأمر والحرر كان ذلك حلالاً، وإن أريد المعنى الثاني أمكن حمله على داره بالمدينة، فإن كانت لقضية بعد تحريم الحرر فإسب لم يحكم ﷺ بالحد لعدم ثبوته بإقراره أو شهادة عدول، وإنما لقي في الطريق بميل فظن به لسكر، فلم يكشف عنه رسول الله ﷺ فتلبر.

### الفصل الثالث

٣٦٢٣ - [١٠] (عمير بن سعيد الحمي) قوله (عن عمير) بلفظ انتصير،

(١) «مشرق لأنواره» (٢/ ٢٤٥ - ٢٤٦)

بِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسَّهْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٦٣٩٦، م ١٧٠٧].

٣٦٢٤- [١١] وَعَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّبْلِيِّ قَالَ: إِنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ، وَإِذَا سَكِرَ هَذَى، وَإِذَا هَذَى افْتَرَى، فَحَلَدَ عُمَرُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ ثَمَانِينَ رَوَاهُ مَالِكٌ. [ط: ٢ / ٨٤٢].



#### والنحوي يفتح الخاء

وقوله. (لم يسته) من دب بصر، أي. ثم يشرح حد الشرب قدر معيناً معيناً، وإن كان أربعين أو نحوها، فله أقمته ثمانين ومات فلعنه، فع زيادة على ما هو عند الله بهذه رديته، وقد أجمعوا على أن من وجب عليه الحد فحدّ حدّ شرعياً ومات فلا دية فيه، وهذا احتياط منه ﷺ، وإن كان عند مشاورة عمر إياه. إن ثمانين أحبّ إليّ، وقد ثبت أنه قال حين جلد [عذاته بن] جعفر، ويلع أربعين حسكاً، فافهم.

٣٦٢٤- [١١] (ثور بن زيد الدبلي) قوله (وعن ثور) سقط بحوالا المعروف (ابن زيد الدبلي) هكذا وقع في أكثر نسخ (المشكاة)، وفي نسخ (الموطأ) الدبلي بكسر الدال وهو الصحيح.

وقوله. (وإذا هذى افترى) فحدّ لشارب الخمر حدّ نفادف، إقامة للسبب مقام المسبب تغليظاً

## ٤ - باب ما لا يدعى على المحدود

### • الفصل الأول:

٣٦٢٥ - [١] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ يُلَقَّبُ جِمَارًا كَانَ يُضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ حَلَدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْمًا، فَأَمَرَ بِهِ فُجِّلِدَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَا تَلْعَنُوهُ فَإِنَّهُ مَا عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ - [ج ٦٧٨].

## ٤ - باب ما لا يدعى على المحدود

في بعض النسخ لس كلمة (ما)، وماث موز، وعسى تقديره وجود ما هي مصدرية، وباب مضطرب، أي باب عدم الدعاء على المحدود، والمرتد الدعاء بالشر كما منع بعض لقوم في قولهم 'أحراك الله'.

### الفصل الأول

٣٦٢٥ - [١] (عمر بن الخطاب) قوله : (ما أكثر ما يؤتى به) صيغة تعجب وما مصدرية، أي : ما أكثر إتيانه.

وقوله : (فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله) ذكروا فيه وجرها، أحدها أن ما موصولة، وعلمت بمعنى عرفت، ومفعله العائد إلى (ما) محذوف، واحصول مع صلته مبتدأ و(أنه) خبره، معناه : فوالله الذي عرفته أنه يحب الله ورسوله، وهذا وجه حسن غير أن القسم يقتضي أن يتلقى بحرف الميم أو اللام أو إن.

ونائبها : أن يكون ما نافية وثناء للخطاب، وانعلم بمعناه، وأن مع اسمه وجره

٣٦٢٦- [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ  
فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ» فَمَاتَ الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ،  
فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَنَصْرُ الْقَوْمِ: أَخْرَاكَ اللَّهُ قَالَ: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا، لَا تُعِينُوا  
عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ١٧٧٧].

### • الفصل الثاني:

٣٦٢٧- [٣] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ،  
فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَصَابَ امْرَأَةً حَرَامًا.....

سَدُّ مَسَدٍ مَفْعُولِيهِ، فَيَكُونُ جَوَابُ الْقَسَمِ بِالنَّفْيِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا التَّفْدِيرِ  
أَيْضًا عَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَيْ مَا عَرَفْتُ حَقِيقَةَ الْحَالِ، أَوْ  
مَا عَرَفْتُهُ، أَيْ: حَالَهُ، فَيَكُونُ [إِنَّهُ] بِالْكَسْرِ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، وَيُؤَيِّدُ كَوْنُ (مَا) نَائِيَةً رَوَايَةً  
(شرح السنة): (فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) إِلَّا أَنَّ التَّاءَ فِيهِ لِلتَّكْلِيفِ، أَوْ  
يُمْكِنُ كَوْنُهَا لِلتَّخَطُّابِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَنَائِيَتُهَا: أَنْ يَكُونَ (مَا) زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ، أَيْ لَقَدْ عَدِمْتُ بَضْمَ التَّاءِ أَوْ فَتْحَهَا،  
وَقَدْ يَجْعَلُ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي خَبِرْتُ الْمَحْذُوفَ، أَيْ: هُوَ الَّذِي عَلِمْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهُ  
وَرَسُولَهُ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَشَدُّ تَعَسُّفًا مِنَ الْوَجْهِ، فَتَدْبِرُ.

٣٦٢٦- [٢] (أَبُو هُرَيْرَةَ) قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) هَذَا الْحَدِيثُ بَعَيْنُهُ كَحَدِيثِهِ  
الَّذِي مَرَّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ (بَابِ حَدِّ الْحَمْرِ) مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِخْتِصَارِ.

### الفصل الثاني

٣٦٢٧- [٣] (أَبُو هُرَيْرَةَ) قَوْلُهُ: (جَاءَ الْأَسْلَمِيُّ) وَهُوَ مَا عَزَّ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، كُلَّ ذَلِكَ بُعِرْصُ عَنْهُ، فَأَقْبَلَ فِي الْخَامِسَةِ فَقَالَ: «أَيْكُنْهَا؟»  
 قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «كَمَا  
 يَبِيبُ الْمَرْوُودُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبِئْرِ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: «هَلْ تَذَرِي  
 مَا الزُّنَا؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ حَلَالًا، قَالَ:  
 «فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟» قَالَ: أُرِيدُ أَنْ تُطَهِّرَنِي، فَأَمَرِي بِهِ لِرُجْمٍ، فَسَمِعَ  
 نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: انْظُرْ إِلَى هَذَا  
 «الَّذِي سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَدْعُهُ نَفْسُهُ حَتَّى رُجِمَ رَجْمَ الْكَلْبِ، فَسَكَتَ عَنْهُمَا،  
 ثُمَّ سَارَ سَاعَةً حَتَّى مَرَّ بِحِيفَةِ حِمَارٍ شَانِلٍ بِرِجْلِهِ، فَقَالَ: «أَيُّنَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ؟»  
 فَقَالَا: نَحْنُ ذَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «انْزِلَا فُكُلَا مِنْ حِيفَةِ هَذَا الْحِمَارِ»،  
 فَقَالَا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! مَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: «فَمَا نِلْتُمَا مِنْ عِرْصِي أَخِيكُمَا  
 إِنَّمَا أَشَدُّ مِنْ أَكْلِ مِنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَفِي أَثَارِ الْجَنَّةِ يَنْفَعِسُ  
 فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [٤٤٢٨: د].

وقوله: (أربع مرات) متعلق بـ (شهد).

وقوله: (كل ذلك) بالنصب ظرف، و(يعرض) من الإعراض، والصغير فيه  
 لسي ﷺ، وفي (عنه) بلاسلمي.

وقوله: (أنكُنْها؟) الهمزة للاستفهام، وكعب عسى وزن بعث من الكس وهو  
 النجم، و(المروود) بكسر الميم وسكون الراء: يميل، و(المكحلة) بصم الميم والحاء  
 بينهما كاف ساكنة، و(الرشاء) ككتاب، الحبل.

وقوله (شائل برجله) رفع رجله، ولما للتعدية، وذلك من شدة الانتعاج.

٣٦٢٨ - [٤] وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَ ذَنْبًا أَقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ فِي شَرْحِ الشُّنَّةِ. [شرح السنة ١٠ / ٣١١].

٣٦٢٩ - [٥] وَعَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَ حَدًّا، فَعُجِّلَ عُقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا، فَاللهُ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُسَيَّ عَلَى عَبْدِهِ الْعُقُوبَةُ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَصَابَ حَدًّا فَسْتَرَهُ اللهُ عَلَيْهِ وَعَفَا عَنْهُ فَاللهُ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ٢٦٢٦، ج٤: ٢٦٠٤].



٣٦٢٨ - [٤] (خزيمة بن ثابت) قوله: (من أصاب ذنباً) هذا واقع على حقيقة وأما قوله في الحديث الأنبي (من أصاب حد) فمن إقامة المسبب مقام السبب، أي: ذنباً يوجب الحد، وقد يراد بالحد المنحرم كما في قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُوا لِلَّهِ وَلَا تَمْنُوا هَآءَ﴾، أي: معارضة.

٣٦٢٩ - [٥] (علي) قوله: (فستره الله عليه وعفا عنه) يعني أن ستره ليعفو، ويمكن أن يكون هذا كناية عن التوبة، وإلا فالعفو غير معلوم في الذنب، وبمعجرد الستر لا يعصم لعله بأحد في الآخرة وإن كان لا يحلو عن رجاء، فالذي سره اليوم

(١) قال شيخنا في التقرير: قال الثلاثة إن المحدث كفارة، ولم يقل به الإمام لاية ﴿ذَلِكَ لَهُمْ حَرَجٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ المائدة ٤٢٣، ولرواية أبي أمية عند باب حد الشرب، والجواب عن الرواية أن الحد مخصص بئى الكفارة لمدامة الخلف.

## ٥- باب التعزير

ولم يصح نرجو أن يعفو عنه عداء، فاعلمهم، قالوا: ينبغي لمن أذنب سرّاً أن يوب منه سرّاً ولا يظهر لئلا يهتث حرمة الشريعة

### ٥ - باب التعزير

في (لقاموس) <sup>(١)</sup> العَزْرُ: اللُّومُ، عَزْرَهُ بِعِزْرِهِ وَعَزْرَهُ، وَلِتُعْزِرَ: ضَرَبَ دُونَ سَحْدٍ، وَهُوَ أَشَدُّ الصَّرَبِ، وَلِتُعْصِمَهُ: وَلِتُعْصِمَهُ، صَدًّا، وَقَالَ فِي (المَشْرِقِ) <sup>(٢)</sup>: قَالَ حَرْبِي: لِعَزْرٍ: اللُّومُ، وَقَالَ أَمُّ بَكْرٍ: لِعَزْرٍ: الْمَنْعُ، وَعَزْرَتُهُ مَنَعَتُهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتُعْزِزُوهُ﴾ <sup>(٣)</sup> اسْتَحْ [٩] أَي: تَصَرُّوهُ وَتَرُدُّوْهُ عَنْ أَعْدَائِهِ، قَالَ لُزْجَحٌ وَأَصْلُ سَعْدٍ فِي لُغَةِ الرَّدِّ وَنَصْرَةِ الْأَسْيَاءِ لِمَتَدَاعِيهِ وَالِدَبِّ عَنْهُمْ، وَقَالَ الطُّبْرِي وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ تَعْظُمُوهُ وَتُجَلِّلُوهُ، وَتَعْرِيرُ الْمَعَاقِبَاتِ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ عَنْ تَعْدُوْدَةٍ، يَقْدَرُ عَزْرَتُهُ مُحَقِّقاً وَمُثَقَّلًا، وَقَالَ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: أَصَحَّتْ بِنْتُ أَسَدٍ تَعَزَّرَنِي عَلَى الْإِسْلَامِ، أَي: تَوَهَّيَ عَلَيْهِ، قَالَ يَهْرُوي: التَّعْزِيرُ فِي كَلَامِ نَعْرَبٍ: سَوِيفٌ عَلَى تَعْرِضٍ وَالْأَحْكَامِ. وَقَالَ الطُّبْرِي: تَعَزَّرَنِي وَتَعَلَّمَنِي مِنْ تَعْرِيرِ السُّلْطَانِ وَهُوَ تَأْدِيبُهُ وَتَقْوِيمُهُ، وَقَالَ فِي (مَخْصَرِ الْبَهْدِيِّ) <sup>(٤)</sup>: «تَعْرِيرُ الْإِعَانَةِ وَالتَّوْفِيرُ وَالنَّصْرُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَيُطَبَّقُ عَلَى رَدِّ وَالْمَنْعِ، فَهُوَ مِنَ الْأَصْدَادِ، وَأَصْبَحَتْ بِنْتُ أَسَدٍ تَعَزَّرَنِي فِي الْإِسْلَامِ، أَي: تَوَقَّفَنِي عَلَيْهِ، وَقَبْلُ: تَوَيْحَنِي عَلَى التَّنْصِيرِ فِيهِ

(١) (القاموس المحیط) (ص: ٤١٩)

(٢) في الأصل: «التحقير» وهو تصحيح

(٣) (المشرك الأوتور) (٢/ ١٣٩)

(٤) (الدر الثمير) (٢/ ٦٨١)

## • الفصل الأول:

٣٦٣٠- [١] عَنْ أَبِي نُزْدَةَ نَنْبَارٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٦٨٤٨، م: ١٧٠٨].

### الفصل الأول

٣٦٣٠- [١] (أبو بردة) قوله: (عن أبي بردة) يضم الماء وسكون الراء (الن نهار) بكسر النون والياء آخر الحروف.

وقوله: (لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد) المذهب عندنا أن أكثره تسعة وتلاثون، وقوله ثلاث جلدات، وقد أبو يوسف. يبلغ التعزير خمسة وسبعين، والأصل فيه قوله ﷺ: (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين)، وإد تعدد نبيه حدًا فأبو حنيفة ومحمد نظرًا إلى أدنى الحد، وهو حد العبد في القذف، فصرفاه إليه، وذلك أربعون، فنقص منه سوطاً، وأبو يوسف اعتبر أقل الحد في الأحرار إذ الأصل هو الحرية، ثم نقص سوطاً في رواية عنه، وهو قول زفر، وهو القياس، وفي هذه الرواية نقص خمسة، وهو مأثور عن علي عليه السلام، ثم قدر الأدنى ثلاث جلدات، لأن ما دونها لا يقع به الرجز، وذكر مشايخنا أن أداه على ما يراه الإمام، كذا في (الهداية) <sup>(١)</sup>.

وعند جمهور الشافعية لا يبلغ تحرير كل إنسان أدنى الحدود كانشرب فلا يبلغ تعزير انعب عشرين، ولا تحرير الحر أربعين، واختلف لرويات عن أحمد، مروي جماعة أنه لا يزداد على عشر جلدات لهذا الحدث، وأكثر أصحابه على أنه لا يُلغ بالحر أوفى حده وهو أربعون أو الثمانون، ولا بالعبد أوفى حده وهو عشرون أو أربعون، وقيل: لا يبلغ بكليهما حد العبد، وقالوا: حديث أبي بردة منسوخ بحديث ابن عباس



## • الفصل الثاني :

٣٦٣١ - [٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَيْقَ الْوَجْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [د: ٤٤٩٣].

٣٦٣٢ - [٣] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: يَا يَهُودِي فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، وَإِذَا قَالَ: يَا مُخَنَّثٌ فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ، .....  
الآتي.

وقد ثبت أن الصحابة كانوا يجاوزون عشرة، وقال أصحاب مالك: إنه كان مختصاً بمن النبي ﷺ، فعلم من هذا الاتفاق على أن التعزير لا يبلغ مبلغ الحد، ونقل عن بعضهم أن ذلك مفوض إلى رأي الإمام، وله أن يزيده على قدر الحدود، والله أعلم.

## الفصل الثاني

٣٦٣١ - [٢] (أبو هريرة) قوله: (إذا ضرب أحدكم فليق الوجه) أي: فليجنب عن ضربه على الوجه، عام في جميع الصربات للحد أو للتعزير بل للتأديب أيضاً، وهو في المعنى نوع من التعزير على تقصيره فيما ينبغي أن يفعل، فافهم.

٣٦٣٢ - [٣] (ابن عباس) قوله: (يا يهودي) يحتمل أن يراد به الكفر أو الذل؛ لأن اليهود مثل في الدل والصغار لقوله تعالى: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةَ﴾ (آل عمران: ١١٢)، والحمل على الذي أرجع للذرة في الحد، و(المخنث) بكسر النون وفتحها: من يشبه بالنساء في حركاته وسكناته، ومر ذكره في (كتاب النكاح) في الفصل الثالث من (باب النظر إلى المخطوبة وبيان العورات).

وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٤٦٢].

٣٦٣٣- [٤] وَعَنْ صُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غُلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٤٦١، ٥: ٢٧١٣].



قال في (الهداية)<sup>(١)</sup> إذا قذف مسلماً بيا فاسق أو يا كافر أو يا حييث أو يا سارق وجب التعزير؛ لأنه آذاه والحق نشين به، ولو قذف: يا حمار بما حزير لم يعزر لأنه ما ألحق الشين به للبق بفسقه، وقيل: في عرفه يعزر لأنه يعد ساء، وقيل: إن كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلماء يعزر؛ لأنه يلحقهم الوحشة بدنه، وإن كان من العامة لا يعزر، وهذا أحسن.

وقوله (ومن وقع على ذات محرم) أي: زنى بامرأة محرمة

وقوله (فاقتلوه) زحر وتشديد، وحكم بظاهره الإمام أحمد، كذا قال الطيبي<sup>(٢)</sup>.

٣٦٣٣- [٤] (همز) قوله: (قد غل في سبيل الله) أي: سرق من مال الغنمة، والمُغْلُول: الخيانة في المغنم.

وقوله: (فاحرقوا متاعه) أي: غير ما غل فيه لأنه حق العامين، وهذا من باب التعزير بالمال، وقد احتلف فيه، وقال المسعودي: كان ذلك في أول الأمر ثم

(١) «الهداية» (٢/ ٣٦٠).

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ١٦٦).

## ٦- باب بيان الخمر ووعيد شاربيها

نسخ، أو تغليظ وتشديد، وحمله أحمد على ظهره، والله أعلم، وليس في هذا الباب فصل الثالث

### ٦- باب بيان الخمر ووعيد شاربيها

وف في (القاموس) <sup>(١)</sup> الخمر ما أسكر من عصير العنب، أو ماء، كدخمة، وقد بدَّغ، والعموم أصح، لأنها حُرِّمت، وما بالمدينة حمر عت. وما كان شرهم لا البسر والتمر، [سميت خمراً] لأنها تحمر العقل وتستره، أو لأنها بركت حتى أدركت واختمرت، أو لأنها تخامر العقل، أي تحلظه، هذه عارته

اعلم أن الحمر اسم لكل شراب مسكر سواء كان من ماء العنب أو التمر أو غيرهما من الأشياء الخمسة التي عدّها عمر رضي الله عنه وحطّ بها، وقال: "به قد نزل تحريم لخمّر، وهي من خمسة أشياء: عنب، والتمر، والحصط، والشعير، والعسل، بل قالوا: ليس محصوراً في هذه الأشياء لخمسة أيضاً، كما أشار رضي الله عنه في آخر حديثه لمذكور بقوله والحمر ما خمر العقل، وهذا هو الذي عليه الأئمة الثلاثة وغيرهم من جماهير السلف والحق، قالوا: كن مسكراً خمراً، وكل مسكراً حراماً، وما أسكر كثيره فقلبه حراماً، ويطبق هذا أحاديث في الصحيح والسنن، والأحاديث في ذلك كثيرة، ودلوا. قد صنف في ذلك الإمام أحمد كتاباً كبيراً وافياً بالمنصودة، ولعمري إن هذا مع كونه موافقاً للأحاديث هو لأصلح والأسبب يرجو الناس ودعهم عن المفسد والاجساد على ركب هذه الخمسة بخيطة نسي هي أم حدث، وليس هذا قياساً في اللغة بأن أطلقوا اسم الخمر على غيرها من المسكرات بجمع محدمة

(١) (القاموس المحيط) (ص ٣٦١)

.....

العقل كما يظهر من كتب اسمه وإطلاق الأحاديث وأسماء الصحابة، غير أن الإمام لأجل أن حنيفة رحمه الله خص اسم الخمر بالتي من ماء العنب إذا اشتد وقذف بانزله، وادعى أن ذلك هو المعروف عند أهل اللغة، فإنهم لا يصفون الخمر على غيره، وذلك هو حرام قلبي وكثيره أسكر أو لا، وأما ما سواه من لمسكرات فهي حرام بعللة لإسكار، وليست بتجنس معين، وليس قلبي حراماً، ولا يكفر مسحلها، فإن حرمتها اجتهادية لا قطعية، ونحاستها خفيفة في رواية، وعظيمة في أخرى، ويجب لحديثها إذا أسكر بخلاف ماء العنب فإن نحاستها غليظة برواية واحدة، ويكفر مستحبها، ويجب لحديث شرب مطرة منها، ولقد تطرق من هذا القول إلى بعض البطلان لعسفه اتساع انقور بإباحة هذه التي تتحد من السكر وغيره في ديار التي هي أشد وأسكر من ما تتحد من ماء العنب بمراتب، والفتوى للمفسرين بحلها وارتكابها، ولا يدرون أن أسكر حرم بالاتفاق بلا شبهة، وأنهم يصبر عن السكر، وقليله يدعو إلى كثيره حتى يفسد العسل، ويذهب به في المسكة والصبر عنهن إلى أن يفضي إلى الهلاك والمينة الشبيعة، أعادها الله من ذلك.

ثم يباح ما سوى الخمر من مشروبات غير بانغة إلى حد السكر عند إتمامه هو إذا قصد به للتقوى لعبادة، أما إذا قصد به لتلهي لا يحسن بالاتفاق؛ لأن اللهو حرم، كما قالوا، هذا وقد اشتهر من مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد بن المنكث وهو عصير العنب إذا طُبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه، دنت أيضاً إذا شربها لقصد التقوى على عبادة، كما في (الهلالة)<sup>(١)</sup>، وذكر في (الكافي) والسفناقي أنه من

## \* الفصل الأول:

٣٦٣٤- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ النَّخْلَةِ وَالْعِنَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٩٨٥].

٣٦٣٥- [٢] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مِثْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْخَمْرُ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ. ٥٥٨٨].

أبو حصص الكبير عنه قدس لا يحل شره، فقبل له. خالمت بها حبيبه وأبا يوسف؟ فقال: لا. لأنهم إنما يحلونه للاستبراء، والناس في زماننا يشربون للمحور والتشهي، فعلم أن الخلاف فيما قصد به الميوي، فأما إذا قصد به التلهي فلا يحل بالاتفق، وذكر أبو يوسف في (أماليه): لو أراد أن يشربه لسكر فقلبه وكثيره حرام، والفقود لذلك حرام، والمشي إليه حرم<sup>١</sup>، وعلى هذا لا خلاف نهى السمر والريب إذا طبخ أدنى طبخة وعلا واشتد وندف، كما ذكره الإمام المحمدي

## الفصل الأول

٣٦٣٤- [١] (أبو هريرة) قوله (النخلة والعينة) فنوا: إنما خصهما بالذكر لأن معظم خمورهم كانت منهما، لا أنه لا خمر إلا منهما، كما يفهم من الأحاديث الأخر.

٣٦٣٥- [٢] (ابن عمر) قوله: (والخمر ما خامر العقل) أي: ستره وأزانه، وهذا

(١) انظر «البيان» (١٢/ ٣٥٢)

٣٦٣٦- [٣] وَعَنْ أُسَيِّ قَالَ ، لَقَدْ حُرِّمَتْ الْخَمْرُ حِينَ حُرِّمَتْ ،  
وَمَا نَجِدُ خَمَرَ الْأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا الْبُسْرُ وَالْتَّمُرُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ .  
[ج : ٥٥٨١] .

٣٦٣٧- [٤] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ وَهُوَ  
نَبِيذُ الْعَسَلِ فَقَالَ : «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ج : ٥٥٨٦ ،  
م : ٢٠٠١] .

٣٦٣٨- [٥] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كُلُّ مُسْكِرٍ  
خَمْرٌ ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا فَمَاتَ وَهُوَ يَذْمِنُهَا  
لَمْ يَتُبْ . . . . .

إشارة منه ﷺ إلى تعميم سمة مما أخذ من خمسة أشياء كما ذكرنا .

٣٦٣٦- [٣] (أسى) قوله : (وعامة خمرنا البسر والتمر) أي : سخذة سهما ، وفيه  
نهي تخصيصه بماء العنب كما نفى عن (لقموس) <sup>(١)</sup> ، ويكر عماره تدل على نهي  
وجود الخمر من العنب عند التحريم ، وقول أسى ﷺ يدل على نكرة وحوده وقتئذ  
٣٦٣٧- [٤] (عائشة) قوله : (عن البع) بكسر الموحدة وسكون الموحدة وفتحها .  
وقوله : (كل شراب أسكر فهو حرام) هذا معنى عليه ، لا أ ل أب حيفة بقول  
مبني سوي الخمر ، به حرام بالسكر ، والآخر يقولون ، إنه حرام مطلقاً ؛ لأن كل  
مسكر خمر عندهم ، كما عرف .

٣٦٣٨- [٥] (ابن عمر) قوله : (وهو يذمها) آدمي شيء : 'أدام

لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢٠٠٣]

٣٦٣٩- [٦] وَهْنُ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الدَّرَةِ يُقَالُ لَهُ: الْمِزْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا...»

وقوله: (لم يشربها في الآخرة) إما كناية عن عدم دخول الجنة، أو المراد حرمانه عن هذه النعمة مع ما شرف بسبب الرب تعالى أهل الجنة بإيابه، لكن ينبغي أن لا يشتبه ولا يفتي الجنة ما تشتهيهِ لأنفس. ويعكس أن يكون - والله أعلم - مدمر أخمر في الدنيا محروماً مع الاستثناء جزء على عمله، وعلى كل تقدير حرمانه عن ذلك نقصان عظيم

٣٦٣٩- [٦] (جابر) قوله (من الدرة) بضم الدال المعجمة وتخفيف لراء معروف، كذا في (الصحاح) و(القاموس)<sup>(١)</sup>، وذكر في (الصرح)<sup>(٢)</sup> درة بالضم والتخفيف أرزل، و(المزور) بكسر الميم وتقديم الز ي لساكنة على الراء، وفي (الصرح)<sup>(٣)</sup> مرر بالكسر. يكي أرو، انتهى وفي (القاموس)<sup>(٤)</sup> . السيد من الدرة والشعير، وقال القسطلاني: المزور شراب متخذ من الشعير، ولبث شرب متخذ من لعسل.

وقوله (إن على الله عهداً) عُدِّي. (عسى) لتضمن معنى الحتم، يعني وعيداً

(١) «الصحاح» (٦/ ٢٣٤٥)، و«القاموس المحيط» (ص ١١٨١)

(٢) «الصرح» (ص: ٥٥٩)

(٣) «الصرح» (ص: ٢١٣)

(٤) «القاموس المحيط» (ص: ٤٤٢)

لَمَنْ يَشْرَبِ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَمَالِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا طِينَةُ الْخَمَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ، أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢٠٠٢]

٣٦٤٠- [٧] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ خَلِيطِ الثَّمَرِ وَالْبُسْرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الرَّبِيبِ وَالثَّمَرِ، وَعَنْ خَلِيطِ الرَّهْوِ وَالرُّطْبِ، وَقَالَ: «اتَّسَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م ١٩٨٨].

٣٦٤١- [٨] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئلَ عَنِ الْخَمْرِ يَتَّحَدُّ خَلَاءً، ..

أرجبه على نفسه، وفيه تشديد وتهديد، وللام في (لمن يشرب) تليين.  
وقوله: (أو عصارة أهل النار) وقال في (صحاح) و(لقاموس) «العتال صديد أهل النار».

٣٦٤٠- [٧] (أبو قتادة) قوله (وعن خيط الرهو) «الفتح وهو سر لملون، كذا في (القاموس)»، وفي (مختصر النهاية) «وهو الخمر يرهو صهرت ثمرته، وأزهى ثمره: أحمر وأصغر، ومنه من أنكر بهي، قالوا: إنما هي عن لحصف، وجوز أن يأتى كل واحد لأن خيط ربما أسخ العبر، أي أحد فيصد لأخر، وهو يستمر بالإسكار، وربما لم يظهر فيتناول محرمًا، وحرّم الخليل أحمد ومالك، وإن لم يُسكر» عملاً بظاهر الحديث، وعند الحموي حرام بن أسكر

٣٦٤١- [٨] (أنس) قوله: (سئل عن الخمر يتحد خلأً) أي: عن جواز جعل

(١) «الصحاح» (٤١/١٦٨٢)، و«القاموس المحقق» (ص ٩١١)

(٢) «القاموس المحقق» (ص ١١٨٨)

(٣) «الدر الشيرازي» (١/٤٤١)



فَقَالَ: «لَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩٨٣].

٣٦٤٢- [٩] وَعَنْ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ: أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُؤَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْخَمْرِ فَتَنَاهَا، فَقَالَ: «إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ»، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ...»

الخمير خلاً يلقاه شيء فيها من نحر ملح أو بصل أو غير ذلك مما يفسدها.

وقوله. (فقال لا) هذا دليل الشافعي ومالك وأحمد في المشهور عنه، فبهم يحرمونه لهذا الحديث ولغيره من الأحاديث، وعندنا جاز تخليلها، قال في (الهداية)<sup>(١)</sup>: إذا تخللت الخمير حلت سواء صارت خلاً بنفسها أو بشيء طُرح فيها ولا يكره تخليلها.

وفال شافعي. يكره التخليل ولا يحل الخل الحاصل به إن كان التخليل باللقاء شيء قولاً واحداً، وإن كان بغير لقاء شيء فله في الخل الحاصل به قولان، ولنا إطلاق قوله ﷺ. (يتم الإدمان الحُلُّ)<sup>(٢)</sup>، ولأن بالتخليل يزول الوصف المفسد، ويثبت صفة الصلاح من حيث تسكين الصفراء وكسر الشهوة، والتغذي به، والإصلاح مباح

وقال بعضهم: تحريم التخليل كان أول العهد قسماً لآثار الحمر، وأما بعد صول العهد فلا تحريم، وقد يروى: (خير خلُّكم خلُّ حمركم)<sup>(٣)</sup>، والله أعلم. وقال في (القاموس)<sup>(٤)</sup>. أجوده حل الخمير مركب من جوهرين حار وبارد.

٣٦٤٢- [٩] (وائِل الحَضْرَمِي) قوله: (إنه ليس بدواء) الأكثرون على منع

(١) الهداية (٤/ ٣٩٨).

(٢) أخرجه أبو داود في المسند (٣٨٢٠)، والترمذي (١٨٣٩)، وابن ماجه (٣٣٦٦).

(٣) أخرجه السهقي في معرفة السنن والآثار (٨/ ٢٢٦).

(٤) القاموس المحط (ص: ٩١٤).

وَلَكِنَّهُ ذَاكَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م . ١٩٨٤ .

### • الفصل الثاني :

٣٦٤٣ - [١٠] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا ، .....»

لتداوي بصرها ، وقيل : إذا تعيّن العلاج به بحكم «تخفيف من الأطباء يباح ، وأما ساعية الملقمة عند خوف الهلاك إذا لم يوجد هناك مسبح غيرها فمباح» لأنفاق لكونه مقطوعاً به ، قال بعض كبار الأطباء من أهل لإسلام في تفسير قوله تعالى ﴿وَسَتَعْلَمُ الْإِنسَانُ﴾ [الفجر - ٢١٩] . إنه ليس بالمواد النافع الشفاء وصحة البدن ، بل ما يحصل من نشاط لطبع وتشخيص الخاضر ، وقد جاء في الحديث : (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلِ الشَّيْءَ فِيمَا حُرِّمَ) أو كما قال ، والله أعلم .

### الفصل الثاني

٣٦٤٤ ، ٣٦٤٣ - [١٠ ، ١١] (عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمرو) قوله . (لم يقبل الله) أي : لم يكن له ثواب وإن برئ الذمة ، وسقط القصاص بأداء أركانه مع شريطة كذا فالواء ، وتخصيص اصطلاحاً بالذكر للدلالة على أن عدم قبول لعبادات الأحرار مع كونها أفضل بطريق الأولى

وقوله : (أربعين صباحاً) قد يتبادر إلى ذهنهم من هذا اللفظ أن المراد صلاة الصبح وهي أفضل الصلوات ، ويحتمل أن يراد به اليوم ، أي : صلاة أربعين يوماً ،

فَإِنْ نَابَ لَمْ يَنْبِ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَسَقَاهُ مِنْ نَهْرِ الْخَبَائِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت].  
[١٨٦٢].

٣٦٤٤ - [١١] وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍو. [د. ٥٦٦٩، ج ٤، ٣٤٢٠، دي. ١١١ / ٢].

٣٦٤٥ - [١٢] وَعَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ  
فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت. ١٨٦٥، د. ٣٦٨١،  
ج ٤: ٣٣٩٣].

٣٦٤٦ - [١٣] وَهَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ  
فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ج ٦ / ١٣١،  
ت: ١٨٦٦، د: ٣٦٨٧].

والله أعلم

وقوله (فإن ناب لم ينب الله عليه) أي أنه يقس نوبته، وهذا تشديد وتهديد  
لأن قسب النوبة إذا وجدت بحقيقتها واجب فصلاً من الله، أو المراد لم يوفقه الله  
ثبوتاً ويموت مصرعاً، وهذا أيضاً في التحقيق مبالغته، والله أعلم  
٣٦٤٥ - [١٢] (جابر) قوله (فعليه حرام) لأنه يؤدي إلى الكثير عادة فوجب  
لاجتناب عنه

٣٦٤٦ - [١٣] (عائشة) قوله. (ما أسكر منه الفرق) وهو مكياك المدينة يسع  
ثلاثة أصع ويحرك وهو أفصح، أو سبع سنة عشر رطلاً، واحراد بالفرق وملء الكف  
لكثير واغليل، ويس بتهديد، كما في الحديث السابق

٣٦٤٧- [١٤] وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنَ التَّمْرِ خَمْرًا، وَمِنَ الزَّيْتِ خَمْرًا، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا». رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ الثِّرِمَذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [ت: ١٨٧٢، د: ٣٦٧٦، ج: ٣٣٨٩].

٣٦٤٨- [١٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لِبَيْتِمْ، فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ وَقُلْتُ: إِنَّهُ لِبَيْتِمْ، فَقَالَ: «أَهْرِيقُوهُ». رَوَاهُ الثِّرِمَذِيُّ. [ت: ١٢٦٣].

٣٦٤٧- [١٤] (الثعمان بن بشير) قوله: (إن من الحنطة خمرًا... إلخ)، قالوا: ليس المراد به الحصر بل التخصيص لجري العادة في الأكثر، بعدد الخمر من هذه الأشياء.

٣٦٤٨- [١٥] (أبو سعيد الخدري) قوله: (فلما نزلت المائدة) أي: سورة المائدة، والمراد الآية التي فيها تحريم الخمر، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْكَهْبُ وَالْأَرْكَمُ بِعِشْرِينَ مِثْقَالِ شَيْطَانٍ﴾ الآية [المائدة: ٩٠]، وقد عرفت ما فيها من أنواع الدلالة على تحريمها في حد الخمر.

وقوله: (سألت رسول الله ﷺ عنه) أي: عن الخمر التي عندي لبَيْتِمْ، والخمر قد يذكر، أو عن حكم بيت لخمر، أو بتأويل الشراب.

وقوله: (إنه لبَيْتِمْ) ومدل البيت لا يضيع.

وقوله: (أهريقوه) لأنه ما من غير متقوم يحرم الانتفاع به، لأن الانتفاع بالمحس

٣٦٤٩- [١٦] وَعَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِإِيْتَامٍ فِي جُبْرِي. قَالَ: «أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَانْكَسِرِ اللَّتَانِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ، [وفي رواية أبي داود:] «أَهْرِقْهَا»، قَالَ: أَفَلَا أَحْمَلُهَا حَلًّا؟ قَالَ: «لَا». [ت. ١٢٩٣، د: ٣٦٧٥].

### • الفصل الثالث.

٣٦٥٠- [١٧] عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتِرٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٦٩].

حرم، ولأنه واجب لاجتناب، وفي الانتفاع به اعتناء

٣٦٤٩- [١٦] (أنس) قوله. (اشتريت خمرًا لأسام) صفة خمرًا، أي اشتريتها لتحويل، كد، في (الحاشية) ، ويحتمل أن يتعقّب (اشتريت) في اشتريتها لأجبهه، ويكون هذا قبل التحريم، ثم سأل عن حكمها بعد التحريم هل ألقه أو أهريقه؟ فكون في معنى الحديث سابق، ويناسب معنى رواية أنس داود التي ذكرها بقوله: (وفي رواية أبي داود)، والله أعلم.

### المصل الثالث

٣٦٥٠- [١٧] (أم سلمة) قوله (ومعتز) في (القاموس) "هر يضرب بغير ضرر وفترًا: إذا سكن بعد حنة، ولأن بعد شدّة، وفتر جسمه" لالت مفاصله وضعف، والفتر محرّكة الصعف، وأقبره اسماء أضعفه، وحرف فاطر ليس بحاد لظرف، وأقتر

(١) «حاشية جمار الدين» (ص ٢٧٥).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٤٢٣).

٣٦٥١- [١٨] وَعَنْ دِهْلَمِ الْحَمِيرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا بِأَرْضٍ بَارِدَةٍ وَنَعَالِحُ فِيهَا عَمَلًا شَدِيدًا، وَإِنَّا نَتَّخِذُ شَرَابًا  
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَتْنَامٍ وَرَثُوا عَمْرًا، قَالَ: مِنْ  
هَذَا الْقَمْحِ، نَتَّقُوهُ بِهِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَعَلَى بَرْدِ بِلَادِنَا، قَالَ: «هَلْ يُسْكِرُ؟»  
قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: «فَاجْتَنِبُوهُ» قُلْتُ: إِنَّ النَّاسَ غَيْرُ تَارِكِيهِ، قَالَ: «إِنْ لَمْ  
يَتْرَكُوهُ قَاتِلُوهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٦٦].

٣٦٥٢- [١٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ  
وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ.....

ضعفت جفونه، وانكسر طرفه، وأثر الشراب: أثر شاربها، وفي (النهاية)<sup>(١)</sup>: المفتة  
من الشراب: الذي إذا شرب أحصى الجسد وصار فيه فتور، وهو ضعف وانكسار،  
يقال: أثر فهو مفتة إذا ضعفت جفونه وانكسر طرفه، ويستدل به على حرمة البسج  
والبرشعشا ونحوهما مما يفتر ولا يسكر، ومذكر الكلام فيه في آخر الباب مفصلاً.

٣٦٥١- [١٨] (دهلم الحميري) قوله: (وهن ديلم) بفتح الدال المهملة  
وسكون التحتية، و(القمح) بفتح القاف وسكون الميم: البُرّ، ولقد بالغ السائل في  
استدعاء الإجارة، ولم يجز حتى بالغ فيه بقوله: (إن لم يتركوه فقاتلوهم).

٣٦٥٢- [١٩] (عبد الله بن عمرو) قوله: (والكوبة) بضم الكاف وسكون الواو  
وبالباء الموحدة المفتوحة، في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: الكوبة بالضم: النرد، والشطرنج، والعليل

(١) «النهاية» (٣/٤٠٨).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١٣٦).

وَالْغَبِيرَاءِ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٦٨].

٣٦٥٣- [٢٠] وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَائٍ، وَلَا قَمَّارٌ، وَلَا مَنَّانٌ، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ». رَوَاهُ الذَّارِمِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «وَلَا وَلَدُ زَنِيَّةٍ، يَدَّلُ قَمَّارٍ». [دي: ١٥٣ / ٢].

الصغير، والبريد، وكلُّ منها منهى عنه، فإن حوز عموم المشرك أريد لكل وإلا فاحتمل على أنها شئت، (والغبيراء) تضم العيين المعجمة وفتح الموحدة وسكون التحتانية: شراب من لدرة يقل له: السُّكْرُكَةُ يتخذه الحبوش.

٣٦٥٣- [٢٠] (وعنه) قوله. (ولا مَنَّان) أي. في العطاء، وقيل: المراد فاطم الرحم، من المَرِّ بمعنى لقطع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ مَمْنُونٌ﴾ [نصبت ١٨]. كما في حديث أبي موسى الآتي

وقوله: (ولا ولد زنية) بكسر الزاي وسكون النون بمعنى الزنا، وفيه تعريض بالزني لكونه سبياً في ذلك، وذلك لأن المنطقة المخيطة لا يتولد منه إلا خبيث، ومع ذلك هو من باب التشديد، كما في قرأته، وقال في (سفر السعادة): وما اشتهر في ولد لزننا أنه لا مدخل له لم يثبت، وذكر نسلاوي في (المقاصد الحسنة)<sup>(١)</sup> لهذا الحديث طرفاً كثيرة، أكثرها معللة، وبعضها محفوظة، وبعضها لا بأس به، وصحَّف يقول موضعها من ابن الحوزي وابن طاهر، ونقل عن شيخه ابن حجر العسقلاني أنه قال: «مد مره العنماء على تقدير صحته بأن معناه إذا عمل بمثل أوبه، واتفقوا على أنه لا يحصل على ضامره، وقبل في تأويله أيضاً» إن المراد به من يواظب على زنا، كما يقال للشهود: بنو صحف، وللعجمان: بنو الحرب، ولأولاد المسلمين: بنو لإسلام،

(١) انظر: «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٣٠)

٣٦٥٤- [٢١] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمْرِي رَيْبِي ﷺ بِمَحَقِّ الْمَعَارِفِ،  
وَالْمَزَامِيرِ، وَالْأَوْثَانِ، .....»

سهي.

٣٦٥٤- [٢١] (أبو أمامة) قوله (بمحقق المعارف) في (القاموس) المعارف: معلاهي، كعود والطور، والواحد عرف أو معرف، كمنبر ومكسه، والمعارف: نلاعب بها، ولمعنى، سمي به لأنه تعرف به لخص، وقال: وعرف اربح.  
أصوباً

وهي (مختصر لنهاية) معرف: اللعنة بالمعارف، وهي الذنوب وعرف  
مما يصرب، وقيل إن كل لعب عرف وعريف الرياح ما يسمع من ذوبها وعريف  
جس جرس أصواتها، وقيل، هو صوت سبيل الذليل وفي (النهاية)<sup>١</sup>: كنت  
أجرب تعرف فكله سر النصف والمروءة، وقيل به صوت الرياح في سجو فتوهمه  
هزل ليدية صوت الجرب

(والمزمار) جمع مزمار وهو الذي يرمز به، ومزارة مرمزاً، أو مرمز  
برمير، عني في النقص، والنقصه التي يرمز بها ومزارة، وشال عداء رمبر، أي حسن.  
والمرموز المرمار، وصحح النووي حرمة، ولعمري دل إلى حواره، وفي الحديث  
دليل على الحرمة. وقد اغتفها. لغناء بالآلات مطربة حرم، ويمحرد لصوت مكروه،

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٢١٠)

(٢) «الدر النضر» (٢/ ٦٨٧)

(٣) «النهاية» (٣/ ٢٣٠)



وَالصُّلْبِ، وَأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَحَلَفَ رَبِّي ﷺ بِمِزْنِهِ: لَا يَشْرَبُ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي جَرْعَةً مِنْ خَمَرٍ إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنَ الصَّدِيدِ مِثْلَهَا، وَلَا يَتْرُكُهَا مِنْ مَخَافَتِي إِلَّا سَقَيْتُهُ مِنْ حِياضِ الْقُدُسِ<sup>(١)</sup> رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٢٦٨/٥].

٣٦٥٥- [٢٢] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَالْعَاقُ، وَالذَّبُّوثُ الَّذِي يُقِرُّ فِي أَهْلِهِ الْخَبْثَ»<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ. [حم: ٦٩/٢، ٢٥٦٢/٥].

٣٦٥٦- [٢٣] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ: مُدْمِنُ الْخَمْرِ، وَقَاطِعُ الرَّجِمِ، وَمُصَدِّقُ السَّحْرِ»<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم: ٣٩٩].

ومن الأجبية أشد كراهة، (والصلب) بضمين جمع صليب الدي للصارى معرب جلياً، وفي (الصراح)<sup>(١)</sup> صليب چلباي ترسانان.

٣٦٥٥- [٢٢] (ابن عمر) قوله: (والذبوث الذي يقر في أهله الخبث) أي، لزنا، ديثه: ذلله، بعير مدبث، أي، مذلل بالرياضة، وفي (مختصر النهاية)<sup>(٢)</sup> الذبوث الذي لا يغار على أهله، وقيل: هو سرياني

٣٦٥٦- [٢٣] (أبو موسى الأشعري) قوله: (ومصدق بالسحر) أي، قائل بتأثيره ومعتقد بأنه المؤثر، ولا فتصديق السحر بمعنى كون تأثيره ثبثاً واثماً بحلق الله تعالى صحيح، وقد ورد: (السحر حق)، ويحتمل أن يكون المراد بالتصديق اعتقاد

(١) الصراح، (ص: ٣٩)

(٢) الدر الشريفة (٢/ ١٤٧)

٣٦٥٧- [٢٤] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُذْمِنُ  
الْخَمْرِ إِنْ مَاتَ لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى كَعَبِيدٍ وَثَنٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [حم ١ / ٢٧٢].

٣٦٥٨- [٢٥] وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [جه ٣٦٥٨].

٣٦٥٩- [٢٦] وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ  
عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ: ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ.  
[شعب: ١٣ / ٥].

٣٦٦٠- [٢٧] وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَبَالِي شَرِبْتُ الْخَمْرَ  
أَوْ عَبَدْتُ هَذِهِ السَّارَةَ دُونَ اللَّهِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن ٥٦٦٣].

كون فعله حائراً مباحاً، فإنه حرام بالانفاق، وغير. كفر.

٣٦٥٧، ٣٦٥٨- [٢٤، ٢٥] (ابن عباس، وأبو هريرة) قوله: (إن مات) أي  
بـ (ن) نبيهاً على أن موت المؤمن مدمناً أمر مشكوك فيه غير مجزوم به

٣٦٥٩- [٢٦] (محمد بن عبيد الله) قوله (محمد بن عبد الله) ابن جعثن القرشي  
الأسدي هذا أصح.

٣٦٦٠- [٢٧] (أبو موسى) قوله - (ما أبالي) أي - هما سواء، والمراد بعبادة  
اسارية عبادة الأوثان؛ لأنها أحجر.

وقوله (دون الله) حال مؤكده.

تنبيه. قد كثر الاستلاء بأكل الخسنة التي تسمى القنب في هذا الرمان وهما قبله.  
وقيل من تكلم به، ولم يرأب بمكة لمشرفة فيه رسالة عملها الشيخ إمام العلامة  
أبو عبدالله محمد بدر بندين من عبدالله الركنشي الشافعي المصري عليه الرحمة والمغفران

وتكتم فيه في فصول، فاحتصرت شيئاً منه

الأول: في اسمها ووقت ظهورها، والأطباء يسمونها ثُقُنتَ الهندي، ومنهم من يسميها ورق الشهداء وتسمى بالعنبر أو بالحيدرية والفندرية، ثم قس: ظهورها كان على يد حيدر في سنة خمسين وخمسين مئة تقريباً، ولهذا سميت حيدرية، وذلك أنه حرق هالماً لبفر من أصحابه، فمر على هذه الحششة فرأى أغصانها تتحرك من غير هواء، فقام في نفسه هذا السرُّ فيها، فاقطف وأكل منها، فلما رجع إليهم أعلمهم به رأى فيها سرّاً، وأمرهم بأكلها، وقد ظهرت على يد أحمد المسارحي الفندري، ولهذا سميت فندرية، وقال أبو العباس بن تيمية: إنما لم يتكتم فيها الأئمة الأربعة وغيرهم من علماء السلف، لأنها لم تكن في زمنهم، وإنما ظهرت في آخر ستمئة السادسة حين ظهر دولة التتار، ثم انتقلت إلى بغداد، وقد عدم ما جرى على أهلها من قبيح الأثر

الثاني: في مضارها في البدن والعقل، وذكر بعضهم أنه جمع فيها مئة وعشرين مضرة دبوية ودبية، أعاد الله المسلمين منها، وقد أجمع الأطباء أنها تورث الفكرة، والفكرة تثير الحرارة، وربما عويت على الحرارة الغريزية فعرنتها عن لجسد واستولت على البدن، فجهفت الرطوبات، واستعدت للأمراض الحارة، وقال محمد بن زكريا: أكل ورق الشهداء ليستاني بصدع الرأس، ويقطع الحني ويجهفه، وتولد الفكرة، وهي تورث موت الفجاء واختلال العقل واسود والصل ولا تنشف والأبسه، وقال بعض الأئمة: كل ما في الحمر من المذمومات موحود في الحشيشة وزيادة، فمضرة الخمر في البدن لا في البدن وصرورها فيهما، ثم عد من المضار ما لا يعد ولا يحصى

الثالث: في أنها مسكرة مفسدة للعقل، واندي أجمع عليه الأطباء والعلماء

بأحوال انبئات أنها مسكرة، قالوا. ومن القسب لهندي سوع ثالث يقال به نقبت ولم أره بغير مصر، ويزع في السانين سمي الحشيشة أيضاً، وهو سكر جداً إذ تناول منه الإنسان يسيراً قدر درهم أو درهمين حتى إن من أكثر منه أخرجته إلى حد لرصونة، وقد استعملته قوم فاحتلت عقولهم وربما قتلت، وأما الفقهاء فقوم أحابو بأنها مسكرة، مهم الشيخ أبو إسحاق اشيري في كتابه (التذكرة في اخلاف) والبووي في (شرح المهدب)، ولا يعرف فيه خلاف عندما، وقد يدخل فيهم لسكران نذي اختلط كلام المنظوم، ويأح برء المكنوم، أو الذي لا يعرف السماء والأرض، ولا الطوب من العرص، ويحكى عن بعض من تناولها أنه إذا رأى النمر يظه لُجَّه ماء فلا يقدم عليه، ونقل عن أبي العباس بن تيمية أنه قال. الصحيح أنها مسكرة كالشراب فإن أكلها يشوَن بها بخلاف البسج وغيره، فإنه لا يُشبي ولا يشتهى، ولم يحذف ذلك إلا أبو العباس القرامي في (قواعده).

وفال بعض العلماء بانبئات في كتبهم: إنها مسكرة، والذي يظهر لي أنها مفسدة، وفرق بين المفسد والمسكر والمُرَقَد أن لمتناول من هذه إما أن يغييب معه الحواس أو لا، فإن غابت معه الحواس فهو اعرقد، وإن لم تغب معه الحواس فإما أن يحدث معه نشوة وسرور وقوة نفس عند التناول غلباً أم لا، فإن حدث فهو لمسكر وإلا فهو المفسد، فالمسكر هو المغيب للعقل مع نشوة وسرور كالخمر، والمفسد هو المشوش للعقل مع عدم السرور الغالب كالبسج، فالمسكر يريد في الشجاعة والمصرة وقوة لنفس والميل إلى النطش بالأعداء والمناقشة في العطاء، فقال: فظهر بهد أن الحشيشة مفسدة وليست بمسكرة، ثم أثبت ذلك بوجهين، واعتراض عليه الشيخ بدر الدين صاحب الرسالة وأثبت أنها مسكرة، وهو اراجع،

والله أعلم .

الرابع في أنها حرام، وقد تعارضت لأدلة الشرعية والعقلية على ذلك، أما بكتب والنسبة فمخصوص الأدلة على حريم مسكر يتناولها، وأما العقلية فوجود لصداق سمحمة للحمر كالصداق عن ذكر الله وعن الصلاة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف ٥٧]، وأي خبيث أعصم مما يمسد العقل، وقد نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفر، وقد ادعى نفراني ومن يميته لاتفاق على حرمتها، وقالوا: فمن استحلها فقد كفر، قال الشيخ: وفي هذا نظر؛ لأن تحريمها ليس معمولاً من نهي بالضرورة، وفي «فتاوى امر عياشي» من الحنفية السكر من لسيح حرام ولا يحد قاله الفقيه أبو جعفر، ومن عليه شمس الأئمة السرخسي، قال العبد نصيب: قد ظهر مما ذكر أن سح غير القنب وهو لصحيح، قال في (غاموس) البنج. نُتَتْ مُسَبِّتٌ، معروف غير لحشيش، مُخَضَّبٌ للعقل، مُحَسَّنٌ، مُسَكَّنٌ لأوجاع الأورم وسور ووجع الأدن، وأجبه: الأسود، ثم الأحمر، وأسمه الأسفر، انتهى.

وقد شتهر الآن في عرف إتحاف البسح على لحشيشه، ومن هذا قد يروهم بعض الجهال قور الفقهاء: به لا يقع الطلاق من زال عقده بشيء مباح كالسج ولين ارتدك إباحة لحشيشه، وهو باطل، فإن اسح غير لحشيشه كما ذكرنا.

الخامس: في أنها طاهرة أو نجسة، وهذا يشتي على ما سبق من أنها مسكرة، فإن قياس من يقول بمسكرها أن يقول بنجاسها، لكن الشيخ نقي الدين بن دقيق نعيد قطع بأنها طاهرة، وحكى لإجماع عليه، قال والافيون وهو ليس التحشاش

أخرى فعلاً من الحشيش، لأن القليل منه يسكر جداً - وكذا حورة الطيب - مع أنه ظاهر بالإجماع، وهذا الذي ادعاه من الإجماع فيه نظراً، والحق أن نجاسة الحشيش قولين، لكن القياس في الحشيش الطهارة، وليس لنا نبت نجس إلا النيات الذي يبقى بالنجاسة، قال العدد الضعيف: هذا ما قاله الشافعية، وقياس مذهب الحنفية على كون الحشيش مسكراً أن يكون نجاستها خفيفة، كما علم مما ذكرنا في شرح لترجمة.

السادس: في أنه هل يجب فيها الحد، والصواب الوجوب للإسكار، وقد صرح الماوردي بأن البت الذي فيه شدة مطرية يجب فيها الحد، وقال الراعي: ما يريل العقل من غير الأثرية كالبح لا حد في تناوله، وقال القرافي: اتفق فقهاء العصر على المنع منها، واختلفوا هل الواجب فيها الحد والتعزير بناءً على أنها مسكرة أو مفسدة للعقل، وفي (فتاوى الخلاصة) للحنفية: وشرب السج للتداوي لا بأس به، فإن ذهب به عقده لا يحد يعني بالاتفاق، فإن سكر يحد عند محمد، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يعزّر ولا يحد.

السابع: في دروع متحركة، منها: هل تبطل الصلاة بحملها، وذلك ينتهي على نجاستها وطهارتها، وقبل: إن صلى فيها قبل التحميص صحت صلاته أو بعده بطلت لأنها إنما يغيب العقل بعد التحميص، أما قبله وهي ورق أحضر فلا، بل هي للعصر كالعنب، وتحميصها كقلبته.

ومنها أنه هل يحرم سيره الذي لا يسكر، صرح النووي في (شرح المهذب) بأنه لا يحرم أكل القليل من الحشيش بعلاف الحمر حيث لا يجوز شرب قسله

لنجاسة، وكلام (الثمة) بهم جور. أكل قليل لحشيش

قال العبد نضعف. وهذا يشكل على مذهب الشافعية على قول من قال منهم: بها مسكرة، وعندهم أن ما أسكر كثيره فقلبه حرام، قال المسحح والمصحح أنه لا يحوز تناول شيء من الحشيش لا قلبه ولا كثيره على خلاف قياس مذهب الحنمية ومنها يحوز أكلها للمصطر. دا حاع، ولا يتحرّج على لحلاف في الحمر، لأن حمر إما امتعت لكون شربها يزيد في العطش، وكل لحشيش لا يريد في الجوع.

ومنها: يجوز النداي بها إن ثبت أنها تنفع من بعض الأدوية، ثم رأيت لروائي في (الحمر) صرح بذلك فقال: ويجوز النداي به وإن أفضى إلى لسكر إذا لم يكن منه بدء، وبصر الإمام الشافعي على أنه يحرم لتزيق المعمول من تحريم الحيات إلا في الضرورة بحيث يحوز له أكل الميتة.

ومنها: يحوز بيعها لأنها تنفع في الأدوية كاسقمونيا والأفيون بشرط أن يكون سيرا، نعم بيعها لمن يتحقق منه طعنها حرم، كما في بيع العنب لعاصر الخمر، وقياس قولهم: إنها مسكرة بطلاق لبيع وإن كانت طاهرة كآلات الملاهي.

ومنها: أن راعتها تعرض الاستعمال والإسكار حرم، ويجوز لعرض النداي.

ومنها: أنه هل جمع طلاق آكلها، ولا يحتمى حكمه مما تقدم.

قال العبد: لصحف هذه الاختلافات على أصول الشافعية من قولهم كل مسكر حرام، وما حرم قبله حرم كثيره، وبه نظمت الأحاديث وعليه جمهور لأئمة، وأما على مذهب الحنمية من أن المحرام لعينه، وانحرم قليله وكثيره هو الحمر، وما سواه فربما

يحرّم السكر منه فلا بحرّم قليله، فالأمر فيه توسع كما علم، ولعل الحق ما عليه الجمهور، وهو الأحوط في الدين، وفيه سدّ بدائع على فاسقين والجاهلين كما لا يخفى، والله أعلم وعلمه أحكم.



(١٨)

كِتَابُ الْأَمَلِ وَالْقَضَاءِ



## كِتَابُ الْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ

### • الْفَصْلُ الْأَوَّلُ:

٣٦٦١- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ .....

#### ١٨ - كتاب الإمارة والقضاء

(الإمارة) بالكسر من أَمَرَ. إِدْ جُعِلَ أميراً عَمِلَ بمعنى المَلِكِ، والإمرة بكسر الهمزة وسكون الميم اسم منه، وأما الأمر والأَمارة بمعنى الموعد والوقت والعلامة بالفتح.

و(القضاء) ممدوداً ويقصر الحكم، قضى عليه بفضي قَضاً وقضاً وقضياً وقضياً وهي الاسم أيضاً، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>. والمراد هنا ما يُلْغَى شخص من جهة لأمر بالقضاء

### الفصل الأول

٣٦٦١- [١] (أبو هريرة) قوله (من يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير

(١) القاموس المحيط (ص: ١٢١٦)

فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَعَدَلَ فَإِنَّ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرًا، وَإِنْ قَالَ بِغَيْرِهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ مِنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ].  
٢٩٦٧، م: ٢٨٣٥.]

فقد عصاني) فيلزم منه بضم، مقدمة (أولى إليه: من أطاع الأمير فقد أصاح الله، ومن عصى الأمير فقد عصى الله.

وقوله (وإنما الإمام جنة يقاتل من ورائه، ويتقى به) يظهر أنه ليس المراد به أنه سفي أن يكون الأمير في الحرب قدّم القوم حساً، بل المراد أنه السائر يمنع لعدو من المسلمين، وهو الذي يُستظهر به في لفتان، ويقبل مقوته كالرس بل في جميع الأمور، وفي جميع لحال، فإنه الذي يحمي بيضة الإسلام، وإما ذكر القتال لأنه أهم الأمور وأوكدّها في الاستظهار والأثقاء، ويحتمل أن يكون قوله (ويتقى) إشارة إلى التعميم في جميع الأمور ولا يخص بالفتان، كما أشار إليه بقوله: (إن أمر بتقوى الله وعدل... إلخ)، فلاهم.

وقوله: (وإن قال) أي. حكم، ومنه يقال. الفيل بالفتح لملك أو من ملوك جُمُور لأنه يقول ما شاء، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup> وقال الثوري<sup>(٢)</sup> قال بغيره، أي: حقه وأخذ به إيثراً له وميلاً إليه، كما يقال: فلان يقول بالفدر

وقوله: (فإن عليه منه) بحرف لحر مع لضمير المتصل به، قال الطيبي<sup>(٣)</sup>: كذا وجدنا في (الصحيحين)، و(كتاب الحميدي) و(جامع الأصول)، أي: فإن عليه وزراً

(١) القاموس المحيط (ص. ٩٦٩).

(٢) كتاب حيدر (٣/ ٨٥).

(٣) شرح الطيبي (٧/ ١٧٩).

٣٦٦٢- [٢] وَعَنْ أُمِّ الْحَصَيْنِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجْدَعٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.  
[م: ١٢٩٨].

من صنيعه ذلك. وقال الثوري شتي<sup>(١)</sup>. وقد وجد في أكثر نسخ (المصابيح): (فإن) عليه مئة) بتشديد النون مع ضم الميم وبتاء التانيث في آخره، وهو تصحيف غير محتمل لوجه ههنا، انتهى. وذلك لأن لئنه بالصم بمعنى القوة ولا معنى هنا، فتبر، وفي بعض الحواشي: انقل شراح الحديث قاطبة على أنه تصحيف، هذا وإنما قال. في أكثر نسخ (المصابيح): لأد في بعضها. (فإن له مئة)، كما في الأصول المذكورة. وكتب في حاشية: ومن ضم الميم وتشدد النون فقد صحف

٣٦٦٢- [٢] (أم الحصين) قوله. (وعن أم الحصين) بضم الحاء وفتح الصاد. و(مجدع) بتشديد الدال: مقطوع الأنف، كما نقل الطيبي<sup>(٢)</sup>، وفي الحواشي: مقطوع الأنف والأذن، وفي (لصاح)<sup>(٣)</sup>. الجدع. قطع الأنف والأذن واليد والشفة، وكذا في (القاموس)<sup>(٤)</sup>. لكن بكلمة (أو) مكان الواو، و(يقودكم بكتاب الله) أي: يأمركم بدين الله ويحكم به، وفي ذكر العبد مبالغة على وتيرة قوله ﷺ: (ولو كيمحصي قطة)، أو المراد من يوليّه السلطان والخليفة الأكبر، وإلا فالعبد لا يكون أميراً وإماماً، وكذا في سائر الأحاديث.

(١) كتاب الميسر (٣/ ٨٥١).

(٢) شرح الطيبي (٧/ ١٧٩).

(٣) الصحاح (٣/ ١١٩٣).

(٤) القاموس المحيط (ص: ٦٥٢).

٣٦٦٣- [٣] وعن أنسٍ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِذَا اسْتُعِجِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَانَ رَأْسُهُ رُيْبِيَّةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٧١٤٢].

٣٦٦٤- [٤] وَعَنِ ابْنِ هُرَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١٤٤، م: ١٨٣٩].

٣٦٦٥- [٥] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١٩٩، م: ٧٢١٠].

٣٦٦٦- [٦] وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْمَعْرُوفِ وَالْيُسْرِ، . . . . .

٣٦٦٣- [٣] (أنس) قوله. (كان رأسه ربيبة) أي: في البصر والحيطة، ويصرب بهم المش في صعر الرأس، كما في دقة الساقين، وقيل شعره مقطط كزبيبة، وقيل كتابه عن خمة العفل.

٣٦٦٤- [٤] (ابن عمر) قوله: «(السمع والطاعة) مسداً وحرمة محذوف، أي: واجب».

وقوله: «(لما أحب وكره) أي: فيما يوافق طبعه ويخالفه».

٣٦٦٥- [٥] (علي) قوله: «(لا طاعة) أي: بالإمام أو لأحد كالوالدين وغيرهم، و(المعروف) ما لم تنكره الشرع».

٣٦٦٦- [٦] (عبادة بن الصامت) قوله: «(على السمع والطاعة، صمة) (بديعاً)

وَالْمُنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةِ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَتَيْنَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا تَمُ، وَلَفِي رِوَايَةٍ: وَعَلَى أَنْ لَا تَنَازَعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧٠٥٥، ٧٠٥٦، م: ١٧٠٩].

يتضمن معنى العهد، و(المنشط والمكروه) يفتح الميم والعين مصدران، أي في حالة النشاط والكراهة، أي: اشراح صدورنا وما يصاحبه، أو اسما زمان، ويحتملان الممكن وهو بعيد، و(على) في قوله: (وعلى أثره) بمعنى مع، أي: والصبر على أثره لفتحين اسم من الإيثارة، والصبر في (علينا) كناية عن جماعة الأنصار أو عام لهم ولغيرهم، ودأول أوجه، فإنه ﷺ أوصى إلى الأنصار أنه سيكون بعدي أثره فاصبروا عليها، يعني يستأثر هللكم جماعة، فيفضلون عليكم في العطايا والولايات والحقوق، وقد وقع ذلك في عهد الأمراء بعد الخلفاء الراشدين فاصبروا

والصبر في (أهله) للأمر، أي: لا تنازع من وكل إليه الأمر، ولا يخالفهم ولا نحاربهم، أي نصبر إن فات شيء من أمور الدنيا، وأم في الحق وأحكام الدين فلا سكوت ولا ندهان فيها، ولا نحاف فيها لومة اللاتمين، ولعل المراد بالكفر أصم من الكفر ومما يكون من أحكامه من المعاصي

و(بواحا) بفتح الباء وبدواوا، أي: طاهراً مكشوراً، باح الشيء وأباحه: إذا جهر به، وروي (باحاً) بالراء، والبراح من الأمر: الظاهر اليسير، وبرح الأمر كسمع وفتح، والبراح من الأرض: المشيع منها لا ورع بها ولا شجر.

وقوله: (برهان) أي: كتاب وسنة لا يحتمل التأويل، وجاء في الحديث أن الإمام لا يعزل بالمسق ولا يترك إن كان في عرله تهيج فتنة، وأنه يجب الأمر بالمعروف

٣٦٦٧- [٧] وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَاتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ يَقُولُ لَنَا: «لَيْمَّا اسْتَطَعْتُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج. ١، ٧٢٠٦، ص. ١٨٦٧].

٣٦٦٨- [٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَبْصُرْ» فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَيَمُوتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج. ١، ٧١٤٣، ص. ١٨٤٦].

٣٦٦٩- [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ.....»

واللهي عن المكي إن قدر

٣٦٦٧- [٧] (ابن عمر) قوله: (فما استطعتم) في جميع نسخ (مسند) (أبي) (استطعت)، لفظ احتكم، وهو تلقى لهم منه ﷺ بقول كل واحد ممن دعى قل: فيما استطعت، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَطِيعُوا﴾ [نساء: ١٦]

٣٦٦٨- [٨] (ابن عباس) قوله (ميتة جاهلية) ميتة لفظ نوع من الموت، أي: مات على ميتة يموت عليها أهل الجاهلية.

٣٦٦٩- [٩] (أبو هريرة) قوله (تحت راية عمية) بكسر العين وضمها غشاة مشهورتان، والميم والياء مشددتان، والميم مكسورة، وهو الأمر الذي لا يسير وجهه من التعمية وهو التلصص، وقد سبق تحقق هذا اللفظ في آخر لفصل الثاني من (كتاب الفصاح) في حديث عدوس، أي: قاتل من غير بصيرة ولا معرفة بأهل الفريقين محض.



يَغْضَبُ لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ يَدْعُو لِعَصَبِيَّةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبِيَّةً فَقَتِلَ فَحَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ،  
وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أَمْنِي سَيِّفِهِ يَضْرِبُ بَرَّهَا وَقَاحِرَهَا وَلَا يَنْحَاشِي مِنْ مُؤْمِنِهَا  
وَلَا يَبْقِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدٌ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٤٨].

٣٦٧٠ - [١٠] وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُجِبُّونَهُمْ وَيُجِيبُونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ  
عَلَيْكُمْ، وَتُشِيرُ أَيْمَانُكُمْ الَّذِينَ يُبْعِضُونَهُمْ وَيُبْعِضُونَكُمْ وَتُلْعَنُونَهُمْ وَتُلْعَنُونَكُمْ»،  
قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! . . . . .

وقوله (يغضب لعصبية إلخ)، أي: لا لإعلاء كلمة الله وإظهار الدين،  
والعصبية إعاءة قوم على ظلم، ومعناه لخصلة المنسوبة إلى العصبية، وهم قوم الرجل  
الذين يتعصبون له، ويتعصب المحامدة والمدافعة على بلزمت أمره أو تنزله بفرضه،  
من لعصابة لشي يربط بها رأس ويشد، وعصب على حرجه أي شدته بالحرقه،  
وعصب بظه لعصابة من لجوع بخفيف وتشديد، أي شدته لشكر حرارة الجوع،  
أمر: العصب الذي هو أحد أحرار البدن، عصب اللحم، كفرح: كثر عصبه، والعصب:  
'عَصِي'، و'نَلِي'، وشد، كذا في (القاموس) <sup>(١)</sup>، والمادة بشد والقوة، و(الفتحة) بكسر  
لهم، و(المهد) بحى، بمعنى الموثق، واليمين، والنوصية، والذي تكتب للوفاة،  
والحفاظ، ورعاية الحرمة، والأمان، والذمة، والمعرفة.

٣٦٧٠ - [١٠] (عوف بن مالك الأشجعي) قوله: (وتصلون عليهم ويصلون  
عليكم) الصلاة بمعنى الدعاء، والتعبدية، (على) لتضمن معنى لحفظ والوفاء، كما  
في قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ لِرَسُولٍ مِنْكُمْ شَهِيدٌ﴾ [براء: ١٤٣]، وقيل: لمراد صلاة

(١) (القاموس المحيط) (ص ١٢٠)

أَفَلَا تَتَابَعُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا عَلَيْكُمُ الصَّلَاةَ، لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِّيَ عَلَيْهِ وَالٍ فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيُكْرِهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدَا مِنْ طَاعَةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٥٥].

٣٦٧١- [١١] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرٌ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِيَ»، . . . . .

الجبازة، أي: يتحاثرون في الحياة، ويصلون على الجندثر إذا ماتوا، يعني حذر الأمة الذين عدلوا ورحي عنهم الرعية، ويكونون متحابين يرعى كل عن الآخر، وشرهم الذين يكونون على خلاف ذلك

وقوله: (أفلا تتابدهم) بالسيف، وفي (المشارك)<sup>(١)</sup>: أي: يدافعهم ونباعضهم بالقتال، انتهى

وفي (مجمع البحار)<sup>(٢)</sup>: نذته إذ رمته وأبعدته، أي: بقائهم.

وقوله (لا) أي لا تتابدهم ما أقاموا الصلاة، وفيه أن ترك الصلاة موجب لمعادتهم، ونزع اليد من طاعتهم، لأن الصلاة عماد الدين، والفرق بين الكفر والإيمان بخلاف سائر المعاصي، وفيه تشديد ويهدد عظيم على ترك الصلاة.

٣٦٧١- [١١] (أم سلمة) قوله: (تعرفون وتنكرون) أي: تعرفون بعض أفعالهم وتنكرون بعضها، أي يكون بعض أفعالهم معروفة، وهو ما يعرف في الشرع، وبعضها منكورة، وهو ضد المعروف، (فمن أنكر) لمكراً باللسان، أي مع (فقد برى) من

(١) «مشارك الأنوار» (٢/ ٤).

(٢) «مجمع بحار الأنوار» (٤/ ٦٦٦).

وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ، قَالُوا: أَلَا نَقَاتِلُهُمْ قَالَ:  
«لَا مَا صَلَّوْا، لَا مَا صَلَّوْا» أَيُّ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م]:  
[١٨٤٣].

٣٦٧٢ - [١٢] وَصَنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةً.....»

المدحنة والنفاق، و(من كره) أي: أنكره بالقلب، ولم يقدر على إنكاره باللسان  
وسعه عن ذلك، (فقد سلم) من المشاركة في الوزر والوزال، و(لكن من رضي) ولم  
يكره بالقلب، و(تابع) أي: وافقهم فهو كالذي شاركهم، وكان المراد بالمنفعة أن لا ينكر  
عليهم بالناس، لا الموافقة في العمل، فوه شريك لهم حقيقة، وبهذا يشهد سوق  
الكلام، وافهم

هكذا شرحوا هذا الكلام، وهو يوفق ما جاء في رواية أخرى: (ومن أنكر  
لسانه فقد برئ)، ومن أنكر بقلبه فقد سلم)، وهو صريح في ذلك، وتفسير الراوي  
بقوله: (أي: من كره بقلبه وأنكر بقلبه) يدل على أن المراد بالإنكار والكراهة جميعاً  
فعل القلب، وهو يوجب التكرار في قوله ﷺ: (فمن أنكر فقد برئ)، ومن كره فقد  
سلم)، كما لا يخفى، ولهذا رد بعضهم هذا التفسير، ولكن يبعد رد تفسير الراوي  
نفسه الحديث، فتوجب أنه الإنكار أشد من الكراهة وإن كان كلتاهما بالقلب، فإن  
أنكر حق الإنكار فقد يقضي إلى المكافأة لمساته بل إلى الجهد بخلاف الكراهة،  
فإنه أضعف من الإنكار، وبهذا الاعتبار ومع في بعض الأحاديث أن ذلك أضعف  
الإيمان، فتأمل.

٣٦٧٢ - [١٢] (عبدالله بن مسعود) قوله: (أثرة) مفتحتين، كما مر، وضبط

وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا» قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَذُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ  
وَسَلُّوا اللَّهَ حَقَّكُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح. ٧٠٥٢، م. ١٨٥٤]

٣٦٧٣- [١٣] وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةَ بْنَ يُزَيْدٍ  
الْبُخَيْرِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمْرَاءُ يَسْأَلُونَا  
حَقَّهُمْ وَيَسْأَلُونَا حَقًّا فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ  
مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٥٦]

٣٦٧٤- [١٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ: «مَنْ خَلَعَ بَدَأَ مِنْ طَاعَةِ لِقِيَّ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ» . . .

في بعض النسخ في هذا الحديث ضم الهمزة وسكون المثنى أيضاً

وقوله (وأُمُوراً) بالو وهي الرواية المعتد بها، وفي بعض نسخ (المصابيح)،  
أُمُوراً بدون الواو.

٣٦٧٣- [١٣] (ونيل بن حجر) قوله (يسألونا) بتشديد نون بإدغام نون  
الإعراب في نون المتكلم، وكذا قوله (سمعوناً)

وقوله (فإنهم ما حملوا) من استحصيل بمعنى التكليف، أي ما كلفوا  
به من العدل والإحسان، (وعليكم ما حملتم) من لسمع، ولطاعة

٣٦٧٤- [١٤] (عبدالله بن عمر) قوله (من خلع بدأ من طاعة) وفي حديث  
آخر (من راع لها)، وخلع الد وشرعها عبارة عن نقص لبيعة، أي من ترك طاعة  
الإمام

وقوله. (ولا حجة له) حل من صمير (لقبي)، أي حجة الإسماعيل، كما ورد.

وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي هُنْفِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٥١].

٣٦٧٥- [١٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: «فُوا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَلَا أَوَّلَ، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَأَلَهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٣٤٥٥، م: ١٨٤٢].

(اللهم لقنني حجة الإيمان).

٣٦٧٥- [١٥] (أبو هريرة) قوله: (تسوسهم) في (النهاية)<sup>(١)</sup>: السياسة - القيام على الشيء بما يصححه، و(تسوسهم الأنبياء)، أي: يتولون أمورهم، وفي (لقاموس)<sup>(٢)</sup> سُنَّت الرعية سياسة: أمرتها ونهيها.

وقوله (فما تأمرنا؟) أي: إذا وقع التشاجر وانتازع بين الخلفاء فما تأمرن بفعل؟

وقوله (فوا ببيعة الأول فالأول) موا بلفظ جمع المذكر أمر من وَفَى يَقِي، وانعاء في قوله: (فالأول) لتعقيب، والمراد التكرير والاستمرار، أي: كما يستمر حنيفة بعد خلفه يسمر وفاؤكم بعهدهم، والمقصود أن البيعة للأول، كما يأتي في الحديث الآتي.

وقوله (أعطوا حقهم .. إلخ)، أي: إله لم يعطوكم حقكم

وقوله: (فإن الله سألهم عما استرعاهم) يعني ويبيحكم بما لكم عليهم.

(١) «النهاية» (٢/ ٤٢١).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٥١٠).

٣٦٧٦- [١٦] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ لِخَيْلَيْتَيْنِ فَأَقْتُلُوا الْآخِرَ مِنْهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م ١٨٥٣).

٣٦٧٧- [١٧] وَعَنْ عَرْفِجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ» . . . . .

٣٦٧٦- [١٦] (أوسعد) قوله (فاقتلوا الآخر) قال الثوري شنيء . . . . .  
في هذا أن يحسن القتل فيه على القتل، أو يقال، انمراد من يقتل إيصاله ببيعة لآخر  
وتوحيش أمره، من قتلهم قتل شرب، إذ مزحته، كسرت سؤره بالهاء، انتهى  
ومرجع هذا الوجه أيضاً إلى لأول، فإن توحيش أمره، إنما يكون بالقتال معه فوله  
تعالى: «فَقَاتِلُوا الَّذِينَ يَبْسُ سَوْفَ بَعَثَ إِلَيْكُمْ أَمْرًا لَكُمْ» (الحجرات ٩)، كذا قالوا، وأقول ما المانع  
من حممه على القتل حقيقة؟ فإنه باغ، والقتال بعد نكوب لقصد القتل، والله أعلم.

٣٦٧٧- [١٧] (عرفجة) قوله. (وعن عرفجة) تمتع العين وسكون وراء، وفتح  
الهاء بعدها حيم

وقوله: (سيكون هنات) فسره في (النهاية) "بقوله. ي شرور وفساد،  
يقال: في فلان هناب، أي جصاً شره جمع هت مؤنث هن، وهو كناية عما لا يصرح  
به لشدته، وفي (لقاموس) "، وقال. هن، كآح معناه شيء، تقول: هذا هنك،  
أي شينك. وهن المرأة فرجه، وقال للرحل يا هن أقبل، ولها: هنة أقلبي.

(١) «كتاب ميسر» (٣/ ٨٥٤)

(٢) «النهاية» (٥/ ٢٧٩)

(٣) «القاموس المحقق» (ص: ١٢٣٥)

كَائِنًا مَنِ كَانَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٥٢].

٣٦٧٨- [١٨] وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٥٢].

٣٦٧٩- [١٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَايَعَ إِمَامًا فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدَيْهِ وَثَمَرَةً.....  
رَغَتْ، بِالْفَتْحِ: لَغَتْ فِي هـ، «جمعة» حدث وهوات، والهنات: ادهانة، وجمعه هو ت

وقوله (كائناً من كان)، وفي رواية (ما كان) بزيادة صفة، كما في قوله ﴿وَقَتْلَ سَوْنَهَا﴾ [الشعر ١]، وقال الطبري وهو حال فيه معنى الشرط، أي ادعوا من حرج على الإمام بالسف وإن كان أشرف وأفضل، وترويه أحق وأولى.

٣٦٧٨- [١٨]، وعنه (يرونه) (يريد أن يشق عصاكم) شق نعصا كدية عن مفارقة لجماعة، جعل اجتماع الأمر على أمر واحد بمرنة العصا، وإزالة بمرنة شقها ورويه (أو يعرف جماعتكم) ظاهر المعنى يدل على أنه من شك الروي، ويجوز أن يحمل على التشبيح، يحمل لأول على التفرق في الدنيا، والثاني في أحكام الدين، والله أعلم.

٣٦٧٩- [١٩] (عبد الله بن عمرو) قوله: «(صفقة يده) الصفقة: مرة من التصفيق بنيد، صمى يده سبعة، وعلى يده صغراً وصفقة صرب يده على يده، و مراد (بشمة

قَلْبِهِ، فَلْيُطْعَمَ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ فَاضْرِبُوا عَنْقَ الْآخَرِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٤٤].

٣٦٨٠ - [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١٤٦، م. ١٦٥٢].

٣٦٨١ - [٢١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرِصُونَ

عَلَى الْإِمَارَةِ وَتَكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَ<sup>(١)</sup> الْفَاطِمَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٧١٣٨].

قلبه) خالص عهده، وقيل: المراد به لئال، أو (صفقة بده) كناية عن المال، و(ثمرة قلبه) كناية عن مبيعته مع ولده وهو بعيد.

٣٦٨٠ - [٢٠] (عبد الرحمن بن سمرة) قوله (وكلت) بنفط المجهول محققاً.

يقال: وكل إليه الأمر: فوض إليه الأمر، بمعنى (وكلت إليها) فوضت إلى الإمارة، وهي أمر شاق لا يقوم بها إلا بإعانة الله تعالى، وحقيقة لمعنى وكلت إلى نفسك وإلى حولك وقوتك.

٣٦٨١ - [٢١] (أبو هريرة) قوله (فعم المرضعة وبشت الفاطمة) المخصوص

محدوف، أي: لإمارة، وتأنيت الإمارة غير حقيقي، فيجوز إلحاق التاء في الفعل وتركها، وأيضاً يجوز في نعم وبشت كلا الوجهين، وإن كان الفعل مؤنثاً، والمرضع والفظم وإن كان من الصفات المخصوصة بالنساء كالحامل والحائض إلا أنه إذا أريد



- ٣٦٨٢ - [٢٢] وَهَنَ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: «فَضْرِبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي» ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِزْبِي وَتَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا» وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي، لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيْنِ مَالَ يَسِمٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ - (م: ١٨٢٦).
- ٣٦٨٣ - [٢٣] وَهَنَ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلَانِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمَرْنَا . . . . .

معنى الحدث تلحق التاء، وكذلك أريد هنا دلالة على تصوير نيك الحالتين في الإرعاع والمعام، والحاصل: أنه جعلت الإمارة في حلاوة أوائلها ومرارة آخرها كالمرضعة التي تُحسِنُ بالإرعاع، وتسيءُ بالفِعدم.

- ٣٦٨٢ - [٢٢] (أبو ذر) قوله: (فضرب بيده على منكبي) زجرًا وردعًا له من طلب الإمارة، أو شفقة وعناية بحاله للأيسوء المنع، والله أعلم.
- وقوله: (وايها) أي: الإمارة أو الولاية.

وقوله (إنت ضعيف) أشار به إلى أنه لا يكره للأقوياء، فإن أجز العدن والإفساط كثير وفضله عظيم.

وقوله. (لا تأمرن) بلفظ النهي من باب التفعّل بحذف إحدى التاءين، وكذا في قوله: (ولا تولين).

- ٣٦٨٣ - [٢٣] (أبو موسى) قوله: (أمرنا) بلفظ الأمر من التأمر، أي. اجعلنا أمراء، أمرة: جعله أميراً

عَلَى بَعْضِ مَا وَلَّاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي  
عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ:  
«لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى هَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١١٩، م: ١٧٣٥].

٣٦٨٤- [٢٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجِدُونَ  
مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهُمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج:  
٣٥٨٨، م: ٢٥٢٦].

٣٦٨٥- [٢٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا  
كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ  
مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ.....

٣٦٨٤- [٢٤] (أبو هريرة) قوله: (تجدون من خير الناس أشدهم) قال الطيبي<sup>(١)</sup>  
(أشدهم) معول أول، و(من خير) مفعول ثان، أو على العكس، و(من) رائدة في  
الإنابات.

ونوله: (حتى يقع فيه) ذكر فيه وجهين: أحدهما: أن يكون غاية للوجدان،  
أي: إذا وقع فيه لم تجدوه من خير الناس، أو لشدة الكراهية، أي: إذا وقع فيه لم يكره  
أشد كراهية، بل حيث بعينه الله عليه، يعني لأنه أعطيها عن غير مسألة فلا يكرهه،  
وقال: والأول أوجه، لقوله: يقع، أي: أنسب بمعنى الوقوع؛ لأن المتبادر منه الوقوع  
في البلية وما يكره.

٣٦٨٥- [٢٥] (عبد الله بن عمر) قوله: (كلكم راع) الراعي كل من ولي أمرًا

عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا  
وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ  
عَنْهُ، إِلَّا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٧١٣٨،  
٢: ١٨٢٩].

٣٦٨٦ - [٢٦] وَهَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
«مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَبِمُوتُ وَهُوَ عَاشٍ لَهُمْ. . . . .»

قوم، والجمع رعاة ورعيان بالكسر ورعاء، وأصله في راعي الغنم، يقال: رعى الأمير  
القوم رعاية فهو راعٍ، أي: قام بصلاح ما يتولاه، وهم رعية فعية بمعنى مفعول  
والته للنفس، قال في (مختصر النهاية)<sup>(١)</sup>: الرعية: كل من شمله حفظ المراعي ونظره.

وقوله: (وعبد الرجل راع) وكذا الرجل راع على أهضائه وجوارحه وقواه،  
وهي رعيته وهو مسؤول عنها قيم استعمالها، ولم يذكرها في الحديث اقتصاراً على  
ما يتصل به أهل العرف من معنى الرعاية، ويمكن أن يكون تكرار قوله: (إلا فكلكم  
راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته) قصداً إلى التعميم مما ذكر

٣٦٨٦ - [٢٦] (معقل بن يسار) قوله: (وهن معقل) بفتح الميم وكسر القاف،  
(ابن يسار) بالتحانية المفتوحة والسين المهملة

وقوله: (وهو عاش لهم) أي: خائن ظالم في حقهم من الغش، وهو الخيانة،  
في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: عشه لم يحضه النصيح، أو أظهر له خلاف ما أضمر، وفي

(١) «الدر الثمين» (١/ ٣٩٢)

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٥٥٥).

إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧١٥١، م: ١٤٢].

٣٦٨٧- [٢٧] وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَةً، فَلَمْ يَخْطُهَا بِنَصِيحَةٍ، إِلَّا لَمْ يَجِدْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧١٥٠، م: ١٤٢].

٣٦٨٨- [٢٨] وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٣٠].

(التهية) <sup>(١)</sup>. لعن صد نصيح، والمقصود التحذير من عيش المسممين لمن قلده الله تعالى شيئاً من أمرهم في دينهم أو ديارهم، بما يتصيح تعريفهم به يلزمهم، أو ترك حمايتهم ومجاهدة عدوهم وسائر ما عليه من الحقوق

٣٦٨٧- [٢٧] (وهذه) قوله: (يستريه الله رعية) أي يطلب أن يكون راعي جماعة ويتعده أميراً عليهم

وقوله (لم يخطها) بضم الحاء، خطه خطأً وخطه وخطه. حمطه، وصانه، وتمهله كحوطه وتموطه.

٣٦٨٨- [٢٨] (عائذ بن عمرو) قوله: (وعن عائذ) بالياء لمشه انتحاية ونزال لمعجمة.

وقوله: (إن شر الرعاء) بالكسر جمع راع، كما ذكر، و(الحطمة) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء كهجرة: لرعي الظلوم للنماشية بهشم بعضها على بعض، من الحطم وهو الكسر، والمراد هنا أمراء السوء يظلمون الرعية، قال الثوري شتي: " . يقال:

(١) (التهية) (٣/ ٣٦٩)

(٢) (كتاب الميسر) (٣/ ٨٥٥)

٣٦٨٩- [٢٩] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. «اللَّهُمَّ مَنْ  
وُلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وُلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي  
شَيْئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٨٢٨].

٣٦٩٠- [٣٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسَطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ  
الرَّحْمَنِ، .....

رحن حُصَمَ وَحُصَمَةٌ. إذا كان قليل لرحمة لماشية يُلقبى بعضها على بعض

٣٦٨٩- [٢٩] (عائشة) قوله (من ولي) بلفظ المجهول من لقوله، وهو  
بعض النسخ بلفظ المعلوم من الولي.

وقوله (فشق عليهم) شق عليه. أوقعه في المشقة

٣٦٩٠- [٣٠] (عبد الله بن عمرو بن العاص) قوله (إن المقسطين) لم يسط  
العادى، والفاسد. جالرو، والهمزة للسبب، والـ (منابر) جمع منبر، ونز الشيء:  
فعه، سمي منبراً لرفعة من عليه، والانتار الارتفاع، وفي الحديث إن أخرج منبر  
في رأس الحول، أي يرم، فعلم من هذا أن المنبر متعدد بمعنى لرفع، والاسباب لارم  
بمعنى الارتفاع. فقول الطبري: (سمي به لارتفاعه) لا يحوز عن شيء، ثم لظاهر أن  
يكونوا على منابر حقيقة، وقيل، كناية عن المدرج لرفعة

وقوله. (من يمين الرحمن) كناية عن عظم مرتبتهم وقرب محلهم منه تعالى؛  
لأن من عظم قدره يُؤْتَى عن يمين الملك.

وَكَلْنَا بِيَدِهِ يَمِينًا، الَّذِينَ يَغْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِهِمْ وَمَا وَلَّوْا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.  
[م: ١٨٢٧].

٣٦٩١- [٣١] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ، بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٧١٩٨].

وقوله: (وكلنا يديه يمين) دفع لئولهم من يتوهم أن له يميناً من جنس الأيمان التي يقابلها يسار.

وقوله: (في حكمهم) إشارة إلى حال الأمراء.

وقوله: (أهلهم) أي ذوي لعيان

وقوله (ما ولوا) بضم الواو وتشديد اللام المشددة بلفظ المجعول من التورية، ويفتح الواو وضم اللام المخففة من ألّوي على الروايتين.

٣٦٩١- [٣١] (أبو سعيد) قوله: (إلا كانت له بطانتان) البطانة بالكسر: السيرة، والصاحب الذي هو خصيصة الرجل الذي اتخذه معتقداً من غير أهده، وصاحب سرّه وصبيّه، والمراد هنا المَنكُ والشيطان.

وقوله: (والمعصوم من عصمه الله) إشارة إلى حال الأنبياء أو بعض الخلفاء أيضاً ممن حفظه الله من شر الشيطان المشار إليهم بقوله: ﴿إِنْ يَبَايَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ بعترلة الاستثناء، كما في الحديث الآخر من قوله ﷺ: (إلا أن الله تعالى أعانني فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير)، فافهم.

٣٦٩٢- [٣٢] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْزِلَةِ صَاحِبِ الشَّرْطِ مِنَ الْأَمِيرِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٧٥٥].

٣٦٩٣- [٣٣] وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسٍ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَاتُ كِسْرَى قَالَ: «لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرُهمُ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ ٤٤٢٥].

• الفصل الثاني:

٣٦٩٤- [٣٤] عَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُكُمْ بِخَمْسٍ: .....

٣٦٩٢- [٣٢] (أنس) قوله. (كان قيس بن سعد) بن عبادة، الأنصاري، سيد انخزرج واس سده، أحد دعاة العرب، وأهل الرأي ورئاسة الجيوش، وكان من أهل المحدة والسالة والكرم والسعد، وكان حسيماً طوالاً، وكان متصفاً بين يدي رسول الله ﷺ لسعيده يريد به، (بمنزلة صاحب الشرط) وهو يصم النشين وفتح الراء، وهم أول كتبة تشهد لحرب وتنهياً للموت، وطائفة من أعيان لولاءة، سُمُو بذلك، لأنهم أعمموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها، وواحدة شرط بالصم، ويقال له. الشرطي كتركه وجهي، يقوم بين يدي الأمير لينفذ أوامره، وكان قيس بن سعد يصبه رسول الله ﷺ ليعبس من يستحق العبس، وبأخذ من يستحق الأحدا، ويضرب من يستحق الضرب.

٣٦٩٣- [٣٣] (أبو بكر) قوله. (قد ملكوا) يلعب المتكلم المعلوم من التمليل، أي. أمروا، (وولوا) من التولية.

الفصل الثاني

٣٦٩٤- [٣٤] (الحارث الأشعري) قوله. (أمركم) يلفظ المتكلم المعلوم.

بِالْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَالْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قَبْدَ شِيرٍ، فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ إِلَّا أَنْ يُرَاجَعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُنَى جَهَنَّمَ وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّرْمِذِيُّ. [حم ٤ / ١٣٠، ت: ٢٨٦٣]

وقوله (بالجماعة)، أي: بالاتباع لجماعة المسلمين في القول والعمل والاعتقاد، والأصل في ذلك لسبب لصلح من يهتدون الثلاثة وما هم عليه من اتباع السنة وقوله (ولسمع والطاعة) أي: سماع كلمة الحق من الأمراء ولعلماء، والانتقاد لأحكامهم مما يوافق حكم الشرع، (والهجرة) أي: الانتقال من مكة إلى المدينة قبل فتح مكة، ومن دار الكفر إلى دار الإسلام بعده، ومن لحظايا والذروب، (والجهاد) مع الكفار ومع النفس

وقوله: (وبه) بكسر (إِنْ) حملة معلقة لما قبله، و(القيّد) بالكسر بمعنى المقدار، و(الشير) بالكسر: ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر يذكرو، و(لثرتين) بالكسر: حل فيه عذّة غرّ يشدّ به لبهم، كلّ عروة ربة بالكسر والفتح، والجمع كعنب وأصحاب وجبيل

وقوله: (إلا أن يراجع) أي: يرجع ويتوب وصيغة المتعاطلة للمبالغة، والظاهر أن المراد بدعوى لجاهلية عاداتها وطرفها على الإطلاق، وقيل: بمعنى الدعاء والنداء، قالوا: كن الرجل منهم إذ علب عليه لخصام يدي بأعنى صوته. ي آل فلان فيسعون إلى بصرته ظنماً كان أو مظلوماً.

و(جنى) ضم الجيم وكسرها جمع جثوة بضمه، وقد تكسر وتفتح، وهي أشياء المجموع، هو من جنى جهنم، أي جماعتها، ورأيت عبور الشهداء جنى، أي:



٣٦٩٥ - [٣٥] وَعَنْ زِيَادِ بْنِ كُسَيْبٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَسِي  
بِكُرَّةٍ تَحْتَ مَنِيرِ ابْنِ عَامِرٍ وَهُوَ يَخْطُبُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُ رِقَاقٍ، فَقَالَ أَبُو بِلَالٍ:  
انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ ثِيَابَ الْفُسَّاقِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: اسْكُتْ، سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ». رَوَاهُ  
الترمذي، وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [ت: ٢٢٢٤].

أثره مجموعة، كما في (مختصر لنهضة)، وقام الطيبي " حتى ما احتج من  
براه، استعير للجماعة، قل في (قاصوس)" الحنوة مثله الحجرة المجموعة

٣٦٩٥ - [٣٥] (زياد بن كسب العدوي) قوله (وعن زياد) بكسر الزاي، (ابن  
كسب) بالنسب المهمة على لفظ تصغير، نابغي

وقوله (وعليه ثياب رقاق) بكسر الزاء جمع رقيق، قيل: كأنه كان عليه من  
ثياب محرمة، وهذا بعيد في ذلك الزمن، وانظاهر أنها كانت من أثياب الرقيق  
لناعمة، ونسب إلى عسق تغبطاً، أو المراد أن نساها من عادات لفسقة، وإن كان  
ليس بمسوق، وهو الظاهر من قوله: (يلبس ثياب الفساق)، والله أعلم

وقوله (من أهان سلطان الله) يعني أن نساها ثياب أثبات وإن كان فيه ناس،  
نكر هاتيك إياه على هذا القدر أشدّ أسأمة، مع أن ذلك يمكن أن يكون لصود  
عرقه عند نسا، وهينته عند برعديا، كما فعل مثل ذلك بعض الأكر من النعماء

وقوله (في الأرض) معلو بسلطان

(١) «الدر الشري» (١٤٨ / ١)

(٢) «شرح الصيبي» (٢٠١ / ٧)

(٣) «القاموس المحظوظ» (ص ١١٦٧)

٣٦٩٦- [٣٦] وَعَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
«لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ». [شرح السنة  
٢٤٤/١٠].

٣٦٩٧- [٣٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةَ  
إِلَّا يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولًا حَتَّى يَفُكَّ عَنْهُ الْعَذْلُ، أَوْ يُوبِقَهُ الْجَوْرُ». رَوَاهُ  
الذَّارِيُّ. [دي: ٢/ ٢٤٠].

٣٦٩٨- [٣٨] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَمْرَاءِ، وَبُئْسَ  
لِلْعُرَفَاءِ».....

٣٦٩٦- [٣٦] (النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ) قوله: (وعن النَّوَاسِ) بفتح نون وتشديد  
الواو، (ابن سمعان) بكسر السين وقد بفتح.

وقوله: (لا طاعة لمخلوق) صفة طاعة، و(في معصية الخالق) خبر (لا)، محو  
لا دخل فربف في الدار، والخبر في معنى النهي.

٣٦٩٧- [٣٧] (أَبُو هُرَيْرَةَ) قوله: (ما من أمير عشرة) بالاضافة.

وقوله: (للعذل) فاعل (يفك)، والمفعول محذوف، أي العُلْ. ودل الحديث  
على أن كل أمير يؤتى مغلولاً عادلاً كان أو ظالماً، ثم ينتجيه العذل، أو يوبقه الجور.

٣٦٩٨- [٣٨] (وعنه) قوله: (ويل للعرفاء) جمع عريف، فعيل بمعنى فاعل،  
وهو لقبٌ بأمير القبيلة أو اجتماع من الناس، يبي أمورهم، ويعرف أحوالهم، ويعترف  
الأمير أحوالهم منه، والعرفاء بالكسر صفة كالإمارة. وفي (القاموس): «للعريف،

وَقِيلَ لِلْأَمْثَاءِ، لَيْسَ تَمَيَّنَ أَقْوَامٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّ نَوَاصِيَهُمْ مُعَلَّقَةٌ بِالثَّرَيَّا، يَتَجَلَّجَلُونَ  
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَلَوْا عَمَلًا. رَوَاهُ فِي «مَرْحِ السُّنَّةِ» وَرَوَاهُ  
أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ: «أَنَّ ذَوَائِهِمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثَّرَيَّا، يَتَذَبَذَبُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ  
وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَكُونُوا عَمَلُوا عَلَى شَيْءٍ». [شرح لسنن ١٠/٥٩، حم: ٢/٣٥٢].

٣٦٩٩ - [٣٩] وَعَنْ غَالِبِ الْقَطَانِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعِرَافَةَ حَقٌّ، وَلَا يَدُّ لِلنَّاسِ مِنْ عُرَفَاءَ، . . . . .

كأمر من يعرف أصحابه، والجمع عرفاء، وعرف، ككرم وضرب، عرافة: صار  
عريفاً، وككتب ككتابة. عمل العرافة: والعريف رئيس القوم، سمي لأنه عرف بذلك،  
أو النقيب، وهو دون الرئيس

وقوله (ويل للأماء) جمع أميين، وهو من جعل قيناً على اليتيم بحفظهم  
وحفظ أموالهم، وكذا من جعل أميناً على خزانة مال وعلى الصدقات، كذا ذكر ابن  
الأثير

وقوله: (ليتمين) اللام جوب للنقسم، ولمعنى: يتمنون يوم يمدمة حين يرون  
لدل وانهاوا والعذاب، ويقولون: يا ليت لم يحصل لهم في الدنيا تلك العزة والرياسة  
والترفع على الناس، بل كانوا أدلاء، ورؤوسهم معلقة في أعالي لأمكنة تتجلىجل  
وتتحرك، منظر إبهام الناس، وشهدون مذلتهم وهوانهم بدل تلك الرياسة والعزة  
والرفعة، والتعليق بالنصية مثل للهوان والمذلة

٣٦٩٩ - [٣٩] (غالب القطان) قوله: (بن العرافة حق) أي. مصدقة تدعو إليه  
لضرورة، كما يسه قوله. (ولا يد للناس من عرفاء) لعرف أحوالهم في ترتيب العوثر  
والأجناد والعطاء والسهام.

وَلَكِنَّ الْعُرَفَاءَ بِي لَأَرَاهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [٤٠ : ٢٩٣٤] .

٣٧٠٠ - [٤٠] وَعَنْ كَنْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ . قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 «أُعْبِدُكَ بِاللَّهِ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ» . قَالَ : وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : «أَمْرَاءُ  
 سَيَكُونُونَ مِنْ بَعْدِي ، مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى  
 ظُلْمِهِمْ ، فَلْيُسْأَلُنِي ، وَلَسْتُ مِنْهُمْ» ، وَلَنْ يَرِدُوا عَلَيَّ الْخَوْضُ ، وَمَنْ لَمْ  
 يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ ، فَأُولَئِكَ مِنِّي ،  
 وَأَنَا مِنْهُمْ ، وَأُولَئِكَ يَرِدُونَ عَلَيَّ الْخَوْضُ» . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ . [٢٢٥٩ ، ج ١ : ٤٢٠٧] .

٣٧٠١ - [٤١] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ سَكَنَ الدَّيَّةَ  
 جَفَا» .

وقوله . (ولكن العرفاء في البار) أي على خطر ، وهي روضة الهلاك والعذاب  
 تتعد أيام بشر نط ذلك ، فعيه أن يراعوا الحق والنصواب

٣٧٠٠ - [٤٠] (كعب بن عجرة) قوه . (بن عجرة) بضم الميملة وسكون  
 الجيم

وقوله . (من إمارة السفهاء) الشفة محركة وكسحت وسحجة : خفة لحم أو  
 عيصه و لجهل . (وما تاب) أي معنى من هم ، يطبق لاجوب ، أو محمول على معناه  
 لظاهر ، (إشارة إلى إمارة السفهاء) ولكن لما كان حقا المصاف إثبه بيته ، ومعنى  
 لإمارة معلوم ، وتبين ضرره وطريق الاجتناب عنه

٣٧٠١ - [٤١] (ابن عباس) قوه . (من سكن الدية جف) أي صار عليه  
 القلب وقاسمه لعدم المخالطة مع الناس ، والمجالسة مع العلماء ، وعدم العير فهم ،

وَمَنْ اتَّبَعَ الصَّيْدَ خَفَلَ، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ فَتَيْنَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ  
وَالنَّسَائِيُّ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: «مَنْ لَزِمَ السُّلْطَانَ افْتِنَ، وَمَا أَرْدَاكَ عَبْدٌ  
مِنَ السُّلْطَانِ دُنُوًّا إِلَّا أَرْدَاكَ مِنَ اللَّهِ بُعْدًا». [حم: ١ / ٣٥٧، ت: ٢٢٥٦، ن.

٤٣٠٩، د: ٢٨٥٩].

٣٧٠٢ - [٤٢] وَعَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ  
عَلَى مَتَكِبَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَفْلَحْتَ يَا قَدِيمُ إِنْ مُتَّ وَلَمْ تَكُنْ أَمِيرًا، وَلَا كَاتِبًا،  
وَلَا هَرِيفًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د: ٢٩٣٣].

٣٧٠٣ - [٤٣] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ  
الْجَنَّةَ صَاحِبُ مَكْسٍ» . . . . .

(ومن اتبع الصيد) أي: لهواً ولعاً (غفل) عن الطاعات ولزوم الجماعات للزوم البادية،  
ويبعد عن الرحمة والرفقة لشبهه بالسبع، وهذا نبيه لمن اعتاده واهلك فيه من غير  
نية بحسين الموت الحلال؛ لأن بعض الصحابة كانوا يصطدون، وأما رسول الله ﷺ  
فلم يصعد نفسه، كما قيل، وقد شاع عدي ابن حاتم في دهانه في الاصطاد، وذلك  
لدهنه إلى الوادي المارث وادي العقيق، كما جاء في الحديث، وأما افتتان من أتى  
لسلطان مظاهر.

٣٧٠٢ - [٤٢] (المقدم بن معدي كرب) قوله: (أفلحت يا قديم) تصغير  
للمقدم بحذف الزوائد.

٣٧٠٣ - [٤٣] (عقبة بن عامر) قوله: (صاحب مكس) في (النهاية) <sup>١٠٤</sup> المكس

يَعْنِي الَّذِي يَفْشُرُ النَّاسَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [حم: ٤ / ١٤٣،  
د: ٢٩٣٧، دي: ٣٩٣ / ١].

٣٧٠٤ - [٤٤] وَعَرَأَبِي سَعِيدٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ  
النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَقْرَبَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا، إِمَامٌ عَادِلٌ، وَإِنْ أَبْغَضَ  
النَّاسُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَشَدَّهُمْ عَذَابًا، وَفِي رِوَايَةٍ: وَأَعَدَّهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا،  
إِمَامٌ جَائِرٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٣٢٩].

الضريبة التي يأخذها الحاكم، وهو لغتار، والمحاكمة في بيع: 'نقصان' الثمن  
واستحصاله، وفي (قاموس)<sup>(١)</sup>، مكس في بيع بمكس. إذا حى مالا، ولمكس:  
النقص، والظلم، ودرهم كان لأحد لمصدق بعد فرغه من صدقة، وفي (مجمع  
البحر)<sup>(٢)</sup> مكس نقصان، وإماكس من بعض من ينقص من حقوق بمساكين  
لا يعطيه كمالاً تمامها، قاله السهقي، وسبق حديث ماعز (تاب توبة لو تأتيت صاحب  
مكس)، فسرته الرازي في الحديث بقوله: يعني الذي يعشر الناس، يعني يأخذ عُشر  
منهم، وهذا يناسب المعنى الأول، والمراد من يأخذ العشر ويزيد عليه شيئاً طمعاً،  
فتدبر

٣٧٠٤ - [٤٤] (أبو سعيد) قوله (إن أحب الناس إلى الله) لا بد من تخصيص  
الأمياء عليهم السلام وعدمهم إن أريد بالأماء تعدد من جمع بين لكمالات العلمة  
والعملية إلى العبدية لقصوى، ومع ذلك عدل بين خلق الله وسبب سنهم كالخلفاء  
الراشدين، فلا شبهة أنه أفصل من عداه، والظاهر أنه نساك فصفة العدل، وأن العادل

(١) القاموس المحقق (ص ٥٣٢).

(٢) مجمع بحار الأنوار (٤ / ٦١٨).

٣٧٠٥ - [٤٥] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ مَنْ قَالَ كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. (١)  
٢١٧٤، د: ٤٣٤٤، ج: ٤٠١١.]

٣٧٠٦ - [٤٦] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ. (حم:  
٣١٤ / ٤، ن: ٤٢٠٩.)

٣٧٠٧ - [٤٧] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِالْأَمِيرِ خَيْرًا، جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ صِدْقٍ إِنْ نَسِيَ ذِكْرَهُ، وَإِنْ ذَكَرَ أَعَانَهُ، وَإِذَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ، جَعَلَ لَهُ وَزِيرَ سُوءٍ، إِنْ نَسِيَ لَمْ يُدْكِرْهُ، وَإِنْ ذَكَرَ لَمْ يُعِنِّهِ».  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. (د: ٢٩٣٢، ن: ٤٢٠٤.)

فَضَّلَ مَنْ عَدَاهُ مِنْ هَذِهِ لِحُثِّيَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٣٧٠٥، ٣٧٠٦ - [٤٥، ٤٦] (وعنه، وطارق من شهاب) قوله: (من قال) أي قول من قال، ولطاهر أن قوله يكون كلاماً مفيداً بعيداً حكماً شرعياً، فيكون حملة لا كلمة مفردة، والكلمة تطلق على ما يتكلم به، وإن كان مفيداً كثيراً فلا حاجة إلى ما قال لطبيي<sup>(١)</sup> إن (قال) بمعنى تكلم، لأن (كلمة حق) ليست بحملة، فافهم وربما كان فصل الجهاد لتعرض فائدتها لتلف جرماً بخلاف الجهاد مع الكفر، ولعموم نفعه بخلاف قتل كفر

٣٧٠٧ - [٤٧] (عائشة) قوله: (وزير صدق) أي يصدقها يعلم الأقوال والأفعال، والوزير بالكسر: الإناء والثقل والحمل الثقيل، وإيضا سمي وزيراً لأنه يحمل ثقل النبك

(١) «شرح الطبيي» (٧/ ٢٠٨).

٣٧٠٨ - [٤٨] وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا ابْتَغَى الرِّبِيَّةَ فِي النَّاسِ أَفْسَدَهُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٤٨٨٩].

ويعينه برأيه، وشركه في حمل الاثم، وقد يجيء الوزر بالفتح بمعنى المعقل واملجأ والمُعْتَصَم، وهذا المعنى أيضاً يناسب التسمية.

٣٧٠٨ - [٤٨] (أبو أمامة) قوله. (إذا ابتغى الريبة في الناس) في (القاموس):

الريب والريبة بالكسر: النهمة، وفي (النهاية)<sup>(١)</sup>: الشك، وقيل شك مع نهمة، رابى الشيء وأرابني بمعنى شككتني، وقيل. أرابني في كذا، أي شككتني وأوهمني الريبة فيه، فإذا استيقنته قلت: رابني بغير ألف، وفي الحديث (مكسبة فيها بعض لريبة خير من المسألة)<sup>(٢)</sup>، أي: كسب فيه بعض اشك أحلال هو أم حرام خير من سؤال الناس، وقيل في معنى الحديث: إذا اتهم الأمير الناس وجاهرهم بسوء انظر فيهم أذاهم دبت إلى ارتكاب ما ظن بهم ففسدوا.

وقال الطيبي<sup>(٣)</sup>: إذا ابتغى غيبهم وبتهمهم بالمعائب فينجس أحوالهم ومفسدهم، وإن الإنسان قلّم يستم من عيب، فلو عاملهم بكل ما قالوا وفعلوا لاشتدت عليهم الأحوال، فينبغي أن يستر عيوبهم ويعفو عنهم، انتهى. ولم يظهر من هذا التقرير معنى لإفساد إلا أن يراد به اشتداد الأحوال والتصيق عليهم ولحوق الصعوبة بهم، فالهم

(١) «القاموس المحيط» (ص. ٩٩).

(٢) «النهاية» (٢/ ٦٨٤).

(٣) ذكره اللغوي في شرح السنة (٦/ ١١٨) موقوفاً عن عمر.

(٤) «شرح لطيبي» (٧/ ٢٠٩).



٣٧٠٩ - [٤٩] وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :  
 «إِنَّكَ إِذَا اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ» . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» .  
 [شم : ١٢ / ١٥٩] .

٣٧١٠ - [٥٠] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَيْفَ أَنْتُمْ  
 وَأَنْتُمْ مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْذِنُونَ بِهَذَا الْفِيءِ؟» قُلْتُ : أَمَّا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ أَضْعُ  
 سِتْفِي عَلَى خَاتَمِي ، ثُمَّ أَضْرِبُ بِهِ حَتَّى أَلْقَاكَ قَالَ : «أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ  
 مِنْ ذَلِكَ ، نَصِيرٌ حَتَّى تَلْقَايَ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [٤٧٥٩ - ٥] .

٣٧٠٩ - [٤٩] (معاوية) قوله (إِنَّكَ إِذَا اتَّبَعْتَ عَوْرَاتِ النَّاسِ أَفْسَدْتَهُمْ) هي  
 معنى الحديث السابق على التفسيرين المذكورين .

٣٧١٠ - [٥٠] أبو ذر) قوله ، (كيف أنتم) أي كيف تصنعون أنصبرون أم  
 تفاتلونهم؟

ومنه (وأنتُمْ) مفعول معه ، ويستأذِنُونَ) حال أو صفة، أي . يتعبدون، أي  
 يأخذون ولا شُرْكُونَكُمْ فيه ، «قد يرفع (نُمة)، فيكون متبذراً، (يستأذِنُونَ) حياءً،  
 والجملة حالية، (الفيء)، ما مأخوذ من انتكاز بعير فتاك كالبحر وحجرية، وأم  
 لماخوذ بالفتال فهو غنيمته، وحكم الفيء أن يكون لكافة المسلمين ولا يُحْمَسُ،  
 والغنيمه يُحْمَسُ، ولعل المراد بالفيء هنا ما يضمن اعليمه، والله أعلم وقالوا المراد  
 في حديث ما شملها، والمقصود بظهور ظنهم في بيت المال، وعدم عطائهم  
 حقوق المسلمين

وقوله (أولا أدلك) أي ، أنعمل ذلك ولا أدك

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ.

٣٧١١ - [٥١] عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَذَرُونَ مِنَ السَّابِقُونَ إِلَى ظُلِّ اللَّهِ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالُوا: «إِنَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، قَالَ: «الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقَّ قَبِلُوهُ، وَإِذَا سُئِلُوا بِذَلُولِهِ، وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لِأَنْفُسِهِمْ».

٣٧١٢ - [٥٢] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثَلَاثَةٌ أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي: الْإِسْتِسْقَاءُ بِالْأَنْوَاءِ، وَحِفْظُ السُّلْطَانِ، وَتَكْذِيبُ بِالْقَدَرِ».

### الفصل الثالث

٣٧١١ - [٥١] (عائشة) قوله: (إد أعطوا الحق قبلوه) أي: سبقوهم لأئمه العدل والذين إذ نصحبهم بأصح بكلمة حق في العدل بين الرعية قبلوه، وإذا سئلوا الحق بذلوله لأئمه

٣٧١٢ - [٥٢] (جابر بن سمرة) قوله: (ثلاثة) أي: ثلاث حصص، و(الأنواء) جمع نوء وهو منزلة القمر، ونصم ثمان وعشرون منزلاً، يرسل القمر كل ليلة في واحد منها، وكانت العرب يسمون المطر إليها، ويقولون: مطرنا بوء كذا، فهذا عن ذلك، والبوء في الأصل بمعنى النهوض والسقوط، ضد، وإذا عرب سقط الساقط منها بالمعرب، فالعدل بالمعرب بئوء، أي: ينهض ويطلع، وفي (القاموس) (١) نوء

(١) هي سبعة النبي

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ٦٤)

٣٧١٣ - [٥٣] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَيَّامٍ:  
«اعْقِلْ يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا يُقَالُ لَكَ بَعْدُ»، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّابِعُ قَالَ «أَوْصِيكَ  
بِتَقْوَى اللَّهِ فِي سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ، وَإِذَا أَسَأْتَ فَأَحْسِنْ، وَلَا تَسْأَلَنَّ أَحَدًا شَيْئًا  
وَأِنْ سَقَطَ سَوْطُكَ، وَلَا تَقْبِضْ أَمَانَةً، وَلَا تَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ».

سوء بوءاً، نهض، والبوء الحنم إذا مال للمعروب، وفي الحديث مع إسدال الحوادث  
إلى النجوم

٣٧١٣ - [٥٣] (أبو ذر) قوله (قل): قال لي رسول الله ﷺ ستة أيام: اعقل  
يا أبا ذر! ما يقال لك بعد) (اعقل) مفوز القول، و(ستة أيام) ظرف القول، أي تمكز  
وتأمل وعمل بمقتضى ما أقول، وهذا تنبيه منه ﷺ لآسي در عسى أن يقول له بعد  
معنى يجب تنبيهه بالقبول ولقيمه بحقه، وفي (احو شي) - (ستة أيام) ظرف (عقل)،  
والأول هو الأظهر

وقوله (في سِرِّ أَمْرِكَ وَعَلَانِيَتِهِ) أي في حلونك وعد الناس أو في ظاهرك  
وباطنك، أي تزه عما شغل سرك عن الحق، واعمل في ظهرك بما أمرك، وهذا هو  
أعلى مراتب التقوى، (وإذا أسأت) أي بمقتضى الجيلة لشرية (فأحسن) كقوله  
(أتبع السبئة الحسة تمحها).

ومنه (ورن سقط سوطك) مبنغة وتأکید لعدم السؤال، (ولا تقبض أمانة)  
لثقل حملها وصعوبة أدائها

وقوله (ولا تقض بين اثنين) أي لا تحكم بين اثنين، أي لا تكن حاكماً وأميراً على  
الناس لمد مر في الفصل الأول: أن أب در طلب الإمارة، فقال ﷺ: (بأب ذرٍّ بي  
أراك صعباً)، الحديث.

٣٧١٤ - [٥٤] عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَلِي أَمْرَ عَشْرَةٍ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَاءُ اللَّهِ ﷻ مَغْلُولًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْهُ إِلَى هُنْفِهِ فَكَّهُ بَرُهُ، أَوْ أَوْبَقَهُ إِيْمُهُ، أَوَّلَهَا مَلَامَةٌ، وَأَوْسَطُهَا نَدَمَةٌ، وَآخِرُهَا جِرْزِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٣٧١٥ - [٥٥] وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاوِيَةُ! إِنْ وُلِّيتَ أَمْرًا فَاتَّقِ اللَّهَ وَاعْدِلْ» قَالَ: «فَمَا زِلْتُ أَظُنُّ أَنِّي مُبْتَلَى بِعَمَلٍ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى ابْتُلِيتُ».

٣٧١٦ - [٥٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ رَأْسِ السَّعِينِ وَإِمَارَةِ الصُّيَّكَيْنِ» . . . . .

٣٧١٤ - [٥٤] (أبو أمامة) قوله: (إلا أنى معلولاً) وفي بعض النسخ (ولا أنه الله)، أي: أمر الله أو ملائكته، وعلى هذه النسخة يكون (معلولاً) حلاً من المفعول وقوله: (فكّه بره، أو أوبقه إيمه) وهذا كما مر في الفصل الثاني من حديث أبي هريرة: (حتى يفلك عنه نعداً، أو يوبقه استخراً).

٣٧١٥ - [٥٥] (معاوية) قوله (فما زلت أظن) لما قال رسول الله ﷺ بكلمة الشك والتردد لكمايته فيما هو المقصود من الوصية والتقوى جعله معاوية مسأله بذكر، ولما استبعد وجود المعنى وانعد من نفسه صر أنه يجمع في عمل يكون مسأله لا تلاله بذكر، وفيه: قد يستعمل (إن) في مقدم الجرم، وكأنه أرحى إلى النبي ﷺ بأنه يولي لكونه واقعاً، والظن بمعنى اليقين.

٣٧١٦ - [٥٦] (بو هريرة، قوله: (من رأس السبعين) نفاهر أن التمرد من عدم الهجرة يشول إمارة يزيد بن معاوية، وبزيده ما روي عن أبي هريرة أنه كان تعود

رَوَى الْأَحَادِيثُ السَّنَّةَ أَحْمَدُ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ فِي «دَلَائِلِ التَّبَوُّةِ». [حم: ٧٧ / ٦، ٨٩ / ٥، ١٨٩ / ٥، ٢٦٧ / ٥، ١٠١ / ٤، ٣٢٦ / ٢، دلائل النبوة: ٤٤٦ / ٦].

٣٧١٧ - [٥٧] وَعَنْ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَمَا نَكُونُونَ كَذَلِكَ يُؤَمَّرُ عَلَيْكُمْ».

٣٧١٨ - [٥٨] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ السُّلْطَانَ ظِلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

الله من إمارة الستين، فالمراد بالصبيان يزيد وأولاد مروان، وهم المراد من أغلبية قريش الذين رأهم رسول الله ﷺ يلعبون على مبره، والمذكورون في حديث (يكون هلاك أمتي على يدي أغلبية من قريش)<sup>(١)</sup>.

٣٧١٧ - [٥٧] (يحيى بن هاشم) قوله (كما تكونون كذلك يؤمر عليكم) ويروي: (كما تكونوا يؤمَّرُ عليكم)، ولننحده كلام في سقوط النون في (كما تكونوا)، والمقصود الممع من ذم الأمراء والصر على أداهم، وإسناد التقصير إلى أنفسهم، وفقهم.

٣٧١٨ - [٥٨] (ابن عمر) قوله. (إن السلطان ظل الله) قد يسبق إلى الأنعام أن المراد كونه متصفاً بما يشبه صفاته تعالى وتقدس من اللطف والرأفة والنعمة والعزة وأما ذلك على سبيل المجاز، لكنهم قلوا: إن لمرد تشبيهه بالظل وإضافته إلى الله تعالى للتشريف، كما في بيت الله وروح الله، وإينان بأنه ظل ليس كسائر الظلال

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: (٣٦٠٥).

يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ مِنْ عِبَادِهِ، فَإِذَا عَدَلَ، كَانَ لَهُ الْأَجْرُ وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وَإِذَا جَارَ كَانَ عَلَيْهِ الْإِصْرُ، وَعَلَى الرَّعِيَّةِ الصَّبْرُ.

٣٧١٩- [٥٩] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ 'إِنْ أَفْضَلَ عِبَادَ اللَّهِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ عَادِلٌ وَفِيْقٌ، وَإِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِمَامٌ جَائِرٌ خَرِقٌ'.

٣٧٢٠- [٦٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ 'مَنْ نَظَرَ إِلَى أَخِيهِ نَظْرَةً يُخَفِّفُهُ أَخَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ'.....

النبي خلقه الله بل به شأن عظيم، ومريد اختصاص بالحسرة الإلهية لما جعله حليمة له في أرضه

وقوله: (بأوي إليه كل مظلوم) لبيان وجه الشبه، فكما أن الناس يستريحون إلى برد الظل من حر الشمس، كذلك يستريحون إلى برد عدله من حر الظلم، وقد حجب العن بمعنى المدح والملاذ، يقال: في ضله، أي: كنيه.

ومعوله: (فإذا عدل) يعني كما هو شأنه ومقتضى كونه ضلاً يؤوى إليه

(وقوله: (إذا جار) يعني حرج عما من شأنه أن يكون كذلك، وليس هذا تقسماً لكونه طلاً كما توهم، وفهم

٣٧١٩- [٥٩] (عمر بن الخطاب) قوله: (خرق) بكسر الراء صفة مشبهة من التحرق وهو ضد الرقيق

٣٧٢٠- [٦٠] (عبد الله بن عمرو) قوله (من نظر إلى أخيه) شمس الرعية بالسة إلى الإمام أيضاً لثبوت أخوة الإسلام، و(يخففه) من الإحافه وهو تنبيه على الرم

رَوَى الْأَحَادِيثَ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي هِيَ فِي أَصْحَابِ الْإِيمَانِ وَقَالَ فِي حَدِيثٍ بَخِي:  
هَذَا مُنْقَطِعٌ، وَرِوَايَتُهُ ضَعِيفٌ. [شعب: ٢٢/٦، ١٦/٦، ١٦/٦، ٥٠/٦].

٣٧٢١- [٦١] وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ  
تَعَالَى يَقُولُ: أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا مَالِكُ الْمُلُوكِ، وَمَلِكُ الْمُلُوكِ، قُلُوبُ  
الْمُلُوكِ فِي يَدِي، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا أَطَاعُونِي، حَوَّلْتُ قُلُوبَ مُلُوكِهِمْ عَلَيْهِمْ  
بِالرَّحْمَةِ وَالرَّأْفَةِ، وَإِنَّ الْعِبَادَ إِذَا عَصَوْنِي، حَوَّلْتُ قُلُوبَهُمْ بِالسُّخْطَةِ وَالنَّقْمَةِ،  
فَسَأَمُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ فَلَا تَشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ بِالْدُّعَاءِ عَلَى الْمُلُوكِ، وَلَكِنْ  
اشْغَلُوا أَنْفُسَكُمْ.....

الرقق، كما في الحديث السابق.

٣٧٢١- [٦١] (أبو الدرداء) قوله: (والنقمة) في (القاموس)<sup>(١)</sup>: النقمة بالفتح  
والكسر: المكافأة بالعقوبة، والجمع نقم ككَلِم وعِب وكلمات.

وقوله: (فساموهم) على وزن قاموهم، والسَّوْمُ في الأصل عرض السلعة على  
المشتري، أي: عرض الملوك العباد على سوء العذاب وأذاقوهم إياه، وفي  
(القاموس)<sup>(٢)</sup>: سام فلاناً الأمر: كلفه إياه، أو أولاه إياه، كسوءه، وأكثر ما يستعمل  
في العذاب والشر.

وقوله: (ولكن اشغلو أنفسكم) بفتح الغين ووصل الهمزة، ويجوز بقطعها،  
في (القاموس)<sup>(٣)</sup>: الشغل بضمين وبالصم والفتح ويفتحين: ضد الفراغ، والجمع

(١) «القاموس المحيط» (ص ١٠٧٣).

(٢) «القاموس المحيط» (ص ١٠٣٦).

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٩٣٧).

بِالدُّكْرِ وَالتَّنْضُرِ كَيَّ أَكْفَيْتُكُمْ مُلُوكَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ». [حله  
لأولياءه ٣٨٨/٢].



## ١- باب ما على الولاة من التيسير

### • الفصل الأول:

٣٧٢٢- [١] عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا  
مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تَنْفَرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تَعْسُرُوا».  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦١٢٤، م: ١٧٣٢].

أشغال، وشغله كمنعه شعلاً ونظم، وأشغله لعة حدة أو قليلة أو رديئة

### ١- باب ما على الولاة من التيسير

لما ذكر ما على لرعية من لطاعه والإمتثال ذكر ما على لولاة من التيسير  
والنشر، ولولاة. جمع الوالي كالفضة جمع الفضي

### الفصل الأول

٣٧٢٢- [١] (أبو موسى) قوله: (بشروا) أي - بشروا الناس بقبول الله الطاعات  
وإثباته عليها وتوقيفه للنوبة من المعاصي وعقوبه ومعفرته، (ولا تنفروا) بالتجويع  
والإلغار والإفراط

رموه - (ويسروا) أي: سهّلوا الأمر على الناس في صلب الحقوق مش أخذ  
الصدقات والحراشات وبحوها، (ولا تعسروا) عنهم بأدّ تأخرو أكثر مما يجب،  
وتشددوا الأمر عليهم، وتبعوا عوارضهم، وتحسروا أفعالهم



٣٧٢٣- [٢] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج. ٦١٢٥، م. ١٧٣٤].

٣٧٢٤- [٣] وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسْرَا وَلَا تُعْسَرَا، وَيَسْرَا وَلَا تُتَفَرَّوْا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج. ٦١٢٤، م. ١٧٣٣].

٣٧٢٥- [٤] وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لِيَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ: .....»

٣٧٢٣- [٢] (أنس) قوله (وسكوا ولا تفرّوا) المقابل لتنمير التائب، والتسكين في معناه.

٣٧٢٤- [٣] (أبو بردة) قوله: (وعر أبي بردة) قلوا: صوابه ابن أبي بردة، بيانه أن أبا بردة ابن أبي موسى الأشعري وابن أبي بردة سعيد بن لعل، وهذا الحديث من سعيد بن أبي بردة على ما في (صحيح البخاري) قال سمعت أبي قال (بعث النبي ﷺ أبي ومعاذاً إلى اليمن) الحديث، وقال في (التقريب) (١) لعل بن أبي بردة من أبي موسى قاضي البصرة، مقلد من الحسنة، وسعيد بن أبي بردة كوفي ثقة من الخامسة، وإن كنت لما كان ابن أبي بردة روى الحديث من أبيه صح أنه من أبي بردة، قلت. قوله: (حكمة) يتألف بل يجب أن يقال حبذا أبيه.

وغرله: (وتطاولوا) أي: كون متفقين مطاوعين يتقاد كل مسكماً لصاحبه

٣٧٢٥- [٤] (ابن عمر) قوله (إن لغادر ينصب له لواء) العذر صدق الودع،

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٩)

هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ١١٧٨، م: ١٧٣٥].

٣٧٢٦- [٥] وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

يُغْرَقُ بِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣١٨٦، م: ١٧٣٧].

٣٧٢٧- [٦] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ

عِنْدَ امْتِنَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي رِوَايَةٍ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ

غَدْرِهِ، أَلَّا وَلَا غَادِرٌ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٧٣٨].

شاع استعماله في نقض العهد، عذره وبه من باب ضرب وبصر وسمع

وقوله: (يقال: هذه غدرة) بفتح العين، أي: علامة غدرة فلان.

٣٧٢٦- [٥] (أنس) قوله. (لكل عادر لواء) في معنى الحديث الأول غير أن

هذا الحديث يعيد معنى العموم و لتشهر صريحاً.

٣٧٢٧- [٦] (أبو سعيد) قوله. (عند امتنه) الاست بكسر الهمزة وسكون

المهملة: الْعَجْزُ، أو حَلْقَةُ الذَّبَرِ، كنا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وإنما يصب عند استه تحفير

له وسنة لأمره، كما أن لواء العرة يصب ثقاء لوجه.

وقوله. (يرفع له بقدر غدرة) بكلمة كان الغدر أعظم وأكثر كذب الدواء أرفع

وأشهر

وقوله: (ألا ولا غادر أعظم غدراً من أمير عامة) قلوا. المراد بأمير عامة

المتغلب الذي ستولي على الأمر بتقديم العوام وسفلات الناس. وتأمرهم إليه من

غير استحقاق ولا مشورة من أهل محل العقد، وإنما كان أعظم عذراً لأنه عذر وبفض

## \* الفصل الثاني :

٣٧٢٨ - [٧] عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ أَنَّهُ قَالَ لِمُعَاوِيَةَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : ( مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ دُونَ حَاجَتِهِمْ وَخَلَّتْهُمْ وَفَقَّرَهُمْ ، ..... )

عهد الله ورسوله بتولي ما لا يستحقه ومنعه عن يستحقه، وعهود المسلمين بالحروح على إمامهم، والتعلب على نفوسهم وأموالهم، فعلى هذا المعنى يكون الحديث في دم الإمام الغدير، وغدوره للأمانة التي فلدها لرعيته، وعلى هذا كان إيراد الحديث مناسباً للباب، لأنه حانهم وترك الشفقة عليهم والرفق بهم والتيسير عليهم لوقوعهم بذلك في الهرج والمرج والفساد، ويحصل أن يكون المراد نهى رعية عن انعدار بالإمام، لا سيما الغدير على أمير العامة أعني الإمام الأعظم، فإنه أعظم وأشد منة وصداً، وعلى هذا المناسبات يرد هذا الحديث والحديثين سابقين في أبواب المتقدم؛ لأن ظاهرهما في عذر الرعية على الإمام، بل على المعنى الأول صدر هذا الحديث أيضاً، غاية أنه ذكر في آخره عذر الإمام على الرعية أيضاً استطراداً، فتدبر.

## المصل الثاني

٣٧٢٨ - [٧] (عمر بن مرة) قوله: (عن عمرو بن مرة) ' مضمع الميم وتشديد

لراء

وقوله: (فاحتجب دون حاجتهم) أي: منع أرباب الحوائج أن يدخلوا عليه ويعرضوا حوائجهم، والحاجة والخلة - بفتح الحاء - والفقر متقاربة المعنى كروها تأكيداً، وتصدى بعضهم للفرق بينها، وحمل الحاجة على ما لم يبلغ ضرورة، والحلة

اَحْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَخَلَنِهِ وَفَقَرِهِ، فَحَمَلَ مُعَاوِيَةَ رَجُلًا عَلَى حَوَاجِحِ النَّاسِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِأَحْمَدَ: «أَغْلَقَ اللهُ لَهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَنِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنِهِ». [د ٢٩٤٨، حم: ٣ / ٤٨٠].

### • الفصل الثالث:

٣٧٢٩ - [٨] عَنْ أَبِي الشَّامَخِ الْأُرْدِيِّ عَنِ ابْنِ عَمٍّ لَهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَتَى مُعَاوِيَةَ فَلَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَلِيَ<sup>(١)</sup> مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا، ثُمَّ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ الْمَظْلُومِ، أَوْ ذِي الْحَاجَةِ أَغْلَقَ اللهُ دُونَهُ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ وَفَقَرِهِ أَفْقَرَ مَا يَكُونُ إِلَيْهِ».

على ما هو أشد منه بحيث يحتل به أمر المعاش، والفقر أشد من الحلة حملاً له على معنى عدم التملك أصلاً، فيكون ذكرها على سبيل الترفي  
وقوله: «احتجب الله دون حاجته» أي: أبعده ومنعه عما يطلبه ويسأله ويجب  
دعوته

### الفصل الثالث

٣٧٢٩ - [٨] (أبو الشامخ الأردني) قوله: (أبي الشامخ) ففتح الشين ونشديد الميم.  
وقوله: «أفقر ما يكون» حاباً من ضمير (فقره)، و(م) مصدرية، والوقت مقدر، والمراد به يوم القيامة.

(١) تصم و و تشديد لام مكسورة، وفي نسخة مفتوح ذكر لام محذوف، قاله الفاري (٦ / ٢٤٢٤)

٣٧٣٠ - [٩] وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَعَثَ عُمَّالَهُ شَرَطَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا تَرْكَبُوا بَرْدُونًا، وَلَا تَأْكُلُوا نَقِيًّا، وَلَا تَلْبَسُوا رَقِيقًا، وَلَا تُغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ دُونَ حَوَائِجِ النَّاسِ، فَإِنْ فَعَلْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّتْ بِكُمْ الْعُقُوبَةُ، ثُمَّ يُشَيِّعُهُمْ. رَوَاهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». (نسب).  
[٤٨٨ / ٩ ، ٤٩٣ / ٩]



٣٧٣٠ - [٩] (عمر بن الخطاب) قوله: (لا تركبوا بردونا) بكسر الموحدة وفتح الدال المعجمة: انركبي من الخيل، والأشئ بردونة خلاف العراب، وإذا جعل علة النهي الخلاء كان النهي عن العراب أولى وأحرى، كذا قال الطبري<sup>(١)</sup>، وفي (القاموس)<sup>(٢)</sup> البردون: الدابة، وهي بهاء بردن. قهر وعلب، وهي (مجمع البحار)<sup>(٣)</sup>. هذا في النقة، وخصه العرف سوع من الخيل، و(النقي) ما نُخِلَ مرة بعد أخرى حتى صار لطيفاً أبيض الذي يقد له بالفارسية. میده

وقوله: (فقد حلت بكم العقوبة) أي: من الله في الدنيا والآخرة، وهو الظاهر، ويحتمل أن يراد حلول العقوبة من جانبه بالرجز والسوبيع والعزل.  
وقوله: (ثم يشيئهم) انضمير المستكره لعمر رضي الله عنه، والمنصوب للعمال، أي: يمشي معهم، والتشييع والمشيعة لشمي مع المافر لتوديع.

(١) «شرح الطبري» (٧ / ٢٢٥).

(٢) «القاموس المحیط» (ص: ١٠٨٧).

(٣) «مجمع بحار الأنوار» (١ / ١٧٠).

## ٢- باب العمل في القضاء والخوف منه

### • الفصل الأول:

٣٧٣١- [١] عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«لَا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧١٥٨، م: ١٧١٧].

٣٧٣٢- [٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ وَأَصَابَ<sup>(١)</sup> فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ<sup>(٢)</sup> فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٧٣٥٢، م: ١٧١٦].

### ٢- باب العمل في القضاء والخوف منه

أي: كيفية العمل فيه بأن يكون بمقتضى لكتاب والسنة أو باجتهاد ويدل المجتهد في تحري الخير، والضمير في (منه) ما يقضيه أو للعمل، والاول أظهر.

### الفصل الأول

٣٧٣١- [١] (أبو بكر) قوله: «(لا يقضين) بسط لمعلوم، وفعله (حكم)

بفتحين أي: حاكم أعم من أن يكون قاصياً أو غيره.

وقوله: (وهو غضبان) لأنه يمنعه من التمكن من الاجتهاد والتثبت فيه، وكذلك

حكم كل ما يغير من الأحوال كالجوع والعطش والمرض وأمثال ذلك.

٣٧٣٢- [٢] (عبد الله بن عمرو) قوله: «(له أجران) أجر الاجتهاد وأجر الإصابة،

(١) في نسخة: «أصاب» بالفاء

(٢) في نسخة: «أخطأ» بالفاء

## ● الفصل الثاني :

٣٧٣٣ - [٣] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حُجِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِعَيْرِ سَكِينٍ». رواه أحمدُ والترمذيُّ وأبو داودَ وابنُ ماجه [حم: ٢/٢٣٠، ت: ١٣٢٥، د: ٣٥٧٢، ج: ٢٣٠٨].

٣٧٣٤ - [٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَغَى الْقَضَاءَ وَسَأَلَ وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ»... وهذا دليل على أن المصنف يخطئ ويصيب، ولكن ما جاور، وتحقيقه في موضعه

## الفصل الثاني

٣٧٣٣ - [٣] (أبو هريرة) قوله (فقد ذبح بعير سكين) أراد الذبح العير بمتعارف الذي هو عارة عرس هلاك دمه دون هلاك بدنه، وذلك أنه انشلي بالبناء للدم وبناء سمعصل، وشأن بين الدحير، وقد ذبح بسكين بناء ساعه، ولآخر بناء غمير، من يعقبه الندامة إلى يوم القامة، وقيل: معناه أن من جعل قاضياً يبغي أن يموت [جمع] دواعي الخبيثة وشهوته الرديئة فهو مذبح بعير سكين، قال النسيبي<sup>(١)</sup> فعلى هذا يكون المقصود مرعوباً فيه ومحثوئاً عليه، والأول تحذير عن الحرص عليه، وتنبه على التوقي منه، وأنت خير بأن لحت والترعيب إنما هو على أمانة الشهوات، والدواعي النفسانية على تقدير الانتلاء بالقضاء، وما بدوه محثراً، فيرجع ماله إلى المعنى الأول في التحذير والتوقي، كما لا يخفى.

٣٧٣٤ - [٤] (أنس) قوله: (يسدده) أي: يعينه ويحمّله على الصواب، وهذا

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ وَالنُّجَاجِيُّ. [ت: ١٣٢٤، د: ٣٥٧٨، ج: ٢٣١٩].

٣٧٣٥- [٥] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَبَخَّرَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٣٥٧٣، ت: ١٣٢٢، ج: ٢٣١٥].

٣٧٣٦- [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ الْحَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٥٧٥].

كما سبق في (كتاب الإمارة) في الفصل الأول من حديث عبد الرحمن بن سمرة

٣٧٣٥- [٥] (بريدة) قوله: (فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به) خص كلمة (أما) لدلالة على تأكيد الحكم وتقريره بيان هذا القسم ترجيحاً لحاجات التبشيرة على الإنذار، توسعة لدرجته، وإن دل على لئسمة في القسمين الآخرين أيضاً، فافهم

٣٧٣٦- [٦] (أبو هريرة) قوله: (من طلب قضاء المسلمين إلخ)، قد يحلح أنه قد سبق من طلب القضاء والإمارة، وكل من نفسه، فكيف فمه في هذا الحديث إلى من غلب عدله ومن غلب جوره، وحاصل ما يوجه به الكلام أن يورد بالصواب ما يكون للحق وانقاد من نفسه إقامته وطباً لتوفيق والتأييد من الله، ومثله لا يكون موكولاً إلى نفسه، وهو الذي غلب عليه جوره

وقوله (من غلب جوره عدله) إشارة إلى من لا يكون حاله كذلك، وهو يكون



٣٧٣٧ - [٧] وَحَنَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا نَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟» قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟» قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ؟» قَالَ: أَجْتَنِدُ رَأْيِي وَلَا أَلُو، قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لَمَّا يَرْضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. (ت: ١٣٢٧، د: ٣٥٩٢، دي: ٦٠ / ١).

٣٧٣٨ - [٨] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: تُرْسِلَنِي وَأَنَا حَدِيثُ السِّنِّ، وَلَا عِلْمَ لِي . . . . .  
مركولاً إلى نفسه فيعلب جوره عدله، وهذا حاصل كلام الطيبي<sup>(١)</sup>، دافعه.

ثم السبق إلى المهم من قوله: عب عدله أو جوره أن يريد أحدهما على الآخر، ويكون أكثر منه مع وجود الآخر في الجملة، فإن نحاكم بعالمب لأكثر، ولكهه قالوا: إله المراد في كتبا العائين أن يمنع أحدهم عن الآخر، أي: يقوى عدله بحيث لا يدع أن يصدر منه جور، كذا قال شوربشي<sup>(٢)</sup>، فتدبر.

٣٧٣٧ - [٧] (معاذ بن جبل) قوله: (ولا ألو) أي لا أقض في الاحتداد،  
و نحتري لمصواب، ولحديث دليل على شرعية القياس، كما تقرر في أصول الفقه  
٣٧٣٨ - [٨] (علي) قوله (لا علم لي) أي بكمة فصل النصوصات وكمة

(١) شرح الطيبي (٧ / ٢٣٠)

(٢) كتاب المسر (٣ / ٨٦٢)

بِالْقَضَاءِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ سَيَهْدِي قَلْبَكَ، وَتُبَيِّنُ لِسَانُكَ، إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يَتَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ»، قَالَ: فَمَا شَكَّكَتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. وَمُسْنَدُ كُرْحَيْثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِرَأْيِي» فِي «بَابِ الْأَقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [ت: ١٣٣١، د: ٣٥٨٢، ج: ٢٣١].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٧٣٩ - [٩] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَلِكٌ آخِذٌ بِقَفَاهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، .....

دفع كل من المتخاصمين كلام الآخر، ومكر أحدهما للآخر، فإنه كان ﷺ لم يحرم ذلك قبل هده، وإلا فهو كامل العدم بأحكام الدين وقضاء لشرع، وقد ورد. (أقصاصكم علي<sup>(١)</sup>).

وقوله: (فما شككت في قضاء) أي: حكم.

### الفصل الثالث

٣٧٣٩ - [٩] (عبد الله بن مسعود) قوله. (حاكم) عادلاً كان أو ظالماً.

وقوله: (وملك آخذ بقفاه، ثم يرفع رأسه إلى السماء) يدل على كونه مقهوراً في يده كمن رفع رأسه العُلُّ مُفْتَحاً، هذه عبارة الطيبي<sup>(٢)</sup>، ويدل على أنه جعل الصمير

(١) أخرجه ابن ماجه (١٥٤) ولفظه: «أقصاصهم علي».

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ٢٣٣).

فَإِنْ قَالَ . أَلَقِيَ أَلْقَاءً فِي مَهْوَاةٍ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (١) . [حم ٤٠٩٧، ح ٢٣٦١، شعب ٧١٢٧] .

نسي (يرفع) للملك وهي (رأسه) لحاكم، كأنه شبه رفع الملك رأسه برفع الغل رأس المقلول، فإن المقلول يكون رأسه مرفوعاً إلى السماء لا يستطيع أن يتحرك، يقال: أفضحه الغل؛ إذا ترك رأسه مرفوعاً من ضيقه، هذا والظاهر عندنا أن يكون صمير (رأسه) أيضاً بملك كصمير (يرفع) أي: ينظر حكم الله فيه كما هو عادة من يقيم عاصياً عند أسلحانه، فيأخذ صفاء وينظر إلى السلطان مستو على مكان عال، وينظر ما يحكم فيه، وهذا المعنى أشد ملائمة بقوله: (فإن قال) أي: الله سبحانه. (ألقه) في جهنم، (ألقاه) الملك (في مهواة أربعين خريفاً) والمهواة محل سقوط، والهواة على وزن لقوة: ما انهم من الأرض، أو الوهدة، والمهواة كانهواء: الجوّ، وهوى الشيء: سقط من علو إلى سفلى كأموى وانهى، كذا في (القاموس) (١).

و(الحريف): الزمان المعروف من فصول السنة، والمراد به السنة لأن الخريف لا يكون في السنة إلا مرة واحدة، ولأنهم يعتبرون ابتداء السنة منه، ولذا خصه بالذكر، والمرد بالأربعين المبالغة في عمس المهواة لا لتحديد بهذه المدة، ومهواة منون هي أكثر الروايات، وجاء بالإصافة، وهذا يكون في الحاكم إن كان ظالماً، ودلّ بقوله: (وإن قال ألقه) على ما يقبله، أي وإن قال: أدخل الجنة أذلّجها، وهذا كحديث أبي أمامة لمذكور في الفصل الثالث من (كتاب الإمارة والقضاء) من قوله: (ما من رجل يبي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله مغللاً يوم القيامة يده إلى عقه، فكأنه رآه أو أوقفه إن شاء الله)، وكان قوله في ذلك الحديث. معولاً هو الذي حمل الطيبي على

(١) (القاموس المحط) (ص ١٢٣٥).

٣٧٤٠ - [١٠] وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَبَّائِسٌ عَلَى الْقَاضِيِ الْعَدْلُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي شُمْرَةٍ<sup>(١)</sup> قَطُّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ [حم: ٧٥ / ٦].

٣٧٤١ - [١١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِيِ مَا لَمْ يَجْزُ، فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاحَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا جَارَ وَكَلَهُ إِلَى نَفْسِهِ». [ت: ١٣٣٠، ج٥: ٢٣١٢].

٣٧٤٢ - [١٢] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ مُسْلِمًا وَيَهُودِيًّا اخْتَصَمَا إِلَى حُمْرٍ، فَرَأَى الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ حُمْرُ بِهِ، .....

تفسير قوله في هذا الحديث. (ثم يرفع رأسه إلى السماء) برفع العُلِّ رأس لمغلول، ولا حاجة إليه على ما ذكرنا من التفسير، فتأمل.

٣٧٤٠ - [١٠] (عائشة) قوله. (يوم القيامة) بالرفع فاعل (لَبَّائِسٌ)، و(يتمنى) حال من القاضي أو منه بتقدير يتمنى فيه، وقد روي بالنصب والفعل يتمنى بتقديم (أن)، وفي التقييد بالعدل مبالغة يعني إذا كان حال القاضي العدل هنا فكيف يحيره  
٣٧٤١ - [١١] (عند الله بن أبي أوفى) قوله: (الله) وفي بعض النسخ: (إن الله)، (مع القاضي) أي: بالنصر والإعانة

٣٧٤٢ - [١٢] (سعيد بن المسيب) قوله: (فقاضى له) أي: لليهودي (حمر به) أي بالحق.

(١) كذا في النسخة الهدية، وهي «المرفأة» (٦ / ٢٤٣٠) ثمرة.

فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ : وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ ، فَصَرَّيْهُ عُمَرُ بِالذَّرَّةِ ، فَقَالَ :  
وَمَا يُدْرِيكَ ؟ قَالَ الْيَهُودِيُّ : وَاللَّهِ إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي  
بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ هُنَّ يَمِينِهِ مَلَكٌ ، وَهُنَّ شِمَالِهِ مَلَكٌ ، يُسَدِّدَانِهِ وَيُوقِفَانِهِ لِلْحَقِّ  
مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ ، فَبِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ . رَوَاهُ مَالِكٌ . [ط : ٧١٩ / ٢] .

٣٧٤٣ - [١٣] وَعَنْ ابْنِ مَوْهَبٍ : أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ لِابْنِ عُمَرَ :  
اقْضِ بَيْنَ النَّاسِ ، قَالَ : أَوْتَعَالِمِي ؟ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! قَالَ : وَمَا تَكْرَهُ مِنْ  
ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي ؟ قَالَ : لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ  
كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ ، فَالْحَرِيُّ أَنْ يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا) . . . . .

وقوله (لقد قضيت بالحق) إذ لم تمل بي من هو عني ذبك، فهذا يوجب الله  
وتسديده، فينطبق جواب اليهودي في مقابلة قول عمر ' (وما يدريك؟)، فافهم (والذرة)  
بكسر الدال وتشديد الراء، وصره كان يطرب الرق والمطاييه، كما هو العدة، لا صرباً  
مرحاً

٣٧٤٣ - [١٣] (اس موهب) قوله (وعن ابن موهب) منفتح بها.

وقوله : (أوتعالميني؟) بانواه بعد لهمة وللمعطوف عليه محذوف، أي أترحم  
وتعديني؟

وقوله : (فالحرري) الروبة لمشهورة بكسر لراء وتشديد الياء لفظ الصفة على  
وزن فعيل بمعنى الخلق والجليل، فالباء رائدة وهو مستداً ما بعده خبره، وقد يروى  
بلفظ المصدر بفتحس مقصوراً، فالباء للملايسة ولإعراب على العكس

وقوله (أن ينقلب منه كفافاً) بفتح هذا اللفظ أخذه ابن عمر من كلام أبيه ﷺ،  
فقد وقع في حديث عمر وددت أن سلمت من لخلافة كفافاً لا عبي ولا بي، قال

فَمَا رَاجَعَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، [ن. ١٣٢٢] .

٣٧٤٤ - [١٤] وَفِي رِوَايَةِ رَزِينٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ لِعُمَرَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا أَقْضِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، قَالَ : فَإِنْ أَبَاكَ كَانَ يَقْضِي فَقَالَ : إِنَّ أَبِي لَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ أَشْكَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ شَيْءٌ سَأَلَ جَبْرِيلَ ﷺ ، وَإِنِّي لَا أَجِدُ مَنْ أَسْأَلُهُ ، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ عَادَ بِاللهِ ، فَقَدْ عَادَ بِعَظِيمٍ) وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : (مَنْ عَادَ بِاللهِ فَأَعْبَلُوهُ) وَإِنِّي أَعُوذُ بِاللهِ أَنْ تَحْمِلَنِي قَاضِيًا فَأَغْفَاهُ ، قَالَ : لَا تُخْبِرُ أَحَدًا . [حم : ١ / ٦٦ ، صحيح ابن حبان : ٤٤٠ / ١١ مختصراً] .



في (للهابة)<sup>(١)</sup> : الكفاف هو الذي لا يفضلُ عن الشيء ، ويكون مقدار الحاجة إليه ، وهو نصب عن الحال ، وقيل أراد به مكفوفاً عني شرها ، وقيل . معهه أن لا سال مني ولا أنال منها ، أي : تكف عني وأكف عنها .

٣٧٤٤ - [١٤] (نافع) قوله : (فإن أباك كان يقضي) المراد أنه كان يقضي في زمن رسول الله ﷺ كما لا يخفى .

وقوله . (وإنني لا أجد من أسأله) أي : من يُقْضَى بصوابه كالسبي ﷺ ، فهمهم .

وقوله : (لا نجبر) بلفظ . لمتكلم من الإخبار بمعنى الإكراه ، وفي بعض النسخ : (لا تخبر) بلفظ السهي من الإخبار بمعنى الإعلام ، والله أعلم .

## ٣- باب رزق الولاية وهداياهم

### • الفصل الأول:

٣٧٤٥- [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أُعْطِيَكُمْ وَلَا أَمْنَعُكُمْ، أَنَا قَاسِمٌ أَضْعُ حَيْثُ أَمِرتُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٣١١٧].

### ٣- باب رزق الولاية وهداياهم

يعني ما لهم من التصيب في بيت المال، وما يرزقون من أقوات أنفسهم وعيالهم ومسكنهم وغير ذلك، وليس لهم أن يتصرفوا فيه كل ما شاء أو ما يهدي الناس إليهم، كما يظهر من الأحاديث المذكورة في الباب، والرزق إن كان اسماً فالإضافة بمعنى للام، وإن حمل على معنى المصدر فظاهر أنه إضافة إلى معمول، وقول الطيبي "هو من إضافة المصدر إلى لماعل، لا يظهر وجهه، فإن الولاية مررويون، نعم هم رارفون على أنفسهم من قبل لشرح، لكن تلك الحنية لبس مراده هنا، ثم استدلاله على ذلك بقوله ﷺ (من استعمله على عمل فوزمناه رزقاً) لا يحلو عن عربة، فإن تضمير في رزقناه للمعامل، وهو الوائي فيكون مراده قاً، فافهم

### الفصل الأول

٣٧٤٥- [١] (أبو هريرة) قوله (ما أعطيكم ولا أمتعكم) أي: ما أعطي أحد شيئاً تميل نفسي إليه وشهوته، وكذا المنع، من كل ذلك بأمر الله تعالى، علم أنهم حموا الإعطاء ولمنع علي إعطاء المال ومعه، وقد حمل على تيلع لوجي والعلو والاحكام، يعني أن الله تعالى يعطي كل واحد من الممن والمهم على قدر ما تعلق

٣٧٤٦- [٢] وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمْ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. (ج ٣١١٨)

٣٧٤٧- [٣] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي .....

به إر دته

٣٧٤٦- [٢] (خولة الأنصارية) قوله (وعن خولة) بفتح معجمة وسكون زوا

وقوله (إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق) الحوض: الدخول في الماء. حاصل النماء بحوصه حوصاً وحياًصاً، دخله، كد في (القدموس)، ويستعمل للدخول في أمر سهل، والمردود التصرف في بيت المال ولقد تم بحرها بغير حق، ولأنه منها زيادة على ما شرع، وهذا يعلم بصرف الولد ونزعها وأخذهم زيادة على رزقهم وبصفتهم.

٣٧٤٧- [٣] (عائشة) قوله (لقد علم قومي) المراد به قريش أو المسلمون وقوله (أن حيرتي) وهي ما كـ. يشعل به قبل خلافة من استجاره، وكان يذهب لبحر في البر، وما يوزن وكان عمر يذهب يتحر في الطعام، وعثمان في التمر والبر، وعمر في مصر، كذا قال لشمسي، وقيل: أفصل أنواع التجارة البر، ثم العطر، وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: لو أنجر أهل نحية لاجر في البر، ولو أنجر أهل سار



لَمْ تَكُنْ تَعِجْزُ عَنْ مُؤَنَةِ أَهْلِي، وَشَغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلَ أَسَى  
بِكُرٍّ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ. رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ. [خ. ٢٠٧٠].

• الْفَصْلُ الثَّانِي

٣٧٤٨ - [٤] عَنْ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى  
عَمَلٍ، فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ غُلُولٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د:  
٢٩٤٣].

لأنجروا في انصرف، رواه أبو منصور في (مستد القردوس) ١

وقوله: (من هذا المال) إشارته إلى مال بيت المال

وقوله (ويحترف) أي أبو بكر، أي يعمل، ذكره بعض الحرفه مشاكسة،  
والحرفه، بالكسر، الطعمه، ولصاعه يُزْتَرَقُ منها، وكل ما اشتغل الإنسان به يسمى  
صنعة وحرفة، لأنه ينحرف إليها، كذا في (القاموس) ٢، وما أحسن ذكره ﷺ عنه  
بطريق الغيبة في هذا المقام، كأنه واحد من محسنيين، عمل راحدم بهم يأخذ أجره،  
وهذا اعتداه من عن إنفاقه على نفسه وأهله من بيت مال المسلمين.

### الفصل لثاني

٣٧٤٨ - [٤] (بريدة) قوله: (فما أخذ بعد ذلك) أي: ريدة عنه (فهو غللول)  
أي: خيانة، والغللول: الحيانة أو حاص بالقيء، كذا في (القاموس) ٣.

(١) مستد القردوس (٣/٣٧٣).

(٢) القاموس المحيط: (ص ٧٣٨).

(٣) القاموس المحيط: (هر: ٩٥٧).

٣٧٤٩- [٥] وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلَنِي. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د ٢٩٤٤].

٣٧٥٠- [٦] وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَلَمَّا سِرْتُ، أُرْسِلَ فِي أَثَرِي، فَرُدِدْتُ فَقَالَ: «أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِيَّاكَ؟ لَا تُصِيبَنَّ شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي، فَإِنَّهُ غُلُولٌ» وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴿[ال عمران ١٦١] لِهَذَا دَعَوْتُكَ فَأَمُضِ بِعَمَلِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت ١٣٣٥].

٣٧٥١- [٧] وَعَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلًا فَلْيُكْتَسَبْ زَوْجَةً،.....»

٣٧٤٩- [٥] (عمر) قوله (فعملني) بالتشديد أي أعطاني العمل، وبعثه بالصم والعمالة مثله: أحر العمل، وبعثه بعملًا أعطاهما إياه

٣٧٥٠- [٦] (معاذ) قوله (فرددت) بلفظ المحبوب من الرد وقوله (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) اقتباس الآية القرآن. والمراد بما غل جرافه، وهو ما جاء في الحديث: (لا أنهيمن أحدكم يحيي يوم القيامة على رقبته بغير له رغبة) الحديث.

وقوله. (فامض) أمر من مضى يمضي، أي: اذهب  
٣٧٥١- [٧] (المستورد بن شداد) قوله. (وعن المستورد) ضم لميم وسكور النسب المهملة وفتح التاء وكسر الراء.

وقوله: (من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة) الحديث دل على أنه يحل للمعامل

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا. وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٍ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٩٤٥].

٣٧٥٢ - [٨] وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ لَنَا عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مِنْهُ بِخَيْطٍ فَمَا فَوْقَهُ فَهُوَ غَالٍ، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اقْبُلْ عَمَلِي عَمَلَكُ، قَالَ: «وَمَا ذَلِكَ؟» قَالَ سَمِعْتُكَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ».....

أب يأخذ من بيت لمد قدر مهر روجه ونفقتها وكسوتها، وما يحصل به خدماً أو مَكَا، كل ذلك على قدر ما لا بد منه من غير تَعَمُّ وإسراف، وما زاد على ذلك فهو حرام

٣٧٥٢ - [٨] (عدي بن عميرة) قوله: (وعن عدي بن عميرة) بفتح العين وكسر الميم

وقوله: (من عمل) بالتشديد على لفظ المجهرول، أي: حُمل عاملاً.

وقوله (فكتمنا) بالصمير المنصوب، و(من) تعيضية متعلية بالمخبط، والمراد

ما فوقه في الحفارة

وقوله: (اقبل عني عملك) أي: أقبلني منه.

وقوله: (وما ذلك؟) أي: ما الذي حملك على هذا القول؟

وقوله: (وأنا أقول ذلك) أي: لا أرجع عنه.



يَمْشِي بَيْنَهُمَا. [حم: ٥ / ٢٧٩، شعب. ٧ / ٣٥٤].

٣٧٥٦- [١٢] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْ أَجْمَعَ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ وَلِيَابَتَكَ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: «يَا عَمْرُو! إِنِّي أَرْسَلْتُ إِلَيْكَ لِأُبْعَثَ فِي وَجْدٍ يُسَلِّمُكَ اللَّهُ وَيُعْظِمُكَ، وَأَرْعَبَ لَكَ زُعْبَةً مِنَ الْمَالِ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا كَانَتْ هِجْرَتِي لِلْمَالِ، وَمَا كَانَتْ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ قَالَ: «نِعْمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ». رَوَاهُ فِي «شَرْحِ الشُّنَّةِ» وَرَوَى أَحْمَدُ نَحْوَهُ وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ». [شرح السنة. ١٠ / ٩١، حم: ٤ / ١٩٧].

اسن العاصر) قوله. (في وجه) أي: في جهة من العمل، أو في جانب من الأرض.

وقوله: (يسلمك الله ويعظمك) كلاهما بالتشديد، أي: يردك سالماً ويردك بعظيمه، أي: ترجع سالماً غانماً، (وأرعب) بالراء والعين المهملة بالرفع، أي: وأنا أرعب لك، وبالصب عطف على (أبعثك)، أي: أقطع لك قطعة من المال، في (القاموس)<sup>(١)</sup> زعه: قطعه، وزعب له من المال رُعبه بالصم ويرعباً بالكسر دفع له قطعة منه.

وقوله (نعماً بالمال) أي: نعم شيئاً المال الصالح، والباء زائدة، و(ما) نامة بمعنى شيئاً تمييز للضمير لمبهم أدغمت في ميم نعم، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ

(١) القاموس المحيط (ص: ١٠٠).

## • الفصل الثالث :

٣٧٥٧- [١٣] عَنْ أَبِي أَمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِي شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا، لَقَبِلَهَا، فَقَدْ آتَى نَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبَّاءِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٥٤١].



## ٤- باب الأفضية والشهادات

﴿ أي: إحصاء الصالح ما يكسبه من الحلال، والصالح صد الفساد.

### الفصل الثالث

٣٧٥٧- [١٣] (أبو أمامة) قوله. (بأهدي له) بلفظ المجهول والمعلوم روايتان.

وقوله: (من أبواب الربا) لا يخفى أن هذه رشوة، ولعله سماها ربا لكونه خالياً عن الموضع.

## ٤- باب الأفضية والشهادات

أراد بالأفضية الوقائع التي ترفع إلى الحاكم ليقضي فيها ويحكم، والشهادة والشهود والمشاهدة في الأصل بمعنى الحضور والإدراك بالبصر، وقد يطلق على العلم اليقيني بالصيرة، ويعني بمعنى الخبر القاطع الصادر بمواظاة القلب، وفي الشرع الإخبار بحق للغير على آخر كالإقرار بإخبار بحق الغير على لمخبر، والدعوى إخبار بحق للمخبر على الغير، وجمع الشهادات هنا لموافقة الأفضية باعتبار المراد.

## \* الفصل الأول:

٣٧٥٨- [١] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَدَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَفِي «شَرْحِهِ» لِلنَّوَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، أَوْ صَحِيحٍ، رِيَادَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً: «لَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». [م: ١٧١١].

٣٧٥٩- [٢] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ.....»

## الفصل الأول

٣٧٥٨- [١] (ابن عباس) قوله: (بدعواهم) أي بمجرد دعواهم من غير بينة

وقوله: (لادعى ناس) أي أخذ، وصح لسبب مقدم المسئب

وقوله. (ولكن اليمين على المدعى عليه) لم يذكر في هذه الرواية طلب البينة كأنه ثبت مقرر في شرع فكأنه قال: ولكن البينة على المدعى فإن لم يكن بينة فاليمين على المدعى عليه، كما جاء في الرواية التي ذكرها من ابن عباس.

٣٧٥٩- [٢] (ابن مسعود) قوله. (من حلف على يمين صبر) بالإضافة، والصبر

في المشهور يقبض الجزع، وهو في الأصل الحبس والروم، وإنما سميت يمين صبر لتوقف الحكم وحسبه عليها وكونها لازمة لصاحبها وكونه مجبوراً ومحبوساً عليها من جهة الحكم، وقيل له: مصبورة أيضاً، وإن كان المصبور في الحقيقة صاحبها، ولكنه لم يصبر من أجلها وصمت بالصبر وأصعب إليها، وقيل: يمين الصبر هي التي يكون الحالف فيها متعمداً للكذب قاصداً لإلحاق مال المسلم، ولذا قل

وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضِبَانٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٤٥٤٩، م: ١٣٨].

٣٧٦٠ - [٣] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٣٧].

٣٧٦١ - [٤] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَمَّا أَنَا بَشَرٌ، ..

(وهو فيها فاجر) أي: كاذب وسوق (يقطع بها مال امرئ مسلم) أي يقصد قطعه، وعلى معنى الماء، أي حشف بهذا القسم من الحشف، وقد نُثِرَ بَشَرِيَّيْ أَدَمَ اليمين مقام لمحلوف عيه، أو أراد حلف على ثلث الصفقة والطريقة وقوله: (يشرون بعهد الله) أي: بما عهد إليهم من أداء الأمانة

٣٧٦٠ - [٣] (أبو أمامة) قوله: (فقد أوجب الله له النار) يعني أنه استحق النار على التأبيد، ولكن اعفو باقي أو محمول على الاستحلال

وقوله: (وإن كان قضياً من أراك) أي (نعماموس)<sup>(١)</sup>. القصب. كن شجرة طالت وبسطلت أغصانها، وما قطعت من الأغصان للسهم أو القسي

٣٧٦١ - [٤] (أم سلمة) قوله: (إنما أنا بشر) يعني أنني إن تركت على ما جُبلتُ

(١) «كذب اليسر» (٣/ ٨٦٥)

(٢) «القاموس المحجج» (ص ١٢٩)



وَأَنْكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْآخَرُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٦٩٦٧، م. ١٧١٣].

٣٧٦٢- [٥] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَبْغَضَ الرَّحَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدَ الْخَصْمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ. ٢٤٥٧، م. ٢٦٦٨].

عليه من بقضايا بشرية وبم أريد بالوحي، ضراً على منها ما يطرأ على سائر البشر.  
وقوله (أن يكون) ولعل دخول (أن) في خبر (لعل) لحملها على معنى على  
وقوله (أبغض بخصمه) أي أنسن وأفصح وأيسر كلاماً وأقدر على الحق،  
ويقاب. بحس كمرح، أي قصر، والبغض قد يطلق على الخطأ في الكلام، وعدم  
لتصريح بالمقصود، وعلى الصواب في صوت، وعلى معنى بقطعة، وهو ثمرة ذهبا.  
وقوله (فأقضي له على نحو ما أسمع منه) وهذا على خلاف ما حكم به ﷺ  
باجتهاده، فإنه لا يقر به على الخطأ على ما يقرر في أصول لفقه، فإن الحكم في هذه  
لصورة ليس بالاجتهاد بل السماع من لشهود، كما لا يخفى

٣٧٦٢- [٥] (عائشة) قوله: (الألد بخصم) بكسر الصاد، في (القاموس)<sup>١</sup>  
لألد لخصم الشحيح الذي لا يربح إلى الحق كالألد والبلدد، والخصومة لخصم،  
ورحن خصم، محادد، وبنائه للمالعة، قال صاحب (التهذيب)<sup>٢</sup>: فالألد مبي عن

(١) «القاموس المحيط» (ص. ٣٠٠، ١٠١٧)

(٢) «التهذيب» (١/ ٢٤٤)

٣٧٦٣- [٦] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٧١٢].

الشدة، والثاني عن الكثرة، قال الطيبي<sup>(١)</sup>: هذا إذا قيد الأكد بالخصومة مراراً عن التكرار، وإذا ترك على أصله يكون المعنى أنه شديد في نفسه ببيع في حصومته فلا يلزم التكرار، وعنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَكْدُ الْغَضَائِرِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، في (الكشاف)<sup>(٢)</sup>. أي شديد الجحالة انتهى.

الظاهر أن الأكد معناه الحميم الشديد، لا الشديد مطلقاً، كما قلنا في (القموس)، نعم في مادته معنى الشدة، وما ذكره من الآية وقول صاحب (الكشاف) ليس صريحاً في أنه بمعنى الشديد مطلقاً، ولو أريد به معنى الأشد كان تجريداً، فافهم.

٣٧٦٣- [٦] (ابن عباس) قوله: (قضى بيمين وشاهد) أي: إن كان للمدعي شاهد واحد فأمره ﷺ أن يحلف على ما يدّعيه بدلاً عن الشاهد الآخر، وبه قال الأئمة الثلاثة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين، بل لا بد من شاهدين، فحواه تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقال: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى حُدُلٍ مِمَّا بَيْنَ يَدَيْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢٠]، ولا يجوز نسح الكتاب بخبر واحد محتمل، وأيضاً اللام في لينة واليمين للاستعراق، ليكون جميع الناس في جانب المدعي، وجميع الأيمان في جانب لمنكره، قال ثوري<sup>(٣)</sup>: ووجه الحديث عند من لا يرى القضاء ليمين والشاهد الواحد أنه قضى بيمين المدعى عليه

(١) شرح الطيبي (٧/ ٢٤٩).

(٢) الكشاف (١/ ٢٥١).

(٣) كتاب الميسر (٣/ ٨١١).

٣٧٦٤ - [٧] وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ، وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ هَذَا عَلَيْنِي عَلَى أَرْضِي لِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي، لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَاكَ يَسَّةٌ؟» قَانَ: لَا، قَالَ: «نَدَكَ يَمِينُهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الرَّجُلَ فَاحِرٌ، لَا يَبَالِي عَنَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، قَانَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَاَنْطَلَقَ لِيُخْلِفَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أُذْبِرَ: «بَيْنَ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لِيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٣٩].

بعد أن أقام لدعوي شاهداً واحداً، وعمر عن إتمام البينة، وتوفيق بذلك لم يروا أن يحكموا بأقل من ذلك إلا بتدليل مقطوع به، انتهى قال النصبى: وحلافهم في لأمر ل، فأب إذا كان الدعوى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين بالانفاذ

٣٧٦٤ - [٧] (علقمة بن وائل) قوله (من كندة) بكسر الكاف أبو حي من ليمس، و(حضر موت) أيضاً بكدة من اليمس

وقوله (منطلق ليخلف) في انحاشية برمر (ع). لمن الانطلاق بعسر أن عه انشافي يتوصاً من يحلف، وأيضاً في وقت خاص بعد العصر أو يوم الجمعة، انتهى ويحصل أن يكون انطلاقه إلى المسير لشريف فإنهم كانوا يحلفون عنده، وقد ورد نوعيد على من حلف كذباً كما يجيء في الفصل الثاني، ويجوز أن يكون انطلق في دفعه لواقعة كعب، ولكنه ياء قوله. (لما أدر) فتدبر

- ٣٧٦٥- [٨] وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ، فَلَيْسَ مِنَّا، وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٦٦].
- ٣٧٦٦- [٩] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٧١٩].
- ٣٧٦٧- [١٠] وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَحْيَى».....

٣٧٦٥- [٨] (أبو ذر) قوله: (من ادعى ما ليس له) الظاهر أنه في الأملاك، ويشمل بعمومه النسب ونحوه، (وليتبعوا مقعده من النار) فيه شديد عظيم.

٣٧٦٦- [٩] (زيد بن خالد) قوله (الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها) لفظ المجهول، الأصل عدداً أن لا يشهد، لا أن يُطلب منه الشهادة، ويجب أن يشهد بعد الطلب، وسترها في الحدود أفضل، وقد ورد في مذمة قوم (يشهدون ولا يستشهدون)، فذكروا لهذا الحديث تأويلين، أحدهما: أنه محمول على من عنده شهادة لأحد بحق ولا يعلم المدعي أنه شاهد فيحيره أنه شاهد له، والثاني: أن هذا في حقوق الله كالزكاة والكفارات، رؤية الهلال والوقف والرصد، ونحو ذلك، فيجب إعلام الحاكم بذلك، وقد تؤول بأنه محمول على المصلحة والمصلحة هي أداء الشهادة بعد طلبها، وقوله (يشهدون ولا يستشهدون) محمول على ما عدنا ذلك، وقيل: إنه كذبة عن شهادة الزور أو عن شهادة من ليس أهلاً لها، أي ليس ممن يستشهد، ولا يحسن عن تكلف

٣٧٦٧- [١٠] (ابن مسعود) قوله: (خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) القرب: جماعة مقارنة في الزمان، وقد يعبر به زمان كمئة سنة أو ثلاثون أو غيرهما، والمراد به (قربي) الصحابة، وقيل: كل من كان حياً في زمنه ﷺ،

قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٣٦٥١، م: ٢٥٣٣].

٣٧٦٨ - [١١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَاسْرِعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْتَهْمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ أَيُّهُمْ يَخْلِفُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٦٧٤].

وسأتي تحقيق هذا الحديث في آخر الكتاب في (باب فصل لصحابة) إن شاء الله تعالى.

وفوله: (تسبقت شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته) قيل: هو كناية عن الحرص على الشهادة باليمين، فتارة يقدم هذه وأخرى ملك، أو مثل في سرعة الشهادة واليمين حتى لا يدري تأييدهما ابتداء لفلة مبالاة بالديس، وقيل: عبارة عن كثرة شهادة الزور واليمين الفاجرة، وقيل: يروح تارة شهادته باليمين، ويقول: والله إنني شاهد صدق، وبالعكس كأن يقول: اتسلسل شاهدون على صدق يميني.

٣٧٦٨ - [١١] (أبو هريرة) فوله: (عرض على قوم اليمين فأسرعوا، فأمر أن يستهمل بينهم في اليمين أيهم يحلف) يهم من ظاهر الحديث أنه ادعى رجل على جماعة فأنكروا، فعرض على تلك الجماعة اليمين فأسرعوا، فلم يحلف رسول الله ﷺ لجماعة بل أمر أن يصرح بينهم، ويحلف من خرجت القرعة باسمه، هذ ولكن للشارحين صوروه بصورة أخرى، وهو ما نقل لطيفي<sup>(١)</sup> أن صورة المسألة أن رجسين إذا ادعى متاعاً في يد ثلث، ولم يكن لهما بينة أو لكل واحد منهما بينة، وقال الثالث: لم أعلم بذلك، فحكمها أن يقرع بين المتداعيين فأيهما خرجت القرعة يحلف

## \* الفصل الثاني :

٣٧٦٩ - [١٢] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ». رَوَاهُ الثِّرَمِذِيُّ. [١٣٤١].

٣٧٧٠ - [١٣] وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَهُ فِي مَوَارِيثَ لَمْ تَكُنْ لَهُمَا يَمِينَةٌ.....

معها ويقضى له بذلك المدعى، يعني أن المدعى عليه غير منكر، بل يقول: لا أعدم لمن هو، وفي هذه الصورة يحلف أحد المتداعيين الذي خرجت له انقرة، وكان ذلك لكون كل منهما مكرراً لحق الآخر، والله أعلم. قل: وبهذا قال علي عليه السلام، وقال الشافعي: يترك في يد الثالث، وعند أبي حنيفة يجعل بين لمداعيين بصفين، وقيل: هذا في قول من الشافعي، وفي القول الآخر لم يفرع، وقول آخر مثل قول أبي حنيفة، والقرعة مذهب مالك أنه يقضي بأعدب البيتين.

## الفصل الثاني

٣٧٦٩ - [١٢] (عمرو بن شعيب) قوله - (واليمين على المدعى عليه) يعني إن طلب المدعى اليمين منه، فلو حلف القاضي بغير طلب المدعى، ثم طلب المدعى التحليف فيه أن يحلفه، كذا في (الفصول العمادية).

٣٧٧٠ - [١٣] (أم سلمة) قوله. (اختصما إليه في مواريث) أي: ادعى في أموال وأمتعة، فدل أحدهما: هذه لي ورثتها من مورثي، وقال آخر كذلك. وقوله. (لم تكن لهما يمين) صفة أخرى برجيين و المواريث بحذف الباء، والأول أولى وأوجه.

إِلَّا دَعَوَاهُمَا فَقَالَ: «مَنْ قَصَيْتُ لَهُ بِشْيءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ  
فُطْعَةً مِنَ النَّارِ»، فَقَالَ الرَّجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَلَّى هَذَا  
لِصَاحِبِي، فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ أَذْهَبَا، فَاقْتَسِمَا، وَتَوَخَّيَا الْحَقَّ، ثُمَّ اسْتَهِمَا،  
ثُمَّ لِيُحْلَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ» وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا  
بِرَأْيِي فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ عَلَيَّ فِيهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٥٨٤].

وقوله: «(إلا دعواهما) استثناء منقطع، أو هو من باب التعليق بالمحال، أي:  
لا بيئة إلا لدعوى، ولدعوى ليست ببيئة فلا بيئة قطعاً.

وقوله: (كل واحد) بدل من الرجلان.

وقوله: (وتوخيا) أي: اعدلا في القسمة واقصدا الحق فيها، أمر من التوخي التفضل  
من التوخي، وهو السير القصد لا بطيئاً ولا سريعاً، ويجيء بمعنى القصد، يقال:  
وَحَيْثُ وَخَيْتُكَ، أي: قصدتُ قصدَكَ، كذا في (المصباح)<sup>(١)</sup>، وفي (النهاية)<sup>(٢)</sup>:  
تَوَخَّيْتُ الشَّيْءَ اتَّوَحَّاهُ: إِذَا قَصَدْتَ إِلَيْهِ وَتَعَمَّدْتَ مَعْلَهُ وَتَحَرَّيْتَ فِيهِ، وقيل: أمرهما  
بالتحري في معرفة مقدار الحق، ولما كان التوخي والتحري من باب الظن أمرهما  
بالاستهام، أي: الاقتراع ليكون كالبيئة، والفرعة بحكم الشرع أقوى من التحري كأنها  
يفيد اليقين، وقد ورد أنه ﷺ قال حين أفرع عند تنازع رجلين: (اللهم أنت الحكم  
بيهما)، وفي رواية قال: (اللهم أنت تقضي بين عبادك بالحق)، ثم أمر بالتحليل  
لتحصل البراءة يقيناً.

(١) «المصباح» (٦/ ٢٥٢).

(٢) «النهاية» (٥/ ١٦٥).

٣٧٧١ - [١٤] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . أَنَّ رَجُلَيْنِ تَدَاعَا دَابَّةً ، فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّسَةَ . . . . .

٣٧٧١ - [١٤] (جابر بن عبدالله) قوله (تداعيا دابة، فأقام كل واحد منهما النسبة) حمل الصبي<sup>(١)</sup> الحديث على أنه إذا أقام رجل خدج ودو اليد كلاهما البيعة ترجح بيعة دي اليد، وهو مذهب الشافعي، علم أن لداعي ارجحين وإفادتهما البيعة صوراً شتى، وتنحصر في صورتين: إما ما أن يكون المدعى في يد ثالث، أو يكون في يد أحدهما، فإن كان في يد ثالث فحكمه ما مر في آخر الفصل الأول من حديث أبي هريرة، وإن كان في يد أحدهما، رعبه حمل لطبي الحديث، وذكر أنه يترجح حينئذ بيعة ذي اليد

وعندنا بن أقام بخارج البيعة على ملك مؤرخ، وصاحب اليد بيعة على ملك أقدم تاريخاً، كان بيعة ذي اليد أولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو رواية عن محمد، وعنه أنه لا يقبل بيعة دي اليد رجح إليه، ولو أقام الخارج ودو اليد البيعة على ملك مطلق، ووقفت إحداهما دون الأخرى، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد بيعة الخارج أولى، وقول أبو يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة صاحب الوقت أولى سوء كان الخارج أو ذي اليد، فإن أقام بخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة ناشأ صاحب اليد أولى؛ لأن البيعة قمت على ما لا يدع عليه اليد دستونا، وترجحت بيعة ذي اليد بالنسبة بقضى له، ومثل هذا مذهب الإمام أحمد في أشهر من الروايات، والمحتدر عند الأصحاب كما ذكر تفصيله في (شرح كتاب الخرق)<sup>(٢)</sup>

(١) شرح لطبي (٧/ ٢٥٤).

(٢) انظر، اشرح الزركشي على مختصر الخرق (٧/ ٤٠١).



أَنَّهَا دَابَّةٌ نَجَّجَهَا، فَقَصَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي فِي يَدِهِ. رَوَاهُ فِي «شرح السنة». [شرح السنة ١٠/١٠٦].

٣٧٧٢- [١٥] وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا بَعِيرًا لَيْسَتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَّةٌ، فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا. [د. ٣٦١٣، ن ٥٤٢٤، ج ١٠، ٢٢٣٠]

وبالحملة ههنا صور تكويرة بيضاء صاحب اليد فيها أوبى، وأخرى تكون بيضاء الحارج أولى، وبس مدحه عنه قبور بيضاء ذي اليد إلا في صورة تدرج، وهو ما إذا دعى كل واحد أن هذه اليد منك نتجها كما نفل الطسي، وتفصل ذلك في (الهداية) (١)، ومعنى (نتجها) (٢) أنه ولدها من الوليد، فتح الدقة إذا بولى نتاجها فهو ناتج، ومناقفة متوجة، والناتج للإبل كناية للسوء، وقد سبق تحقيق معناه في موضعه.

٣٧٧٢- [١٥] (أبو موسى لأشعري) قوله. (ادعيا بعير) وفي بعض النسخ (تداعيا).

وقوله (فبعث) أي أقام

وقوله (فقسمه [النبي ﷺ] بينهما نصفين) يوفق مدعيا كما عرفت، وقال

(١) «الهداية» ٣/١٦٦-١٦٧

(٢) به فإن محتبة في دعوى الناح، وما هي غيرها فارجحوا شهادة غير ذي اليد، قاله في «التنوير»

٣٧٧٣- [١٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلَيْنِ احْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لَهُمَا بَيِّنَةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَهِمَا عَلَى الْيَمِينِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٣٦١٨، ج٥: ٢٢٤٦].

٣٧٧٤- [١٧] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «اخْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ، يَغْنِي لِّلْمُدَّعِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٢٠].

٣٧٧٥- [١٨] وَعَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ، فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟» قُلْتُ: لَا قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «اخْلِفْ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَنْ يَخْلِفَ وَيَذْهَبَ بِمَالِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ (آل عمران: ٧٧). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٣٦٢١، ج٥: ٢٤٢٢].

لطبي<sup>(١)</sup>: هذا مطلق يحمل على لعقيد الذي بيته في قوله (استهما على اليمين).  
٣٧٧٣- [١٦] (أبو هريرة) قوله: (استهما على اليمين) أي: اقترها، وهذا مثل ما تقدم من حديث أبي هريرة في آخر الفصل الأول.

٣٧٧٤- [١٧] (ابن عباس) قوله: (حلّفه) تشديد اللام، أي: أراد تحليفه.  
٣٧٧٥- [١٨] (الأشعث بن قيس) قوله: (فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ (الآية) أي: ليس إلا تحيفه، فإن كذب فعله وماله

٣٧٧٦- [١٩] وَعَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مِّنْ كِنْدَةَ، وَرَجُلًا مِّنْ حَضْرَمَوْتَ، اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَرْضِي اغْتَصَبْتُهَا أَوْ هَذَا، وَهِيَ فِي يَدِي، قَالَ: «هَلْ لَكَ يِنَّةٌ؟» قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَحْلَفُ، وَاسْمُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبْتُهَا أَبُو؟ فَتَهَيَّأَ الْكِنْدِيُّ لِلْيَمَنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْطَعْ أَحَدًا مَّا لَا يَمِينُ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْدَمُ»، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضُهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٢٢].

٣٧٧٧- [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَحُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ، وَالْيَمِينَ الْغُمُوسَ، وَمَا حَلَفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ يَمِينَ صَبْرٍ، فَأَدْخَلَ فِيهَا مِثْلَ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ، . . . . .»

٣٧٧٦- [١٩] (عنه) قوله: (ولكن أحلفه والله ما يعلم) هذا اللفظ المحذوف به، و(الأجدم) أي: مقطوع البركة، والمراد أجدم الحجة، أي: لا حجة له عند الله.

٣٧٧٧- [٢٠] (عنده بن أنس) قوله: (وعن عبدالله بن أنس) بلفظ التصغير.

وقوله (وليمين الغموس) قال أصحابنا: هي الحلف على أمر ماضي تنعقد فيه الكذبة، وليس لها عدد كفره إلا اليمين والاستعفار، وقد ورد فيها وعيد بدخول النار، ولذلك سميت بالغموس؛ لأنه يعمس صاحبها في النار، والتي تقع في الأنفصة ويقطع بها أموال الناس من هذا لقليل، فهي أعم من يمين الصبر، ويمين الصبر مر تفسيره في الفصل الأول.

وقوله (فادخل فيها) أي: في تلك ليمين (حاج بعوضة) أي: شيئاً قليلاً من الكذب، وما يحدث ظاهره بطنه من التأويل؛ لأن ليمين على يمين المستحلف فكيف إذا كان كذباً محضاً.

إِلَّا جُعِلَتْ نُكْتَةٌ فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ رَوَاهُ الثَّرَمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت: ٣٠٢١].

٣٧٧٨- [٢١] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مَنِيرِي هَذَا عَلَى بَيْمِينِ آثِمَةٍ، وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ أَخْضَرَ إِلَّا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، أَوْ وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ». رَوَاهُ مَالِكٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. [ط: ٧٢٧/٢، د: ٣٢٤٦، ج: ٢٢٢٥].

وقوله: (إلا جعلت) أي: تلك البيمين (نكتة) أي: سوداء، وقد صرح بها في الحديث الآخر، وسكنه: الأثر، وهي (القاموس) <sup>(١)</sup>. النكتة: النقطة، والسكت: أن تضرب في أرض مقصيب فيؤثر فيها.

وقوله: (إلى يوم القيامة) أي: يبقى أثرها إلى هذا اليوم، ثم يعاقب بها.

٣٧٧٨- [٢١] (جابر) قوله (عند منيري هذا) يدل على لتعليق في البيمين بحسب المكان، كما ينفذ بحسب لأزمن، مثل بعد صلاة العصر، وقيل: كانت عادتهم في زمن النبي ﷺ لتخاصم في المسجد عند المساء، فيقع الحلف عنده، لذلك خص المنير بالذكر، والإشارة بقوله: (هذا) لتعظيم يؤيد القول الأول، وهو الأظهر.

وقوله: (آثمة) صيغة لسيئة، أي: دت إثم، وتقييد السواك بالأخضر تحقير له، فإنه خشة متذلة، وبعد البوسة يحصل به قدر وقيمة، وقال الطيبي <sup>(٢)</sup>: تنميم لمعنى التحقير، فإن العادة أن يستعمل السواك يمساً

(١) (القاموس المحيطة) (ص: ١٦٢)

(٢) (شرح طيبي) (٧/٢٥٧)

٣٧٧٩- [٢٢] وَعَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَامَ قَائِمًا، فَقَالَ: «عَدِلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ بِالإِشْرَاكِ بِاللَّهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَاخْتَكِبُوا لِيَصْرَفَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاتَّخِذُوا فَوْكَ الزُّورِ﴾ حُمَلَاءَ يَوْمَ عَيْرٍ مُشْرِكِينَ يَوْمَ» [الحج: ٣٠-٣١]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ [د: ٣٥٩٩، ج: ٢٣٧٢].

٣٧٨٠- [٢٣] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَيَّسَ بْنِ خُرَيْمٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَاجَةَ لَمْ يَذْكُرِ الْقِرَاءَةَ. [حم ١/ ١٧٨، ت: ٢٢٩٩].

٣٧٨١- [٢٤] وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُورُ شَهَادَةَ حَاتِنٍ، وَلَا حَائِثَةٍ، .....»

٣٧٧٩، ٣٧٨٠- [٢٢، ٢٣] (خریم بن خریم) فاتک، (أيس بن خريم) قوله (وعن خريم) يضم لحداء وفتح لراء الثعلب المقبوطة مصغر (اس فاتک) بهاء وناه مشاة فوقة مكسورة

وقوله: (قام قائماً) أي: قياماً

وقوله (عدلت) بمعنى المجهول مجعماً (بإشراك) وذلك من باب شهادة الزور كاستوحيد شهادة الصديق، و(لزور) بالضم، انكبت، من الزور وهو الانحراف، يقال: تزور عنه أي: عدل وانحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ تَزُورُ عَنْ كَهْمِهِمْ﴾ انكبت [١٧]، وأقول الزور أعم من شهادة الزور، فإذا أمرنا بالاحتساب عنه فمن شهادة الزور فيه إتيان حق الناس بطريقة الأولى

٣٧٨١- [٢٤] (عائشة) قوله: (لا تجور شهادة حاتن ولا حائثة) يحمل أن يراد به الخيانة في أموات الناس، ويحتمل أن يراد الأعم يشمل للخيانة في أحكام الله

## وَلَا مَجْلُودٌ حَدٌّ ، .....

نعالي ، وقد جمع الكل قوله سبحانه تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْوُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحْوُوا أَمْرَكُمْ ﴾ [النس ٢٧] ، فيكون المراد بالحدائن المسوق ، وحيث لا يكون ذكر لمجلود والرأي وغيرهما مثلاً بعده ، وعظفهما عليه من قيل عطف الخاص على العام لعظم حيثيتهما ، فلا يتوجه عليه ما قال شيخ التوريشي<sup>(١)</sup> ، إنه يركز الأمر على ما قرره المحض من حمل الحائنة على المعنى الأعم لاستغني بذكر الحيانة عن ذكر لرب في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فعلمنا أنه أراد بالخائ الخائن لذي يحول في أمانات أساس ، نعم ما ذكره من أنا وجدنا استعمال هذا اللفظ في لأكثر والأغلب في السعة في خيانة أمانات أساس موجّه

فمن قلت : الحيانة من جملة الخفيات التي لا يطلع على حقيقتها ، لا عالم

الأسرار

قسا : يعرف بالأمارات والبدلائل ، فالمراد بالحائس الذي لا يكدر يحصى أمره لاشتهاره بذلك وظهور ذلك عنه كثرة بعد أخرى ، كذا قالوا ، وأقول : لو لم يعم لشي كثير من أنواع النفس خارجاً ، فالصواب المصميم ، يكن ذكر بعض المسوق للتخصيص بعد لتعميم

وموله . (ولا مجلود حدًا) يساور الرأي غير المحض وانقاد والشارب ، يكن لمجلود في القذف لا تقبل شهادته عند أي حيلة رحمه الله أبداً وإن تاب ، وجعل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنِينَ الَّذِينَ يَأْتُونَ بَارِعَةً شَهَادَةً وَهُمْ يُمْسِكُونَ جُلْدَهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَعَسِفُونَ ﴾ ، لا الذين تابوا ﴿ انشور ٥-١٠ ،

## وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ،

عطفاً على قوله: فأجلدوا، وجعل عذم قبول الشهادة أسداً من تمام الحد، وجملاً لاستثناء من «الْقَسِيمُونَ»، وتام تحصيله في أصول الفقه

وسائر الأئمة بقولهم: لقدف من حملة لفسوق، ولا يتعلق بإقامة الحد بل إن تاب قبل شهادته ثم جلد أو سم يجلد، وإن لم يتب لا نفس شهادته سواء جلد أو لم يجلد، بل لا بعد أن يكون إقامة الحد موجباً لقول شهادة لسوء الحسق والائتم، لكن لا يحصى أن ذكر المجلود دور لقدف في الحديث ربما يدل على أن لمعانع من لشهادة هو إقامة الحد دون موجه

وهذا الوجه قال الثوري شي<sup>١</sup> لأقرب أن يكون لمرد باسم مجرود هذا اندي جلد في القدف على ما ورد به لتزويل، ثم قال: وإن ذهب داهب إلى أن المردة اغتاسق اندي عرف بالغسق، ونسب منه ذلك بما أقيم عليه من الحد فله محمل، والوجه هو الأول، فيتأمل

وقوله (ولا ذِي غَمَرٍ) عمر بالكسر الحقد والعداوة، أي: لا نفس شهادة عدو على عدو ويكون العداوة بينهما مشهورة صاهرة، ولم يذكر المرأة كما في رد وزانة في الحديث الآتي، لأن أكثر ما يكون العداوة في الرجال، وكذا الكلام في الطيب والفسق، فافهم.

وقوله (عني أخيه) قال الطيبي<sup>٢</sup>: سواء كان أخاه من النسب أو أختاً، وعلى هذا، بما قال (على حبه) تلياً نعليه وتقبيحاً بصيغه، انتهى الأخ يطبق على الأخ

(١) كتاب الميسر: (٣/ ٨٧٠)

(٢) شرح الطيبي: (٧/ ٢٥٨)

وَلَا ظَنِينَ فِي وِلَاءٍ وَلَا قَرَابَةٍ، وَلَا الْقَانِعِ مَعَ أَهْلِ الْبَيْتِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ،  
وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَيَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدُّمَشْقِيُّ الرَّائِي سُكْرُ الْحَدِيثِ.  
[ت: ٢٢٩٨].

سباً أو ديناً، ولعله أريد هنا المثل من بني لنوع، فإيهام.

وقوله: (ولا ظنين في ولاء ولا قرابة) الظنين المسمم، فَيُحِيلُ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ  
كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى أَغْتَابٍ بِصِيْرٍ﴾ (التكوير ٢٤) على الفراءة بالطاء المشالة،  
من انطئة بالكسر، الثَّهْمَة، يعني من انتمى إلى غير موليه وقال: أُرْ عَتِيقُ فُلَانٍ وَهُوَ  
كَاذِبٌ وَمَشْتَهَرٌ بِكَذِبِهِ فِيهِ بَحِيْثٌ بِهِمَهِ النَّاسِ فِي قَوْلِهِ وَيَكْذِبُونَهُ، لَا يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لِأَنَّهُ  
فَاسِقٌ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ فِي لُؤْلَاءٍ يَقْطَعُهُ عَنِ الْمَعْتَقِ وَدَعَاهُ لِمَنْ لَيْسَ مَعْتَقُهُ كَبِيرَةً، كَدَّ  
قَالُوا، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ وَعِيدٌ وَتَشْدِيدٌ، وَكَذَا لِحُكْمِ فِي الْمَرَابَةِ بِأَن يَدْعِي أَنَّهُ ابْنُ فُلَانٍ أَوْ  
أَخُ فُلَانٍ وَهُوَ فِيهِ كَاذِبٌ وَيَكْذِبُهُ النَّاسُ فِيهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهِ اللَّعْنُ.

وقوله (ولا القانع مع أهل البيت) أراد به السائل المفتنع بأدنى قوت، أي من  
كَانَ فِي نَمَقَةٍ أَحَدٍ كَالْخَادِمِ وَالنَّائِبِ فَإِنَّهُ لَا تَصِلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرُ شَهَادَتُهُ نَقْعاً لِنَفْسِهِ،  
فَيَكُونُ فِي حُكْمِ شَهَادَةِ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ بِالْإِنْفَاقِ، وَشَهَادَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عِنْدَ بَاءٍ وَعِنْدَ  
لِشَاعِي يَقْبَلُ الْأَخِيرَ.

وقوله: (منكر الحديث) عبارة الترمذي: يضعف في الحديث، وفي  
(الكاشف) لا: يزيد بن زياد ويقال: ابن أبي زياد، دمشقي، عن الزهري وسليمان بن  
حيب، وعنه وكيع وأبو نعيم والوحاطي، أخرجه حديثه الترمذي وابن ماجه، وفي  
لحاشية قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن حاتم: منكر الحديث، وقال مرة:



٣٧٨٢ - [٢٥] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُورُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا زَانٍ، وَلَا زَانِيَةٍ، وَلَا دِيٍّ غَمِرَ عَلَى أَخِيهِ». وَرَدَّ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٣٦٠٠، ٣٦٠١]

٣٧٨٣ - [٢٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَحُورُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. [د: ٣٦٠٢، ج: ٢٣٦٦].

ذهب الحديث، وقال مرة: «ضعيف الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، روى عنه مروان بن معاوية الفراءى

٣٧٨٢ - [٢٥] (عمرو بن شعيب) قوله، (ورد) بلفظ الماضي عطف على (قال).

٣٧٨٣ - [٢٦] (أبو هريرة) قوله: (لا تجور شهادة بدوي على صاحب قرية) قبل لجهله بأحكام الشريعة وكفسة حمل الشهادة وغلبة النسب، فإن علم منه هذه صفات تجور، ونعقب بأنه حيث لا يكون لتخصيص أهل القرية فائده، وقال الثوري<sup>(١)</sup> ذهب إلى ظاهره بعض العلماء، والوجه فيه على قول من يرى بخلاف ذلك أن يقال معنى قوله: (لا تجور) لا يحسن لحصول التهمة بعد ما بين الرجلين، ويؤيد ذلك تعددتها بـ (على)، ثم سخر النوع بالبدوي ليعدل على الفروي، ويؤيدون حديث بما ذكر، ثم قال الثوري<sup>(٢)</sup> كل ما وجد في أحاديث الباب غير معمول

(١) كتاب الميسر، (٣/ ٨٧١)

(٢) كتاب الميسر، (٣/ ٨٧١)

٣٧٨٤- [٢٧] وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بَيْنَ رَجُلَيْنِ،  
فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ لَمَّا أَدْبَرَ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَلُومُ عَلَى الْعَجْزِ وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكِبَرِ، فَإِذَا غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ:  
حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٣٦٢٧].

عد بعض العلماء، ولا يحلو من هو في لأحاديث، أو ترجيح فيما يخالفه من طرق  
لرواية، أو احتمال تأويل يستقيم معه الجمع سر المختلف فيه من الروايات، والله  
أعلم، انتهى ولعله أراد بالكل الأكثر، والله أعلم

٣٧٨٤- [٢٧] (عوف بن مالك) قوله: (حسبي الله، ونعم الوكيل) إشارة به  
إلى أن المدعى أحد ماله بطلاً

وقوله: (يلوم على العجز) أي: لا يرضى، ولمرد بالعجز عما ضد الكس،  
والكيس انتميط في أمور، والاهتداء إلى التنبير، وحصلحه بالنظر إلى الأسباب،  
واستعمل الفكر في لعاقبة في الحصومات وأمثاله، يعني كان ينبغي لك أن تيقظ في  
معاملتك، ولا تقصّر فيها قبل إقامة المدعي البتة، ومع ذلك إذا غلبت لحصم قب  
حسبي الله، وأما قبل ذلك فليس شيء، والمقصود بحث على التيقظ والتنبير في الأمور،  
«اليوم على التهور، ولتنصير في إقامة الحق، والسعي في إثباته بمسرة الأسباب  
وذلك حال الأقوياء، كما ورد (المؤمن لفتي خير من المؤمن الضعيف)» أو  
كما قال

لهم يا رب المستضعفين نحن الضعفاء، لا تهدي لأمرنا في الدنيا ولا في  
الدين، وقونا بقوتك، واهدنا السيل، ولا حول ولا قوة إلا بك

٣٧٨٥- [٢٨] وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ: ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ. [د: ٣٦٣٠، ت: ١٤١٧، ن: ٤٨٧٦].

### • الفصل الثالث:

٣٧٨٦- [٢٩] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ. [حم: ٤/٤، د: ٣٥٨٨].

٣٧٨٥- [٢٨] (بهز بن حكيم) قوله: (وعن بهز) بفتح الموحدة وسكون الهاء حره راي.

وقوله: (حبس رجلاً في تهمة) بأن ادعى عليه رجل ذنباً أو ديناً فحبسه ليعلم صدق الدعوى، وإذا لم يعلم (خلّى عنه)، وفيه أن حبس المدعى عليه مشروع بل أن يقدم البيعة.

### الفصل الثالث

٣٧٨٦- [٢٩] (عبدالله بن الزبير) قوله: (قضى) أي أوجب

تم (كتاب الإمارة والقضاء) بعونه وتوقيعه، وتلوه (كتاب الجهاد)



(۱۹)

کتاب الجہاد



## كِتَابُ الْجِهَادِ

### كتاب لجهاد

في (القاموس): الجُهد: الطاقة ويضم، والمشقة، واحدهُ جهْدك بلغ عايشٌ، وجهد كمنع جدُّ كاحتهد، ولجهاد بالكر: اِقتُل مع العدو، كالْمجاهدة، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>. ويعلل النعمان الحارثي ولقصد إلى ذلك وبدل الصداقة فيه بدليل أنه 'ورد بعده بآيا في قتال في الجهاد، فيهم منه أن الجهاد قد لا يكون فيه لقتال

ولجهاد' مع الكفار فرص على الكفاية إلا أن يكون الشَّهْرُ عامًا، فحينئذ يصير فرض عن؛ لقوله تعالى: ﴿يَفْرُوا جَفَاءً وَنَفًّا﴾ [البقرة ١٩١]، وعزر البحر أنصر من عزو البر، وذكر في (القاموس)<sup>(٢)</sup> 'خيارُ الشهداء أصحابُ الوُكُوفِ' أي 'الذين تكفأت عليهم مراكزهم في البحر، فصارت فوقهم مثل أوكاف البعب، وقد سره النبي ﷺ انتهى

وفاز السبوطي ورد أن الله تعالى ينبي قصص أرواح شهداء لبحر، لا يكمل ذلك إلى ملك الموت

(١) القاموس المحيط (ص ٢٦٣)

(٢) ذكر الحافظ ابن القيم في 'إزاد المعاد' (٩/٣ - ١٠) مراتب الجهاد وفسرده. وفيه بحث لطيف، فلم أجمع أنه

(٣) القاموس المحيط (ص ٧٩٥)

## • الفصل الأول:

٣٧٨٧ - [١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخِلَهُ الْجَنَّةَ جَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، قَالُوا: أَفَلَا بُشِّرَ بِهِ؟» النَّاسُ؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِثَّةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفَرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٧٩].

### الفصل الأول

٣٧٨٧ - [١] (أبو هريرة) قوله: (وأقام الصلاة وصوم رمضان) خصهما بالذكر تنبيهاً على عظم شأنهما ولعمومهم المسلمين فاطمة.

وقوله: (أو حس) أي لم يجهد فلا ينامي وجوب الهجرة، وفيه. ورد هذا الحديث في فتح مكة لأن الهجرة قبله كانت فريضة.

وقوله: (إن في الجنة مئة درجة) يعني نعم بشروهم بدخول الجنة بالإيمان والصوم والصلاة وحباً، ونحتهم من عذاب النار، لكي لا نكتفوا بذلك بل هاهنا درجات وفصول آخر تنال بالجهاد والشهادة في سبيل الله فاسعوا بذلك تبصاً.

قوله: (فإذا سألتكم الله) أي: الحجة على لجهاد أو مطلقاً

وقوله: (فيه أوسط الجنة) أي: أعدها وأصلها وأوسعها وحيرها، كذا ذكر



٣٧٨٨ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ قَائِمًا بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَفْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. (ح: ٢٧٨٧، م: ١٨٧٨).

٣٧٨٩ - [٣] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّذَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ».....

لسيوطي، وفي (القاموس) (١) رجل فَرَادِسٌ، صَحْمُ الْعِطَامِ، وَافْرَدَسَةٌ لُشَعَةٌ، وَصَدْرُ فَرَدَسٍ: وَاسِعٌ، وَمِنْهُ الْفَرْدُوسُ.

٣٧٨٨ - [٢] (وعنه) قوله. (القائمت) بقنوت الطاعة والحشر والدعاء ولقيم.

وقوله. (لا يفتر) بضم التاء من لَفْتَرُوهُ، يعني أن المجاهد وإن كان يمر بعض أوقاته بالوم ولاكن وغير ذلك لكنه في حكم من لا يمر عن العدة قطعاً، يُكْتَبُ ثَوَابُهُ مُتَّصِلاً عَلَى كُلِّ حَرَكَةٍ وَصَكُونٍ.

وقوله (حتى يرجع المجاهد في سبيل الله) وضع المظهر موضع المضمّر تعبلاً للحكم، وإظهاراً لشرف المجاهدين، وتنبهاً على ترك بدكرهم، والالتئام بذلك.

٣٧٨٩ - [٣] (أبو هريرة) قوله (اتذّب الله) في (القاموس) (٢) يذّب إلى الأمر دعاء وحثه وجهه، فيكون اتذّب بمعنى أجاز، وكأنّ الخرج في سبيل الله دعا الله ويدبه لمصرته ونيل أجره فأجابه الله تعالى، وقد يجعل بمعنى تضمّن وتكفّل، وقد

(١) القاموس المحيط، (ص: ٥٢٠)

(٢) القاموس المحيط، (ص: ١٣٩)

لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنَّ أَرْجِعُهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ  
أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح: ٣٦، م: ١٨٧٦].

وقعت الرواية بهما.

وقوله: (لا يخرججه) حال عن (الله) بتقدير القول، أي: قائلاً.

وقوله: (إلا إيمان بي) برفع على أنه مستثنى مفرغ، أي: لا يخرججه مخرج  
إلا إيمان بي، ووقع في نسخ (مسلم) ما نصب على أنه مفعول له، أي: لا يخرججه  
مخرج لأجل شيء إلا للإيمان بي فيكون منصوباً بنزع الحذف، وكذا قوله: (ونصديق).

وقوله: (أن أرجعه) بدل اشتمال عن الموصول أو تفسير بالانتداب، فيكون  
(أن) مفسرة لما نصّص الانتداب معنى القول، وإذا صمّ الانتداب معنى نصّص  
يكون مفعول (انتداب)، أي: صمّ الله لمن خرج في مسله أن يرجعه، ورجع هذا  
من الرجوع المتعدي دون الرجوع اللازم.

وقوله: (من أجر) أي: أحر فقط، أي: هم يعنم شيئاً (أو غنيمة) أي: معها،  
ويروى (وعبيمة) بالواو أيضاً، والمراد ما ذكرنا، وقال الطيبي<sup>(١)</sup>، وياووا أوجه الروايتين  
وأستهما معنى، وهو محل نظر لما قرر، وظهر به أن القول يكون (أو) بمعنى الواو  
أيضاً غير متح.

قوله: (أو أدخله الجنة) معنى إن قتل أو مات، وقيل: المراد دخول الجنة مع  
الساقيين بلا حساب وعذاب، وقيل: بدخله بعد موته قبل يوم القيمة كما قال  
﴿أَجَنَّةٌ مِّنْ دَرَجَاتٍ﴾ (ابن عمران: ١٦٩).



٣٧٩٢- [٦] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْغَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٦٤١٥، م: ١٨٨١].

٣٧٩٣- [٧] وَعَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ حَمَلُهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ.....»

فهو مربوط وربيط، والرباط مصدر من ياب المفاعلة، ويجيء بمعنى ما ربط به، وفي الشرع ملازمة الثغر العدو كالمرباطة، وهي في الأصل أن يربط كل من الفريقين خيولهم في ثغره، وكلٌّ منهما معذٌ لصاحبه، فسُمِّيَ المقام في الثغر رِبَاطًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَارُوا رَبَاطًا﴾ [آل عمران: ١٦٠]، وقوله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقد يفسر قوله: (ورباطوا) بانتظار انصلاصة بعد انصلاصة لقوله ﷺ: (فلذلك الرباط، فلذلك الرباط)، وفي (المقدمة)<sup>(١)</sup>: الرباط ملازمة الثغر للجهاد، وأصله الحبس، والثغر ما يلي دار العدو.

٣٧٩٢- [٦] (أنس) قوله: «الغدوة في سبيل الله أو روحة» الغدوة تمتح للمعجمة: السير في أول النهار، والروحة بالفتح: السير في آخر النهار، وكلاهما بناء المرة.

٣٧٩٣- [٧] (سلمان) قوله: (جرى عليه عمله) أي: ثوبٌ عمه.  
وقوله: (وأجري) بلفظ المجهول من الإجراء، أي: أوصل إليه رزقه من طعام الحجة وشرابها.

وَأَمِنَ الْفَتَانَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٩١٣].

٣٧٩٤ - [٨] وَعَنْ أَبِي عَبَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا غَبَرَتْ قَدَمًا عَبْدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [ج: ٢٨١١].

٣٧٩٥ - [٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ فِي النَّارِ أَبَدًا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٩١].

قوله - (أسس) بلفظ الماضي المعلوم من الأمن، ويروى (أوس) بلفظ الماضي لمحلول من الإيمان و(الفتان) بفتح الفاء وتشديد التاء فَعَلٌ من الفتنة، والمراد من يمتن في القبر من تلك العذب، أو السَّجَل، أو الشيطان، ويروى بضم الفاء جمع فائن شاملاً لجميع هؤلاء ومن عداهم

٣٧٩٤ - [٨] (أبو عباس) قوله: (وعن أبي عس) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة في آخره مبنية مهملة

قوله: (فتمسه) بالنصب والمراد انتماء اجتماع الاعبرار والمساس، والاعبرار في سبيل الله كتابة عن السعي إلى الجهاد، وفيه مبالغة بأنه إذا كان الاعرار دفعاً لمس النار، فكيف بنفس الجهاد، والمراد بسبيل الله السعي إلى الجهاد، وهو المتمتع في الشرع، وقد يراد به السعي إلى الحق ولعلم وبررق الحلال

٣٧٩٥ - [٩] (أبو هريرة) قوله: (لا يجتمع كافر وقاتله في النار) هذا الحديث ورد محصوراً بمن قتل كافر في جهاد بأمره لا بدخس الدار، وفي الحقيقة هو بيان فضل الجهاد كما في الحديث السابق، فإن من حاهد يقين كرهًا غالباً ومن جاهد ولم يقين فجزاؤه الجنة أيضاً، فافهم

٣٧٩٦- [١٠] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُمْ رَجُلٌ مُنْسِكٌ حَيَّانٌ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَتَتَبِعُ الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مِظَانَهُ أَوْ رَجُلًا فِي هَيْئَةٍ..»

٣٧٩٦- [١٠] (وعنه) قوله: (من خير معاش الناس) في (الموسم)<sup>(١)</sup>: النعش والمعاش الحياة، عيش يعيش عيشاً ومَعَانِياً ومعيشاً ومعيشةً وعيشةً بالكسر، وما يُعَاش به، والمعيشة التي تعيش بها من لمطعم والمشرب، وما تكون به الحياة.

وقوله: (رجل) متداً بحذف المضاف، أي معاشٍ رحي.

قوله: (يطير على متنه) أي: يسرع راكباً على ظهره، والهيعة والهايعة الصوت تفرع منه وتخافه من عدو، ورجلٌ هاجٍ لاجٍ، وهائجٌ لائحٌ: حادٌ ضعيف، والفرع بالتحريك والفرعة بالسكون: الذُهر والفرق، وانفَعَلَ كفرج ومنع، والاستغاثة والإغاثة، والمراد الاستغاثة وهو لأنسب، ويصح إرادة المعنى الأول بإرادة أثر الفرعة وهو الاستغاثة ونحوها.

وقوله: (طار عليه) أي: ذهب وأسرع، والضمير في (عليه) إما للفرس وقد يُذكر، أو للمذكور المسموع، أي: شاهدٌ وحاضراً عنده.

وقوله: (يتتبع القتل والموت) أي: لا يُبالي ولا يتحرز عنه من يطلبه حيث يظر أنه يكون، و(مِظَانُهُ) بدل اشتغال أو ظرف لـ «يتتبع»، والضمير فيه للموت؛ لأنَّ الحاصل بالقتل أيضاً هو الموت و(هَيْئَةٍ) تصغير غنم، والغَنَمُ الشَّاءُ لا واحد لها من لفظها، والوحدة شاة، وهو اسم مؤنث للجس ولهذا أظهر التاء في تصغيره، يقع

فِي رَأْسِ شَعْفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشَّعَفِ أَوْ بَطْنِ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فِي خَيْرٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٨٩].

على مذکور و لإثبات وعلیهما جميعاً، والتبرين بالتقيل من لسحمر أيضاً و(الشعفة) بعين مهمة فتحات. رأس الحبل، ولعله أريد بها الجبل، والإشارة لتقريب لتتحقير، وكذا في قوله (و من هذه الأودية) والمراد بهما الحنن لا المعين، والمراد وصف اعتزاله وفاعته في أحقر مكان وأدى قوت. والمراد بالزكاة صدقة، ويمكن أن يلح عدد عنه المصاب، ومع ذلك هي شيء قليل. و(المقن) سم للموت كما في قوله تعالى ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر ٩٩].

وقوله: (ليس من الناس إلا في خير) أي: يكفيهم شره، ويستكفي شرهم عن نفسه، وأحسن نية في العزلة، هو الأولى.

وحاصل معنى لحدث الحث على مجاهدة أعداء لدين ومجاهدة النفس واشيطان، والإعرص عن سببها انذات المعاجلة، وأنه ينبغي للرجل إن حاله الناس يكون في تأييد دين الله وإلا فالعزلة وتكميل النفس، وفيه دليل على أفصل العزلة من انعطية، والمسألة خلافية، والمقدر على لقونذ والآداب في كل منهما، ويستوفي بيدها كتاب (إحياء علوم الدين) ١ فظهر ثمة، وقد ذكرها في ترجمة ربع العادات ٢

(١) (إحياء علوم الدين) (٢/ ٢٦٧ - ٢٩٠).

(٢) قال (مهم العربي في مقدمة إحياء علوم الدين) وقد أسسه على أربعة أرباع، وهي ربع عبادات، وربع العادات، وربع مهلكات، وربع اسميات، وقد ترجم الشيخ المحدث للمعوي ربع العادات بسبعة ففاسية، وسماء «دأب الصالحين»

٣٧٩٧- [١١] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج ٢٨٤٣، م: ١٨٩٥].

٣٧٩٨- [١٢] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ كَحُرْمَةِ أُمَّهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلًا مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ فَيُخَوِّنُهُ فِيهِمْ إِلَّا وَقَفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ،.....»

مه

٣٧٩٧- [١١] (زيد بن خالد) قوله (من جهز غازياً) جهزه هنا له أساب سمره، وجهاز بعت واعروس والمسافر بالكسر والفتح ما يحتاجون إليه، وبالفتح ما على الراحلة.

وقوله: «(فقد غزا) أي صد و شريكاً له في ثواب العرو

وقوله (ومن خلف غازياً في أهله) أي: صار خلفاً له وقدم مقامه في إصلاح حالهم ورعاية أمرهم.

٣٧٩٨- [١٢] (بريدة) قوله: (فيخونه) الصمير لمرفوع لـ (رجل) الذي هو مذخون (يس)، والمصوب لرجل الذي هو معون (يخفف)، ولضمير في (فيهم) للأهل، وأهل الرجل: عشيرته ودور قريته، وهو اسم حس، ويجمع على أهلون وأهل وأهل وأهلات.

وقوله: «(لا وقف) بلفظ مجهول، ولضمير لرجل الأول، وهي (ه) لثاني، وفي قوله: (فياخذ من عمله) على العكس.



فَمَا ظَنُّكُمْ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٩٧].

٣٧٩٩- [١٣] وَعَنْ أَبِي مُسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَخْطُومَةٍ فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِائَةِ نَاقَةٍ كُلُّهَا مَخْطُومَةٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٩٢].

٣٨٠٠- [١٤] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا إِلَى بَنِي لَحْيَانَ مِنْ هَذِيلٍ فَقَالَ: «لِيَبْتَغِثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، .....

وقوله: (فما ظنكم) بذلك الرجل هل يترث من حسانه شيئاً، أو فما ظنكم بالله هل تشككون في هذه المجازاة. وقال الثوريّني<sup>(١)</sup>. «فيل» معناه فما ظنكم من أعطاه الله هذه العسيلة والدرجته، فربما يكون وراء ذلك من تفصيله

٣٧٩٩- [١٣] (أبو مسعود) قوله: (بناقة مخطومة) أي التي حُمِلَتِ الحطامُ في أنفها، واستخدم بالكر: ما وضع في أنف البعير ليعتاده به، والخطم يصبغ لحياء وسكود الصاء من ابتداء مُقَدِّمِ أنفها وعمها، ومفار الطائر، وهو الرِّمَامُ من زُفَّةٍ شَدَّةٍ

٣٨٠٠- [١٤] (أبو سعيد) قوله (بعث بعثاً) أي: أرس جيشاً، والبعث يهزك: نجيش، والجمع بُعُوثٌ.

وقوله: (إلى بني لحيان) بالكر وقد فُتِحَ أبو قبيلة، و(هذيل) بلفظ التصغير أبو حيٍّ من مُضَرَ

وقوله: (ليبتغيث من كل رجلين أحدهما) أي: يخرج من كل قبيلة نصفَ عددها،

وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٨٩٦].

٣٨٠١- [١٥] وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [م: ١٩٢٢].

٣٨٠٢- [١٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكَلِّمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....»

وكوب الأجر سهماً محمولاً على ما إذا خَلَفَ الْمُقَسِّمُ الْعَارِيَّ فِي أَهْلِهِ بِالْخَيْرِ، كَذَا يُقَالُ عَاطِيٌّ<sup>(١)</sup>.

٣٨٠١- [١٥] (جابر بن سمرة) قوله: (لَنْ يَبْرَحَ) أى: لَا يَزَالُ.

ونوله: (يُقَاتِلُ) استئناف للجمله الأولى، والمعصبة الجماعة، وورد في حديث آخر: (لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ)، قال القاضي عياض في (المشارك)<sup>(٢)</sup> قال يعقوب ابن شيبة عن علي بن المديني: لغرب هاهنا المدلول العظيم، وأراد لعرب لأهلهم أصحابهم والمستقون بها، وليست لأحد إلا لهم ولأبائهم، وقال معمر: هم أهل الشام، فحملة على أنه غرب الأرض خلاف المشرق، والشام غربت من الحجاز، وقيل: هم أهل الشام وما وراءه، وقيل: سرادها أهل الجبل، هو الاستتار في الجهد ونصرة دين الله، والغرب المحدة

٣٨٠٢- [١٦] (أبو هريرة) قوله (لَا يَكَلِّمُ) لكللم اخرج، والجمع كلوم وكلام، وكلَّمَهُ يُكَلِّمُهُ جرحه فهو مكثوم وكلیم

(١) شرح الطيبي، (٧/ ٢٧٣).

(٢) مشارق الآثار، (٢/ ٢١٥).

- وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَنْتَعُ دَمًا،  
الْلَّوْنُ لَوْنُ الدِّمِّ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ<sup>(١)</sup>، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - (ج: ٢٨٠٣، م: ١٨٧٦).

٣٨٠٣ - [١٧] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ  
الْجَنَّةَ يُحِبُّ أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَهُ مَا فِي الْأَرْضِ.....

قوله: (والله أعلم بمن يكلم في سبيله) جملة معترضة لتمخيم شأن من يخرج  
في سبيل الله، ولتقليل وجود من شأنه كذلك على وجه الإخلاص، وصيافته عن  
لشعة والرياء حتى يكفي بعلمه تعالى، واتسببه وترجيته لتلا يتوهم نقصاته ويستبعد  
أجره ونوابه، وهو شامل لكل من يكلم ويؤدى على الحق.

وقوله (يشعب) بفتح لاء والعين بمثلثة ساكنة بينهما، والشعب يجيء متعدياً،  
يقال: نَعَبْتُ الْمَاءَ وَالِدَمَّ لَانْتِشَابِ، أي: فَعَجَرْتُهُ فَانْفَجَرَ، كَذَا فِي (الصحاح)  
(القاموس)<sup>(١)</sup>، فيكون (دما) مفعولاً به، وفسره في (النهاية)<sup>(٢)</sup> بقوله: يجري، وفي  
(المشارك)<sup>(٣)</sup>: ينمجر، وطاهرهما يد على أنه لارم، فيكون (دما) تمييزاً للهم إلا  
أن يحمل على بيان حاصل المعنى، وجاء في حديث آخر: (يشعب دما)، وفسره  
الأكثرون بـ (يسيل) وينمجر، وقال في (مختصر النهاية)<sup>(٤)</sup>: الشحب. السيلان، وفسره  
بعضهم بـ (يصب)، فتلبر.

٣٨٠٣ - [١٧] (أنس) قوله: (وله ما في الأرض من شيء) يحتمل أن يكون

(١) «الصحاح» (١/٩٢)، و«القاموس المحيط» (ص: ٧٢)

(٢) «النهاية» (١/٣١٢)

(٣) «مشارك لأنواره» (١/٢٠٥)

(٤) «الدر الشريفة» (١/٥١٣)

مِنْ شَيْءٍ إِلَّا الشَّهِيدُ يَتَمَنَّى أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيَقْتُلَ عَشْرَ مَرَاتٍ، لِمَا بَرَى  
مِنْ الْكِرَامَةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [حـ ٢٨١٧، م ١٨٧٧].

٣٨٠٤ - [١٨] وَعَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ  
الْآيَةِ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ الْآيَةُ  
[آل عمران: ١٦٩]، قَالَ: إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أَرَأَوَاهُمْ فِي أَجْوَافِ  
طَيْرٍ خُضِرَ،.....»

عطفاً على قوله (أن يرجع)، أي: ما يحب الرجوع ولا أن يكون به شيء في الدنيا،  
وأن يكون حالاً أي: لا يحب الرجوع حال كونه مالكا لأشياء كثيرة من أمتعة الدنيا،  
كما في بحاشية، فافهم

٣٨٠٤ - [١٨] (مسروق) قوله: (إننا قد سألنا عن ذلك) أي: رسول الله ﷺ  
بقرينة الحال، إذ من المتعسر أن سؤل صحابة في أمثال هذه الأمور لا يكون إلا  
من رسول الله ﷺ، وقد كتب في بعض النسخ في هامش علامة صح.

وقوله: (في أجواف طير خضر) قيل: يدعها في أجواف تلك طيور كوضع  
الذرر في اصدايق نكرماً وتشريقاً لها، وإدخالها في الجنة بهذه الصورة لا متعلقة  
بهذه الألبان مدشرة فيها بدير الأرواح في الأبدان كما كتب في لأب ن لنديدوية،  
فإنها يتوأمها في الجنة تجد ما فيها من البرائح، ويشاهد ما فيها من الأنوار، ويتلذذ  
ويسبح بها، ومن يحصل لها من قرب الرحمن تعالى وحوار الملائكة الممقرس وسوء  
في الجنة الأعلى، وهذا هو لمر د من قوله تعالى ﴿يُرْزُقُونَ﴾ «فَيَجِيزُ بِمَاءٍ تَسْهُمُ اللَّهُ  
مِنْ قُضِيِّهِ» [آل عمران: ١٦٩ - ١٧٠]، وهذا دفع للشبهة من تمسك به في القول بالتمسخ،  
ولتوهم من قال إن هذا تزيين وتقبص بهم حيث أخرجوا من الأبدان الإنسانية إلى

لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ.....

الأجسام الحيوانية، فتندبر.

وقبل، لعل أرواح الشهداء لما امتكملت تمثلت بأمر الله سبحانه بصور طير خضر وحصلت لها تلك الهيئة، كتمشُّ الملكِ بَشَرًا، فليست هذه الأبدان هي التي تتعلق بها تلك الأرواح ويدبر فيها، بل هي أنفسها صور الأرواح تمثلت بها، فافهم.

وأقول - والله أعلم - . يحتمل أن تكون تلك لأبدان على صفات الأبدان الإنسانية وإن كانت على صور طير خضر، ولا تكون على صفاتها حقيقة فإنه لا اعتداد للصور والأشكال، بل لا يبعد أن يقال تسميتها بالطيور لانتقالها من مكان إلى مكان على هيئة الطيران لا المشي على الأقدام كما يكون للأدمي في الدنيا، فلا يسزم تزينها وتقيصها كما يوهم.

وأما ظن التناسخ فأيضاً باطل، فإنها ليست أدياناً لها يستقر فيها على وجه ينفي احشَر والنشَر كما يقول المائلون به، بل هي في مدة بقائهم في الجنة قبل قيام القيامة ووجود احشَر، ولهذا أورد في حديث آخر: (حتى يرجعه الله جسده يوم القيامة ليست الأجساد)، والله أعلم.

وقيل: الحديث تمثيل لحالهم وما هم عليه من السعادة والسعادة، شبه بهمجتهم رباهم وتمكُّبهم من التلذذ بأنواع المشتبهات، والبوء من الجنة حيث شاقوا، وقربهم من الله تعالى، ونخرأطهم في غار الملا الأعلى الدين [هم] حول عرش الرحمن بما إذا كانوا في أجواف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت، وتأوي إلى قناديل

فَاطْلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ أَطْلَاعَهُ فَقَالَ: هَلْ تَشْهَوْنَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيُّ شَيْءٍ تَشْتَهِي  
وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ بَشْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا  
أَنَّهُمْ لَنْ يَتْرَكُوا مِنْ أَنْ يَسْأَلُوا قَالُوا: يَا رَبُّ يُرِيدُ أَنْ تُرَدَّ أَرْوَاحُنَا فِي أَجْسَادِنَا  
حَتَّى نَقْتُلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى فَلَمَّا . . . . .

معينة بالمرش، كما نقل الطوسي "عن النقاصي السعدي" وهذا على عادة النقاصي  
في تأويل الأحاديث والآيات بالإحراج عن تصور إلى المعنى مبتلأ به،  
ورعاية لحال ضعفاء الإيمان، والحق أنه محمود على طاهره وإن لم يدرك كميته  
تأوه من المقاصرة، وهذا أقوى الإجماع، والله أعلم بحقيقة الحال

وقوله: (فاطلع إليهم ربهم) لا اطلاع مجرد عن مرید تطلعهم بهم، وتعديته  
إلى (إلى) لتصميم معنى لانهاء

وقوله: (اطلاعه) يحتمل أن يكون للمرة. ويحتمل أن يكون لسرع أي طلاعاً  
خاصاً منسباً برحمة مخصوصة وفصل مخصوص، ويشبه أن يكون لهما، للمرة  
مستفادة من لقاء، وتنويع من اسكير.

وقوله: (ففعَلَ ذلك) أي: السؤال

وقوله: (لن يتركوا من أن يسألوا) (من) صلة (يتركوا) بتصميم معنى لعمو  
والعذر والحلاص ونحوها، وقال الطوسي "هي زائدة لوقوعها في سياق الفى،  
(وأن يسألوا) بدل من ضمير (يتركوا)، فإهم

(١) شرح الطوسي (٢٧٦/٧)

(٢) تفسير السعدي (٤١٢/١)

(٣) شرح الطوسي (٢٧٦/٧)

رَأَى أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تَرْكُوهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٨٨٧].

٣٨٠٥ - [١٩] وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِيهِمْ فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَحُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوَأَنْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَمِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُخْتَسِبٌ مُقْبِلٌ عِزٌّ مُدْبِرٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُلْتَ؟» فَقَالَ: .....

وقوله (أن ليس لهم حاجة) لحصول الثواب العظيم بالمرة الأولى، ووجوب في المرة الثانية لكن مثل ذلك، ولا حاجة إلى ذلك فتركوا من الرسول

فمن قتل. فما فائدة سؤالهم أن تُردَّ أرواحهم في أجسادهم حتى يعملوا في سبيل الله مرة أخرى، ولا يحصل فيها إلا مثل ما هم فيه؟ أجيب: مرادهم بهذا الكلام اغنياء بموجب الشكر في مقابلته المم إنني أعلم الله تعالى عليهم

فإن قلت: رؤية الله تعالى كنت أعظم النعم فلم لم يطلبوها؟ قلت: يجوز أن تكون رؤية الله تعالى موفقة على كمال استعداد يليق بها يحصل ليوم القيامة، فعرف الله قلوبهم عن طلب ذلك إلى وقت حصول الاستعداد، كذا في (شرح ابن الملك) (١)

٣٨٠٥ - [١٩] (أبو قتادة) قوله: (مقبل غير مدبر) تأكيد من قيل غير مدبر يسير، وقيل: إحرار عمن يقبل في وقت ويدبر في وقت

وقوله: (ثم قال رسول الله ﷺ: كيف قلت؟) استعاد منه السؤال المذكور ليجيب

أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتُكْفَرُ عَنِّي خَطَابَتَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُخْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرُ مُذْبِرٍ إِلَّا الدِّينَ، فَإِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١٨٨٥).

٣٨٠٦ - [٢٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ١٨٨٦).

٣٨٠٧ - [٢١] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَضْحَكُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ: .....»

بالحواس المذكور ثباً تفسيراً وتأكيداً للمرام مع زيادة شيء آخر مهم، وهو استثناء الدين بقوله (إلا الدين) استثناء متصل من الخطايا؛ لأنه يفصي إلى ارتكاب الخطايا من الكذب وخلف الوعد كما عرف في وجه استعادته ﷺ من الغرم، وقال الثوري بشي<sup>(١)</sup> أراد بالدين هنا ما يتعلق بنعته من حقوق لمسلمين، انتهى فيكون حاصله أن الجهاد في سبيل الله يكفر كل شيء إلا حقوق الناس

٣٨٠٦ - [٢٠] (عبدالله بن عمرو بن العاص) قوله. (يكفر كل شيء إلا الدين) ذكر السيوطي أنه قد ورد: أن شهداء البحر يُعقرُ بهم الدوابُّ كلها واندئين، وورد أن الله تعالى تلي قضا أرواح شهداء البحر لا يكُلُ ذلك إلى ملأ الموت<sup>(٢)</sup>

٣٨٠٧ - [٢١] (أبو هريرة) قوله: (يضحك الله تعالى إلى رجلين) أي. يتفاهما بالقبول والرضاء، وانتعدية به (إلى) باعتبار معنى الانسباط والإقبال الذي هو مأخوذ

(١) كتاب الميسر (٣/ ٨٧٦)

(٢) نية الباحث عن روائع مسند الحارث (٦٣٤)



يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَسْتَشْهِدُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٨٢٦، م: ١٨٩٠].

٣٨٠٨ - [٢٢] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْتِفٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلَّغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩٠٩].

٣٨٠٩ - [٢٣] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الرُّبَيْعَ بَنَتَ الرَّاءَ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بِنِ سُرَاقَةَ أَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.....

في الضحك باعتبار معناه اللغوي، فإنه يراد به في متصرف اللغة انسياط الوجه وتكشير لأسنان من سرور النفس، وفي: يجوز أن يكون معنى الصحت إدراج لرحمة، يقال: صحت السحاب: إذا صبت ماء.

وقوله (ثم يتوب الله على القاتل) نكاح ما يؤمن ثم يستشهد

٣٨٠٨ - [٢٢] (سهل بن حنيف) قوله (وعن سهل بن حنيف) بلفظ التصغير بالحاء المهملة

قوله (بلّغه الله منازل الشهداء) فيه أب المرء يشاب على بته، والنظر في أنه يشاب يعني ما يشب على الفعل أو بمثله وبغيره، وأقول في قوله: (بلّغه الله منازل الشهداء) نوع إسماء إلى ثنائي، والله أعلم.

٣٨٠٩ - [٢٣] (أنس) قوله. (أن الربيع) بضم لاء وفتح لاء وتقبل الياء المكسورة.

أَلَا نَحْدِثُكَ عَنْ حَارِثَةٍ وَكَانَ قَتْلَ يَوْمَ بَدْرٍ أَصَابَهُ سَهْمٌ غَرَبٌ، فَإِنْ كَانَ فِي  
الْجَنَّةِ صَبْرَتْ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ اجْتَهَذْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ فَقَالَ: «يَا أُمَّ  
حَارِثَةَ! إِنَّهَا جَنَّانٌ فِي الْجَنَّةِ».....

وقوله: (يوم بدر) موضع معروف يذكر ويؤنث، وقعت فيه العروة التي أمر الله  
بها الإسلام بقتل صناديد قريش كأبي جهل وأضرابه، قيل: هي اسم ماء، وقيل: اسم  
بئر حصرها بدر بن قريش، وقيل: كان لبشر يرى فيه الهدى.

قوله: (سهم غرب) في (لقاموس)<sup>(١)</sup> أصابه سهم غرب ويحرك، وسهم  
عرب معناه، أي: لا يُدرى رايه. وقال في (المشارك)<sup>(٢)</sup>، قوله: (فأصابه سهم غرب)  
يقال على النعت بفتح الراء وسكونها، قال أبو زيد: فبفتح الراء إذا رمى شيئاً فأصاب  
غيره، وبسكونها إذا أتى لسهم من حيث لا يُدرى، وقال الكسائي والأصمعي: إنما  
هو سهم غرب بفتح الراء مضافاً الذي لا يُعرف رايه، فإذا عرف فليس بغرب، قال:  
والمحدثون بسكون الراء والفتح أجود وأكثر في لسان العرب، وقال ابن سراج:  
والإضافة أيضاً مع فتح الراء ولا يضاف مع سكونها، انتهى. وقال: والغرب بالتحريك  
ضرب من الشجر، يقال له بالفارسية: سبدار، قد يتخذ منه السهام فيقال: سهم  
عرب، يضاف ولا يضاف، والذي ذكرناه في الحديث ليس من هذا في شيء.

وقوله: (وإن كان غير ذلك) بالرفع على أن (كان) تامة، وقد يتصّب، أي: إن  
كان الأمر غير ذلك، و(ذلك) إشارة إلى كونه في الجنة.

قوله: (إنها جنان في الجنة) الضمير للقصة، والجملة - أعني (جنان في الجنة) -

(١) القاموس المحيط (ص: ١٦٤).

(٢) مشارق الأنوار (٢/ ٢١٦).

وَأَنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٨٠٩].

٣٨١٠ - [٢٤] وَعَنْهُ قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى سَبَقُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَى نَذْرِ، وَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُومُوا إِلَى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ» قَالَ عُمَيْرُ بْنُ الْحَمَامِ: بَخْ بَخْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَحْمِلُكَ عَلَى قَوْلِكَ: بَخْ بَخْ؟» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا رَجَاءُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا.....

حبرها بمرها، والسريين للتعظيم، أي: درجت عظيمه فيها و فردوس أعلاها

٣٨١٠ - [٢٤] (وعنه) قوله (حتى سبقوا المشركين) أي نزوا بدر قر

نروا المشركين

وقوله: (إلى جنة) أي: مسرعين إليها، أي: إلى أعمال هي سبب دخولها.

وقوله (عرضها السماوات والأرض) أي: عرضها كعرض يحدف كاد الشبيه والمصاف، والمراد وصفها بالسعة والنسب، فُسِّطَتْ مَاوَسِعَ مَا عِلْمُهُ إِنْسَانٍ مِنْ خَلْقِهِ وَأَسْطَه، وذكر العرض للمبالغة في وصفها بالسعة، لأنه دون الطول، وعن ابن عباس: (كسبح سمواتٍ وسبح أرضين لو وُصِفَ بعضُها ببعض).

وقوله: (قال عمير) بلفظ التصغير (ابن الحمام) ضم المهملة وتخفيف الميم و(بَخْ بَخْ) بفتح الموحدة وسكون الحاء وتنوينها، يقدح. للمدح والرضاء بالشيء، كررت للمبالغة، فإذا أفردت وفقت عليها، وإن كررت وصفت لأولى بالآخرى وأما أصحاب الحديث فإنهم يروونها سكون الحاء في التوصل والوقف، ومن أهل اللغة من يشدد الحاء منهما

وقوله (يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها) حملوه على معين أحدهما

قَالَ: «فَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِهَا» قَالَ: فَأَخْرَجَ تَمْرَاتٍ مِنْ قَرْنِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ مِنْهُنَّ ثُمَّ قَالَ: لَنْ أَمَّا حَبِيبٌ حَتَّى أَكُلَ تَمْرَاتِي إِنَّهَا لِحَبَابَةٌ طَوِيلَةٌ قَالَ: فَرَمَى بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ التَّمْرِ ثُمَّ قَاتَلَهُمْ حَتَّى قُتِلَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٩٠١]

٣٨١١- [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَعْدُونَ

الشَّهِيدَ فِيكُمْ؟».....

أنه سبق إلى فهم الرجل من قوله ﷺ (ما يحملك... إلخ) أن إحاطة على ذلك القول التعجب تشبيهاً بالهزل والمزاح من غير نية ودريئة، فعنى عمير ذلك، وقال: ما قتلت ذلك إلا رجاء أن تكون من أهلها

وثانيهما أنك قلت ذلك خوفاً من القتل وبدل المهمة واستعظماً واستعداداً لذلك؟ فقال: لا، بل قلب. رجاء وشوقاً إلى بقاء الله ونيل ثوابه، وفهم

وقوله (من قرنه) مفتحتين، أي: من حبسه، قيل هو حمة من حلد لا خشب فيها أو بالعكس.

وقوله: (أنا حبيب) من قيل قوله تعالى ﴿لَوْ أَنَّم تَمَكُّونَ﴾ [السر: ١٠]، والحواريون على أن قوله أنتم فعلٌ محدودٌ يفسره ما بعده بعض بعد حذف العامل، وأرباب المعاني يقولون: متداً قدماً للاختصاص وحسن الفعلية اسمية، وتحقيقه في (شرح ابنه) للتفتاراني.

وقوله (حتى قتل) وكان ﷺ أول من استشهد من الأنصار

٣٨١١- [٢٥] (أبو هريرة) قوله: (ما تعدون الشهيد فيكم؟) نقل لطبي

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ قَالَ: «إِنَّ شُهَدَاءَ أُمَّتِي إِذَا لَقِيتُ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونَ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩١٥].

٣٨١٢- [٢٦] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ.....

عن المالكي: أن العدّ يوافق الظن في المعنى والعمل، ف (ما) استهامية في موضع مفعول ثانٍ، والتميز بـ (ما) للدلالة على الوصف كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّامِزَةُ وَمَا بَنَتْهَا﴾ [الشعر ٥] لأن الاستهام هنا في الحقيقة على الحالة التي يندل بها المؤمن رتبة الشهادة على أنها نعم العقلاء وغيرهم عند الشيخ ابن الحاجب، ولهذا أجابوا بقولهم: مَنْ قُتِلَ

ولشاهد: فَيُشْهَدُ بمعنى مفعول، أي: يُشْهَدُ ويحضره لملائكة بالنور والكرامة، أو بمعنى فاعل أي: يشاهد ما أُعِدَّ له من النعيم أو يحضر عند ربه، هذا إذا كان من الشهود والمشاهدة، ويحتمل أن يكون من الشهادة، أي: مشهود له بالفضل والكرامة، أو يشهد لنفسه بذلك بالصدق والإخلاص، أو يشهد على الأمم يوم القيامة كما يشهد الرسل عليهم السلام. والطرفية في قوله: (في سبيل الله) حقيقية، وهي قرينة مجازية، أو بمعنى الباء للشيئية، والمراد بكون هؤلاء شهداء مشاركتهم لهم في نوع من المثوبات التي يستحقها الشهداء، لا مساواتهم بهم في جميع المثوبات والأحكام.

٣٨١٢- [٢٦] (عبدالله بن عمرو) قوله: (ما من غازية) أي: جماعة غازية

(أو سرية) وهي قطعة من الجيش تبعث للجهاد، والعرو. قطع جيش كبير، وقد اصطلح

تَعَزُّوْا فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلُثِي أَجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَارِيَةِ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخَفِّقُ وَتُصَابُ إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م. ١٩٠٦]

أهل سر على أن يعزقوا العدو على ما كان فيه النبي ﷺ نفسه الكريمة. والسرية على ما لم يكن فيها، وعزروا بمعنى اللعنة يتناولهما معاً، ولهذا فإن عزروا في كلا صورتين، يعني أن هذا الحكم ثابت في العزو الكثير والقليل، و(أو) ليس بلطف، ويحتمل أن يكونا ثلثك من الراوي في أن لفظ النبي ﷺ ما من غاربية، أو ما من سرية

وقوله (إلا كانوا قد تعجلوا) أي في الدنيا ثلثي أجورهم، أي لغنيمة والسلامة، وثلثي ثلث أجورهم يستوفونه يوم القيمة، وعلى هذا من سلم وهم يعني ستوفي ثلث أجورهم ونقي ثلثها، وذلك حسب ما قصد عزوه محاربة أعداء الله وعصر أوليائه.

وقوله (تخفق) من الإخفاق، ومعناه أن تعزو ولا تغنم وتخيب من ذلك، والإخفاق أن نعزو فلا نعلم شيئاً، وكذا كل طائفة حاجة إذا لم ينص حاجته، واصله من خفق وهو التحريك، خفقت الرأية تخفق وتخفق حقيقاً وحقيقاً، اضطربت وحركت، وكذا السرب، كاحفق، وحقق سحيم يحقق حقوقاً عاب، وانحقوق تعيب نقصت في المرح، والحقاق محرك: اضطراب القلب، والمعنى صدر فيه العنمة حافيه غير ثابتة مستقرة.

وقوله (وتصاب) أي الغازية أو السرية، من انمصصة بمعنى تقتل، فهذا أتمام معدده. السلامة مع نعيمة، وعدمها، والهلاك، وكل محسوب، فإن الله لا يصيب حر لمحسن، وتمم الأجر في عدم النعيمة مع القتل، والجرح أيضاً محسوب على

٣٨١٣- [٢٧] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْرُ وَلَمْ يُحَدِّثْ بِوَيْفِهِ مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩١٠]

٣٨١٤- [٢٨] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِدُكْرٍ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟» قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».....  
فدرها، فتسر.

٣٨١٣- [٢٧] (أبو هريرة) قوله (ولم يحدث) من لتحديث (نه) أي: بلغه (نفسه)، أي: لم يضر في نفسه يا ليسي كتب عرياً وقيل: معناه لم يُرد خروح، وعلامتها في الظاهر إعداء الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، كذا في محوشي

وموله: (مات على شعبة من نفاق) أي: أشبه المنافقين استحلّمين عن الجهاد.  
٣٨١٤- [٢٨] (أبو موسى) قوله (فقدن) أي: لرجلٌ لم يجر إليه، ومفوز (الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للدكر) أي: لأن يُذكر بين الناس ويوصف بالشجاعة، ويذهب صيته في الآفاق، وهو السمعة

وقوله: (يرى) بلفظ المحلول من الرؤية، و(مكانه) أي: منزلة من الشجاعة، قد هـ، مرفوع على أنه مفعول ما لم يُسم فاعله، أو منصوب على أنه مفعول ثان، وفي (يرى) صميم الرجل، ويجوز أن يكون بلفظ المعلوم من الإشارة، و(مكانه) منصوب على أنه مفعول ثان، والمفعول الأول محذوف، أي: ليرى الناس في شجاعة وهو

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ: ٢٨١٠، م: ١٩٠٤].

٣٨١٥- [٢٩] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ نُبُوكَ فَدَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ» وَفِي رِوَايَةٍ: «إِلَّا شَرِكُوكُمْ فِي الْأَجْرِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ؟ قَالَ: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ حَبَسَهُمُ الْعَذْرُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٤٤٢٣].

٣٨١٦- [٣٠] وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ. [م: ١٩١١].

الرياء، ويجوز أن يكون المراد مكانه في الحنة أو في العرصت أو في سبيل الله، وهذا أيضاً نازع عن درجة الصدق في الإخلاص لوجه الله، ولتكون كلمته هي العليا، فافهم.

٣٨١٥، ٣٨١٦- [٢٩، ٣٠] (أنس) قوله: (رجع من غزوة نبوك) موضع من الشام، وهو آخر غزوته ﷺ.

وقوله: «(إلا كانوا معكم) أي: بالقلب والهمة والدعاء، وبهذا شركوا في الأجر، أي: في أصده لا في قدره، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُتَحِدِينَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٩٥]، وشركو بكسر الراء في (القاموس)»<sup>(١)</sup> شرکه كعصمه شرکه بالكسر.

وقوله: «(حبسهم العذر) فإن انقاعدين الموعود لهم الحسنی هم أبو الصرر كما نص عليه في كتاب الله، وفي الحديث فضل نية الخير والتأفف على فوات ذلك.

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٨٧٠).



٣٨١٧- [٣١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ : «أَحْيِ وَالِدَاكَ؟» قَالَ : نَعَمْ قَالَ : «فِيهِمَا فَجَاهِدْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ج ٣٠٠٤ ، م ٢٥٤٩] .

وَبِهِ رِوَايَةٌ : «فَارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا» .

٣٨١٨- [٣٢] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ : «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَبِئْسَ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاغِيرُوا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [ج ٢٧٨٣ ، م ١٣٥٣] .

٣٨١٧- [٣١] (عبدالله بن عمرو) قوله ' (ففيهما) أي ' في خدمة والديك ، (فجاهد) من قبيل قوله تعالى ﴿يَبْتَغِي مَا عَدُوُّوهُ﴾ [المكدر : ٥١] . وهذا إذا كان الجهاد تطوعاً ، وهكذا حكم لمحج وسائر العبادات

٣٨١٨- [٣٢] (ابن عباس) قوله (لا هجرة) أي ' فريضة (بعد الفتح) أي فتح مكة ، فإنها كانت فريضة عبداً من مكة بل من كل مكان أسلموا فيه وهو دار الكفر إلى المدينة ، فإن أهل الدين فيها كانوا قبليين ضعفاء فافترضت ليستعسوا بهم وليروا ورر مشركين واعتاد محسبين بهم ، فيما يحب مكة رب نعمة ، لأن مفارقة الأوطان لأجل الجهاد ، أو للفرار من دار الكفر ومن الفتنة ، أو لطلب العلم ، أو لزيارة لمسجد ثلاثة نافية إلى يوم القيامة ، وقد يفرض على الكفاية حرج طائفة من المؤمنين لتنفه بموجب قوله تعالى : ﴿مَوْلَانَا مِنْ كُلِّ مَفْزَعٍ إِنَّهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ الآية (توبة ١٢٢) .

وقوله (وإذا استنفرتم فأنفروا) الاستنفاط طلب سفر ، أي الخروج ، أي . إذا أمركم الأمير بالانفراج فأنفروا .

## • الفصل الثاني :

٣٨١٩ - [٣٣] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى  
يُقَاتِلَ آخِرُهُمُ الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٢٤٨٤].

### المصل الثاني

٣٨١٩ - [٣٣] (عمران بن حصين) قوله: (ظاهرين) أي: علبين، ظهر عليه،  
غلبه.

وقوله: (على من ناوآهم) أي: عاداهم، والمناوأة والنواء المعاداة، يقال  
ناوأت لرجل نواةً ومناوأةً، وأصمه من انهوص، لأن من عاديته وحاربه. ناء إليك  
أي نهض، ونويت إليه، وورد في الخيل (ورواة لأهل الإسلام) تكسر الون ممدوداً،  
أي: معاداة لهم، ومنه قوله. لينوء بها، أي. ينهض، وقوله: فذهب لينوء فأصي عليه،  
ومنه قوله تعالى: ﴿لَسَوْأَ يَلْتَضِعُونَ﴾ [نقص ٦٦]، وفي الحديث الآخر: ونا، يصدره،  
أي. نهض، كذا في (المشارك)، وبالجملة النوء في الأصل لهوض، في  
(القاموس) " ناء نوعاً: نهض بجهد ومشقة، وقد يرد به العداوة لما ذكر.

وقوله: (حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال) قيل: المراد باحرهم عيسى عليه السلام  
ومن تبعه، والمقصود أن الجهاد في هذه الأمة وظهورهم على الحق وغلبتهم على  
الكفار باقي إلى يوم انقيامة.

(١) «مشارك الأنوار» (٢/ ٥٥)

(٢) «القاموس المحيط» (ص ٦٤).

٣٨٢٠ - [٣٤] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجْهَرْ وَلَمْ يَجْهَرْ غَارِيًّا أَوْ يَحْلُفَ غَارِيًّا فِي أَهْلِهِ يَحْيِرُ أَصَابَهُ اللَّهُ بِقَارِعَةٍ قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٢٥٠٣]

٣٨٢١ - [٣٥] وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّتْرِكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [د ٢٥٠٤، ٣٠٩٦، دي ٢/٢١٣].

٣٨٢٢ - [٣٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْسُوا لِسَلَامٍ، وَأَطِيعُوا الطَّعَامَ، وَاصْرَبُوا الْهَامَ، تَوَرَّثُوا الْجَنَّةَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ت ١٨٥٤].

٣٨٢٠ - [٣٤] (أبو أمامة) قوله: (أو يحلف) بالحرم عطف على (يجهر)، و(القارعة) المداخلة المشيئة، ومنه سميت القيامة قارعة

٣٨٢١ - [٣٥] (أنس) قوله (وألستكم) بأن نحذوهم ونوعدوهم بالقتل ر لأحد والهب وبحوديث، وبأن ندشوهم ونسبوه. إذا سم يزد ذلك إلى ست الله سبحانه وتعالى، وبأن تدعوا عنهم بالحدلان ولهزيمة، وللمسلمين بالنصر ولنغمة، وبأن تحزرو الناس على نعر وبحود ذلك

٣٨٢٢ - [٣٦] (أبو هريرة) قوله (أقسوا السلام) أي تجهروا به حتى يسمع المشرك عليه، والمراد سلموا على من يعرفونه وعلى من لا يعرفونه، (واصربوا الهام) أي، هام بكسر حاء جمع هامة بالتحصيف بمعنى الرأس، وفي حديثه ﷺ (عظم لهامة)، وصرته الهام كناية عن الجهاد و(تورثوا) نعت المحبوب من الإيراث.

٣٨٢٣- [٣٧] وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الَّذِي مَاتَ مُرَابِطاً فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُتَمَّى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِتْنَةُ الْقَبْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٦٢١، ٥: ٢٥٠٠].

٣٨٢٤- [٣٨] وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ. [دي: ٢٧٨/٢].  
 ٣٨٢٥- [٣٩] وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
 «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ فَقَدْ وَحَبَّتْ لَهُ الْجَنَّةُ».....

٣٨٢٣، ٣٨٢٤- [٣٧، ٣٨] (فضالة بن عبيد، عقبة بن عامر) قوله: (ومن فضالة) بفتح الفاء.

وقوله: «فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة» قد أسلفنا لكلام عليه في الفصل الأول من كتاب العلم في حديث أبي هريرة (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله) فتذكر  
 ٣٨٢٥- [٣٩] (معاذ بن جبل) قوله. (لوقا) أي: قدر لوقا، وهو نضم الفاء ويفتح. ما بين الحلبتين، فإن الناقه تحلب وتترك ليذر، ثم تحلب، ويقال: ما أقام عندي إلا فوقاً، وأصله من الفوق؛ لأن الدر ينز من فوق، ولقد أعدد من قال: يحتمل أن يكون المراد بما بين الحلبتين ما بين العدة إلى العشاء؛ لأن الناقه تحلب فيهما؛ فوات المبالغة، لأن الجهاد ولقدن من العدة إلى العشاء متعسر، اللهم إلا أن يراد به السعي إلى الجهاد والتهيؤ [له]، وله در صاحب (القاموس)<sup>(١)</sup> حيث نقل: «لوقا ما بين الحلبتين، أو ما يبر فتح يدك وفحصه على الصرع».

وَمَنْ جَرَحَ جُرْحًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ نَكِبَ نَكْبَةً فَإِنَّهَا تَجِيءُ يَوْمَ لِقَائِهِ كَأَغْزَرِ مَا كَانَتْ، لَوْنُهَا الرَّعْرَعَانُ، وَرِيحُهَا الْبَسْتُ، . . . . .

وقوله . (أو نكب) ملفظ لمجهول مخفياً (نكبة) نكبة في الأصل ما نصب لإسناد من الحوادث، هي (الدموس) <sup>١</sup>، «نكبة بافتح» المصيبة، ويستعمل فيما يصيب الأصبع من الجراحة من حجارة ونحوه، يقال: نكبت أصبعه، أي نالته بالحجارة، وفي الحديث (نكبت أصبعه) أي صربها بحجر فادماه، ومنه حتى نكبة نكبتها، و شوكة يشاكها، كما في (المشرق) <sup>٢</sup>، وقيل نكبة حرفة من سقوط من دابة، ومن حمل سلاح ونحو ذلك، كما في (مجمع البحار) <sup>٣</sup>، والصغير في (أنه) للمكة ليدر على الحرح بالسنان والسيف بطريق الأولى، ونقل عن الكازروسي أن المراد بنكته والجرح في الحديث بمعنى واحد، بلبل وصف لونها دون رعرعان، إذ لون الزعفران ينسأ يشبه لون الدم، ونقول، يمكن لهذا الفاش أن يجعل (أو) للشك من الراوي، والله أعلم بالصواب.

وقوله (كأغزر) ناعين لمعجمة والزاي أفعل التفضيل من انقرة بمعنى الكثرة، وبغزير كثير من كل شيء، عُرر الشيء كثر، وبماشية، دُرَّت ألبانها، والعزرة من الأبر والينابيع الكثير للماء، ومن العيون كثرة الدمع، أي تحيئ النكبة أكثر أوقات كونها في لديها حين نكب، وبكاف رائدة و(م) مصدرية ونوف مقدار كقولهم: أحطت ما يكون الأمير.

(١) «الدموس المنجدة» (ص، ١٤٢).

(٢) «مشارق الأنوار» (٢ / ٢٢).

(٣) انظر: «مجمع بحار الأنوار» (٤ / ٨٠٢).

وَمَنْ خَرَجَ بِهِ خِرَاجٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ طَائِعَ الشَّهَدَاءِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ  
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ [ت: ١٦٥٧، د: ٢٥٤١، ن: ٣١٤١٠].

٣٨٢٦- [٤٠] وَعَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ  
أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَ لَهُ بِسَبْعِ مِثَّةٍ ضِعْفٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.  
[ت: ١٦٢٥، ن: ٣١٨٦].

٣٨٢٧- [٤١] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ  
الصَّدَقَاتِ ظِلُّ فُسْطَاطٍ .....

وقوله: (ومن خرج به خراج) يضم الخاء المعجمة ف يخرج من البدن من  
السُّرُوح والذُّمَمِيل، يعني بناب المجاهد بما يصيبه في سبيل الله سواء كان من العدو  
كالجراحة أو من غيره كالسُّكْبَةِ أو من نفسه كالخراج. و(الطَّيْع) بفتح الطاء الحاتم،  
ولكسر لغة فيه، والمراد به العلامة، أي يكون عليه علامة الشهداء وأمارتهم ليعلم  
أنه سعى في سبيل الله وجهاد فيجزي جزاء المجاهدين.

٣٨٢٦- [٤٠] (خریم بن فاتک) قوه: (وعن حریم) بالحاء المعجمة واءراء  
عسى لفظ التصغير، (ابن فاتک) بالفاء وثناء المثناة

وقوه: (كتب لهم سبع مئة ضعف) المضاعفة ترفي من العشرة إلى ما شاء الله  
إلى سبع مئة ضعف في كل عمل، ولعل مضاعفة الإنفاق في سبيل الله المراد منها  
الجهاد يبلغ إلى سبع مئة السنة لا يكون أقل منه، والله أعلم

٣٨٢٧- [٤١] (أبو أمامة) قوله (ظل فسطاط) في (القاموس)<sup>١١</sup> العسوط

فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْحَةُ خَادِمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، .....

بالضم. السراوى من الأبية كالمُسطَّ والمُسْتَطاط والمُسْتَطاب ويكسرن، وفي «الصراح»<sup>(١)</sup> خيمة وحرقه بزرگ، وفي «النهاية»<sup>(٢)</sup> هو ضرب من الأبنية في السفر دون الشرافق، وقد يحيى بمعنى أهل لكورة والمدينة التي فيها مجمع الدس، ومنه (عليكم بالمُسْتَطِطِ هَبْ يَدَ اللَّهِ عَلَى الْمُسْتَطِطِ)، ومعناه أن جماعة أهل الإسلام في كعب الله فأقيموا فيهم ولا تفارقوهم، وعَمَّ لمصر العتيقة التي بناه عمرو بن العاص، وقيل هو ضرب من الأبنية وبه سميت المدينة.

ثم لمراد: (ظل قسطاط) في لحدث استغلال المجاهدين في الخيمة، وقيل: لمراد صفة قسطاط بكنه ذكر لظن لأنه المقصود منه

وقوله: (ومنحة خادم) منحه كمنعه وضربه، أعطاه، والاسم: المنحة بالكسر، أعلم أن المنحة في الأصل بمعنى العطية والهبة مطلقاً، وعلت في تمليث المنحة بلا عوض دون الرقة، وأكثر ما يستعمل في المأقة تمنع وتعطى لأحد يستعمل بلينها مدة لكونها عالت عطائا العرب، ثم تُسرَّد، وليس مخصوصة بالذين بل يجعل وبرها وليها وولدها كما قال في «القاموس»<sup>(٣)</sup>، وقد وقع في لحدث. (من منح مبيحة ورقي) شمل ما بمنح من شجرة لأكل ثمرتها أو أرض لردعها، ومنه ما وقع في هذا الحدث: (ومنحة خادم) أي: هبته وعطيته في سبيل الله بأن يعطي أحد من المجاهدين خادماً يخدمه أو يتركه بينهم يخدمهم ويعينهم.

(١) «الصراح» (ص: ٢٩٦).

(٢) «النهاية» (٣/ ٤٤٥).

(٣) «القاموس المحقق» (ص: ٢٣٥).

أَوْ طَرُوقُهُ فَخَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٦٢٧].

٣٨٢٨- [٤٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْجُ النَّارَ مَنْ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّيْلُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَلَى عَبْدٍ عُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِي أُخْرَى: «فِي مَنْخَرِي مُسْلِمٌ أَبَدًا» وَفِي أُخْرَى لَهُ: «فِي جَوْفِ عَبْدٍ أَبَدًا».

وقوله: (أو طروقة فحل) الطرق: الضرب أو بالمطرقة بالكسر، والمراد بطروقة الفحل الباقية بطرفها المحل، أي: بلغ أو أن يصرق، فهي فعולה بمعنى مفعولة، والرواية بالرفع فهي معطوفة على قوله: (منحة خادم)، فيحذف القول بحذف المصاف، أي: مسحة طروق، ولو كانت الرواية بالجزم لم يحتاج إلى حذف المصاف ولكن لم تثبت، والله أعلم.

٣٨٢٨- [٤٢] (أبو هريرة) قوله (حتى يعود اللبن في الضرع) بالمحال، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخَيْلِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وقوله (في منحري مسلم) المنخر بفتح الميم وكسر الحاء وقد يكسر ميمه إتباعاً للحاء، وقد يفتح الحاء إتباعاً للميم: حرق الأنف، وحقيقته موضع انخبر، وهو مد النفس في الخياشيم، والخنير صوت لأنف، وفي الحديث: (لما خلق الله إبليس نحر)، كذا في الحاشية. وقال في (القاموس)<sup>(١)</sup>: المنخر بفتح الميم وإنحاء وبكسرهما وضمهما وكمحس: خرق الأنف، وقال: الخياشيم غر ضيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ.

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٤٧)



وَلَا يَجْتَمِعُ الشُّعْ وَالْإِيمَانُ فِي قَلْبٍ عَبْدٍ أَبَدًا. [ت ١٦٣٣، ١٠٧٠٧: ٣١٠٧].

قوله: «ولا يجتمع لشع والإيمان» في (الغاموس) <sup>١</sup>، «لشع» بحسب والحرص، وفي (الهدية) <sup>٢</sup> «لشع أشد الحس، وقيل» هو بجر مع الحرص، وقيل اسجل في أفراد الأمور وآحادها، ولشع عام، وقيل اسجل بالمال، ولشع بالمال والمعروف وفي (مشرق) <sup>٣</sup> «لشع: الحس وكثرة الحرص على إمساك ما في اليد وغيره، وقيل الشع عام كالحس، والشع حاصل في أفراد لأمر كالتوكل له، يقال: رجل شجيع وشجاع يفتح الشجر وتحبب الحاء، ويقال شجعت شج وأشج شج بالفتح والاسم بالصم»

وفي (الصراح) <sup>٤</sup> «شع زفتى وحريص، شجاع بالفتح، بحسب ورفت وحريص، أرض شح لا تسيل إلا من مطر كثير، وذكر النحوي <sup>٥</sup> أن شح هو مطلق الجمع، والشح جمع مع الطم من مال تعبر ومع لركة وهو معنى الكبر، ونقل عن (كشف) والكثرة لأنفاص واسس، لأن الجمع إذا نضم إلى الكثرة والحرص حمل الإنسان على ردائن الأخلاق بخلاف الجمع مطلقاً»

وفي (معجم الصحاح) <sup>٦</sup> «قال ابن عمر لم يقل: إني شحيح» إن كان شحك

(١) «الغاموس المحيط» (ص: ٢١٩)

(٢) «الهدية» (٢/ ٤٤٨)

(٣) «مشرق لأورد» (٢/ ٣٠٤)

(٤) «الصراح» (ص: ١٠٢)

(٥) «شرح الطيبي» (٧/ ٢٩٢).

(٦) «معجم بحار لأورد» (٣/ ١٨٥، ١٨٦)

٣٨٢٩- [٤٣] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَبَّانَ لَا نَمْسُهَا النَّارُ: عَيْنٌ يَكْتُمُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ» . . .

لا يحملت عني أن تأخذ ما ليس لك فمس بشحك بأُس، وقال ابن مسعود حين قال: لا أعطي ما أقدر على معه، ذلك البخل، وأنشع أن تأخذ مالاً لغير بغير حو

وقال الثوري يثني<sup>(١)</sup>: الشح يحل مع حرص، والإنسان مجبول عليه، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْضِرَتِ الْأَنْفُسَ الشُّحَّ﴾ [الباء ١٢٨]، وانتهى<sup>(٢)</sup> سعاد من اشح المطاع، ولم يستعذ من الشح لعنه أنه أمر حينئذٍ فطر عليه الإنسان، فكل ما كان من هذا القيل لم يحل من المصححة، والإنسان إنما جعل عليه ليكون شحيحاً بدينه، وليتمكن من الإمساك حيث أمر بالإمساك، والمحمود منه ما كان في سلطان لقلب، والمدموم منه لمطاع، وذلك إذا غلب سلطان على القلب، ومركز الشح العسر، فلا يتمكن من العبد إلا بعد خيوة من لإيمان باستيلاء سلطان نفس على القلب، ومن انفس ظلمانية والقلب نوراني، واستيلاء كس واحد منهما على الآخر بدل على زول لصفة لمضادة، والصدان لا يجتمعان، انتهى

هذا ومع ما ذكر كنه يكون المراد بالإيمان كنهه، فإن لشح ليس كنهراً تدلر إثباته للمؤمن كنهه في قوله ﷺ (جير الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح) كنهه قالوا في أمثال ذلك.

٣٨٢٩- [٤٣] (ابن عباس) قوله (تحرس) حصة الرء أي: تكون حرساً للمجاهدين تحفظهم وأموالهم عن الأعداء، وسية الحرسة إلى العين مجازية، فانعين الناكبة من خشية الله محاهدة مع النفس، والحارسه مع الكفار، فاشتركا في عدم عباس

فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ب: ١٦٣٩].

٣٨٣٠ - [٤٤] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَرَّ رَحُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشُعْبٍ فِيهِ عُيْتَةٌ مِنْ مَاءٍ عَذِيَّةٍ فَأَعْيَبَتْهُ فَقَالَ: لَوْ اعْتَرَلْتُ لِنَاسٍ فَأَقَمْتُ فِي هَذَا الشُّعْبِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ مَقَامَ أَحَبِّكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي يَتِيمٍ سَنَعِينَ عَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ اعْرُزُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ وَخَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٦٥٠]

لِأَرْبَعِ مِائَةٍ

٣٨٣٠ - [٤٤] (أَبُو هُرَيْرَةَ) لَوْنُهُ. (شُعْبٌ) الشَّعْبُ بِالْكَسْرِ: الطَّرِيقُ فِي الْحُلِيِّ، وَمِثْلُ الْمَاءِ فِي طَرَفٍ، وَمِثْلُ الْفَوْحِ بَيْنِ الْخَمْسِ، كَمَا فِي (الْقَامُوسِ) <sup>١</sup> وَلَعَلَّ الْمَعْنَى لِأَخِيرِ النَّسَبِ بِالْمَقَامِ وَأَظْهَرَ.

وَقَوْلُهُ (فِيهِ عُيْتَةٌ) تَصَغِيرُ عَيْرٍ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (عَيْبَةٌ) وَهِيَ الْأَجْمَةُ، وَلَعَلَّ الْمَعْنَى كَوْنُهَا مِنْ مَاءٍ وَحُودُ الْمَاءِ عَلَيْهَا، إِلَّا فَعَدَّضَ الْمَاءُ مَعْنَى مَصَّبٍ، فَلَا مِثْلَ لِعَجَابٍ، وَيَهْدِ قَالُوا هَذَا يَسَّرُ سَبْدًا مَعْنَى، وَنَحْنُ يَشْهَدُ بِهِ رَوَايَةُ

وَقَوْلُهُ (عَذِيَّةٌ) بِالْفَوْحِ صَفَةُ (عَيْبَةٍ)، وَقَدْ حُرِّجَ عَلَى نَجْوَرٍ، وَ(الْو) فِي (لَوْ اعْتَرَلْتُ) سَمْعِي أَوْ لِلشَّرْطِ وَالْجَرَاءِ مَحْدُوفٌ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ كَثِيرَةٌ الْوُقُوعِ، وَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى سَمْعِي

وَقَوْلُهُ (أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ) فَيَسَّرَ يَهْمُ مَعْنَى لَا مَعْصَرَةَ وَلَا عِبْرَانَ

٣٨٣١- [٤٥] وَعَنْ عُثْمَانَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَكَازِلِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالسَّائِغِيُّ.  
[ت: ١٦٦٧، ٥: ٣١٦٩].

٣٨٣٢- [٤٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُرِضَ عَلَيَّ أَوَّلُ ثَلَاثَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: .....

والمعدة في الشعب، ويجاب بأن الرجل كان صحابياً قد وجب عليه الفوز في ذلك لزومه، وترك الواجب بدغل معصية، ويمكن أن يحمل لمعصرة على بكاملة مها، ودخول الجنة مع السابقين، وهو دليل على أهمية الصحة على الاعتزال خصوصاً صحبة الرسول ﷺ، نعم قد يفضل الاعتزال بعد زمانه ﷺ عند لفتي

٣٨٣١- [٤٥] (عثمان) قوله: (رباط يوم في سبيل الله غير) الحديث، هذا في حق من فرض عليه المربطة، فاشتعاله بغيره معصية وإن كان في المسجد مثلاً الذي ورد فيه: (مدلكم الرباط)، فافهم.

٣٨٣٢- [٤٦] (أبو هريرة) موله: (أول ثلاثة يدخلون الجنة) قد علم في أصول الفقه أن النكرة الموصوفة تفيد الاستفراق، فيكون المعنى أول كل ثلاثة من الداخلين هؤلاء الثلاثة، ولا شك أنه بدخل الجنة ثلاثة، فهؤلاء الثلاثة لموصوفون بهذه الصمت أولهم، وليسوا أشخاصاً بل هم ثلاث جماعات، وقد روي: (أول ثلثة) بضم لمثلثة وتشديد اللام بمعنى الجماعة، وقد ورد أحاديث في السابقين من الأشخاص كرسول الله ﷺ وسائر الأنبياء عليهم السلام، وتقدم هذه الأمة على سائر الأمم، فمن بين الأمة يسفون هذه الطوائف الثلاثة، ثم تقديم أحد الثلاثة المذكورين ليس مدلولاً لعبارة إلا أن يفهم بالإشارة إلى دت من التقديم في الذكر، فافهم

شَهِيدٌ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ، وَعَبْدٌ أَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ وَنَصَحَ لِمَوَالِيهِ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت. ١٦٤٢].

٣٨٣٣- [٤٧] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: .....

وقوله (وعفيف متعفف) دل في (القاموس)<sup>(١)</sup> عفاً عفاً وعفاً بالفتح وعفاً بالكسر. كفاً عما لا يحسن ولا يجمر، وتعفف: تكلف، انتهى أقول: ويمكن أن يكون صيغة لتعقل للمبالغة، وهذا التوريشتي<sup>(٢)</sup>. عفيف عما لا يحل، متعفف عن أسؤال، وكذا قال في (المشارق)<sup>(٣)</sup>، فعلى المعنى الأول يكون التأكيد، وعلى الثاني يكون تأسيساً، وقيل: العفيف لصابر المثرة عما لا يليق، والمتعفف تابع له على سبيل المبالغة.

٣٨٣٣- [٤٧] (عبد الله بن حُبَيْشٍ) قوله (وعن عبد الله بن حُبَيْشٍ) نصم الحاء، لمهمة رسكون لموحدة

وقوله: (أي الأعمال أفضل؟) وأدغم أنه قد وقع في أحاديث متعددة بيان الأفضل من الأعمال بأعمال مختلفة، وحصر الجمع بينها بأنه ﷺ أجاب في كل مقام بما يناسب حال المسائل، فمن رأى فيه شيئاً من أمارات الكبر والشدة أجابه بأنه التواضع كإفشاء السلام وليس الكلام، أو انهض أجابه بأنه الجود والسخاوة كإطعام الطعام، أو التكاثر في العبادة أحده بأنه الصلاة بالليل والناس نيام، وهكذا، فامرأ

(١) «القاموس المحيط» (ص. ٧٧٣)

(٢) «كتاب التوريش» (٢/ ٨٨٢)

(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٦٩)

«طُولُ الْقِيَامِ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ» قِيلَ: فَأَيُّ  
الْهِجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟  
قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَالِهِ وَنَفْسِهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ:  
«مَنْ أَهْرَيْقَ دَمَهُ، وَعَقَرَ جَوَادَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ:  
«إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ  
أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ». ثُمَّ اتَّفَقَا فِي الْبَاقِي [د: ١٤٤٩، ن: ٢٥٢٦].

الأفضل في حق السائل، أو لمقصود من أفضل الأعمال، وقد سبق الكلام في مثله  
في موضعه فتدبر.

وقوله (طول القيام) أي: في الصلاة، و(جهد المقل) أي: تصدق الفقير من  
ماله مع احتياجه إليه فيعطيه بجهد ومشقة، وهذا إذا صح الوكل ولم يضع حق  
لغيره، وقد سبق بيانه في (كتاب لزكاة) هي (باب أفضل الصدقة)

وقوله (من هجر) أي: هجرة من هجر محلف لمصاف، وكذا في فريته

وقوله (وعقر جواده) يعني بذل نفسه وماله وجواده، وقيل: عقر الجواد كناية  
عن غاية الشجاعة، وتفسير الأفضل إلى الأشرف في القتل تفنن مع تضمن ريادة  
لمبالغة في باب فضل هذه الحصنة.

وقوله (إيمان لا شك فيه) إشارة إلى قوة اليقين وكماله، وإلا فالإيمان لا يكون  
مع الشك إلا أن يكفى فيه بغيبة الصق كما قيل، والمراد بالشك معناه اللعوي لا تساوي  
الطرفين، و(لغلول) لحبسة في العنينة، والمراد بالحقبة المبرورة المقبولة، وقد سبق  
في كتاب الحج، و(القنوت) بمعنى القيام

٣٨٣٤ - [٤٨] وَعَنِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «لِلشَّهِيدِ عِنْدَ اللَّهِ سِتٌّ خِصَالٍ: يُغْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَفْعَةٍ، وَيُرى مَقْعَدُهُ مِنَ  
 الْجَنَّةِ، وَيُجَارُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ لَقَعِ الْأَكْبَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ  
 تَاجُ الْوَقَارِ، الْيَأْتُونَ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.....

٣٨٣٤ - [٤٨] (المقدم بن معدي كرب) قوله. (يغفر له في أول دفعة) الدعوة  
 بالفتح: المرة من دفع، وبالضم من المطر، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وفي (الصراح)<sup>(٢)</sup>:  
 دفعه بالضم. بارئ كه بيت در آید، دفعة بالفتح يكبار، فعم أد أصه في المطر  
 وستعمل في غيره كالدم ونحوه تشبهاً و استعارة، والرواية في الحديث على الوجهين،  
 وبالضم أظهر، أي. يعفر للشهيد في أول صفه من دمه

وقوله (ويرى) بلفظ المجهول، والضمير فيه للشهيد، و(مقعه) منصوب  
 على أنه مفعول ثانٍ، أي يرى مكانه في الجنة عند انزهاق روحه، وكأنه عدما  
 واحداً؛ لأن الثاني من تنه الأول، وإلا تصير سبعة

وقوله. (ويجَار) أي يحفظ ويؤمن، من أجاره: أفلّه وأعدّه، ومنه قوله تعالى:  
 ﴿لَا يَخْرُجُ عَنْ يَدَيْكَ﴾ [التوبة ٦].

وقوله (ويأمن من لقع الأكبر) وهو النفة الأولى، فشر بها الرمحيثري  
 والبصاوي قوله تعالى. ﴿لَا يَخْرُجُ عَنْ يَدَيْكَ﴾ [التوبة ٦].

وقوله (ويوضع على رأسه تاج الوقار) التاج. لإكبل، والوقار تفتح الو و  
 الرزاة، أي تاج هو سب العرة والعظمة، والصمير في قوله. (منها) للتاج، والسأبث

(١) القاموس المحيط (ص: ٦٥٩)

(٢) الصراح (ص: ٣١١)

وَيُزَوَّجُ يُتَمِّينَ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُسَفَّعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقْرَبَائِهِ،  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَبْنُ مَاجَةٍ. [ت: ١٦٦٣، ج: ٢٧٩٩]

٣٨٣٥- [٤٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ  
لَقِيَ اللَّهَ بِغَيْرِ أَنْزَلٍ مِنْ جِهَادٍ لَقِيَ اللَّهَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ.  
[ت: ١٦٦٦، ج: ٢٧٦٣].

٣٨٣٦- [٥٠] وَهَنُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهِيدُ لَا يَجِدُ أَلَمَ  
الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ أَحَدُكُمْ أَلَمَ الْقَرْصَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارِمِيُّ،  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: . . . . .

باعتبار أنه علامة الحر والشرف، أو باعتبار أنه مجموعة من الجواهر وغيرها، كذا في  
لحواشي. والحدود) ساء أهل الحة جمع حوراء، وهي الشديدة يبيض لعين الشديدة  
سوادها، والحدود) جمع عيناء وهي الواسعة العين، كذا في (النهاية)<sup>(١)</sup>.

٣٨٣٥- [٤٩] (أبو هريرة) قوله (من جهاد) صفة لـ (أنزله) وفسره بحراة  
أو تعب أو بطل مال أو تهينة أسباب الجهاد.

وقوله. (فيه ثلثة) بضم المثلثة وسكود اللام في الأصل بمعنى فرجه المكسور  
والمهلوم، والمراد هنا نقصان في دينه، ونقل العيني<sup>(٢)</sup> أنه يعنى جهاد العدو والنفس  
والشيطان، ويؤيده حديث أبي أمامة الآتي.

٣٨٣٦- [٥٠] (وعنه) قوله: (ألم القرصة) بالفتح: المرأة من لقرص، وهو

(١) (النهاية) (٢/ ٢٨٦)

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ٢٩٧)



هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٦٦٨، ج: ٣١٦١، د: ٢٠٥/٢].

٣٨٣٧ - [٥١] وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَطْرَتَيْنِ وَأَثَرَيْنِ: قَطْرَةٌ دُمُوعٍ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَقَطْرَةٌ دَمٍ يُهْرَاقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْأَثَرَانِ: فَأَثَرٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَثَرٌ فِي فَرِيضَةٍ مِنْ قَرَائِصِ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. [ت: ١٦٦٩].

أخذ لحم إنسان بأصبعك حتى تؤلمه، ونسح البراعين، كذا في (المقاموس)<sup>(١)</sup>، قال الطيبي<sup>(٢)</sup> وذلك في شهيد يتلدد بدل مهجته في سبيل الله طيباً به نفسه، أقول. يحتمل أن يكون المراد أن ألم القتل للشهيد بالقياس إلى لذاته التي يحد بعد الموت ليس إلا بمنزلة ألم بقرصة فيطب نفساً بدلت، وذلك في كل شهيد يكون قتله في سبيل الله، والله أعلم.

٣٨٣٧ - [٥١] (أبو أمامة) قوله: (قطرة دموع) أي قطراتها، أفردت بعدم الاشتباه مع ما فيه من إيهام أنه يكفي في ذلك قطرة واحدة، وصرح بهذا المعنى في قوله: (وقطرة دم) إشارة إلى فضل إهراق الدم على تقطر الدمع، فافهم.

وبوله (فأثر في سبيل الله) كالجراحة وجرحها، ولأثر في مريضة كبقاء بلل الوضوء وسماها الوجه في السجود، واصفرار اللون في التهجد، وحلوف الصم في انصوم، واغترار قدميه في الحج، واشتاق الحنكة في الرمضاء، وشقق لعقب من برد ماء الوضوء، ونحو ذلك.

(١) «المقاموس المحيط» (ص: ٥٧٨).

(٢) «شرح الطيبي» (٧/ ٢٩٧).

٣٨٣٨- [٥٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«لَا تَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًّا أَوْ مُغْتَبِرًا أَوْ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَخَتَّ  
الْبَحْرُ نَارًا وَتَخَتَّ النَّارُ بَحْرًا» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . [٢٤٨٩/د]

٣٨٣٩- [٥٣] وَعَنْ أُمِّ حَرَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ  
الَّذِي يُصَيِّدُ الْفَيْءَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ، وَالْفَرِيقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ» . . . . .

٣٨٣٨- [٥٢] (عبدالله بن عمرو) قوله: (لا تتركب البحر إلا حاجا أو معتمرا  
أو غازيا في سبيل الله) يعني أن العاقل لا ينبغي أن يلقي نفسه في امهالك إلا لأمر  
ديني يتقرب به إلى الله، ويحسن بذلك النفس، وفيه جود وركوب البحر لمحج والغزو  
وقصبتها<sup>(١)</sup>.

وقوله: (فإن تحت البحر ناراً .. إلخ)، قيل: هو على ظاهره، فإن الله على كل  
شيء قدير، وقد يحتمل بوله تعالى ﴿وَأَنبَحِرُ لِمَن تَحْتَ وَرْدِهِ﴾ [الزمر ٦] على هذا المعنى،  
وقيل المراد تهويل شأن البحر وتفخيم الخطر في ركوبه، فإن راكمه متعرض للآفات  
والمهالك بعضها فوق بعض، والله أعلم.

٣٨٣٩- [٥٣] (أم حرام) قوله: (المائد في البحر) ما ذ بييد قيدا وقيداً  
نحررك، والشراب: اضطرب، وارجل: أصبه عشي وودود من سُكَّر أو ركوب  
بحر.

وقوله (الفریق له اجر شهيدین) وفيه فصل لفریق، وقد ورد (جبار لشهاده

(١) وفيه رد على من قال إن البحر عذر لتروك الحج، والصواب ما فقه الفقيه أبو الميث السمرقندي  
من أنه إذا كان العيب سلامة معرض عليه يعني ولا فهو محبر، قاله القاري في المرقاة

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٤٩٣].

أَصْحَابُ الْوَكْفِ) كما ذكرنا في شرح الترجمة، قالوا. هذا إن كان ركوبه للغزو، أو الحج أو طلب لعلم أو صلة الرحم، وأمّ التجارة فإن كان لتحصيل القوت ولم يكن طريقاً سواء فهم داخلون في ذلك، وقد منّ الله تعالى في كتابه المجيد على عبده بركوب الفُلِّ، وتسخير البحر، وحصول المنافع بذلك، وقد ركب أصحاب رسول الله ﷺ البحر للهجرة إلى الحبشة ولغزو، فمن مع ذلك وجعله من إغناء النفس في التَّهْلُكَةِ مطلقاً فهو محجوج بهذه الحجج، وأما جمعه مافياً لأمن الطريق فهو مردود بأن المعنى في ذلك العال، ولا شئ أن العال فيه السلامة، وليس ذلك إلا كمراكب السر خصوصاً في المماور واجيب، جعل الله تعالى الفُلَّ مركب البحر كما جعل الإبل والفرس مراكب البر.

قال سيدي أحمد بن زروق رحمة الله عليه في (شرح حرب البحر)<sup>(١)</sup>: وأما حكم ركوب البحر من حيث هو هو فلا خلاف اليوم في جوازه، وإن اختلف فيه نظر السلف، ثم هو ممنوع في أحوال خمسة:

أولها: إذا أدى ترك الفرائض أو نقضها فقد قال مالك للذي بميد فلا يصلي. أيركب حيث لا يصلي؟ ويل من ترك الصلاة.

والثاني: إذا كان محجواً بارتجاعه من العرق فيه فإنه لا يجوز ركوبه لما فيه من الإلقاء في التهلكة، وذلك من دخول الشمس لعقرب إلى آخر الشتاء.

والثالث: إذا خيف فيه لأمر واستيلاء العدو في النفس وأموال فلا يجوز ركوبه، بخلاف ما إذا كان معهم أمن واحكم لمسلمين لقوة يدهم وأحد رهنهم وما في

(١) مخطوطة شرح حرب البحر، (ص: ١٧ - ١٩)

٣٨٤٠- [٥٤] وَعَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ . سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَقُولُ : مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ . . . . .

معنى ذلك .

الرابع إذا أدى ركوبه إلى الدخول تحت أحكامهم و تدين لهم ومشاهدة  
سكرتهم [مع الأمن على النفس والنال بالاستشاق منهم] ، فقد أجزأها بعض المشايخ  
على مسألة حادثة في أرض العدو ، مشهور المذهب فيها الكراهة ، هي من قبيل  
جائر ، وعليه ركوب أئمة علماء ونصحاء ، وكانوا استخفوا الكراهة في مثاله  
تحصيل لواجب الذي هو الجمع وما في معناه .

الخامس إذا حيف بركوبه كشف عورة كركوب المرأة في مركب صغير لا تقع  
بها فنه مشرقة

وقال عمر بن الخطاب لعمر بن العاص صف لي سحر ، فقال ، يا أمير  
المؤمنين<sup>١</sup> مخلوق عظم ، يركبه خلق ضعيف ، دود على عود ، فقال عمر رضي الله  
تعالى عنه لا جرم نولاً نحج وسجود نصرت من يركبه عنقه بالدره ، ثم مع ركوبه  
ورجع عن ذلك بعد مدة ، وكذلك وقع لعثمان ومعاوية ، ثم استند الأمر على حواره  
شرطه ، والله سبحانه الوفي ، ثم كلام ابن زروق ، والله أعلم

٣٨٤٠- [٥٤] (أبو مالك الأشعري) قوله . (من فصل في سبيل الله) في

(الف موس)<sup>٢</sup> فصل من الدفصول<sup>٣</sup> خرج منه ، وفي حديث<sup>٤</sup> (بعد أن فصلوا)  
أي . رخصوا وابتعدوا عن المقيمين . كذا في (لمشارك)<sup>٥</sup> ، وقيل فصل نفسه عنه ،

(١) الف موس المحيط (ص : ٩٦٠)

(٢) مشاركة لأنور (٢/ ٢٦٧)

أَوْ وَقَصَهُ فَرَسَهُ أَوْ بَعِيرَهُ أَوْ لَذَخْتُهُ هَامَةً أَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ بِأَيِّ حَتْفٍ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ شَهِيدٌ وَإِنَّ لَهُ الْجَنَّةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٢٤٩٩].

لكن لما كثر حذف مفعوله صدر كلالزام بمعنى انفصل، كذا في (التفسير)، فالتفسير من حرج عن بلده قاصداً لجهاد في سبيل الله.

وقوله: (أو وقصه فرسه) وقَصَ عَنْقَهُ كَوَعَدَ: كسرهما، فوَقَصْتُ لازم متعد. و(الهامة) بتشديد الميم: كُلُّ ذَاتِ سُمٍّ، وجمعه هوامٌ، وكذا الساقطة، وقد يعرف بأن الأول ما يقتل، والثاني ما لا يقتل كالعقرب والثور، وقد تقع الهامة على ما ندين من الحيوان وإن لم يسم ولا يقتل كالحشرات والقمل، و(الحنف) الموت، وقولهم: مات حَتْفَ أَنْفِهِ، أي: على فرسه من غير قتل ولا ضرب ولا غرق ولا حرق، وخص الأنف لأنه أراد أن روحه تخرج من أنفه، والجريح من جراحته، كذا في (القاموس)<sup>(١)</sup>. وقال في (النهاية)<sup>(٢)</sup>: كأنه سقط لأنفه فمات، والحض الهلاك، وقال السيوطي في (مختصر لنهاية)<sup>(٣)</sup>: قال ابن الجوري: وإنما قيل ذلك لأن به تخرج من فيه وأفعه، فغلب أحد الاسمين، وهو أولى مما ذكره صاحب (النهاية)، وأول من نطق بهذه الكلمة أبي بكر، ولم تسمع من أحد من العرب قبله كما ثبت في (المسند) و(المستدرک)<sup>(٤)</sup>. وقوله: (وإن له الجنة) نلميح إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة ١١١].

(١) (القاموس المحيط) (ص: ٧٣٦).

(٢) (النهاية) (١/ ٢٣٠).

(٣) (الدر الثمين) (١/ ٢٠٨).

(٤) (المستدرک) (٢/ ٩٧).

٣٨٤١- [٥٥] وَهَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَفْلَةٌ كَفَزَوْهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٤٨٧].

٣٨٤١- [٥٥] (عبد الله بن عمرو) قوله: «قفلت كفزوة» القفلة: الرجوع من السفر، قفل: إذا عد من سفره، وقد يقال للسفر في بدائه: قُبوب، ومنه يقاب لجماعة المسافرين: قافلة تفاقلاً، وأكثر ما يستعمل في الرجوع، وهو حقيقة، وهو المراد هنا، ثم يقال في معنى هذا الكلام: إن رجوع المجاهد إلى وطنه في حكم ذهابه للجهاد بمعنى أن أجره في انصرافه إلى أهله كأجره في إقباله إلى الجهاد، يعني يبقى أجره ولوائبه إلى حين الرجوع أدلة لحق الأهل والعيال، كما قيل ذلك في الحج أيضاً، بل في كل ذهاب إلى الطاعة، ورجوع منها إلى البيت، فالرجوع من تمة الذهاب، هذا هو الوجه، رجع به بعض الشارحين.

لكن التذكير في قوله: «قفلت» ربما ينظر إلى أن المراد منها قول مخصوص ونوع خاص منه، فإن الظاهر على المعنى المذكور أن يقال: القفلة كالفزوة.

قيل: معناه أن هذا ورد في قوم قفلوا المصلحة فيه كخوفهم أن يذهبهم من عدوهم من هو أكثر عدداً منهم فقفوا ليستضيفوا إليهم عدداً آخر من أصحابهم، ثم يَكْفُرُوا على عدوهم، وقيل: المراد بالقول هاهنا التعقيب، وهو الرجوع ثانياً في الوجه الذي جاء منه مصرفاً وإن لم يبقوا عدواً ولم يشهدوا قتالاً، وقد يفعل الجيش ذلك إذا انصرفوا من مفزاعهم، لأن العدو إذا رآهم قد انصرفوا عنهم أمنوهم وخرجوا من أمكنتهم، فإذا قفل الجيش إليهم بالوا الفرصة فأغدروا عليهم.

وقال الثوري شتي<sup>(١)</sup>: الوجه الأول أقوم؛ لأن القول إنما يستعمل في الرجوع

٣٨٤٢- [٥٦] وَعَنْهُ قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، «لِلْعَازِي أَجْرُهُ، وَلِلْجَاعِلِ أُخْرُهُ وَأَجْرُ الْعَازِي». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٥: ٢٥٢٦].

عن الوجه الذي ذهب إليه لاجحة إلى حيث توجه منه، انتهى. وهذا إما ذكره ترجيحه على الوجه لثالث؛ لأن القول فيه محمول على الرجوع إلى ما نصره عنه، وهو المعزى لا إلى حيث توجه منه وهو الوطن، وأما الوجه لثاني وهو منقول عن لطحاوي، فالقول فيه محمول على ما حسن فيه في الوجه الأول.

وأقول - والله أعلم -، يمكن أن يكون المراد إراءة تعدد صورة القول في المعركة بالانصراف إلى جهة أخرى من غير انصراف إلى البيت أو المعزى حتى يظن العدو أنهم رجعو فيعملوا ويهزوا فيكروا عنهم من تلك الجهة، وذلك من حذاعات الحرب، فافهم.

٣٨٤٢- [٥٦] (وعنه) قوله. (للعازي أجره، وللجاعل أجره وأجر العازي) الجاعل من يدفع جُعلًا (إلى عازٍ ليعزو)، والجُعل بالضم، ما يجمع لئسان على عمله، وكذا الخبيث والخُفالة مثله، وعلت بالفتح على ما يجعل إذا غر عندك، وجعل له كد على كذا شرطه به عليه، فمن جعل شيئاً من ماله أحداً ليعزو وللعزي آخرٌ واحدٌ وهو آخرٌ عزوه، ولهذا الجاعل أجران، أحدهما آخر يصدق ماله، والآخر آخر عزو ذلك العازي لنفسه في ذلك، فيكون شريكاً في الثواب.

ثم أعلم أن بعض الشارحين حملوا هذا الحديث على الاستئجار كما هو الظاهر من لفظ الجعل، وقالوا إنه قد احتلف في جوار أحد الأجرة على لجهاد، فرخص فيه الزهري ومالك ونسبوه إلى الحمصية أيضاً على ما نقل الطيبي<sup>(١)</sup> نفاً هذا الحديث،

(١) شرح الطيبي (٧/ ٣٠١).

ولم يجوزهم قوم ومنهم الشافعي وقال لا يجوز أن يغزو بجعل وأوجب رده إن أخذ، ومعنى الحديث هتدم أن يحمل الجاهل على المجهز للعازي ولعمري له من غير استنجار وشرط

وقال الثوري<sup>(١)</sup> - وهو من الحنفية -: لم يرد بالجاهل في هذا الحديث المستأجر ولا بالمجمول له الأجير، ولهذا ذكره بلفظ الجعم لا بلفظ الإجارة، وعزى عن المجمول له بالعازي لا بالأجير، وإنما أرد بسجاعل الذي يتبرع بشيء يعطيه من ماله لمن يستعين به على الجهاد وينفقه على نفسه وعياله، ثم ذكر أن للمجمول له أجراً وهو أحر الغزو، وللجاعل أجري: أجراً على ما بذل من المال، وأجراً على ما حوّض وحث عليه من القتال حتى شارك الغزاة، انتهى

يعني أخذ الأجرة على الجهاد وإن كان جائزاً عند الحنفية فذلك إما هو رخصة منهم في أصل الجواز وعدم وجوب الرد كما هو مذهب الشافعي، ولكن ليس فيه غزو وأحر، بل الظاهر أنه مع وجود الجواز يكون مكروهاً لأخذ الأجرة على الطاعة كما يفهم من عبارة (الهداية)<sup>(٢)</sup> في كراهة أخذ الإمام الجعول من الناس على الجهاد، ما دام [فيه] في بيت المال دليل حدث أبي أيوب الأنبي الدال على حصره في كونه أجيراً، يعني - لا عرياً ومجاهداً، وحديث يعلى بن أمية الساطي بأنه لا أجر له في الدنيا وهو اسهم، ولا في الآخرة وهو الثواب.

فعلى ما ذكره ليس في حديث ابن عمر حجة للحنفية على جواز أخذ الأجرة

(١) كتاب الميسر (٣/ ٨٨٤).

(٢) انظر الهداية (٢/ ٣٧٨).



٣٨٤٣- [٥٧] وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **مَسْتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ الْأَمْصَارُ، وَمَسْكُونُ حُنُودٍ مُجَنَّدَةٌ، يُقْطَعُ عَلَيْكُمْ فِيهَا بُعُوثٌ، . . .**

على الجهاد، ويكون وجه تجويرهم أنه عقد صحيح بحسب ظاهر الحكم، غائثه أنه لا يكون فيه أجر وثواب، وأما شوب السهم بالأخير فحديث يعلى بن أمية يرفعه، واحتمل في الأخير للعمل وحفظ الدواب مثلاً فصيل لا سهم له فاقبل أو لم يقبل، بما به أحرة عمله، وهو مدح بعض السلف وأحد قولي الشافعي، وعند مالك وأحمد رحمهما الله يسهم له وإن لم يقبل إذا كان مع الناس عند القتال، وقيل بخير بين الأجرة والسهم، كذا نقل الطبري.

وقال الثوري شيبه: "وأما قول من ذهب من العلماء إلى أن الأخير يسهم له إذا حصر الواقعة، فإنه محمول على أن حديث يعلى بن أمية إما لم يثبت عندهم أو رآه مخصوصاً في الحكم بذلك الأخير لأنه قال ذلك في آخر بعته، وأما حديث أبي أيوب فلا دليل به على أن الأخير لا سهم له، بما فيه أنه لا يسان ثواب تغزه لأنه عمل عملاً مدحولاً له، والله أعلم.

٣٨٤٣- [٥٧] (أبو أيوب) قوله: (جنود محددة) المجند العسكر ولأعوان، ومحددة، أي مجموعة، يقال: فاجتمعوا مقبلة.

وقوله: (يقطع أي يندرك عليكم)، وقطع الجيش، فزاره من بين الناس، (فيها) أي في الحنود (بعوث) أي جنود يبعثون إلى الغزو من كل قبيلة، وهذا لبعث يحمل أن يكون إلى الأمصار لمصحتها أو إلى غيرها بعد فتحها.

(١) شرح الطبري (٧/ ٣٠١)

(٢) كتاب السير (٣/ ٨٨٤)

فَبَكَرَهُ الرَّجُلُ الْبُعْثَ فَبَتَّخَلَّصَ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ بَتَّصَفَّحَ الْقَبَائِلَ يَبْرِضُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ مَنْ أَكْفِيهِ بَعَثَ كَذَا، أَلَا وَذَلِكَ الْأَجِيرُ إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د. ٢٥٢٥].

٣٨٤٤ - [٥٨] وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: أَدَّزَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغُرُوِّ وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ لَيْسَ لِي خَادِمٌ، قَالَتْ مَسْتُ أَجِيرًا يَكْفِينِي، فَوَجَدْتُ رَجُلًا سَمِيتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، .....

وفوله: (فبَكَرَهُ الرجل) اللام للعهد الذهني (البعث) أي: بعث الإمام إياه أي: الخروج مع الجيش إلى لغزو بلا أجرة، (فبتَّخلص) أي: يحرِّج ويغزو من قومه طلباً للخلاص من الغزو، (ثم بتَّصفَّح القبائل) أي: بعد أن فارق هذا الرجل المتقاعد عن الغزو لوجه الله يتفحص ويتبع القدائل عارضاً نفسه عليهم ذللاً. (من أكفيه بعث كذا) أي: مَنْ يُعطيني ويشرطُ لي شيئاً من الأجرة ويأخذني أجيراً أكفيه مؤنة جيش كذا كما بكفيني هو مؤنتي؟

وفوله: (ألا وذلك الأجير) ألا حرف تنبيه و(ذلك) إشارة إلى لرجل اندي بكروه، البعث لوجه الله ويرغب فيه للأغراض الدنيوية، وذلك مبتدأ ولاخير خبره وتعريض لخبر المحصر.

وفوله: (إلى آخر قطرة من دمه) أي: إلى القتل، يعني أنه وإن قُتِلَ فهو أجيرٌ ليس غارياً، وفي هذه العبارة مبالغة في نفي ثواب الغزو عنه، أي: هو أجيرٌ ليس له إلا الجُحُرُ المشروط، وظهره أنه لا سهم له، فهذا حديث أيضاً يدل على نفي سهم له، نعم حديثٌ يعنى من أمية أصرح وأظهر في ذلك، فافهم

٣٨٤٤ - [٥٨] (يعلى بن أمية) قوله: (ذن) بالمد، أي: أعم.

فَلَمَّا حَضَرَتْ هَيْمَةَ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِيَ لَهُ سَهْمُهُ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ: «مَا أَجَدُّ لَهُ فِي عَزْوَتِهِ هَذِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَابِيرُهُ الَّتِي نُسِمِي<sup>(١)</sup>». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٢٧].

٣٨٤٥- [٥٩] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَّبِعِي فَرَضًا مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أُجْرُ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥١٦]

٣٨٤٦- [٦٠] وَعَنْ مُعَاذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفَرَّؤُ غَزَوَانِ، فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ، وَأَطَاعَ الْإِمَامَ، وَأَتَّقَى الْكَرِيمَةَ،.....

وقوله: (أن أجري له) بضم الهمزة.

وقوله: (لا دنابيره التي نسمي) له، وهذا في الأخير لخدمة، وأما الأخير للغزو  
لذي دل عليه حديث ابن عمر ومعه، وهو صحيح عند الحنفية، ويكون له السهم،  
لكن لشارحين لم يذكروا مذهب لحنفية فيه، ولم نجده في (الهداية)، فتدبر.

٣٨٤٥- [٥٩] (معاذ) قوله: (عرضاً من عرض الدنيا) هي (لقاموس)<sup>(١)</sup>.

العرض: المتاع، ويحرك، وكل شيء سوى التقدين، ونقل عن (المغرب)<sup>(٢)</sup> العرض  
بمحتتين. حطام الدنيا، ويرى بالفتح والسكون.

٣٨٤٦- [٦٠] (معاذ بن جبل) قوله: (من ابتغى وجه الله) أي رضاه، (وأطاع  
الإمام) بأن أتى على وجه أمره، (وأَتَّقَى الْكَرِيمَةَ) أي: المحتار من ماله، فيكون التاء

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٥٩٥)

(٢) «المغرب» (ص: ١٧٥)

وَيَتَأَسَّرَ الشَّرِيكَ، وَاجْتَنَبَ الْفَسَادَ، فَإِنَّ ثَوْمَهُ وَنَبِيْهَهُ أَجْرُ كُلِّهِ، وَأَمَّا مَنْ عَزَا  
فَخَرًّا وَرِيَاءً، وَسُمُوعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَرْجَعْ  
بِالْكَفَافِ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ. [ط: ٢ / ٤٦٦، ٥: ٢٥١٥، ن: ٤١٩٥].

٣٨٤٧- [٦١] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي  
مَنِ الْجِهَادِ فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو! إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا بِعَثَاكَ اللَّهُ  
صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا مُكَائِرًا بِعَثَاكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَائِرًا، . . . .

للتقل من الوصفية إلى الاسمية، أو نفسه فيكون الموصوف محذوفاً، ويحتمل على  
الأول أيضاً أن يكون محذوف للموصوف، أي أمواله الكريمة النفيسة

وقوله: (ويأسر الشريك) من المياسرة بمعنى المساهلة والأخذ باليسر، أي:  
سأهل الرفيق (واجتنب الفساد) أي: التجوز عن المشروع قتلاً ونهباً وتخريباً وخيانة.

وقوله: (ونبيهه) صحح في بعض النسخ بفتح النون والياء، وفي بعضها مافتح  
والسكون. وفي (القدموس)<sup>(١)</sup>: التبه بالضم: لفظة، والقيام من الثوم.

وقوله: (أجر) أي: ذو أجر.

وقوله: (فإنه لم يرجع بالكفاف) أي: بالثواب، وقيل: لم يرجع من لعزو رأساً  
برأس بحيث لا يكون له أجر ولا يكون له وزر أكثر من أجره.

٣٨٤٧- [٦١] (عبدالله بن عمرو) قوله (محسباً) أي: ناوياً للثواب.

وقوله: (مكائراً) أي: مُفَاخِرًا، والتكائر: التبري في الكثرة في الأنفس والأموال،

يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هَمْرٍو! عَلَى أَيِّ حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ، يَعْثُكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْخَالِي<sup>١</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٢٥١٩: د].

٣٨٤٨- [٦٢] وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَعْبَزْتُمْ إِذَا بَعَثْتُ رَجُلًا فَلَمْ يَمْضِ لِأَمْرِي أَنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مَنْ يَمْضِي لِأَمْرِي؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَذَكَرَ حَدِيثَ فَضَالَةَ: «وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ» فِي «كِتَابِ الْإِيمَانِ». [٢٥٣٧: د].

### • الْمُضِلُّ الثَّلَاثُ:

٣٨٤٩- [٦٣] عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ.....

أي: تُعْزِي لِنُفَاحِرِ أَسِي أَكْثَرُ مَالًا وَجَيْشًا، أَوْ يَقَامُ ذِكُّ، كَدَ ذَكَرُوا، وَيَحْتَمِلُ وَاللهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ طَالِبًا لِكَثْرَةِ الْمَالِ، أَي: تَغَارِي لِلنِّسْمَةِ.

٣٨٤٨- [٦٢] (عُقْبَةُ بْنُ مَالِكٍ) قَوْلُهُ. (إِذَا بَعَثْتُ رَجُلًا) أَي: أَمِيرًا وَقَوْلُهُ (لَمْ يَمْضِ لِأَمْرِي) أَي: لَمْ يَدْعُ، أَوْ لَمْ يَمْتَثِلْ لِمَا أَمَرْتَهُ.

### الفصل الثالث

٣٨٤٩- [٦٣] (أَبُو أُمَامَةَ) قَوْلُهُ. (فِي سَرِيَّةٍ) بِفَتْحِ السِّينِ وَنَحْضِ الرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ وَتَشْلِيدِ الْبَاءِ مِنْ خَمْسَةِ أَنْفُسٍ إِلَى ثَلَاثِ مِثَّةٍ أَوْ أَرْبَعِ مِثَّةٍ، كَمَا فِي (لِفَاوَسِ)<sup>(١)</sup>، وَفِي (الصَّرَاحِ)<sup>(٢)</sup> سَرِيَّةٌ بِأَرْبَعِ مِثَّةٍ وَفِي (حَبْرِ السَّرَايَا) أَرْبَعُ مِثَّةٍ، وَاصْطِلَاحُ أَرْبَابِ

(١) «الذموس المحيط» (ص: ١١٩٠).

(٢) «الصراح» (ص: ٥٦٥).

فَمَرَّ رَجُلٌ بِغَارٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ وَيَقُلُ ، فَحَدَّثَ نَفْسَهُ بِأَنْ يُقِيمَ بِهِ وَيَتَحَلَّى  
 مِنَ الدُّنْيَا ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنِّي لَمْ  
 أَهْبَثْ بِالْيَهُودِيَّةِ وَلَا بِالنَّصْرَانِيَّةِ ، وَلَكِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ ، وَالَّذِي  
 نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَغَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ،  
 وَلَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ خَيْرٌ مِنْ صَلَاتِهِ سِتِينَ سَنَةً» . رَوَاهُ أَحْمَدُ . [حم .  
 ٢٦٦/٥]

لسير هو أن السرية ما لم يحضر فيه النبي ﷺ ، والذي حصر فيه فهو الغزوة .  
 وقوله : «إني لم أهبث باليهودية ولا بالنصرانية» أي : ما بُعثت للرهبانية الشاقة  
 (ولكني بعثت بالحنيفية) في (النهاية) (١) : «الحَيْفُ المائل إلى الإسلام انشأ عليه ،  
 والحيف عند العرب من كان على دين إبراهيم ، وأصل الحَيْفُ الميلُ» . قوله تعالى :  
 ﴿حَنِيفًا﴾ [البقرة ١٢٥] أي مخلصاً في عبادته مائلاً عن كل الأديان إلى الإسلام  
 و(السَّمْحَةُ) أي : لِسَهْنَةٍ ، والمساهلة كالمسامحة ، والتسميح السير السهل ، وأسمحت  
 فرونته : دلت نفسه ، والدأءُ : لَأَنْتَ بعد استصعابِ

وقوله . (لغدوة أو روحة) انغدوة: السير في أول النهار ، والروحة: السير في  
 آخره ، قبل : امراد بهما مطلق الزمان ، أي : لمحة وساعة .

وقوله : (خير من الدنيا وما فيها) أي : لو ملكك وتصرف فيها مدتها لعابتها ،  
 وقيل : بل لو أنفقها في سبيل الله لكثرة ثواب الجهاد .

وقوله : (ولمقام أحدكم في الصف) المراد صف القتال ، والمراد بالصلاة

٣٨٥٠ - [٦٤] وَعَنْ صَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَمْ يَنْوَ إِلَّا عِقَالاً فَلَهُ مَا نَوَى». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [٥].  
[٣١٣٨]

٣٨٥١ - [٦٥] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رِئًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ فَقَالَ: أَعَدَهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يَرْفَعُ اللَّهُ بِهَا الْعَبْدَ مِثَّةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م]. [١٨٨٤].

النافلة، وقد يرد صف الجماعة، والمراد بيان فضل الصلاة بالجماعة على الصلاة منفرداً.

٣٨٥٠ - [٦٤] (عبادة بن الصامت) قوله: «(إلا عِقَالاً) أي: تحصيل عِقَالٍ وهو بالكسر: الحبل الذي يُشدُّ به رُكْبَةُ البعير، والمقصود المبالغة في قطع الطمع عن الغنيمة.

٣٨٥١ - [٦٥] (أبو سعيد الحذري) قوله: (من رضي بالله رباً... إلخ)، قد مر شرحه في أول الكتاب مفصلاً، فتذكر

وقوله: (فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ) يريد نفسه من إقامة المظهر مقدم المضمّر.

وقوله: (وَأُخْرَى) أي: هناك حصة أخرى، أو أبشرك ببشارة أخرى، وهذا تخصيص بعد التعميم؛ لأن الرض المذكور يشمل كل خير

٣٨٥٢ - [٦٦] وَعَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَتَوَبَ الْجَنَّةَ نَحْتَ ظِلَالٍ لِسُيُوفٍ، فَقَامَ رَجُلٌ رَثُّ الْهَيْئَةِ فَقَالَ: يَا أَبَا (١) مُوسَى أَنْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، مَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَقْرَأُ عَلَيْكُمُ السَّلَامَ، ثُمَّ كَسَرَ جَفْنَ سَيْفِهِ، فَأَلْقَاهُ، ثُمَّ مَشَى بِسَيْفِهِ إِلَى الْعَدُوِّ فَضَرَبَ بِهِ حَتَّى قُتِلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م ١٩٠٢).

٣٨٥٣ - [٦٧] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ لَمَّا أَصِيبَ إِخْوَانُكُمْ يَوْمَ أُحُدٍ حَمَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جُوفِ طَيْرٍ خَضِرٍ، نَزِدُ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ تَأْكُلُ مِنْ ثِمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَا كَلِمِهِمْ وَمَشْرَبِيهِمْ وَمَقِيلِهِمْ قَالُوا: مَنْ يُبْلَغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَّا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ لِئَلَّا يَرْهَدُوا فِي الْجَنَّةِ، وَلَا يَكُلُوا.....»

٣٨٥٢ - [٦٦] (أبو موسى) قوله (تحت ظلال السيوف) كناية عن حضور معركة القتال والقيام فيها. و(الرث) البالي والمخلوق

وقوله (أقرأ عليكم السلام) توديع وحسن لسيف عمده مفتوح ويكسر

٣٨٥٣ - [٦٧] (ابن عباس) قوله (حمل الله أرواحهم في جوف طير خضر) مرّ شرحه في الفصل الأول في حديث مسروق

وقوله (مقيلهم) وهو لمكان الذي يستريح فيه وقت نصف النهار من بقولة، والقليلة نصف النهار

وقوله (ولا ياكلوا) نكس عن الأمر. امتنع، ومنه التناول عن اليمين.



٣٨٥٤ - [٦٨] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
 «الْمُؤْمِنُونَ فِي الثُّغَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ: الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا  
 وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالَّذِي يَأْمَنُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ  
 وَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَى طَمَعٍ نَزَعَهُ لِلَّهِ ﷻ». رَوَاهُ أَحْمَدُ. [٨/٣]

٣٨٥٤ - [٦٨] (أبو سعيد الخدري، قوله (على ثلاثة أجزاء) أي أقسم  
 وقوله (لدين آمنوا إلخ)، اقتبس الآية القرآنية، وهؤلاء الدس يفعو  
 لحلائق، وهذا يومهم مع حصول كمال الإحاد أشرف وأعلى مرتبة  
 وقوله (والذي يأمنه الناس على أموالهم وأنفسهم) إشارة إلى أنهم وإن لم يفعو  
 لناس بكمال خيرهم لم يصروهم بشرهم، ولم يخنطوهم ولم يطمعوا منهم وهم  
 أدنى رتبة من قبهم.

وقوله (ثم الذي إذا أشرف على طمع إلخ)، يعني هؤلاء وإن احتنطو  
 لناس وكادوا أن يطمعوا ويحرصوا في نديهم، ولكن حفظهم الله عن ذلك فلم يفعو في  
 ذلك، قال في (القاموس)<sup>(١)</sup> طمع فيه وبه كفرح طمعاً حرص عليه وقال شخب  
 رحمه الله - الطمع سكون النفس إلى متبعه مشكوة الوصور

وقال الطس<sup>(٢)</sup> يرد دلطمع في الحديث (سعاد) هي النفس إلى ما تشتهي،  
 فتؤثره عن متبعه الحق، فتركه عبادة المجاهد، قال الله تعالى ﴿وَمَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ  
 وَنَفْسَ عِيْ طَوَى فَإِنَّ آجَتَهُ إِلَى تَأْوِيلٍ﴾ [النازعات ٤١ - ٤٢]، انتهى. وشرح الحديث

(١) القاموس المحيط (ص: ٦٨٧)

(٢) شرح الصبي (٧/ ٣٠٩)

٣٨٥٥ - [٦٩] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَفْسٍ مُسْلِمَةٍ يَبْضُضُهَا رِثْهَا تُحِبُّ أَنْ تَرْجَعَ إِلَيْكُمْ وَأَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا غَيْرَ الشَّهِيدِ» قَالَ ابْنُ عَمِيرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ أَقْتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي أَهْلُ الْبُورِ وَالْمَدَرِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

[٣١٥٣ - د]

٣٨٥٦ - [٧٠] وَعَنْ حَسَنَاءِ بِنْتِ مُعَاوِيَةَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا عَمِّي قَالَ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَنْ فِي الْجَنَّةِ؟ .....

على ما ذكره فصل من مخيلات هذا الضعيف عما الله عنه، والله أعلم

٣٨٥٥ - [٦٩] (عبد الرحمن بن أبي عميرة) قوله. (ابن أبي عميرة) على وزن

كريمة.

وقوله: (وأن لها) آروية مالمع عطف على (أن ترحم)

وقوله. (عبر الشهيد) بالرفع بدل من فاعل (تحب)، ويروى بالنصب على

لاستثناء.

وقوله. (أهل البور) محركة: صوف الإبل والأرانب وبحوها، والمراد به

لخضم، وأهل البور سكان الوادي؛ لأن حياءهم من البور (المدر) محركة قطع

لطيف إياسي، وأهل المدر سكان القرى ودمصار، لأن يوتهم من المدر، وهو

كناية عن الدنيا وأهلها.

٣٨٥٦ - [٧٠] (حسناء بنت معاوية) قوله (حسناء) على وزن حمراء (بنت

معاوية) بن سليم الصريحي.

قَالَ. «النَّبِيُّ فِي الْجَنَّةِ، وَالشَّهِيدُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْمَوْلُودُ فِي الْجَنَّةِ، وَالْوَلِيدُ فِي الْجَنَّةِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٥: ٢٥٢١].

٣٨٥٧- [٧١] وَعَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي الدُّدَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ هَمْرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ هَمْرٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ<sup>(١)</sup> كُلُّهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أُرْسِلَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَقَامَ فِي بَيْتِهِ، فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سَبْعُ مِثَّةٍ دِرْهَمٍ، . .

وقوله: «(النبي في الجنة) متداً وحبر، وكذا قوله: (والمولود في الجنة) وقوله: (والوليد في الجنة)، والمراد بالمولود الصغير أعم من أن يكون ولد مؤمن أو ولد كافر، وهذا هو المقرر عندهم، وأما ما سبق في (باب الإيمان بالقدر) أنه تأويل سبق ذكره هناك، فتدبر. والمراد بالوليد الموءودة وهو الذي يلدن حياً كما كان من عادة الجاهلية من دفن البنات، والمذكور باعتبار أن فعلاً إذا كان بمعنى معنوي يستوي فيه المذكور والمؤنث.

ودل السيوطي: ومنهم من كان يند البنين أيضاً عند المجاعة والصيق، ولعل لتخصيص بهذه لأربعة باعتبار الفضل واشرف في الأولين، وأما في الآخرين من جهة دخولهم الجنة بعير عمل وكسب، والله أعلم.

٣٨٥٧- [٧١] (علي) قوله (في وجهه) أي: في وجه الله، أي: طلب رضاه، أو من الجهة التي أمر به ورضي عنه، والمان واحد.

وقوله: «(فله بكل درهم سبع مئة درهم) وفي بعض النسخ: (سبع مئة ألف)، ومنه

وَمَنْ غَزَا بِنَفْسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْفَقَ فِي وَجْهِهِ ذَلِكَ، فَلَهُ بِكُلِّ دِرْهَمٍ سِتْعُ مِثْقَلِ  
 أَلْفِ دِرْهَمٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] - رَوَاهُ  
 ابْنُ مَاجَةَ. [جه: ٢٧٩١].

٣٨٥٨ - [٧٢] وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ  
 يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشُّهَدَاءُ أَرْبَعَةٌ: رَجُلٌ مُؤْمِنٌ حَيٌّ  
 لِإِيمَانِهِ، لَقِيَ الْعَدُوَّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ  
 أَعْيُنُهُمْ» .....

يعلم أن المضاعفة لا ينحصر في سبع مئة، بل يريد كما سقت الإشارة إليه في حديث  
 حُزَيْمِ بْنِ قَاتِكٍ في الفصل الثاني، فتدبر.

٣٨٥٨ - [٧٢] (فضالة بن عبيد) قوله - (وعن فضالة) بفتح الفاء

وقوله (فصدق الله) قيل في وعده لأحرّ الجزيل والثواب العظيم لشهداء،  
 وقال الطبري: "معناه أن الله وصف المحمّدين بكونهم صابرين محتسبين، فأخبر  
 بذلك، فصدقته هذا الرجل بعمله وشجاعته في هذا بوصف والإحسان، وهذا أوجه  
 لأنه على المعنى الأول يكون كالتأكيد لمعنى الإيمان، ولأنه مشترك بين الأقسام كلها  
 مع أنه لم يذكره في القسم الثاني، والتصدق إنما يكون - شجاعته والصبر والاحتساب،  
 فافهم. فحصل التقسيم أن لمحاهد بما أن يكون مثقلاً شجاعاً، وهو القسم الأول،  
 أو مثقلاً غير شجاع، وهو القسم الثاني، أو يكون شجاعاً غير مثقّل، فما أن يكون  
 أعماله مخلوطة بالصالح والسبي، غير مسرف، أو يكون فسقاً مسرفاً، ففي الأقسام

يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا، وَرَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى سَقَطَتْ قَلَسُوتُهُ، فَمَا أَدْرِي أَقَلَسُوتُهُ  
عُمَرَ أَرَادَ، أَمْ قَلَسُوتُهُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ جَبَدُ الْإِيمَانِ لِقِيَّ  
الْعَدُوِّ كَأَنَّمَا ضُرِبَ جَبَدُهُ بِشَوْكٍ طَلَحَ مِنَ الْجَبِينِ، أَتَاهُ سَهْمٌ عَرَبٌ فَقَتَلَهُ،  
فَهُوَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا لِقِيَّ  
الْعَدُوِّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الثَّالِثَةِ، وَرَجُلٌ مُؤْمِنٌ أَسْرَفَ  
عَلَى نَفْسِهِ لِقِيَّ الْعَدُوِّ فَصَدَّقَ اللَّهُ حَتَّى قُتِلَ، فَذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ». رَوَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ضَعِيفٌ. [ت: ١٦٤٤].

يحصل تصديق الله دون الثاني، فافهم.

وقوله (هكذا) إشارة إلى ما رفع رأسه لإراءة الحاضرين صورة الرفع كما ذكر  
موله - (ورفع رأسه حتى سقطت قلسوته) مبالغة في الرفع، والصير في (قلسوته)  
لعمري، وهو الصواب لمفيد لحسن الأدب.  
وقوله (فما أدري) قول الراوي.

وقوله: (كما ضرب) بمعنى لمجهول، و(الطلح) شجر عظام من شجر العصاة  
به شوك، وهذا كناية عن تشعرات شعره من الفزع والخوف أو ارتعاد أعضائه  
وقوله: (أته سهم عرب) أي: أنه من حيث لا يدري، وقد مر شرحه في الفصل  
الأول من حديث أنس رضي الله عنه.

وقوله: (فهو في الدرجة الثانية) بعدم شجاعته وتصديقه الله تعالى بذلك مع  
كونه مشاركاً للأول في جودة الإيمان وصلاح العمل.

وقوله: (ورجل مؤمن خلط عملاً صالحاً... إلخ)، هذا الرجل والرجل الرابع  
مقابلان للأول والثاني في جودة الإيمان، ولكن هذا جامع في العمل الصالح والسبي.

٣٨٥٩- [٧٣] وَعَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ السُّلَيْمِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

«الْمُتْلَى ثَلَاثَةٌ: مُؤْمِنٌ حَاهَدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ: «فَذَلِكَ الشَّهِيدُ الْمُتَمَحَّرُّ فِي خِيَمَةِ اللَّهِ تَحْتَ عَرَشِهِ لَا يُفْضَلُهُ النَّبِيُّونَ إِلَّا بِدَرَجَةِ النُّوَّةِ».....

سواء، ولو ابع عاصي فاسق سيئ العمل عالماً، والحاصل أن لرجل به أجر وثواب شهادة على أي وجه كان في إيمان والعمل في الحكماء ثم التفصيل

٣٨٥٩- [٧٣] (عبد بن عبد السلمي) قوله . (وعن عبدة) بضم العين وسكون

لثاء، و(السلمي) بضم السين وفتح اللام المحففة

وقوله : (مؤمن جاهد بنفسه وماله في سبيل الله) لا بد أن يفيد بما يميزه عن

نفسه وهو مؤمن خنط عملاً صالحاً وآخر سيئاً أي : مؤمن صالح مثقلاً بحلط

وقوله . (فيه) أي في حقه متعلق بـ (هو)، وقد في الشامي .

وقوله (فذلك الشهيد المتمحّر) أي : المحرّث لصدره على الجهاد القوي على

حتمان الحشوق، وفي (النهاية)<sup>(١)</sup> هو المصمى المهدب، يقول : مخنث الغصه . إد

صغبتها وخصصتها بالدر، وقال البضاوي<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ إِلَيْهِ سَخَحَ اللَّهُ

فُؤَادَهُ لِلتَّقْوَى﴾ العجرات ١٢ : حرّبه للتقوى ومرّنها عندها، أو عرفها كقصة تتقوى حلصه

بها، فإن الامتحان مسبب لمعرفة .

وقوله : (في خيمة الله) خبر بعد خبر، أو هو خبر وابهاهي صواب، وامرأد

بخيمة الله حصونه ومحلّ قربه كما وقع في حديث ثشفاعة . (مأستاذن على رأيي في

(١) «النهاية» (٤ / ٣٠٤)

(٢) «تفسير البضاوي» (٢ / ٤١٥)

وَمُؤْمِنٌ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا جَاهِدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ: «مُضْمِصَةٌ مَحَتْ ذُنُوبَهُ وَخَطَايَاهُ إِنَّ السَّيْفَ مَخَاءٌ لِلْخَطَايَا، وَأَدْخَلَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَ، وَمُنَافِقٌ جَاهِدَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَإِذَا لَقِيَ الْعَدُوَّ قَاتَلَ حَتَّى يُقْتَلَ فَذَلِكَ<sup>(١)</sup> فِي النَّارِ، إِنَّ السَّيْفَ لَا يَمْنَحُو النَّفَاقَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ. [دي: ٢ / ٢٧٢].

٣٨٦٠ - [٧٤] وَعَنْ ابْنِ عَائِدٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جِنَازَةٍ رَجُلٍ فَلَمَّا وُضِعَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُصَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّهُ رَجُلٌ فَاجِرٌ، قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ الْإِسْلَامِ؟».....

دَارِهِ يُؤَدِّنُ لِي عَلَيْهِ).

وقوله: (مضمصة) على وزن اسم الفاعل من مضض، أي: مطهرة، روي بالمهلة وبالمعجمة وكلاهما بمعنى، وبيل. بالمهلة بطرف اللسان وبالمعجمة بالهم كلة كما في الوضوء، وفي (القاموس)<sup>(٢)</sup> المضمضة: المضضة بطرف اللسان، ومضمضة الذنوب. مضمضتها، والمضمضة. تحريك الماء في المضم وغسل الإناء وغيره.

٣٨٦٠ - [٧٤] (ابن عايد) قوله: (وعن ابن عايد) بالياء التحتانية ولذا لمعجمة<sup>(٣)</sup>.

(١) هي نسخة: فذلك.

(٢) القاموس المحط (ص: ٥٨٢، ٦٠٣)

(٣) قال القاري: (٦ / ٢٤٩٧): سم فاعل من معوذ

فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَرَسَ لَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَضَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَسَا عَلَيْهِ التُّرَابَ، وَقَالَ: «أَصْحَابُكَ يَطُئُونَ أُنْكَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَأَنَا أَشْهَدُ أُنْكَ مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ»، وَقَالَ: «يَا عُمَرُ إِنَّكَ لَا تُسْأَلُ عَنْ أَعْمَالِ النَّاسِ، وَلَكِنْ تُسْأَلُ عَنِ الْفِطْرَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ».

[شعب. ٤ / ٤٣]



## ١ - باب إعداد آلات الجهاد

وهو له (يا عمر إنك لا تسأل عن أعمال الناس ولكن تسأل عن الفطرة) أي دين الإسلام، قال الطبري (في تفسير هذا الكلام ما حاصله ينبغي أن لا تحبر مثل في مثل هذا الموضع عن أعمال الشر لمعنى، بل يحبر عن أعمال الخير كما قلنا (ادكرو مواضع التحريم)، فوضع (لا تسأل) موضع (لا تحبر) معاً مبرود يعني بلام، لأنه إذا سئى السؤال بمعنى الإحبار، والمقصود منه عند تقدم عليه، فإن لا اعتبار بالفطرة، الاعتقاد مع أنه عمل عملاً من أعمال أهل الإسلام ما يكفه.

وفهم

## ١ - باب إعداد آلة الجهاد

من السهم والسيف والدرع والقوس والرُمح والخيول، وأكثر ما ذكر منه فضيلة نومي وأحليل، وذكر لرهان، وذكر حبل سيف رسول الله ﷺ ورايته ﷺ



## • الفصل الأول:

٣٨٦١ - [١] عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» [الأنفال: ٦٠] أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [١٩١٧]

٣٨٦٢ - [٢] وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ الرُّومُ» .....

## الفصل الأول

٣٨٦١ - [١] (عقبة بن عامر) قوله (ومن رباط الجبل) قد توجد هذه الريادة في نسخ (المشكاة) ثالثة، وفي بعضها مخطوطاً عليها، وليس في رواية مسلم، وإنما هو في رواية ابن المنذر عن عقبة بن عامر، كذا، يعدم من (لدر المنثور)، وهي المذكورة في القرآن المجيد.

وموله (ألا إن القوة الرمي) مكرر ثلاثاً، وقد فسرها الرمحيشي والبيضاوي بكل ما يُتقوى به في الحرب، قال البيضاوي<sup>(١)</sup> ولعله إما خصه رسول الله ﷺ بالرمي لأنه أقوى. وفي (الكشاف)<sup>(٢)</sup> عن عكرمة أن عقبة بن عامر مات عن سبعين يوماً في سبيل الله

٣٨٦٢ - [٢] (وعنه) قوله: (ستفتح عليكم الروم) وهم رماة، وغالب حربهم

ببرمي

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٣٨٩)

(٢) الكشاف (٢/ ٢٣٢)

وَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ، فَلَا يَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بِأَسْهُمِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩١٨].  
 ٣٨٦٣- [٣] وَعَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ هَلِمَ  
 الرَّمِي ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا أَوْ قَدْ عَصَى». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩١٩].  
 ٣٨٦٤- [٤] وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى  
 قَوْمٍ مِنْ أَسْلَمَ يَتَنَاضَلُونَ بِالشُّوقِ فَقَالَ: «ارْزُمُوا بَنِي إِسْمَاعِيلَ فَإِنَّ أَبَاكُمْ كَانَ  
 رَامِيًا، وَأَنَا مَعَ بَنِي فَلَانٍ» . . . . .

وقوله: (ويكفيكم الله) أي: شرٌّ بروه بواسطة الرمي، (فلا يعجز أحدكم أن يلهو بأسهمه) أي: من الدهو بالسهم، بل ينبغي أن تهتموا بشأه بأن تتعلموا وتتمرنوا على ذلك حتى تتمكنوا من محاربتهم، وقيل: مراد لا تركوا الرمي وتعلمه، ويتمرن عليه بعد الفتح بأن تقووا لا نحتاج إليه، فإن الاحتياج إلى الرمي ثابت أبداً، والمعنى الأول أظهر، وإسم سمي اسرامى لهواً باعتبار صورته وللتعريب عليه، فإن نفوس محبولة على الميل إلى الدهو، وكذا السباق بالحيل والاین

٣٨٦٣- [٣] (وعنه) قوله (من علم الرمي ثم تركه) الحديث، التعبير عنه بالعلم، ثم لوعبد على تركه بدل على أنه ليس لهو حقيقة، وفيه المبالغة على فضلكه وكونه مهتماً في الدين مشبهاً بسيد القرآن بعد نعيمه .  
 وقوله: (أو قد عصى) الظاهر أنه من شك الراوي.

٣٨٦٤- [٤] (سلمة بن الأكوع) قوله (من أسهم) سم بيالة  
 وقوله (يتناضلون) التناضل للضاد المعجمة: المداواة في الرمي، ومصلته: سقه فيه، أي: كانوا يرمون على سبيل المباراة والمسابقة، (والشوق) ما يبعثه المشهور، وقيل: اسم موضع، وقيل: جمع ساق استدارة لسهم، كد نقر

لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ فَأَمْسَكُوا بِأَيْدِيهِمْ فَقَالَ: «مَا لَكُمْ؟» قَالُوا<sup>(١)</sup>: «وَكَيْفَ تَرْمِي وَأَنْتَ مَعَ بَنِي فُلَانٍ؟» قَالَ: «ارْمُوا وَأَنَا مَعَكُمْ كُلَّكُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٣٥٠٧].

٣٨٦٥ - [٥] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ يَتَرَمَّسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَتَرَمَّسُ وَاحِدٌ، وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ حَسَنَ الرَّمْيِ، فَكَانَ إِذَا رَمَى تَشَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ نَبْلِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٢٩٠٢]

٣٨٦٦ - [٦] وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٨٥٦، م: ١٨٧٤].

(لطيفي)<sup>(٢)</sup>، وفي الحاشية من (شرح المصابيح) لابن المثلث<sup>(٣)</sup>: أنه يفتح لسين المهملة سم موضع، والياء بمعنى (في)، واللام في (لأحد) متعلق له (قال)، والياء في (بأيديهم) رائدة.

٣٨٦٥ - [٥] (أنس) قوله. (تشرف النبي ﷺ) من لشرف بمعنى الاستشراق بمعنى الاطلاع والانتظار، وشرفه وشارفه وعليه: طُلِعَ من فوق، واستشرف الشيء رفع بصره إليه، وبسط كفه فوق حاجه كالمتطلِّع من الشمس، كذا في (لقاموس)<sup>(٤)</sup>. يعني كان النبي ﷺ يُتَّبَعُ نظره سهم أبي طلحة لينظر من أصاب من الأعداء، وذلك كان نكونه حسن الرمي لا يخطئ سهمه.

٣٨٦٦ - [٦] (وعنه) قوله: (البركة في نواصي الخيل) جمع ناصية وهي قُصَّاصُ

(١) في نسخة. «قالوا»

(٢) شرح الطيفي (٧/ ٣١٥، ٣١٦)

(٣) شرح مصابيح السنة (٤/ ٣٤٣).

(٤) القاموس المحيط (ص: ٧٦٠).

٣٨٦٧- [٧] وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَوِّي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِأَصْبُعِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْحَيَرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م ١٨٧٢).

٣٨٦٨- [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اخْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ . . . . .

تُشْعَرُ، بِرِيْدِ دَوَانِهَا، وَخَصَّ النَّاصِيَةَ كَوْنَهُ اشْرَفَ أَعْضَانِهَا وَأَظْهَرَهَا كَالْجِهَةِ مِنَ الْإِنْسَانِ. وَلِهَذَا سُمِّيَ بِهَا عُرَّةٌ، وَقَدْ قَالَ مَبَارَكُ النَّاصِيَةَ، وَيَسِبُ ظَهْرُ أَثَرِ نَجْهِدٍ وَالْبَحْتِ بِهَا

٣٨٦٧- [٧] (جرير بن عبد الله) قوله (يلوي ناصية فرس) أي: يقبض ويديره، بواذ يلوئ به لئلا يسه، والمراد بالناصية هنا شعر المسترسل على النجبة.

وقوله (الخيال معقود في نواصيها الحير) لأنهم يحصل الجهاد الذي فيه حير الدنيا ولا حرة كما يسه بقوله (الأجر والغنيمة)، وفيه من لكر والفرما ليس فيهم عداها من المراكب.

٣٨٦٨- [٨] (أبو هريرة) قوله (من اختبس فرساً) أي: ربطه وحسه على نفسه لما عسى أن يحدث من عزو، واختبس بمعنى السع، ويحيى بمعنى الوفاء، وفي (الفومس) ١. الخبيس من الخيل الموقوف في سبيل الله، وقد حسه وأحسه

وقوله (من شبعه) بكسر شين وفتح ساء، (وريه) بكسر اراء وشديد ابيه، والمراد ما يشعه ويرويه

(١) في نسخة: «نبي الله»

(٢) «الفومس المحقق» (ص ٤٩٧)

وَرَوْنُهُ وَيَوْلُهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>١</sup>. رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ [خ ٧٨٥٣].

٣٨٦٩- [٩] وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشُّكَالَ فِي الْخَيْلِ،  
وَالشُّكَالُ: أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ  
فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٨٧٥].

٣٨٧٠- [١٠] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ  
الَّتِي أَضْمَرَتْ مِنَ الْحَفَبَاءِ.....

وولنه (في ميزانه، أي، يكون داخل أعماله في مرتب الآخر والثواب عليها.  
٣٨٦٩- [٩] (وعنه) قوله: (يكره الشكال) بكسر لشر، قال في (القاموس)<sup>(١)</sup>:  
شُكَل كُتِبَ: سَمَّ لِلْحَبْلِ نَدَى تَشَدُّ بِهِ قَوَائِمُ الدَّابَّةِ، وَفِي الْحَبْلِ أَرْبَعُونَ ثَلَاثَ  
قَوَائِمَ مِنْهُ مَحْجَلَةٌ، وَالتَّوَّاحِدَةُ مَطْلَقَةٌ، وَعَكْسُهُ أَيْضًا، انْتَهَى.

وقال في (النهاية)<sup>(٢)</sup>: إِمَّا سَمِّيَ شُكْلًا لِشَبَاهِهَا لَهَا الشُّكَالَ الَّذِي تُشَكَّلُ بِهِ الْحَبْلُ  
لأنه يكون في ثلاث قوائم غالباً، وقيل: أن تكون إحدى يديه وإحدى رجليه من خلاف  
محمحتين، وهو ظاهر عبارة كتاب، ويمكن حمته على المعنى الأول، فافهم.

ووجه كرهه شكال موصوفى علم انشراح وقال في (النهاية)<sup>(٣)</sup>: وإنما  
كرهه لأنه كالمشكور صورة تفاؤلاً، ويمكن أن يكون قد جرب ذلك الحسن فلم  
يكره فيه نجاة، وقيل، إذا كان مع ذلك أمر راسك كرهه بروا شبه الشكال

٣٨٧٠- [١٠] (عبدالله بن عمر) قوله (بين الحيل التي أضمرت) في

(١) القاموس المحيط (ص ٩٣٨)

(٢) النهاية (٢/ ٤٩٦).

(٣) النهاية (١/ ٨٨٦)

وَأَمَدُهَا ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ، وَيَبْنِيهَا سِتَّةُ أَمْيَالٍ، وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ  
مِنْ.....

(القاموس) الصمر بضم صاء وبضمين الهزل ولحاق الطير، ضمير ضموا [كنصر] وكرم، وصمّر حين بصمير، عطفها القوت بعد السمن، كأصمرها، واصمصار، لموضع الذي تضمر فيه الخيل، وغاية القوت في السبق، انتهى فان سيوطي: "الإصمر أن تعلف حتى تسمن وتقوى ثم يقبل عندهم بقدر لقوت، وتدحل بيتاً، وتعضى بالجلال حتى تحمي وتعرق، فإذا جف عرقها خف حمها وقويت على الحربي (لحمباء) بفتح الحاء مهملة وسكون لاء ممدوداً ويقصر: موضع على أميال من المدينة، وقال في (القاموس): "ويقال بتقديم الياء على الفاء، وكذا قال في (النهاية)".

وفوله، (وأمدها) أي: غايها بس (نية الودع) موضع بمدينة، سميت به لأن من سافر إلى مكة كان يودّع ثمّ يُشيع إليها، كما في (القاموس)<sup>(١)</sup>، وهو المشهور، وذكر السمعوني في (تاريخ مدينة الطيبة)<sup>(٢)</sup>، أنه كان من رسم الجاهلية أن من أرد قدوم المدينة سائماً من الموت كان إذا وصل إلى هذا الموضع الذي يقال له: نية لودع نهق نهق الحمير عشراً، ومن هد سمي ثيبه أوداع، لأنه إذا لم ينهق قالوا

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٠٠)

(٢) انظر، «مراقبة لمفاتيح» (١٢/١٧)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ١١٧٣)

(٤) «النهاية» (١/ ٢٠٢)

(٥) «القاموس المحيط» (ص: ٧١٠)

(٦) انظر، «وفاء الوفاء» (١/ ١٤٠)

التَّيَّةَ إِلَى مَسْجِدِي زُرِّي، وَبَيْنَهُمَا مِيلٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٤٢٠، ٢٨٦٨، م: ١٨٧٠].

٣٨٧١- [١١] وَهَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ نَاقَةٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تُسَمَّى الْعُضْبَاءَ، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّحُ فَجَاءَ أَحْرَابِيٌّ عَلَى قَعُودٍ لَهُ فَسَبَّحَهَا، فَأَمْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا وَضَعَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٢٨٧٢].

وَدُعِ الْحَيَاءُ، فَمَتَّ هَاجِرُ السَّيِّ ﷺ قَدَمَ أَحَدٍ مِنْ شُعْرَاءِ لَعَرِبَ اسْمُهُ عُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ، حَتَّى وَصَلَ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ أَمَى أَنْ يَعْمَلَ بِهَذِهِ الشَّيْئَةِ وَقَالَ لَعَمْرِي لَشُنْ عَشْرَتُ مِنْ خَشْيَةِ الرَّوْدِيِّ نَهَاقَ الْكَمِيرِ إِنْشَى لَجَزُوعٍ فَلَمْ تَصْبِهِ آفَةٌ، وَصَارَتْ تِلْكَ الْعَادَةُ الشَّيْئَةَ مَتْرُوكَةً.

(و) (بنو زريق) يَضمُّ الرَّاى وفتح الراء ' قبيلة من الأنصار، و (زريق) اسم رجل. ٣٨٧١- [١١] (أنس) موله (تسمى العضباء) بفتح المهملة وسكون المعجمة فموحدة ممدوداً المقطوعة الأذن أو المشقوقه وهي الفصواء أو غيرها قولان، وهو علم منقون، قال في (القاموس)<sup>(١)</sup> العضباء: الناقة المشقوقه الأذن، وقال بعضهم: لم تكن نافته ﷺ عضباء، ولكنها كانت مخلوقة مشبهة بها، وقد مر ذكرها في موضع آخر.

(و) (القعود) بفتح القاف من الإبل ما يتبعه نراعي في كل حاجة ويركبه، وهو ما صبح لأن يركب، وأدناه أن يكون له ستان، وفي (النصراح)<sup>(٢)</sup>: قعود شتر جوان

(١) (القاموس المحيط) (ص: ١٢٠)

(٢) (النصراح) (ص: ١٤٢)

## • الفصل الثاني :

٣٨٧٢- [١٢] عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :

«إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ : صَانِعَهُ يَخْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ، وَالرَّامِيَ بِهِ، وَمُتَبِّلُهُ، وَارْكَبُوهُ»<sup>(١)</sup> وَارْكَبُوا، . . . . .

كه نخست دربار و نشست آمده باشد، و جاء في المثل : اتحلوه فَعَبِدُ الْحَاجَاتِ

### الفصل الثاني

٣٨٧٢- [١٢] (عقبة بن عامر) قوله (ومبئله) النبي بفتحونه وسأكنه : لسهام

العربية ولا واحد لها، ولا يقال سبه، وإنما يقال : سهم وشبهه، وقيل النبل واحد وهي مؤنثة وجمعها بنال وأبل وبلاد، والنبل بالشديد صاحبه، ويقال : نابل، وأول هو القياس مثل جعاب وقواس.

وفي (القاموس)<sup>(٢)</sup> ثلثه : رماه به وأعطاه السِّلَّ، كأنَّه، انتهى. ومن هنا روي (صبيه) بالشديد لفظ اسم فاعل من شفعيل، ومن الإفعال، يقال : تَبَّتُ الرمح بالشديد، وأثلثه : ناولته السِّلَّ للرمي، ومذولته أمة من أن يتناولها ابتداء قبل الرمي أو يردّها على الرامي من لهدف، وفي حديث آخر : (ب سعداً كان يرمي بين يدي النبي ﷺ يوم أحد والنبي سبله) روي عنى : سوحهين بالشديد وعدمه، وخطَّ الثاني ابنُ قتيبة من لثقة لأن معناه رميته بالسِّلَّ، وصححه أبو عمرو انراهد، وبطل عنه بئله بالحقيق أنثله بضم الباء من نصر ينصر أيضاً.

وقوله : (فارموا واركبوا) أراد ماالركوب اطعن بالرمح فيكون معنى قوله

(١) في نسخة : «فارموا».

(٢) «القاموس المحط» (ص ٩٧٨)



وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمِيَهُ  
بِقَوْسِهِ، وَتَأْدِيئَهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتَهُ أَمْرًا تَهُ فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ. رَوَاهُ الثَّرْمِذِيُّ  
وَأَبْنُ مَاجَةَ وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ: «وَمَنْ تَرَكَ الرَّمِيَّ بَعْدَ مَا عَلِمَهُ رَغْبَةً عَنْهُ  
فَإِنَّهُ نِعْمَةٌ تَرَكَهَا» أَوْ قَالَ: «كَفَرَهَا». [ت: ١٦٣٧، ج: ٢٨١١، د: ٢٥١٣، دي  
٢/٢٠٤-٢٠٥].

٣٨٧٣- [١٣] وَعَنْ أَبِي نَجِيحٍ السَّلْمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَقُولُ: .....

(وَأَنْ تَرْمُوا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا) أَنْ يَرْمِيَ بِالسَّهْمِ أَحَبَّ مِنَ الصَّعْرِ بِالرَّمَحِ، كَذَا  
دَكَرَ الطَّبِيبُ<sup>(١)</sup>، وَنَشْهَدُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
عَرَضْتُ عَلَى الْقَارِسِ وَلِرَاحِلٍ ضَيْقٌ عَلَى الرَّامِحِ وَالْبَاسِ  
وَقَالَ فِيهِ لَفْظٌ وَشَرْحٌ، يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَارِسِ الرَّمِيحَ، وَبِالرَّاحِلِ السَّاهِلِ  
وَقَوْلُهُ (وَتَأْدِيئُهُ فَرَسَهُ) أَيُّ تَعْلِيمِهِ إِيَّاهُ الرِّكْصَ وَالْجَوْلَانَ عَلَى بَنَةِ الْعَزْوِ، فِيهِ  
نِسْبَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ اسْمَةٌ فِي رِكْصِ الْفَرَسِ وَإِحَاتَتُهُ هُوَ تَأْدِيئُهُ وَتَعْلِيمُهُ لَا مَجْرَدُ  
لِلْهُو.

وَقَوْلُهُ: (فَإِنَّهُمْ مِنَ الْحَقِّ) هَذِهِ ثَلَاثٌ (مِنَ الْحَقِّ) فَلَا يَكُونُ لَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ  
٣٨٧٣- [١٣] (أَبُو نَجِيحٍ السَّلْمِيِّ) قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي نَجِيحٍ) فَنُفِخَ النُّوْبُ وَكُورِ  
لَعِيمٍ وَبِاسْمِهِ، كَذَا فِي (جَامِعِ الْأَصُولِ)<sup>(٢)</sup>، وَنَصَحِيحُهُ بِصَمِّ النُّوْبِ وَفَتْحِ الْجِيمِ  
كَمَا فِي بَعْضِ (شُرُوحِ الْمَصَابِيحِ) لَا يَسَاعِدُهُ قَوْلُهُ، وَهُوَ كَيْفَ صَمَّرُوهُ رَعَةً، كَذَا تَقَرَّرُ

(١) اشرح الطيبى (٣١٩/٧)

(٢) اجماع الأصول (٤٩٠/٩)

«مَنْ بَلَغَ بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ لَهُ حِذُّ مُحَرَّرٍ، وَمَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ، وَالتَّسَائِيُّ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي، وَالتِّرْمِذِيُّ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ وَفِي رِوَايَتَيْهِمَا: «مَنْ شَابَ شَيْئَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَدَلًا فِي الْإِسْلَامِ». [شم: ٣٨٦ / ٨، د: ٣٩٦٥، ن: ٣١٤٢، ت: ١٦٣٨].

٣٨٧٤- [١٤] وَهَذَا أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ

إِلَّا.....»

عن (شرح السنة)

وفوله: (من بلغ بسهم في سبيل الله) أي: أوصله إلى كمر، طالباً للتعديّة فيكون معنى قوله: (ومن رمى بسهم) أنه رماه أوصه أو لم يوصل، ويحتمل أن يكون الباء للمصاحبة، أي: بلغ مكان العرو مع سهم إن لم يرم، فعلى الأول يكون في قوله: (ومن رمى) تنزلاً من الأعلى إلى الأدنى، والمراد درجة عظيمة على من يحصل من التحرير، وعلى الثاني يكون ترقياً من الأدنى إلى الأعلى، فيكون المراد درجة ماء، وثواب التحرير أعظم، وما يحصل به من الدرجة عظيم، والله أعلم.

وفوله: (من شاب شئبة في الإسلام) قيل: المراد بالإسلام الجهاد لأنه عمود الإسلام ودروءه مسامه كما ندل عليه روايته (في سبيل الله)، فيكون مآل الروایتين واحداً. وفوله: (وفي روايتهما) صريح في أن التَّسَائِيَّ روى الثالث أيضاً مع أن قوله (والتَّسَائِيُّ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي) يدل على خلافه إلا أن تكون للتَّسَائِيَّ روايتان.

٣٨٧٤- [١٤] (أبو هريرة) قوله: (لا سبق) هو بالتحرير سم لتمام المشروط

فِي نَضْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ خَافِرٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [ت. ١٧٠، د: ٢٥٦٤، ن ٣٥٨٥].

لنساق على سقه، والسكون مصدر سَبَقْتُ، وصحح الفتح، و(النضل) فتح لنون وسكون الصاد المهملة حذبه السهم والرمح والسيب ما لم يكن له مقصص، والجمع أنضل وضمال ونضول، كذا هي (القاموس)<sup>(١)</sup> والمراد هنا السهام

و(الخف) بالضم: مجمع ورأس العير، وقد يكون لسقام، أو الخف لا يكون، لا لهما، والمراد هنا البعير، و(الخافر) أحد خواقر الدابة، وفي (الصراح)<sup>(٢)</sup> خافر سم ستور، والمراد هنا لفرس، والمعنى لا يحس أخذ المال المسافقة إلا في هذه ثلثة، وألحق جماعة من معقه ما كان في معاه، ويكون عده لفتان كالبعال والحمير في معنى الخل، والفيل في معنى الإبل لأنه أغنى من الإبل في القتل، وفي شرط المال على السبق بما هو عدة للقتل، وبذلك يجعل عليها برغيث في الجهاد بخلاف ما لم يكن عدة للقتال كالطير والحمام لا يحور السبق فيها وأخذ المال عليه، وألحق بعضهم المسافقة على لأقدم، وبعضهم ألحق المسافقة بالحجارة أيضاً لكونها في معنى سهام، وفي (مشارق الأنوار)<sup>(٣)</sup> وكان بن عمر يخص الرهان بالحيل.

ثم اعدم أن في المشاركة في لسباق معنى القمار بما فيه من لمخاطرة في الهلك وتزدد بيس العزم والعزم، فإن كان المدا مشروطاً من جهة إمام أو من غيره من أحد من الناس بأن قيل: من سبق فيه عليّ كذا، أو من أحد الجانبين من المسابقين بأن يقول: إن سبقتني فلنك عسيّ كذا، وإن سبقتك فلا شيء عليك فهو حتر، وإن

(١) «القاموس المحيط» (ص ٩٠٧).

(٢) «الصراح» (ص: ١٧٢).

(٣) «مشارق الأنوار» (١/ ٤٨٠).

٣٨٧٥ - [١٥] رَعْنَهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ فَإِنْ كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يُسْبِقَ فَلَا خَيْرَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُسْبِقَ فَلَا بَأْسَ بِهِ». رَوَاهُ فِي «شرح السنة» وَلِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ يَعْنِي وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسْبِقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ». [شرح السنة ١٠/٣٩٦، د: ٢٥٧٩].

كان من حائبي بآ قال: ب سبقتك علي علبت كذا، وإن سبقتني فلك علي كذا لم يجر؛ لأنه يكون قماراً حقيقة إلا بدخول المحلل بينهما، كما يعني في الحديث الآتي، والمحلل من يدخل فرساً بين فرسين المحررين بشرط أنه يسبق فرس المحلل أحد السقين وإن سبق فلا شيء عليه، سمي محللاً لأنه يحل لمسابق أخذ المال من المحلل بخرجه العقد عن أن يكون قماراً؛ لأن القمار أن يكون لرجل مرئداً بين الغرم والغنم هكذا قالوا، ومعناه أن المشاركة التي كانت بين المتسابقين من الجانبين قد سقط اعتبارها بوجود المحلل وصارت به من جانب واحد وهو حائز بأنه إن سبق أحد السقين، وإن سبق فلا شيء عليه كما كان في صورة الشرط من أحد الحائبي، وهم.

٣٨٧٥ - [١٥] (وعنه) قوله: (من أدخل فرساً بين فرسين) هذا هو صورة التحليل.

وقوله: (فإن كان يؤمن) بلفظ المجهول من الأمن، و(أن يسبق) أيضاً بلفظ المجهول، أي: يعلم أن هذا الفرس الداخل سابق غير مسبوق، (فلا خير فيه) يعني لا يحصل به التحليل، أو يحصل ولكن يبقى فيه شيء من الكراهة، وهذا هو الظاهر من عبارة (لا خير فيه)، و(لا يأمن به)، (وإن كان لا يؤمن أن يسبق) أي: لا يعلم أنه سابق البتة (فلا بأس) ولعل السبب في ذلك أنه إذا علم أنه سبق أخذ نسقين لبتة، فكانه يبقى المشاركة من الحائبي بحالها وهو غير حائر، وإن كان سبقه وعدم سبقه

٣٨٧٦- [١٦] وَصَنَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ» زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ: «فِي الرُّهَانِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
 وَالتَّسَنُّيُّ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مَعَ زِيَادَةٍ فِي بَابِ الْغَضَبِ. [٥: ٢٥٨١، ن: ٣٥٩١،  
 ت: ١١٢٣].

محتملين فيأخذ السبقين إن سبق، وإن لم يسبق فلا شيء عليه، فيكون الشرط من  
 أحد اجنبيين، ولم يبق المشاركة من الجانبيين، فتأمل، هذا غاية ما تصورنا في توجيه  
 هذا المقام من الكلام.

وعساة الطيبي لا يخلو من الحماة، وأما ما قال المبد في شرح هذه العبارة:  
 أن يكون محلل بحيث يحتمل أن يكون سابقاً بأن يكون مرثه جو دأً فيسبق ويأخذ  
 المالين معاً، وإن كان مما لا يحتمل كونه سابقاً فلا فائدة فيه، فظاهر في عكس المراد  
 من عبارة الحديث، ولكن يكون وجه التحليل ظاهراً، فافهم.

٣٨٧٦- [١٦] (عمران بن حصين) قوله. (لا جلب ولا جنب) كلاهما  
 بالتحريك، وهما يكونان في الزكاة وفي الساق، فالجلب في الزكاة أن يأمر المصدق  
 بجلب الأموال ونقلها من أماكنها ليأخذ صدقتها، وفي السبق أن يتبع رجلاً مرثه  
 فيجره ويصبح ليكون أشدّ عدواً، واجب في زكاة أن يجسب رب المال معاله،  
 أي: يبعده عن مواضعه حتى يحتاج العمل إلى الإبعاد في أتباعه وطبسه، وفي الساق  
 أن يجنب فرساً إلى جنب فرسه الذي سبق عليه، فهذا هو المركوب تحول إلى  
 لمجنوب وبركبه، والكل مهني عنه، وقد مرّ بيانه في (باب الزكاة) مفصلاً.

وقوله: «(في الرهان) أي: زاد يحيى هذه اللفظة، والرهان بالكسر المخاطرة  
 والمسابقة على الحيل، وفي (مشارق الأنوار)»<sup>(١)</sup> وكان ابن عمر يخص الرهان بالحيل

٣٨٧٧- [١٧] وَعَنْ أَبِي قَنَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ  
الْأَفْرَحُ الْأَرْنَمُ، ثُمَّ الْأَفْرَحُ الْمُحَجَّلُ طُلُقُ الْيَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ  
عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ». زَوَاهُ الشَّرْمَدِيُّ وَالدَّارِمِيُّ. [ت ١٦٩٦، دي ٢٠٢ / ٢١٢].

كما مر، ويقول ليس برهان لحين نأش

٣٨٧٧- [١٧] (أبو قنادة) قوله (خير لخير الأدهم) النخمة بالنصب، السوداء،  
والأدهم الأسود، والفرح في وجه عرس بياض دود انقرة، والرثم - حشلة محرمة  
وانزئمه بالنصب. بياض في حرف أنف العرس، أو كل بياض أصاب انجحة العلي،  
أو ساخر في الأنف

ولسحجيل بياض في فوائه العرس كله أو يكون في رجلين فقط، ولا يكون  
في سدين خاصة إلا مع الرحين، ولا في يد واحدة دور الأخرى إلا مع لرحين،  
والعرس محجول ومحجل، وعرس طُلُقُ يَدٍ يمسى مُطْلَقُهَا، ذكرها كله في  
(القموس) ومعنى قوله: (مُطْلَقُهَا) أي، نس فيها تحجل

قال الثوريثي: "طُلُقُ نَصَبِ الْعَاءِ وَاللَّامِ دَائِمٌ يَكُنْ فِي إِحْدَى فَوَائِمِهِ  
تَحْجِيلٌ، وَ(الكميت) بعض التصغير الذي حالط حمرة فوه، أي شدة حمرة،  
وقال الثوريثي الكمي من الحيل سوي فيه المدك والمؤث، والمصد الكُمَةُ،  
وهي حمرة يحدتها فتره. وقال الحليل وربما صُغِرَ لِأَنَّهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرِ سَمٌ يَحْلُصُ  
لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَأَرَادُوا بِالتَّصْغِيرِ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْهُمَا.

وقوله (على هذه الشبة) بكم الشين وضع لاء، أي، العلامة، (هذه) إشارة

(١) القاموس المحيط (ص ٩٠٤)

(٢) الأبيات المصنوعة (٣ / ٨٨٨)

- ٣٨٧٨- [١٨] وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجُشَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
 «عَلَيْكُمْ بِكُلِّ كُمَيْتٍ أَعْرَضَ مُحَجَّلٍ، أَوْ أَشْقَرَ أَعْرَضَ مُحَجَّلٍ، أَوْ أَذْهَمَ أَعْرَضَ  
 مُحَجَّلٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [د. ٢٥٥٣، ن ٣٥٦٥].
- ٣٨٧٩- [١٩] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُغْنُ الْخَيْلِ  
 فِي الشُّقْرِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٦٩٥، د ٢٥٤٥].

إلى الفرح والرشم، كد في الحواشي

وقال الثوريثي: اشبه كل لون يحالف معظم لون فرس، فالتاء عوض عن  
 الواو انداهية من أوله، وهمزها خطأ، وقد في (القاموس)<sup>(١)</sup>: شبه الفرس كعدة لونه،  
 فلان يصوي<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى «لَا شَبَّهَ بِهَا» [لغز. ٧١] لا لون فيه يخالف  
 لون جلدها، وهي في الأصل مصدر، وشاء وشياً وشيئة إذا خلط بونه بون آخر.  
 ٣٨٧٨- [١٨] (أبو وهب الجشمي) قوله (وعن أبي وهب الجشمي) بضم

الحجيم وفتح الشين المعجمة

وقوله: (أو أشقر) قال الثوريثي<sup>(٣)</sup>: الفرق بين الكميت والأشقر بالعرف  
 والذنب، فإن كانا أحمرين فهو أشقر، وإن كانا أسودين فهو كميت، وفي (القاموس)<sup>(٤)</sup>:  
 الأشقر من الدواب لأحمر، يحمر منها العرف والأنف، ومن تناس من يعمر بياضه  
 حمرة.

٣٨٧٩- [١٩] (ابن عباس) قوله. (في الشقر) بضم الشين وسكون الفد

(١) «القاموس المحيط» (ص. ١٢٣٢).

(٢) «تفسير البضاوي» (١/ ٦٩).

(٣) «كتاب الميسر» (٣/ ٨٨٩).

(٤) «القاموس المحيط» (ص. ٣٩٠).

٣٨٨٠ - [٢٠] وَعَنْ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْصُوا نَوَاصِيَ الْخَيْلِ وَلَا مَعَارِفَهَا وَلَا أَذْنَانَهَا، فَإِنْ أَذْنَابُهَا مَذَانُهَا، وَمَعَارِفُهَا دَعَاؤُهَا، وَنَوَاصِيهَا مَقْعُودُ فِيهَا الْخَيْرُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د ٢٥٤٢].

٣٨٨١ - [٢١] وَعَنْ أَبِي وَهَبٍ الْجُشَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ارْتَبِطُوا الْخَيْلَ وَامْسَحُوا بِنَوَاصِيهَا وَأَعْجَازَهَا.....»

جمع أشقر كحمر جمع أحر

٣٨٨٠ - [٢٠] (عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ السَّلْمِيِّ) قوله (وَعَنْ عُثْبَةَ) صم لعن وسكون العوقية وبموحده (ابن عبد) صد أحر

وقوله (لَا تَقْصُوا) أي، لَا تَقْصُوا، من قص الشارب، إذ قطعته، (وَلَا مَعَارِفَهَا) قيل هو جمع عرف على غير ألفيس كمتحس جمع حُسْر، وقيل جمع معرفة بمعنى موضع العُرف، أطلق على لعرف مجازاً، وعرف الفرس بالصم شعر عُنْفَه.

وقوله (فَإِنْ أَذْنَابُهَا مَذَانُهَا) المفتح جمع مَذَّة بالكسر وهي نبرة حة، هي (الأموس) ، مَذْف، بالكسر: يبيض حدة البرد، وامذفاء ما يدفع به الرد، وفسره نطسي بقوله أي كساه الذي نأه، وقد يسمى لآمل والغنم دعاء لأنه تُنَحَّدُ من أوبارها وأصوافها ما يُستدْفَأ به، قوله عاتى \* لَعَكُمْ بِهِ وَقَدْ [أحر د]

٣٨٨١ - [٢١] (أَبُو وَهَبٍ الْجُشَمِيِّ) قوله (ارْتَبِطُوا الْخَيْلَ) كناية عن تسميتها للعرى

وقوله (وَامْسَحُوا بِنَوَاصِيهَا وَأَعْجَازَهَا) جمع عجز وهو لكفل ففتحس،

(١) القاموس المحيط (ص. ٥١)

(٢) شرح الطبري (٧/ ٢٢٣)



أَوْ قَالَ: أَكْمَالُهَا، وَقَلَّدُوهَا وَلَا تُقَدِّدُوهَا الْأَوْتَارَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

[د: ٢٥٥٣، ج: ٣٥٦٥]

٣٨٨٢- [٢٢] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا

مَأْمُورًا، .....

والمقصود من المسح تظيفها من العذر، وتعرف حال ستمها، وقد يحصل به الأثر  
لمرس بصاحبه ويتعزز ذلك منه

وقوله (وقلِّدوها) الفلادة م يحسن في لعنق، وتقليد الحبل حسن لفصد  
إعلاء الدين.

وقوله (ولا تقلدوها الأوتار) جمع وتر بالكسر، وهو الدم وطلب الثأر، أي  
لا تركوها لتطلبوا عليها أوتر لجاهلية، وقيل: معنى تقليدوها الأوتار جعل الأوتار  
لأرما لها في أعناقها لروم فلان لا للأعناق، وقيل: هي جمع وتر القوس، كانوا يعقدون  
في عنق الخيل أوتار لفسى لثلا تصه العين فنهى عن ذلك نبيها على أنها لا ترد  
شيئا من قدره، أو لثلا يحق عنقه بتصويو، وقد مر شرحه مفصلاً في (كتاب الطهارة)  
في (باب آداب أصحاب) في الفصل الثاني في حديث روي عن ثابت والحديث هناك  
مطلق من ذكر الخيل، فقد حسن أيضاً على عقد الحرزات في رقاب الولدان يدفع  
العين، وهو من شعار الجاهلية، وهذا الحديث قريبة على حممه على عقد الأوتار في  
أعناق الخيل.

٣٨٨٢- [٢٢] (ابن عباس) قوله (عبداً مأموراً) أي من عند الله لا يحكم

بما جاء من عنده ولا يحكم بشيء بمقتضى ميله من عند نفسه، ولا يخص أحد  
بميل طبعه بما شاء حتى أهل شبه المحضين به، ولا ينفي هذا ما ذهب إليه بعض  
الأصوليين من أن الأحكام معروضة إلى رسول الله ﷺ يحسن من يشاء بما يشاء؛ لأن

مَا اخْتَصَنَّا دُونَ النَّاسِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِثَلَاثٍ: أَمَرْنَا أَنْ نُسَبِّحَ الْوُضُوءَ، وَأَنْ لَا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَنْ لَا نَنْزِي حِمَاراً عَلَى فَرَسٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

[ت: ١٧٠١، ج: ٣٥٨١].

ذلك باجتهاد منه ﷺ الذي هو وحى حتى لا يميل طبعه ومقتضى نفسه، واسمى هو هذا للمعنى، فافهم.

وقوله (ما اختصنا) يريد نفسه وسائر أهل بيت سبي ﷺ

وقوله. (أمرنا) بيان لما اختصهم به من الاختصاص، أي: حكم علينا.

وقوله (بأن نسبح الوضوء) أي: نثبت ونكسه، وسبق تفسيره في بابه، (وأن

لا نأكل بصدقة) أي: الزكاة، فإنها حرام على أهل بيته، وذلك أبصاً من في (باب الركة)

وقوله (وأن لا ننزي حماراً على فرس) أي: شيب<sup>(١)</sup> ونحمل عليها لتحصل

منه الغلظة، ويشكل الاختصاص في الإساغ والإنزء، فإن لأول مستحب أمر به كل أحد، وإثاني مكروه بهي عنه كل أحد، نعم حرمة أكل الصدقة مخصوص بأهل البيت، ويحب بأن المراد الإيجاب وهو مختص به، أو لمراد العث على المألغة والتأكيد في ذلك.

وقيل: هذا كقول علي عليه السلام: ولذي فلق الحبة وبرأ السمعة ما عندنا إلا ما في

القرآن إلا فهماً يعطى. جل في كتابه وما في هذه الصحيفة، كما مر في لعص الأول من (كتاب القصاص)، فالمقصود بهي لاختصاص والاستثنا بشيء من الأحكام، فإن هذه الأشياء ليس بمخصوصة بهم، فالكلام وارد على طريق المنح بما يشبه انذم

٣٨٨٣ - [٢٣] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَغْلَةً فَرَكِبَهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَوْ حَمَلْنَا الْحَمِيرَ عَلَى الْخَيْلِ فَكَانَتْ لَنَا مِنْهُ هَذِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. (د: ٢٥٦٥، ن: ٢٥٨١).

٣٨٨٤ - [٢٤] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَتْ قَبِيْعَةٌ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ فِضَّةٍ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالذَّارِمِيُّ. (ت: ١٦٩١، د: ٢٥٨٣، ن: ٥٣٧٤، دي: ٢/٢٢١).

قلنا\* وفي هذا ردٌّ على الشيعة الذين يزعمون أن أهل البيت مخصوصون بعلوم وأحكام ليست لغيرهم، وبأن المراد في الاحتصاص بالأحكام الشرعية وإلا لو حصرو بعلوم وحقائق وأسرار وأخبار من بين سائر الناس لم بعد ولا يلزم منه شيء، والله أعلم

٣٨٨٣ - [٢٣] (علي) قوله: (فكانت لنا مثل هذه) عطف على (حملنا)، وجواب (لو) محذوف، وليس هو جوابها، فإن الفاء لا تدخل في جواب (لو)، هذا إن جعل (لو) شرطية، وإن حملت على التمني فلا يحتاج إلى الجواب، والحديث يدل على النهي عن إنزاع الحمار على الفرس، وقالوا: هو للكرامة وقوله: (الذين لا يعلمون) أي: أحكام الشريعة وما هو الأولى والأسبب بالحكمة.

٣٨٨٤ - [٢٤] (أنس) قوله: (كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ) في (لقاموس)<sup>(١)</sup> قبعة السيف كسفية. ما على طرف مفصيه من فضة أو حديد،

٣٨٨٥ - [٢٥] وَعَنْ هُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ قَالَ :  
دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَى سَيْفِهِ دَهَبٌ وَقِصَّةٌ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ  
وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ [ ت : ١٦٩٠ ]

٣٨٨٦ - [٢٦] وَعَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ  
دِرْعَانٍ قَدْ ظَاهَرَ بَيْنَهُمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ [ ص : ٢٥٩٠ ، ج : ٢٨٠٦ ] .

وفي (مختصر السهابة) : هي انثى تكون على رأس قائم السيف ، وقبل : ما تحت  
شاربي السيف ، وفي (الصرح) : قبة سد شمشير وكرد ، وفي الحواشي هي  
بالفارسية منحق ، ويقول له بعضهم : كلاه

٣٨٨٥ - [٢٥] (هود بن عبدالله) قوله . (وعن هود) هود سبي النبي ﷺ ،  
وفي بعض نسخ (المصابيح) : هودة فتح الهاء وإبدال المعجمة ، وليس كذلك ، كد  
نقل من (الأرهار) (عن جده مزينة) بفتح الحاء وكسر الزاي وسكون تحتية  
وقوله (وعلى سببه ذهب وقصة) قيل في هذا الحديث ضعف ، ليس بساده  
بالقوي ، والشحلية بالذهب حرم ، كنا في شرح مولانا محمد الحنفى على (اشمائل)  
وقال الثوري سبي حديث مزينة لا يقوم به حجة إذ ليس له سد يعتد به ،  
وقير : يمكن أن تكون القصة ممؤفة بالذهب ، وهذا ليس بحرم ، وتفصيله في كتب  
نقحه .

٣٨٨٦ - [٢٦] (السائب بن يزيد) قوله (قد ظاهر بينهما) أي : جمع بينهما ،

(١) الدر البليز (٢ / ٨١٥)

(٢) الصراح (ص : ٣٢٣)

(٣) كتاب الحبير (٣ / ٨٩٠)

٣٨٨٧ - [٢٧] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ رَايَةُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ سَوْدَاءَ وَلَوَاؤُهُ أَيْضُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت: ١٦٨١، ج٥: ٢٨١٨].

وليس إحداهما فوق الأخرى، كأنه جعل إحداهما طهارة، والأخرى بظلمة. وفي (القاموس)<sup>(١)</sup>: ظاهر بينهما 'طابق'، وهذا من غاية الشدعة، فإن أشجع الناس أكثرهم سلاحاً واستعداداً للحرب، ومنه يعلم أن مباشرة الأسباب لا ينافي التوكل إذ كان عن يقين، وفي الحديث حين سئل عن الثقة هل ترد من قدرة الله شيئاً؟ قال: (ذلك أيضاً من قَدَرِ الله)

٣٨٨٧ - [٢٧] (ابن عباس) قوله: (كانت راية نبي الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض) في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: 'لرايه'. 'العلم'، وقال: 'اللواء بالمد العلم'، و'اجمع ألوية'، ولم يتعرض للفرق بينهما، وقال في (الصحيح)<sup>(٣)</sup>: 'اللواء العلم الصغير'، ولم يذكر 'الراية'، والحديث صريح في الفرق بين 'راية' و'اللواء'، فقبل 'الراية العلم الضخم'، و'اللواء دون الراية' وهو شقة ثوب تُلَوَّى وتُسَدُّ إلى عود الرُمح، و'الراية على الجيش' بـ 'سمى أم الحرب وهو فوق اللواء'، كذا نقل الطيبي<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض الشروح: 'الراية العلم الكبير، واللواء دونه'، وقيل: 'على العكس'، وقيل: 'الراية العلم الذي لوي عليه ثوب ولم ينشر'، وقيل: 'الراية هي التي يولاه صاحب الحرب، واللواء علامه موضع الأمير'، انتهى. والراية غير مهموز وهو من روي لا من

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٤٠٥).

(٢) «القاموس المحيط» (ص: ١١٨٧).

(٣) «الصحيح» (٢/ ٥٨٢).

(٤) «شرح الطيبي» (٧/ ٣٢٨).

٣٨٨٨- [٢٨] وَعَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ:  
بَعَثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ إِلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ يَسْأَلُهُ عَنْ رَأْيِهِ رَأْيَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فَقَالَ: كَانَتْ سَوْدَاءُ مُرْتَعَةً مِنْ نَمْرَةٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. (حم  
٢٩٧/٤، ت. ١٦٨٠، د. ٢٥٩١).

٣٨٨٩- [٢٩] وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَوَاؤُهُ أَيْضٌ.  
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ. [ت. ١٦٧٩، د. ٢٥٩٢، ح. ٢٨١٧].  
أي، كذا يعم من (القاموس)<sup>(١)</sup>

وكان اسم رايه النبي ﷺ العقاب، ثم قيل: سمر. يكون لرايه سواداً أن عاقب  
يومه سواد بحيث يرى من لبعده أسود، لا مائلوه سواد خالص، لأنه قال في الحديث  
لآخر: ركن من نمره وهي برقة فيه تحطط من سواد ويباص يكون نمر الحمار  
حشهور، كذا، من النصب<sup>(٢)</sup> ويحمل أن يكون في بعض لأحباب أسود، وفي بعضها  
على نور النمرة، لكن يظهر من وضعها بالأسود في الخليل أن المراد ما ذكره، والله  
علم.

٣٨٨٨- [٢٨] (موسى بن عبدة) قوله: (من نمره) نعت اسون وكسر النجم،  
في (القاموس)<sup>(٣)</sup> هي شملة فيها خطوط بيض وأسود، أو برقة من صوف يسمونه  
لأعراب

٣٨٨٩- [٢٩] (جابر) قوله: (دخل مكة ولواؤه أنصب) أخر عن واثقه يوم

(١) «القاموس المحيط» (ص ١١٨٧)

(٢) «شرح النصب» (٧/٣٢٨)

(٣) «القاموس المحيط» (ص ٤٥٣)

## ● الفصل الثالث:

٣٨٩٠- [٣٠] عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ النِّسَاءِ مِنَ الْخَيْلِ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ. [ن: ٣٥٦٤].

٣٨٩١- [٣١] وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَتْ بِيَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْسٌ عَرَبِيَّةٌ فَرَأَى رَجُلًا بِيَدِهِ قَوْسٌ فَارِسِيَّةٌ قَالَ: «مَا هَذِهِ؟ أَلْقَهَا، وَعَلَيْكُمْ بِهِذِهِ وَأَشْبَاهُهَا وَرِمَاحُ الْقَتَا، فَإِنَّهَا.....»

الفتح، و الحديث السابق مطلق، ويحتمل أن ذلك أيضاً كان يوم فتح مكة، لكن الراوي أطلق، والله أعلم.

## الفصل الثالث

٣٨٩٠- [٣٠] (أنس) قوله. (من الخيل) قيل: هذا هو الأمر الثالث الذي سكت ﷺ عنه في حديث ' (حُبُّ إِلَهِي مِنْ دُنْيَاكُمْ) على تقدير صحة رواية (ثلاث)، وقد ذكره في موضعه.

٣٨٩١- [٣١] (علي) قوله: «ما هذه؟ ألقها» أي: لقوس الفارسية مع أنها أشد وأقوى وأبعد مرمى، ولهذا أثرها للرجل فأرشد ﷺ أن النصر من عند الله وبقوته وقدرته لا بقوتكم وقوة أعدادكم، كدذكروا، ويسى عن هذا المعنى آخر الحديث، فافهم

وقوله. (ورماح القتا) بالجبر عطف على (هذه).

وقوله: «أشباهاها» والقنا بالفتح جمع قنة وهي الرمح، كأنه أراد رماح كاملة قوية بين لرمح

وقوله: «فإنها» يحتمل أن يكون ههنا القصة، ويحتمل أن يكون راحمة إلى

يُؤَيِّدُ اللَّهُ لَكُمْ بِهَا فِي الدِّينِ، وَيُمَكِّنُ لَكُمْ فِي الْبِلَادِ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

[جه: ٢٨١٠].



## ٢- باب آداب السفر

المذكورات.

### ٢- باب آداب السفر

(الأدب) حُرُ التَّوَارِ، وَقِيلَ: رِعَاةٌ مَا يَسْعَى أَنْ يَرَاعَى، وَقِيلَ: حَسْرٌ لِأَخْلَاقٍ، وَبِحِجَى: مَعْنَاهُ مَقْصُلاً فِي (كِتَابِ الْأَدَابِ).

و(السفر) بِالتَّحْرِيكِ صَدُّ الْخَضِرِ، وَفِي تَرْكِهِ مَعْنَى الْكُشْفِ وَالطَّهْوَرِ وَاسْتِخْرَاجِ، وَمِنْهُ إِسْفَارُ الصَّبْحِ لِإِصْبَاحِهِ وَاتِّكْشَافِهِ، وَلِئْسَ لِكِتَابِ وَالسَّافِرِ لِلْكَاتِبِ، لِأَنَّهُ يَبِينُ لَشَيْءٍ، وَلِلرَّسُولِ كَالسَّعْبِ، وَبِالْمَعْنِيِّ سِرُّ قَوْلِهِ ﷺ: (مَثَلُ الْمَاهِرِ بِالْقُرْآنِ مَثَلُ اسْفَرِهِ) أَيِ الْمَلَانِكَةِ، وَقَدْ بَحِجَى بِمَعْنَى الْمُصْلِحِ، وَبِاسْفَرَةٍ بَكَرَ الْمِيمِ: الْمَكْسَةُ، وَالسَّفَرُ بِالتَّسْكِينِ: الْكَسْرُ، وَالسَّاهِرُ بِمَعْنَى الْمَسَاهِرِ، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ فِعْلَهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهُ رَبُّ الْمَفْعَلَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ غَالِباً إِلَّا بِالْإِجْتِمَاعِ.

وآداب السفر كثيرة، منها ما يراعى فعله، ومنها ما في أثنته وبعد الرجوع عنه، وكتاب (إحياء العلوم)<sup>(١)</sup> قد تكفل ببيانها، وقد ذكرنا نحن طرماً ما في (آداب الصالحين)<sup>(٢)</sup>

(١) أنشأه مسلم بن أبي صالحه (٢٩٨)

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٤٥ - ٢٤٦)

(٣) هو تلخيص لأبواب من «إحياء علوم الدين» للإمام العربي في النعمة بنارسية، وقد طبع الكتاب



## • الفصل الأول:

٣٨٩٢- [١] عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ فِي عَزْوَةِ نُسُكٍ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يَخْرُجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج: ٢٩٥٠].

ترجمه ربع العادات منه، وفي (شرح سفر سعادته) 'فيطلب ثمة

### الفصل الأول

٣٨٩٢- [١] (كعب بن مالك) قوله: (في عزوة نسك) وهي أرض بين أشام والمدينة، كذا في (لقاموس)<sup>(١)</sup>، واسميرة بينها وبين المدينة شهر<sup>(٢)</sup>، ورفع عروتها في سنة تسع من الهجرة وهي آخر عرواته ﷺ، وهو مشتق من النوك، بالك المعين ثَوْرَ ماءها ثَوْدٌ ونحوه ليخرج، وكوايوكو الماء لها، وفي (لصاح)<sup>(٣)</sup>. ورأى النبي ﷺ قوماً من أصحابه يوكون جنسي بنوك، أي: يدحنون فيها الفدح ويحركونه ليخرج الماء، فقال (ما رنتم نوكوبها)، فسميت تلك الغزوة بغزوة بنوك.

وقوله (وكان يحب أن يخرج يوم الخميس) وفي (جامع الأصول)<sup>(٤)</sup>: لأبي دود عن كعب بن مالك قال (فلما يخرج رسول الله ﷺ لسفر إلا يوم لخميس إد،

(١) (شرح سفر السعادة) (ص: ٢٣٠ - ٢٣١)

(٢) (القاموس المحظوظ) (ص: ٨٦١).

(٣) وفي نسخة (ع) نصف شهر.

(٤) (الصحيح) (٤/ ١٥٧٦).

(٥) (جامع الأصول) (٥/ ١٥).

غزا<sup>(١)</sup>، أورد في (سنن الهدى)<sup>(٢)</sup> حديثاً فيه لتخيير بين يوم الاثنين أو يوم الخميس - والله أعلم -، أقول: تخصيص يوم الخميس بسفر الغزو ينسب ما ذكره الثوريثي<sup>(٣)</sup> من الروحه، أحدها: أنه ﷺ كان يتفاهل بالخميس في خروجه، وكان سته أن يتفاهل بالاسم، والخميس الجيش، فيرى ذلك من القال الحسن في حفظ الله له وإحاطة جنوده به حفظاً وحمية، وما ذكره القاضي البيضاوي: أن ذلك يتفاهله بالخميس على أنه يظفر على الخميس الذي هو جيش العدو، ويتمكن عليهم، هذا والظاهر أن هذه مناسبة تخيلوه أن في ذلك سراً موكولاً إلى علم الشارع، نعم لو وقع التصريح في الحديث بالتفاهل المذكور لحرم به كما في موضع آخر من هذا الباب، وبدونه مجرد احتمال، وأقرب من ذلك ما ذكروا أن يوم الخميس يوم مبارك، ترفع فيه أعمال العباد إلى الله تعالى، فتونع ﷺ أن يرفع جهاده الذي هو من أفضل الأعمال إليه تعالى أو أنه أتم أيام الأسبوع عدداً والله أعلم.

تنبيه: هذا ما تقرر عليه أمر السنة فيما ذكر في الكتب المشهورة من الأحاديث، وقد جاء في ما اشتهر بالسفر يوم الاثنين، وقد ذكر فيه حديثاً في (سنن الهدى) من قوله ﷺ: (إذا سافرتهم فسافروا يوم الاثنين) ولم يذكر مخرجه، وذكر أيضاً: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ في آخر شهر يريد سفرأ فودعه، فقال النبي ﷺ: (أتريد أن تخسر

(١) كذا في الأصل، ولفظ «جامع الأصوب» و«سنن أبي داود» هكذا «فلما كان رسول الله ﷺ يخرج في سفر إلا يوم الخميس».

(٢) هو كتاب «سنن لهدى في مناعة لمصطفى» للشيخ عبد النبي بن أحمد بن عبد القدوس العملي، المتوفى (٨٩٩٠هـ)، انظر: «نزهة الخواطر» (٤ / ٣٨٠).

(٣) «كتاب الميسر» (٣ / ٨٩١).

صَفَقْتُ وَتَسَحَّسَ بِيَعْتٌ<sup>(١)</sup>، فقال: لا، فقال: (أصبر حتى يهلك الجهال ثم أخرج يوم الاثنين أو يوم الخميس، فإن الله تعالى سارداً في سمعتك ويرح صَفَقْتُ)

وذكر السيوطي في (جمع الجوامع)<sup>(٢)</sup> عن علي بن عبيد أنه قال: لا تسافروا في سَحَقٍ ولا تروا لقم في العقر، رواه أبو عبي العباس بن محمد بن جهم بن سيوري في حديثه، انتهى. ويقال: لقم كذا اسم رجل من فطاح لطريق مشهور في هذا الشأن، ولعقر اسم قرية في طريقه، هذا هو المشهور عند المحدثين. وقيل هو محمود على ظاهره، وهو يزور كوكب القمر في برج العقرب، ويؤيه فرانه بالمحاف.

وقد ذكر في هذا الكتاب المسمى بـ (سنن الهدى) عن ابن عباس مرفوعاً - ولم يذكر به أيضاً محرراً، وهذا دأب مؤلفه في هذا الكتاب أنه يذكر فقط ما جرح به حديث ولم يحجبه إلى كتاب معتنى، وسمعت أنه كان يقول: جمعت هذا الكتاب حسنة لله وما حسب فيه، ومع ذلك لو ذكر كان أحسن وأتم - أنه قال: الأيام كلها لله تعالى لكس خلق بعضها شعوراً وبعضها نجوساً، كما أن لخلق عند الله نكس جعل بعضهم لحنة وبعضهم ثناء، وما من شهر إلا وفيه سبعة أيام بحساب، واليوم الثالث عشر فيه قتل ذبيل هابيل، واليوم السادس عشر فيه خرح آدم من الجنة، وفيه أرسل العذاب على قوم يونس، وفيه طرح يوسف في الحبس، واليوم الثالث عشر عشر نوح فيه برز البلاء على أيوب، وفيه سلب عن سبعين ملكة، واليوم السادس عشر عشر [نوح]، وفيه قتل اليهود لأساء، واليوم الحادي والعشرون نوح لأن الله تعالى وصف فيه قوم نوح، ومسح المصاري حنوبر، ومسح اليهود فروداً، وفيه شق يحيى بن زكريا،

(١) إجماع الأحاديث ٢ (٣١ / ٤٤٤).

٣٨٩٣- [٢] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ

النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، .....»

واليوم الرابع والعشرون نحس، لأن الله تعالى خلق فيه فرعون، وفيه ولد، وفيه دعى لربوبية، وفيه أعرق، وفيه أرسل لظوفان والجراد والقمل ونصافدع، وفيه يوم الخامس والعشرون نحس؛ لأن فيه شق بمرود بطن أرميس امرأة، وفيه طرح الخبيل في النار، وفيه عُمرت، وفيه صالح، وفيه ندم الله عليهم لعذب، وقل: وفيه الأربعاء آخر يوم في أشهر نحس؛ لأن الله تعالى أرسل فيه أنريج على قوم هود وانصبيحه على قوم نمود، وقد صح عنه ﷺ أن يوم الأربعاء يوم نحس مستمر، وقال تعالى ﴿يَوْمَ نَحْشُ الْمُشْكِرِينَ﴾ [الفر: ١٩٠]، والمراد منه يوم الأربعاء.

وعن علي عليه السلام أنه يستحب للعاقب أن يحتب في هذه الأيام شراء الهائم والخدم والدحول على النساء وكري الأمهار وعرس الثمار ونس لثياب الحديد والسكاك والترويح والسمر، هكذا ذكر في هذا الكتاب، وفي صحة هذا الكلام مقدس، والحق أنه لم يثبت من سلف الصالحين اتباع أحكام النجوم في السعادة والحسنة ورعاية الأيام والأوقات، بل سبيل الاستحارة والتوكل على الله، ثم المشروع في الأمر مع رعاية الآداب والأحكام الواردة في السنة، سأل الله العافية.

وروي السيوطي عن علي عليه السلام أنه كان متوجهاً إلى سمر للمجاهد، فقال أحد من أصحابه: لا تسافر اليوم وسافر اليوم القلاني، فقال عليه السلام: لنس كن في يدي سيف نصريت عنقك بذلك السيف، كما مع أبي نقاسم محمد رسول الله ﷺ ولم نسمع عنده يذكر أن اليوم قلاني يسافر ولا يسافر في يوم قلاني، أو كما قال، ومن الله نهداية والتوفيق.

٣٨٩٣- [٢] (عبدالله من عمر) قوله (لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم)

مَا سَارَ رَاكِبٌ بَدِيلٍ وَحَدَهٗ<sup>١</sup>، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [خ: ٢٩٩٨].

٣٨٩٤- [٢] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُقُقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ٢١١٣].

قال لطيفي<sup>٢</sup> ما الأولى استهماه على العنم [عن العمل]، والثانية موصولة، ويمكن أن يكون العنم بمعنى العرفاء، وما الأولى موصولة والثانية مدل منه، وما كتابة عن المصرة لندبية وندبوية مثل قوت الجماعة وعدم من يعينه في الحاجات، وما في (ما سار) دافية، والتقدير سار كسب يانذكر لأن مؤنثه أكثر ونحوه أشد، وبالدليل لأن نحصر ووجود الشرف فيه أكثر وأغلب

٣٨٩٤- [٣] (أبو هريرة) قوله: «(لا تصحب الملائكة) نفس الطيبي<sup>٣</sup> أن المراد ملائكة ثرحمة لا الحفظة، و(لرققة) صم براء وكسرها: جماعة ترفقهم، وفي (المصراع)<sup>٤</sup> رفته غروه هم سمر رفاي جماعت، وتريق من يرافئك في لسمر يطلق على الوحد والجمع، كقوله تعالى: ﴿وَحَسِّنْ أَوْلِيَّاتِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، واجمع ترفقاء.

وقوله (ولا جرس) تفديده: ولا تصحب الملائكة رفقاً فيها جرس، والجرس بالسكينة. الصوت أو الحمي منه، وهو يمسح النجيم وكسرها، وقيل إذا أفرده فتح، ففعل ما سمعت له جرساً، وإذا فنوا ما سمعت به جرساً ولا جرساً كسروا، كد في (القاموس)<sup>٥</sup>. والجرس مفتحتين ما يعلق بعنق الدابة أو برجل الهازلي

(١) شرح الطيبي (٧/ ٣٣١)

(٢) شرح الطيبي (٧/ ٣٣١)

(٣) «المصراع» (ص: ٣٧٦)

(٤) «القاموس المحيط» (ص: ٤٩٦)

٣٨٩٥- [٤] وَعَنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجَرَسُ مَرَامِيرُ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢١١٤].

٣٨٩٦- [٥] وَعَنْ أَبِي بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّكَ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْضِ أَسْفَارِهِ فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا: «لَا تُبْقِينَ». . . . .  
والصبيان.

وهي (الهيئة) . لجرس نحشل لذي يعلق على الزاوية، ومنه حدث ، لا يصحب لملانة راحة فيه جرس) هو النجسل، ووجه التهي كراهة صوته كالنقر، وقد ورد أن مع كل جرس شعدها، ولأن صوته يشغل عن الذكر والفكر، رغب بأي في الحديث الذي (الجرس مرامير الشيطان)، وقيل إنما كرهه لأنه يدل على أصحابه بصوته، وكان ينجس يحب أن لا يعلم العدو به حتى يأتيهم فجأة، ونشبه صوت الملك في الوحي بصلصلة جرس لا يثبت على ياحته.

٣٨٩٥- [٤] (وعنه) بوله. (الجرس مرامير) جمع مرمرة قصبه يرمز بها، أي بتقوى، زمر يرمز ويؤمر دميروا وزمر ترميز على في القصب، وهي رامرة وهو رمار وفعلهما الرمرة. وقد بسط الكلام في معناه في موضعه، والمراد بالجرس نجس، ولد أحر عنه بالجمع، وقيل إنما أحر بالجمع من جهة أن صوته لا ينقطع فكان كل جزء منه مرمرة

٣٨٩٦- [٥] (أبو بشير الأنصاري) قوله (وعن أبي بشير) بفتح موحده وكسر المعجمة

وقوله (رسولاً لا تبقيين) بسط المجهول للعابه، أي رسولاً ينادي في الناس

فِي رَقِيَّةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةٌ مِنْ وَقَرٍ - أَوْ قِلَادَةٌ - إِلَّا قُطِعَتْ<sup>١</sup> - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - [ج ٣٠٠٥، م: ٢١١٥].

٣٨٩٧ - [٦] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الْإِبِلَ حَقَّهَا مِنَ الْأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَأَسْرِعُوا عَلَيْهَا السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَسْتُمْ بِاللَّيْلِ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْهُوَامِّ بِاللَّيْلِ<sup>٢</sup> - وَفِي رِوَايَةٍ: إِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ.....  
بهذا.

وقوله (من وقر) قد علم في معناه وجوه ذكرت في آداب الخلاء مفصلة، وفي المصل الثاني من الباب السابق مجملة، ولمناسبة منها هب المعنيين، وهو أنه بما نهى عنه دفعاً لتوهمهم أنه عَوْدَةٌ لِلخَيْلِ، أو لثلا بختق عَنُقُهَا، فهذا الحديث يزيد الحمل على هذين المعنيين دون ما سواههما، فتدبر.

٣٨٩٧ - [٦] (أبو هريرة) قوله: (في الخصب) بالكسر ضد لجذب بمعنى القحط، وفي رويته: (إذ سافرتُم بأرضٍ لخصب) أي: هي أرض فيه كثرة الخصب والمرعى.

وقوله: (حقها) أي: حقها من بيت الأرض، أي دعوه ساعة فساعة حتى تروى.

وقوله: (في السنة) أي: في المحصد، والسنة هو العام، علبت في عام القحط وقوله: (فأسرعوا عليها السير) يعني لا تتوقفوا في الطريق لتبذلكم المقصد قبل أن تصعب.

وقوله: (وإذا عرستم) عرس القوم: نزلوا في آخر الليل للاستراحة، كد في

فَبَادِرُوا بِهَا نَقِيهَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٩٢٦].

(لقاموس)<sup>(١)</sup> و(النهاية)<sup>(٢)</sup>، فهو - في الليل (كالتأكيد للمعنى، وقال في (المشرك)<sup>(٣)</sup>، التعريس النزل في آخر الليل ليناموا، ويربحوا إيلهم ساعة، قاله الخليل وغيره وقال أبو يزد: استعريس لنزل أي وقت كان من ليل أو نهار، انتهى وعلى هذا يكون (في الليل) تقييداً، وإنما قيده به لأن الدواب والهوام تكون في الليل أكثر. وقوله: (فبادروا بها نقيها) بكسر النون وسكون القاف، أي: أسرعوا عنها استعبر ما دامت مؤثراً، باقية، قال الثوريثي<sup>(٤)</sup>، وقد يدل لشحم أيضاً لنقي، أي: ما دامت قوية قل الهزال، وقد صحح (نقيها) في السمع بالنصب، بقس: بدوه ويدوره ويدر إليه وبادر إليه، تعدى بواسطة وبدونها، والباء للملازمة حال منه، أي: ملتبساً، أو من الفاعل أي: متبسين.

وقال الطيبي<sup>(٥)</sup>، ويحتمل الرفع على أنه فاعل الطرف، أو مثلاً والجملة حال، ولجر على أنه بدل من الصمير المجرور، والله أعلم.

هذا وقد يروى (نقها) بفتحين وموحدة، وهو الطريق من الحبلين، وهو تصحيف وليس بحيد المعنى، وقال لطيفي: يحتمل أن يكون هذا اللفظ من بَابِ انبعاث، إذ رَفَّتْ أحمافه، وبب الخف لملبوس: إذا تخرق، ولا يخفى أن هذا المعنى أيضاً ليس بحيد، نعم لو كان لقب بمعنى الخف صح، ولكنه بمعنى رفقه، تخرقته،

(١) (القاموس لمحيطة) (ص: ٥١٦).

(٢) (النهاية) (٢/ ٢٠٦).

(٣) (مشارك الأنوار) (٢/ ١٣٤).

(٤) (كتاب المسرة) (٣/ ٨٩٢).

(٥) (شرح الطيبي) (٧/ ٣٣٤).



٣٨٩٨ - [٧] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: تَنَمَّا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ، فَجَعَلَ يَضْرِبُ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ» قَالَ، قَدَّكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ. . . . .

فهم

وفى في (المشرق)<sup>(١)</sup>: في رواية (فتنخوا عليها يمينها) بكسر النون، مكود (ماف أي، أسرعو عيها ما دمت يمينها وشخمها، والمني، الشحم، وأصله مع انضمام، ولم يبين رحمة الله تعالى عليه رواية (نقها) بالموحدة في أوجه والاختلاف على ما هو عادته في ذلك نكتب

٣٨٩٨ - [٧] (أبو سعيد الخدري) قوله، (فجعل يضرب يميناً وشمالاً) قيل معناه يضرب يمينها وشمالها لكلاهما، وقيل معناه "يد" أو يسقط يميني يميناً وشمالاً، وقيل: يضرب عينه إلى يمينه وشماله، أي: يستمت يميناً وشمالاً حالاً لما يقضي به حاجته، والمعنيان الأولان أنسب بمعنى الضرب، ثم يظهر من قوله: (من لا ظهر لا ظهر له) أنه كان ذلك لصعب رحلته، وأما كونها هوية حمل عليها زاده وقمشته، وهم يقدر أن يركبها من ثقل حملها كما ذكره الطيبي<sup>(٢)</sup>، فمجرد احتمال لا بدق عليه لفظ، والله أعلم.

وقوله (فليعد به على من لا ظهر له) أي: فليحمله ويحسب إليه به، من عاد

(١) (مشرق لأتوار) (٢٤/٢).

(٢) (نظر شرح الطيبي) (٣٣٤/٧).

حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ . وَوَاهُ مُسْلِمٌ . [م : ١٧٢٨] .

٣٨٩٩ - [٨] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيَتَجَلَّ<sup>(١)</sup> إِلَى أَهْلِهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . [خ : ٥٤٢٩ ، م : ١٩٢٧] .

٣٩٠٠ - [٩] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مَنْ سَفَرٍ تَلَّقَى بِصِيبَتَانِ أَهْلَ بَيْتِهِ ، وَإِنَّهُ قَدِمَ مَنْ سَفَرٍ فَسَبَقَ بِي إِلَيْهِ ، فَحَمَلَنِي يَتْنُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ جِيءَ بِأَحَدِ ابْنَتِي فَاطِمَةَ . . . . .

عليه بمعروفه ، أي : أحسن إليه ، وهذا الأمر أعوذ ، أي : أنفع وفوله : (حتى رأينا) أي ظنا .

٣٨٩٩ - [٨] (أبو هريرة) قوله : (فإذا قضى نهمة) النهمة بالفتح والسكون : الحاجة ، ويلوغ الهمّة والشهوة في الشيء ، وهو منهوم بكذا ، شوّع به ، وقد نههم كفرح ، كذا في (القاموس)<sup>(٢)</sup> .

وفوله : (من وجهه) متعلق بـ (قضى) أي : من جهته وطريقه ، والنحصيل بمنع النوم والطعام والشراب للرفق بهم ولا في السفر يفوت كثير من الأمور الدينية والدنيوية كالجمعة والجماعات ، وحقوق الأهل والمقربات ، ومعاونة الحر والبرد والخوف ونحو ذلك ، وهذا في غير الأسفار الواجبة .

٣٩٠٠ - [٩] (عبدالله بن جعفر) قوله : (تلقني) بلفظ الماضي المجهول من التلقي .

(١) في نسخة : «فَيَتَجَلَّ» بتشديد

(٢) (القاموس المحيط) (ص : ١٠٧٤) .

فَأَرَدَهُ خَلْفَهُ، قَالَ: فَأَدْجَلْنَا الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ٢٤٢٨].

٣٩٠١- [١٠] وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةٌ مُرَدِّفَهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح ٦١٨٥].

٣٩٠٢- [١١] وَعَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا وَكَانَ

لَا يَدْخُلُ إِلَّا عُذْوَةً أَوْ عُشِيَّةً. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [خ ١٨١٠، م ١٩٢٨].

٣٩٠٣- [١٢] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَالَ أَحَدُكُمْ

الْبَيْتَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ح ٥٢٤٤، م ٧١٥].

وقوله (فأرده خلفه) لأن جيء به بعده وللإشارة، وثلاثة (أي موصوب على

أيه حال)

٣٩٠١- [١٠] (أنس) قوله (أقبل هو وأبو طلحة) هو روح منه

وقوله (مع رسول الله ﷺ) ظرف أو حال، وذلك بدخول قدمي من عروة

حبيب، ومرددها) حال من أنس ﷺ لأن الإصافه لعصيه، أي جعلاً صعبه رديفه

٣٩٠٢- [١١] (وعنه) قوله (لا يطرق) أي لا يدخل، في (فاموس) ١.

٢ طروق، وطررق لا يبدل، وتمر بالعشية هي ما بعد العصر، في (فاموس) ٢.

عشياً وعشيت حر انتهار، وفسروا عشياً من قوله تعالى ﴿وَعِشَاءَ وَجِئْتُمْ بِهِمْ﴾

الزبد ١٨ [بصلاة العصر]

٣٩٠٣- [١٢] (جابر) قوله (فلا بطرق أهله ليلاً) بشت عدم الطروق دليل

وعلاً، قوله

(١) «الفاموس المحيط» (ص ٨٣٢)

(٢) «الفاموس المحيط» (ص ١٢٠٥).

٣٩٠٤ - [١٣] وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلْتَ لَيْلًا فَلَا تَدْخُلْ أَهْلَكَ<sup>(١)</sup> حَتَّى تَسْتَحِدَّ الْمُغِيَّةَ وَتَمْتَشِطَ الشَّعْنََةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج ٥٢: ٦، م: ٧١٥].

٣٩٠٥ - [١٤] وَعَنْهُ: أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَحْرَ جَزُورًا أَوْ بَقَرَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ج ٣٠: ٨٩].

٣٩٠٤ - [١٣] (وعنه) قوله. (إذا دحيت ليلًا) أي بلدك، فلا تدخل أهلَكَ (الليلة) وأصر حتى تصبح

وقوله (حتى تستحد) من الاستحداد وهو استعمال الحديد، ويستعمل في حلق الشعر وفي حلق شعر بعامة، ولعل المراد به هنا معاينة شعر عانتها بما هو معتدع لا حلق الشعر (والمغية) بضم الميم المرأة التي غاب زوجها، أعاب المرأة إذا عاب عنها زوجها، ويدل بالنداء وبدونها، والنشمت محركة: انتشر الأمر، والنشمت المتفرقة، غيب في تفرق الشعر

٣٩٠٥ - [١٤] (وعنه) قوله (بحر جزوراً) أي: بعير، في (النهاية)<sup>(٢)</sup>. الجزور البعير ذكر أكان أو أنثى، لا أن العظمة مؤنثة، تقول. هذه لحرور وإن أردت ذكراً، والحررة الشدة التي تُدفع، وأحجزرة الموضع الذي يُسخر فيه الأعمام، انتهى وفي (القاموس)<sup>(٣)</sup> الجزور. البعير، أو حاص بالناق المجزورة وما يلدح من النساء، واحده حوزة، وأجزره أعطاه شاة بسحها، وفيه أنه يس بلقادم أن يصيَّف بقدر وسعه

(١) في نسخة: «على أهلِكَ»

(٢) «النهاية» (١/ ٢٦٦)

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ٣٤١)

٣٩٠٦ - [١٥] وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَقْدُمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا نَهَاراً فِي الضُّحَى، فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ لِلنَّاسِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [بخ: ٣٠٨٨، م: ٧١٦].

٣٩٠٧ - [١٦] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لِي: «ادْخُلِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ لِيهِ رَكْعَتَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. [ح: ٣٠٨٧].

### \* الْفَصْلُ الثَّانِي :

٣٩٠٨ - [١٧] عَنْ صَخْرِ بْنِ وَدَاعَةَ الْغَامِدي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمْنِي» .....

٣٩٠٦ - [١٥] (كعب بن مالك) قوله: (لا يقدم) بفتح الدال قديم يقدم كسمع بسمع، ولعل الحصر في قوله: (إلا نهراً في الضحى) باعتبار الغالب ولا فقد سبق أنه لا يقدم إلا غدوة أو عشية.

وقوله: (ثم جلس فيه) إما قبل دخول البيت، فـ (ثم) للتراخي في الرتبة أو باعتبار الانتهاء، أو البقاء بعده وـ (ثم) على الحقيقة، فافهم

٣٩٠٧ - [١٦] (جابر) قوله: (فصل في ركعتين) الأمر للاستحباب عند، وعند الشافعية تحية المسجد واجب، وهل يجب دخول المسجد للقادم وأداء هذا الواجب، أو الدخول في المسجد مستحب وبعد لدخول يصبر وجباً.

### الفصل الثاني

٣٩٠٨ - [١٧] (صخر بن وداعة العامدي) قوله: (عن صخر) بفتح المهملة وسكون المعجمة (ابن وداعة) بفتح الواو (الغامدي) بالمعجمة، وانعام أبو قبيلة،

فِي بُكُورِهَا» وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بِعَثَمٍ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَكَانَ صَخْرُ تَاجِرٍ فَكَانَ يَبْعَثُ تِجَارَتَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَأَثَرِي وَكَثُرَ مَالُهُ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ. [ت: ١٢١٢، د: ٢٦٠٦، دي: ٢/ ٢١٤].

٣٩٠٩- [١٨] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالذَّلِجَةِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ.....»

واسمه عمرو بن عبدالله، ولقب به لإصلاحه أمراً كان بين قومه، والغامدة: الشر المتدفقة والسفينة المشحونة.

وقوله: (في بكورها) بَكَرَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَفِيهِ تَكَرَّأُ وَتُكُورُأُ وَابْتَكَّرَ وَابْكَرَ وَبَاكَرَهُ أَتَاهُ بُكْرَةً، وَلِبْكَرَةً بِالضَّمِّ: الْعِدْوَةُ، كَذَا فِي (الْقَامُوسِ)<sup>(١)</sup>.  
وفي (المصباح)<sup>(٢)</sup>: يَكْرَةُ بِالضَّمِّ بِإِمْدَادِ يَكَاةٍ، يَكُورُ: يَكَاةٌ بِرَخَاسَتِنِ وَيَأْمَدُ دُ كَرْدَنَ.

وقوله: (بعث تجارته) أَي: مَالُ تِجَارَتِهِ.

وقوله: (فأثرى) أَي: صَارَ ذَا ثَرَوَةٍ بِسَبَبِ مَرَاعَاةِ السَّيِّئَةِ وَاجَابَةِ هَذَا الدَّعَاءِ مِنْهُ ﷺ.

وقوله: (وكثر ماله) تَأَكِيدُ، وَالثَّرَوَةُ يَكُونُ بِالْعَنَى وَلَا يَشْتَرُطُ فِيهِ كَثَرَةُ الْعَمَالِ وَتَزَايُدُهُ.

٣٩٠٩- [١٨] (أنس) قوله: (عليكم بالذلجة) فِي (الْقَامُوسِ)<sup>(٣)</sup>: الدَّلِجُ مَحْرَكَةٌ

(١) «القاموس المحيط» (ص: ٣٠٨).

(٢) «المصباح» (ص: ١٦٢).

(٣) «القاموس المحيط» (ص: ١٧٣).

تَطْوَى بِاللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٢٥٧١: د].

٣٩١٠- [١٩] وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. [ط: ٢/ ٩٧٨، ت: ١٦٧٤، د: ٢٦٠٧، ن في الكبرى: ٨٧٩٨].

والدلجة بالصم والفتح: الشَّيْرُ من أول الليل، والفعل منه أدلج يسكون الدال، ويفتحها مشددة: الشَّيْرُ في آخر الليل.

وقوله (تطوى) أي: يسهل السير فيه بحيث يظن الماشي أنه سار قليلاً وقد سار كثيراً، ولعل ذلك لعدم وجود المشاغل والصوارف من السير في الليل وعدم مشاهدة الأمارات والعلامات التي تبعد وتثقل السير في نظر السالك، والله أعلم. والمراد لا تقنعوا بالسير نهاراً بل سيروا بالليل أيضاً، وليس المراد لا تسيروا بالنهار قطعاً.

٣٩١٠- [١٩] (عمرو بن شعيب) قوله: (والثلاثة ركب) أي: هم الذين يستأهلون أن يسموا ركبا لكونهم محفوظين من الشيطان، ولركب من أسماء الجمع كفوم ورهط، وقيل: جمع راكب كصاحب وصخب، وقيل في تأويل الحديث: إنه لما ارتكب الواحد لسيوره منفرداً والاثنتان سيرهما منفردين، وهو منهى عنه، فقد طأوعوا الشيعين فكأنهم الشيطان نفسه، أو المراد معهم الشيطان بهم بهم، وبأمرهم بدشر، وذلك دعوت الجماعة عن الواحد وتعسر انتميش عليه، والاشارة إن مات الواحد أو مرض اضطر الآخر ونحو ذلك، فعلم من هذا الحديث أنه لا بد في السفر من ثلاثة وهي أقل جماعة.

- ٣٩١١- [٢٠] وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٦٠٨]
- ٣٩١٢- [٢١] وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُ مِثَّةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالدَّارِمِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ. [ث: ١٥٥٥، د: ٢٦١١، دي: ٢/٢١٥].

٣٩١١- [٢٠] (أبو سعيد الخدري) قوله: (فليؤمروا أحدهم) أي: يجعلوه أميراً دعماً لوقوع الخلاف والنزاع في أمر الزول والركوب وغير ذلك، والأمير ينبغي أن يسلط بهم طريق الصبيحة والرمض والإعدة، ويكون حادماً لهم كما ورد سيد القوم حادهم.

٣٩١٢- [٢١] (ابن عباس) قوله: (خير الصحابة أربعة) قيل: لأنهم إذا كانوا أربعة ومرص أحدهم وأراد أن يوحي أحد رفقاءه شهد انسان بخلاف الثلاثة، وقيل في تويجه ستحيات الثلاثة إذا ذهب واحد لحاجة استأسن الباقين، ولو وقع في إمصاته تأخر وذهب الآخر لخبره وتحقيق حاله لم يبق المتاع حاليًا، ويهمل من لعدد الأربعة أيضاً وحه آخر، وقال الطبري<sup>(١)</sup> وخمسة خسو من أربعة، وكلنا كل جماعة خير من أقل منهم.

وقوله: (ولن يغلب) ملفظ المجهول، أي: لا يكون اثنا عشر ألفاً معويين، وإن صدروا مغلوبين لا يكون ذلك لقلتهم بل لأمر آخر من الغضب والعرور وغير ذلك.



٣٩١٣- [٢٢] وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّفُ فِي الْمَسِيرِ فَيُزَجِّي الضَّعِيفَ، وَيُزِدُّهُ، وَيَذْعُو لَهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [د: ٢٦٣٩].

٣٩١٤- [٢٣] وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَثَنِيِّ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا نَزَلُوا مَنَزِلًا تَفَرَّقُوا فِي الشُّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ تَفَرُّقَكُمْ فِي هَذِهِ الشُّعَابِ وَالْأَوْدِيَةِ إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ». فَلَمْ يَنْزِلُوا تَعْدَ ذَلِكَ مَنَزِلًا إِلَّا انْضَمَّ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ حَتَّى يُقَالَ: لَوْ بَسِطَ عَلَيْهِمْ نُوْبٌ لَعَمَّهُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٦٢٨].

٣٩١٥- [٢٤] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا يَوْمَ بَذْرِ كُلِّ ثَلَاثَةِ عَلَى يَعْبِرٍ، .....

٣٩١٣- [٢٢] (جابر) قوله: (يتخلف) أي: يتأخر، (فيزجي الضعيف) أي: يسوقه حتى يعفقه بالرفقاء، هي (القاموس)<sup>(١)</sup>: رَحَاه: ساقه ودفعه كزحاه وأزحاه، ومنه قوله تعالى: «يُزَجِّي مَخَالِبَهُ» [لور: ٤٤٣].

٣٩١٤- [٢٣] (أبو ثعلبة الخثني) قوله: (الخثني) بضم المعجمة وفتح شين منسوب إلى خثين بن الحر من فصاعه رهط أبي ثعلبة، كما في (القاموس)<sup>(٢)</sup>.  
وقوله: (إنما ذلكم من الشيطان) هي هذا التركيب من التأكيد والمبالغة ما ليس في قولك: «إِنْ تَفَرَّقْتُمْ مِنَ الشَّيْطَانِ»

٣٩١٥- [٢٤] (عبدالله بن مسعود) قوله: (كل ثلاثة) بالرفع بدل من ضمير (كنّا) بدل البعض

(١) القاموس المحيط (ص: ١١٨٧)

(٢) القاموس المحيط (ص: ١١٠٠)

فَكَانَ أَبُو لُبَابَةَ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ زَمِيلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَكَانَتْ إِذَا جَاءَتْ عَقْبَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَا: نَحْنُ نَمْشِي عَنْكَ قَالَ: «مَا أَنْتُمَا بِأَقْوَى مِنِّي وَمَا أَنَا بِأَعْنَى عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا». رَوَاهُ فِي (شَرْحِ الشُّنَّةِ). [شرح السنة].  
[٣٦-٣٥ / ١١].

٣٩١٦- [٢٥] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا طُهُورَ دَوَابِّكُمْ مَنَابِرَ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا مَسَخَرَهَا لَكُمْ لِنُبُلِّغَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِآلِهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ،.....

وقوله: (زميلي رسول الله ﷺ) لزمل: الحمل، والمزامنة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمناع، والرميل: الغديل الذي حمله مع حِمْلِكَ على البعير، ورامنني: عادلتني، والرفيق في السفر الذي يعينك على أمورك، والرديف أيضاً، انتهى. والمراد هنا معنى الغديل إذ كانوا يركبون بالنوبة، (فكانت إذا جاءت عقبه رسول الله ﷺ) أي: نوبة نزوله، والعقبه بهم العين رسكون لقاف: انوبة من التعاقب.  
وقوله: (نمشي عنك) أي: نمشي مشياً عوضاً عن مشيك، كذا في (الحواشي)، وقد الطيبي<sup>(١)</sup> ضمن معنى الاستعانة، أي: نستعينك عن المشي، أي: نمشي بذلك.

٣٩١٦- [٢٥] (أبو هريرة) قوله (لا تتخذوا ظهور دوابكم منابر) قال الطيبي<sup>(٢)</sup> هو كناية عن القيام، أي: لا تقوموا على دوابكم من غير حاجة ضرورية إذ كنت أنه ﷺ حطت في عرفة على راحلته واقفاً عليها، انتهى فالظاهر أن هذا الحديث مهي عن

(١) شرح الطيبي، (٧/٣٤١)

(٢) شرح الطيبي، (٧/٣٤٢)

وَجَمَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَعَلَيْهَا فَاقْضُوا حَاجَاتِكُمْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٦٧].  
 ٣٩١٧- [٢٦] وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا نَزَلْنَا مَنَزِلًا لَا تُسَبِّحُ حَتَّى نَحُلَّ  
 الرِّحَالَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٥١].

٣٩١٨- [٢٧] وَعَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي إِذْ جَاءَهُ  
 رَجُلٌ مَعَهُ حِمَارٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ارْكَبْ وَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ، ... ..  
 انقيام على الدبة، وهو لوقوف على ظهوره. قال في (القاموس) "وقف يقف وقوفاً.  
 دم فثمناً. وأم الحلو من عليها من غير تسيرها فهو شيء آخر، وقد يروى (لا تجعلوا  
 مراكبكم كراسي)

وقوله (فعليها فاقضوا حاجاتكم) نداء لأولى النسبة والثانية للتعقيب، يعني  
 حُصُوا الْأَرْضَ بِفِصَاءِ حَاجَاتِكُمْ مَقْطَعُ الْجَمْعِ، وهو الصحيح، وفي بعض النسخ  
 (حاجتكم) بالافراد، ولفظ لجمع أبلغ لإعادته كثرة والأنوع المختلفة صريحاً،  
 والمعنى قضوا حاجتكم أي تعرض لكم وتطيقون فضاءها بدرب الركوب، ويكتفيكم  
 من ادواب أن يبلغكم إلى بلدكم تكونوا تابعيه إلا بشق الأمر

٣٩١٧- [٢٦] (أنس) قوله. (لا تسبح حتى تحل لرحال) أي نزلها عن  
 ظهور الدواب. والشئحة والتسبيح أكثر ما يُطلى على الصلاة سافده، وقد قيل. إن  
 امراد صلاة الصبح لتي تحضر عند وقت النزول، فيفهم منه أن العريضة تصلى قبل  
 حل الرحال، ولعل ذلك إذا لم يكن في الوقت شئاً، والله أعلم.

٣٩١٨- [٢٧] (بريدة) قوله (رجل معه حمار) أي راکباً عليه  
 وقوله (تأخر) أي عن موضع ركوب، وهو صر مدابه، وصرها من صهر

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي» قَالَ: جَعَلْتُهُ لَكَ فَرَكِبَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت. ٢٧٧٣، د. ٢٥٧٢].

٣٩١٩- [٢٨] وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هَنْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ إِبِلُ لِلشَّيَاطِينِ وَيَبُوتُ لِلشَّيَاطِينِ، فَأَمَّا إِبِلُ الشَّيَاطِينِ فَقَدْ رَأَيْتُهَا، يَخْرُجُ أَحَدُكُمْ بِنَحِيَّاتٍ مَعَهُ قَدْ أَسْمَنَهَا فَلَا يَعْلَمُ... ..

ما يلي عنقها.

وقوله (أنت أحق بصدر دابتك) فيه إصافُ رسول الله ﷺ وتواضعه حيث رضي أن يركب حلقه.

وقوله (إلا أن تجعله) أي: اصدر لي، أي تقول ذلك صريحاً كما دل عنه قوله (جعلته لك) وإلا فتأخره عن موضعه كن لذلك فافهم.

٣٩١٩- [٢٨] (سعيد بن أبي هند) قوله: (فأما إبل الشياطين) انظار المتبادر أن هذا بي قوله. (فلم أراها) من جملة الحديث وقول الرسول ﷺ وقيل: هذا من كلام الراوي والحديث هو المجمع لساناً، ورجع الطيبي<sup>(١)</sup> هذا لاحتمال الآخر، ولا يظهر وجهه ولا يدل قول سعيد. (لا أراها إلا هذه الأقداس) على ذلك كما قل لطيبي، فتأمل.

و(النحيات) جمع نحيبة، أي: ناقة مختارة، ولعجب الكريم الحبيب والمنتخب المختار.

وقوله: (فلا يعلموا) أي: لا يركب. و(الغير) اسم جنس يطلق على الناقة ولجمع كالإنسان يصبى على الذكر والأنثى.

(١) انظر: «شرح الطيبي» (٧/ ٣٤٣)

يَعْبِرُ مِنْهَا، وَيَمُرُّ بِأَخِيهِ قَدْ انْقَطَعَ بِهِ فَلَا يَحْمِلُهُ، وَأَمَّا بَيُّوتُ الشَّيَاطِينِ فَلَمْ  
أَرَهَا، كَانَ سَعِيدٌ يَقُولُ: لَا أَرَاهَا إِلَّا هَذِهِ الْأَقْفَاصَ الَّتِي يَسْتُرُ النَّاسُ بِالْذَّبْيَاجِ.  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د: ٢٥٦٨].

٣٩٢٠ - [٢٩] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ  
فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي فِي  
النَّاسِ: «أَنْ مَنْ ضَيَّقَ مَرْيَلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [د:  
٢٦٢٩].

وقوله. (قد انقطع به) حال من (أخيه)، ويحتمل أن يكون صفة، فإن لإضافة  
لمجس ككلام في ' اللثيم نُسبي، وهذه اللفظة صُحِّح في بعض نسخ يلفظ المعلوم،  
وفي بعضها بلفظ مسموم والمجهول معاً.

وفي الحواشي. (انقطع) على سبيل المجهول، أي: كلٌّ عن السير، فالضمير للرجل  
المتقطع، و(به) نائب الناعن وجملة حالية، ويوافقه م في (القاموس)<sup>(١)</sup> حيث قد:  
انقطع به مجهولاً، عجز عن سمره، والحاصل أنها تكون معدة للتفاخر والتكاثر،  
وإن ينصده به الراكوب ولا إغانة الغير.

ومثله. (إلا هذه الأقفاص التي يستر الناس بالذبياج) يريد به هذه اليهود  
والمحاصن المستورة بالذبياج يأخذهم أهل الإسراف في الأسفار، ولم يكن في زمن  
اسي ﷺ ولم يره، والنقص في الأصل محبس نظير.

٣٩٢٠ - [٢٩] (سهل بن معاذ) قوله (فضيقت الناس المنازل) أي. أخذوا  
منازل لا حاجة لهم إليها، فضيقوا بذلك المكراً على الناس، والمراد بقطع الطريق

٣٩٢١- [٣٠] وَعَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحْسَنَ مَا دَخَلَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ اللَّيْلِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. [٢٧٧٧].

• الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٩٢٢- [٣١] عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَسَ بِلَيْلٍ اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، .....

هو هذا التصيقُ لكونه لارماً له، لكن هما شيان، ففي نفس التصيق وأخذ منزل لا حاجة إليه إثم، وهي ما يلزمه من قطع طريق الناس إثم آخر، فافهم.

٣٩٢١- [٣٠] (جابر) قوله: «(إن أحسن ما دخل الرجل أهله) ما موصولة أو موصوفة، ويحتمل أن يكون مصدرية، أي: أحسن دخول الرجل دخول أول الليل، و(أهله) منصوب على الاتساع، والتوفيق بينه وبين الحديث الذي نهى فيه عن القدم ليلاً أن يحمل هذا على السفر القريب. قال النووي: إذا طال السفر واشتهر قدومه فلا بأس بقدومه ليلاً، فإن المراد التهيق، وقد حصل بذلك، وقيل: المراد بدخول أهله المجامعة، لأن المسافر يشتد شهوته فإذا قضاه أول الليل يكون أحلب للنوم وأدعى إلى الاستراحة، وأيضاً فيه إظهار المحبة والاشتياق والمبادرة إلى أداء الحق ورفع كفة الانتظار.

### الفصل الثالث

٣٩٢٢- [٣١] (أبو قتادة) قوله: «(إذا كان في سفر فعرس بليل اضطجع على يمينه) هذه هي العادة المستمرة له ﷺ، قالوا: والحكمة في الاضطجاع على اليمين أن القلب معلق على جانب اليسار، فلو نام في هذا الجانب استقر القلب وسترأح وسكن جاء النوم ثقيلاً عرقاً بخلاف ما إذا نام على جانب اليمين طلب مستمره فيكون في قلق من غير سكون واطمئنان وأبطأ النوم وإن جاء لم يكن ثقيلاً، والأطباء

وَإِذَا عَرَّسَ قَبِيلَ الصُّبْحِ نَصَبَ ذِرَاعَهُ وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. (م: ٦٨٣).

٣٩٢٣- [٣٢] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ فِي سَرِيَّةٍ فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَنَدَا أَصْحَابَهُ وَقَالَ: أَنْخَلَفُ وَأُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ، فَلَمَّا صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ فَقَالَ: «مَا مَعَكَ أَنْ تَغْدُوَ مَعَ أَصْحَابِكَ؟» فَقَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ مَعَكَ ثُمَّ أَلْحَقُهُمْ فَقَالَ: «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَذْرَكْتُ فَضْلَ غَدَوَتِهِمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. (ت: ٥٢٧).

٣٩٢٤- [٣٣] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةَ رُفَقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمْرٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. (د: ٢٥٥٥، ٢٥٥٦).

يحتارون النوم على اليسار ليهضم الطعام وطلب الراحة في المنام.

وقوله: (وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه ووضع رأسه على كفه) وذلك أدخل في تيقظ والانتباه وعدم ثقل النوم ولا سراحة.

٣٩٢٣- [٣٢] (ابن عباس) قوله: (ابن رواحة) بفتح الراء وخفة واو وإهمال حاء.

وقوله: (فندأ أصحابه) أي: ساروا وقت الغداة.

٣٩٢٤- [٣٣] (أبو هريرة) قوله: (جلد نمر) ككتف اسم لسبع المشهور، وقد ورد النهي عن ركوب جلود البعير ولبسها لما فيها من التكبر والخيلاء، ولأنه ري العجم، وقيل: لأن جلده لا يقلل الدباغ وأكثر جلودها تؤخذ إذا ماتت، لأن اصطباذها عسير، فيكون عدم مصاحبة الملائكة لأجل ارتكاب لمهبي عنه.

٣٩٢٥ - [٣٤] وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَيِّدُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ خَادِمُهُمْ، فَمَنْ سَقَهُمْ بِخِدْمَةٍ لَمْ يَسْبِقُوهُ بِعَمَلٍ إِلَّا الشَّهَادَةَ» رَوَاهُ النَّبَهِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ». [شعب: ٦ / ٣٣٤].



### ٣- باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام

#### • الفصل الأول:

٣٩٢٦ - [١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ.....

٣٩٢٥ - [٣٤] (سهل بن سعد) قوله (سيد القوم في السفر خادِمُهُمْ) أي ينبغي لسيدهم وأميرهم أن يمسوم بمصالحهم ويخدمهم، أو المراد أن الذي يخدمهم سيدهم في الحقيقة لكثرة ثوابه، وهذا هو المناسب لسياق الحديث أعني قوله (فمن سبقهم بخدمة... إلخ)، ولكن نقديم سيدهم وجعله مبتدأ وخادِمُهُمْ خبراً دليل على المعنى الأول، والملائم للمعنى الثاني العكس، فافهم.

### ٣- باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام

دعاء الكفار إلى الإسلام قبل إسلامهم واجب، ولقتال قبله حرام، وأكثر ما يكون ذلك باكتساب حصوفاً إلى ملوكهم وعظمائهم، وقد كتب رسول الله ﷺ إلى ملوك الكفار الذين كانوا في زمه كقيصر وكسرى والنجاشي وغيرهم كتباً ومباشرين هي غاية الفصاحة وال بلاغة والإيجاز ما لا يتصور فوقه، وقد جمعها بعض العلماء كصاحب (الشفا) وغيره فليشرف به.

#### التصل الأول

٣٩٢٦ - [١] (ابن عباس) قوله (عن ابن عباس) هذا الحديث حديثه ابن



كَتَبَ إِلَى قَبْصَرٍ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ دِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمٍ بَصْرِيٍّ لِيَدْفَعَهُ إِلَى قَبْصَرٍ فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».....

عباس رضي الله عنه من أبي سفيان لأموي كان إذ ذاك عند هرقل، ذهب في ركب من قريش تجاراً بالشام، فدعاه مرقس، وسأله عن أخوته رضي الله عنهم بعد وصول كتبه إليه، ولفظة المذكورة في أول (صحيح البخاري)، وهي من أدلة سوته وعلاماتها صلى الله تعالى عليه وسلم.

وقوله (كتب إلى قبصر) هو اسم جنس لملك أروم كما أن ملك فارس يسمى بكسرى، وملك الحبشة بالسجاشي، وملك الترك سخرقان، وملك القبط بمرعون، وملك مصر بالعزيز، وملك يمن بالقيس، وملك حمير شُتبع، وملك الهند بالراي، وهذا القبصر كان اسمه هرقل.

و(دحية) بكسر الدال وعد ابن مأكولا بفتحها (الكلي) منسوب إلى بني كلب فبيلة من العرب، وفي بحث دحية وحده وأمره بدمعه إلى الكفار دليل على وجوب العمل بخير الواحد و(بصري) ضم الموحدة وسكون المهملة لمدة بالشام مشهورة ذات قلعة، وهي قرية من طرف لعمدة والبرية التي بين الشام والحجاز، ويجاد فيها عمل السيف.

وقوله: «(فإذا فيه) بسم الله الرحمن الرحيم» فيه استحباب تصدير المكاتيب والمراسيل بالبسملة وإن كان المبعوث إليه كافراً، بل يكون هناك أشد استحباباً إدخالاً لمروع وتسهاً في أول المكتوب على التوحيد كما فعله سليمان عليه السلام، وأما حديث: (كل أمر ذي بة) فمن رواية البيهقي وغيره وهو حديث حسن وليس في صحيحين، وقد بيناه في حاشية الضيائية نقلاً عن كلام الشيخ محيي الدين النووي

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، .....

في (شرح صحيح مسلم)

وقوله . (من محمد عبدالله ورسوله)<sup>(١)</sup> أي: هذا المكتوب صادر منه، وعبدالله صفة محمد أو بدل عنه، وفيه أن السنة في المكاتبة أن يبدأ الكاتب بنفسه فيقول: من زيد بن عمرو مثلاً، وكذلك كان الصحابة يكتبون إلى رسول الله ﷺ، وما كان أحدٌ أعظم حرمةً منه ﷺ عندهم وهذا هو الصحيح، وجوز بعضهم الانتداء بالمكتوب إليه، وروي أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية عبداً باسم معاوية.

وبنما قدم صفة العبودية على الرسالة تواضعاً وإشارة إلى أن مطيع لأوامره تعالى متقاد لا يتصرف من عند نفسه شيء، ولأنه أخص صفاته ﷺ لا يشاركة في حقيقتها أحد وهو العبد الحقيقي الذي ثبتت له حقيقة العبودية التي هي الانسلاخ من النفس وصفاتها وإراداتها والفناء في الله تعالى فهو العبد، والله تعالى هو الرب.

وقوله (إلى هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف، وقد يسكن الراء ويكسر القاف، وقد يقال: بسكون الراء مع فتح الهاء كخندق، غير منصرف، ملك الروم، وأول من صرب الدنانير، وأول من أحدث البيعة، وهو صاحب حروب الشام، ملك إحدى ثلاثين سنة، وفي ملكه مات النبي ﷺ.

وقوله . (عظيم الروم) لم يقل ملك الروم لئلا يكون ذلك مقتضياً لتسليم الملك إليه وهو معروف عنه بحكم الدين، ومع ذلك أنى بنوع من الملاحظة فقال: عظيم الروم، أي: رئيسهم الذيطيعونه ويقدمونه كما يكون رؤساء الملاد والقرابات ومقدموهم إلا أنه يقول واستمالة له

(١) في «التفسير» عليه هكذا يكون هريق بمكاتبة في رومه عليه، وتقديره الاسم على التسمية في

رمر سلمان عليه لما جاء: ﴿يَنْتَهِي مِنْ شَيْئَيْنِ﴾ الآية [مس: ٣]

سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمَ  
نَسْلَمَ، وَأَسْلِمَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِيْمُ الْأَرِيسِيِّينَ،  
وَبِتَأْهَلُ الْكِتَابِ. ....

وقوله (سلام على من اتبع الهدى) سم بدأ بسلام عنه بحرصه لكونه كفوفاً،  
بل سلم على كل من اتبع الهدى، أو به ترغيب وإرشاد إلى حق وهداية بأحسن  
وجوه وأخصرها

وقوله (أما بعد) فيه استعجاب (أث بعد) في الخطب والمكائنات، وقد اختلف  
في أول من تكلم به، والأصح أنه دوداسي عليه السلام، وقد ذكره في شرح خطبه بكتاب  
وقوله (بداعية الإسلام) بداعية مصد بمعنى لدعوة كل عافة وعافاة.  
ويؤنه (أسلم) من الإسلام و(سلم) من انسلامة، وفيه إيجاز عريض، أي،  
تسلم من خزي الدب وعداب الآخرة، وتكرير قوله (واسلم) تأكيد وإيدان يكما  
شفقه عليه السلام وحرصه على الإسلام  
وقوله (يؤتك الله أجرك مرتين) دليل على أن أهل الكتاب إذا أسلموا فلهم أحوال  
كما هو مدلول كلام الله المجيد.

وقوله (وإن توليت فعلتك إيم الأريسين) في (القاموس) <sup>(١)</sup> الأريسي والأريس  
كجيس الأنكار، ولجمع أريسيون وأريسون، وكسبكيت الأمير، ورأسه بأريسا  
ستعمله واستخدمه، وفي (مختصر السهالة) <sup>(٢)</sup> إيم الأريسين يروى منسوبا مجموعا  
جمع أريسي ويعبر عنه جمع أريس، وبإبدال الهمزة ياء مصروحة، وهم الخو والخذة

(١) القاموس المحمد (ص ٤٩١)

(٢) ابن الأثير (١ / ٢٢)

والأكثرون، وقيل. فرقة تعرف بالأرسية تناع عبدالله بن أرس كنوا في زمن الأور  
فقلو أنباء عليهم السلام حاوهم، وقيل الأرسى الموك، وقيل العشاور، وقار  
الكرمانى<sup>(١)</sup> الأرسى بفتح اياء لثحتانية وكسر لراء جمع يرس على وزن فعيل،  
وقد تقلب اياء لأوى بالهمزة يقال: الأرسين، وروي أيضاً بلياءين بعد السين  
جمع يرسى منسوب إلى يرس، وروي الإرسين بكسر الهمزة وكسر براء المشددة  
وباء واحدة بعد السين وهم الأكثرون، زرّاعون، وقد التيمي. لأصل الأيس فأنثت  
الهمزة بياء وهو على عكس المشهور، وجاء في بعض الروايات في غير الصحيح.  
فإن عليك إثم الأكثرين.

ثم إنه على التقدير كلها معناه إن عليك إثم رعايات الذين يتبعونك ويتقدون  
بانتقادك، ومنه بهذا، على جمع برعنا لأن الزراعين كنوا هم لأعجب فيهم، ولأنهم  
أسرع انتقاداً فإذا نسلم أسموا وإد اسمع مسعوا، وقيل معناه فالمجوس يقتلدونك  
فيه، فيحصل عليك إثمهم.

هذا ما في هذه الشروح، وللكلام الجامع ما ذكر في (مشرق الأنوار)<sup>(٢)</sup>: حيث  
قال قوله: (فإن عليك إثم الأرسين)، كنا رواه مسلم، وحل روة (الخزازي) بفتح  
بهمزة وكسر الراء محممة وتشهد الياء بعد السين، ورواه المروزي مرة بـيرسين وهي  
رواية النسفي، ورواه الحرابي مرة، وبعضهم مثله إلا أنه قد. لأرسين يسكون  
لراء وفتح الياء الأولى، ورواه بعضهم في غير الصحيحين الأرسين مخفف الياءين

(١) «شرح الكرماني» (١/ ٦٢).

(٢) «مشرق الأنوار» (١/ ٤٧ ٤٨).

معاً، قال أبو عبيد: هذا هو المحفوظ، فمن د.، الأريسيين، فقالوا في تفسيره: هم أناس عبد الله بن أريس رجل في زمن الأول بحث الله لنا فخالفه هو وأنشأه، وأنكر بن افرار هذا التفسير، ورواه من د.، الأريسيين يفتح اباء وسكون نراء، وقيل هم الأروسيون وهم نصارى أنبياء عبد الله بن أروس وهم الأروسية، متمسكون بنبي عيسى لا يقولون إنه ابن الله، وقال أبو عبيد الهروي: هم الأكفرة، وقيل: ملوك أسير يحالعون أبناءهم، وقيل: الخدمة والأعوان، وقيل: المنحذرون، ففي (مصنف بن إسحاق)، يعني اليهود والنصارى فسره في الحديث، ومعناه إن عليك إثم رعابك وأتباعك ممن صدته عن الإسلام واتبعك على كفره كما قال تعالى ﴿سَقُوطُ الْأَيْدِ سَنْضَعُهُو لِلْيَدِ يَنْتَكِرُوا تَوَّلاً أَمْ لَكُمْ تُؤْمِنُونَ﴾ [سبا ١٣]، وكما جاء في بعض طرق هذا الحديث، ولا فلا تحس بين الملاحين ومن الإسلام، قال أبو عبيد: ليس الملاحون هنا الرراعون خاصة، لكن جميع أهل المملكة، لأن كل من رجع هو عند العرب فلاح تولي ذلك بنفسه أو تولي به، ويدن على ما قلنا قوله أيضاً في حديث آخر (بأن أنبت فبنا بهية لكفور ونقتل الأريسيين، وإني أجعل إثم ذلك في رحيك)، الكفور القرى، وحدها كفر، فهذا المعنى يفسره الأحاديث وبعضه القرآن أولى ما قيل فيه، انتهى ولقد طار الكلام في تحقيق هذه، والقوم<sup>(١)</sup> بدوا جهدهم في تحقيق المعاني الأحاديث شكر الله سعيهم، ونحن نفتيهم أثرهم وجمعنا ما ذكرناه، وانفض للمقدم.

فبن قلت: تقديم فظ (عليك) على اسم (إن) مفيد للحصر، أي: ليس إثمهم إلا عليك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَرْزُقُكَ رَزَقَكَ﴾ [الأنعام ١٤] فصلاً عن الحصر،

(١) قوله، القوم، بن. - لم تقدم، وأدت هذه العبارة في نسخة (ع) فظ

تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ إِلَّا تَتَّبِعُوا إِلَّا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾  
 آل عمران ٦٤ مَثَّقٌ عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ قَالَ: «مِنْ مُحْكَمِ رَسُولِ اللَّهِ»  
 وَقَالَ: «إِنَّهُ الْبَرِيسِيُّ» وَقَالَ: «بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ». [خ: ٧، م. ١٧٧٣].

٣٩٢٧- [٢] وَعَنْهُ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبُخَرَيْنِ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبُخَرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَ مَرْقَهُ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمْرُقُوا كُلُّ مَرْقٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [خ: ٤٤٢٤].

قلت المراد أن يُسم لإحلال عبه، والإحلال أنصاً ورره كالصلاب، ووژدهم على أنهم معروض بقوله تعالى ﴿وَلِيُغْلِبَ الْفَلَقُ وَأَنْتَ لَمَعَ أَفْهَمُ﴾ لا تكسب [١٣]، كد قال بكرماني

وقوله (باب تولوا) أي أهل الكتاب (فقولوا) أيها المؤمنون

وقوله (بدعاية الإسلام) وقد جاء هذا اللفظ في رواية البخاري يض في أول

لكتاب في (ب ك ف ك ب داء الوحي) وفي (ب ب تفسر)

٣٩٢٧- [٢] (وعنه) قوله (إلى كسرى) بكسر كاف ومجها مع جوار

إمالة في الوجهين وهو معرب حمز، وكـ كسرى إدادك شرويه بن هرم بن أبو

شبروان

وقوله (مرقه) من تمرق، أي حرقه بالنشد كد الـ واية، مرقه يمرقه مرقة

ومرقة، حرقه، كمرقه، ولشيد بالمبغة

وقوله (أب يمرقو كل مرق) أي: يمرقوا كل تمرق، والممرق مصدر ميمي،

٣٩٢٨- [٣] وَعَنْ أَنَسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَإِلَى قَبْصَرٍ وَإِلَى النَّجَاشِيِّ وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م ١٧٧٤].

٣٩٢٩- [٤] وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، .....

والى ذلك أن أمرهم أدير عنهم الإيال وراست الدولة حتى تقرصوا عن آخرهم، قتل أبرويز أنه شيرزويه ثم مات هو أيضاً بعد ستة أشهر، فأدركتهم المحوسمة واللعنة إلى أبد الآبدين.

٣٩٢٨- [٣] (أنس) قوله : (والى النجاشي) فتح البون وتخفف لجم وسكون اباء وعليه لأكثرود، وقبل هو الصواب، وقبل بالشديد والتحميم، وقد تكسر اسون، وقال في (القاموس)<sup>(١)</sup> النجاشي بتشديد الباء وتحميمها أفصح، وتكسر بوبه أو هو أفصح، وأما تشديد الحيم، فقيل : إنه خطأ، وفي (مجمع البحار)<sup>(٢)</sup> النجاشي بتشديد الباء، وصوب بعض تحميمها، والله أعلم بالصواب وقوله (ليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ)

٣٩٢٩- [٤] (سليمان بن بريدة) قوله (في خاصته) أي في نفسه. وقوله (ومن معه) عطف على (خاصته)، و(خيراً) منصوب بنزع لحالفر، أي : أوصاه في نفسه بتقوى الله، أي تشديدها وإلزامها لعريمته، وفي من معه بحبر، أي مصادقة

(١) القاموس المحض (ص. ٥١٨)

(٢) مجمع بحار لأئور (٤ / ٦٨٢)

ثُمَّ قَالَ: «اغْرَوْا بِسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ اغْرَوْا فَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمُثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خَصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْتُلْ مِنْهُمْ، وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ».....

ورفق وتيسر، وهذا من حقوق الصحة والإمارة لقوله ﷺ (يسرُّوا ولا تُعسرُّوا)

وفوله (اعروا) عر العدو سر إلى قلوبهم وانتهابهم.

وقوله: (فلا تغلوا) من الغلوب وهو لحبابة في العنمة، (ولا تغلروا) من الغشور، وهو نقض العهد، (ولا تمثِّلوا) من المثلة، وتكرير (اعروا) لتأكيد وربط ما بعده مستملاً.

وفوله (وإذا لقيت عدوك) خطب للأمر، فإن دعوة الكفار بالإسلام والتحول إلى دار المهاجرين ربحو ذلك من ماصب الأمر، وانغراء وانمقانة يعنى بمسعين كلهم.

وفوله (أو حلال) من شك الروي في حفظ، والحلال جمع حلة بالفتح بمعنى لخصه، واحصل الثلاث: الإسلام وإعصاه اجزية وانمقانة. (و) هي (ما أجابوك) رائدة

وفوله: (وكف عنهم) أي: امسح، وكف بحيء لارماً ومعدياً، فأشار إلى انخصلة لأولى بقوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام)، وروي في غير رواية مسلم (ادعهم) بإسقاط ثم وهو الأظهر، وقيل: (ثم) زائدة، وردت لاستفتاح الكلام والأخذ فيه والتراخي في البين.



فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ قَعُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يُجْرَى عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يُجْرَى عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزْيَةَ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، .....

وقوله ' (فإن أجابوك) . . إلى قوله ' (فإن أبوا) من تنمة هذه الخصلة

وقوله . (ما للمهاجرين) أي : من الثواب واستحقاق مال الفَيْءِ ، فإنه ﷺ كان ينفق على المهاجرين مما ناله الله من الفَيْءِ لا لأعراب المسلمين .

وقوله (وعليهم ما على المهاجرين) من وجوب الخروج إلى الجهاد إذا أمرهم الإمام سواء كان براء لعدو من به الكفابة أو لم يكن ، بخلاف غير المهاجرين فإنه لم يحب عليهم الخروج إلى الجهاد إذا كان بإزاء العدو من به الكفابة ، كذا سره الطيبي<sup>(١)</sup> .

وقوله . (كأعراب المسلمين) أي . الدين لازموا أوطانهم في لادبة لا في دار

الكفر

وقوله . (فإن أبوا فسلهم الجزية) هذه هي الحصلة الثانية .

وقوله : (فإن هم أبوا) أي . عن الجزية (فاستعن بالله وقاتلهم) لخصلة الثالثة .

فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِنْ حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَذِرِي أَتَمِيبَ حُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا؟ رَوَاهُ مُسْلِمٌ. [م: ١٧٣١].

٣٩٣٠- [٥] وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَظَرَ حَتَّى مَالَتْ الشَّمْسُ.....

وقوله (فإنكم) على الخطب كذا في الأصول، وفي بعض نسخ (المصابيح) (فإنهم) بالعين، والأول أصح رواية، وهذا أظهر دراية، فإن نقص اسم من جانب الكافرين أظهر وأوقع، والمعنى أن الكافرين إن ينقضوا ذممكم وذمم أصحابكم أهون وأقل تحقيراً للإسلام من أن ينقضوا ذمة الله وذمة رسوله فإنه يلزم منه هون وحفارة فيه، ولكن النووي وجّه معنى الخطاب، وقال: يعني ربما ينقضهم من لا يعرف حقها من الأعراب وسواد الجيش كما نقل (الطبي) <sup>(١)</sup> عنه، فافهم.

ثم (إن) في (إنكم) هي التي للتحقيق، وصحح في نسخة سكون الون حرف شرط، والظاهر على هذا أن يكون أن في (أن تخفروا) أيضاً بكسر الهمزة تأكيداً لـ (أن) الشرطية، وهي قد صححت بفتح الهمزة فهي مع صلتها في أوّل المصدر بدل من ضمير المحاطبة، وحير (إن) قوله: (أهون)، و(تخفروا) بضم التاء من الإخفار وهو نقص الذمة، والخَفَرُ: حفظ الذمة، فالهمزة للسلب.

وقوله (فإنك لا تدري أنصيب حكم الله أم لا؟) به أن المجتهد يحطّئ ويصيب  
٣٩٣٠- [٥] (عبد الله بن أبي أوفى) قوله: (حتى مالت الشمس) إلى جهة

ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِبْتُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُنِزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [ج: ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، م: ١٧٤٢].

٣٩٣١ - [٦] وَعَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَزَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ

يَغْزُو بِنَا.....

المغرب وهو وقت الزوال، قالوا: الحكمة فيه أنه وقت هبوب الرياح وتشاط النفوس، وقيل: سببه نصية وقت صلاة والدعاء عدها، هذا وقد ورد في الحديث أنه تمنع أبواب السماء في هذا الوقت، وتصعد الأعمال إلى مصعد لقول، فينتظر فيه نزول أنوار المنح والنعمة، وأي عمن أفضل من القتال في سبيل الله فيرجى العبول، وأيضا وقت لصباح ينهيا للقتل ويهتأ أسبابه، واجر اليوم بقرب الليل، وهذا وسط اسهار وقيام الظهيرة، والله أعلم. هذا وقد دل الحديث الآتي في آخر الفصل عن العمان بن مفرن أنه كان قد يقاتل أول اسهار، وكان إذا لم يقاتل أوله ينتظر حتى نهب لأرواح ونحضر الصلاة، ووجه التطبيق أن لأوقات والأحوال مختلفة تارة فتارة

وقوله: (لا تتمنوا لقاء العدو) لأنه في حكم طلب البلاء، وهو مهيب عنه، وبعبارة نز وجب الصبر والاستقامة، ولم فيه من صورة الإحباط والثوق بالقوة والاتكال على النفس وحولها، وتحقير العدو وعدم المبالاة والاهتمام به

وقوله: (تحت ظلال السيوف) كناية عن الدنو من مقام الصرّاب والقتال حتى يعلوه السيف.

٣٩٣١ - [٦] (أس) قوله: (غزا بنا) الباء للمصاحبة.

وقوله: (لم يكن يغزو بنا) هكذا في نسخ (المشكاة): (يفرو بن) بإثبات الواو،

ووقع في نسخ (المصباح) : (لم يكن يعرف) بحذف الواو، وقال الثوري<sup>(١)</sup> : وأرى لو أن قد سقط عن قلم الكاتب، وصوبه : لم يكن يعرف بها بإثباتها إذ لا وجه لإسقاط حرف العلة هاء، وقال في (مجمع البحر) :<sup>(٢)</sup> عن الكرماني : إذا عرابها لم يكن يعرفنا بسقوط الواو لأنه بدل من (يكن)، وروي يعزّر بثبوتها على لغة، انتهى، يريد أن حذف الواو هنا هو الأصل الصاهر، وإنما لمحتاج إلى الترجيح إثباتها، وهو على لغة من يرفع المضارع عند دخول الجازم، ومثل له لغة لم يخشى وهي لغة نصيحة.

ثم قال الثوري<sup>(٣)</sup> : ولو جعلناه من الإغراء بالراء وقلنا، يغربنا على رنة بلهينا لم يستقم، لأن معنى قول القائل : أغربت فلاناً : جهّزته لغزو، ولا معنى له هاء، انتهى، يعني لو قلب. اللفظ يُعربنا لمعل المصارع من أغزى من باب لإفعال، وضمير المتكلم مفعوله فليس هن محو الواو، بل الواو التي كانت في المجرى أبدلت باء لوقوعها في الرابع كما تقرر في عدم الصرف، وليس ذلك بغز متعدياً إلى الضمير لمكلم بحرف الجر، لم يستقم المعنى، لأن الإغراء بمعنى انتجهز للغزو، يقال. أغرّيته إذ جهّزته، وليس لمعنى هنا على هذا. وقال القاضي البيضاوي<sup>(٤)</sup> : المعنى مستقيم لأن المعنى لم يرسل إليه ولم يحملنا عليه على صيبل المجاز.

وأقول : قد ذكر في (القاموس)<sup>(٥)</sup> : أغزاه على أمر بمعنى حمّاه عليه، وأيضاً قد

(١) كتاب الميسر (٣/ ٨٩٧)

(٢) مجمع بحر الأنوار (٤/ ٣٨)

(٣) كتاب الميسر (٣/ ٨٩٨).

(٤) تنقيح الأبرار (٣/ ١٦).

(٥) القاموس المحيط (ص : ١٢١٠).

حَتَّى يُضْبَحَ وَيَنْظَرَ إِلَيْهِمْ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا  
أَعَارَ عَلَيْهِمْ قَالَ: فَخَرَجْنَا إِلَى خَيْرَ فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا، فَلَمَّا أَضْبَحَ وَلَمْ  
يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أَبِي طَلْحَةَ، وَإِنَّ قَدَمِي لَتَمَسَّ قَدَمَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: فَخَرَجُوا.....

يختلف تكرار بنا مع ذكره في (أ)، ولا حاجة إليه، ثم قد ذكر في (مجمع البحار)<sup>(١)</sup>  
عن الكرمانى: يُغْرِيَا بِتَحْتِيةٍ بَعْدَ رَأْيِ الْإِعْرَاءِ، وَرَوَى يَغْرِ بِحَذْفِهَا، وَرَوَى يُعْدُ  
سَكُونٌ فِيهِ وَدَانٌ مَهْمَلَةٌ وَحَذَفَ وَأَوْ مِمَّنْ يُغْدُو بَقِيصٍ لِرُؤُوحٍ، فَتَدِيرُ

وقوله: (وينظر إليهم) أي: يتأمل في حالهم ويشت في أمرهم حذرًا أن يغير على  
المؤمنين أو يكون فيهم أحد من المؤمنين، وإظهار هو الثاني؛ لأن الظاهر أنه قد كان  
علم أنها ديار الكافرين، لكن يحتمل أن يكون منهم مؤمن أيضاً فيغير عليه، والله أعلم.  
وقوله: (وإن لم يسمع أذناً أعار عليهم) لكونه علامة الكفر؛ لأن ترك الأذان  
في ذلك الزمان لم يكن متصوراً، وجاء في الروايات العقبية: الْأَذَانُ شِعْرُ الدِّينِ  
سَجُّهُ الْفَسَادُ مَعَ قَوْمٍ نَزَعُوهُ

وقوله: (وإن قدمي لتمس قدمي الله ﷺ) بقرينه منه ﷺ. وفي الحواشي: قد  
بدل على أنهم ركبوا على مركب واحد، وفيه ما فيه.

وقوله: (فخرجوا) أي: الكفار من الحصن قاصدين سبيلهم ومرارهم ولم يعلموا  
بنا، و(لمقاتل) جمع بكسر الميم، شبه الرنبل ينع خمسة عشر رجلاً،  
و(المساحي) جمع مشخة، في (القاموس)<sup>(٢)</sup>: سحاً الطبل ينجيه ويُسَخِّوه وَيُسَخِّاهُ

(١) «مجمع بحار الأنوار» (٤ / ٣٨)

(٢) «القاموس المحط» (ص. ١١٨٩)

بَيْنَا بِمَكَاتِبِهِمْ وَمَسَاجِيهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ مُحَمَّدٌ  
وَالْخَمِيسُ، فَلَجُّوْا إِلَى الْحِصْنِ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُ  
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، حَرَبَتْ حَبِيزٌ، إِنَّا إِذَا تَرَكْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ». <sup>(١)</sup>  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ج: ١١٠، ٢٩٩١، م: ١٣٦٥].

٣٩٣٢- [٧] وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ مِقْرَنٍ قَالَ: شَهِدْتُ الْقِتَالَ مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلِ الْقِتَالَ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَضَرُ حَتَّى تَهْبِ الْأَرْوَاحُ  
وَتَخْضِرَ الصَّلَاةُ. رَوَاهُ الْبُحَارِيُّ. [ج: ٣١٦٠].

سُخْرًا فَشَرَهُ وَحَرَفَهُ، وَالْبِسْخَةُ بِاَلْكَسْرِ مَا سُحِّي بِهِ، وَصَانَعَهُ سُخْرَاءُ  
وَعَوْلَهُ (وَالْخَمِيسُ) بِاَلرَّفْعِ عَصْفٌ عَلَى (مُحَمَّدٍ)، وَفَدٍ يَصُبُّ عَلَى أَنَّهُ مَعْمُولٌ  
مَعَهُ، وَالْخَمِيسُ الْحَبِيزُ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ سَامَهُ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ اَتَمُّهُمُ، وَالثَّقَةُ،  
وَالنَّمِيْمَةُ، وَالْمِيْزَرَةُ، وَالْقَنْبُ، أَوْ تَحْمِيسُ الْعِثَامِ فِيهِ  
وَقَوْلُهُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) فِيهِ اسْتِغْثَاتُ التَّكْسِيرِ عَدُوًّا لِعَدُوِّهِ.

وَقَوْلُهُ (بِسَاحَةِ قَوْمٍ) أَيُّ أَرْضِهِمْ

٣٩٣٢- [٧] (ثُعْمَانُ بْنُ مِقْرَنٍ) قَوْلُهُ (ابْنُ مِقْرَنٍ) بِصَمِّ اسْمِهِ وَفَتْحِ الْغَايَةِ  
وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ لِمَكْسُورَةِ وَائْتُونِ.

وَعَوْلُهُ (حَتَّى تَهْبِ الْأَرْوَاحُ) أَيُّ الرِّيحِ، وَجَمْعُ الرِّيحِ رِيَّاحٌ وَأَرْيَاحٌ وَأَرْوَاحٌ  
وَرِيحٌ عَلَى وَرْدِ عَصَا، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَرْوَاحٌ وَأَرْسَاحٌ، وَأَصْلُهُ الْوَوُّ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ  
الْيَاءُ لِانْتِكَاسِ مَا قَبْلَهَا، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى الْفَتْحِ عَادَتْ آوُ وَكَفُّوْكَتُ الْيُوحَ الْمَاءُ، كَدِ  
فِي (مَصْحَاحٍ) <sup>(١)</sup>

## \* الفصل الثاني :

٣٩٣٣ - [٨] عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ انْتَضَرَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبِ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، [٥: ٢٦٥٥].

٣٩٣٤ - [٩] وَعَنْ قَتَادَةَ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَمْسَكَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتْ قَاتَلَ، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ أَمْسَكَ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، فَإِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ قَاتَلَ حَتَّى الْعَصْرِ، ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعَصْرُ، ثُمَّ يُقَاتِلُ، قَالَ قَتَادَةُ: كَانَ يُقَالُ: عِنْدَ ذَلِكَ تَهْبِجُ رِيحُ النَّصْرِ، .....

## الفصل الثاني

٣٩٣٣ - [٨] (النعمان بن مقرن) قوله . (وينزل النصر) ناظر إلى فتح باب السماء حيثئذ، وتلويح إلى قوله ﷺ، (بُصِرْتُ بالصبا).

٣٩٣٤ - [٩] (قتادة) قوله . (وعن قتادة عن النعمان بن مقرن) لا يظهر وجه ذكر قتادة الراوي عن النعمان، وإسناد الحديث إليه في هذا الحديث دون الحديثين الأولين هو أو غيره.

وقوله . (كان يقال) الصمير في (كان) للشأن.

وقوله . (عند ذلك) إشارة إلى ما ذكر من الأوقات كلها أو مخصوص بوقت روال الشمس كما دل عليه الأحاديث لآخر.

وَيَدْعُو الْمُؤْمِنُونَ لِيُجِوشِهِمْ فِي صَلَاتِهِمْ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. [ت: ١٦١٢].

٣٩٣٥- [١٠] وَعَنْ عَصَامِ الْمُرَنِّي قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. [ت: ١٥٣٩، د: ٢٦٣٥].

### • الْفَصْلُ الثَّالِثُ:

٣٩٣٦- [١١] عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَتَبَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَهْلِ فَارِسَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى رُسْتَمَ وَمِهْرَانَ فِي مَلَأِ فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّا نَدْعُوكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، .....

وفوله (في صلاتهم) أي: في آخرها أو في ثانیها.

٣٩٣٥- [١٠] (عصام المرزني) قوله: (وعن عصام) كسر العين وتحييف

اصاد.

وفوله: (إذا رأيتم مسجداً) في ديار العدو.

وفوله (فلا تقتلوا أحداً) أي: أحداً ممن وجدتم في ديارهم مسجداً أو سمعتم مؤذناً ثلثاً يؤذني إلى قتل المؤمن.

### الفصل الثالث

٣٩٣٦- [١١] (أبو وائل) قوله: (إلى رستم) بضم اراء وفتح التاء. و(مهران)

كسر الميم وسكون الهاء

وفوله (في ملا) أي: كاتبين فيهم، والملا: أكابر أشرف الناس ورؤسائهم.

لأنهم يمدون المجالس.



فَإِنْ أَيْتُمْ فَأَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَأَنْتُمْ صَاغِرُونَ، فَإِنْ أَيْتُمْ فَإِنْ مَعِيَ قَوْمًا يُحِبُّونَ الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا يُحِبُّ فَارِسُ الْخَمَرِ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. رَوَاهُ فِي «شرح السنة». [شرح السنة ٩/١١].

وقوله: (فأعطوا الجزية) من جرى دمه: بإفصاه، كذا قال الصاوي<sup>(١)</sup>، ويأتي

تمام معناه في بابه

وقوله: (يحبون القتل) يحتمل أن يكون مصدراً معلوماً أو مجهولاً

وفي قوله: (كما يحب فارس الخمر) إشارة إلى أنهم يصيرون مثل السكران

في الحروب والقتال وأنهم نظريون وسشطون بذلك

وقوله: (ولسلام على من اتبع الهدى) كرهه دُكيدٌ ونفريزٌ، وعُرف السلام

لذكره أولاً.

ثم بحمد الله وثورمقه المحدث السادس وثلثه إن شاء الله تعالى المجلد السابع

وأوله: (تبع كتاب الجهاد)

وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم

تسليماً كثيراً.





# فهرس موضوعات

## المجلد السادس

الصفحة

الموضوع

(١٣)

### كتاب النكاح

٥	
١٨	١ - باب النظر إلى المخطوبة وبيان العورات
٣٢	٢ - باب الزوجي في النكاح واستئذان المرأة
٤٢	٣ - باب إعلان النكاح والمخطبة والشرط
٥٦	٤ - باب المحرمات
٧١	٥ - باب العباشرة
٧٩	٦ - باب
٨٢	٧ - باب الصداق
٨٨	٨ - باب التولية
١٠٠	٩ - باب القسم
١٠٨	١٠ - باب عشرة النساء وما لكل واحد من الحقوق
١٣٢	١١ - باب الخلع والطلاق
١٤٧	١٢ - باب المظنة ثلاث

الموضوع	الصفحة
١٣ - باب في كون الرقبة في الكفارة مؤمنة .....	١٥٣
١٤ - باب اللعان .....	١٥٦
١٥ - باب العدة .....	١٧٦
١٦ - باب الاستبراء .....	١٩٠
١٧ - باب النفقات وحق المملوك .....	١٩٤
١٨ - باب بلوغ الصغير وحملاته في الصغير .....	٢١٠

## (١٤)

## كتاب العتق

٢١٧	
١ - باب إعتاق العبد المشترك وشراء القريب والعتق في المرض .....	٢٢٦

## (١٥)

## كتاب الإماء والنكاح

٢٣٧	
١ - باب في النكاح .....	٢٥٤

## (١٦)

## كتاب القصاص

٢٦٩	
١ - باب الديات .....	٣٠٠
٢ - باب ما لا يضمن من الجنايات .....	٣٢٢
٣ - باب القسامة .....	٣٣٨
٤ - باب قتل أهل الردة والسماة بالفساد .....	٣٤٤

(١٧)

كتاب الحدود

٣٦٣

- ١ - باب قطع السرقة ..... ٣٨٨
- ٢ - باب الشفاعة في الحدود ..... ٤٠١
- ٣ - باب حد الخمر ..... ٤٠٥
- ٤ - باب ما لا يدهى على المحذور ..... ٤١٥
- ٥ - باب التعزير ..... ٤١٩
- ٦ - باب بيان الخمر ووعيد شاربها ..... ٤٢٣

(١٨)

كتاب القضاة والقضاء

٤١٥

- ١ - باب ما على الولاة من التيسير ..... ٤٨٤
- ٢ - باب العمل في القضاء والخوف منه ..... ٤٩٠
- ٣ - باب رزق الولاة وهذلياهم ..... ٤٩٩
- ٤ - باب الأقضية والشهادات ..... ٥٠٦

(١٩)

كتاب الجهاد

٥٢٩

- ١ - باب إعداد آلة الجهاد ..... ٥٩٦

الموضوع	الصفحة
٢ - باب آداب السفر .....	٦٢٠
٣ - باب الكتاب إلى الكفار ودعائهم إلى الإسلام .....	٦٤٤
* فهرس الموضوعات .....	٦٦٣

